

نصوص تشويعية

ترجمة: فاضل جتكر

# الدم الديمقراطية







نصوم تشومسكي

ترجمة: فاضل جتكر

الدم  
الديمقراطية



مؤسسة عيبال للدراسات والنشر

IBAL Publishing Institution LTD

Tel: 455242, 455904    Telefax: 455569

Telex: 6517 IBAL CY    P.O.BOX:9552

70, Makarios Ave. No 401

Cyprus-Nicosia

العنوان الأصلي للكتاب :

**DETERRING DEMOCRACY**

**NOAM CHOMSKY**

*First Published by Verso 1991*

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

الطبعة الأولى - ١٩٩٢

عدد النسخ (٢٠٠٠)

---

الاشراف الفني





لا، لم ينته التاريخ، لم يتوقف قطار الزمن، ولم يصدأ نابض حركة المجتمع الانساني. فكل ما حصل هو أن الحركة تسارعت، اندفعت بزخم يكاد يصل إلى حدود الجنون، نحو اتجاهات بالغة الخطورة والتهول.

ذلك هو السبب الحقيقي القابع وراء تعالي الصيحات المذعورة التي تنذر بالويل والثبور وعظائم الأمور من الأبواق الذهبية في الأحياء الغربية (أحياء الوست إند) المترفة في سائر عواصم العالم حيث يعيش الأغنياء في نعيم فيلاتهم الأنيقة المزخرفة.

وفي هذا الكتاب الرائع بقوته، يتناول أجد أبلغ المعلقين على الأحداث السياسية العالمية وأكثرهم نفاذ بصيرة الخُصائِر الدولية الأخيرة مُركِّزاً اهتمامه بشكل خاص على سياسات الولايات المتحدة والبلدان الأكثر تأثراً بها. يقدم تشومسكي صورة لعالم انتقلت فيه الهيمنة الاقتصادية من الولايات المتحدة إلى منظومة جديدة ذات أطراف ثلاثة تضم أوروبا واليابان إضافة إلى الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه جاء التفوق الأمريكي البسيط ليحل محل التنافس العسكري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. يلمح كتاب «ردع الديمقراطية» إلى إمكانية وقوع عواقب كارثية جراء هذا الاختلال في التوازن بين القوة الاقتصادية المتزعزعة والجبروت العسكري الهائل.

يلقي تشومسكي، عبر استعراضه لغزو باناما وللتدخل العسكري الكبير في الخليج اثر قيام العراق بغزو الكويت، أضواء ساطعة على النجاح الذي حققه سياسة الولايات المتحدة في استبدال خوف الجمهور من عدو قديم، الاتحاد السوفيتي، بتهديدات وأخطار جديدة، مما يمكنهم من ضمان الدور الحيوي الحاسم للبنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية).

يغوص تشومسكي عميقاً في الكشف عن العلاقة بين الحرية والسيطرة أو التحكم، وهو يعاين الآليات المتطورة المعقدة التي صُممت في سبيل الحفاظ على المظهر الخارجي للحرية الديمقراطية مع فرض أقصى القيود على الخيارات السياسية.

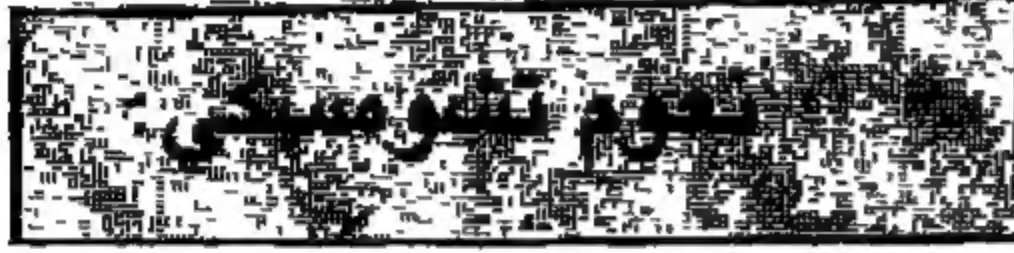
إن كتاب «ردع الديمقراطية» هو كتاب بالغ الجراءة في تقديم الحجج الدامغة وبالغ الطموح في الاحاطة بأوسع الأمداء والنواحي، يشكل دليلاً لاغنى عنه ومرشداً أميناً نحو المستقبل الذي نسير باتجاهه في التسعينيات المشحونة بالأخطار.

المترجم









استاذ اللسانيات في جامعة ميت MIT بمدينة بوسطن في الولايات المتحدة.

كتب عدداً غير قليل من المؤلفات الهامة نذكر منها:

- المثلث المصيري The Fateful Triangle

- قراصنة وأباطرة Pirates and Emperors

- ثقافة الارهاب The Culture of Terrorism

- فبركة (او صناعة) الموافقة (او الاذعان) Manufacturing Consent

و - اوهام ضرورية Necessary Illusions

---

عن الكتاب في كبريات الصحف العالمية

« تخترق رسالة تشومسكي التي لاتعرف اللين قلب المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة ». الغارديان

« نعوم تشومسكي هو الاقرب إلى انبياء الأزمان الغابرة في هذا العصر. فهو يبين بدقة بالغة، تكاد أن تكون سريرية - تشريحية، كيف يعمل النظام ... مدى عمق الهوة الفاصلة بين وقائع عالم اليوم وبين الصورة التي تقدمها عنه وسائل الاعلام للجمهور في الولايات المتحدة ... إنه كتاب موجه وباعث على القلق، كتاب ذو أهمية فائقة. »

الابوزرفر



... لا بد من تسليم الأمم الشيعانة المكتفية  
حقّ حكم العالم واثمنها عليه ، لأنها أمم لا  
ترغب في أية زيادات عما بحوزتها من ثروات .  
أما لو ترك حكم العالم بأيدي الأمم الجائعة  
فلوجدنا الخطر ماثلاً أمام الناس بصورة دائمة .

ليس لدى أحد منا ما يدعو إلى السعي في سبيل  
الاستزادة . والسلم لا تحفظه إلا الشعوب التي  
تعيش بطريقتها الخاصة بعيداً عن الطمع .  
وضعتنا قوتنا في مرتبة أعلى من مراتب الآخرين .  
مثّلنا مثّل أناس أغنياء ينعمون  
بالسلام في مساكنهم وأوطانهم .



## مقدمة

لا يأتي التاريخ مفصلاً تفصيلاً واضحاً إلى مراحل متميزة. إلا أننا نستطيع أحياناً، عن طريق فرض مثل هذه البنية المفصلة، أن نحقق وضوحاً دون الإساءة إلى الحقائق، إساءة كبيرة. إن واحدة من هذه المراحل بدأت مع الحرب العالمية الثانية، إنها تلك الحقبة الجديدة في الشؤون العالمية التي «باتت فيها الولايات المتحدة القوة المهيمنة في مجمل النظام العالمي» (صاموئيل هانتينغتون Samuel Huntington، أستاذ هارفارد ومستشار السياسة الخارجية). وهذه الحقبة بدت موشكة على نهايتها في السبعينات حين تحولت حال العالم الرأسمالي إلى بنى ثلاثية الأقطاب تركزت قوتها الاقتصادية في كل من الولايات المتحدة واليابان والجماعة الأوروبية المستندة إلى ألمانيا. أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فإن البناء العسكري الذي انطلق بعد الضعف السوفيتي والذي انفصح انفصاحاً دراماتيكياً خلال أزمة الصواريخ الكوبية كان قد بدأ يأخذ حجمه؛ فقدرة موسكو على التأثير أو الاكراه، هذه القدرة التي ظلت على الدوام أقل بكثير من قدرة القوة المهيمنة، كانت مستمرة في تراجعها وانحدارها عن الأوج الذي بلغته في أواخر الخمسينات. أضف إلى ذلك أن ضغوطاً داخلية كانت تتصاعد مع تعرض الاقتصاد للركود وعجزه عن دخول مرحلة جديدة من التحديث «ما بعد الصناعي»، ومع ابداء القطاعات الأوسع من السكان عدم استعدادها للخضوع للقيود التوتالية. من الواضح أن أوروبا واليابان باتتا تشكلان امكانية أكبر لتهديد هيمنة الولايات المتحدة بالمقارنة مع الاتحاد السوفيتي الذي بدأ نجمه يخبو.

اكتسبت هذه التطورات قدراً معقولاً من الوضوح مع حلول أواخر السبعينات، غير أن تصوراً مختلفاً كان مطلوباً ليشكل تبريراً منطقياً للسياسات المطبقة آنذاك بهدف الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة العالمية ولتوفير الحقنة المطلوبة للصناعة القائمة على التكنولوجيا المتطورة: تصوراً يقدم الاتحاد السوفيتي بوصفه بلداً مخيفاً ومرعباً يراكم قوة على قوة ويشكل تحدياً رهيباً للحضارة



الغربية . وهذه الأوهام كانت تفتقر الى المصدقية في تلك الأيام ، وقد باتت عاجزة تماماً على الصمود خلال العقد التالي . وفي الوقت نفسه باتت الملاحظات الواردة في الفقرة السابقة وقائع أشبه بالمسلّمات<sup>(١)</sup> .

ظل هذا النمط سائداً خلال فترة ما بعد الحرب - وهو في حقيقة الأمر يلقي الضوء على المزيد من القواعد العامة لفن ادارة الحكم والبنى الايديولوجية المرافقة لها . فإداريو الدولة يلودون ، بما يشبه الفعل الانعكاسي المشروط ، بـ«الأمن» لتبرير برامجهم . ولكن دعواهم قلما تصمد أمام التمحيص . ونحن نجد بصورة منتظمة أن التهديدات الأمنية تصطنع اصطناعاً - ولا تلبث أن تغدو ذات مصداقية أحياناً ، من أجل حفز الجمهور المتردد بالمغامرات فيما وراء البحار أو بالتدخل المكلف في الاقتصاد الوطني . فالعوامل النموذجية التي كمنت وراء السياسة في فترة ما بعد الحرب ليست إلا الرغبة في فرض نظام عالمي يخدم سلطة الدولة والمصالح ذات الارتباط الوثيق لآسياد الاقتصاد الخاص أو الحفاظ عليه ، وضمان استمرارية هذا النظام وصلاحيته عن طريق تأمين دعم الجمهور وسوق تضمناها الدولة . كانت منظومة البنتاغون الشديدة التعقيد الأداة الرئيسة لتحقيق هذه الأهداف في الداخل والخارج ، وبحجة الدفاع ضد الخطر السوفييتي بصورة دائمة . وإلى حد كبير فإن خطر الاتحاد السوفييتي والأعداء الآخرين كان يكبر ويصغر وفقاً لمتطلبات هذه الأغراض<sup>(٢)</sup> .

ليست النظريات الاستراتيجية والعلوم السياسية إلا أدوات طيعة ومرنة مما يجعلها مستعدة باستمرار لتقديم الحجج والتحليلات اللازمة لتدعيم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في لحظة معينة .

لذا فإننا نستطيع أن نتلمس فترة امتدت من الحرب العالمية الثانية إلى السبعينات هيمنت فيها الولايات المتحدة على معظم أرجاء العالم وهي تجابه قوة عظمى منافسة أقل منها شأنًا ، قوة عظمى محدودة الامكانيات والنفوذ . يمكننا أن نتبنى المعنى المتعارف عليه ونطلق على هذه الفترة اسم حقبة الحرب الباردة طالما بقينا حريصين على عدم الاستغراق الكامل ، دوغما تأمل ، في المتاع الايديولوجي الذي تم اجتراحه من أجل صياغة الفهم بما ينسجم مع مصالح السلطة على المستوى الداخلي . إن مغزى ومضاعفات هذه المتغيرات الحاصلة في النظام العالمي هو أحد موضوعات الفصول التالية مع التركيز بشكل خاص على سياسات الولايات المتحدة وعلى أولئك الذين يخضعون لتأثيراتها أكثر من غيرهم .

ثمة خلل مثير في النظام الدولي لـ «ما بعد الحرب الباردة» : فالنظام الاقتصادي ثلاثي الأقطاب ولكن النظام العسكري ليس كذلك . تبقى الولايات المتحدة القوة الوحيدة ذات الارادة والقدرة على ممارسة القوة على المستوى العالمي - وبحرية أكثر من ذي قبل حتى نتيجة اضمحلال الرادع السوفييتي . غير أن الولايات المتحدة ما عادت تتمتع بتلك القوة الاقتصادية الطاغية التي مكنتها في السابق من الاحتفاظ بوضعية عسكرية عدوانية قائمة على التدخل منذ الحرب العالمية الثانية . فالقوة العسكرية غير المسنودة بقاعدة اقتصادية ملائمة لها حدودها كوسيلة لالأكراه

والهيمنة . صحيح أنها قد توحى بالمغامرة ولكنها مغامرة من شأنها أن تفضي إلى عواقب كارثية . تجلت سمات النظام الدولي هذه عبر ردود الأفعال المتباينة الصادرة عن القوى الصناعية على انهيار الامبراطورية السوفييتية ومن خلال العمليات العسكرية التي نفذتها الولايات المتحدة عقب الحرب الباردة مباشرة مثل عمليات غزو باناما والرد على غزو العراق للكويت . وفي المثال الأخير الذي يجري ، وأنا مشغول بالكتابة ، نرى أن التوتر فيما بين ثلاثية الأقطاب في الاقتصاد من جهة وأحادية القطب من جهة ثانية قد اكتسب وضوحاً استثنائياً . فعلى الرغم من العواقب الممكنة الخطيرة جداً لأي نزاع عسكري ظل رد فعل حكومة الولايات المتحدة شبه الغريزي متركزاً على توجيه المجابهة نحو استخدام القوة والعمل على نسف الفرص الدبلوماسية الممكنة بل والتعبير عن القلق العميق ازاء احتمال انجذاب البعض إلى إغراء البحث عن «حلحلة ما للأزمة» عبر الوسائل الدبلوماسية مع تحقيق الأهداف التي سعى إليها المجتمع الدولي عموماً ولكن دون الاستعراض الحاسم لفاعلية القوة العسكرية الأمريكية والتصميم الأمريكي<sup>(٣)</sup> .

في إطار النظام العالمي المتطور يكمن تفوق الولايات المتحدة النسبي في القوة العسكرية حيث تحتل مركز الصدارة . أما الدبلوماسية والقانون الدولي فكانا على الدوام يعتبران من الأعباء المزعجة ما لم يكن من الممكن استخدامها ضد هذا العدو أو ذاك . فأي طرف نشيط في الشؤون العالمية يقر بأنه لا يبحث إلا عن السلام وبأنه يفضل المفاوضات على العنف والإكراه — حتى هتلر كان يقول ذلك . ولكن ما إن يتم رفع القناع حتى نرى أن الدبلوماسية ليست إلا ستاراً لاختفاء حكم القوة . ومع التشكل الراهن لنقاط قوة الولايات المتحدة ومواطن ضعفها فإن الإغراء بنقل المشكلات ويسرعة إلى ساحة المجابهة العسكرية من شأنه أن يكون قوياً . أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة ، على الرغم من عجزها عن استعادة تفوقها الاقتصادي الذي كانت تتمتع به فيما مضى ، ملزمة بالحفاظ على مكانتها بوصفها القوة العظمى العسكرية الوحيدة دون أي منافس محتمل على مثل هذا الدور . أما إحدى النتائج التي ستترتب على ذلك فهي مفاقمة الصعوبات الاقتصادية الداخلية ، والنتيجة الثانية هي اغراء «الانفراد بالقرار» في اعتماد أسلوب التهديد بالقوة بدلاً من الدبلوماسية .

أدى صراع الخليج إلى إبراز هذه القضايا . باستثناء بريطانيا ذات المصالح الخاصة في الكويت لم تبد القوى الصناعية الكبرى الأخرى حماساً كبيراً ازاء المجابهة العسكرية . أما رد الفعل في واشنطن فكان غامضاً . فالحرب خطيرة ، وحلحلة الأزمة دون استعراض فاعلية القوى هي الأخرى حصيلة غير مرغوبة . وفيما ينحصر التكاليف فإن من المفيد تقاسمها ولكن ليس مقابل التضحية بدور الطرف الحاسم الوحيد . قادت المخاوف المتضاربة إلى انقسام حاد في صفوف النخبة حول الاختيار التكتيكي بين الإعداد للحرب وبين التعويل على العقوبات ، مالت الإدارة إلى الخيار الأول وتمسكت به .

كثيراً ما كانت الولايات المتحدة وعميلاتها تجد نفسها «ضعيفة سياسياً» (أي مفتقرة إلى التأييد الشعبي في منطقة مستهدفة للتدخل) . رغم قوتها من الناحيتين العسكرية والاقتصادية ،



وهذه صيغة كانت تستخدم بصورة عامة في كل الاتجاهات. وفي ظل مثل تلك الظروف من الطبيعي تفضيل القوة العسكرية والارهاب والحرب الاقتصادية على الوسائل السلمية التي تمثلها القوانين الدولية. أما حين تصبح القوة الاقتصادية هزيلة فإن اغراء اللجوء إلى استخدام القوة لا بد له من أن يتصاعد.

عمالة دلالة أن المناسبتين اللتين استخدمت القوة فيهما في هذه الحقبة الجديدة جزئياً وقعتا في أمريكا الوسطى والخليج. فالمحللون والخبراء السياسيون غالباً ما يميزون بين «حاجاتنا» و«متطلباتنا» حيث الشرق الأوسط بثرواته النفطية الهائلة مثال للأولى وأمريكا الوسطى حيث تمارس الولايات المتحدة نفوذها وتسلطها تقليدياً على الرغم من أنها ليست ذات شأن استراتيجي أو اقتصادي كبير مثال للثانية. وفي حال «المتطلبات» البحتة يمكن للأفضليات التكتيكية أن تتنوع. أما فيما يخص «حاجاتنا» في الشرق الأوسط فيقال بانتظام إنها تضيف صفة المشروعية على إتخاذ التدابير القصوى للحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة وضمان عدم بروز أية قوة محلية مستقلة (أو قوة أجنبية حين كان ذلك وارداً بصورة جدية في فترة ما بعد الحرب) قد تصبح ذات نفوذ له شأنه بالنسبة لانتاج وتوزيع ثروات المنطقة النفطية. لا بد من تحقيق الهيمنة على هذا كله، بالقدر الممكن تنفيذه، من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها من الدول العميلة المحلية والشركات النفطية التابعة لها — إنه مبدأ يكاد يمكن اعتباره «المبدأ رقم واحد في سلم الشؤون الدولية» كما أشرت في مؤلف لي حول هذه المسألة كتبه في أواسط السبعينات لدى بروز الأزمة النفطية الأولى<sup>(٤)</sup>.

لسمات النظام الدولي هذه تعبيرها المؤلف أيضاً (على الولايات المتحدة أن تتحمل عبء فرض السلوك الجيد على النطاق العالمي وما إلى ذلك). غير أن مثل هذه القيود الأيديولوجية يجب أن تزال إذا توفر أي أمل في تحقيق أي فهم واقعي لما هو موجود بعدها.

حقاً هناك «نظام عالمي جديد» هو في طور التشكل، نظام يتسم بنشر النفوذ في هوامش الولايات المتحدة وبانهيار الامبراطورية الروسية مع الطغيان والاستبداد في قلبها. وهذه التطورات تترك الولايات المتحدة القوة العسكرية المهيمنة الطاغية وتوفر لمراكز القوة الاقتصادية الثلاثة الأفق الجذاب حول استيعاب المنظومة السوفييتية السابقة في إطار ممتلكاتها العالم ثالثة. وهذه الممتلكات مازالت بحاجة الى الضبط والمراقبة، وعن طريق القوة أحياناً، وقد كانت هذه المهمة تقع على عاتق الولايات المتحدة، غير أنها باتت أثقل من ذي قبل، مع التدهور النسبي للولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي.

ثمة رد فعل يقول إن على الولايات المتحدة أن تتابع تحمل مسؤوليتها التاريخية مع الحصول على قيمة الفواتير من الأطراف الأخرى. وفي شهادة له أمام الكونغرس قال نائب وزير الخارجية لورنس إيغلبيرغر إن النظام العالمي الجديد الناشئ سيكون مرتكزاً إلى «نوع من الاختراع الجديد في ممارسة الدبلوماسية»: إن الآخرين سيدفعون تكاليف تدخل الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على النظام. يصف معلق محترم على الشؤون الاقتصادية الدولية أزمة الخليج بوصفها «نقطة انعطاف في علاقات الولايات المتحدة الدولية» سيعتبرها التاريخ النقطة التي «حولت القوات المسلحة

الأمريكية إلى مرافق عامة ممولة دولياً، «إلى قوة بوليسية ممولة دولياً». وعلى الرغم من «أن بعض المواطنين الأمريكيين قد يتساءلون عن المضمون الأخلاقي لقيام الجيش الأمريكي بدور المرتزقة بصورة مكشوفة أكثر من ذي قبل...»، فإن عقد التسعينات لا يوفر أي بديل واقعي آخر...». والافتراض المضمّر هو أن الرفاه العام يجب اعتباره متطابقاً مع رفاه ورخاء القوى الصناعية الغربية وخصوصاً نخبها المحلية<sup>(٥)</sup>.

أما المحرر المالي لصحيفة يومية محافظة مرموقة فيطرح النقطة الأساسية بقدر أقل من المجاملة: علينا أن نوظف ونستغل «احتكارنا شبه الكامل في السوق الأمنية... كعتلة لكسب الأموال والتنازلات الاقتصادية» من أوروبا بقيادة ألمانيا ومن اليابان. فالولايات المتحدة قد «حصرت سوق الغرب الأمنية» بيدها، والآخرين يفتقرون إلى «الإرادة السياسية... التي تمكنهم من تحدي الولايات المتحدة» في هذه «السوق» لذا فإننا سنكون «رجال الدرك في العالم» وسنتمكن من أن نطلب ما نريده» مقابل خدماتنا قد تكون عبارة «المرتزقة الزعران» أقل تملقاً ولكنها ملائمة أكثر لوصف الحالة. ويتابع الكاتب كلامه ليقول إن البعض سيطلق علينا اسم «المسيين» (نسبة إلى مقاطعة هيسه الألمانية التي خرج منها كثير من المرتزقة). ولكن ذلك تعبير مذل اذلاً خيفاً بالنسبة لمؤسسة عسكرية ذات كبرياء، مدربة جيداً، ممولة بسخاء، وتحظى بقدر كبير من الاحترام». ومهما قال القائلون «علينا أن نكون قادرين على ضرب عدد من الطاولات بقبضاتنا» في كل من اليابان وأوروبا وأن «نفرض ثمننا عادلاً مقابل خدماتنا المعتبرة» مطالبين منافسينا بـ«شراء سنداتنا بمعدلات منخفضة، أو بإبقاء الدولار محلقاً، أو، وهذا أفضل، بالدفع نقداً لخزائنتنا». ويختتم كلامه قائلاً: «نستطيع أن نغير دور الفارض بالقوة هذا ولكن ذلك سيعني زوال قدر كبير من سيطرتنا على النظام الاقتصادي العالمي»<sup>(٦)</sup>.

إن هذا التصور، رغم عدم الافصاح عنه بهذه الوقاحة، منتشر على نطاق واسع بشكل أو بآخر، وهو يشكل عنصراً أساسياً من عناصر رد فعل الإدارة على أزمة الخليج. إنه ينطوي على ضرورة استمرار الولايات المتحدة في تولي المهمة الصعبة غير الشريفة المتمثلة بفرض النظام والاستقرار (بمعنى الاحترام الملائم للأسياد) مع اذعان القوى الصناعية الأخرى ودعمها إضافة إلى تدفق الثروات على الولايات المتحدة عبر الأنظمة الملكية التابعة المنتجة للنفط.

ثمة تطورات داخلية موازية تضيف بعداً آخر على الصورة. فدراسات وزارة العمل في الولايات المتحدة وغيرها تتنبأ بظهور نقص خطير في العمل الموصوف أو المؤهل (في العلماء والمدراء والاداريين والتقنيين وحتى ضاربي الآلة الكاتبة) مع انحطاط النظام التعليمي الذي شكل جزءاً من انهيار البنية التحتية، هذا الانهيار الذي عجلت به تلك السياسات الاجتماعية والاقتصادية الريغانية. يمكن التخفيف من هذه العملية عبر تعديل قوانين الهجرة بما يؤدي إلى تشجيع نزيف الدمغة، غير أن ذلك ليس محتملاً أن يثبت أنه العلاج المناسب. أما النتيجة المتوقعة فهي زيادة كلفة العمل الموصوف مما سيدفع الشركات عابرة الحدود القومية إلى نقل البحوث وتطوير الإنتاج وتصميمه والتسويق وما إليها من العمليات المماثلة إلى أماكن أخرى. وبالنسبة للثالثية الاجتماعية



المتنامية ستبقى فرص التحول الى مرتزقة متوفرة. وتصور النتائج التي ستترتب على تحقق مثل هذه التوقعات - وهي توقعات ليست غير واقعية وإن لم تكن حتمية - لا يتطلب خيالاً جامعاً<sup>(٧)</sup>. هذه المسائل كلها ستثار، بصيغ مختلفة، في الفصول القادمة.

تشكل النجاحات التي حققتها الحركات الشعبية في أوروبا الشرقية والوسطى انجازاً تاريخياً في النضال الدائم من أجل الحرية والديمقراطية في مختلف أرجاء العالم. وعبر التاريخ كانت مثل هذه النجاحات مبعث جهود رامية إلى فرض النظام والخنوع وصولاً إلى احتواء التهديد للامتيازات وردعه. والأساليب تتدرج من العنف واسع النطاق إلى طرق أكثر حنكة وخبثاً في السيطرة ولا سيما في المجتمعات المتمتعة بقدر أكبر من الديمقراطية. وتتضمن هذه الطرق بناء قيم وخيارات عملية نافذة<sup>(٨)</sup>، تدابير لاحكام السيطرة على الفكر والرأي - تدابير تتدرج تحت ما نطلق عليه اسم الدعاية، فيما يخص الدول المعادية.

يبدو مفهوم التسلط على الفكر في المجتمعات الديمقراطية - أو، بالأحرى، مفهوم بناء جملة من الآراء في مجتمع ديمقراطي من خلال مؤسسات هرمية وقمعية خاصة - مفهوماً متناقضاً إذا نظرنا إليه نظرة سطحية من الخارج. فأي مجتمع يكون ديمقراطياً بمقدار ما يلعب أفراد دوره دوراً ذا معنى في إدارة الشؤون العامة. أما إذا كانت أفكار هؤلاء الافراد خاضعة للسيطرة، أو خياراتهم محدودة ضمن حدود ضيقة، فإنهم عندئذ لا يلعبون أي دور ذي معنى: فالسيطرون فقط، أولئك الذين يخدمهم أفراد المجتمع هم الذين يفعلون ذلك. أما الباقي فليس إلا زبداً وجعجعة بلا طحن. ليس هذا تناقضاً؟! غير أن تياراً كبيراً من الرأي العام الممثل للمثقفين بادر إلى اتخاذ موقف معاكس زاعماً أن اخضاع الفكر للسيطرة أمر أساسي في المجتمعات التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية والديمقراطية تحديداً، حتى حين تقوم الوسائل المؤسساتية بتقييد الخيارات المتوفرة عملياً. ومثل هذه الآراء وتطبيقاتها ربما كانت أكثر تقدماً في الولايات المتحدة من أي مكان آخر، مما يعكس حقيقة أنها تمثل، من جوانب هامة، أكثر المجتمعات حرية في العالم.

ويشكل التفاعل والتزاوج بين الحرية والسيطرة موضوعاً ثانياً للفصول اللاحقة، هذا التفاعل والتزاوج اللذين يجري تناولهما من زوايا عديدة.

أما الفصلان التمهيدي والختامي فيتضمنان بعض الملاحظات العامة حول النقاط الموجزة قبل قليل. تقوم الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع باستعراض طيف الأفاق والمشكلات التي تنتظر قيادة الولايات المتحدة والقطاعات النشيطة والمشاركة من الجمهور، في ظل الظروف الجديدة جزئياً التي تتشكل الآن. أما الفصول الأخرى فتعاین المفهوم العملي للديمقراطية والموقف من الحركات الشعبية واستقلالية هذه الحركة، كما يتجلى في الأوضاع الملموسة والأفكار الكامنة وراءها، إن الأمثلة مأخوذة بالدرجة الأولى من أمريكا الوسطى وأوروبا ما بعد الحرب مباشرة، غير أن من الممكن توسيعها بسهولة لتشمل مناطق أخرى نظراً لأن السياسات هي سياسات عامة إلى حد كبير ولها جذور مؤسسية راسخة.

سبق لي أن ناقشت هذه الموضوعات في عدد من الكتب التي أريد أن أشير إليها بوصفها

خلفية عامة حيثما أمتنع عن تقديم التفاصيل المحددة والوثائق المعينة. والمادة الموجودة هنا مستندة، في جانب منها، إلى مقالات نشرتها مجلة زد (z) منذ عام ١٩٨٨، مقتطفة عموماً من مخطوطات أطول غير منشورة، أو من أحاديث جرت في الفترة نفسها، ظهر بعضها بشكل مختلف في محاضر المؤتمرات والندوات. وهذه المواد تم تحريرها ومراجعتها لاختزال التداخل والتكرار مع إضافة قدر غير قليل من المواد الجديدة.

كانون الأول ١٩٩٠

## هوامش المقدمة

- ١ - للوقوف على النقاشات الجارية آنذاك انظر كتابي «نحو حرب باردة جديدة» (بانثيون، ١٩٨٢)، وخصوصاً المقدمة والفصل السابع. وهذا مفترض مسبقاً بشكل عام في الكتاب التالي إضافة إلى المزيد من التعليق على هذه المسائل في اثنين من كتبي هما: «قلب التيار» (ساوث اند، ١٩٨٥)، و«حول السلطة والأيديولوجيا» (ساوث اند، ١٩٨٧). أما العبارة المقتبسة فهي من تقرير مقدم إلى اللجنة الثلاثية المفصلة في كتاب «أزمة الديمقراطية» (جامعة نيويورك ١٩٧٥) لـ: م. ج. كروزيه، س. ب. هتينغتون، وج. واناوكي.
- ٢ - انظر المراجع الواردة في الهامش رقم ١، انظر أيضاً: الاغواء النووي (جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٠) لكل من وليام شواتز وتشارلز ديربر وآخرين.
- ٣ - توماس فريدمان «خلف خط بوش المتشدد»، نيويورك تايمز، ٢٢/٨/١٩٩٠، انظر الفصل السادس للمزيد من المناقشة والفقرة الخامسة من الفصل الأول للإطلاع على الخلفية.
- ٤ - «الاتفاق المؤقت» في نيوبوليتيكس، العدد ٣، ١٩٧٦، انظر «نحو حرب باردة جديدة» الفصلين الحادي عشر والثامن. وانظر الأخير والفصل الثامن في هذا الكتاب للإطلاع على عدد من الأمثلة من أدبيات الشؤون الخارجية التي تميز بين «الحاجات» و«المتطلبات» وفق هذه اللغة أساساً.
- ٥ - ماري كوريتوس، «تطالب الولايات المتحدة حليفاتها بدفع ثمن قيادتها المستمرة» (بوسطن غلوب، ٢٠/٩، ديفيد هيل، رئيس قسم الاقتصاد في خدمات كمبر المالية، شيكاغو، «كيف تدفع أجرة الشرطي العالمي»، الفانيانشال تايمز (لندن) ٢١/١١/١٩٩٠.
- ٦ - وليم نيكربك: «نحن حماة العالم الملائكة» شيكاغو تريبيون، ٩/٩/١٩٩٠.
- ٧ - الاسوشيتدبرس، في دراسة لتقرير مدرسة جامعة كورنيل عن العلاقات الصناعية والعمالية، ٩/٩/١٩٩٠.
- ٨ - للحصول على مناقشة مستفيضة ومعقدة لهذه النماذج في إطار الديمقراطية الرأسمالية، انظر كتاب «عز الديمقراطية» (بنغوين، ١٩٨٢) لمؤلفيه جوشوا اكوهن وجويل روجرز.
- ٩ - منها تلك الواردة في الهامش: ١، إضافة إلى «الاقتصاد السياسي لحقوق الانسان» (مع ادوارد س. هيرمان، جلدان) (ساوث اند، ١٩٧٩)، و«مثلث مصري» (ساوث اند، ١٩٨٣)، «قراصنة وأباطرة» (كلير مونت، بلاك روز، ١٩٨٦) «الثقافة والارهاب» (ساوث اند، ١٩٨٧)، «تصنيع الموافقة» (مع ا. س. هيرمان) (بانثيون، ١٩٨٨)، «أوهام ضرورية» (ساوث اند، ١٩٨٩).





## الفصل الأول

# الحرب الباردة: بين الواقع والخيال

يُعتبر الحدث الأكبر في الحقبة الراهنة متمثلاً بانتهاء الحرب الباردة بصورة عامة، وبالتالي فإن السؤال الأكبر الذي ينتصب أمامنا هو: وماذا بعد؟ وللإجابة عن هذا السؤال علينا أن نبدأ من إيضاح ماهية الحرب الباردة. ثمة طريقتان لمقاربة هذا السؤال الأولي: طريقة تقبل ببساطة بالتفسير التقليدي المؤلف، وأخرى تعين الوقائع التاريخية. وكما هي العادة فإن المقاربتين تتمخضان عن إجابات تميل إلى الاختلاف.

### ١ - الحرب الباردة بوصفها بنية أيديولوجية

حسب الفهم التقليدي، كانت الحرب الباردة مجابهة بين قوتين عظميين. وبعد ذلك نجد عدداً من البدائل. أما البديل المتزمت وهو السائد بشكل طاغ فيقول بأن القوة المحركة للحرب الباردة كانت هي النزعة العدوانية الشرسة للسوفييت، هذه العدوانية التي حاولت الولايات المتحدة احتواءها. وعلى جانبي الصراع نجد «كابوساً» من جهة و«المدافع عن الحرية» من الجهة الأخرى، حسب تعبيرات جمعية جون بيرتش اليمينية المتطرفة، ووعاظ أصوليي اليمين، والمثقفين الليبراليين الأمريكيين، الذين استجابوا ببرهبة وحماس لدى قيام فاتسلاف هافل باستخدام هذه الكلمات لدى مخاطبته للكونغرس في ١٩٩٠<sup>(١)</sup>.

ثمة بديل نقدي يقول إن تصور وجود خطر سوفياتي كان تصوراً مبالغاً به، فالمخاطر كانت أقل حدة مما اعتقدنا. والسياسة الأمريكية، وهي ذات مقاصد نبيلة، كانت مستندة إلى سوء الفهم والخطأ في التحليل. وهناك انتقاد أكثر حدة يرى أن المجابهة بين القوتين العظميين تولدت من



تفاعل لعبت فيه الولايات المتحدة هي الأخرى دوراً (ودوراً رئيسياً بنظر بعض المحللين)، وأن التعارض لم يكن ببساطة بين كابوس هناك ودفاع عن الحرية هنا، بل تعارضاً أكثر تعقيداً من ذلك - في أمريكا الوسطى وحوض البحر الكاريبي مثلاً.

حسب سائر البدائل جميعاً، كانت المبادئ الأساسية الموجهة لسياسة الولايات المتحدة مرتكزة إلى الإحتواء والردع، أو، «الدحرجة إلى الخلف» الأكثر طموحاً. والحرب الباردة وصلت الآن إلى نهايتها مع استسلام أحد الخصمين - الخصم العدواني منذ البداية وفقاً للرواية الأصولية المتزمتة.

وهذه الرواية الأصولية (الأرثوذكسية) محددة بعبارات نافرة وصارخة بما يُعترف به على نطاق واسع بأن وثيقة الولايات المتحدة الخاصة بالحرب الباردة، ألا وهو تقرير مجلس الأمن القومي (م. أ. ق) رقم ٦٨ الصادر في نيسان، ١٩٥٠ قبيل الحرب الكورية، معلناً أن «الحرب الباردة هي في الحقيقة حرب فعلية يتوقف عليها بقاء العالم الحر»<sup>(٢)</sup>. إنها وثيقة جديرة بالاهتمام بوصفها تعبيراً مبكراً عن الفهم التقليدي بنسخته التقليدية من جهة، ورؤى نفاذة اخترقت الوقائع التاريخية الكامنة وراء هذه البنى الأيديولوجية من جهة ثانية.

تنطوي البنية الأساس للزعم على البساطة الطفولية للقصص الخيالية. ثمة في العالم قوتان «على طرفي نقيض». : في طرف نجد الشر المطلق وفي الطرف الآخر آية النبل والسمو. يستحيل التوفيق بين الطرفين. فالقوة الشيطانية يتعين عليها، بسبب طبيعتها بالذات، أن تسعى إلى الهيمنة الكاملة و الشاملة على العالم. وبالتالي فلا بد من التغلب عليها، استئصالها، وإزالتها حتى يتسنى للبطل الفاضل المجسد لكل ما هو خير أن يبقى ويدوم من أجل أن يؤدي مهامه السامية والنبيلة. يقول بول نيتزه Paul Nitze مؤلف تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ موضحاً: «إن المخطط الأساسي للكرملين هو التخريب الكامل أو التدمير عن طريق العنف لكل من آلية الحكم وبنية المجتمع» في كل جزء من العالم لم يصبح بعد «خادماً مطيعاً للكرملين خاضعاً لسيطرته». «فالهدف الحقود الثابت لدولة العبيد (يكمن) في الاجهاز على تحدي الحرية» في كل مكان. و«الاندفاع الطليق» للكرملين «يطالب بالسلطة الشاملة على جميع الناس» داخل دولة العبيد نفسها مع «سلطة مطلقة على سائر العالم». وقوة الشر هي قوة «كفاحية بالضرورة»، مما ينفي حتى مجرد التفكير بالمصالحة أو التسوية السلمية.

أما «الغاية الأساس للولايات المتحدة» فهي، بالمقابل، «ضمان تماسك مجتمعنا الحر وحيويته، هذا المجتمع القائم على الكرامة والجدير بالفرد». مع حماية هذه القيم في العالم كله. ومجتمعنا الحر هذا متسم بـ «التنوع الرائع» و«التسامح العميق» و«سيادة القانون» إضافة إلى الإلتزام بـ «خلق بيئة توفر لكل فرد فرصة تحقيق طاقاته الإبداعية والحفاظ على هذه البيئة». إنه «لا يخشى التنوع بل يرحب به» و«يستمد قوته من ترحيبه حتى بالأفكار غير المتعاطفة معه». و«منظومة القيم التي تسبغ الحيوية على مجتمعنا» تتضمن «مبادئ الحرية والتسامح وأهمية الفرد إضافة إلى سيادة العقل وتفوقه على الإرادة». «إن التسامح الأساسي لنظرتنا إلى العالم، لدوافعنا السخية والبناء،

مع غياب النهم عن علاقاتنا الدولية يشكلان اثنتين من الميزات المنطوية على قدر هائل من التأثير، وخصوصاً بين أولئك الذين كانوا يتمتعون بنصيب كاف من الحظ فعاشوا هذه الساعات بأنفسهم كما في أمريكا اللاتينية التي أفادت كثيراً جداً من «مساعدتنا الطويلة والدائمة الرامية إلى خلق المنظومة الأمريكية وإلى تطويرها الآن».

إن الصراع بين قوى النور وقوى الظلام هو صراع «خطير، صراع ينطوي على تحقيق ليس هذه الجمهورية فقط بل والحضارة ذاتها، أو تدميرهما». «فالإنقضاخ على المؤسسات الحرة شامل للعالم كله»، و«يفرض علينا، لمصلحتنا الخاصة، مسؤولية قيادة العالم». يتعين علينا أن نسعى إلى «رعاية بيئة عالمية من شأنها أن تساعد النظام الأمريكي على الاستمرار والازدهار». «فأية هزيمة تلحق بالمؤسسات الحرة في أي مكان هي هزيمة تلف سائر الأمكنة جميعها»، وما من زاوية من زوايا الأرض، مهما صغرت ونفّثت، تستطيع الاستغناء عن خدماتنا ونصائحنا ومواعظنا الطيبة. وبما لا يقبل الشك أن «الفكرة التي تقول بأن ألمانيا أو اليابان أو مناطق ذات أهمية أخرى تستطيع أن تبقى جزراً للحياة في عالم مقسوم هي فكرة غير واقعية، نظراً لوجود مخطط لدى الكرملين يقوم على السعي إلى السيطرة على العالم». بعد خمسة أعوام من تعرض الاتحاد السوفييتي لما يشبه الإبادة الكاملة على أيدي قوى المحور، يجب إعادة هذه القوى نفسها إلى صف التحالف الذي تترعّمه الولايات المتحدة، هذا التحالف الملزم بالإجهاز النهائي على النظام السوفييتي الذي لم تستطع تلك القوى أن تدمره تدميراً كاملاً.

نظراً لأن «وحدة نظامنا وحيويته تتعرضان لأخطار أكبر من أي وقت مضى في تاريخنا»، بما فيه حتى أحلك أيام حرب الاستقلال أو حين قامت القوات البريطانية باحتلال واشنطن في ١٨١٤ فمن الواضح أن هناك تدابير خطيرة لا بد من اتخاذها، وفي الحقيقة فإن الإنفاق العسكري تضاعف أربع مرات تقريباً بعيد ذلك، بحجة أن غزو كوريا الجنوبية كان الخطوة الأولى في عملية الكرملين القائمة على فتح العالم — رغم غياب الدليل المقنع، آنذاك والآن، على وجود مثل هذه النوايا والمبادرات السوفييتية في هذه المرحلة من الصراع المعقد حول مصير كوريا.

تدعو المذكرة (تقرير م. أ. ق.) إلى زيادة كبيرة في التسليح مع اعترافها بأن دولة العبيد أضعف بكثير من رائدة الحرية حسب جميع المعايير. يجري تقديم المعلومات بطريقة تؤدي إلى تجنب وإغفال المقارنات كما يتم انتقاؤها بما يفيد المبالغة بقوة العدو وبما ينسجم مع النمط المألوف طوال فترة الحرب الباردة<sup>(٣)</sup>. ومع ذلك فإن المعلومات المقدمة تظهر أن موازنة الولايات المتحدة العسكرية تبلغ ضعف نظيرتها في الاتحاد السوفييتي وأن جبروتها الاقتصادي يساوي أربعة أضعاف القوة الاقتصادية للاتحاد السوفييتي، في حين كانت اقتصادات الدول الأوروبية الحليفة، وهي ماتزال في طور إعادة البناء، مساوية لاقتصاد الاتحاد السوفييتي جنباً إلى جنب مع اقتصادات البلدان الدائرة في فلكه.

وعلى الرغم من التفاوت الجلي بين الطرفين المتعارضين من حيث المستوى الاقتصادي والقوة العسكرية، فإن لدولة العبيد جملة هائلة من الميزات. فهي، نظراً لأنها على هذا المستوى من



التخلف، «تستطيع أن تفعل أكثر بما هو أقل»، وضعفها هو مصدر قوتها، التي هي السلاح الأخير. إنها قزم وسوبر مان في الوقت نفسه، متخلفة كثيراً عنا بالمعايير كلها غير أنها تمتلك طاقة عملاقة للتحرك مع التمتع بأكبر هامش تكتيكي يساعدها على التسلل وبسرعة، مع «قدر كبير من المرونة»، وآلة عسكرية شديدة الفعالية مع «قوة قمعية كبرى». والمشكلة الأخرى هي أن العدو الشرير لا يلبث أن يجد «جمهوراً يصغي إليه... في العالم الحر»، وخصوصاً في آسيا. فمن أجل الدفاع عن أوروبا وحماية الحرية التي سادت تقليدياً في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في وجه «مخطط الكرملين»، يتعين علينا أن نزيد كثيراً من انفاقنا العسكري وأن نتبنى استراتيجية ترمي إلى تفكيك الاتحاد السوفييتي وانهياره.

تعاني قواتنا العسكرية «من نواقص خطيرة»، لأن مسؤوليتنا هي السيطرة على العالم، وبالمقابل فإن القوات العسكرية السوفييتية الأشد ضعفاً بما لا يقاس تزيد كثيراً عن حاجاتها الدفاعية المحدودة. فما من شيء حصل في السنوات الماضية انطوى على ما يشي بأن الاتحاد السوفييتي قد يواجه مشكلات أمنية معينة، على النقيض من حالنا نحن بهشاشتنا الواضحة أمام أعداء أقوياء في كل مكان. نحن بحاجة إلى قوات عسكرية كبيرة «ليس فقط من أجل تأمين الحماية ضد الكوارث بل ومن أجل دعم سياستنا الخارجية»، على الرغم من «أن التركيز يجب»، لأسباب تتعلق بالعلاقات العامة، «أن يكون على الطابع الدفاعي» للبناء العسكري.

وبصرف النظر على متطلبات العلاقات العامة، يتعين على موقفنا العملي أن يكون عدوانياً هجوماً في «الصراع المفروض علينا». «ونظراً لوجود مخطط لدى الكرملين يهدف إلى الهيمنة على العالم». وهذه سمة من سمات دولة العبيد، فإننا لا نستطيع قبول وجود العدو بل يجب علينا أن «نرعى بذور التدمير الموجودة داخل المنظومة السوفييتية» وأن «نعمل على تعجيل عملية تفسخها» عبر سائر الوسائل والأساليب عدا الحرب (التي تنطوي على أخطار كبيرة بالنسبة لنا). علينا أن نتجنب المفاوضات إلا إذا كانت وسيلة لاسترضاء الرأي العام، لأن أية اتفاقيات «من شأنها أن تعكس وقائع راهنة وبالتالي غير مقبولة إن لم تكن كارثية بالنسبة للولايات المتحدة وباقي العالم الحر»، رغم أننا بعد نجاح عملية «الدحرجة إلى الخلف» قد نقبل بـ«التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية مع الاتحاد السوفييتي (أو مع دولة أو دول تخلفه)».

ولتحقيق هذه الأهداف الأساسية يجب علينا أن نتغلب على جملة من نقاط الضعف التي يعاني منها مجتمعنا مثل: «الحالات المتطرفة من الانفتاح الذهني الدائم» و«المبالغة في التسامح مع المعارضين المنشقين بين صفوفنا». سيتعين علينا أن نتعلم كيف «نميز بين ضرورة التسامح وضرورة القمع العادل»، وهذه سمة حاسمة من سمات «الأسلوب الديمقراطي». من المهم بشكل خاص تحصين «نقاباتنا العمالية ومشروعاتنا المدنية ومدارسنا وكنائسنا مع سائر أجهزة الإعلام ووسائل التأثير في الرأي» ضد «النشاط الشرير» الذي يقوم به الكرملين الذي يسعى إلى تخريبها و«جعلها بؤراً للنهوض في اقتصادنا وثقافتنا وبنياننا السياسي». والضرائب المضاعفة هي الأخرى ضرورية إضافة إلى «تقليص النفقات الفيدرالية لغير أغراض الدفاع والمساعدات الخارجية، عن طريق

تأجيل برامج مطلوبة معينة إذا دعت الضرورة». ويقال إن هذه السياسات الكينزية العسكرية من شأنها أن تحفز الاقتصاد الداخلي أيضاً. وبالفعل فإنها قد تساعد على منع حدوث «تراجعات خطيرة في النشاط الاقتصادي». «إن قدراً كبيراً من التضحية والانضباط سيكون مطلوباً من الشعب الأمريكي»، كما سيتعين على هذا الشعب أن «يتخلى عن بعض امتيازاته» التي يتمتع بها حين تتولى قيادة العالم ونبادر إلى التغلب على الكساد الاقتصادي الذي بات متقدماً عبر تطبيق «برامج حكومية إيجابية» لتمويل الصناعات المتقدمة من خلال المنظومة العسكرية.

لاحظوا أن الهدف النبيل للمجتمع الحر والمخطط الشرير لدولة العبيد هما من السمات المتأصلة النابعة من طبيعتهما بالذات. وبالتالي فإن السجل التاريخي والوثائقي لا قيمة له في تقويم مدى مصداقية هذه المبادئ والمذاهب. لذا فإن من غير العدل توجيه الانتقاد إلى المذكرة (تقرير م. أ. ق.) على أساس عدم تقديم أي دليل يؤيد الاستنتاجات أو يثير التساؤل حول تعبيرات معينة مثل «يتضح من المقاطع السابقة» أو «لقد أظهرنا من قبل»، بالانطلاق من الأسس نفسها. من الناحية المنطقية لا حاجة لأية أدلة تجريبية فالفكر الخالص يكفي لإقرار الحقائق المطلوبة.

والتصورات نفسها ظلت وماتزال سائدة في الخطاب العام. يقدم وليام هايلاند William Hyland رئيس تحرير فورين أفرز Foreign Affairs، في مقال افتتاحي نشرته المجلة في عددها الصادر بربيع ١٩٩٠، صورة نموزجية تعبر عن الفهم المألوف والمتعارف عليه حين يقول:

«ظلت السياسة الخارجية الأمريكية طوال السنوات الخمسين الماضية تشكل رداً على التهديد الذي كان أعداء وخصوم هذه البلاد يمثلونه. وفي كل عام تقريباً منذ بيرل هاربور كانت الولايات المتحدة تنشغل إما بحرب أو مجاهدة. والآن، للمرة الأولى خلال نصف قرن، توفرت للولايات المتحدة فرصة إعادة بناء سياستها الخارجية بعيداً عن معظم قيود الحرب الباردة وضغوطها... منذ ١٩٤١ ظلت الولايات المتحدة متورطة تورطاً كاملاً. أما الآن فإننا إذ نسير نحو حقبة جديدة، قد نشهد عودة نوع من التطلع إلى إبقاء الولايات المتحدة بعيدة عن التورط بأثواب مختلفة... هل تستطيع أمريكا، بعد طول غياب، أن تعود إلى البيت؟... في حقيقة الأمر فإن الولايات المتحدة تتمتع بترف عدد من الخيارات الحقيقية للمرة الأولى منذ ١٩٤٥ فأمريكا وحليفتها كسبت الحرب الباردة...».

وهكذا لم تكن أماننا «أية خيارات حقيقية» حين قمنا بغزو فيتنام الجنوبية، بالاطاحة بالحكومة الرأسمالية الديمقراطية في غواتيمالا عام ١٩٥٤، والحفاظ على حكم العصابات المجرمة منذ ذلك التاريخ، بإدارة أكبر وأوسع عمليات إرهابية دولية في التاريخ ضد كوبا منذ أوائل الستينات ونيكاراغوا عبر عقد الثمانينات، بالسعي إلى إغتيال لومومبا وإقامة النظام الدكتاتوري للمتوحش الفاسد موبوتو والحفاظ عليه، وبتأييد كل من تروخيليو وسوموزا وماركوس ودوفالييه، جنرالات الجنوب، وسوهارتو وحكام جنوب أفريقيا العنصريين مع جيش كامل من كبار المجرمين الآخرين لم يكن بوسعنا أن نفعل غير ما فعلناه نظراً لوجود خطر يهدد وجودنا. أما الآن فإن العدو قد تراجع وانسحب، وبالتالي فإننا قد نتمكن من إشباع «تعطشنا إلى عدم التورط» في شؤون الآخرين؛ وإن كان آخرون يضيفون قائلين إن «تعطشنا للديمقراطية»<sup>(٤)</sup> قد يجبرنا على متابعة



جهدنا النبيلة دفاعاً عن الحرية.

مع توفر الخيارات للمرة الأولى لنا الآن أن نلتفت إلى برامج بناءة لصالح العالم الثالث (كما يلح الإنسانيون الليبراليون) أو نترك الفقراء غير الجديرين غارقين في أحوال يؤسهم (كما يقول المحافظون). وتعبيراً عن وجهة النظر الليبرالية الأكثر حرصاً يدعو توماس شونباوم Thomas Schoenbaum ، المدير التنفيذي لمركز دين راسك للقانون الدولي والمقارن بجامعة جورجيا، إلى إتباع «سياسات أكثر تناغماً وتبايناً» في «مناطق» العالم الثالث «المعقدة والمتنوعة». مقيدين بالضرورة الطاغية لمقاومة عدوان السوفييت في سائر أرجاء العالم، كنا عاجزين عن تطوير سياسات كهذه. أما الآن، وقد وصلنا، ربما، إلى «نهاية الحرب الباردة - والشباب الطيبون هم الفائزون»، فقد نتمكن من أن نأمل في أن السوفييت سوف «يوقفون حملتهم المزمنة الطويلة القائمة على دعم الثورات الشيوعية ونظم الحكم الشمولية في العالم الثالث» مما قد يتيح «للولايات المتحدة فرصة التخلي عن موقفها التقليدي - ذلك الموقف القائم على اعطاء الأولوية لوقف التوسع الشيوعي - وتبني سياسات أكثر اتصافاً بالصفة الإيجابية»<sup>(٥)</sup>.

ومن نواح أخرى أيضاً يتفق السجل العام مع المبادئ الواردة في مذكرة مجلس الأمن القومي رقم ٦٨. من المعترف به على نطاق واسع، بشكل خاص، أن وجود الاتحاد السوفييتي بالذات يشكل عدواناً. فمؤرخ الدبلوماسية جون لويس غاديس John Lewis Gaddis، أحد أكثر الباحثين الليبراليين المتخصصين بشؤون الحرب الباردة تمتعاً بالاحترام، يفسر تدخل الحلفاء بعد الثورة البلشفية مباشرة ويقول بأنه كان تدخلاً ذا طبيعة دفاعية، ومدفوعاً بالنسبة لودرو ويلسون Woodrow Wilson، «قبل أي شيء آخر»، بالرغبة الجارحة في «ضمان حق تقرير المصير في روسيا» - عن طريق فرض الحكام الذين نختارهم بالقوة وهذا الغزو كان غزواً دفاعياً لأنه كان «رداً على تدخل عميق وبعيد الأثر، ربما، من جانب الحكومة السوفييتية الجديدة في الشؤون الداخلية ليس للغرب فقط بل لجميع بلدان العالم تقريباً، أي رداً على «تحدي الثورة - وهو تحد واضح وقاطع - لبقاء النظام الرأسمالي بالذات». «فإن الولايات المتحدة» بات «في خطر» منذ عام ١٩١٧ ليس فقط في ١٩٥٠ وبالتالي فإن التدخل كان مبرراً تبريراً كاملاً للدفاع ضد التغيير الحاصل في النظام الاجتماعي بروسيا وضد اعلان النوايا الثورية<sup>(٦)</sup>.

يستذكر غاديس في تقويمه المعاصر رد الفعل الغربي المباشر على الثورة البلشفية وقد صاغه دي ويت سي. بول De Witt C. Poole، القنصل الأمريكي في السفارة بروسيا، في مذكرة بعث بها إلى وزير الخارجية لانسينغ Lansing بعنوان «حول أهداف البلاشفة فيما يتعلق بالثورة العالمية بشكل خاص». كتب بول يقول إن «المشكلة الحيوية» بالنسبة للولايات المتحدة كانت متمثلة بقيادة العالم بين صخرة سكيلا الخطرة المتجسدة في رد الفعل من جهة وبين صخرة تشاريبديس الخطرة أيضاً المتجسدة في الشيوعية من جهة ثانية». غير أن الخطر الثاني، أي الشيوعية، هو الأكثر شؤماً لأن «جوهر الحركة البلشفية يكمن في أنها ذات طابع أممي وليس وطنياً»، ترمي «مباشرة الى قلب الحكومات جميعاً»<sup>(٧)</sup>. ومن الناحية العملية لا بد، للأسف من منظور الليبراليين، من تفضيل

الخطر الأول، صخرة سكيلا الخطرة المتجسدة برد الفعل، إذا كان المعبر شديد الضيق. وبالمثل فإن المؤرخ الأوكسفوردي نورمان ستون Norman Stone يتخذ الموقف الذي يتركز على أن الجدل الدائر حول جذور الحرب الباردة هو جدل لا طائل تحته لأن «طبيعة الدولة السوفييتية» بالذات كانت «أحد أهم الأسباب المنفردة الكامنة وراء الحرب الباردة في الأربعينات». فاختيار النوايا السوفييتية يكمن في انسحاب السوفييت من أوروبا الشرقية وفي اختزال التسليح «وجعله تسليحاً دفاعياً متناسباً مع المستوى الاقتصادي للاتحاد السوفييتي»، وهو مستوى أدنى بكثير من مستوى الغرب، وصولاً، فيما بعد إلى عدم الاقتصار على «الأسلحة الدفاعية» إلا بالمعنى الواسع لكلمة «الدفاع» التي تفسر أي عمل من أعمال العنف على أنه دفاع عن مصالح مشروعة<sup>(٨)</sup>. لاحظوا أن المسألة ليست مسألة رغبة في تفكيك الامبراطوريات السوفييتية الداخلية والخارجية أو في تحقيق تقليص جذري في التسليح، بل هي مسألة خلق الحرب الباردة ورد الغرب «الدفاعي» على طبيعة الدولة السوفييتية بالذات.

نجد تصوراً يكاد يكون مماثلاً لدى اليسار المتطرف في التيار العام من الرأي. فكبير محوري الـ: نيوريبيليك New Republic، هيندريك هيرتزيبرغ Hendrik Hertzberg الذي يحتل مكاناً خارج الحدود يقول: «بصرف النظر عن ثمرات المرتدين، كان السبب الأساسي للحرب الباردة كامناً في النظام الشمولي (التوتاليتاري) — في التطلعات التوتاليتارية بعبارة أدق». فعلى المستوى الداخلي فرضت التوتاليتارية السوفييتية «دولة كلية القوة والجبروت وكاملة الحكمة والعقل قادرة على تلبية جميع الحاجات الانسانية وبالتالي مؤهلة لازاحة أية مؤسسة بشرية منافسة». وقد «تجلت على المستوى الخارجي بوصفها ايماناً بأن سائر النظم الاجتماعية والسياسية الأخرى، بحكم مفهوم الحتمية التاريخية، كانت أدنى ومحكومة بالموت». وباختصار فإن السبب الأساسي للحرب الباردة كان متمثلاً بالطبيعة الداخلية المتأصلة في النظام السوفييتي وإيمانه بفوزه النهائي مع مرور الزمن وتقدم التاريخ، مما شكل تحدياً ايديولوجياً يستحيل السكوت عنه وتحمله<sup>(٩)</sup>.

والافتراض المضمّر هو أن نظام الولايات المتحدة في تنظيم المجتمع والسلطة، والايديولوجيا المرتبطة بهذا النظام، يجب أن يكون شاملاً وعماماً. فأي شيء أقل من ذلك لن يكون مقبولاً. يستحيل تحمل أي نوع من التحدي، وإن كان ايماناً بحتمية التاريخ أو بشيء آخر مختلف. واستناداً إلى ذلك فإن أي عمل تقوم به الولايات المتحدة لتوسيع دائرة نظامها وايديولوجيتها يصبح عملاً دفاعياً. ونحن قادرون الآن على تجاهل الثروات التحريفية حول أحداث التاريخ بعد أن بات عدم جدواها مكشوفاً للملأ.

تتخذ الصحافة الموقف نفسه بطبيعة الحال. لذا فإن مقالاً حول «الانفاق الدفاعي» في الواشنطن بوست يرى أن العالم، مع زوال التهديد السوفييتي، دخل «حقبة جديدة» «فبعد أربعين سنة من اتحاد سوفييتي عدواني وتوسعي باستمرار «علينا الآن أن نعيد النظر في مبدأ الاحتواء الذي «شكل عماد تنظيم استراتيجي الأمن الغربية بما يضمن حماية العالم من كتلة سوفييتية توسعية معادية»<sup>(١٠)</sup>.



أما حقيقة أننا كنا مشغولين ومنهمكين بحماية العالم كله من العدوان السوفييتي فهي حقيقة غير قابلة للمناقشة، إنها بدهية لا تتطلب أي دليل بل ولا تستدعي أي تعليق. ومسألة نيل أغراض «بطل الدفاع عن الحرية» هي الأخرى حقيقة فكرية وثقافية جلية. لذا فإن ميكائيل هاوارد Michael Howard، أستاذ التاريخ الحديث في أوكسفورد يقول:

«طوال مئتي سنة قامت الولايات المتحدة، دونما تردد يذكر، بحماية المثل الأساسية الأولى للتنوير: الإيمان بحقوق الفرد الممنوحة من الله، بالحقوق المتأصلة في التجمع وحرية الكلام، بنعم المشروع الحر، بإمكانية تحقيق كمال الإنسان، وبشمولية هذه القيم، قبل كل شيء».

وفي مثل هذا المجتمع الذي يكاد يكون خيالياً، فإن تأثير النخب يكون «محدوداً تماماً». غير أن العالم، للأسف حسب رأي الأستاذ، لا يثمن هذه الروعة والبهاء: «فالولايات المتحدة لا تتمتع بالمكانة التي كسبتها عبر انجازاتها، سخائها، ونواياها الطيبة منذ الحرب العالمية الثانية، في العالم» (١١). هذه الانجازات المتجلية في الفراديس المعاصرة مثل الهند الصينية وجمهورية الدومينيكان والفلبين والسلفادور وغواتيمالا التي لا تشكل إلا غيضاً من فيض، تماماً كما يتجلى الإيمان بـ «حقوق الفرد الممنوحة منه الله» وبـ «شمولية» هذه العقيدة عبر قرنين من الزمن، في مئة سنة من عبودية انسانية شبه كاملة وفي حرمان الزوج من حق الانتخاب لمئة سنة أخرى عملياً، وفي حملات إبادة جماعية على السكان الأصليين، وفي ذبح مئات الآلاف من الفلبينيين مع بداية القرن، والملايين من أهالي الهند الصينية إضافة إلى مئتي ألف من أهالي أمريكا الوسطى خلال العقد الماضي، فضلاً عن سيل من الأمثلة الأخرى. مرة أخرى لا قيمة للحقائق المجردة في ملكوت الفكر الخالص.

خذوا مثلاً آخر من ميدان البحوث العلمية انظروا إلى الدراسة التي تحمل عنوان «الندبة الفيتنامية» بقلم بول كاتنبرغ Paul Kattenburg، أحد المنشقين القلائل الأول حول الفيتنام داخل الحكومة الأمريكية ويعمل الآن أستاذاً للشؤون العامة في جامعة كارولينا الجنوبية (١٢). فاهتمام كاتنبرغ هذا يركز على التعرف على «السمات البارزة التي هي سمات مركزية للتقاليد والممارسات الأمريكية، والتي مكنت الولايات المتحدة من أداء دورها كقوة عظمى بطريقة نستطيع أن نصفها بأنها ذات نزعة خصوصية أو تخصصية». وهو يزعم أن «المبادئ والمثل تحتل مكانة مرموقة في منظومة الأخلاق القومية الأمريكية وتميز بشكل حاسم أداء الولايات المتحدة لدور القوة العظمى». وهذه المبادئ والمثل «رسخها الآباء المؤسسون، أولئك العباقرة الأفذاذ الذين استغرقوا في التأملات المحايدة البعيدة عن الهوى» من جون آدامز إلى تيودور روزفلت وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت. أما المبادئ فكانت:

«تختبر ويعاد اختبارها أثناء عملية تسوية أوضاع القارة، رآب الصدع في شمال الأطلسي، تنمية الاقتصاد ونشله من حالة الخراب بالاستناد إلى روح المبادرة الخاصة، والقتال في الحربين العالميتين الأولى والثانية، في سبيل بقاء تلك المبادئ التي كانت توجه حياة معظم الأمريكيين بالذات أكثر من كونها من أجل تحقيق مصالح محددة».

ذلك هو التراث الفريد الذي يفسر سلوك الأمريكيين «وهم يقومون بدور القوة العظمى»، هذا السلوك الذي يكاد يكون «خالياً من التصنع والخداع» وفقاً لـ «عقلية محرر»:

«لدى توفر مثل هذه العقلية لا يعود المرء بحاجة لأن يشعر أو يتصرف كما لو كان متفوقاً، أو لأن يعتقد بأنه يفرض مثله وأخلاقياته على آخرين، لأنه يحس طبيعياً بأن الآخرين لا يستطيعون أن يشكوا بقضية المحرر العادلة إلا بمقدار ما يشكون بقابليتهم وملكاتهم. ومن هذه الناحية فإن الدور الأمريكي كقوة عظمى، ولا سيما في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب، شديد الشبه بذلك الدور الذي يمكن تخصيصه لهذا الاستاذ أو المشرف أو أي محرر آخر أو ذاك».

وهكذا فإن «الاستاذ البروفسور يتجلى بملاحظات واضحة و:

«من الواضح أنه غير مهتم... أضف إلى ذلك، أن البرفسور، مثله مثل القوة العظمى الأمريكية، ليس مسيطراً على حياة طلابه ومصائرهم، فهم أحرار في أن يأتوا ويذهبوا... إذا تذكرنا هذا التشبيه الذي يماثل بين الأداء الأمريكي كقوة عظمى وبين دور الاستاذ (البرفسور) الخير، ولكنه متركز على ذاته، والذي ينشر التحرير عبر معرفة الحق والعدالة من جهة والطريق القويم الذي يتعين على طلاب العالم المحرومين أن يسيروا فيه، فإن ذلك سيساعدنا على فهم ماهية أداء أمريكا وسيكولوجيتها كقوة عظمى، فضلاً عن الأسباب والعوامل الكامنة وراء تورطها في الهند الصينية».

وهذه ليست سخرية أو صورة كاريكاتورية، بل مسألة يجري تقديمها بصورة جدية ويتم التعامل معها بصورة جدية أيضاً، كما أنها ليست غير نموذجية عما نعثر عليه في الأدبيات - لا لدى من هم عند حافة الجنون، بل لدى أولئك المحترمين والمعتدلين من المنشقين الموجودين في الطرف المعارض من طيف التيار العام الرئيسي. لذا فإن من الطبيعي أن يبادر جيمس ريستون James Reston، أحد كبار المفكرين السياسيين منذ زمن طويل في النيويورك تايمز إلى أن يقول لدى استقالته ما يلي: «لا أعتقد أن هناك في تاريخ العالم ما يمكن أن يقارن بالخدمات التي قدمها هذا البلد لقضية الدفاع عن الحرية». ولدى شغله لوظيفته قام ريستون هذا بتقديم خدمات جليلة وشاقة لقضية الحرية ذاتها مثلما فعل حين تباهى بمساهمة الولايات المتحدة في المذابح الكبرى التي جرت في اندونيسيا عام ١٩٦٥ وشرح بعبارات متزمنة وملائمة الحالة التي آلت إليها الأرياف الفيتنامية عام ١٩٦٧ حين كانت قوات الولايات المتحدة دائبة على تدميرها، قائلاً: إن ذلك إنما كان يحدث وفقاً «لمبدأ أن القوة العسكرية لن تجبر فيتنام الجنوبية على القيام بما لا تريد القيام به»، انطلاقاً من ولأئنا لـ «أعمق آيات الإيمان بالحضارة الغربية» - أي أن «الفرد ينتمي إلى خالقه لا إلى الدولة» وبالتالي يملك حقوقاً «لا يستطيع أي قاض أو سلطان سياسي أن ينتهكها»<sup>(١٣)</sup>.

والمذهب الرسمي كما يقدمه الناطقون باسم الحكومة ووسائل الاعلام والتعليقات السياسية ودائرة الباحثين الواسعة، يتجلى، مثلاً، في تقرير لجنة (كيسنجر) القومية المؤلفة من الحزبين حول أمريكا الوسطى. يقول هذا التقرير: «تتركز أهداف الولايات المتحدة الدولية في القسم الأخير من القرن العشرين على التعاون لا الهيمنة والسيطرة، على المشاركة بدلاً من المجابهة، على الحياة



الكرمية للجميع لا الاستغلال». ويكتب والتر لاكور Walter Laqueur وتشارلز كراوتهامر Charles Krauthammer: «خلافًا للاتحاد السوفييتي، لا تريد الولايات المتحدة أن تهدي أحداً إلى اعتناق الإيمان بنظام سياسي، اجتماعي أو اقتصادي محدد». ويبلغنا صامويل هانتينغتون Samuel Huntington أن: «التأثير الإجمالي للنفوذ الأمريكي على المجتمعات الأخرى تجلّى في دعم قضايا الحرية والتعددية والديمقراطية... فالصراع بين القوة الأمريكية والمبادئ الأمريكية يكاد يتلاشى لدى تطبيقهما على التأثير الأمريكي في مجتمعات أخرى». أما الليبرالي الجديد الذي يحظى بقدر كبير من الاحترام، كراوتهامر فيطمئنتنا أكثر مؤكداً على أن جميع رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة من ف. د. ر. إلى ل. ب. ج. كانوا يهدفون إلى «تعزيز الحرية والنظام العالمي، كليهما، في الخارج»، وهي الرسالة التي تمت إعادة احياها في مبدأ ريغان الذي وفر «سياسة منسجمة ومتناغمة» قائمة على دعم أولئك الذين «يخاطرون بحياتهم في سائر القارات من أفغانستان إلى نيكاراغوا لتحدي العدوان المدعوم سوفيتياً» (الاقْتِباس مأخوذ من ريغان بأعجاب واستحسان)، سياسة تلزم الولايات المتحدة، ليس فقط بالحرية وحقوق الإنسان بل وبإقامة أنظمة اجتماعية - سياسية من النمط الأمريكي في العالم الثالث - وإن مع العزوف عن «هداية أحد إلى اعتناق الإيمان بنظام سياسي اجتماعي، أو اقتصادي محدد»، نظراً لأن الانسجام لا يقل عن الحقيقة والواقع من حيث الأهمية فيما يخص رسالة المفوض (١٤).

لا حاجة لإيراد المزيد من الأمثلة لوفرة الدلائل المشيرة إلى طغيان تلك القناعات. أما السمة اللافتة للنظر في جميع الحالات فهي غياب أي احساس بالحاجة إلى تبرير أو تسويق المذهب المتملق الذي يقول بأن الولايات المتحدة لم تسع في العالم الثالث إلا إلى احباط الروس وأهدافهم الشمولية (التوتاليتارية) مع الاستمرار في الدفاع عن مبادئها النبيلة قدر استطاعتها في هذه الظروف الكثيرة والصعبة. تتلخص المحاكمة في تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ فيما يلي: هذه حقائق ضرورية تم اثباتها بالتحليل النظري وحده. والباحثون الذين يتبنون وجهة نظر «واقعة» تتصف ببياسة الرأس، ويحتقرون النزعة العاطفية، مستعدون لأن يعترفوا أو يسلموا بأن وقائع التاريخ قلما تبرهن، كما جاء على لسان هانس مورغانثاو Hans Morganthau، التزام الولايات المتحدة بـ «غايتها السامية» - «ترسيخ المساواة والحرية في أمريكا»، وعبر العالم في حقيقة الأمر، لأن «الساحة التي يتعين على الولايات المتحدة في اطارها أن تدافع عن غايتها وأن تعمل على ترسيخها، باتت تشمل العالم كله». غير أن الحقائق والوقائع تبقى عديمة الأهمية لأن ايرادها، كما يسارع مورغانثاو إلى الإيضاح، يعني «الخلط بين اساءة استخدام الواقع وبين الواقع نفسه». فالواقع هو «الهدف القومي المنشود» الذي لم يتم بلوغه والذي تكشف عنه «دلائل التاريخ كما تتأملها عقولنا»، في حين أن السجل التاريخي الفعلي لا يشكل إلا تشويهاً واساءة استخدام للواقع، إلا عملاً فنياً عديم الأهمية أو الفائدة (١٥). لذا فإن المؤلف السائد هو فهم مبرر ذاتياً، فهم مستعص على أي نقد من الخارج. على الرغم من غياب حذقة اللاهوت التقليدي فإن أوجه الشبه في الموضوعات والأسلوب تبقى مثيرة إن لم تكن مذهلة. إنه لأمر يكشف مدى تحول عبادة الدولة إلى دين دنيوي (علماني)

يمارس فيه المثقفون دور الكهنة ورجال الدين . والقطاعات الأكثر بدائية في الثقافة الغربية تذهب إلى أبعد من ذلك إذ ترعى أشكالاً من عبادة الأصنام تتحول فيها رموز مقدسة مثل العلم إلى موضوع للتبجيل الإجباري المفروض، ويجري استدعاء الدولة لإنزال العقاب بمن يسيء إليها ولإجبار الأطفال على التعبير عن إخلاصهم لها يومياً، في حين يجري الربط بين الله والدولة ربطاً لا انفصام له في سائر الطقوس والخطابات العامة كما في تأملات جيمس ريستون الهذيانية حول ولائنا لارادة الخالق . قد لا يكون مثيراً للدهشة أن مثل هذا التعصب الفج والأعمى يبلغ هذا المستوى من التطرف في الولايات المتحدة، بوصفه ترياقاً وعلاجاً شافياً ضد التحرر الفريد من قسر الدولة وطغيانها، هذا التحرر الذي تم تحقيقه عبر الكثير من النضال الشعبي الجماهيري<sup>(١٦)</sup>.

## ٢ - الحرب الباردة كعملية تاريخية

تستند وجهة النظر الثانية من حقبة الحرب الباردة إلى الفكرة التي تقول بأن المنطق وحده لا يكفي : فالوقائع هي الأخرى ذات شأن . لذا فإن فهم حقبة الحرب الباردة يتطلب منا أن نعاين الأحداث التي تشكلها . وعبر اتباعنا لهذا الخط الذي لا يبدو خالياً كلياً من العقل والمنطق، نجدنا أمام صورة أكثر تعقيداً أو أشد إثارة، صورة لا تشبه صورة الفهم المؤلف إلا جزئياً . وأسلوب البحث والمساءلة نفسه يشي بعدد من الأسباب التي من شأنها أن تجعل حقبة ما بعد الحرب الباردة شبيهة إلى حد بعيد بما قبلها، بالنسبة لضحاياها على الأقل، بمنأى عن التكتيكات والدعاية . إذا حددنا الحرب الباردة بوصفها حدثاً لم يكن ينطوي على ما هو أكثر من مجابهة بين قوتين عظميين، جرت كل منهما وراءها حليفاتها وعميلاتها في العالم، فإننا سنجد أنها بكل تفاهة لم تكن غير ذلك بالضبط، وسنرى أن هذه الحرب انتهت بانتصار الطرف الذي تمثله الولايات المتحدة عندما انسحب الاتحاد السوفييتي من ساحة الصراع . هذه حقيقة واضحة ولا حاجة لتأكيدها . غير أن المسألة تكمن في كيفية تفسير حقبة الحرب الباردة، وهذه المسألة لا تجد لها حلاً عبر طرحها ببساطة ويُسر<sup>(١٧)</sup> . إنها تستدعي منا أن نعاين ذلك النظام العالمي القائم على قطبين والذي نشأ نتيجة الحرب العالمية الثانية بأطره وطابعه وقواه المحركة ودوافعه فضلاً عن آثاره وعواقبه الكبرى . تلك هي الظواهر الهامة الجديرة بالدراسة والتمحيص . فمجرد تلمس الطريقة التي يتجلى بها الصراع بين الشرق والغرب في هذا النسيج إن هو إلا مسألة كشف لا مسألة تعاقد واشتراط - على الأقل إذا كان الفهم هدفنا .

يتطلب فهم حقبة الحرب الباردة إيراد ليس فقط الأحداث الفعلية بل والعوامل الكامنة وراءها . وهنا بالذات يصبح السجل الوثائقي للتخطيط أمراً بالغ الأهمية . سيتعين علينا أن نعرف إلى أي مدى كانت السياسة تتقرر وفقاً لسمات محددة من سمات حقبة الحرب الباردة، وإلى أي مدى كانت هذه السياسة تكتفي بمجرد تكييف جملة من الحاجات الهيكلية (المؤسسية) العنيدة والثابتة بما يتوافق مع ظروف جديدة . وللإجابة عن مثل هذه الأسئلة سنطرح بطبيعة الحال تساؤلاً عن مدى



تقارب أحداث الحرب الباردة النموذجية فضلاً عن الدوافع الكامنة وراءها مع الممارسات والأفكار السائدة من قبل ومن بعد. ومن الضروري أيضاً تبرير البنى الايديولوجية السائدة ووظائفها، بما فيها الفهم المتعارف عليه للحرب الباردة، بمقدار ما هي مخالفة للواقع.

لدى مقارنة حقبة الحرب الباردة من هذه الاعتبارات نجد أن الصراع بين القوتين العظميين كما هو مقدم حسب التصورات المألوفة، كان صراعاً على قدر كاف من الواقعية، ولكنه لا يشكل إلا جزءاً من الحقيقة. فالواقع لا يلبث أن يتشعب ويستطيل حين ننظر في الأحداث والممارسات النموذجية الخاصة بالحرب الباردة.

على الجانب السوفييتي كانت الحرب الباردة تعني أرتالاً من الدبابات في برلين الشرقية وبيودابست وبراغ وتدابير قسرية أخرى في المناطق المحررة على يد الجيش الأحمر من النازيين والتي تم إلحاقها بالكوملن، وتعني غزو أفغانستان، حالة التدخل العسكري السوفييتي الوحيدة مقابل الغزو التاريخي الدائم للغرب. وعلى المستوى الداخلي فإن الحرب الباردة ساعدت على تحصين مواقع النخبة العسكرية البيروقراطية التي تستمد حقها في الحكم من الانقلاب البلشفي الذي جرى في أكتوبر ١٩١٧.

وعلى الجانب الأمريكي كانت الحرب الباردة تاريخاً لعمليات التخريب الشاملة للعالم كله، للعدوان وارهابة الدولة، عبر أمثلة لا تعد ولا تحصى. أما النظير الداخلي فقد تجلّى في ترسخ مواقع «مجمع» ايزنهاور «العسكري - الصناعي»، وهو يعني من حيث الجوهر دولة رخاء ورفاه للأغنياء مع ايديولوجية أمن قومي لضبط السكان (حسب تعابير أجهزة محاربة التخريب المبذولة)، وفقاً للوصفات الواردة في مذكرة م. أ. ق. رقم ٦٨ والآلية الهيكلية الرئيسة هي منظومة أو شبكة ادارة صناعية تضم الدولة والشركات تعمل على ادامة الصناعة القائمة على التكنولوجيا المتطورة، بالاعتماد على دافع الضرائب في تمويل البحوث والتنمية وتوفير أسواق مضمونة للإنتاج المهدور مع دخول القطاع الخاص إلى الحلبة حين تكون الأرباح متوفرة. كانت الهبة الحاسمة التي قُدمت إلى مديري الشركات هي الوظيفة الداخلية لمنظومة البتاغون (بما فيها NASA وهيئة الطاقة التي تشرف على انتاج الأسلحة النووية)، وقد شملت الفوائد صناعة الحواسيب والأجهزة الالكترونية بصورة عامة إضافة إلى قطاعات أخرى من الإقتصاد الصناعي المتقدم<sup>(١٨)</sup>. وبهذه الأساليب فإن الحرب الباردة كانت توفر جزءاً كبيراً من الركائز اللازمة لنظام التحويل العام والربح الخاص، هذا النظام الذي يُعرف، وبكثير من التباهي والاعتزاز، باسم المشروع الحر.

تكررت أصدااء الدعوة إلى العمل النشط الواردة في مذكرة م. أ. ق. رقم ٦٨ مرة أخرى حين تولى الرئيسان كيندي وريغان ادارتهما مع التوجه الثنائي نفسه: الكفاحية في الخارج لتأكيد نفوذ الولايات المتحدة وجبروتها من جهة، والانفاق العسكري لحياء اقتصاد متداع في الداخل من الجهة الثانية. وكذلك تم انبعاث اللغة الخطابية الملائمة هي الأخرى. حول «المؤامرة الأحادية التي لا تعرف الرحمة» والتي انطلقت لتدمرنا (كيندي). وحول «امبراطورية الشر» التي هي «بؤرة الشر في زماننا» والتي تسعى إلى اخضاع العالم لحكمها (ريغان). والمستوى العُشري لا يلبث أن يتراجع

وينحدر، كما هو متوقع، حين تغير السياسة مسارها، كما في أواسط الثمانينات حين أصبحت مواجهة تكاليف سوء الإدارة المالية والتطرفات العسكرية الكينزية لدى الرجعيين الدوليين في إدارة ريغان بما في ذلك حصول عجز هائل في الموازنة في الميزان التجاري، أمراً ضرورياً.

يكشف تركيز الانتباه على السجل التاريخي عن الجوهر الواقعي الملفوف باللغة الخطابية الممجوجة والبعيدة عن الذوق لتقرير م. أ. ق. رقم ٦٨. كانت الأزمة الكبرى (الكساد الكبير) قد أجهزت على ما تبقى من إيمان بأن النظام الرأسمالي هو نظام سليم وصالح. ويات من المسلم به أن تدخل الدولة أمر ضروري من أجل الحفاظ على السلطة الخاصة - مثلما كانت الحال في الحقيقة طوال السيرة التنموية (١٩). ويات مفهوماً أيضاً أن تدابير الصفقة الجديدة (النيوديل New Deal) كانت قد أخفقت وأن الكساد لم يتم التغلب عليه إلا عبر التدخل الأكبر والأوسع من جانب الدولة خلال سني الحرب. ويدون الافادة من كينز كان هذا الدرس قد تعلمه بصورة مباشرة مدراء الشركات الذين احتشدوا في واشنطن لإدارة الاقتصاد الأمريكي الحربي شبه التوتاليتاري. كان التوقع السائد يقول بأن من شأن عزوف الدولة عن التدخل أن يعيدنا إلى الكساد بعد تلبية الطلب الاستهلاكي المكبوت. وقد بدا أن مثل هذا التوقع قد تم تأكيده من خلال الكساد الذي حصل في ١٩٤٨ صحيح أن الانتاج الزراعي المدعوم من قبل الدولة قد وجد أسواقاً له في اليابان وغيرها، غير أن الخوف كان مرتبطاً بإمكانية تعثر الصناعة في غياب الأسواق - وذلك هو مصدر القلق المعبر عنه في تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ ازاء «مستويات خطيرة من التراجع في النشاط الاقتصادي». ما لم يتم تبني تدابير كينزية عسكرية. وقد عُقدت الآمال على أن من شأن هذه البرامج أن تسهم، أيضاً، في إعادة تنشيط الاقتصادات الصناعية للبلدان الحليفة مما يساعد على التغلب على «الهوة الدولارية» التي كانت تقلص سوق السلع الصناعية المنتجة في الولايات المتحدة.

كانت دعوة تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ إلى «التضحية والانضباط» وتقليص مخصصات البرامج الاجتماعية نتيجة طبيعية لهذه التصورات. كما أن الحاجة إلى «قمع عادل» والإشراف على النقابات والاتحادات والكنائس والمدارس وغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تصبح مصادر للمعارضة، كانت تقع أيضاً في دائرة أوسع. فمنذ أواخر الثلاثينات بدأت أوساط رجال الأعمال تشعر بقلق عميق ازاء التسييس والتنظيم المتزايد للجمهور العام - وقد عرفت الحالة نفسها فيما بعد باسم «أزمة الديمقراطية» في ظل ظروف مشابهة جزئياً نشأت خلال فترة ما بعد فيتنام. وقد كان الشيء نفسه صحيحاً بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. وفي الحالات الثلاثة جميعاً كان الرد واحداً: البعج الأحمر لدى ويلسون، الكساد الذي حل بعد الحرب العالمية الثانية والذي أطلق عليه خطأ اسم «المكارثية» (وهي، في حقيقة الأمر، حملة لنسف النقابات والاتحادات وثقافة الطبقة العاملة والفكر المستقل شنتها أوساط رجال الأعمال والديمقراطيون الليبراليون قبل ظهور مكارثي على المسرح بزمان غير قصير، وقبل اقترافه للخطأ الذي دمره أخيراً، ذلك الخطأ المتمثل في مهاجمة الشعب بعضا السلطة)، وبرايمج البوليس السياسي القومي التي دشتها إدارة كيندي ووسعتها الإدارات اللاحقة لنسف الأحزاب السياسية والحركات الشعبية المستقلة عن طريق التخريب



والعنف. إن للحروب والأزمات الأخرى طريقة لدفع الناس إلى التفكير بل والتنظيم، والسلطة الخاصة تبادر بصورة منتظمة إلى استدعاء الدولة وتوظيفها من أجل احتواء مثل هذه الأخطار التي تتهدد احتكارها للساحة السياسية جنباً إلى جنب مع هيمنتها الثقافية<sup>(٢٠)</sup>. إن تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ الذي يشكل هجمة عميقة معادية للديمقراطية يعكس جملة أكبر بكثير من الالتزامات العامة.

ويبقى تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ واقعياً، بل وتقليدياً مألوفاً، إذ يستذكر «مسؤولية» الولايات المتحدة «عن قيادة العالم» مع الضرورة الملزمة لها القاضية بالسيطرة على كل زاوية من زوايا العالم مهما كانت بعيدة، وبإستئصال لعنة الحياد من جذورها. ومن هذه النواحي فإن التقرير يكرر مخططات سابقة تعكس الاعتراف بحقيقة أن الولايات المتحدة بلغت مكانة من الجبروت العسكري والاقتصادي لم يسبق لها مثيل في التاريخ وهي قادرة على توظيف هذه المكانة والافادة منها. كانت قطاعات مخدقة من أوساط رجال الأعمال متنبهة إلى العوامل الداخلية التي ظلت تشكل القوى المحركة لنظام الحرب الباردة، وهذا الأمر نفسه صحيح بالنسبة لصفوة الباحثين من التيار العام الرئيسي. يقول جون لويس غاديس في مؤلفة المعروف عن سياسة الاحتواء ما يلي:

«إلى درجة لافتة للنظر لم تكن سياسة الاحتواء نتاج ما قد فعله السوفييت أو ما قد حصل في أماكن أخرى من العالم، بمقدار ما كانت من صنع قوى داخلية عاملة في داخل الولايات المتحدة... وما يثير الاستغراب أن الاعتبارات الاقتصادية [أي قيام الدولة بإدارة الاقتصاد] هي التي احتلت مرتبة الأولوية، في عملية صياغة استراتيجيات الاحتواء، على حساب استبعاد الاعتبارات الأخرى».

يتفق غاديس أيضاً مع وجهة نظر جورج كينان George Kennan المضطردة - وهي سائدة بين صانعي السياسة والمحللين العقلانيين - حول «أن التهديد لا يكمن في القوة العسكرية الروسية، بل في القوة السياسية الروسية» (تشرين الأول ١٩٤٧<sup>(٢١)</sup>). ولكن غاديس، رغم هذه الرؤى، لا يجيد عن الإطار المألوف والمتعارف عليه القائم على «الردع» و«احتواء الخطر السوفييتي»، وإن كان لا يعترف - ولو جانبياً - بأن هذه ليست بأي حال من الأحوال هي القصة كلها أو الأطروحة المركزية، في حقيقة الأمر.

تسدرج أحداث الحرب الباردة وآثارها البارزة تحت العناوين التي استعرضناها قبل قليل. وقد كانت هناك أيضاً آثار أكثر تعقيداً. فالتأييد السوفييتي لضحايا التآمر والعدوان الأمريكيين أكسب السوفييت قدراً من النفوذ في الكثير من أرجاء العالم الثالث وإن ظل نفوذاً ذا طابع هش وغير محدد المعالم. أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن تدخلها في شؤون العالم الثالث وخصوصاً في السنوات الأولى، كان مفروضاً في جانب منه جراء استهداف تأمين خلفية وقاعدة صلبة لاقتصادات رأسمالية الدولة التي حلمت بإعادة انشائها في كل من أوروبا الغربية واليابان. وفي الوقت نفسه فإن صراع الحرب الباردة ساعد على إبقاء نفوذ الولايات المتحدة قوياً لدى حلفائها الصناعيين وعلى احتواء النشاطات الشعبية السياسية والنقابية والخ المستقلة في هذه الدول الحليفة - وهي مصلحة مشتركة مع النخب المحلية. يقول أحد المؤرخين إن الولايات

المتحدة لم تؤيد فكرة حلف الناتو إلا لـ «تطويق حلفائها واستبعاد نزعة الحياء» إضافة إلى ردع الروس» (٢٢).

بات استمرار المذهب السائد بدأب وعناد، رغم علاقته المحدودة بالوقائع الفعلية لحقبة الحرب الباردة، أمراً قابلاً للفهم في هذا الضوء. من المسلم به بعد وقوع الحدث (حدث ممارسة نوع من التخريب والتآمر أو العدوان في العالم الثالث، أو تحقيق منافع جديدة عبر منظومة البتاغون في الداخل) بزمان غير قصير في الغرب أن خطر العدوان السوفييتي كان مبالغاً به، وأن المشكلات طُرحت طرحاً مقلوباً ومغلوطاً وأن المثالية التي وجهت سلسلة الأحداث كانت موضوعاً في غير مكانها. غير أن المعتقدات المطلوبة ظلت معروضة على الرف بشكل بارز. فمهما كانت خيالية يمكن تقديمها للجمهور عند الحاجة — بجدية كاملة غالباً، انسجاماً مع السيرة المألوفة المتبعة في استنباط المعتقدات النافعة من المصالح المتصورة.

مفهوم أيضاً بالمقابل حقيقة أن السياسة الأمنية، هذه الحقيقة التي تكاد تكون عجيبة، لم تكن مرتبطة إلا ارتباطاً ضعيفاً جداً بالمخاوف الأمنية الواقعية. درجت العادة على تلفيق الأخطار واصطناع التهديدات بناء على أدهى الدلائل مع مصداقية هامشية في أحسن الأحوال. ومن جهة أخرى فقد تم تجاهل أخطار ممكنة تنطوي على قدر من الأهمية. ومرة بعد أخرى رعت الولايات المتحدة عملية تطوير منظومات أسلحة من شأنها أن تنطوي على مخاطرة جدية على رخائها بل وحتى على بقائها، وضربت عرض الحائط بالفرص المتاحة لاحتباط مثل هذه التطورات. ظلت حكومة الولايات المتحدة ومعها وسائل الاعلام تطالب بالحاح وصراخ بـ «مراقبة» في ظل شروط توقعت أن الاتحاد السوفييتي سيرفضها. ومن جهة ثانية فإن واشنطن ظلت (ومعها حلفاؤها)، ترفض السماح بالتفتيش السوفييتي للإنتاج الكيميائي والمنشآت الأخرى الخاصة بإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية، كما رفضت المقترحات السوفييتية المتعلقة بالتفتيش على الغواصات للاشراف على حظر أو تقليص صواريخ كروز التي تُطلق من البحر (وهي صواريخ تهدد الولايات المتحدة بسواحلها الطويلة أكثر من تهديدها للاتحاد السوفييتي)، وعارضت تفتيش الرؤوس النووية لصواريخ كروز البحرية على متون السفن أو على الشاطئ. والأكثر أهمية من ذلك أن القيادة السياسية قامت بنسف امكانيات التسوية السياسية وأيدت استمرار الصراع في مناطق قد يتحول فيها مثل هذا الصراع إلى حرب نووية مدمرة، بل ووصلت أحياناً إلى نقطة قريبة جداً من مثل هذا التحول ولا سيما في الشرق الأوسط. وهذه الصيغ والأغاط المضطردة تبقى بلا معنى استناداً إلى الافتراض القائم بأن المخاوف الأمنية هي التي توجه السياسة الأمنية وتقودها. حالة بعد أخرى نجدتها جميعاً مؤيدة للافتراض الذي يقول بأن السياسة مدفوعة بالهدفين التوأمين التاليين: هدف تعزيز المصالح الخاصة التي تتحكم بالدولة إلى حد كبير، وهدف الحفاظ على أجواء دولية تساعد على ازدهار تلك المصالح (٢٣). فالعالم ينطوي على ما يكفي من عدم الاستقرار والمخاطر لتوفير أسباب أمنية مزعومة يمكن اجتراحها بسهولة من أجل تبرير سياسات يجري تبنيها وفقاً لأسس أخرى، ويتم تبنيها بعد ذلك بوصفها موضوعات إيمانية، حسب السمات المألوفة لفن ممارسة السياسة، ولممارسات جماعات



المثقفين.

وعلى الأسس ذاتها نستطيع أن نفهم سبب تكرار اخفاق القيادة السياسية في متابعة جملة من الفرص الواضحة المناسبة من أجل اختزال خطر المجابهة بين القوتين العظميين، وصولاً إلى تعزيز الأمن القومي بالتالي. ثمة مثال مبكر كان في ١٩٥٢ حين طرح الكرملين اقتراحاً يقضي باعادة توحيد ألمانيا وجعلها دولة محايدة، دونما شروط حول السياسات الاقتصادية مع تقديم ضمانات بشأن «حقوق الانسان والحريات الأساسية بما فيها حرية الكلام والصحافة والاعتقاد الديني والقناعة السياسية والاجتماع» مع النشاط الحر للأحزاب والمنظمات الديمقراطية، ولكن الولايات المتحدة وحلفاءها ردت بالرفض قائلة إن الغرب لا يعترف بحدود الاودر- نيسه بين ألمانيا وبولونيا، وأصررت على أن تكون ألمانيا المعاد توحيدها حرة في الالتحاق بالناتو، وهو مطلب يتعذر على السوفييت القبول به ولما يمض إلا عدد قليل من الأعوام على قيام ألمانيا وحدها بتدمير الاتحاد السوفييتي تدميراً شبه كامل. كما أن الرد الغربي أشار إلى غياب الوضوح حول الانتخابات الحرة، غير أن هذا الغرب بادر، بدلاً من السعي إلى الحصول على المزيد من الايضاحات، إلى رفض الاقتراح عبر تقديم مطالب غير معقولة تماماً. وفي تعليق له على الحدث في حينه يقول جيمس واربورغ James Warbourg، أحد القلة الذين رأوا ضرورة متابعة تلك الفرصة واستغلالها، إن نص الاقتراح الآتي من الكرملين بتاريخ ١٠ آذار ومعه «حتى الاعلام عن وصوله لم يتم الكشف عنه في واشنطن إلا بعد أن تم ارسال الرد الغربي بتاريخ ٢٥ آذار». ويرى أن التأخير ربما كان متعلقاً برغبة الادارة بـ«تقديم وجهة نظرها حول قانون الأمن المتبادل لعام ١٩٥٢ إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ دون تمكين مطالعات تلك اللجنة من التأثر والافادة من معرفة الاقتراح السوفييتي»، فهذا القانون كان يطالب بـ ٧,٥ ملياراً من الدولارات من أجل اعادة تسليح الغرب، كما كان «مرتكزاً إلى الافتراض الذي يقول باستحالة التوصل إلى تسوية ألمانية شاملة»<sup>(٢٤)</sup>.

لو تم وضع المقترح السوفييتي موضع التنفيذ لأدى ذلك إلى إزالة أي تهديد عسكري يمكن للاتحاد السوفييتي أن يشكله بالنسبة لأوروبا الغربية، ولما كانت، ربما، أية دبابات سوفيتية في برلين الشرقية عام ١٩٥٣، أي جدار برليني، أي غزو للمجر أو تشيكوسلوفاكيا - ولكن الأمر الأكثر حسماً هو أن ذلك كان من شأنه أن يلغي وجود أي تبرير جاهز لعمليات التدخل والتخريب التي دأبت الولايات المتحدة على ممارستها في سائر أرجاء العالم، لخطط حكومية من أجل ادارة اقتصادية تكون في خدمة الصناعة المتقدمة، أو لنظام عالمي تكون هيمنة الولايات المتحدة عليه مستندة، بالدرجة الأولى، إلى الجبروت العسكري. يبدو أن السبب الأساسي العميق الكامن وراء رفض الاقتراح كان متمثلاً بحرص الولايات المتحدة على اعادة دمج ألمانيا غربية مسلحة من جديد في حلف الناتو العسكري، مهما كانت المخاطر الأمنية أو العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة للبلدان الدائرة في الفلك السوفييتي. في شهادة له أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ يوم ٢٨ آذار، لاحظ واربورغ أن الاقتراح السوفييتي، الذي يوفر وسائل ممكنة لبلوغ حل سلمي متفاوض عليه للقضايا الأمنية الأوروبية، قد يكون خدعة. ثم أضاف مزاداً: ولكن «حكومتنا» بدت

«متخوفة من تسمية الخدعة خدعة خشية ألا تكون خدعة على الإطلاق»، خشية أن يفضي الاقتراح إياه إلى «ألمانيا حرة، محايدة، ديمقراطية، ومنزوعة السلاح»، ألمانيا مرشحة «لأن تتحول عبر الأعمال التخريبية إلى دولة دائمة في الفلك السوفييتي»، ومن شأنه، في حال عدم تحقيقه لكل ذلك، أن يعيق الخطط الرامية إلى إعادة تسليح ألمانيا في إطار حلف الناتو. كان رفض هذه الفرص المتاحة لانتهاء الحرب الباردة نابعاً بصورة مباشرة من المبادئ التي نص عليها تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨، هذه المبادئ التي اعتبرت التعايش أمراً غير مشروع.

لسنوات طويلة بقيت هذه المسائل بعيدة عن جدول الأعمال، بل كان مجرد الاتيان على ذكر الوقائع يعرض الفاعل لخطر فرض الحظر عليه باعتباره داعية يقوم بالدفاع عن ستالين. غير أن اقتراح ستالين هذا أصبح مسموحاً اقتباسه وإيراده بحرية كاملة على صفحات الجرائد والمجلات مع حلول عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠. ففي نشوة النصر السائدة تم التعبير عن الأمل في أن الاتحاد السوفييتي سيكون مضطراً للموافقة على ادماج ألمانيا موحدة بحلف عسكري خاص لسيطرة الولايات المتحدة. وبالتالي لابد من استبعاد مقترح غورباتشوف القاضي بإيجاد ألمانيا موحدة محايدة بوصفه مقترحاً ينتمي إلى «التفكير القديم»، مقترحاً يعيد صياغة أفكار منبوذة، مقترحاً لا يمكن أخذه مأخذ الجد. وفي هذا السياق يصبح من الممكن، بل والمفيد، أن نشير إلى الحقائق التي جرى كتمانها لحظة لن تكون إلا ذكريات تذكرنا بوقائع غير مريحة.

ثمة اقتراحات سوفيتية أخرى تبذرت أيضاً نتيجة الإهمال والتجاهل. يرى راييموند غارتهوف Raymond Garthoff، وقد شغل سابقاً منصب كبير محللي المخابرات المركزية ومتخصص مرموق بشؤون الأمن والسياسة الخارجية، أن اعلان غورباتشوف القاضي باجراء تخفيض أحادي الجانب للقوة العسكرية، «كان مسبوقاً بسابقة مثيرة منذ حوالي ثلاثين سنة «حين» قام نيكيتا خروتشوف في كانون الثاني ١٩٦٠ بالكشف، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، عن حجم القوة البشرية للقوات المسلحة السوفيتية، وأعلن بصورة دراماتيكية عن تخفيض بمقدار الثلث خلال العامين المقبلين». وبعد بضعة أشهر تحققت الاستخبارات الامريكية من حدوث تخفيضات كبيرة في القوة العسكرية السوفيتية. تقلصت القوة الجوية التكتيكية إلى النصف «عبر اختزال اجمالي لوحدات القاذفات الخفيفة بالدرجة الأولى»، كما تقلصت المعترضات المقاتلة البحرية بحوالي ١٥٠٠ طائرة تم نقلها من البحرية لابطال نصفها وتحويل النصف الآخر إلى الدفاع الجوي لتحل محل الطائرات المفككة. وبحلول عام ١٩٦١ كان نصف التخفيض الذي أعلن عنه في القوة البشرية قد تم. وفي ١٩٦٣ دعا خروتشوف مرة ثانية إلى تخفيضات جديدة. فحسب كلام المراسل العسكري فريد كابلان Fred Kaplan، قام أيضاً بسحب أكثر من ١٥٠٠٠ جندي من ألمانيا الشرقية داعياً الولايات المتحدة إلى اتخاذ اجراء مماثل واحداث تقليصات في الموازنة العسكرية وحجم القوات العسكرية في أوروبا بصورة عامة، وإلى التحرك نحو المزيد من التقليصات المتبادلة. تكشف الوثائق التي تم الافراج عنها أن الرئيس كيندي ناقش سراً مثل هذه الامكانيات مع رسميين سوفيت ولكن ما لبث أن تخلى عنها مع توسع نطاق التدخل السوفييتي في فيتنام. يضيف وليام



كاوفمان، وهو أحد كبار مستشاري البنتاغون السابقين ومحلل بارز في الشؤون الأمنية، اخفاق الولايات المتحدة في التجاوب مع مبادرات خروتشوف بعبارات محترفة قائلاً: «إنه الندم الوحيد الذي أحس به» (٢٥).

في أواسط السبعينات بدأ الانفاق العسكري السوفييتي يتوازن ويستوي، كما تم الاعتراف لاحقاً، في حين اتسع تفوق الولايات المتحدة في ميادين القنابل الاستراتيجية والرؤوس النووية خلال عقد السبعينات. فالرئيس كاربر اقترح زيادة كبيرة في الانفاق العسكري مع تقليص مخصصات البرامج الاجتماعية. وتلك المقترحات نفذتها ادارة ريغان جنباً إلى جنب مع زيادة النزعة العدوانية الملازمة لها في الخارج، استناداً إلى الحججة المألوفة: الخطر السوفييتي - على شكل «نافذة أو ثغرة من المشاشة» وانتصارات سوفييتية في العالم الثالث هذه المرة. وكانت هذه الأخيرة أكثر تضليلاً وخداعاً حتى من الترسانة العسكرية المربعة للاتحاد السوفييتي. إن سقوط بقايا الامبراطوريتين البرتغالية والفرنسية بفعل تأثير الروس في أواسط السبعينات كان يغري بالدرجة الأولى إلى رفض الولايات المتحدة فكرة اقامة علاقات ودية معها على أساس الحياد والاستقلال. هذا الأساس الذي ظل ممقوتاً باستمرار، والشيء نفسه كان صحيحاً في أمريكا اللاتينية وغيرها من الأماكن. أضف إلى ذلك أن هذه الانتصارات السوفييتية كانت مثيرة للسخرية من حيث المستوى، إذ كانت أعباء أكثر منها مكاسب في ميدان النفوذ والقوة العالميين، وهذه حقائق كانت واضحة في حينها وتم التسليم بها خلال عدد قليل من السنوات حين أصبحت الحجج غير متناسبة مع المخططات الجديدة. أما مقترحات غورباتشوف في ١٩٨٥ - ١٩٨٦ حول فرض الحظر على التجارب النووية من جانب واحد، الغاء حلفي وارسو والناو، سحب الأساطيل الأمريكية والسوفييتية من البحر الأبيض المتوسط، وغيرها من الخطوات الرامية إلى اختزال المجابهة والتوتر فقد جرى تجاهلها والتنكر لها ورفضها بوصفها مصدر ازعاج. كما أن العزلة الدولية الكاملة أو شبه الكاملة للولايات المتحدة في قضايا نزع السلاح كانت تتعرض للكبت والكتمان بصورة منتظمة بل ومن خلال مظاهر احتفالية حول انتصارات مزعومة حققتها الولايات المتحدة في هذا المجال (٢٦). شكل الاتحاد السوفييتي، بطبيعته بالذات، من منظار الصراع بين القوتين العظميين، تحدياً لا يمكن القبول به. وخصوصاً لأن اقتصاده الأوامري المركز تدخل في مخططات الولايات المتحدة الرامية إلى بناء نظام كوني يستند إلى التجارة والاستثمارات الحرة (نسبياً)، نظام كان من المنتظر أن يصبح، مع حلول أواسط القرن، خاضعاً لسيطرة الشركات الأمريكية، ومفيداً إلى أقصى الحدود لمصالح هذه الشركات، وهو ما حصل بالفعل. وقد بات التحدي أكثر إثارة للغضب حين بدأت الامبراطورية السوفييتية تعرقل وصول الغرب إلى المناطق الأخرى. فالستار الحديدي حرم القوى الصناعية الرأسمالية من منطقة كان يُنتظر منها أن توفر المواد الخام، فرص الاستثمار، الأسواق والعمالة الرخيصة. هذه الوقائع وحدها أرسيت أساس الصراع بين القوتين العظميين، كما كان واضحاً تماماً في أذهان عدد غير قليل من المحللين الجادين. ففي وثيقة هامة صدرت عام ١٩٥٥ حول الاقتصاد السياسي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية لاحظت مجموعة باحثين مرموقين أن

التهديد الأول الصادر عن الشيوعية يتجسد في التحول الإقتصادي للقوى الشيوعية «بما يختزل رغبتها واستعدادها لتكملة الاقتصادات الصناعية للغرب»، وهذا عامل أدى بصورة منتظمة إلى دفع عمليات التدخل في العالم الثالث فضلاً عن تسعير العداء للاتحاد السوفيتي ونظامه الامبريالي (٢٧).

صحيح تماماً أيضاً أن الاتحاد السوفيتي لم يكن يتردد في البحث عن أهداف توفر له فرصاً حيثما يجدها، مقيماً علاقات قائمة على الصداقة والدعم مع أكثر الطغاة وقطاع الطرق بؤساً مثل منغستو في اثيوبيا وجنرالات الأرجنتين النازيين الجدد. وفي هذا المجال كان الكرملين يلبي متطلبات معايير الأوصياء على الحضارة والنظام. غير أن الاتحاد السوفيتي، عبر خروج اجرامي على تلك المعايير، كان بانتظام يقدم تأييداً لضحايا عمليات تخريبية تقوم بها الولايات المتحدة، مما كان يعيق مخططات القوة الكونية الحقيقية الوحيدة. وقد ساعد الدعم المادي على بقاء مثل هؤلاء الأعداء، وكانت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي تفرض حدوداً على تحركات الولايات المتحدة خشية حدوث صراع بين القوتين العظميين قد لا تخرج منه الولايات المتحدة دون أن تصاب بأي خدش. ومثل هذا التورط السوفيتي يدان باستمرار وانتظام باعتباره تدخلاً غير مقبول ونزعة توسعية لا تطاق، بل وعدواناً — كما حين تم اعتبار قوات الكونترا الغازية لنيكاراغوا قوات جديدة بالثناء والتبجيل لأن أفرادها كانوا «يخاطرون بحياتهم لتحدي العدوان المدعوم سوفيتياً» من جانب الساندينيين (٢٨)، الذين يشكل وجودهم في السلطة بالذات عدواناً صارخاً لأنه لا يتفق مع مطالب الولايات المتحدة.

نظراً لعدم توفر السجلات الداخلية المأخوذة من الاتحاد السوفيتي فلا نستطيع إلا أن نخمن مدى تعرض «مخططات الكرملين» المشؤومة للردع الفعلي من جانب القوة العسكرية الغربية، أما الدلائل المتوفرة فقلما تكون مؤيدة ومقنعة. كما أن التأثير الردعي للقوة العسكرية السوفيتية على مخططات الولايات المتحدة فهو تأثير خاضع للتخمينات والمزايدات معظم الأحيان. أما أوضح أمثلة نجاح الردع فتقدمه كوبا حيث تم حصر الولايات المتحدة إلى حد كبير ضمن نطاق الارهاب الدولي الواسع بدلاً من الغزو المباشر بعد أزمة الصواريخ التي أوصلت العالم إلى الحافة الخطرة لنشوب حرب نووية حسب تقديرات الأطراف المشاركة، ومن المفهوم فإن هذا المثال ليس واحداً من الأمثلة التي تحتل أمكنة بارزة في الأدبيات الغربية التي تتحدث عن الردع. في السجلات الداخلية والعامة على حد سواء كانت منظومات الأسلحة الجديدة في الولايات المتحدة تبرر بالحاجة إلى التغلب على الردع السوفيتي الذي قد «يفرض قدراً أكبر من الحيلة والحذر في سياساتنا أثناء الحرب الباردة» بسبب الخوف من حرب نووية (بول نيتشه Paul Nitze، تقرير ٢٠٠٠. أ. ق. رقم ١٤١، ١٩٥٣). فالولايات المتحدة، بوصفها قوة كونية، غالباً ما تتدخل في أقاليم تفتقر فيها إلى التفوق المطلوب في الأسلحة التقليدية. لذا فإن موقعاً عسكرياً مربعاً كان ضرورياً لحماية مثل هذه العمليات. فقبيل أن يصبح مديراً لوكالة تقليص الأسلحة ونزعها في ادارة ريغان، لاحظ يوجين روستو Eugene Rostow أن القوات النووية الاستراتيجية توفر «درعاً» لـ «مصالح» الولايات المتحدة

«العالمية» عن طريق استخدام «وسائل تقليدية أو قوات على المسرح»، وبالتالي فهي «تصبح أدوات ذات شأن في ترسانة القوة العسكرية والسياسية»، كما أضاف وزير دفاع كارتر هارولد براون<sup>(٣٠)</sup>.

إذا تركنا التعقيدات ذات المرتبة الثانية جانباً فإن الحرب الباردة بالنسبة للاتحاد السوفيتي كانت بالدرجة الأولى حرباً ضد البلدان الدائرة في فلكه، وبالنسبة للولايات المتحدة، حرباً ضد العالم الثالث. وقد ساعدت الطرفين كليهما على ترسيخ نظام خاص يقوم على الامتيازات والقمع في الداخل. لم تكن السياسات المتبعة في إطار الحرب الباردة جذابة في نظر العامة التي لم تكن تقبل بها إلا وهي مكرهة. وعبر التاريخ ظلت الوسيلة المألوفة لتعبئة سكان مترددين واستنفارهم متمثلة بالخوف من عدو شرير تواق لتدميرهم. والصراع بين القوتين العظميين خدّم هذا الغرض بشكل يثير الإعجاب — حاجات داخلية كما يتجلى في اللغة الخطابية المحمومة التي صيغت بها وثائق المخططات الصادرة عن أعلى المستويات مثل تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨ من جهة، وفي الدعاية الجماهيرية العلنية من جهة ثانية. انطوت الحرب الباردة على منفعة وظيفية للقوتين العظميين كليهما: وقد كان ذلك أحد أسباب دوامها واستمرارها بعناد.

والآن بادر أحد الطرفين إلى التخلي عن اللعبة. ونحن إذا استذكرنا الحرب الباردة التاريخية، لا البنية الأيديولوجية، فإننا سنجد أن القول بأن الحرب الباردة قد انتهت هو قول غير صحيح. ربما انتهت إلى النصف فقط. فواشنطن مازالت على حالها السابقة وسط الملعب.

وهذه النقطة ليست مخفية. تقول الصحافة لدى وصفها لموازنة البتاغون في كانون الثاني ١٩٩٠: «حسب رأي وزير الدفاع ديك تشيني Dick Cheney، وهو رأي يشاطره فيه الرئيس بوش، ستظل الولايات المتحدة بحاجة إلى قوة بحرية كبيرة [قوات تدخل بصورة عامة] للتعامل مع الصراعات الملتهبة والأخطار التي تتهدد المصالح الأمريكية في أماكن مثل أمريكا اللاتينية وآسيا». أما التقرير الاستراتيجي للأمن القومي الذي تم إرساله إلى الكونغرس بعد شهرين فقد وصف العالم الثالث بأنه بؤرة محتملة للصراع:

«ونحن في حقبة جديدة نتنبأ بأن قوتنا العسكرية ستبقى عامل دعم أساسي للتوازن العالمي، ولكن بصورة أقل بروزاً وبأساليب مختلفة. نرى أن الحالات التي يمكن أن تستدعي استخدام قواتنا العسكرية قد لا تشمل الاتحاد السوفيتي بل تكون متركزة في العالم الثالث مما يتطلب توفير قدرات ومواقف جديدة».

كما «عند قيام الرئيس ريغان بتوجيه القوات البحرية والجوية الأمريكية نحو ليبيا في ١٩٨٦»، لقصف أهداف حضرية مدنية، بهدف «الاسهام في خلق أجواء دولية مفعمة بالسلام والحرية والتقدم، أجواء يستطيع في ظلها أن تزدهر ديمقراطيتنا نحن — وديمقراطية الأمم الحرة الأخرى»<sup>(٣١)</sup>.

أضف إلى ذلك «أن الحذقة التكنولوجية المتزايدة لصراعات العالم الثالث ستفرض على قواتنا مطالب جدية»، وقد «تستمر في تهديد مصالح الولايات المتحدة» حتى بعد غياب «أرضية التنافس بين القوتين العظميين». ومثل هذه الأسباب يتعين علينا أن نؤمن الوسائل الكفيلة بنقل قوات متركزة في الولايات المتحدة «لتعزيز وحدتنا المنتشرة في الخطوط الأمامية أو لاستعراض



القوة في مناطق ليس لنا فيها وجود دائم، وخصوصاً في الشرق الأوسط، بسبب «تعويل العالم الحر على مصادر الطاقة المستخرجة من هذه البقعة ذات الأهمية المحورية» حيث لا يمكن وضع اللوم على الكرملين فيما يخص «التهديدات» التي تعرضت لها مصالحنا «والتي استدعت تدخلاً عسكرياً مباشراً...» وفي المستقبل فإننا نتوقع أن تكون الأخطار غير السوفيتية التي ستهدد هذه المصالح ستطلب قدراً أكبر من الاهتمام». وفي الحقيقة ظل «تهديد مصالحنا» متمثلاً بالنزعات القومية والوطنية المحلية، وهي حقيقة يتم الاعتراف بها بين الحين والآخر - كما جاء في شهادة مهندس قوات الانتشار السريع لدى الرئيس كارتر وهي القوات التي صارت تعرف فيما بعد باسم القيادة المركزية، هذه القوات الموجهة إلى الشرق الأوسط بالدرجة الأولى، أمام الكونغرس عام ١٩٨٠ حين قال إن أكثر احتمالات استخدام هذه القوات لم تكن لمقاومة أي هجوم سوفيتي، بل من أجل التعامل مع الاضطرابات المحلية الاقليمية، وخصوصاً «النزعة القومية والوطنية المتطرفة» التي ظلت تشكل مصدراً دائماً للقلق<sup>(٣٢)</sup>. لاحظوا أن خطط إدارة بوش كانت موضوعة قبل غزو العراق للكويت والأزمة التي أعقبت ذلك الغزو في ١٩٩٠ بوقت طويل - في زمن كان العراق ما يزال صديقاً مفضلاً في الحقيقة.

يتابع تقرير استراتيجية الأمن القومي كلامه ويؤكد على أن من واجب الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لأي صراع من مستوى منخفض الحدة، ينطوي على «تهديدات ذات مرتبة أدنى مثل الإرهاب والاعمال التخريبية والتمرد والاتجار بالمخدرات من شأنها أن تواجه الولايات المتحدة، مواطنيها، ومصالحها بأساليب جديدة...» والصراع ذو الحدة الدنيا يشمل الصراع بين مبادئ وايدولوجيات متنافسة الذي يكون دون مستوى الحرب التقليدية»، ويتعين على قوائنا العسكرية:

«أن تكون قادرة على التعامل بنجاح وفعالية مع جملة هذه التهديدات بما فيها الارهاب والتمرد والعصيان...» وستوجب على القوات أن تتكيف مع البيئة القاسية والبنى التحتية غير المكتملة، والتنوعات الكبيرة التي غالباً ما تواجه في العالم الثالث... سيصبح التدريب فضلاً عن البحوث والدراسات أكثر تلبية لحاجات الصراع ذي الحدة المتدنية».

أي ضد حركات التمرد والعصيان في العالم الثالث بشكل حاسم. وسيكون ضرورياً أيضاً تقوية «القاعدة الصناعية الدفاعية»، لخلق حوافز «للاستثمار في منشآت ومعدات جديدة كما في مجالات البحوث والدراسات»، الأمر الذي «سيكون ذا أهمية خاصة في حقبة قد تتعرض فيها التسليحات الاجمالية للتراجع...» فهدفنا هو تجاوز حدود الاحتواء، العمل على ادماج الاتحاد السوفيتي بالنظام الدولي كشريك بناء» في ميادين مثل أمريكا الوسطى التي «مازالت تشكل عاملاً سلبياً بالنسبة للعلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وحيث «نعتبر الاتحاد السوفيتي مسؤولاً عن تصرفات عملائه» في كوبا ونيكاراغوا الذين يعكرون صفو السلام والنظام - أي يعصون أوامر الولايات المتحدة.

تتغير مناهج الكليات العسكرية تبعاً لذلك. فقد أعلنت الكلية الحربية البحرية أن مناهجها ومناوراتها الحربية ستركز على حرب المدن والارهاب والأزمات «ذات الحدة المنخفضة»، عبر تطبيق

نماذج شبيهة بغزو باناما. ثم نوع جديد من الصراعات ذات «الحدة المتوسطة» ضد أعداء أقوياء من العالم الثالث يتطلب هو الآخر انتباهاً خاصاً نظراً للحاجة الحيوية المستمرة إلى «ممارسة القوة في مناطق أخرى وضمان الوصول إلى الأسواق والموارد البعيدة» (عضو مجلس الشيوخ، لجنة الخدمات المسلحة: وليام كوهين).

يقوم الجنرال آ. م. غراي A.M. Gray قائد المارينز بطرح المسائل نفسها. فانهاء الحرب الباردة لن يؤدي إلا إلى إعادة توجيه خططنا الأمنية دون أن نغيرها تغييراً ملموساً، كما يوصي. «في حقيقة الأمر لم تكن أكثرية الأزمات التي تعاملنا معها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ذات علاقة مباشرة بالاتحاد السوفييتي»، وهذه حقيقة يمكن الآن ليس فقط الاعتراف بها - بعد أن فقد الخطر السوفييتي مصداقيته وفعاليته كذريعة للسيطرة على السكان في الداخل - بل ويجب تأكيدها للبرهان على أننا نستطيع أن نتصرف كما من قبل حين تتعرض «مصلحتنا للخطر». أما الحد الفاصل الرئيسي فهو الصراع بين الشمال والجنوب:

«سيفرز الاستياء المتعظم في البلدان المتخلفة (ضعيفة النمو) ازاء الهوة القائمة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة أرضية خصبة لحركات العصيان والتمرد. وهذه الحركات تنطوي على امكانية تعريض الاستقرار الاقليمي وعملية وصولنا إلى موارد اقتصادية وعسكرية حيوية للخطر. وهذا الوضع سيصبح أكثر حساساً مع صيرورة بلادنا وحلفائنا أشد اعتماداً على هذه الموارد الاستراتيجية. وإذا أردنا أن ننعّم بالاستقرار في هذه المناطق، مع ضمان وصولنا إلى مواردها وحماية مواطنينا في الخارج وأن ندافع عن منشآتنا الحيوية وأن نقوم بردع الصراع، فإن علينا أن نحفظ ضمن بنية القوة الفعالة لدينا بقدرة ذات مصداقية على ممارسة القوة العسكرية، قدرة تتمتع بما يكفي من المرونة بما يجعلها مؤهلة للرد على سائر تدرجات طيف العنف في مختلف أرجاء العالم».

إن الأمر الحاسم هو «ضمان وصولنا المؤكد» إلى «الأسواق الاقتصادية النامية في جميع أرجاء العالم» وإلى «الموارد المطلوبة لدعم حاجات الصناعة عندنا». لذا فإننا بحاجة إلى «قدرة ذات مصداقية على التوغل بالقوة»، قوات تكون «قوات غزو وانزال حقيقية بالضرورة» مؤهلة لتنفيذ جملة واسعة ومتنوعة من المهام المتدرجة بين قمع الحركات التمردية وخوض الحروب النفسية وبين نشر «قوات مؤلفة من عدد من الفرق». وعلينا أيضاً أن نتذكر التقدم التكنولوجي المتزايد بسرعة في ميدان الأسلحة وقابلية توفرها لقوى اقليمية جديدة منبثقة في أرجاء العالم الثالث، حتى تقوم بتطوير قدرات عسكرية عبر الافادة من آخر مبتكرات الأجهزة الالكترونية والهندسة الوراثية وغيرها من التكنولوجيات الحيوية العضوية وما إليها، إذا كانت دولتنا ستحتفظ بمصداقيتها العسكرية في القرن المقبل» (٣٤).

إنها أطروحات مألوفة. فالمؤرخ الدبلوماسي ريتشارد ايمرمان Richard Immerman يلاحظ، لدى استعراضه للتفكير الاستراتيجي عند الرئيس ايزنهاور، أن هذا الرئيس «كان يؤمن بأن قوة أمريكا وأمنها معتمدان على قيامها بالمحافظة على الوصول - أي السيطرة في حقيقة الأمر - إلى الأسواق والموارد العالمية، وخصوصاً تلك الموجودة في العالم الثالث». وقد افترض - أي ايزنهاور -، مثله مثل المخططين العاقلين الآخرين، أن الغرب كان في مأمن من أي هجوم

سوفييتي، وأن مثل هذه المخاوف لم تكن إلا من «نتاج الخيال المريض والمأزوم». أما الأطراف «فقد كانت هشة ومعرضة للخطر»، وأن الروس، كما كتب ايزنهاور «باتوا أكثر قرباً من الجماهير [في العالم الثالث] بالمقارنة معنا «وهم ماهرون في الدعاية وغيرها من الوسائل «في ميدان مخاطبة الجماهير خطاباً مباشراً»<sup>(٣٥)</sup>. هذه سمات عامة لسجل التخطيط، وهي أكثر وضوحاً مما تبدو الآن بعد أن فقدت الصورة التوسعية والعدائية للاتحاد السوفييتي مصداقيتها.

بقدر أكبر من البساطة، فإن الحرب ضد العالم الثالث ستستمر، والاتحاد السوفييتي سيظل يُنعت بالعدوانية إذا ما حاول اعتراض السبيل. لا بد من اغراء غورباتشوف بالسير قدماً على طريق «تفكيره الجديد» الذي سيقلب الاتحاد السوفييتي إلى عميل وعامل مساعد في مخططات الولايات المتحدة الرامية إلى بناء نظام عالمي، ولكن واشنطن ستبقى مستمرة بالتمسك بـ«تفكيرها القديم». والأكثر من ذلك هو أنه لن يكون هناك «أي سلام» حقيقي. وبما أن العالم الثالث بات يصل إلى مستويات عليا من التطور التكنولوجي فإننا سنظل بحاجة إلى مؤسسة عسكرية ذات تكنولوجيا متقدمة من أجل احتواء هذا العالم. لحسن الحظ ستبقى صناعة الأجهزة الالكترونية مزدهرة وستظل أسواق هذه الأجهزة رائجة ومربحة.

على التغييرات الحاصلة في الموازنة أن تستهدف اقامة صناعات عسكرية كثيفة الرساميل إذا كانت ستؤدي وظيفتها في خدمة الصناعة المتقدمة. صحيح أن بدائل الانفاق العسكري متوفرة نظرياً، ولكنها — كما بات مفهوماً لدى رجال الأعمال من أصول الحرب الباردة — تميل لأن تكون ذات تأثيرات غير مرغوبة: إذ تميل إلى التدخل في الامتيازات الادارية، إلى تعبئة قواعد شعبية من شأنها أن توسع دائرة «أزمة الديمقراطية»، إلى اعادة توزيع الدخل، والخ... ليست المشكلة مشكلة نظرية اقتصادية بحتة بل هي مشكلة سلطة وامتيازات، ومشكلة بناها الهيكلية المؤسساتية المحددة. ودعاة التحول سوف يجدون أنفسهم أمام طواحين الهواء ما لم يجابهوا هذه المشكلات الأساسية.

ويصبح الأمر نفسه على خصوم التدخل إذا ما ظلوا محصورين في اطار الفهم المألوف السائد. لذا فإن دحض التبريرات المعروفة القائمة على: تعزيز الديمقراطية والأمن القومي، ليس إلا لعب أطفال. لذا فإن بعض أولئك الذين يتولون القيام بهذه المهمة يستتجون أن التدخل في العالم الثالث «لم يكن ذا معنى، حتى في أوج الحرب الباردة»، ناهيك عن الآن، وبالتالي فإننا نستطيع أن نشجب الحروب الاجرامية التي نراعاها ونؤيدها في كمبوديا وأنجولا وأفغانستان والسلفادور ونقلص قوات تدخلنا تقليصاً جذرياً<sup>(٣٦)</sup>. وحين نتابع الجدل خطوة أخرى فإننا نلاحظ أن الطبقة السياسية كلها تقريباً كانت مؤيدة للتدخل إلا حين يثبت هذا التدخل أنه باهظ التكاليف بالنسبة لنا. وبالتالي: إما أن الغباء وعدم الكفاءة كانا من السمات المطلوبة للدخول في دائرة القيادة السياسية، و«الخبرة» المعترف بها، ووسائل الاعلام الجديرة بالاحترام، والخ... أو أن الأسباب المزعومة ليست هي الأسباب الفعلية. وبما أن الاحتمال الأول هو احتمال يكاد يكون غير قابل للتصديق، فإننا ننتقل إلى الاحتمال الثاني فنعترف أن التحليل عديم الجدوى ونبادر إلى ترسيخ الأوهام التي يتعين علينا أن



نتحرر منها. فالأسباب الفعلية الكامنة وراء التدخل، سواء أكانت مقنعة أم لا في حالات معينة، كانت بغيدة كل البعد عن أن تكون أسباباً بلا معنى.

تكشف الآراء الراهنة المدافعة عن قوات التدخل، كتلك الواردة في تقرير استراتيجية الأمن القومي، عن أن المنظومة الايديولوجية باتت مفتقرة إلى الحجج والأعذار الداعية إلى التخريب والقوة المكشوفة في الشؤون الدولية، وفي اتخاذ تدابير عسكرية كينزية على المستوى الداخلي. فالدفاع ضد القطعان الستالينية صار بضاعة لا يشتريها أحد. صحيح أن مشكلة غياب الحجج وانحسارها كانت مشكلة تم الاعتراف بها منذ سنوات، ولكن الجهود التي بذلت في الثمانينات للتغلب عليها - عبر استذكار الارهابيين المجانين من العرب وتجار المخدرات ذوي الأصول الاسبانية مثلاً - كانت أقصر عمراً من أن تصبح مؤثرة. لذا فقد أصبح من الضروري أن نعترف بأن العالم الثالث نفسه هو العدو الحقيقي. إذا تركز الخطر الأول للشيوعية على التحول الاقتصادي للقوى الشيوعية «بما يختزل من استعدادها لاكمال الاقتصادات الصناعية في الغرب»، فإن الشيء نفسه صحيح بالنسبة «للنزعة القومية والوطنية المتطرفة» عموماً - وهي حقيقة لم تغب عن المخططين والمحللين الاستراتيجيين. أما مستوى حدة المشكلة فتباين بين منطقة وأخرى، مع بقاء الشرق الأوسط الهاجس العالم ثالثي الأول بسبب احتياطياته الطاقة التي ليس لها مثيل. غير أن أية زاوية من زوايا العالم ليست، حسب غط التفكير الوارد في تقرير م. أ. ق. رقم ٦٨، صغيرة أو قليلة الأهمية بحيث يمكن الاطمئنان إلى التغافل عنها.

### ٣ - من قبل ومن بعد

وفي هذا السياق نستطيع أن نتناول مسألة أخرى أثرت منذ البداية: من أية نواحي تختلف الأحداث والممارسات النموذجية للحرب الباردة عما قبلها؟ كان النظام ثنائي القطب جديداً وأسبغ نكهة مختلفة على الممارسات التقليدية إضافة إلى توسيع نطاقها وآفاقها. غير أن أوجه الشبه مازالت تدعم مصداقية الصورة المألوفة السائدة.

في الجانب السوفييتي ظل حكام دوقية أو إمارة موسكو الكبرى، خلال ألف سنة، يفرضون سلطانهم على «الروسيات كلها»، مؤسسين دولة امبراطورية وإن كانت متخلفة كثيراً عن أوروبا الغربية، بل وأخفقت في تجاوز الهوة حتى «أصبحت» مع حلول عام ١٩١٤ «من أشباه المستعمرات العائدة لرأس المال الأوربي»<sup>(٣٧)</sup>. فالتشددون يسارعون إلى تذكير المصايين بعقدة غورباتشوف بأن «روسيا، كقوة عظمى نشرت جيوشها، مرة بعد أخرى، في أوروبا وقامت بسحق سلسلة من الانتفاضات الشعبية في أوروبا الوسطى»، إذ قمعت الثورة المجرية عام ١٩٥٦ والديمقراطية التشيكية عام ١٩٦٨ تماماً كما «قامت الجيوش الروسية بالقمع الدموي للثورة المجرية عام ١٨٤٨ - ١٨٤٩ واتحاد الانتفاضة في بولسونيا عام ١٨٣١ وعام ١٨٦٣ - ١٨٦٤ احتلت الجيوش السوفييتية برلين عام ١٩٤٥ وقامت الجيوش الروسية باحتلال برلين واحراقها عام ١٧٦٠».

وبالفعل، فإن «الجيش الروسية، سعياً وراء مصالح قوة عظمى، ظهرت في أماكن كثيرة لم تظهر فيها الجيوش السوفييتية بعد» مثل إيطاليا وسويسرا، كما يقول صاموئيل هانتينغتون Samuel Huntington<sup>(٣٨)</sup>. ويتابع الكاتب كلامه ليقول: «لا يستطيع المرء ألا يفترض بأن السوفييت سوف لن يعودوا «إلى ممارسة الأساليب القديمة السيئة التي كانت في الماضي»، وما شمل الاحتلال السوفييتي لبرلين عام ١٩٤٥ بتلك «الأساليب القديمة السيئة» إلا تعبير عن النزوع الراهن الذي ينصب على أسبغ المصادقية على المزاعم النازية القائمة على أنها كانت تدافع عن الحضارة الغربية في وجه الخطر البلشفي.

أما التغييرات الناجمة عن الحرب الباردة في الجانب الأمريكي، بصرف النظر عن المدى، فقد كانت بأكثريتها تغييرات كلامية وبلاغية فقط. فمنذ عام ١٩١٧ ظل التدخل دفاعاً عن النفس ضد الخطر السوفييتي — بما في ذلك التدخل في روسيا نفسها بعد الثورة البلشفية مباشرة والدعم الخفي لعدد من الجيوش التي جيشها هتلر في أوكرانيا وأوروبا الشرقية حتى الخمسينات<sup>(٣٩)</sup>. ثمة تحركات مماثلة تمت قبل الثورة البلشفية غير أنها كانت نتيجة خوف من أخطار أخرى. فحين قام وودرو ويلسون W. Wilson بغزو المكسيك وهيسبانيولا (هايتي وجمهورية الدومينيكان) — حيث فظع مقاتلوه ذبحاً وتدميراً، واستعادوا ما يشبه النظام العبودي ونسفوا النظام السياسي ووضعوا هذه البلاد في قبضة المستثمرين الأمريكيين — إنما كان يدافع عن النفس ضد الهون. وفي سنوات سابقة كانت الغزوات وعمليات الفتح والتدخل تتم دفاعاً ضد بريطانيا وإسبانيا و«المتوحشين الهنود الذين لا يعرفون معنى الرحمة» والذين قاموا بإعلان الاستقلال، ضد كل من كان يقف في الطريق في الحقيقة.

لم يعدم المفكرون البارزون وسائل الاهتداء إلى المتهمين والتعرف عليهم. ففي السنوات الأولى من حياة الجمهورية كرس القس تيموثي دوايت Timothy Dwight، رئيس كلية يال ومؤلف محترم وداعية للقيم الطهرية (البيوريتانية)، قصيدة تمجيد لمذبحة هنود بيكو Pequot. كان المستوطنون المتسعمرون ينظرون إلى هؤلاء الهنود «بعين الكرم والسخاء»، حسب تعبير القس دوايت، ويحاولون كسب ودهم، ولكن «الشياطين الكنديين الدنيئين» أحبطوا خططهم فلم يبق أمامهم أي خيار سوى ذبحهم رجالاً ونساءً وأطفالاً. أما توماس جيفرسون Thomas Jefferson فقد عزا اخفاق «الخطوة الكريمة التي اتبعناها هنا من أجل سعادة السكان الأصليين الموجودين في أماكن قريبة منا» إلى العدو الانجليزي، «فالسياسة المصلحية واللامبدئية لانجلترا أحبطت جميع جهودنا الرامية إلى تحقيق خلاص هؤلاء الناس سيئي الحظ»، إذ «أغوتهم» وجعلتهم «يحملون الفؤوس لمحاربتنا». إن الانجليز، إذن، هم الذين «يجبروننا الآن على تعقبهم والقضاء عليهم وإبادتهم عن آخرهم، أو إبعادهم إلى أماكن بعيدة عن متناولنا». لذا فإن الانجليز، لا نحن، هم الذين كانوا مسؤولين عن «القسوة الشديدة مع هذا القوم إن لم يكن إبادته في أمريكا». واستناداً إلى الأسس نفسها ألح على غزو كندا في رسالة موجهة إلى جون آدامز J. Adams الذي رد عليه موافقاً، إذ قال: «إن غزواً آخر لكندا من شأنه أن يجعل الهنود يلودون بالصمت والهدوء الأبديين وأن يكون

نعمة كبرى بالنسبة لهم كما بالنسبة لنا نحن» (٤٠).

جرى تبني النظرية نفسها حين قام الجنرال أندرو جاكسون Andrew Jackson بنشر الرعب في فلوريدا طويلاً وعرضاً مبيداً معظم السكان الأصليين ومخضعاً هذه المقاطعة الاسبانية للسيطرة الأمريكية. وقد ورد دفاع عن حربه الاجرامية هذه في رسالة أرسلها جون كوينسي آدامز John Quincy Adams إلى الوزير المفوض في إسبانيا جورج ايرفنج George Irving ظلت «تعتبر إحدى أهم الوثائق الرسمية في تاريخ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة» (وليام إيرل ويكس William Earl Weeks). اثار الوثيقة اهتمام توماس جيفرسون بوصفها «أكفاً ما رأيت من ناحيتي المنطق والأسلوب على حد سواء». وهو حكم دأب المؤرخون الحديثون على اطرائه وتبنيه. ومن فرط هيام جيفرسون بهذا الخطاب العنصري اللاذع الذي كان يبرر عدوانية جاكسون ووحشيته فقد ألح على توزيعه على نطاق واسع قائلاً: «من أجل الحفاظ في أوروبا على القناعة بأخلاقيتنا السياسية» (٤١).

كان الدافع الفعلي للحرب كامناً في النزعة التوسعية وفي «استخدام فلوريدا ملجأً من قبل الهنود (الحمص) والعبيد الأمريكيين»، «المستائين من الأفق الأمريكي» كما يقول ويكس. ولكن آدامز، في هذا الدفاع المبكر عن المصير المكشوف، واقتلاع الهنود من أماكنهم، والعبودية، وانتهاك المعاهدات، اضافة إلى استخدام القوة العسكرية بدون موافقة الكونغرس، كان يبرر العدوان على أساس الدفاع عن النفس المعهود. وقد كتب يقول إن الخطأ كان يكمن في مؤامرات انجلترا في فلوريدا خلال حرب ١٨١٢ أولاً حين شجع العملاء البريطانيون «جميع الزنوج الهاربين، جميع الهنود المتوحشين، جميع القراصنة، وجميع الذين خانوا وطنهم... على الالتحاق بهم من أجل شن حرب إبادة» ضد الولايات المتحدة، وفيما بعد تمت «اعادة اشعال هذه الحرب الزنجية - الهندية ضد حدودها» من قبل هؤلاء المجرمين البريطانيين الذين جرى اعدام اثنين منهم من أجل أن يتعرض «السكان المسالمون» في الولايات المتحدة «لجميع أهوال الحرب الوحشية» التي تشنها «قطعان مختلطة من الزنوج والهنود الخارجين على القانون». أضف إلى ذلك «أن جميع الحروب الهندية، منذ فترة اعلان الاستقلال إلى اليوم، هذه الحروب التي عانينا منها ظلت واضحة الارتباط باثارة التجار أو العملاء الانجليز». تذرع آدامز بالقانون الدولي لتبرير مثل هذه الأعمال ضد «عدو لا إنساني» بوصفها عملية اعدام للسجناء. ويتابع مورداً نصاً من مرجع يعود إلى القرن الثامن عشر فيقول: «أما تبرير هذه المبادئ فموجود في مدى نجاحها المثير في زرع الرعب وضرب المثال» (٤٢).

مثله مثل دين أتشيسون Dean Acheson بعد سنوات عديدة، اعترف آدامز بأن الحديث بلغة «أوضح من الحقيقة» فكرة جيدة في مثل هذه المشاريع أو المناسبات، وحسب تعبير آدامز «كان من الأفضل أن نقع في الخطأ ونحن في صف الصرامة بدلاً من أن نكون في صف الضعف». وبالتالي فقد «قام بصياغة العديد من الخرافات التي كانت أساسية لخلاص ضمير أمة مولعة بالعدل اتسعت لتفتح قارة أولاً ولتفتح العالم بعد ذلك»، كما يعلق ويكس (٤٣).

ولدى الاخفاق في العثور على الشياطين الدينيين الاجانب فمن الممكن استذكار تدني أولئك الذين يقفون في طريقنا. ففي رسالته السنوية لعام ١٨٥١ رأى محافظ كاليفورنيا بتر بورنت Peter



Burnett «أن حرب إبادة سوف تستمر مستعرة بين القومين إلى أن يزول قوم الهنود الحمر». وفيما لا نستطيع إلا أن نتوقع هذه النتيجة «بأسف مفعم بالأم، فإن القدر المحتوم لهذا القوم يبقى خارج دائرة نفوذ الانسان وحكمته حتى يتجنبه». لا بد من أخذ الأراضي المكسيكية لخير الجنس البشري، فقد قال والت وبتمان Walt Whitman: «ما الذي ستفعله المكسيك البائسة العاجزة... بمهمة اسكان العالم الجديد العظيمة بقوم نبيل؟». ففتوحاتنا قد «تخلع القيود التي تمنع الناس من امتلاك الفرص المتساوية لكي يصبحوا سعداء وطييين: «كان الرحالة يصفون المكسيكيين بوصفهم: «قوماً من المعتوهين الجبناء غير المؤهلين للتحكم بمصائر تلك البلاد الجميلة» المعروفة باسم كاليفورنيا والتي تعود شرعاً للانجلو - سكسون حسب الأساطير العنصرية المنسوجة في القرن التاسع عشر - هذه الأساطير التي آمن بها مع آخرين حتى تشارلز داروين Charles Darwin الذي أحس بأن هناك قدراً كبيراً من الحقيقة والمصادقية الجلية في الايمان بأن التقدم الرائع للولايات المتحدة، فضلاً عن طبيعة الشعب، إن هو إلا نتاج الاصطفاء الطبيعي» (٤٤).

وظلت حقيقة الأمر، منذ البداية وحتى النهاية، مركزة على أن العدو الفعلي كان متجسداً في السكان الاصليين الذين طردوا من أوطانهم أو فرض عليهم أن يتحولوا إلى رعايا، وفي القوى الأخرى التي خطر ببالها أن تتدخل في حقنا القائم على معاملة هذه الأرواح غير الجديرة وفق مشيئتنا. وفي بعض الأحيان كان يتم الاعتراف بالحقائق، كما في تلك المناسبة التي بادر فيها وزير خارجية ويلسون: روبرت لانسينغ Robert Lansing، وبموافقة رئيس الجمهورية، إلى قول ما يلي:

«تتطلب الولايات المتحدة من مصالحها حين تدافع عن مبدأ مونرو. فاندماج الأمم الأمريكية الأخرى هو حدث وليس هدفاً. وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو مرتكزاً على الأنانية وحدها فإن صاحب المبدأ لم يكن، لدى اعلانه لمبدئه، مدفوعاً بأي دافع أسى أو أكثر سخاء».

ويتابع لانسينغ كلامه ليقول إن المشكلة المركزية كامنة في ابعاد السيطرة الأوروبية على «الأراضي الأمريكية ومؤسساتها عبر الوسائل المالية وغيرها». وممارسة نيلسون كانت منسجمة مع هذا المبدأ حين سعت، مثلاً، إلى ابعاد بريطانيا عن الامتيازات النفطية في أمريكا الوسطى، فمنذ السنوات الأولى لهذا القرن بات التحكم بالنفط معترفاً به كعامل من عوامل القوة العظمى في الشؤون العالمية، ناهيك عن الأرباح الطائلة المتدفقة من ذلك. أضف إلى ذلك أن النبي العظيم المبشر بمبدأ تقرير المصير لم يسع إلى أي أفق جديد (٤٥).

أما التغيير الكبير فيما بعد الحرب العالمية الثانية فهو أن الولايات المتحدة أصبحت في وضع يمكنها من تطبيق هذه المبادئ على نطاق أوسع بكثير، وامبراطورية الشر التي تعين عليها أن تدافع عن نفسها في مواجهتها لم تعد امبراطورية الهون والبريطانيين.

يصعب على شعوب العالم الثالث أن تفهم الخطر الذي يشكله أعداء أجانغ يخيفون على أمن الولايات المتحدة. فحين حاولت ادارة كيندي أن تنظم عملاً جماعياً ضد كوبا في ١٩٦١ علق دبلوماسي مكسيكي قائلاً: «إذا أعلننا على الملأ أن كوبا تشكل خطراً على أمننا، فإن أربعين مليوناً

من المكسيكيين سوف يموتون ضحكاً»<sup>(٤٦)</sup>. غير أن الغربيين المحذلقين يتجاوبون بما يكفي من التعقل والقلق.

ومع انتهاء الحرب الباردة رسمياً نجد أن ممارساتها مستمرة كما في السابق ولكن دفاعاً عن النفس ضد أعداء آخرين. فحين قامت ادارة بوش بغزو باناما في كانون الأول ١٩٨٩ كان من المستحيل تماماً القاء اللوم على امبراطورية الشر. لذا فإن «عملية القضية العادلة» تم شنها دفاعاً عنا من خطر تجار المخدرات المصممين على تدميرنا، بين حجج أخرى<sup>(٤٧)</sup>.  
وأشكال الاستمرارية هذه تكشف النقاب مرة أخرى عن حقيقة أن التصور المألوف والتقليدي هو ستار أو قناع نظري أكثر منه أطروحة جديدة.

#### ٤ - بلاشفة ومعتدلون

كان عام ١٩١٧ رغم مظاهر الاستمرارية، محطة حاسمة، في الخط السياسي. فالتدخل السابق، كان ذا طابع انتهازي ويكاد يكون متعلقاً بأمر معين، جرى تصميمه في سبيل التوسع الاقليمي أو المنفعة التجارية، أو من أجل ازاحة منافسين أوروبيين واستئصالهم. ولكن الحرب العالمية جاءت بشروط جديدة كلياً كانت مصحوبة باطار ايديولوجي منهجي ومتناسق يسوغ التدخل على النطاق العالمي.

مع سير أوروبا على طريق تدمير ذاتها أصبحت الولايات المتحدة، للمرة الأولى، قوة عالمية ذات نفوذ حاسم. وقامت الثورة البلشفية بتوفير عدو عالمي لها — لا بسبب القوة الروسية التي لم تكن ذات شأن، بل بسبب التحدي الايديولوجي «لبقاء النظام الرأسمالي بالذات» (غاديس). فالاستجابة لتحدي على هذا المستوى من الاحاطة والأهمية لم تشبها أية شائبة من الشك. وقد حددها بوضوح كبير السناتور وارن هاردينغ Warren Harding، الذي انتخب رئيساً للجمهورية بعد مدة قصيرة، حين قال: «تشكل البلشفية تهديداً يجب تدميره... لا بد من ذبح الوحش البلشفي»<sup>(٤٨)</sup>.

حين يتعرض بقاء النظام الموجود والقائم على الامتيازات والسيطرة بالذات للخطر، فإن أي تحدٍ ينتصب أمام هذا النظام، وفي كل مكان، يجب أن ينظر إليه بالحد الأقصى من الجدية. وكل من يهدد النظام السائد يُفضل أن يتم تصويره امتداداً للوحش، شيوعياً متنبكراً أو معتوهاً هائماً بالبلشفية. أما أولئك الذين يقفون في وجه الوحش وبجسّاته فيصيحون «معتدلين»، هذه التسمية التي تتسع لتشمل دائرة واسعة من الطغاة والجلادين وقتلة الجماهير طالما ظلوا ملتزمين بأداء وظيفتهم. وهؤلاء المعتدلون يتباينون من حيث خياراتهم التكتيكية. فبعضهم يفضل الاصلاحات سلاحاً لطرد الوحش من الساحة، ثم يتحولون إلى تدابير أشد قسوة حين تحقّق الاصلاحات. ثمة آخرون يحترقون المعبر الاصلاحية ويركزون على الجوهر مباشرة. فعلى المستوى الداخلي تدرج الرد بين القمع الوحشي للمعارضة والحركة العمالية (الرعب الأحمر، وخلفاؤه الاعتياديون حسب تعبير

ويلسون) وبين جملة متنوعة من الأساليب الأكثر مهارة. أما على النطاق الخارجي فإن التكتيكات تتكيف مع الطابع المحدد للتحدي، مع الإبقاء على مبدأ ضرورة ذبح الوحش ثابتاً. وهذا الإطار الأيديولوجي العام، فضلاً عن الوقائع الاجتماعية - السياسية التي يعكسها، أسبق على التدخل ثوباً مختلفاً تماماً منذ السنوات الأولى..

وتمت صياغة الإطار الجديد وتطويره أولاً كرد فعل على التطورات الجارية في فترة ما بعد الحرب في إيطاليا على هامش النظام الصناعي الغربي. والصيغة التي ترسخت آنذاك جرى تكرارها بصورة منتظمة في أماكن أخرى إلى يومنا هذا. وبالتالي فهي تستحق قدراً من المعايينة والتدقيق. في كانون الأول ١٩١٧ حددت جهة رفيعة المستوى من إدارة ويلسون أن إيطاليا كانت، جراء تنامي كفاحية الحركة العمالية، «تشكل الخطر الواضح المتمثل بالثورة الاجتماعية وانعدام النظام». وقد صرح مسؤول في وزارة الخارجية في إحدى جلساته الخاصة قائلاً: «إذا لم ننتبه ونحرص فإننا سنجد أنفسنا أمام روسيا ثانية» ثم أضاف: «إن الإيطاليين يشبهون الأطفال الصغار» ولا بد من قيادتهم ومساعدتهم أكثر من أية أمة أخرى». جاءت القمصان السوداء لموسوليني وحلت المشكلة عن طريق العنف. لقد نفذ الفاشيون «ثورة فتية رائعة»، كما جاء على لسان السفير الأمريكي في معرض أطرائه على انقضاخ موسوليني على روما في تشرين الأول من عام ١٩٢٢ ذلك الانقضاخ الذي أجهز على الديمقراطية الإيطالية. نجح المرتزقة الفاشيون في إنهاء الحركات العمالية بمساعدة الحكومة مما أدى إلى وضع حد للانحراف الديمقراطي. ظلت الولايات المتحدة تراقب باستحسان. جاء في تقرير السفارة إلى واشنطن أن الفاشيين «ربما كانوا العامل الأكثر فعلاً وقوة في قمع البلشفية في إيطاليا» وقد حسنوا الأوضاع كثيراً بصورة عامة، مع التعبير عن شيء من بقايا القلق إزاء «الشباب المتحمسين العنيفين» الذين حققوا هذه التطورات الجديرة بالثناء. وظلت السفارة ترسل التقارير عن مدى جاذبية الفاشية بالنسبة «لجميع الوطنيين الإيطاليين»، ولبسطاء الناس «المتعطشين لامتلاك قيادة قوية... والمستعدين للاستمتاع بأن يخضعوا لنوع درامي من الحكم» (٤٩).

مع حلول الليل الفاشي في إيطاليا تصاعد الدعم المالي من جانب الحكومة الأمريكية وأوساط رجال الأعمال في الولايات المتحدة بسرعة. حصلت إيطاليا على أفضل القروض في فترة ما بعد الحرب ونمت استثمارات الولايات المتحدة هناك بوتائر أعلى بكثير من أي بلد آخر مع ترسخ النظام الفاشي وإزالة عدم الاستقرار العمالي جنباً إلى جنب مع أشكال الفوضى الديمقراطية الأخرى (٥٠). نظر قادة الحركات العمالية في الولايات المتحدة إلى هذه التطورات نظرة استحسان بصورة عامة. فالأمريكان فدريشينيس American Federationist الذي كان رئيس اتحاد العمال الأمريكي (AFL) صامويل غومبرز Somuel Gomers يحررها، رحبت بالفاشية بوصفها قلعة في وجه الشيوعية وحركة «مؤهلة للقيام بتحريك حاسم على المستوى القومي» كانت «تسارع إلى إعادة بناء دولة قائمة على وحدات متعاونة تتسم بالنفعية»، أي على شركات موسوليني الفاشية التي أخضعت العمل لكل من رأس المال والدولة. وقد وجدت مجلة الاتحاد (AFL) هذه الشركات «بديلاً مرحباً به عن الاتحادات الصناعية القديمة المتأثر بالمرض البلشفي» كما جاء في تعليق رونالد فيليبلي Ronald



Filippelli . كما كانت حركية موسوليني النشطة جذابة في الوقت نفسه ! تابعت المجلة تقول : «مهما كانت مقززة . . . فإن فكرة الدكتاتورية والفارس الذي يمتطي صهوة جواده ستلقى شيئاً من التعاطف لدى النقابيين الأمريكيين مع سياسات رجل يتمحور هدفه حول القيام بعمل ما ، حول الفعل بدلاً من التنظير حول بناء حضارة فاعلة ومنتجة بدلاً من حشد من الجماعات المتصارعة يظل غارقاً في الفوضى والتنظير»<sup>(٥١)</sup> . لقد نجح موسوليني في جعل القطارات تنطلق في مواعيدها كما كانت الكليشيهات تقول . لم يكن قمع الحركة العمالية والمؤسسات الديمقراطية ثمناً باهظاً لمثل هذا الانجاز من منظور اتحاد العمال الأمريكي (AFL) .

اعتُبر موسوليني «معتدلاً» ذا جاذبية شعبية هائلة نجح في تحقيق الادارة الناجحة والازدهار عبر ذبح الوحش وفتح الأبواب أمام التجارة والاستثمارات المربحة . وفي معرض اعطاء صورة عامة عن مواقف أوساط رجال الأعمال اعتبر توماس لامونت Thomas Lamont أحد مساهمي شركة جي . بي . مورغان J. P. Morgan نفسه «أشبه بمبشر» يدعو للفاشية الإيطالية ، معبراً عن اعجابه بالدوتشي الذي رآه «شاباً منتصب القامة تماماً» أنجز «مهمة كبرى في إيطاليا» و«بالأفكار الصائبة» التي كان يسترشد بها في حكم البلاد . أما أوتو كاهن Otto Kahn من مؤسسة كوهن ولويب وشركاؤهما Kuhn, Loeb and Co. فقد امتدح الفاشيين أكثر لأنهم وضعوا نهاية «للمشاحنات البرلمانية والبيروقراطية العاجزة المبددة» ولأنهم زرعوا «روح النظام والانضباط والعمل الشاق والولاء والتضحية الوطنيين» في ظل «بنيتو موسوليني ذي النظرة الواضحة والقيادة الماهرة» . وقد تساءل القاضي ايلبرت غاري Elbert Gary من اتحاد الفولاذ عما «إذا كنا نحن أيضاً بحاجة إلى رجل مثل موسوليني» . كما أن سفارة الولايات المتحدة تأثرت بشكل خاص من واقع أن البلاد «لم تشهد اضطراباً واحداً» منذ تسلم الفاشيون السلطة<sup>(٥٢)</sup> .

كانت السفارة مطلعة تماماً على تدابير موسوليني الشمولية (التوتاليتارية) . ففي تقرير صدر عن السفارة في شباط ١٩٢٥ بعد فرض سلسلة من الاجراءات الصارمة جاء أن الفاشية «قامت عملياً بخلق العناصر المناوئة عبر فرض القيود على حق الاجتماع وعبر حظر حرية الصحافة ومن خلال امتلاك منظمة عسكرية واسعة وكبيرة تخضع لأوامرها . ولكن موسوليني بقي «معتدلاً» يجابه برجولة البلاشفة الخائفين مع تجنب الانزلاق إلى حافة التطرف اليميني . أما مواصفات الاعتدال التي ميزته فقد كانت مضمرة في الحكم الذي أصدره بحقه السفير هنري فليتشر Henry Fletcher حين قال إن الخيار في إيطاليا «هو بين موسوليني والفاشية من جهة ، وجيوليتي والاشتراكية من جهة ثانية» — وجيوليتي هذا هو رئيس الوزراء الليبرالي الذي سبق له أن تعاون مع موسوليني في قمع الحركة العمالية ولكنه وجد نفسه الآن هدفاً هو الآخر . كان السكان يفضلون «السلم والازدهار» في ظل الفاشية ، على «حرية الكلام والادارة الرخوة» . . . [مع] حظر البلشفية وفوضاها» . كما جاء في تقرير فليتشر . وسارع وزير الخارجية فرانك كيللوج Frank Kellogg إلى تأييده في الرأي حول اعتبار سائر الجماعات المعارضة مؤلفة من «الشيوعيين والاشتراكيين والفوضويين» . أما رئيس قسم أوروبا الغربية في وزارة الخارجية ، وليام كاستل William Castle فقد اعترف عام ١٩٢٦ بأن «أساليب

الدوتشي ليست، بأي من الأحوال، أساليب أمريكية»، بل هي «أساليب من المستحيل أن تحظى بالقبول في هذه البلاد (أمريكا) غير أنها قد تكون جذابة بالنسبة لشعب شديد الاختلاف عن شعبنا من حيث بنيته مثل الشعب الإيطالي». لقد حظي الدوتشي وأسايبه بالنجاح بقدر كبير من الاحترام الواسع في جميع الأوساط السياسية والثقافية بما فيها أوساط أصحاب الآراء التقدمية<sup>(٥٣)</sup>.

في ١٩١٩ كان كيللوج Kellogg قد شجب بمرارة، وهو عضو في مجلس الشيوخ، «العدميين» و«الفوضويين» الداخليين الذين «يحاولون إثارة العناصر المستاءة في هذه البلاد لشن حرب طبقية». وبوصفه وزيراً للخارجية منع الشيوعيين من دخول البلاد «لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للتعامل مع هؤلاء الثوريين»، وحشر نزعة لافوليت La Follette التقدمية في سلة واحدة مع كل من الشيوعية والاشتراكية و IWW. كما طالب كيللوج بأن «على الروس أن يوقفوا دعايتهم في الولايات المتحدة» كشرط للاعتراف<sup>(٥٤)</sup>. كانت تلك عقيدة طبيعية كلياً نظراً للطبيعة الايديولوجية التي اتسم بها الخطر الذي كان يتهدد «بقاء النظام الرأسمالي بالذات»، كما كان ذلك مطلباً تكرر بانتظام، بشكل أو بآخر، في سنوات لاحقة.

حين طالت آثار الكساد الكبير أوروبا، مفضية إلى جملة من القلاقل الاجتماعية والسياسية تلقت إيطاليا الفاشية سيلاً إضافياً من الاطراء بوصفها قلعة حصينة للنظام والاستقرار، خالية من الصراع الطبقي والتحديات الصادرة عن العمال واليسار. كرست مجلة فورتشن Fortune عدداً خاصاً لإيطاليا الفاشية عام ١٩٣٤. قام السفير المتجول نورمان ديفيس Norman Davis بكيل المديح لنجاحات إيطاليا في تعليقات أوردتها أمام مجلس العلاقات الخارجية في ١٩٣٣، متحدثاً بعد السفير الإيطالي الذي قبل بالتصفيق من قبل جمهوره المتميز على وصفه للطريقة التي اتبعتها إيطاليا من أجل «تنظيم بيتها من الداخل...» وفي سبيل انتهاء الحرب الطبقة-عبر وسائل وأساليب كانت مناسبة بصورة جلية. كما أن سفير روزفلت في إيطاليا، بريكنريدج لونغ Breckenridge Long، كان هو الآخر شديد الحماس لـ «تجربة الحكم الجديدة» في ظل الفاشية، هذا النظام «الذي يعمل بنجاح منقطع النظير في إيطاليا». وبعد الحرب العالمية الثانية استذكر هنري ستيمسون Henry Stimson (وزير خارجية في إدارة هوفر، ووزير حرب في إدارة روزفلت) أنه وهوفر Hoover كانا قد رأيا موسوليني «قائداً صالحاً ومفيداً». وحين أدلى قائد المارينز الجنرال سميدلي باتلر Smedley Butler ببعض الملاحظات الانتقادية حول موسيليني عام ١٩٣١، كان ستيمسون قد طالب بمحاكمته من قبل محكمة عسكرية، دون بذل أي جهد للتأكد من الوقائع. وحين حصل الفاشيون على تسع وتسعين بالمئة من الأصوات في انتخابات آذار ١٩٣٤ استخلصت وزارة الخارجية مما جرى استنتاجاً يقول بأن النتائج «تظهر بما لا يقبل النقاش مدى اتساع شعبية النظام الفاشي». كان روزفلت نفسه متفقاً مع العديد من هذه الآراء الايجابية حول «الجتلمان الإيطالي المثير للاعجاب» كما وصف موسوليني في عام ١٩٣٣<sup>(٥٥)</sup>.

صحيح أن غزو موسوليني للحبشة تعرض للادانة، ولكنه لم يلحق أي ضرر جدي بعلاقات الولايات المتحدة مع إيطاليا الفاشية. أما السبب الأساس لذلك فقد أورده السفير لونغ قائلاً: إذا

سقط موسوليني وبقيت البلاد «بدون قيادة» . . . فإن مظاهر البلشفية العنيفة ستطفو جلية على السطح في المراكز الصناعية والمناطق الزراعية حيث مازالت الملكية الخاصة هي السائدة». توصل تقرير لوزارة الخارجية صدر عام ١٩٣٧ إلى استنتاج يقول: «إن الفاشية تناسب روح ايطاليا» وقد «جلبت النظام بعد الفوضى، والانضباط بعد التسبب، والوفرة بعد الافلاس». ويتابع التقرير كلامه ليصل في الختام إلى أن كل ذلك خلال فترة زمنية قصيرة جعل اتخاذ جملة من التدابير الصارمة أمراً ضرورياً. أضاف إلى ذلك أن ايطاليا، مثلها مثل ألمانيا في ظل هتلر، كانت عقبة في طريق النفوذ الروسي في اسبانيا أثناء الحرب الأهلية. كانت واشنطن قد التزمت بنوع من «الحياة» الذي مال لصالح الفاشية الاسبانية ضد الجمهورية الديمقراطية الليبرالية مع الابقاء على الانضواء تحت راية العداء الغربي والستاليني للثورة الشعبية التحررية<sup>(٥٦)</sup>.

في الدراسة الأكاديمية الأولى حول الموضوع يشير ديفيد شميتر David Schmitz إلى أن النموذج الذي تم تطويره لايطاليا، حيث الفاشيون «المعتدلون» يقفون في موقع وسط بين اليسار المروّع من جهة ومتطرفي اليمين من الجهة الأخرى جرى تطبيقه على النازية أيضاً. فهنا اختير هتلر بوصفه ممثلاً للمعتدلين الذين تعهدوا بتحقيق «النظام الاجتماعي، وقوانين معادية للبلشفية، إضافة إلى حماية الرساميل الأجنبية» كما يقول شميتر. كتب القائم بالأعمال الأمريكي إلى واشنطن في عام ١٩٣٣ يقول بأن أمل ألمانيا معقود على «الجناح الأكثر اعتدالاً في الحزب [النازي]، بزعامة هتلر نفسه . . . وهو الجناح الذي يحظى بالقبول لدى جميع الناس المتحضرين والعاقليين»، ويبدو أنه صاحب «اليد العليا» بالمقارنة مع الجناح المتطرف الذي يؤمن بالعنف. وفي ١٩٣٧ رأت وزارة الخارجية [الأمريكية] الفاشية متفقة ومتلائمة مع مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية. إن تقريراً صدر عن القسم الأوروبي فسر صعود الفاشية بوصفه رد الفعل الطبيعي من جانب «الأغنياء والطبقات الوسطى دفاعاً عن النفس» عندما «تنقلب الجماهير المستاءة، استرشاداً بمثال الثورة الروسية، إلى اليسار». لذا فإن الفاشية «يجب أن تنجح وإلا فإن الجماهير، مدعومة هذه المرة بالطبقات الوسطى المحبطة، ستتحول مرة أخرى نحو اليسار». فالفاشية الأوروبية لم تصبح عدوة لدودة للولايات المتحدة حتى لحظة قيامها بمهاجمة مصالح الولايات المتحدة هجوماً مباشراً. أما رد الفعل على الفاشية اليابانية فلم يأت إلا بالطريقة نفسها تقريباً.<sup>(٥٧)</sup>

على الرغم من أن قوى المحور أصبحت عدوة خلال الحرب العالمية الثانية فإن الاطار العام للتفكير لم يشهد تغيراً فعلياً على الاطلاق. ما إن قامت الولايات المتحدة بتحرير ايطاليا الجنوبية في ١٩٤٣ حتى امتثلت لنصيحة تشيرتشل القائمة على ضرورة التركيز بالدرجة الأولى على منع «الفوضى أو البلشفة أو الحرب الأهلية» . . . ليس هناك أي شيء يجمع الملك والوطنيين الذين التفوا حوله من جهة وبين البلشفية الحاكمة من جهة أخرى» كما حذر تشيرتشل. قامت الولايات المتحدة بدعم الملك الذي كان قد تعاون تعاوناً كاملاً مع النظام الفاشي، ويتأييد الدكتاتورية اليمينية التي أقامها الفيلد - مارشال بادوغللو Badoglio، أحد أبطال الحرب الفاشيين، تماماً مثلما كان روزفلت قد رسخ اقدام الاميرال الفرنسي الفاشي دارلان Darlan في افريقيا الشمالية، المنطقة الأولى التي



حررت من النير النازي، عام ١٩٤٢. لقد حاول هنري ستيمسون H. Stimson مع وزارة الخارجية إيصال الزعيم الفاشي دينو غراندي Dino Grandi إلى السلطة، عبر وصف هذا المسؤول الكبير في نظام موسوليني الدكتاتوري منذ سنواته الأولى بأنه «معتدل» بين صفوف أصحاب القمصان السوداء وقد «اضطر لأن يصبح فاشياً جراء تطرفات الشيوعيين»؛ وعملية إعادة بناء التاريخ وفق خطوط موازية مألوفة في الأوساط اليمينية والنازية - الجديدة المعاصرة. ففي إيطاليا، كما في سائر أرجاء العالم، تمت استعادة الفاشيين والمتعاونين إلى السلطة والنفوذ من قبل قوات الحلفاء. أما الهدف العام فكان متركزاً على تدمير حركة مقاومة الفاشية، نفس القوى الشعبية التي استندت إليها تلك الحركة، وإعادة بناء النظام المحافظ التقليدي تحت مظلة سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها هذه المرة. (٥٨)

صار التمييز بين «المعتدلين» بقيادة موسوليني وبين «المتطرفين» الذين كان موسوليني يريد إخضاعهم لسيطرتهم «مهيمناً على تفكير وزارة الخارجية (الأمريكية) حول الفاشية وساعد على توفير الأرضية الأيديولوجية من أجل تقديم الدعم المستمر لموسوليني خلال الفترة الممتدة بين الحربين» كما يرد في تعليق لشميتز. وقد اعتبر ذلك نموذجاً لتأييد هتلر بوصفه الزعيم المعتدل للنازيين كما كان «سيصبح نمطاً مألوفاً يكاد يكون أوتوماتيكياً (آلياً) من أنماط سلوك صانعي السياسة الخارجية الأمريكية تحت اسم معاداة الشيوعية في القرن العشرين». (٥٩)

ويتجلى هذا النموذج أو النمط بصورة خاصة واستثنائية في أمريكا اللاتينية التي هي ساحة التدخل التقليدية بالنسبة للولايات المتحدة، هذا التدخل الذي اتخذ شكلاً جديداً عبر تبني إطار تحليلي جديد بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. إلى ذلك الحين كان التدخل الذي تقوم به الولايات المتحدة يُصوّر على أنه رد فعل دفاعي ضد أعداء أوروبيين: ضد بريطانيا وفرنسا وألمانيا بالدرجة الأولى. ومع صعود قوة الولايات المتحدة ونفوذها فقد هؤلاء الخصوم كثيراً من مصداقيتهم، فتحوّلت الولايات المتحدة بوصفها حامية النظام الرأسمالي، إلى التحدي الأيديولوجي الذي واجهه «بقاء النظام بالذات» متمثلاً في الثورة البلشفية لعام ١٩١٧. فالثورة المكسيكية، بخطواتها المتجهة نحو الوطنية الاقتصادية، أثارت الشبح بصورة حادة. أصبحت المادة ٢٧ من الدستور المكسيكي التي باتت موضوع صراع شديد عام ١٩١٧ لأنها تدعو إلى إشراك الدولة في الاقتصاد (ولاسيما تطوير الموارد الطبيعية) وإدارته وإلى إخضاع الملكية الخاصة لمتطلبات الرخاء العام، أصبحت منطوية على قدر كبير من الشؤم. تمت المسارعة إلى عقد المقارنة بين الثورتين المكسيكية والبلشفية عبر الطريقتين المألوفتين: فهذه التحركات شكلت تهديداً مباشراً للمستثمرين الأمريكيين من جهة، وقد تشجع آخرين، بمن فيهم عناصر داخلية، على التفكير وفق خطوط موازية من جهة ثانية. ففي ١٩١٨ حذر سفير الولايات المتحدة في المكسيك هنري فليشر Henry Fletcher من أن هدف المكسيك كان متركزاً على «استبدال مبدأ مونرو» بما يفضي إلى «زوال هيمنة الولايات المتحدة على هذه القارة»؛ وقد تم نقل فليشر هذا إلى إيطاليا بسرعة كما سبق لنا أن رأينا، ليصبح ناطقاً باسم فاشية موسوليني ومدافعاً عنها بوصفها سداً أمام «البلشفية» (ومعها الاشتراكية والليبرالية).

كتب فليتشر إلى ويلسون عام ١٩١٩ يقول إن المادة ٢٧ من شأنها أن تنهي الاستثمار الأجنبي في المكسيك. (٦٠)

وبعد عدد قليل من السنوات أعلن وزير الخارجية فرانك كيللوج Frank Kellogg أن برامج المكسيك القائمة على النزعة الوطنية الاقتصادية هي التي وضعت هذه البلاد «موضع الامتحان أمام العالم» و «خلقت وضعاً خطيراً» بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة. باتت وزارة الخارجية تعتبر المكسيك أشبه بموقع متقدم للبلشفية. (٦١)

عكس تحذير فليتشر الموجه إلى ويلسون ذلك الاحتقار الذي عبر عنه والت وثمان وآخرون لـ «المكسيك البائسة، المفتقرة للكفاءة». فالمكسيكيون لن يكونوا «قادرين على الاستمرار» بدون الاستثمارات الأجنبية، لأنهم، باعتقاد فليتشر، «لا يمتلكون العبقرية اللازمة للتنمية الصناعية كما يفتقرون إلى التدريب المطلوب لذلك».

وبعد عدد قليل من السنوات كتب السفير جيمس شيفيلد James Sheffield متحدثاً عن : «لا جدوى محاولة التعامل مع عقل لاتيني - هندي مفعم بكرهية الولايات المتحدة ومتعطش للثأر على الأسس التي يمكن لحكومتنا أن تتبعها في التعامل مع حكومة متحضرة ومنضبطة في أوروبا». فلدى المكسيكيين «حق هندي، وليس لاتيني، على جميع الشعوب بلا استثناء أو تحفظ ليس هناك إلا القليل من الدم الأبيض في المجلس - انه بالغ المهاشة» وثمة مسؤولون آخرون تحدثوا عن «القدرات العقلية المتدنية» التي تجعل المكسيكيين - مثلهم مثل الإيطاليين - «عاجزين كلياً عن أن يحكموا أنفسهم» و «يسهل خضوعهم لسيطرة الخلاسين» الذين يتحكمون بزمام الحكم.

أما الفنزيوليون فكانوا يعتبرون «كسالى» يعانون من «عدم النضج السياسي» و «التدني العرقي» مثلهم مثل الأمريكان السلاتين الآخرين. ففي ١٩٢٧ طرح اليه روت Elihu Root الذي كان عمله الطويل كرجل دولة وكقائد لحركة السلام قد أكسبه جائزة نوبل، تساؤلاً متشككاً حول اعتراف الولايات المتحدة ببلدان أمريكية لاتينية لأن الأمريكان اللاتينين «ليسوا، كما هو معروف، إلا مثل الأطفال وهم عاجزون عن الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالاستقلال». كانت المحاولة المكسيكية الرامية إلى تحقيق الديمقراطية محاولة عابثة لا جدوى منها مثلها مثل إعطاء حق التصويت للسود بعد الحرب الأهلية، حسب ما جاء في تعليق لروت: «لم تكن إلا خطوة كئيبة، خطأً شنيعاً، مع جملة فظيعة من الشرور اللاحقة». وبعد أربعين عاماً عبر خلفه المرموق دين اتشيسون Dean Achison عن قناعات مماثلة لصالح العنصرين البيض في إفريقيا الجنوبية. اقترح روت على المكسيك نموذج إيطاليا الفاشية، المتمتعة بـ «أحياء الازدهار والرضى والسعادة في ظل حكم دكتاتور».

رأى أحد دبلوماسيي الولايات المتحدة في فنزويلا أن «الكادحين المعدمين الهنود» لا يستحقون الديمقراطية الرسمية بل يجب أن يتوفر لهم «نظام حكم أبوي بسيط» وقد أطرى الدكتاتور الفنزويلي خوان فيسانتي غوميز Juan Vicente Gómez الذي كان، بالافادة من التجربة المكسيكية، قد أبدى «قدراً كبيراً من الحكمة إذ قرر أن استبداداً عادلاً وخيراً أفضل من نظام

ديمقراطي فوضوي». (٦٢)

أما البعض فقد رأوا السكان الأصليين أقل بعثاً على اليأس. فالمصري توماس لامونت Thomas Lamont شعر بأن المكسيكيين «على جهلهم وبعدهم عن الحكمة وعدم جدارتهم بالثقة، يمكن التعامل معهم شريطة التحلي بالصبر والأناة». وقد تم التعبير عن عواطف مماثلة، بصورة خفية، في السنوات اللاحقة أيضاً. فوزير الخارجية جون فوستر دالس John Foster Dulles نصح الرئيس ايزنهاور قائلاً إن من الممكن جعل الأمريكيين اللاتين يقبلون بخطط الولايات المتحدة فيما يخص مستقبل بلادهم كمصادر للمواد الخام والأرباح بالنسبة للشركات الأمريكية: «يتعين عليك أن تربت على أكتافهم قليلاً وتجعلهم يشعرون بأنك مولع بهم» وبالعقلية نفسها أوصى روبرت وودورد Robert Woodward، سفير الولايات المتحدة في كوستاريكا باغراء شركة الفواكه المتحدة ودفعها من أجل تبني «عدد قليل من الشراشيب الانسانية البسيطة والسطحية النسبية لصالح العمال مما سينطوي على تأثير نفسي كبير، وصولاً إلى إزالة مشكلة الكادحين الهنود المعدمين». (٦٣)

انطلاقاً من المادة البشرية التي يتعين عليه التعامل معها لا يسع المرء إلا أن يثمن المحاولات المبذولة «من قبل البرفسور الخير، على أنانيته وتمركزه حول ذاته، من أجل نشر التحرر والخلاص عبر معرفة الحق والطريق القويم من قبل الطلاب المحرومين في أرجاء الأرض».

مبهورة بالنموذج الفاشي الناجح توجهت الولايات المتحدة إلى الحكام الدكتاتوريين والطفة للوقوف في وجه خطر التغيير الاجتماعي والنزعة الوطنية الاقتصادية، هذا الخطر الذي بات متجسداً في سياق التحدي البلشفي الشامل للعالم المنتصب أمام بقاء النظام الرأسمالي. شكلت فنزويلا مثلاً صارخاً. فالمستبد المتوحش الجنرال غوميز ظل متمتعاً بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة حتى إدارة ويلسون التي عارضت طغيانه وارهابه وفساده إضافة إلى «ميله نحو ألمانيا في الحرب الحالية التي يجري خوضها في سبيل حقوق الانسانية»، كما جاء على لسان الوزير الأمريكي المفوض في فنزويلا عام ١٩١٧. ولكن المواقف ما لبثت، بعد سنوات قليلة، أن تبدلت (على الرغم من أن ممارسات غوميز بقيت على حالها). فهذا الطاغية الذي لم يتلون بالنزعات الوطنية الاقتصادية والراдикаلية الثورية التي كانت تهدد المصالح الأمريكية في الأماكن الأخرى من أمريكا اللاتينية، كان قد قدم بلاده على طبق من الفضة للاستغلال الأجنبي.

كان الخليط الاعتيادي المؤلف من الاحتقار العنصري من جهة ومعاداة النزعة الوطنية الاستقلالية كافياً لتصويره معتدلاً. فقد أنقذ البلاد من «صراع بين الطبقات صاحبة الامتيازات وبين عامة الشعب» وأبقاها بعيدة عن «الشيوعية أو أية نزعات ثورية متطرفة أخرى»، كما قال القائم بالأعمال الأمريكي في رسالة له إلى وزارة الخارجية عام ١٩٢٩. يقول ميشيل كرين Michael Krenn: «حتى يصبح الشعب الفينزويلي جديراً بالثقة ومؤهلاً لاتخاذ القرارات السليمة بشأن توجهه السياسي والاقتصادي، الامر الذي لن يتحقق إلا في المستقبل البعيد، فإن الحل الأمثل بالنسبة لسائر المعنيين هو ابقاء هذا الشعب في مأمن من الديمقراطية». (٦٤)

كما يتضح من الأمثلة المتعاقبة تستثير النزعة الاقتصادية الوطنية حفيظة الولايات المتحدة



وحيث يمكن مجري ربط المتهم بالمؤامرة البلشفية الرامية إلى تدمير الحضارة الغربية . وعلى المتهم في جميع الأحوال أن يتعرض للذبح . إنه أشبه بقانون تاريخي بمقدار ما يسمح به عالم بالغ التعقيد .  
تم التقاط النقطة الأساسية في الملاحظة الشهيرة الذي أطلقها جون ف . كيندي حين قال إن اختيارنا ، على تفضيلنا للأنظمة الديمقراطية المحترمة ، سوف يقع على تروخيلو Trujillo حين يكون الاختيار بينه وبين كاسترو . من الضروري فقط أن نضيف ثلاث نقاط هي :

١ - إن مفهوم «كاسترو» مفهوم واسع جداً يشمل جميع من يثيرون المشكلات أمام «الأغنياء الذين يعيشون في سلام داخل منازلهم» والذين يحتكرون ، برأي تشيرتشل ، حق حكم العالم مع الاستمتاع بموارده البشرية والمادية .  
٢ - أما «تروخيلو» الذي وقع الاختيار عليه ، مهما كان مرعياً ، فسيكون «معتدلاً» طالما بقي ملتزماً بأداء مهمته .

٣ - وهذا الـ «تروخيلو» سينقلب بسرعة البرق من صديق مفضل إلى وحش آخر لا بد من تدميره إذا ما أبدى حماقة الدوس على أقدامنا .  
إنها القصة التي ما زالت تتكرر مرة بعد أخرى حتى يومنا هذا . وليس صدام حسين إلا المثال الأخير .

يشكل نمط ما بعد الحرب العالمية الأولى خروجاً على صيغة تدخل الولايات المتحدة في فترة سابقة كانت متسمة بقدر أقل من الاعتداد بالذات ومن النفوذ والقوة العالميتين . ثمة أسباب كثيرة تدعو إلى توقع استمرار هذا النمط ودوامه بعناد ، مع سائر التكييفات المطلوبة ، بعد أن فقد التحدي البلشفي الخيوط الأخيرة لمصداقيته .

## ٥ - أسس السياسة

ثمة تلخيص واضح لمركز سياسة الولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة على صفحات السجل الداخلي للتخطيط . (٦٥) فالولايات المتحدة استعدت ، استناداً إلى جبروتها الاقتصادي والعسكري الذي لم يسبق له مثيل ، لكي تصبح القوة العالمية الفعلية الأولى بحق . وبما لا يثير الاستغراب أن المدراء في الشركات وفي الدولة عقدوا آمالهم على توظيف هذا الجبروت من أجل اجترار نظام عالمي من شأنه أن يخدم المصالح التي يمثلونها .

خلال الحرب قام مخططو الولايات المتحدة بتطوير مفهوم «منطقة عظمى» ، منطقة «تكون ضرورية استراتيجياً لتحقيق السيطرة العالمية» خاضعة لمتطلبات الاقتصاد الأمريكي وحاجاته . وفي مراحلها الأولى كانت المنطقة العظمى كتلة لا ألمانية تقودها الولايات المتحدة ، كتلة تجمع بين نصف الكرة الغربي والشرق الأقصى والامبراطورية البريطانية السابقة المتعرضة لعملية التفكك إضافة إلى منظومات اقليمية أخرى منضوية تحت سيطرة الولايات المتحدة . وفي الوقت نفسه قامت الولايات المتحدة بتوسيع دائرة منظوماتها الاقليمية الخاصة في امريكا اللاتينية والمحيط الهادي وفق المبدأ

الذي عبر عنه ايب فورتاس Abe Fortas في المناقشات الداخلية، والقائم على أن هذه الخطوات مبررة «كجزء من التزامنا بأمن العالم... فما هو خير لنا هو خير للعالم». عبر المسؤولون البريطانيون عن الاستياء ودانوا «الامبريالية الاقتصادية لمصالح رجال الأعمال الامريكان هذه الامبريالية التي تبدي نشاطاً ملحوظاً تحت عباءة الأمية الخيرة القائمة على عواطف العمومة أو الخؤولة» والتي «تحاول أن تزيجنا». وحين أصبحت هزيمة ألمانيا واضحة جرى توسيع مفهوم المنطقة العظمى ليصبح شاملاً القارة الأوربية - الآسيوية أيضاً، إلى اقصى الحدود الممكنة. وقد جرى تطبيق هذه الخطط العامة على مناطق محددة بذاتها بقدر كبير من الاتساق والاضطراد.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي - فإن الحثائم كانوا مكتفين بنوع من «الاحتواء» يتيح له - للاتحاد السوفيتي - السيطرة على معظم المناطق التي احتلها الجيش الأحمر في الحرب ضد هتلر. ولكن الصقور كانت لديهم تطلعات أوسع جرى التعبير عنها في استراتيجية الدحر الواردة في تقرير مجلس الأمن القومي رقم ٦٨. تأرجحت السياسة الامريكية ازاء الاتحاد السوفيتي بين هذين الموقفين عاكساً مشكلة السيطرة على المساحات المترامية الأطراف التي تتولى قوة الولايات المتحدة مهمة «الدفاع» عنها من جهة، ومسألة الحاجة إلى عدو يتسم بالمصادقية لضمان بقاء الجمهور مستعداً لتأييد التدخل وتوفير التمويل لصناعة متقدمة عبر المنظومة العسكرية من جهة ثانية.

تعين على المنطقة العظمى أن تقوم على بنية محددة. كان لا بد من اعادة تشكيل المجتمعات الصناعية مع استعادة معظم معالم النظام القديم شريطة اقحامها في الاطار الشامل لقوة الولايات المتحدة وجبروتها. لا بد من تنظيم تلك المجتمعات تحت قيادة «زعيميتها الطبيعيتين»: ألمانيا واليابان. أثارت التحركات المبكرة نحو الديمقراطية في ظل الاحتلال العسكري قلقاً عميقاً في واشنطن وفي أوساط رجال الأعمال. وقد جرى قلب توجه تلك التحركات مع حلول أواخر عقد الأربعينات إذ تم اتخاذ خطوات ثابتة لاضعاف الحركة العمالية ولضمان سيطرة قطاعات رجال الأعمال التقليديين المرتبطين برأس مال الولايات المتحدة. وكانت بريطانيا مستمرة بعملية مماثلة فيما بعد مثلها مثل الولايات المتحدة نفسها. (٦٦)

وقد افترض أن من شأن التحركات نحو اقامة سوق أوربية مشتركة أن ترفع من مستوى الأداء الاقتصادي، أن توفق بين سائر القطاعات الاجتماعية وبين سيطرة رجال الأعمال، وأن تخلق أسواقاً وفرصاً للاستثمار لصالح شركات الولايات المتحدة. كانت اليابان مرشحة لأن تصبح زعيمة اقليمية داخل نظام عالمي خاضع لسيطرة الولايات المتحدة. أما فكرة أن تتحول اليابان إلى منافسة جدية فقد كانت أغرب من أن تكون جدية بالتدقيق. فحتى الستينات ظلت ادارة كينيدي مهتمة بالاهتداء إلى وسائل تكفل استمرارية التجربة اليابانية ونجاحها. إلا أن هذه التجربة ترسخت أخيراً بفضل الحرب الفيتنامية التي كانت باهظة الثمن بالنسبة للولايات المتحدة ولكنها كانت مفيدة جداً بالنسبة للاقتصاد الياباني مثلها مثل الحرب الكورية فيما مضى.

ثمة أوهام مدهشة حول هذه القضايا. فمحرر مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy آنذاك، آلان تونيلسون Alan Tonelson يشير إلى سعي الولايات المتحدة من أجل بناء «مراكز

صناعية في أوروبا الغربية واليابان آملة بصورة مكشوفة، أنها ستغدوان سريعاً منافستين للولايات المتحدة». لم يكن ثمة أي أمل أو توقع من هذا النوع. وفيما يخص اليابان، مثلاً، كان وليام دريبر William Draper معاون وزير الدفاع لشؤون الجيش، وهو نائب رئيس سابق لشركة ديلون وريد، الذي لعب دوراً كبيراً في الجهود المبذولة لحياء الاقتصاديين الألماني والياباني بما يضمن سيطرة طبقة رجال الأعمال، «يشك في أن تقوم اليابان ببيع ما يكفي إلى الولايات المتحدة من أجل الحصول على الدولارات اللازمة لتسديد قيمة المواد الخام الأمريكية». ليست الأوهام الدائرة حول الآمال الأمريكية إلا صنواً للاعتقاد بأن الولايات المتحدة (أو أية جهة أخرى) لم تبادر إلى خوض الحرب إلا «دفاعاً عن الحرية»، كما يزعم جيمس رستون James Reston وغيره من المنظرين الأيديولوجيين. (٦٧)

مع حلول عام ١٩٤٧ أصبح مفهوماً أن الانتعاش الأوربي كان متعثراً وكسيحاً وكان الأمر بحاجة إلى مبادرات أمريكية واسعة النطاق من أجل دفع العملية إلى أمام وفق الخطوط المرغوبة. كانت المبادرة السياسية الكبرى الأولى لهذا الغرض متمثلة بمشروع مارشال. وفي دراسته الشاملة لهذا البرنامج يلخص ميكائيل هوغان Michael Hogan دافعه الأول بوصفه تشجيع قيام اتحاد اقتصادي أوربي شديد الشبه بالولايات المتحدة عبر تقديم ما يزيد عن مليارين من الدولارات سنوياً كمساعدة في الأعوام الأولى «لتجنب الفوضى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا، لاحتواء الشيوعية (لا التدخل السوفيتي بل نجاح الأحزاب الشيوعية المحلية)، لمنع انهيار ميزان الصادرات الأمريكية، وللوصول إلى هدف التعددية المنشود». ومثل هذا الحافز الاقتصادي كان مطلوباً «لحماية المبادرة الفردية والمشروع الخاص في كل من القارة الأوربية والولايات المتحدة على حد سواء». أما البديل فكان من شأنه أن يتجسد في «تجارب مع مشاريع اشتراكية وأشكال من سيطرة الحكومة» مؤهله لأن «تعرض المشروع الخاص» في الولايات المتحدة أيضاً «للخطر». وقد شكل «نقص الدولار» الذي حال دون قيام أوروبا بشراء السلع المصنعة من الولايات المتحدة بما ينطوي عليه ذلك من مضاعفات خطيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني (الأمريكي) هماً كبيراً. (٦٨)

كان فهم حقيقة أن إعادة بناء النظام الرأسمالي في كل من أوروبا (واليابان) شكلت عاملاً أساسياً بالنسبة لسلامة النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة يعيد باختصار نمط تفكير إدارة هاردينغ Harding بعد الحرب العالمية الأولى. فوزير التجارة هيربرت هوفر Herbert Hoover ووزير الخارجية تشارلز إيفانس هيوز Charles Evens Hughes، مع مخططين مرموقين ومتنفذين آخرين كانوا مسلمين بأن الانتعاش الاقتصادي الأوربي شكل عاملاً أساسياً من عوامل توسع الصادرات الأمريكية. أعلن هيوز في ١٩٢١ أن «ازدهار الولايات المتحدة متوقف إلى حد كبير على التسويات الاقتصادية التي يمكن بلوغها في أوروبا» - الأمر الذي كان يستدعي، بالطبع، ذبح الوحش البلشفي كما أعلن رئيس الجمهورية من قبل. (٦٩)

يرى المؤرخ الدبلوماسي ملفين ليفلر Melvyn Leffler «أن تأثير مشروع مارشال من وجهة النظر الاستراتيجية والجغروسياسية كان يتجاوز حدود أوروبا». فالتغلب على النقص في الدولار،



هذا النقص «الذي حفز مشروع مارشال أساساً»، كان يستدعي نوعاً من استرجاع الأنماط التجارية الثلاثية حيث تكسب أوروبا الدولارات عبر قيام الولايات المتحدة بشراء المواد الخام من مستعمراتها (مستعمرات أوروبا). لذا فإن وصول الأوروبيين (واليابانيين) إلى الأسواق والمواد الخام العالم ثالثة كان عنصراً أساسياً من عناصر التخطيط الاستراتيجي، وشرطاً ضرورياً من شروط تحقيق الأغراض العامة التي رُمي إليها مشروع مارشال: «إفادة الاقتصاد الأمريكي» و «تصحيح الاختلال في توازن القوة في أوروبا» لصالح حلفاء الولايات المتحدة (كدولة وكطبعة حاكمة)، إضافة إلى «تعزيز الأمن القومي الأمريكي» حيث تعني عبارة «الأمن القومي» «السيطرة على المواد الخام، على البنية التحتية الصناعية، على القوة البشرية المؤهلة والموصوفة، وعلى شبكة من القواعد العسكرية». ويتابع ليفلر كلامه قائلاً: «وهكذا فإن الأبعاد الاستراتيجية لمشروع مارشال» استدعت «إحباط النزعات الوطنية والقومية الثورية خارج أوروبا تماماً كما تطلبت متابعة مكافحة الشيوعية المحلية بدأب داخل القارة الأوروبية». كانت هذه مشكلة صعبة بسبب هبة حركة المقاومة المناهضة للفاشية ذات العنصر الشيوعي القوي في الغالب، مع فقدان حلفاء الولايات المتحدة التقليديين من متسبي طبقات رجال الأعمال والتجارة لمصداقيتهم بسبب ارتباطهم بالفاشية. ورغم «الالتزام الخطابي بمبدأ تقرير المصير» كانت سياسة الولايات المتحدة تدعو إلى إبقاء المستعمرات السابقة على حالها محتفظة بدورها التابع المحدد، ويمكن قول الشيء نفسه حول الالتزام بالديمقراطية، ذلك الالتزام الذي كان يتعين عليه، لو كان أكثر من مجرد كلام منق وبلأغي، أن يعني السماح للقوى الشعبية التي عارضتها الولايات المتحدة - مثل الشيوعيين والديمقراطيين الثوريين والحركة العمالية والخ... بأن تلعب ما هو أكثر من دور رمزي وهامشي في الحياة السياسية والاجتماعية. درجت مساعدات مشروع مارشال على عادة فرض الخيارات السياسية قسراً ولا سيما في إيطاليا عام ١٩٤٨ و «إجبار أوروبا على تبني برامج رفاه متناسقة ومتدرجة، وتحديد الأجور والتحكم بالتضخم، مع خلق أجواء من شأنها أن تفضي إلى توظيف الرساميل واستثمارها - في مشاريع مموله جزئياً بمبالغ خارجة من جيوب العمال. (توماس مالك كورميك Thomas Mc Cormick). (٧٠)

منذ بداية الحرب، ولأسباب عميقة الجذور، دأبت الولايات المتحدة على اتباع خط معاد لكل من مبدأي حق تقرير المصير والديمقراطية، بصرف النظر عن الالتزامات والتعهدات الكلامية والبلأغية، وقد اعترف المخططون الأذكاء الأكثر كلبية بأن تلك الالتزامات والتعهدات لم تكن إلا كلاماً بلاغياً. فدين اتشيسون Dean Acheson، مثلاً، قال: «إذا كانت سياستنا الحالية ستمتد بأي قدر من الأمل في النجاح في فورموزا (تايوان)، فإن علينا أن نخفي، بكثير من الحرص، رغبتنا في فصل الجزيرة عن البر الصيني». وإذا تدخلنا عسكرياً، فإن علينا أن نفعل ذلك تحت قناع الأمم المتحدة «ومع التصميم المعلن على تلبية المطالب المشروعة لدى الفورموزيين الأصليين حول حق تقرير المصير». (٧١)

أما وليام بوردن William Borden فيلاحظ في دراسة هامة أن «عدداً قليلاً فقط من

الدولارات هو الذي انتقل على المستوى الدولي في ظل برامج المساعدة؛ فالدولارات ذهبت إلى المنتجين الأمريكيين والسلع بيعت للجمهور الأوربي «بالعملات المحلية». ويلح بعد ذلك على أن اخفاق برنامج المساعدة في التغلب على النقص في الدولار وعلى عزوف الكونغرس عن تقديم المزيد من الأموال» أجبر وزير الخارجية دين آتشيسون ومساعدته بول نيتزه Paul Nitze على استبدال الحفز الكينزي الدولي لاقتصاد العالم بـ «حفز كينزي عسكري دولي لاقتصاد العالم»: الفكرة الأساس الكامنة وراء تقرير مجلس الأمن القومي رقم ٦٨. إن فئات من أوساط رجال الأعمال اعتبرت أن «من الواضح أن جملة من الاقتصادات الأجنبية مثلها مثل اقتصادنا نحن باتت معتمدة بالدرجة الأولى على مدى الاتفاق المستمر على التسلح في هذه البلاد». (مجلة وول ستريت، ١٩٥٢).

فنفتحات الولايات المتحدة العسكرية وفرت حافزاً ذا شأن للإنتاج الصناعي الأوربي كما أن شراء المواد الخام الاستراتيجية من المستعمرات الأوروبية فعلت فعلها في تقليص نقص الدولار حتى أمكن تعليق مساعدات مشروع مارشال لبريطانيا عام ١٩٥٠، على الرغم من أن الآثار طويلة الأمد كانت مختلطة، كما يقول هوغان Hogan. (٧٢) أما بالنسبة لليابان فإن نفقات الولايات المتحدة العسكرية، وخصوصاً على الحرب الكورية، شكلت العامل الأول من عوامل انتعاش اليابان الصناعي في فترة ما بعد الحرب. وقد أفادت كوريا الجنوبية بالطريقة ذاتها من الحرب الفيتنامية، مثلها مثل غيرها من الدول الحليفة للولايات المتحدة.

كان دور العالم الثالث في بنية المنطقة العظمى متركزاً على تلبية حاجات المجتمعات الصناعية. ففي أمريكا اللاتينية، كما في غيرها لا بد من أن يتركز الاهتمام الأكبر على «حماية مواردنا»، حسب تعبير جورج كينان George Kennan. وبما أن الخطر الرئيس الذي يهدد مصالحنا هو خطر محلي، فإن علينا أن ندرك أن «الجواب الأخير قد لا يكون ساراً» - أي متجسداً بـ «القمع البوليسي من جانب الحكومة المحلية». فـ «التدابير الحكومية القمعية القاسية» يجب ألا تسبب لنا أي نوع من القلق طالما أن «النتائج في محصلتها هي خدمة أغراضنا». وعموماً «من الأفضل أن يكون لدينا نظام قوي في السلطة بدلاً من حكومة ليبرالية إذا كانت متساهلة ومتراخية ومختربة من قبل الشيوعيين». (٧٣) وعبارة «الشيوعيين» مستخدمة في الخطاب الأمريكي بمعناها التقني للدلالة على قادة الحركات العمالية ومنظمي الفلاحين والرهبان الذين يقومون بتنظيم جمعيات المساعدة الذاتية والروابط الخيرية وغيرهم ممن يتبنون أولويات خاطئة.

أما الأولويات الصحيحة فهي موجزة في وثائق التخطيط التي هي على درجة عالية من السرية. (٧٤) يأتي التهديد الرئيس لمصالح الولايات المتحدة من «الأنظمة الوطنية» المتجاوبة مع الضغوط الشعبية المطالبة بـ «تحسينات مباشرة على المستويات الدنيا لمعيشة الجماهير» وبتنوع الاقتصادات. فمثل هذا التوجه يتناقض ليس فقط مع الحاجة إلى «حماية مواردنا» بل ومع اهتمامنا بتشجيع «جو مؤهل لأن يفضي إلى الاستثمار الخاص» إضافة إلى «استرجاع عائد معقول في حال رأس المال الأجنبي». قامت إدارة كيندي بتعيين جذور مصالح الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية بوصفها عسكرية جزئياً (قناة باناما، مواد خام استراتيجية والخ). ولكنها حددت، ربما بقدر أكبر

من الدقة، أيضاً، «الجذر الاقتصادي الذي يتشكل ليفه المركزي من المليارات التسع من الدولارات الأمريكية المستثمرة في المنطقة» ومن العلاقات التجارية الواسعة. فضرورة «حماية الاستثمارات والتجارة الأمريكيتين ودعمهما» هي التي تتعرض للتهديد من قبل النزعة الوطنية والقومية. إن الموديلات القائمة على تصدير المنتجات الزراعية، هذه الموديلات التي تخدم مصالح شركات متمركزة في الولايات المتحدة (الآغرو بيزنس)، شركات انتاج المبيدات والأسمدة، (الخ. .)، وجملة متنوعة من الخدمات المفيدة مثل توفير الأيدي العاملة بخسة الثمن لمشروعات التجميع والمونتاج في السنوات اللاحقة، هي الموديلات المفضلة.

تعترف السجلات العامة المعلنة هي الأخرى بخطر النزعات الوطنية والقومية. فبعد الانقلاب الناجح المدعوم من الاستخبارات المركزية، ذلك الانقلاب الذي أطاح بالنظام البرلماني للشخصية الوطنية المحافظة مصدق في إيران، مما أدى إلى استعادة الشاه وتحويل ٤٠ بالمئة من الامتيازات النفطية البريطانية السابقة إلى الشركات الأمريكية، نشرت النيويورك تايمز افتتاحية قالت فيها إن «تلك كلها أخبار جيدة فعلاً»؛ و «الامر»، مهما كان باهظ الثمن بالنسبة لـ «سائر المعنيين» (الایرانیین بالدرجة الأولى)، «قد يمكن اثبات جدواه إذا تم استخلاص الدروس منه». وبعد ذلك يجري النطق بالدرس الأول دون أي تنميق للعبارات:

«يشكل الثمن الباهظ الذي يتعين دفعه من قبل أية جهة تصاب بسعر النزعة الوطنية المتعصبة درساً بليغاً يتعين على البلدان المتخلفة ذات الموارد الغنية أن تتعلمه. قد نبالغ إذا تصورنا أن تجربة إيران ستمنع بروز أمثال مصدق في بلدان أخرى، ولكن تلك التجربة من شأنها، على الأقل، أن تقوي مراكز القادة الأكثر تعقلاً والأبعد نظراً».

أولئك القادة الذين سيبدون تفهماً واضحاً لأولوياتنا البارزة. (٧٥) وقد تم الاعتراف أيضاً بأن الخطط المرسومة للبلدان المعنية ستكون خططاً لا تحظى بالشعبية هناك غير أن التدابير الحاذقة والمتحذقة للسيطرة ليست ضرورية بالنسبة لسكان تلك البلاد. فتحت ستار برامج المساعدات الحكومية من الولايات المتحدة، قامت «بعثات متخصصة في مجال الأمن العام» بتدريب قوات البوليس المحلية. أما التبرير، كما جاء على لسان وزارة الخارجية، فهو أن جهاز البوليس هو الذي «يتلمس الاستياء بين صفوف الشعب قبل الجميع» وعليه بالتالي «أن يشكل أحد الوسائل الرئيسة التي تستخدمها الحكومة في سبيل الاطمئنان إلى قبول الأكثرية بها» إن قوة بوليسية فعالة تستطيع، في الغالب، أن تحبط أية تطورات غير مرغوبة قد تتطلب في حال حدوثها «عمليات جراحية كبرى» من أجل «معالجة الأخطار الناجمة عنها». غير أن الأعمال البوليسية قد لا تكفي.

لذا فإن المخططین الامریکان أكدوا على ضرورة احكام السيطرة على المؤسسات العسكرية في امريكا اللاتينية، هذه المؤسسات الموصوفة بأنها «الأقل معاداة للولايات المتحدة بالمقارنة مع أية جماعات سياسية». ومهمة هذه المؤسسات، كما جاء في احدى الوثائق الصادرة عن ادارة كيندي متجسدة في «ازاحة القادة الحكوميين من مناصبهم حين يكون سلوكهم، حسب قناعة المؤسسة العسكرية المعنية، متعارضاً مع، وملحقاً بالضرر برفاهية الأمة ورخائها» - وهي مهمة يجب أن



تكون المؤسسات العسكرية مجهزة لتنفيذها بعد أن وفرت لها التدريبات التي تلقتها في الولايات المتحدة «فرصة تفهم أهداف الولايات المتحدة والتوجه نحوها».

عبر قلب رسالة المؤسسة العسكرية من مهمة «الدفاع عن نصف الكرة الغربي» إلى وظيفة تحقيق «الأمن الداخلي»، استطاعت إدارة كيندي والادارات اللاحقة أن تتغلب على مشكلة النزعة الوطنية (أو «الوطنية المتطرفة» كما ترد أحياناً في سجلات التخطيط الداخلي) عن طريق إقامة دول أمنية قومية أو وطنية نازية - جديدة ودعمها مما أدى إلى عواقب باتت معروفة جيداً. كان الغرض - كما قال لارس شولتز Lars Schoultz، أبرز الأكاديميين المتخصصين بقضايا حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية بالولايات المتحدة - متمثلاً في «التدمير الدائم لخطر متصور يهدد البنية القائمة للامتيازات الاجتماعية - الاقتصادية عبر إزالة المشاركة السياسية لـ «الأكثرية العددية...»، أي لـ «الطبقات الشعبية» (٧٦). ودعم الولايات المتحدة هذه الأنظمة يتبع أساساً ذلك النموذج الذي ساد في العشرينات والفاشية الأوربية التي سبقت مناقشتها.

لاحظوا أن هذا يشكل صيغة أقسى من صيغ السياسات المرسومة للمجتمعات الصناعية بدافع وجهة النظر العالمية والمثل الاجتماعية والسياسية نفسها. والاجراءات الأقسى والأشد التي اعتبرت مناسبة للعالم الثالث ساعدت أيضاً في التغلب على المخاوف التي عبرت عنها جهات داخلية ازاء النزعة الليبرالية المتطرفة لدى حكومات أمريكية لاتينية، حول حماية الحقوق التي وفرتها نظمها القانونية، وبصدد التدفق الحر للأفكار، ذلك التدفق الذي قلص من تأثير الجهود المبذولة من قبل الولايات المتحدة بهدف تحقيق غسل الأدمغة والسيطرة الأيديولوجية. وهذه الأمور تقف جنباً إلى جنب مع مشكلات أخرى مزمنة مثل «المستوى الثقافي المتدني» في غواتيمالا، تلك الظاهرة التي أسفت لها المخابرات المركزية عام ١٩٦٥، والتي تتجلى عبر واقع «كون الجماعات الليبرالية...» شديدة الاستجابة للأطروحات التي تتحدث عن «امبريالية اليانكي»، ربما بسبب «النفوذ السياسي والاقتصادي طويل الأمد لشركات الفواكه الأمريكية في البلاد فضلاً عن دور الولايات المتحدة في تحرير كاستيلو آرماس Castillo Armas - أي التحرير عن طريق انقلاب مدعوم من قبل الاستخبارات المركزية أطاح بالحكومة الشعبية الديمقراطية وأعاد إلى الحكم الطغمة العسكرية المجرمة التقليدية. وحيث يتعذر احكام السيطرة المباشرة على البوليس والجيش كما في نيكاراغوا ما بعد سوموزا وباناما، لابد من الاطاحة بالحكومة، وتنصيب نظام أكثر طواعية بدلاً منها، مع استعادة بناء «جيش جدير» على طريقة بناء الحرس القومي لسوموزا، هذا الحرس الذي طالما حظي باستحسان الولايات المتحدة (٧٧).

إنها سياسات ثابتة؛ وتوجهها الأساس لا يخضع لأي تحد أو نقاش. من التضييل القول بأن هناك ما هو قريب من الاجماع حول هذه المسائل في الكونغرس، في وسائل الاعلام، وبين أوساط المثقفين. إن الأكثر صحة هو أن العقائد الأساسية بعيدة عن الرؤية، خارج الذاكرة والعقل مثلها مثل الهواء الذي نستنشقه والذي يبقى وراء امكانية المناقشة. تم تعديل الاطار العام بما يتفق مع هذه المنطقة وتلك. فجنوب شرق آسيا كُلفت بـ «أداء

وظيفتها الأساس كمنبع للمواد الخام وكسوق لليابان وأوروبا الغربية» حسب كلام هيئة تخطيط وزارة خارجية جورج كينان في ١٩٤٩ (٧٨). ومثل هذا المنطق قاد مباشرة إلى تدخل الولايات المتحدة في الهند الصينية، دعماً للاستعمار الفرنسي أولاً، ووحدها فيما بعد. تركز الخوف على أن فيتنام مستقلة قد تنشر «فيروس» الوطنية والروح القومية في أرجاء جنوب شرق آسيا مما يغري اليابان بالمصالحة مع الكتلة الشيوعية في القارة الآسيوية وصولاً إلى تحويلها إلى المركز الصناعي لـ «نظام جديد» يجري استبعاد الولايات المتحدة منه؛ كان خوض حرب المحيط الهادي في جانب كبير منه من أجل منع مثل هذه النتيجة. في عبارة مناسبة اعتبر مؤرخ آسيا جون داور Jhon Dower الياباني «السوبر دومينو» (الحجر الأقوى في اللعب أو الورقة الرابعة). ففي سبيل التغلب على الخطر الناجم عن النزعة الوطنية الفيتنامية كان من الضروري تدمير الفيروس وتطعيم المنطقة ضد المرض. وهذه النتيجة تحققت. فالهند الصينية تعرضت للتدمير الناجح في حين قام القتل وخبراء التعذيب والطغاة المدعومون من جانب الولايات المتحدة في كل من أندونيسيا، تايلاند، الفلبين، وكوريا الجنوبية، بتوفير الدعم الحاسم عند الحاجة من أجل تنفيذ المذابح على نطاق جماهيري واسع فيما وسائل الاعلام، والناس «المحترمون» عموماً، تومىء تعبيراً عن الموافقة أو تفضل أن توجه أنظارها إلى الجهة المعاكسة.

وفي أمريكا اللاتينية تم تطبيق مبادئ مماثلة بقدر غير قليل من النجاح. فهذه المنطقة هي الأخرى كان يتعين عليها أن تؤدي وظيفتها كمصدر للمواد الخام وكسوق. خلال الحرب العالمية الثانية جرت، إلى حد كبير، ازاحة بريطانيا وفرنسا المنافستين التقليديتين للولايات المتحدة، وفقاً لمبدأ هنري ستيمسون Henry Stimson القائم على أن أمريكا اللاتينية ليست إلا «منطقتنا الصغيرة هنا بين ظهرانينا والتي لم يسبق لها أن أزعجت أحداً» (٧٩). وعلى الرغم من أن «الاستقرار» المتفق مع مصالح النخبة في الولايات المتحدة لم يتحقق كاملاً، فإن خطر التطور المستقل جرى احتباطه إلى حد كبير - ربما إلى الأبد في إقليم أمريكا الوسطى والحوض الكاريبي - حيث ظل نفوذ الولايات المتحدة طاغياً.

كان لابد من «استغلال» أفريقيا لحساب إعادة بناء أوروبا، كما قال كينان في دراسة هامة من دراسات وزارة الخارجية حول النظام الدولي. وأضاف كينان أن فرصة استغلال أفريقيا من شأنها أن توفر دفعة نفسية (بسيكولوجية) للقوى الأوروبية مزودة أياها بـ «تلك الغاية الملموسة التي كان الجميع يتلمسونها بدون نجاح...» (٨٠). ربما كان التاريخ يقضي بطرح مشروع مغاير: مشروع تقوم أفريقيا بموجبه بـ «استغلال» أوروبا لتمكين من أن تعيد بناء مدمرته قرون من التخريب والنهب على أيدي الغزاة الأوروبيين، مع تحسين حالتها النفسية (البسيكولوجية) أيضاً، ربما، خلال العملية. لا حاجة للقول إن شيئاً من هذا لم يكن وارداً ولو من بعيد، فضلاً عن أن المقترحات العملية لم تحظ إلا بالقليل من الاهتمام، هذا إن حظيت بأي اهتمام، باعتبارها مقترحات غير قابلة للمناقشة على ما يبدو.

لا مجال لاستبعاد العامل العنصري وخصوصاً لدى مناقشة السياسة الأفريقية. حذر دين

أتشيسون Dean Acheson رئيس وزراء الحكومة البيضاء السابق في روديسيا عام ١٩٧١ من «الجمهور الأمريكي» الذي يرى أن الحل الصائب الوحيد لأية مسألة يجب أن يكون ذلك الحل الذي يؤيد وجهة نظر الملونين». وعبر ترديده لأصداء مواعظ اليهودوت Elihu Root ، حامل جائزة نوبل ، طالب روديسيا بالحاح بعدم «الانجرار إلى طريق الازدهار من خلال التأثير بكليشياتنا الدستورية - مثل المساواة أمام القانون، والخ... تلك الكليشيات التي جلبت لنا هذا القدر الكبير من المتاعب...» أبدى أتشيسون انزعاجاً خاصاً ازاء استخدام المحكمة العليا «نصوصاً دستورية غامضة» أدت إلى «تسريع عملية المساواة العرقية وأغرقت الساحة السياسية بشعار: «صوت واحد للمواطن الواحد»، هذا الشعار الذي جعل «الزنج»... تواقين لتحقيق المزيد والمزيد من التقدم السريع وصولاً إلى ابتكار تقنيات شعبية جديدة قائمة على التظاهر والعنف» (أيلول ١٩٦٨). قام روجر موريس Roger Morris ، أحد مسؤولي وزارة الخارجية ، بمناقشة «كابوس العنصرية... المخيم» فوق الشؤون الأفريقية في ظل إدارة نيكسون، كما «فوق القضايا العامة الأكثر أساسية على المستويين الخارجي والداخلي» بما في ذلك مطالبة نيكسون كيسنجر بضمان احتواء رسالته الرئاسية الأولى إلى الكونغرس حول السياسة الخارجية شيئاً (يفري بالقبول)؛ وعدم اقتناع كيسنجر بأن قبائل الايبو «أكثر ذكاءً وتحضراً أو استقراراً» من النيجيريين الذي من شأنه هو الآخر أن يكون «أكثر التصاقاً بالزنجية»؛ مع «تظاهر» الكسندر هيغ A. Haig «الهاديء بقرع الطبول على طاولة الشؤون الأفريقية الذي تم طرحه في اجتماعات هيئة أركان مجلس الأمن القومي» (٨١).

أما في الشرق الأوسط فإن الهم الأكبر كان (وما يزال) متركزاً على الاحتياطات الطاقة التي ليس لها مثيل والموجودة في المنطقة، وفي شبه الجزيرة العربية بالدرجة الأولى. كان لابد من ادخال هذه الاحتياطات في اطار المنظومة الخاضعة للولايات المتحدة. وكما في أمريكا اللاتينية كان لابد من استئصال المصالح الفرنسية والبريطانية التقليدية وترسيخ سيطرة الولايات المتحدة على ما وصفته وزارة الخارجية بعبارة «مصدر مدهل للقوة الاستراتيجية، واحدى أكثر الهدايا المادية هولاً وعظمة في تاريخ العالم... ربما الهدية الاقتصادية الأغنى في العالم في ميدان الاستثمار الأجنبي». وفيما بعد وصف الرئيس ايزنهاور الشرق الأوسط بأنه «المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الأكبر في العالم» (٨٢).

بعد الحرب فازت الشركات الأمريكية بالدور القيادي في إنتاج النفط الشرق أوسطي مع الهيمنة على نصف الكرة الغربي الذي ظل المنتج الرئيس حتى عام ١٩٦٨. لم تكن الولايات المتحدة آنذاك بحاجة إلى نفط الشرق الأوسط لنفسها. فقد تركز هدفها على احكام السيطرة على النظام العالمي مع تأمين عدم قيام الآخرين بتبني أي نهج مستقل. ورغم الاحتقار السائد لليابانيين والاستخفاف بأفاهمهم، فإن البعض تلمس ما ينذر بالمتاعب حتى هنا. وفي ١٩٤٩ رأى جورج كينان أن من شأن فرض اشراف الولايات المتحدة على واردات اليابان النفطية أن يساعد على توفير «حق النقض (الفيتو)» ضد سياسات اليابان العسكرية والصناعية. وقد جرى تبني هذه النصيحة. صحيح أن اليابان تلقت المساعدة كي تتصنع، ولكن الولايات المتحدة احتفظت برقابتها على



مخزون الطاقة ومنشآت تصفية النفط في اليابان . وحتى عام ١٩٧٣ لم تكن الا نسبة عشرة بالمئة من النفط المستهلك في اليابان تستخرج من قبل شركات يابانية، كما يقول شيفكو فوكاي Shigeko Fukai . صحيح أن قيام اليابان بتنويع مصادر الطاقة واتباع تدابير الحفاظ عليها أدى الآن إلى اختزال جبروت «الفيتو» اختزالاً ذا شأن، ولكن هذا الفيتو لم يصبح بعد عديم الوزن<sup>(٨٣)</sup> .

تضليل أيضاً أن يقال، ببساطة، إن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى إبقاء النفط بخس الثمن، وإن كان ذلك صحيحاً بصورة عامة . فأسعار النفط ظلت تتدهور (بالمقارنة مع أسعار السلع الأخرى) منذ الأربعينات حتى شهدت صعوداً حاداً في أوائل السبعينات جعلها تتوازن مرة أخرى . وهذه العملية كانت نعمة كبرى بالنسبة للقوى الصناعية الغربية وإن شكلت ضربة مؤلمة جداً موجهة إلى المصالح طويلة الأمد للعالم العربي؛ كما أن اختزال التكاليف الفعلية للنفط انطوى على أهمية حاسمة بالنسبة لمظاهر الازدهار الريغاني المخادعة والزائفة . غير أن النفط بخس الثمن هو وسيلة سياسية وليس غاية بذاته . ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة، مع حلول عقد السبعينات، لم تكن بأي شكل من الأشكال ضد زيادة أسعار النفط، هذه الزيادة المؤلمة لمنافسيها الصناعيين ولكنها مفيدة بالنسبة لشركاتها المتعاملة بالطاقة والمصدرة لها . فالسيطرة على الطاقة تشكل أحد عوامل الهيمنة العالمية؛ والأسعار الفعلية جنباً إلى جنب مع مستويات الانتاج تكتسب أهميتها في هذا السياق، كما أن التأثيرات والتقلبات الاقتصادية لا تتبع خطأً مستقيماً<sup>(٨٤)</sup> .

أما اهتمام الولايات المتحدة بالفليين فمستمد في جزء منها، من مخاوف مماثلة . فقواعد الولايات المتحدة هناك تشكل جزءاً من النظام العسكري المحيط بمنطقة الشرق الأوسط، هذا النظام الممتد من المحيط الهندي إلى اسرائيل وتركيا والبرتغال والخ . لضمان عدم بروز أي خطر من شأنه تهديد سيطرة الولايات المتحدة والنخب المحلية الجديرة بالثقة على هذه المنطقة . إن الولايات المتحدة هي قوة عالمية، وهي تخطط على هذا الأساس .

تظل التطورات اللاحقة في الشرق الأوسط منسجمة مع الصيغة آنفة الذكر، بما في ذلك تعميق العلاقات مع اسرائيل بوصفها «حليفة استراتيجية» ودولة مأجورة؛ ورفض الولايات المتحدة لاجماع دولي واسع حول التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي - الاسرائيلي منذ سنوات عديدة<sup>(٨٥)</sup>؛ وقيام اسرائيل ببيع أسلحة أمريكية لايران في الثمانينات، هذه العملية التي تمت، كما صرحت مصادر اسرائيلية رفيعة المستوى في أوائل الثمانينات (قبل وجود أي رهائن بزمان طويل) بالتنسيق مع حكومة الولايات المتحدة في سبيل التشجيع على قيام انقلاب عسكري من شأنه أن يساعد على استعادة الحلف الاسرائيلي - الايراني - السعودي الذي ارتكزت إليه سياسة الولايات المتحدة في ظل مبدأ نيكسون - احدى السمات الكثيرة لقضية ايران - كونترا التي تعرضت للقمع والكبت عبر عملية التحكم بالتخريب التي شنها الكونغرس مع وسائل الاعلام . ونموذج الاطاحة بحكومات مدنية غير مرغوبة نفسه كان قد تم تطبيقه بنجاح في كل من أندونيسيا والتشيلي وغيرها<sup>(٨٦)</sup> .

تتمثل الضرورة السياسية الأولى بالوقوف في وجه أية قوى وطنية وقومية محلية قد تحاول أن

تستخدم مواردها الخاصة بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة. فالدافع الذي كان كامناً وراء عملية مكافحة التمرد واسعة النطاق في اليونان منذ عام ١٩٤٧ ، صدر، في جزء منه، عن الخوف من أن تؤدي «خمية» النزعة القومية المستقلة هناك إلى إصابة الشرق الأوسط بـ «العدوى»، كما حذر اتشيسون. فاليونان كانت تعتبر محفزاً أمامياً لجبروت الولايات المتحدة مكلفاً بحماية نفط الشرق الأوسط لصالح الولايات المتحدة وحلفائها. تحدثت دراسة صادرة عن السي. أي. أي. CIA (الاستخبارات المركزية) عن أن انتصار المتمردين كان يعني أن تواجه الولايات المتحدة «امكانية فقدان الموارد النفطية في الشرق الأوسط». وقد جرى تليفق تهديد سوفيتي جرياً على العادة. أما الخطر الفعلي فكان متمثلاً بالنزعة القومية والوطنية المحلية مع تأثيراتها الملهمة الباعثة على الرعب في أماكن أخرى.

قادت عوامل مماثلة إلى الانقلاب الذي نفذته المخابرات المركزية والذي أعاد الشاه إلى الحكم في إيران. كما أن عبد الناصر أصبح عدواً لأسباب مشابهة. وفيما بعد جرى تصوير الخميني على أنه مصدر لخطر مماثل مما جعل الولايات المتحدة تدعم العراق في الحرب الخليجية. ومن ثم انتقلت العبء إلى الدكتاتور العراقي صدام حسين الذي انقلب بين عشية وضحاها من صديق محبوب يحظى بالتفضيل إلى هتلر جديد حين غزا الكويت سعياً وراء الاطاحة بعملاء الولايات المتحدة وبريطانيا. كان الخوف متركزاً باستمرار على صيرورة قوى وطنية وقومية غير خاضعة لنفوذ الولايات المتحدة وسيطرتها قوى ذات نفوذ له شأنه في المناطق المنتجة للنفط داخل شبه الجزيرة العربية. أما النخب السعودية فتعتبر، على العكس من ذلك، نخباً مؤلفة من شركاء ملائمين يديرون شؤون مواردهم بما ينسجم مع المصالح الأساسية للولايات المتحدة، وبما يساعد ارباب الولايات المتحدة وعملياتها التخريبية في سائر أرجاء العالم الثالث.

كان المحللون الأكثر جدية واضحين تماماً حول هذه المسائل سواء في الكونغرس أو في الأدبيات التحليلية الاستراتيجية. ففي أيار ١٩٧٣، قبل تفجر أزمة النفط، أكد السناطور هنري جاكسون Henry Jackson، كبير خبراء النفط في مجلس الشيوخ، على «أن قوة إسرائيل وتوجهها الغربي على البحر الأبيض المتوسط، مع قوة إيران وتوجهها المماثل [في ظل الشاه] في الخليج الفارسي «تشكلان» قوتين جديرتين بالثقة صديقتين للولايات المتحدة، «استطاعتا» جنباً إلى جنب مع المملكة العربية السعودية «منع العناصر اللامسؤولة والثورية المتطرفة في بعض الدول العربية واحتواءها. . . هذه العناصر التي، لو اتاحت لها الفرصة، كانت قد شكلت خطراً جدياً حقاً على مواردنا النفطية الرئيسة في الخليج الفارسي» - وهي موارد قلما استخدمتها الولايات المتحدة آنذاك، ولكنها موارد ضرورية كاحتياط وكعامل من عوامل الهيمنة العالمية. سبق لمبدأ نيكسون أن حدد كلاً من إيران في ظل الشاه وإسرائيل بوصفهما «شرطين مستعدين لتنفيذ الأوامر» في المنطقة، حسب تعبير وزير الدفاع ملفين ليرد Melvin Laird، قوتين تكفلان عدم قيام «أية قوة وطنية أو قومية متطرفة» بتهديد النظام. وفي معرض استعراضه لهذا النظام في ١٩٧٤، كتب روبرت ريبا Robert Reppa، أحد المحللين المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط في وكالة الاستخبارات الدفاعية

سابقاً، كتب يقول إن القوة الاسرائيلية هي التي حمت النظامين الأردني والسعودي من «مصر قوية عسكرياً» في الستينات وإن «العلاقات الاسرائيلية - الايرانية المتداخلة» ظلت تساهم في ضمان استقرار المنطقة مع تأمين مصالح الولايات المتحدة. ومنذ خريف ١٩٥٨ كان مجلس الأمن القومي قد توصل إلى استنتاج يقول بأن «المحصلة المنطقية» لمعاداة النزعات القومية والوطنية العربية المتطرفة والثورية «من شأنها أن تتمخض عن دعم اسرائيل بوصفها القوة الموالية للغرب القوة الوحيدة الباقية في الشرق الأوسط». وقبل ذلك بعشر سنوات كانت النجاحات العسكرية الاسرائيلية قد قادت هيئة رؤساء الأركان المشتركة إلى وصف اسرائيل بأنها القوة العسكرية الاقليمية الرئيسة بعد تركيا في مجال تمكين الولايات المتحدة من «تحقيق التفوق الاستراتيجي في الشرق الأوسط، هذا التفوق الذي يمكنه أن يعوض عن انهيار النفوذ البريطاني في تلك المنطقة». وفيما يخص الفلسطينيين لم ير مخططو الولايات المتحدة ما يدعوهم إلى الشك بتقويم خبراء الحكومة الاسرائيلية في ١٩٤٨ القائم على أن اللاجئين الفلسطينيين يتعين عليهم إما أن «يندجوا بسكان مناطق أخرى» أو أن «يتعرضوا للسحق والابادة»: «بعضهم سيموت، وأكثرهم ستحول إلى رماذ بشري وإلى حثالة المجتمع، وستلتحق بالطبقات الأشد فقراً في البلدان العربية». وبالتالي لم يكن هناك ما يدعو إلى الانشغال بهم [بالفلسطينيين] (٨٧).

قلة هي المسائل في الشؤون العالمية التي تكتسب أهمية مسألة التحكم بمنظومة الطاقة العالمية - أو على هذا المستوى من قابلية تهديد السلم العالمي بل وقضية بقاء البشرية. إنها المسألة التي مازالت تشكل «القضية رقم واحد في الشؤون الدولية» القضية التي لا بد لأية محاولة ترمي إلى خلخلة الدور المهيمن للولايات المتحدة وعمالئها من أن تتعرض لأشد وأعند أشكال المقاومة وأشرسها. طالما بقي الأمر ممكناً، ظل «الخطر السوفيتي» يجري تقديمه زيفاً كتبرير لأعمال الولايات المتحدة لضمان استمرار هيمنة الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط. وهذه الذريعة [ذريعة الخطر السوفيتي] التي لم تنطو في أي وقت من الأوقات على أية مصداقية كان يجب التخلي عنها كلياً بعد ١٩٩٠ في حين أن سياسة الولايات المتحدة ظلت على حالها. صحيح أنه لم يجر استخلاص الاستنتاج العقلاني حول الماضي، ولكن تعرض القناع الدعائي للاهتراء والتمزق أدى إلى استحالة الاستمرار في اخفاء الحقيقة. فحين قامت الولايات المتحدة بارسال قواتها إلى العربية السعودية في آب ١٩٩٠ بعد غزو العراق للكويت كتب كبير مراسلي النيويورك تايمز الدبلوماسيين توماس فريدمان Thomas Friedman يقول:

«في الماضي، حين كانت الولايات المتحدة تواجه الاتحاد السوفيتي وتنافس معه على بسط النفوذ في الشرق الأوسط، كان الرهان على حلفاء أي من الطرفين سيتحكمون بهذا القدر أو ذاك من الاحتياطات النفطية رهاناً منظوياً على بعد عسكري واستراتيجي. أما اليوم، بعد أن بات الاتحاد السوفيتي متعاوناً في الأزمات، فإن ذلك الرأي قد فقد الكثير من ملحاحيته».

- أو، بعبارة أصح، كان ذلك الرأي قد فقد قابليته لتزييف الوقائع وطمسها، مما دعا إلى اعلانها بصراحة للمرة الوحيدة: «لا تقوم الولايات المتحدة بارسال الجيوش إلى الخليج ببساطة من



أجل مساعدة العربية السعودية في مقاومة العدوان . إنها ترسل قوات لدعم الدولة العضوة في منظمة الأوبك المستعدة أكثر من سواها لمراعاة مصالح واشنطن». وفي جريدة واشنطن بوست لاحظ إ. جي. ديون E.G.Dionne أن ثمة «شيئاً موهلاً في كونه من النمط القديم» حول الاجراءات والتدابير، لدى اقتباسه كلام توم مان Tom Mann ، مدير الشؤون الحكومية في مؤسسة بروكينغز، الذي يقول: «ليست هذه التي نتحدث عنها هنا إلا أنانية فاضحة ومكشوفة. والأسلوب الذي يتعامل به بوش مع بلدان الشرق الأوسط هذه ليس، من بعض جوانبه إلا أسلوباً أشبه بالأساليب الكولونيالية من حيث الطابع». ويسارع الجميع إلى اضافة ألا أثر للنقد في مثل هذا التوصيف(٨٨).

باختصار لابد من الحفاظ على احتياطات الطاقة الكبرى في العالم بأيد مناسبة - بأيدينا نحن - يمكن التعويل عليها والثقة بأنها ستستخدمها لصالح الناس الذين هم أهل لها، أي لصالح «الأمم المتحدة التي لا ترغب في أي مزيد لها هي سوى ما هو بحوزتها» حسب تعبير تشيرتشل. بعيداً عن البلاغة والكلام الفارغ نرى أن الخطر المتصور منذ البداية وحتى النهاية، في الشرق الأوسط كما في غيره من الأماكن، هو الروح القومية والوطنية المستقلة التي توصف بأنها «جرثومة» (فيروس) قد تصيب بلداناً أخرى بـ «العدوى»، و«تفاحة فاسدة» قد تفسد المنطقة وما وراءها وتلوثها، وحجر «دومينو» قد يطيح بغيره من الأحجار. أما قصة التغطية فتدور حول اسقاط أحجار الدومينو عن طريق الغزو والفتوحات؛ فهوشي مينة سينطلق إلى جاكارثا على متن حسكة (قارب صغير) ويفتح الأرخييل فيجعله قاعدة انطلاق للانقضاض على هاواي، بل والوصول إلى أبعد من ذلك؛ أو أن الروس سوف يستخدمون قاعدتهم في غرينادا لتنفيذ مخططاتهم الشيطانية القائمة على غزو العالم؛ والخ... مرة أخرى لسنا بحاجة إلى قبول الاستنتاج الذي يقول بأن نوعاً من الجنون شرط من شروط التمتع بالاحترام وامتلاك القوة والنفوذ. فالافتراض الجوهرى لنظرية الدومينو، وقلما يكون مضمراً، ظل كامناً في أن الفيروس قد ينتشر تحت تأثير استعراض التنمية المستقلة الناجحة. أحياناً يكون الأعداء وحوشاً حقيقيين كما يجري تصويرهم. وأحياناً أخرى يكونون أفضل نوعاً ما من «المعتدلين» أصحاب الخطوة. فهذه السمات والمواصفات ليست ذات علاقة بالموضوع؛ ما يهم هو مدى تلبية حاجات «الأغنياء الذين ينعمون بالسلام في منازلهم». ومثل هذه المحاكمة تبقى راسخة ومستمرة طوال فترة ما بعد الحرب، بما في ذلك الجهود الخارقة للعادة التي بذلت لتدمير نيكاراغوا عبر الارهاب والحرب الاقتصادية، بل ومن خلال الرفض السادي لتقدم المعونة في أثناء الكوارث الطبيعية وممارسة الضغط على الحلفاء ليفعلوا الشيء نفسه. يكشف اجماع النخبة حول هذه المسائل عن مدى عمق الاحساس بهذه الضرورات، ويوفر قدراً غير قليل من الرؤيا التي تنفذ إلى أعماق القيم الأخلاقية والمعنوية والثقافية الغربية.

كان يتعين على الاطار العام للنظام العالمى أن يكون شكلاً من أشكال الأمية الليبرالية التي تضمن مصالح مستثمري الولايات المتحدة. تضافرت جملة من العوامل وفرضت على العالم الثالث أن يتخصص بتصدير المنتجات الأولية: المنتجات التي تطلبها عملية الانتعاش الصناعي في كل من

أوروبا واليابان؛ أنماط التجارة ثلاثية الأضلاع التي ساعدت على إبقاء صادرات الولايات المتحدة بمستوى عال وفق الطريقة التي سبقت الإشارة إليها؛ والوصول السهل إلى الموارد بما فيها المواد الخام اللازمة للإنتاج العسكري، الذي يقوم بدور مركزي في إدارة الاقتصاد من جهة والتخطيط السكاني (تحديد النسل) من جهة ثانية. امتدت جذور التناقض بين سياسة الولايات المتحدة والتنمية المستقلة في العالم الثالث عميقاً في بنية النظام العالمي. وليس اللجوء المضطرب والمتكرر إلى العنف للوقوف في وجه الأخطار الوطنية والقومية إلا حصيلة طبيعية ملازمة لهذه الالتزامات (٨٩).

على الرغم من أن المعارضة المبدئية لأية نزعة وطنية وقومية مستقلة في العالم الثالث معلنة بوضوح ومؤكدة بجلاء في سجلات التخطيط الداخلية ومفسرة على مستوى الممارسة العملية بقدر كبير من التناغم والانسجام، فإنها لا تلبي المتطلبات المذهبية وبالتالي غير مؤهلة للدخول في ساحة المناقشة العامة. فالمرء يلاقي كثيراً من الصعوبة قبل الاهتداء إلى مناقشة تتناول هذه السمات المركزية للنظام العالمي المعاصر على صفحات المجلات الشعبية أو حتى النخبوية الثقافية. أما في أوساط الباحثين والدارسين الملتزمين بالخط الرئيس والتيار السائد فيجري تجاهل الحقائق الحاسمة أو تهميشها أو إنكارها كلياً، بصورة عامة. لذا فإننا نقراً، في دراسة غاديس Gaddis الهامة حول جذور سياسة «الاحتواء» وتطورها، أن «جميع كبار المسؤولين التنفيذيين في فترة ما بعد الحرب» كانوا يعتقدون «أن النزعة الوطنية والقومية، طالما عكست مبدأ حق تقرير المصير، لم تكن تشكل تهديداً للمؤسسات الأمريكية» وبالتالي لم تستدع رداً أمريكياً عدوانياً. كما يتضح من «حقيقة» أن «كيندي لم يكن بالتأكيد معترضاً على الثورة الكوبية بحد ذاتها» بل فقط على «خطر السيطرة السوفيتية»، ومن جهودنا المنصبة على «ردع العدوان» في فيتنام الجنوبية، وعلى «الدفاع عن اليونان» [دفاع ضد «عدوان داخلي» في الحالين، كما قال ادلاي ستيفنسون Adlai Stevenson أمام الأمم المتحدة عام ١٩٦٤]. وهذا كله يجري تقديمه بدون أية أدلة أو براهين أو حجج (عدا عن أن الشخصيات السياسية ورجال الاعلام أعلنوا أنها هكذا) ومع الاغفال البهيج والطلق للحقيقة التاريخية، بل ولأي توثيق لما له علاقة بما يجري، هذا التوثيق الذي يشكل إحدى السمات النموذجية لمثل هذا الجنس من الأدبيات (٩٠).

وكما لوحظ فإن الزخم الأساس للخط السياسي هو فوق مستوى التحدي بل وحتى الوعي. وهذه المذاهب تبعات معينة. وأولى هذه التبعات نجدتها في الترابط المذهل بين مساعدات الولايات المتحدة وانتهاكات حقوق الإنسان، ذلك الترابط الذي ظل ملحوظاً في عدد من الدراسات. ليس السبب كامناً في أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة مولعون بالتعذيب. فهو كامن بالأحرى في عدم إيلاء المسألة أية أهمية. ما يهم هو الوقوف في وجه أية تنمية مستقلة أو أي سلم غير صحيح للأولويات. ولهذا السبب يكون ضرورياً (للأسف) في الكثير من الأحيان اغتيال الرهبان، تعذيب القادة النقابيين، «اختفاء» أو «اختفاء» الفلاحين، مع زرع الرعب في قلوب السكان بصورة عامة. أما الحكومات التي تتبنى أولويات صحيحة فستكون مضطرة إلى اتخاذ مثل هذه الاجراءات والتدابير. ولأن الأولويات الصحيحة مصحوبة بالمساعدات الآتية من

الولايات المتحدة فإننا لا نلبث أن نكتشف الترابط الثانوي بين مساعدات الولايات المتحدة وانتهاكات حقوق الانسان . وبما أن الاستنتاجات ليست ذات جاذبية مذهبية فإنها سرعان ما تغيب في غياهب النسيان .

ثمة تبعة ثانية ألا وهي معارضة الولايات المتحدة العامة لأي اصلاح اجتماعي ما لم يكن ممكناً تنفيذه وفقاً لمصالح الولايات المتحدة السائدة . وعلى الرغم من أن من هذا الأمر ممكن أحياناً في العالم الثالث ، فإن مثل هذه الحالات نادرة ، بل وحيثما أمكن السير في طريق الاصلاح الاجتماعي مع الخضوع لمصالح الولايات المتحدة ( تشكل كوستاريكا مثلاً صارخاً ) فإن رد فعل واشنطن كان متسماً بقدر كبير من الغموض والتناقض . (٩١) أما التبعة الثالثة فهي العداء النخبوي المتطرف للديمقراطية . والسبب واضح : فاية ديمقراطية جديدة باسمها ستكون متجاوبة مع التطلعات الجماهيرية للسكان ، ومرشحة بالتالي لأن تخضع للنزعات الوطنية والقومية المتطرفة .

## ٦ - المرحلة التالية :

كما يشي التحليل ثمة ما يدعو إلى افتراض أن سياسة الولايات المتحدة ستبقى « على حالها » بعد أن وصلت الحرب الباردة إلى نهايتها . وأحد الأسباب الكامنة وراء ذلك هو أن الحدث الحاسم لم يقع فعلاً . ولدى النظر إليها نظرة واقعية نجد أن الحرب الباردة لم تنته إلا جزئياً ( في أحسن الأحوال ) وليست نهايتها الظاهرية إلا بنية ايديولوجية أكثر منها حقيقة تاريخية مستندة إلى تفسير يخفي بعض وظائفها الأساسية . وبالنسبة للولايات المتحدة فإن الكثير من اطار الحرب الباردة يبقى كما هو ، فضلاً عن الاساليب النموذجية المستخدمة في احكام السيطرة على السكان المحليين . مازالت المشكلة إياها - وهي مركزية تواجه أية دولة أو نظام للسلطة - باقية ، ولا بد من التعامل معها بطرق جديدة وأكثر اتصافاً بالخيال مع فقدان مذهب الحرب الباردة لمصداقيته وفعاليته . (٩٢) ثمة سبب أعمق أيضاً يدعو سياسة الولايات المتحدة ازاء العالم الثالث إلى الاستمرار في اتباع خطها السابق . فالسياسات في الاطار الضيق ، تعبر عن حاجات هيكلية . ظلت سياسات الولايات المتحدة ثابتة ومضطربة خلال فترة طويلة من الزمن لأن المؤسسات السائدة مستقرة ولا تخضع إلا لقدر قليل من التحدي الداخلي ، فضلاً عن مناعتها - في الماضي - ازاء الضغوط الخارجية بفضل الثروة والقوة الفريدتين للولايات المتحدة . فالسياسة والايديولوجيا تتحددان ، إلى حد كبير ، وفقاً لاجماع أوساط رجال الأعمال . ثمة جدل تكتيكي في اطار الخط العام حول القضايا الحساسة ، ولكن من النادر أن تبرز قضايا مبدئية . صحيح أن التغييرات الحاصلة في النظام العالمي هي تغييرات ذات شأن فعلاً ، ولكنها لا تنطوي إلا على قدر قليل من التأثير في القواعد الأساسية التي تحكم سياسات الولايات المتحدة ازاء العالم الثالث ، وإن كانت تقوم بتعديل الشروط التي يجب تنفيذ هذه السياسات في ظلها . لا بد ، بشكل خاص ، من اجترار أعذار جديدة الآن ، كما اتضح من مثالي باناما والخليج . غير أن من غير المحتمل أن يشكل ذلك



مشكلة أصعب من تلك التي واجهت وودرو ويلسون Woodrow Wilson وخلفاءه بعد الثورة البلشفية .

مهما كانت المشكلات التي قد تثيرها الحاجة إلى تعديل الاطار الدعائي ، وغيرها من الأشكال التكتيكية للتكيف ، فإن هناك مكسباً يكفل التعويض . فزوال الرادع السوفيتي المحدود يطلق يد الولايات المتحدة في مجال ممارسة العنف والارهاب . والاعتراف بمثل هذه التأثيرات الايجابية كان معلناً في الخطاب الجماهيري منذ المراحل الأولى من انسحاب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية كما جاء على لسان اليوت أبرامز Elliot Abrams حين عبر عن ابتهاجه بغزو باناما . قال أبرامز : « من المحتمل أن يصبح بوش أكثر استعداداً لاستخدام القوة » . وقد بين هذا الكاتب أن استخدام القوة بات أكثر فعالية من ذي قبل لأن « التطورات الحاصلة في موسكو قلّصت من احتمالات تطور عملية صغيرة إلى صراع بين القوتين العظميين » . (٩٣) كما أن مقياس « تفكير » غورباتشوف « الجديد » يجري ربطه بانتظام باستعداده لسحب التأييد من أولئك الذين تنوي الولايات المتحدة تدميرهم ؛ لن نقر بأنه جاد في إنهاء الحرب الباردة ما لم يسمح لنا بأن نتابع ، بدون أي تدخل ، القيام بما يحلو لنا .

ساهمت التحركات الروسية في تبديد بعض الألباز المألوفة . فالرواية الرسمية كانت باستمرار تقوم على أننا نقوم باحتواء الروس وردعهم واحباط مخططاتهم الشريرة . ولكن الواقع ، كما بات واضحاً منذ أمد بعيد ، هو أن الخوف من الصراع بين القوتين العظميين أدى إلى احتواء الولايات المتحدة وردعها جنباً إلى جنب مع مخططاتها العالمية الأوسع طموحاً . ف « التدخل السوفيتي » المرعب في العالم الثالث لم يكن عموماً إلا تحركات قام بها الكرملين بغية حماية وإبقاء أهداف لهجوم الولايات المتحدة . وبما أن السوفييت يقومون الآن بتقليص - أو ربما إنهاء - هذه الجهود ، فإن الولايات المتحدة باتت أكثر حرية في متابعة تنفيذ مخططاتها عن طريق القوة والعنف مما يؤدي إلى تبديد الضباب الخطابي . قد يأتي يوم يصبح فيه استخدام تعبيرات مذهب الاحتواء بما يتفق مع معناها ومع الحقائق التاريخية أمراً ممكناً .

ثمة عاملان جديدان في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الثالث هما : الحاجة إلى عمليات تكيف تكتيكية ومذهبية ، والقدر الأكبر من الحرية في اللجوء إلى استخدام القوة دونما حرج ، مع تدهور الرادع السوفيتي . أما العامل الثالث فهو أن عمليات التدخل بالقوة والدكتاتوريات العسكرية لم تعد ضرورية كما من قبل . وأحد الأسباب الكامنة وراء ذلك هو نجاح العنف في تدمير المنظمات الشعبية . أما السبب الثاني فهو الخراب الاقتصادي الذي تنوء تحت وطأته معظم بلدان العالم الثالث . ( انظر الفصل السابع ) وفي ظل هذه الظروف يصبح ممكناً تحمل حكومات مدنية ، بل وديمقراطية اجتماعية أحياناً ، بعد أن تم القضاء على أي أمل في حياة أفضل .

هناك عامل آخر اضافي ألا وهو أن الولايات المتحدة باتت أضعف من ذي قبل بالمقارنة مع منافستها الفعليتين : أوروبا واليابان . وهذا التوجه طويل الأمد تعزز جراء سوء الادارة الاقتصادية

من قبل الريغانين الذين أعطوا كل شيء للاغنياء على حساب الفقراء والأجيال المستقبلية ، فدمروا الاقتصاد تدميراً شديداً بفعلتهم هذه . من هذه الزاوية ستقلص القدرة على التدخل . أما التطور المرتبط بذلك فهو التغلغل المتزايد في أمريكا اللاتينية من قبل منافسينا الذين لا يقرون بأن هذه المنطقة « ليست إلا مزرعتنا الخاصة القريبة » . فاليابان « خصوصاً » توسع استثماراتها وقروضها في المنطقة ، ولا سيما في البلدين الأكثر غنى : المكسيك والبرازيل .

ترى إحدى افتتاحيات مجلة اليابان الاقتصادية Japan Economic Journal ما يلي : « إذا كانت الولايات المتحدة مضطرة إلى التخلي عن دورها القيادي في التحالف الغربي لتعود « قوة اعتيادية » فإن على اليابان أن تعترف بهذه الحقيقة وأن تتصرف بما يتفق معها » . زادت الاستثمارات اليابانية في أمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي حتى بلغت أكثر من نصف استثمارات الولايات المتحدة - حوالي ٢٠ بالمائة من الاستثمارات اليابانية ، الاجمالية في العالم . كما أن المصارف اليابانية تمتلك حوالي ١٠ - ١٥ بالمائة من قروض أمريكا اللاتينية مقابل الثلث الذي يعود للمصارف الأمريكية ( باتت سندات القروض وسيلة من وسائل تحويل الاستثمارات الجديدة عبر مقايضة القروض بموجودات إنتاجية ) . (٩٤)

تنظر الولايات المتحدة إلى مثل هذه التطورات بشيء من الغموض والتناقض . فمن جهة لا تريد لمصالحها أن تواجه أي تحديات ؛ ومن جهة ثانية ترغب في أن يقوم الآخرون بدفع تكاليف عمليات النهب والسلب التي تمارسها هي في المنطقة وبالمساهمة في الحفاظ على استمرارية القطاعات المفيدة لـ « الأمم المشبعة » ، فضلاً عن تأكيد قدر كاف على الأقل من التنمية يكون الجزرة جنباً إلى جنب مع العصا التي تقف في طريق التوجهات الشعبية الكريهة نحو الاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

وثمة أيضاً عامل آخر ألا وهو مشروع تحويل أوروبا الشرقية إلى أمريكا لاتينية ( مشروع الأمركة اللاتينية لبلدان أوروبا الشرقية ) . ترى مادة نشرتها النيويورك تايمز على صفحتها الأولى « أن معظم الشركات الأمريكية تعتبر الاتحاد السوفيتي والدول الأوروبية الشرقية المنفتحة حديثاً أسواقاً ممكنة لمنتجاتها أو مصادر قوة عمل صناعية منخفضة الكلفة » وتضيف أن تلك البلدان تتطلع أيضاً بشغف إلى حدوث نوع من « نزيف الأدمغة » المعروف الذي تتحمل فيه بلدان العالم الثالث نفقات تعليم الاختصاصيين ، في حين تعود الفوائد والأرباح على المجتمعات الصناعية . وفي الوضع الحالي هناك « وفرة من القوة الذهنية الدماغية وهي غير موظفة بطاقاتها الكاملة » في « الكتلة الشرقية » ، مما يوفر « احتياطات ذهنية وفكرية » ليست فقط بالغة الرخص بل وذات مواصفات عالية أيضاً لأن « نظامهم التعليمي نظام رائع » كما يقول أحد كبار العلماء في إحدى الشركات الكبرى . (٩٥)

تكتسب الأهداف قدراً كافياً من الوضوح حين نلتفت إلى الممارسة والتخطيط السياسي ، بل وفيما يخص الغطاء الايديولوجي أيضاً . انظروا مثلاً ، إلى « وثيقة زد » التي أثارت قدراً كبيراً من الدهشة في بدايات عام ١٩٩٠ ، حين طردت الثروات الدائرة حول « نهاية التاريخ » والروح

الهيغلية اللتين شكلتا موضحة العام الماضي الراجعة . فهذه الوثيقة التي ظهرت في مجلة الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم بتوقيع الاسم المستعار « زد Z » مع مقتطفات سبق نشرها في النيويورك تايمز توصي الغرب بالرد الملائم على « الأزمة الختامية للشيوعية . » (٩٦)

لنا أن نصرف النظر عن الاطار بتركزه الثابت على «جوهري» النزعة السوفيتية ورؤاها المتعددة : كان ستالين « بطل اليسار » ، في حين ظل « التيار العام للسوفيتولوجيا الأنجلو-امريكية » تعتبر الستاليتية متمتعة بـ « قالب ديمقراطي » ؛ تبنى الباحثون الأكاديميون « أوهاماً صارخة . . . حول الستاليتية الديمقراطية » وحول « التأليه الصياني للينين » وعملية « التحول الديمقراطي » التي تنشأ من اللينينية مع اعتبار ستالين في الوقت نفسه « انحرافاً عن الخط اللينيني الرئيسي في السياسة السوفيتية ( لا يرى زد أي تضارب في هذه السمات على الرغم من استهزائه بـ « الاضطرابات النظرية » لدى اليساريين الذين يسيطرون على الأوساط الأكاديمية ؛ قام لينين بـ « انتاج الصيغة الأولى للرأسمالية في العام ؛ كان لينين وتروتسكي يعتبران ثورة اكتوبر ١٩١٧ « الثورة النهائية الثورة التي تضع حداً لأي مزيد من الحاجة إلى نشوب الثورات » ؛ وأن « بريجنيف تدخل في العالم الثالث كله رغبة منه في التدخل » وأن « روسيا امتطت صهوة العالم » . وغيرها من الأمور التي قد تساعد على تفسير الأسباب التي دعت المؤلف إلى تفضيل التنكر واستخدام التوقيع المستعار . (٩٧)

وبعد تجريدنا من هذا كله فإن الوثيقة لا تتضمن إلا أطروحة عامة واحدة وتوصية سياسية مرافقة لها . تقول الأطروحة « لا توجد طريق ثالثة بين اللينينية والسوق ، بين البلشفية ونظام الحكم القائم على المؤسسات الدستورية » . أما التوصية فتقوم على ضرورة حصر المساعدات الغربية بعملية « ايجاد بني موازية في قطاع خاص يعمل وفقاً لمبادئ السوق . . . » مع اقامة « مناطق اقتصادية حرة تعمل في ظل شروط صندوق النقد الدولي » تنتشر من الأطراف لتصل إلى عمق الاتحاد السوفيتي .

تعاني الأطروحة من خلل ثانوي : فتشعبها الأول إلى شعبتين يلغي وجود الديمقراطيات الصناعية ( بصرف النظر عن كوريا الجنوبية وتايوان وغيرها من « المعجزات الاقتصادية » ) ، لأنها جميعاً تنحرف انحرافاً حاداً عن جادة مبادئ السوق ؛ كما أن تشعبها الثاني ينكر وجود معظم العالم ، البلشفي منه والدستوري . غير أن التوصية تتمتع بما يكفي من الاستقامة والصراحة : يجب قلب الامبراطورية السوفيتية إلى منطقة أخرى من مناطق العالم الثالث وأقاليمه . وما عدا ذلك يمكن تجاوزه باعتباره مسعى لاسباغ ثوب من الجدلية على هذا المفهوم الأساس ( ولشن الهجوم على الأعداء الأكاديميين المكروهين ) .

ثمة قدر كبير من القلق في الولايات المتحدة حول حقيقة أن منافسيها ، وخصوصاً أوروبا بزعامة ألمانيا ، متقدمون عليها كثيراً في مشروع قلب « الكتلة الشرقية » الواسعة إلى عالم ثالث جديد يستطيع أن يوفر فيضاً من الموارد والأسواق وفرص الاستثمار والعمالة الرخيصة ، وأن يقوم بأدوار مفيدة أخرى . يصف آلان غرينسبان Alan Greenspan ، رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي



« متطلبات الاستثمار الكبيرة » و « امكانيات تحقيق عائدات ذات شأن » في أوروبا الشرقية بوصفها « القضية المالية الأكثر أهمية في العقد القادم » وهي قضية « لم يسبق لها مثيل في التاريخ » . غير أن التدهور النسبي لقوة الولايات المتحدة الاقتصادية خلال السنوات الـريغانية أدى إلى تقليص قدرة الولايات المتحدة على التنافس من أجل الحصول على مثل هذه الغنيمة الثمينة ، كما أن التبعة المتزايدة للمقرضين الأجانب تجعل الاقتصاد هشاً مع تحول القوى المنافسة إلى استغلال فرص الاغتناء في المناطق الجديدة التي تنفتح أمام الاستغلال . يقول جيمس أولسيري James O'Leary المستشار الاقتصادي لشركة تروست في الولايات المتحدة ، مردداً أصداً عواطف العديد من اقتصاديي الـوول ستريت : « لقد فقدنا الشيء الكثير من مصداقيتنا وسلطاننا بوصفنا قادة العالم ؛ قبل عشر إلى خمس عشرة سنة لم يكن يتعين علينا أن نولي اهتماماً كبيراً لما كان يحدث في الأماكن الأخرى . أما الآن فلسنا سوى واحد بين الأولاد أو الصبية » . (٩٨)

يلح الليبراليون الديمقراطيون على حرف المساعدات عن أمريكا الوسطى لتوجيهها نحو أوروبا الشرقية لدفع قضية الولايات المتحدة في السباق من أجل استغلال هذه المزارع التي باتت مفتوحة مؤخراً ؛ وكلمة « المساعدة » ليست إقناعاً ملطفاً للدلالة على الأساليب الكفيلة بجعل دافع الضرائب يحول جهود رجال الأعمال الرامية إلى تعزيز عمليات اختراق السوق وخلق فرص الاستثمار . إن المسألة أكثر جدية من امكانية اخفائها تحت عباءة المقاصد النبيلة المألوفة . لذا فإن السيناتور الديمقراطي باتريك ليهي Patrick Leahy ينتقد افتتاحية النيويورك تايمز الداعية إلى تقديم المساعدة إلى « النظامين الديمقراطيين » الواعدين في كل من باناما ونيكاراغوا ، ويقول :

« بقيت الولايات المتحدة عند مداخل أوروبا الشرقية . إنك تكاد تكون معزياً حين تقول : إن أوروبا الغربية واليابان قد شرعنا في تلبية حاجات أوروبا الشرقية . تستطيع أن تراهن أنها فعلنا ذلك - تلك هي المشكلة . فالطاقة التجارية والاستثمارية الهائلة التي تنطوي عليها أوروبا الشرقية يجري توجيهها وبسرعة نحو منافسينا الرئيسيين في التجارة . إننا نتجادل حول لممة كارثيين سياسيين خارجيين في أمريكا الوسطى ، في حين يجري فتح أسواق تبلغ طاقتها مئة وعشرين مليوناً من البشر في أوروبا الشرقية من قبل كل من اليابان والجماعة الأوروبية » . (٩٩)

وفي المناقشات التي دارت في الكونغرس أكد ليهي Leahy على « ضرورة أن تقوم المساعدات الخارجية بما هو أكثر بكثير مما تقوم به في سبيل تعزيز قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في الخارج » . فالمساعدات ، خلافاً للخطابات العلنية البليغة « ليست صدقات دولية أو برامج خيرية . . . . إنها قادرة على أن تتحول ، شريطة تصميمها والتخطيط لها بشكل صحيح ، إلى استثمارات لدى شركاء جدد في التجارة ، إلى أسواق متزايدة الاتساع للتصدير ، وإلى المزيد من فرص العمل في الصناعات التصديرية هنا في الداخل ، « هذه الأفكار التي نسترشدها منذ مشروع مارشال . وفي الظروف الراهنة » يتعين على برنامج المساعدة الخارجية عندنا أن يستهدف تعزيز مشاركة الولايات المتحدة الاقتصادية في النظم الديمقراطية الناشئة في أوروبا الشرقية . إننا نتخلف عن الشركات الأوروبية الغربية واليابانية التي تتلقى دعماً مباشراً من حكوماتها « ولا بد » لمبادرتنا

الأوربية الشرقية من أن تستهدف تقوية قدرة البيزنس الأمريكي على المشاركة في فتح هذه الأسواق الجديدة الهائلة ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين . ولأن منافسينا مدعومون من قبل حكوماتهم فإن على بنك الاستيراد والتصدير وبرنامج المساعدة عندنا أن « يقدم المساعدة للبيزنس الأمريكي لتمكينه من منافسة هذه الدول الممولة التي تقوم بانتزاع هذه الأسواق منا في كل من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية » أيضاً . « تستطيع فاتورة المساعدات الخارجية أن توفر للبيزنس الأمريكي مزيداً من الأدوات الصالحة لمحاربة التمويل القائم على النهب والمساعدات المشروطة والقروض المختلطة . . . . ولكي نتمكن من منافسة اليابان والمصالح الأوربية الغربية علينا أن ندعم مصالحنا التجارية بالقدر نفسه من الفعالية التي تبديها البلدان المتنافسة من أجل الحصول على هذه الأسواق » - وهي بلدان ملتزمة ، في الحقيقة ، قدر التزامنا نحن ، بـ « السوق الحرة » : حلال على من يخرج منتصراً من حلبة المنافسة ؛ أما من يتلصقاً فليس له إلا أن يلوم نفسه إذا لم يأخذه الآخرون مأخذ الجد . (١٠٠)

إن مثل هذه العوامل هي التي ستولى مهمة صياغة الأساليب الجديدة اللازمة لمتابعة الحرب ضد العالم الثالث ، هذه الحرب التي أخذت الآن طابعاً مختلفاً مع توفر حشد أكثر تنوعاً من الأطراف المنافسة . نجحت القوى الشعبية في الولايات المتحدة وأوروبا في إقامة جملة معينة من العراقيل على طريق ارهاب الدولة ، كما وفرت بعض المساعدة لأولئك الذين كانوا هدفاً للقمع والاضطهاد ، ولكنها ، إذا لم تحقق نجاحات ملموسة من حيث المستوى والالتزام على حد سواء ، فإن مستقبل الضحايا التقليديين يبدو كئيباً .

كئيب ولكنه ليس خالياً من الأمل ، باعثاً على اليأس . فمعذبو الأرض يتابعون ، بقدر مذهل من الشجاعة والدأب ، نضالهم في سبيل حقوقهم . وفي العالم الصناعي ، حيث تتعرض البلشفية للتفكك وحيث تم التخلي عن الرأسمالية منذ أمد طويل ، ثمة آفاق مفتوحة لانبعاث مثل ديمقراطية ، اشتراكية متحررة وثورية ، كانت قد وهنت وضعفت ، بما فيها مثل التحكم الشعبي بمكان العمل وقرارات الاستثمار جنباً إلى جنب مع إقامة ديمقراطية سياسية أغنى بالمعاني بالتوازي مع اختزال القيود التي تفرضها السلطة الخاصة ( سلطة القطاع الخاص ) . إن هذه مع غيرها من الامكانيات الناشئة مازالت بعيدة ، غير أنها ليست أبعد مما كانت الديمقراطية البرلمانية وحقوق المواطن الأولية قبل ٢٥٠ عاماً ( قبل قرنين ونصف القرن من الآن ) . ما من أحد يمتلك المعرفة الكافية ليتمكن من التنبؤ بما تستطيع ارادة الانسان أن تحققه .

إننا أمام نوع من الرهان يشبه رهان باسكال : إذا توقعت ما هو أسوأ فلا بد من أن يصل ؛ أما إذا التزمت بالنضال في سبيل الحرية والعدالة فإن قضيتك قد تحقق تقدماً .

## حواشي الفصل الأول

- ١ - انظر الفقرة الرابعة من الفصل العاشر في هذا الكتاب .
- ٢ - علاقات الولايات المتحدة الخارجية (ع . و . م . خ . ) ، ١٩٥٠ ، المجلد الأول ص : ٢٣٤ - ٢٩٩ ، تم نشره عام ١٩٧٥ . مذكرات مجلس الأمن القومي ( م . أ . ق ) هي المستوى الأعلى من وثائق التخطيط الحكومي .
- ٣ - وهكذا فإن كندا مستبعدة والأرقام المأخوذة عن الاتحاد السوفيتي هي أهداف ١٩٥٠ التي « يعتقد أنها تزيد في العديد من الحالات عن الانتاج المتحقق فعلاً » ، في حين تشكل المعلومات الخاصة بأوروبا « أرقام ١٩٤٨ الفعلية » التي تم تجاوزها . أما المعلومات التي تخص الولايات المتحدة فمستقاة لتعكس التراجع الحاد في الانتاج الصناعي منذ عام ١٩٤٨ . إن الأرقام السوفيتية تمثل الحدود القصوى لما هو ممكن ؛ أما الغرب فيجري الاقرار بأنه يمتلك طاقات واسعة غير مستخدمة .
- ٤ - انظر الفقرة السابعة من الفصل الثامن في هذا الكتاب .
- ٥ - « إعادة التفكير بالعالم الثالث » عالم الكتب : الواشنطن بوست ، ٢٣ / ٢ / ١٩٨٨ ؛ مراجعة نقدية لغابرييل كولكو Gabriel Kolko بعنوان : مجابهة العالم الثالث ( بانثيون ، ١٩٨٨ ) ، وهي المراجعة التي تعاني : برأي شونباوم Schoenbaum ، من الاخفاق في طرح سياسات أفضل واغفال الوقائع التي لا تؤيد أطروحة المؤلف ( ثمة مثال هو : « كانت حياة المواطنين الامريكان في خطر » حين قامت الولايات المتحدة بغزو جمهورية الدومينيكان - وهذا لا يشكل تبريراً للعدوان حتى لو ثبت أنه صحيح في حين أنه فقد مصداقيته منذ أمد بعيد ) .
- ٦ - غاديس Gaddis ، السلام الطويل ( اوكسفورد ، ١٩٨٧ ) ص ٤٣ . وللمزيد من المناقشة انظر الملحق ٢ بعنوان أوهم ضرورية .
- ٧ - ورد في ميكابل كرين Michael Krenn ، سياسة الولايات المتحدة ازاء النزعة الوطنية الاقتصادية في امريكا اللاتينية ، ١٧ - ١٩٢٩ ، ( مراجع بحثية ، ١٩٩٠ ) ، ص ١٣ ، ف ٥٥٢ . وديفيد شميتر David Schmitz ، الولايات المتحدة وابطاليا الفاشية ، ( جامعة كارولينا الشمالية ، ١٩٨٨ . ) ص : ١٠ .
- ٨ - ستون Stone « هل انتهت الحرب الباردة حقاً ؟ » ، الصنداي تيلغراف ( لندن ) ، ٢٧ / ١١ / ١٩٨٨ .
- ٩ - هيرتزبيرغ Hertzberg ، مساهمة في ندوة حول : ( نهاية الحرب الباردة ؟ ) ، التحدي القادم أمام الصحافة « مركز ديدلاين Deadline للحرب والسلام ووسائل نقل الأخبار ، صيف ١٩٨٩ .
- ١٠ - باتريك تيلر ، العدد الأسبوعي للواشنطن بوست ، ١٣ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ١١ - « ألراج الأمريكي الحائر : تأملات حول السياسة الخارجية لديمقراطية ما » هاربرز ، آذار ١٩٨٥ .
- ١٢ - بول م . كاتينبرغ Paul M. Kattenberg ، الندبة الفيتنامية على السياسة الخارجية الامريكية ، ٤٥ - ١٩٧٥ ( ترانسأكشن بوكس ، ١٩٨٢ ) ص : ٦٩ .
- ١٣ - ر . و . آبل R. W. Apple ، نيويورك تايمز ، ٥ / ١١ / ٩٨٩ ؛ ريستون Reston نيويورك تايمز ٢٤ / ١١ / ١٩٦٧ . وحول ريستون ( ورأي النخبة عموماً ) بشأن المذابح الاندونيسية انظر مقالي في مجلة زد z أيلول ١٩٩٠ .
- ١٤ - تقرير اللجنة القومية المؤلفة من الحزبين حول أمريكا الوسطى ، هنري كيسنجر رئيساً ، ١٠ / ١ / ١٩٨٤ ؛ لاكور وكرواتهمامر Laqueur & Krauthammer ، جمهورية جديدة ، ٣١ / ٣ / ١٩٨٢ ؛ هانتينغتون Huntington ، بوليتيكال ساينس كوارترلي ، ربيع ١٩٨٢ .



- ١٥ - مورغانثا و Morgen thau، هدف السياسة الأمريكية (فيتج ١٩٦٤).
- ١٦ - لمزيد من التعليقات انظر أوهام ضرورة الملحق ٢.
- ١٧ - كمثال على مثل هذا الخطأ انظر فريد هاليداي Fred Haliday، «نهايات الحرب الباردة»، مجلة اليسار الجديد NLR العدد ١٨٠ عام ١٩٩٠.
- ١٨ - حول الدور الحاسم لوزارة الدفاع في صناعة الحواسيب انظر كينيث فلام Kenneth Hakamm، استهداف الكمبيوتر (بروكينغز، ١٩٨٧).
- ١٩ - يعترف المؤرخون الاقتصاديون عموماً أن تدخل الدولة يشكل سمة حاسمة من سمات «التنمية المتأخرة»، ولكن الاستنتاج ينطبق عموماً على مجتمعات صناعية ناجحة بما فيها بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا واليابان.
- ٢٠ - انظر «أوهام ضرورة» ص: ٢٩، والملحق ٢. وانظر أزمة الديمقراطية.
- ٢١ - استراتيجيات الاحتواء (مطابع جامعة أوكسفورد) ص ٣٥٦ - ٣٥٧.
- ٢٢ - فرانك كوستيغليولا Frank Costigliola في سعي كيندي إلى النصر (مطابع جامعة أوكسفورد، ١٩٨٩).
- ٢٣ - انظر تحول التيار، الفصل الرابع؛ حول السلطة والأيديولوجيا، المحاضرة الرابعة؛ شفارتز وديريبر Schwartg Derber، الاغواء النووي. وحول الشرق الأوسط بشكل خاص انظر: نحو حرب باردة جديدة، مثلث مصري، أوهام ضرورة.
- ٢٤ - جيمس ب. واربورغ James P. Warburg: ألمانيا: مفتاح السلم، (هارفاد ١٩٥٣)، ص ١٨٨.
- ٢٥ - غارتوف؛ كابلان Garthoff ; Kaplan بوسطن كلوب، ٢٩-١١-١٩٨٩.
- ٢٦ - انظر المراجع الواردة في الهامش (٢٣) ومقدمة: نحو حرب باردة جديدة.
- ٢٧ - وليم ياندل ايليوت William Yandell Elliot (ناشر)؛ الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية الأمريكية (هولت، اينهارت و وينستون، ١٩٥٥)، ص ٤٢.
- ٢٨ - انظر المصدر السابق ص: ١٨.
- ٢٩ - للاطلاع على تقديم متشكك انظر الوهم النووي لشفارتز وديريبر.
- ٣٠ - انظر: حول السلطة والأيديولوجيا، ص: ١٠٥.
- ٣١ - ميكائيل غوردون Micheel Gordon؛ نيويورك تايمز، ٣١-١-٩٠.
- ٣٢ - شهادة روبرت كومر Robier Komer أمام لجنة القوات المسلحة.
- ٣٣ - اسوشيتد برس، ٣-٤؛ ميكائيل كلير Michael Clare «الجيش الأمريكي يتجه جنوباً» نيشن، ٨-٦-١٩٩٠.
- ٣٤ - غراي Gray مارين غازيت، أيار، ١٩٩٠.
- ٣٥ - إيمرمان Immerman، «اعترافات مرتد ايزنهاوري»، وديبلوماسياتك هستوري، صيف ١٩٩٠.
- ٣٦ - ستيفن فان ايڤيرال stepen Van Everal، أتلانتيك مونثلي، تموز ١٩٩٠.
- ٣٧ - انظر تيودور شانين Teoder Shanin، روسيا بوصفها مجتمعاً نامياً، ييل Yale، ١٩٨٥) المجلد الأول؛ ص: ١٠٣، ١٢٣، ١٣٤، ١٨٧.
- ٣٨ - ناشيونال اينترست، خريف ١٩٨٩.
- ٣٩ - انظر تحول التيار، ص: ١٩٨.
- ٤٠ - ريتشارد درينون Richard Drinnon، التوجه غرباً: ميتافيزيقا كره الهند وبناء الامبراطورية (جامعة مينيزوتا، ١٩٨٠) ص: ٦٨، ٩٦.
- ٤١ - آدامز Adams رسالة إلى السفير ايرفنج Erving، ١٨١٨، ديبلوماسياتك هستوري، ربيع ١٩٩٠.
- ٤٢ - درينون مرة أخرى ص: ١٠٩.

- ٤٣ - ويكس Weeks، درينون Drinnon، آتشيسون Acheson، انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.
- ٤٤ - ريجينالد هورسمان Reginald Horsman، الأصل العرقي والمصير المعلن، هارفارد (١٩٨١).
- ٤٥ - انظر تحول التيار، ص: ٥٩، ٦١، ١٤٦.
- ٤٦ - مراثة لثورة (مطابع جامعة كنت، ١٩٩٠) ص: ٣٣.
- ٤٧ - انظر الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب.
- ٤٨ - الولايات المتحدة وإيطاليا الفاشية مصدر ورد في الهامش رقم (٦).
- ٤٩ - شميتر Schmitz، ص: ١٤، ٣٦، ٤٤، ٥٢ مقتبساً الكولونيل هاوس House وهو يوصي الرئيس ويلسون حول مفاوضات فيرساي.
- ٥٠ - شميتر، الفصلان الثالث والرابع.
- ٥١ - فيليبيلي Filippelli الحركة العمالية الأمريكية وإيطاليا ما بعد الحرب، ٤٣-١٩٥٣ (ستانفورد، ١٩٨٩) ص: ١٥.
- ٥٢ - شميتر، ص ٦٧.
- ٥٣ - المصدر السابق، ص ٧٧. انظر جون ديغينز J. Diggins، موسوليني والفاشية (برينستون، ١٩٧٢).
- ٥٤ - كرين Krenn، ص: ٥٣.
- ٥٥ - شميتر Schmitz، الفصل السادس.
- ٥٦ - المصدر السابق، الفصل السابع.
- ٥٧ - المصدر السابق، ص: ١٣٣، ١٤٠، ١٧٤ والفصل التاسع.
- ٥٨ - المصدر السابق، خاتمة، انظر أيضاً الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.
- ٥٩ - المصدر السابق، ص: ٦٠-٦١.
- ٦٠ - كرين، ص: ٤٠-٥١..
- ٦١ - المصدر السابق، ص: ٤٤؛ انظر أيضاً والتر لافيبر walter La Faber ثورات حتمية (نورتون، ١٩٨٣).
- ٦٢ - كرين، سياسة الولايات المتحدة، ص ١٥٨-١٠٦-١٠٧.
- ٦٣ - كرين، ص: ٦٢.
- ٦٤ - كرين، الفصل السادس.
- ٦٥ - للمزيد من التفاصيل انظر مقدمة مجابهة العالم الثالث للمؤلف غابرييل كولكو (مصدر سابق ورد في الهامش رقم: ٥).
- ٦٦ - انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.
- ٦٧ - تونلسون Tonelson، نيويورك تايمز، ١٣-٤-١٩٨٦.
- ٦٨ - هوغان Hogan، مشروع مارشال (مطابع جامعة كامبرج، ١٩٦٧).
- ٦٩ - شميتر، الولايات المتحدة وإيطاليا الفاشية، ص: ٣٧.
- ٧٠ - ليفلر Leffler «الولايات المتحدة والأبعاد الاستراتيجية لمشروع مارشال» ديبلوماسيك هيسستوري، صيف ١٩٨٨.
- ٧١ - بروس كومينغز Bruce Cumings، «السلطة والوفرة في جنوب شرق آسيا» وورلد بوليتكس جورنال شتاء ٨٧-١٩٨٨.
- ٧٢ - بوردن Borden، الحلف الباسيفيكي، (ويسكونسن، ١٩٨٤).
- ٧٣ - للوقوف على المراجع انظر تحول التيار.
- ٧٤ - انظر حول السلطة والايديولوجيا، ص: ١٩-٢٣.

- ٧٥ - مقال افتتاحي في النيويورك تايمز، ٦-٨-١٩٥٤ .
- ٧٦ - شولتز Schoultz، حقوق الانسان وسياسة الولايات المتحدة في امريكا اللاتينية (برينستون، ١٩٨١) ص: ٧ .
- ٧٧ - «دور الرأي العام في الاستقرار السياسي عبر أمريكا اللاتينية» ١٣-٥-١٩٦٥ .
- ٧٨ - ميكائيل شالر Michael Schaller، «ضمان الهلال العظيم: اليابان المحتلة وجذور الاحتواء في جنوب شرق آسيا»، جورنال أوف امريكان هيستوري، ايلول ١٩٨٢ .
- ٧٩ - ستيمسون Stimson موضحاً في أيار ١٩٤٥ ضرورة تفكيك المنظومات الاقليمية كلها لصالح أعية ليبرالية.
- ٨٠ - رسائل رؤساء الجمهوريات، ٢٤-٢-١٩٤٨ .
- ٨١ - دوغلاس برينكلي Douglas Brinkley و جي. إي. توماس G.E Thomas «معارضة دين اتشيسون لتحرر افريقيا»، ترانس أفريكان فورم، (صيف ١٩٨٨).
- ٨٢ - الاشارة هنا متركزة على النفط السعودي.
- ٨٣ - كومينغز Cumings؛ فوكاي Fukai «سياسة اليابان الطاقية» كرنث هيستوري، نيسان ١٩٨٨ .
- ٨٤ - انظر: نحو حرب باردة جديدة، الفصل الحادي عشر.
- ٨٥ - حول دبلوماسية الصراع العربي - الاسرائيلي كما تطورت بعد ١٩٦٧ انظر: نحو حرب باردة جديدة، ... .  
وحول الحقبة الراهنة من المحاولات الامريكية الرامية إلى عرقلة أية تسوية شاملة انظر: أوهام ضرورية ومقالي في مجلة زد، كانون الثاني ١٩٩٠ .
- ٨٦ - للاطلاع على التفاصيل انظر ثقافة الارهاب، الفصل الثامن .
- ٨٧ - آفي شلايم Avi Shlaim، صدام عبر نهر الأردن، (كولومبيا، ١٩٨٨).
- ٨٨ - فريدمان Friedman، «سياسة الولايات المتحدة في الخليج»، نيويورك تايمز ١٢-٨-١٩٩٠ .
- ٨٩ - انظر بوردن Borden، الحلف الباسيفيكي.
- ٩٠ - غاديس Gaddis، استراتيجيات الاحتواء، ص: ٢٠١، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٨٦ .
- ٩١ - انظر أوهام ضرورية، ص: ١١١ الملحق الخامس.
- ٩٢ - انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.
- ٩٣ - ستيفن كورجيان Stephen Kurjian وآدم بيرتمان Adam Pertman، بوسطن غلوب، ٥-١-١٩٩٠ .
- ٩٤ - دوغ هين وود D. Henwood، لفت بيزنس اوبزيرفر، ١٥-٥-١٩٨٩ .
- ٩٥ - جون هولوشا J. Holusha، «الاحتياطات الثقافية في الكتلة الشرقية»، نيويورك تايمز، ٢٠-٢-١٩٩٠ .
- ٩٦ - دايدالوس، شتاء ١٩٩٠؛ نيويورك تايمز، ٤-١-١٩٩٠ .
- ٩٧ - تم التعرف على المؤلف فيما بعد: إنه استاذ جامعة كاليفورنيا مارتن ماليا Martin Malia الذي زعم أن التنكر كان ضرورياً لحماية اصدقائه في موسكو (نيويورك تايمز، ٣١-٨-١٩٩٠ .
- ٩٨ - ديفيد فرانسيس D. Francis، «تدفق الأموال الامريكية على أوروبا» كرسيتيان ساينس مونيتور، ٢٦-٢-١٩٩٠ .
- ٩٩ - رسالة، نيويورك تايمز، ١٠-٤-١٩٩٠ .
- ١٠٠ - السيناتور باتريك ليهي Patrick Leahy، محاضر الكونغرس إس ١١، ٧٦٧٢، ٦-١١-١٩٩٠ .



## الفصل الثاني

### الجهة الداخلية

كثير إطرء الحقبة الريغانية بوصفها حقبة كادت أن تكون ذات أهمية ثورية. صحيح أن الواقع لم يكن على ذلك المستوى من الدرامية، إلا أن التأثير الذي تعرض له النظام الاجتماعي في البلاد والعالم كله لم يكن ضئيلاً. فيما يلي بعض التأملات حول ما ورثته الإدارة الجديدة في بداية ١٩٨٩. يكون التركيز على الوضع الداخلي في هذا الفصل، أما في الفصل التالي فيتم التركيز على قضايا دولية أوسع مع ما انطوت عليها من تبعات سياسية.

#### ١ - «الشعب الذي لا أهمية له»

تنطوي هذه القضايا على عواقب انسانية كبيرة الشأن وبالتالي يجب تناولها بعيداً عن العواطف. ليس ذلك أمراً سهلاً. من الضروري أولاً تبديد الصور الأكثر حيوية المرتبطة بكلمات «ريغان»، «شولتز» و«بوش» - إنها صور الأجساد البشرية المعذبة والمقطعة لعشرات الآلاف من مواطني السلفادور وغواتيمالا، صور الأطفال الرضع المحتضرين في نيكاراغوا هؤلاء الذين يغوصون مرة أخرى في أوحال المرض ونقص التغذية بفضل النجاحات في قلب المنجزات السابقة للساندنيين ومثلها في كل من موزامبيق وغزة وغيرهما من زوايا الأرض التي نفضل أن نحول أنظارنا عنها - وحين أقول أنظارنا (نحن) إنما أعني مجموعة أوسع نشارك جميعاً في تحمل المسؤولية عن تصرفاتها. لا بد لنا من أن ننجح، بشكل من الأشكال، في وضع هذه الصور جانباً. لا يجوز لنا، على أية حال، أن نتابع كلامنا، دون كلمة، على الأقل، عن مدى السهولة التي نمتنع بها عن رؤية تلال من العظام وأنهار من الدماء حين نكون نحن أنفسنا وكلاء البؤس واليأس.

ولتقويم هذه الانجازات تقوياً صحيحاً يتعين علينا أن نتوجه نحو الحمايم الليبراليين الذين غالباً ما يتعرضون للادانة على حساسيتهم المفرطة ازاء معاناة ضحايانا. فرئيس تحرير النيويورك The New Republic ، هيندريك هيرتزيبرغ Hendrik Hertzberg يتحدث عن «الأشياء التي لم تكن جذابة تماماً في العهد الريغاني» مثل السليز (تدهور الأخلاق) وأفلام رامبو ولبنان - مشيراً بطبيعة الحال إلى عناصر المارينز الذين ماتوا لا إلى الضحايا من اللبنانيين والفلسطينيين - دون أن يورد كلمة واحدة عن أمريكا الوسطى التي لم يحدث فيها أي شيء يرقى ولو إلى مستوى «عدم الجاذبية» فيما يبدو. ولنا أيضاً أن نتحول إلى ماري ماك غروي M.McGroy ، في سياق مختلف تماماً، لنرى كيف تحدثنا عن «أن الجدل الفعلي يدور، بطبيعة الحال، بين أيهما أهم في نيكاراغوا: السلام كما يصرح الديمقراطيون؛ أم الحرية كما يطالب الجمهوريون؟». وهذه العبارات إنما تضي بأن التزام الديمقراطيين بالسلام مواز لالتزام الجمهوريين بالحرية<sup>(١)</sup>.

كما لنا أن نتحول إلى مجلة قضايا الهند الصينية Indochina Affairs الصادرة عن مركز الدراسات السياسية الدولية، التي جمعت سجلاً جديراً جداً بالثناء في عملها من أجل السلام والعدالة. ثمة باحث كبير من مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي يدعو إلى المصالحة مع فيتنام ملحاً على ضرورة وضع «عقدة التجربة الفيتنامية» و«آلام الماضي» جانباً، والتغلب على مظاهر «الحقد والغضب والاحباط» التي سببها الفيتناميون، مع عدم نسيان «القضايا الانسانية التي خلقتها الحرب»: عدم نسيان المفقودين في أثناء العمليات الحربية، وأولئك المؤهلين لأن يهاجروا إلى الولايات المتحدة، وأولئك الذين ما زالوا في معسكرات إعادة التثقيف. تلك هي القضايا الانسانية الوحيدة التي نراها، على ما يبدو، حين نركز أبصارنا على ثلاثة أقطار مغطاة بالجثث والأجسام المحطمة والأجنة المشوهة تشوياً بشعاً ومئات الآلاف من ضحايا الحرب الكيميائية في فيتنام الجنوبية، إنه تدمير واسع النطاق بل وشامل، تدمير اقترفته يد مجهولة ما، ولا حاجة هنا إلى تحديد هويتها. وفي الوقت نفسه نتأمل فيما فعلوه بنا، في العقدة والألم اللذين أجبرنا الفيتناميون على تحملها<sup>(٢)</sup>.

وحول مثل هذه الافتراضات ربما نستطيع أيضاً أن نقرأ دون أن يرف لنا جفن أن جيمس فالوز James Fallows «مدرك تماماً الآن بعد زيارة حديثة إلى فيتنام أن الحرب ستكون ذات أهمية في التاريخ جراء ما فعلته على المستوى الداخلي للولايات المتحدة بالدرجة الأولى لا بسبب ما أحدثته من تغيير في الهند الصينية» (رئيس تحرير ديسنت Dissent: دنيس رونغ D.Wrong مقتبساً فالوز باستحسان). فذبح الملايين من أبناء الهند الصينية وتدمير بلادهم هما من الأمور التافهة التي لا تستحق لفت نظر آلهة التاريخ وهي منشغلة بالمشكلات الداخلية التي أصابت الناس المهمين، الناس الذين يحسب حسابهم بالفعل. قد يبادر معلق ألماني عميق التفكير يوماً إلى تفسير كارثة الإبادة بوصفها ذات أهمية في التاريخ جراء ما فعلته داخلياً لألمانيا بالدرجة الأولى، لا بسبب ما أحدثته من تغيير بالنسبة لليهود<sup>(٣)</sup>.

قال فرانسيس جينينغز Francis Jennings، وهو من كبار المراجع الموثوقة حول السكان الأصليين في أمريكا، ذات مرة ما يلي: «في التاريخ يطفو الرجل ذو القميص المتجعد والسترة ذات الحزام الذهبي بطريقة ما فوق الدماء التي تسبب في اراقتها على أيدي أتباعه المملوطة». لن نستطيع مواجهة المشكلات اللاحقة بواقعية ما لم نمسك بتلابيب هذه السمات المدهشة والطاغية لتراثنا الأخلاقي والثقافي.

ظلت أمريكا الوسطى كابوساً من كوابيس السياسة الخارجية طوال عقد الثمانينيات، والآثار المترتبة على ذلك جلية. أما قبل هذا العقد الكثيب والمشين فإن أمريكا الوسطى كانت إحدى الزوايا الأشد بؤساً في العالم. أن يكون مصيرها قادراً على تعليمنا بعض الدروس حول القوة العظمى التي طالما هيمنت على المنطقة وتدخلت مرة بعد أخرى في شؤونها الداخلية فكرة غريبة بالنسبة لعقول الناس المهمين، ومفهوم أنه يتعين عدم ازعاجهم بمثل هذه الملاحظات النشاز. لذا فإن جيمس لوموين James Le Moyne يجتر على صفحات مجلة النيويورك تايمز كلاماً حول المشكلات العميقة التي تعاني منها أمريكا الوسطى مستذكراً دور كوبا والاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية وم. ت. ف. فيتنام، وغيرها من القوى الخارجية المخربة. ثمة طرف لا يرد أي ذكر له، إلا في عبارة وحيدة حول السلفادور تقول: «إن الولايات المتحدة عززت الجيش السلفادوري، ألحت على الانتخابات، ودعت إلى إجراء بعض الإصلاحات». وفي مادة أخرى في مجلة التايمز يقدم تاد سولك Tad Szulc معالجة مماثلة لحوض البحر الكاريبي ملاحظاً أن «جذور المشكلات الكاريبية ليست كويبة كلياً»؛ فـ «العدوان السوفيتي» يجب لومه أيضاً، جنباً إلى جنب مع تبعات «الشره وسوء الإدارة الكولونيليين»، لدى القوى الأوروبية. أما الولايات المتحدة فلا تتحمل إلا وزر «اللامبالاة» بالمشكلات المتفاقمة<sup>(٤)</sup>.

في مادة لاحقة نشرتها مجلة التايمز يعترف ستيفن كينزر Stephen Kinzer بأن تقدم «الديمقراطية» في غواتيمالا - التي قدمها كنموذج عن الساندينين الخاطئين - يترك أمراً مرغوباً دون تحقيق. لا شك أن هناك بعض المؤشرات المشجعة؛ فجرائم القتل التي ترتكبها قوات الأمن التي تدعمها تراجعت حتى غدت اثنين فقط في اليوم: مؤكداً أن هذا تحسن ملحوظ بالمقارنة مع الفترة التي كان فيها ريغان وزبانيته يؤيدون لوكاس غراثيا Lucas Garcia وريوس مونت Rios Montt اللذين يصفهما كينزر الآن بأنهما «اثنان من أكثر رؤساء الجمهوريات العسكريين خلواً من الرحمة...» بحماس منقطع النظير. غير أن كينزر الذي يعرف دور الولايات المتحدة في غواتيمالا معرفة جيدة، يعرف أيضاً قواعد الديكور: فالفترة الانتقالية الديمقراطية بغواتيمالا خلال ١٩٤٤-١٩٥٤ انتهت، حسب روايته، جراء سبب ما مكتوم، ودور الولايات المتحدة اللاحق، المستمر حتى اليوم، لا يرد ذكره على الإطلاق. مرة أخرى لا نعثر إلا على إشارة ملتوية إلى لا مبالاة عامة ما: «رحبت البلدان الغنية - ولا سيما الولايات المتحدة - بفرض الانتقال إلى الحكم المدني في أمريكا اللاتينية، بل وساعدت في ذلك، ولكن دون قدر كاف من الالتزام أو الاعتراف بجملة من «التحديات طويلة الأمد». أما إذا «زادت البطالة» في غواتيمالا «وزاد عدد الناس الذين يقتاتون مما يلتقطونه من أكوام القمامة ليلبغ



أرقاماً لم يسبق لها مثيل»، وإذا كان الجيش محتفظاً بنظامه الشرير المجرم، وإذا كانت المؤسسة العسكرية والشريحة المتخمة بالغنى اللتين تحكمان خلف قناع مدني وإيه دائبتين على متابعة ما يطلق عليه الرهبان الكاثوليك سوء المعاملة «اللاإنساني الخالي من الرحمة» مع الفلاحين المدقعين، فإن ذلك كله يجب اعتباره انعكاساً لحقيقة كونهم مخلوقات لا قيمة لها البتة بالفطرة. ما من إنسان جدير بالاحترام يستطيع أن يتصور أن الولايات المتحدة يمكن أن تكون مشاركة في تحمل مسؤولية إقامة مثل هذه المقبرة والحفاظ عليها. (٥)

تكاد الممارسة أن تكون تقليداً أدبياً. ففي تقرير له عن انتخاب بوش - بالاغوير لعام ١٩٩٠ في جمهورية الدومينيكان يحدثنا هاوارد فرنش Howard French عن أن «الماركسي العريق» خوان بوش Juan Bosch «تمت ازاحته عن منصبه في انقلاب عسكري بعيد فوزه في الانتخابات الحرة الأولى بالبلاد عام ١٩٦٣»، وعن أن منافسه يواكين بالاغوير Joaquin Balaguer هزم بوش في الانتخاب الرئاسي الذي جرى عام ١٩٦٦. ثمة وقائع ذات علاقة تم حذفها، منها: لم تكن هناك أية انتخابات حرة سابقة بسبب التدخلات المتكررة للولايات المتحدة بما فيها الدعم الطويل للقاتل والجلاد المعروف تروخيلىو Trujillo إلى أن بدأ يتناول على مصالح الولايات المتحدة؛ كان «الماركسي العريق» متبنياً لسياسات شبيهة بديمقراطي كيندي؛ وقفت الولايات المتحدة وراء الجهاز عليه كما سارعت إلى تأييد النظام العسكري الجديد؛ وحين ثارت الجماهير لاستعادة الحكم الدستوري عام ١٩٦٥ أرسلت الولايات المتحدة قوة عسكرية مؤلفة من ٢٣٠ ألفاً بحجج زائفة تماماً من أجل تحاشي خطر الديمقراطية وترسيخ النظام المألوف القائم على فرق الموت والتعذيب والاضطهاد وظروف العمل العبودي، على زيادة الفقر وسوء التغذية، الهجرة الواسعة، الفرص الرائعة للمستثمرين الأمريكان، مع عدم تحمل اجراء «انتخابات حرة» إلا في عام ١٩٦٦ بعد أن أصبحت الساحة ممهدة تماماً بفضل بلدوزر الارهاب الشامل. (٦)

حتى الفظاعات الكبرى مثل المذابح الكمبودية التي نفذتها الولايات المتحدة وتولت قيادتها في أوائل السبعينيات ما لبثت أن خبت وتلاشت دوغماً ضجيج. فالنيويورك تايمز حين تستعرض قصة الرعب في كمبوديا، من باب الروتين، تبدأ روايتها في نيسان ١٩٧٥ تحت عنوان «المحنة الكمبودية: بلد ينزف طوال خمسة عشر عاماً». يبدو أن أحداً لم ينزف منذ عمليات القصف الأمريكي المستمرة خلال الفترة الممتدة بين آذار ١٩٦٩ وحتى نيسان ١٩٧٥ حيث بلغ عدد القتلى ٦٠٠ ألف حسب تقديرات المخابرات المركزية (السي آي إي) (CIA). (٧)

إذا عدنا إلى أمريكا الوسطى فإننا نرى أنه كان هناك، قبل عقد من الزمن، بصيص أمل في تغيير بناء، ففي غواتيمالا شرع الفلاحون والعمال بتنظيم أنفسهم لتحدي إحدى الطغمة الأكثر بدائية على وجه الأرض. وفي السلفادور بادرت جماعات المساعدة الذاتية المستقلة إلى الكنيسة والاتحادات والجمعيات الفلاحية والمنظمات الشعبية الأخرى إلى تمهيد الطريق أمام السكان للخروج من حالة الفقر المدقع والظلم الطاحن والشروع بالامساك بقدر معين من زمام السيطرة على حياتهم وقدرهم. وفي نيكاراغوا تمت الاطاحة بالنظام المستبد الذي طالما خدم نفوذ الولايات

المتحدة في المنطقة عبر عقود من الزمن ، عام ١٩٧٩ ، مما ترك هذه البلاد مدمرة ومغطاة بـ (١٠ ألفاً من الجثث ، ذات خزائن منهوبة ، واقتصاد مخرب) . ومع ذلك فإن الحرس الوطني تم طرده وجرى تعبئة قوات شعبية جديدة . هنا أيضاً كان هناك أمل ما بمستقبل أفضل وقد تحقق إلى درجة مدهشة ، رغم الصعوبات والتحديات الشديدة ، خلال السنوات الأولى .

تستطيع ادارة ريغان وانجازاتها الديمقراطية - الليبرالية والاعلامية أن تفخر بأنها أحالت هذه الآمال إلى رماد . إنه لإنجاز نادر لا بد للتاريخ من أن يخصص له مكانه المناسب إذا ما أتيح لهذا التاريخ مرة أن يروي ما جرى بأمانة وشرف .

## ٢ - نجاحات سياسية

ولكن تعالوا نستبعد مثل هذه الأفكار المزعجة - ونحن جميعاً ماهرون في ذلك ونفعله بسهولة - ولنحاول تقويم تأثير هذه السنوات حيث يكون ذا شأن بالنسبة للتاريخ في ضوء المستوى الداخلي المتحذلق ، أي فيما يخص مجتمع الولايات المتحدة ولا سيما أولئك الذين يمسون بزمام أموره .

لمواجهة هذه المسائل بقدر من المعقولة ، يتعين علينا أن نحاول فهم مجتمعاتنا نحن . ليست الصورة صورة بسيطة . ففي الولايات المتحدة نرى ، مثلاً ، أن المركز اليسوعي الصغير للسعي إلى السلام ، وهو مركز لا يملك إلا القليل من الموارد ، ظل قادراً ، بشكل من الأشكال ، على استقلاليته في التفكير وعلى التمسك بقيمه الأخلاقية البسيطة .

ومن الجهة الثانية نلاحظ التعصب العمي والجهل المتعمد والفساد الفكري والأخلاقي في الثقافة النخبوية . إننا نرى نظاماً سياسياً يقوم على آليات شكلية تدور بقدر قليل من المضمون والجوهر ، في حين كانت مظاهر المعارضة والفعالية والاضطراب والسياسة غير الرسمية متصاعدة وقادرة على فرض القيود على ارهاب الدولة الذي يستحيل تجاهله .

وفيما يخص النظام السياسي تمثل حقبة ريغان تقدماً ذا شأن في الديمقراطية الرأسمالية فخلال ثمان سنوات ظل الحكم في الولايات المتحدة يعمل بدون مسؤول تنفيذي رئيسي تقريباً . تلك الحقبة مهمة . من غير الانصاف أن نعزو لرونالد ريغان الشخص كثيراً من المسؤولية عن السياسة التي اتبعت باسمه . وعلى الرغم من جهود الطبقات المتعلمة لاسباغ القدر المطلوب من الكرامة على الأحداث الجارية فإن أحداً لم يكن يجهد حقيقة أن ريغان لم يكن يمتلك إلا تصوراً بالغ الغموض والضبابية لسياسات ادارته كما أن التصريحات المنتجة بانتظام كانت مؤهلة لأن تثير قدراً كبيراً من عدم الارتياح فيما لو أخذها أحد مأخذ الجد ، لو لم تجر برمجتها بشكل صحيح من قبل أركان الادارة . كادت القضية التي طغت على تحقيقات ايران - كونترا - لو كان ريغان يدرك معنى سياسة ادارته أو يتذكرها - أن تكون مسألة غير ذات أهمية . إن ادعاء العكس لم يكن إلا جزءاً من عملية التغطية ؛ أما غياب اهتمام الجمهور بالكلام حول تورط ريغان بتقديم مساعدات غير مشروعة للكونترا في فترة لم يكن يعلم أي شيء عن مثل هذه المساعدات - كما قال للكونغرس فيما بعد - فإنه

يكشف عن قدر معين من الواقعية .

لم يكن واجب ريغان يتعدى الابتسام وقراءة النصوص الملقنة بصوت مستحب ، اطلاق عدد من النكات ، وتوفير القدر الكافي من المتعة للجمهور . كانت أهليته الوحيدة لرئاسة الجمهورية متمثلة في معرفته الطريقة التي يقرأ بها الأسطر التي كتبها له الأغنياء الذين يدفعون بسخاء مقابل هذه الخدمة . ظل ريغان يفعل ذلك لسنوات طويلة . بدا الرجل مليئاً لرغائب أرباب الدفع ، ومستمتعاً بهذه الممارسة . وبالمعايير كلها أمضى ريغان عدداً غير قليل من الأيام السعيدة متمتعاً بمباهج السلطة وبهرجها ، ولا شك أنه يمضي وقتاً رائعاً في متجعه المريح الذي وفره له أسياده وأولياء نعمته بعد تقاعده . وما ذنبه الفعلي هو نفسه إذا كان الأسياد والزعماء قد تركوا جبلاً من الجثث المقطعة في المقابر الجماعية التابعة لفرق الموت في السلفادور أو مئات الآلاف من المشردين ممن لا مأوى لهم هنا وهناك ؟! لا نستطيع أن نلوم الممثل جراء مضمون الكلمات التي تخرج من فمه . وحين نتحدث عن سياسة ادارة ريغان فإننا لا نتحدث عن تلك الشخصية التي تم توظيفها من أجل القيام بتنفيذ مهمات العلاقات العامة بالدرجة الأولى .

تشكل عملية بناء شخصية رمزية من قبل آلة العلاقات العامة مساهمة في حل إحدى أكثر المشكلات حسماً التي يتعين على أي مجتمع يجمع بين السلطة المركزية وبين آليات رسمية وشكلية تتيح ، نظرياً ، للجمهور العريض فرصة المشاركة في ادارة شؤونهم مما يشكل خطراً على الامتيازات ، أن يواجهها . ثمة أناس لا أهمية لهم ، ليس فقط في الممتلكات التابعة بل وفي داخل البلاد أيضاً ، لا بد من تعليمهم فن الخضوع بذل ومهانة ، وعملية اجترار شخصية تكون أكبر من الحياة نفسها تشكل وسيلة كلاسيكية لبلوغ هذا الغرض . . فمنذ أيام هيرودوت يمكننا أن نقرأ عن كيفية تحول الناس الذين ناضلوا في سبيل حريتهم إلى «أتباع ورعية مرة أخرى لحكم استبدادي أوتوقراطي» عبر أفعال قادة مقتدرين وطموحين «ابتدعوا للمرة الأولى فن الولاء الطقسي» ، فن ابعاد القائد عن الجمهور مع نسج أسطورة حول كونه مخلوقاً من نوعية مختلفة عن الناس العاديين» لا بد من احاطته بأثواب من الغموض والألغاز مع ترك أسرار الحكم التي ليست شأناً من شؤون الناس المبتدلين ، لأولئك المؤهلين لادارتها بنجاح . في الأيام الأولى من الجمهورية تم اجترار عبادة ساذجة لشخص جورج واشنطن كجزء من عملية «زرع بذور الولاء الايديولوجي القائم على المواطنة» وصولاً إلى خلق شعور «بالكيان القومي المقبول» كما يقول المؤرخ لورنس فريدمان Lawrence Friedman . كان واشنطن «رجلاً كاملاً» ولا «يوازيه أحد في الكمال» تم رفعه إلى مستوى «أعلى من سوية البشر» ، والخ . . . وحتى يومنا هذا يبقى الآباء المؤسسون (أوائل القادة في الولايات المتحدة) «أولئك العباقرة الخالصين المنكبين على التأمل المحايد الزاهد» ممن يتفوقون كثيراً على البشر الفانيين العاديين . وهذا التبجيل ما زال مستمراً بعناد ولا سيما بين أوساط المثقفين كما نرى في مثال مسرحية كاميلوت الكوميدية .

في بعض الأحيان يرقى زعيم أجنبي إلى مستوى قريب من القداسة في نظر المؤمنين المخلصين وقد يجري وصفه بأنه «شخصية بروميثوسية» يمتلك «قوة خارجية هائلة» و«جبروتاً كبيراً»



كما في اللحظات الأشد إثارة للسخرية من الحقبة الستالينية، أو في مناسبة اطراء غولدا مائير رئيسة الوزارة الإسرائيلية وتبجيله من قبل صاحب جريدة نيويورك ريبليك New Republic ورئيس تحريرها مارتن بيريتز Martin Peretz، هذه الجريدة التي اقتبسنا منها العبارات السابقة. (٨)

بلغ فرانكلين ديلا نوروزفلت Franklin Delano Roosevelt قمماً مماثلة بين قطاعات واسعة من السكان، بمن فيهم العديد من الفقراء ومتسبي الطبقة العاملة، الذين وضعوا ثقتهم به. وهالة القداسة هذه تبقى مستقرة لدى المثقفين الذين يقومون بمراسم العبادة في الهيكل. ففي عرض لكتاب تقريظي حول فرانكلين روزفلت كتبه جوزيف آلسوب Joseph Alsop، على صفحات النيويورك ريفيو أوف بوكس New York Review of Books يقوم الناقد الاجتماعي الليبرالي اليساري مواري كيمبتون Murray Kempton بوصف «جلال» ابتسامة روزفلت «حين أشرقت من تلك الذرى الشاهقة العظيمة التي تقع خلف مستوى إثارة الاستهجان... وأولئك الذين ولدوا في ظروف أقل رسوخاً مثلنا نحن، يميلون إلى الاعتقاد، بل إلى التعبير عن آيات الاحترام، بأن هذا ما هو إلا سلوك من النمط الارستقراطي... (إننا) نوافق، مثلنا مثل آلسوب، إلى زمن كانت فيه أمريكا محكومة من قبل السادة والسيدات». كان روزفلت ولوسي ميرسر Lucy Mercer «شخصين أكثر جلالاً وبهاءً على المسرح الوطني حتى مما أصبحا فيها بعد على المستوى الكوفي»، وواجهها الأزمة الكبرى التي تعرضت لها حياتهما، قصة الحب السرية، بأبهي الأساليب. «إن كون روزفلت ذلك الديمقراطي الذي يكونه السادة العظماء دوماً لم يؤثر قط سلباً على جلاله... (فجمعه بين الأناقة والرافة) يزيد من جلاله الحقيقي». لقد أورتنا «حيناً ماضوياً مؤلماً». إن «قامته الهائلة» منتصبة بيننا وبين «التاريخ السابق كله... متسامياً بجلال... خالداً خلوداً رائعاً يلهب الخيال»، الخ... الخ... بلغ روزفلت حداً من السيطرة جعله «يحيل اللامساواة الاجتماعية... إلى أرض خراب» - إلى درجة أن «عشر سنوات انقضت قبل أن يثور فضول أحد اقتصاديي وزارة التجارة حول توزيع الدخل فقوجيء بأن اللاتكافؤ في هذا التوزيع ظل مستمراً دونما تغيير منذ عهد هوفر Hoover ومروراً بعهد روزفلت وصولاً إلى عهد ترومان...» غير أن ذلك ليس إلا من حترقات العقول التافهة. فالحقيقة الهامة هي أن روزفلت جلب لنا «الراحة... جراء قيامه بزرع فكرة أن الناس متساوون في وعي الجمهور»، مهما كانت الصورة المتجلية في سجلات الإصلاح الاقتصادي والحقوق المدنية. ثم نشر رد فعل صدر عن نويل آنان Noel Annan الذي أطرى مديح مواري كيمبتون العادل والمنصف لروزفلت. (٩) ومهما حاولوا فإن ناسجي الاطراءات الخيالية لم يستطيعوا الاقتراب، ولو بقدر ما، من مثل تلك الذرى الشاهقة، في عهد ريغان.

يعج التاريخ السياسي والاجتماعي للديمقراطيات الغربية بجميع أنواع المحاولات والجهود الرامية إلى ضمان دوران عجلات وطواحين الآليات الرسمية والشكلية دوراناً فارغاً، جعجعة بلا طحن. أما الهدف فهو استئصال تدخل الجمهور في تشكيل السياسة وصنعها. وقد تم تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير في الولايات المتحدة حيث لا وجود لأي عائق يذكر أمام المنظمات السياسية والاتحادات النشيطة ووسائل الاعلام المستقلة عن مجمع الطغمة الحاكمة، أو أية بنى شعبية من

شأنها أن تقدم للشعب وسيلة الحصول على المعلومات، أسلوب تكوين أفكار الناس وتطويرها، طريقة دفعهم إلى الساحة السياسية وصولاً إلى جعلهم يتحركون من أجل وضعها موضع التنفيذ. طالما أن كل فرد من المجتمع يواجه القناة التلفزيونية وحده فإن الحرية الشكلية الرسمية لن تشكل أي خطر على الامتيازات.

ثمة خطوة ذات شأن كبير على طريق منع الجمهور المزعج عن الوصول إلى الشؤون الجدية ألا وهي اختزال الانتخابات إلى عملية اختيار شخصيات رمزية، مثل العلم، أو ملكة إنجلترا - التي لا تقوم، في التحليل الأخير، إلا بافتتاح البرلمان عبر تلاوة البرنامج السياسي للحكومة، رغم أن أحداً لا يطرح سؤالاً واحداً حول ما إذا كانت مؤمنة بهذا البرنامج أو فاهمة لمضمونه. (١٠)

وحيث تصبح الانتخابات مسألة انتقاء الملكة للسنوات الأربع اللاحقة، فإننا سنكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في إزالة التوتر المتأصل في المجتمع الحر الذي تكون فيه سلطة الاستثمار والتوظيف وغيرهما من القرارات الحاسمة - مثلها مثل النظم السياسية والايديولوجية - متمركزة تركزاً شديداً بأيدي القطاع الخاص والأفراد.

ولنجاح مثل هذه التدابير المنصبة على ردع الديمقراطية لا بد لنظام غسل الأدمغة من أن يؤدي وظيفته بشكل صحيح، لا بد له من أسباغ أثواب الجلال والنفوذ على القائد ومن ابتداء وفبركة الأوهام الضرورية لضمان بقاء الجمهور مسحوراً - أو مشغولاً ومسكوناً على الأقل. وفي العصر الحديث تتجسد إحدى طرق مقاربة هذه المهمة في لقاء قصائد المديح والبهجة (أو العويل والبكاء) إزاء الشعبية المذهلة للشخصية العظيمة المنتقاة لتتولى الرئاسة عن بعد. فمنذ الأيام الأولى من الفترة الريغانية اتضح بجلاء مرة بعد أخرى أن القصص الخرافية المنسوجة حول الشعبية التي لم يسبق لها مثيل لريغان، تلك القصص التي دأبت وسائل الاعلام على ترديدتها بلا كلل أو ملل، كانت مخادعة وكاذبة. نادراً ما خرجت شعبية ريغان عما هو مألوف إذ ظلت تتراوح بين الثلث والثلثين، ولم تصل قط إلى المستويات التي تحققت لكل من كيندي وايزنهاور كما هي قابلة للتنبؤ واعتيادية من خلال تصور التوجه الذي اتسم به الاقتصاد.

أما جورج بوش فكان أحد المرشحين الأقل شعبية عن تولوا منصب رئاسة الجمهورية إذا نظرنا إلى استطلاعات الرأي في أثناء الحملة الانتخابية، وبعد ثلاثة أسابيع في مكتبه الرئاسي ارتفعت نسبة المؤيدين له شخصياً إلى ٧٦ بالمئة، وهي نسبة أعلى من أية نسبة تحققت لريغان خلال عهده كله. (١١) وبعد انقضاء ثمانية عشر شهراً على توليه للمنصب ظلت شعبية بوش الشخصية أعلى من الأوج الذي حققه ريغان في رئاسته. ما من سبب يدعو أياً من أولئك الذين يعرفون الدور الذي أنيط بريغان إلى أن يفاجأ إزاء الزوال السريع لريغان فور انتهاء وظيفته. على أن من المهم أن نتذكر حقيقة أن الجمهور ظل خارج إطار السيطرة إلى حد كبير كما ظل يثير مشكلات جدية أمام ممارسة السلطة على الرغم من تعرض جوهر الديمقراطية لعملية اختزال ناجحة في الحقبة الريغانية. واجهت إدارة ريغان هذه المشكلات باستراتيجية ذات حدين. قامت، أولاً، بتطوير أكثر أجهزة الدعاية والتحريض تطوراً وحذقة في التاريخ الأمريكي أعني مكتب الدبلوماسية الشعبية

الذي ركز على «اسباغ صورة الشيطان على الساندينين» وتنظيم عمليات الدعم لدول امريكا الوسطى القائمة على الارهاب. صحيح أن مثل هذه التعبئة لسلطة الدولة من أجل السيطرة على تفكير الجمهور كانت غير قانونية، كما جاء في احد تقارير الكونغرس، إلا أنها كانت منسجمة تماماً مع الدعوة إلى فكرة قيام دولة قوية وجبارة قادرة على التدخل التي تشكل عقيدة أساسية بالنسبة لما يعرف باسم «النزعة المحافظة». أما الأسلوب الثاني فقد تمثل باعتماد العمليات السرية على مستوى لم يسبق له مثيل. ومدى مثل هذه العمليات يشكل معياراً جيداً لروز المعارضة الشعبية.

والعمليات الخفية هذه ليست سراً إلا على عامة الناس في البلاد، بل هي مكشوفة أمام وسائل الاعلام والكونغرس، إذا تركنا الادعاء والتظاهر جانباً. حين أقدمت ادارة ريغان، مثلاً، على القيام بمهمة نفس اتفاقيات السلام في امريكا الوسطى بعيد توقيعها مباشرة في آب ١٩٨٧ فضلت وسائل الاعلام والكونغرس ألا تكون مطلعة على أن شحنات التموين غير الشرعية المرسلة جواً إلى الكونترا تضاعفت حوالي ثلاث مرات بعد أن كانت على مستوى ذي شأن إذ كانت هناك شحنة واحدة كل يوم نظراً لأن واشنطن كانت تحاول بيأس أن تبقي القوى العميلة لها في ميادين القتال خلافاً لما نصت عليه الاتفاقات، من أجل رفع مستوى الارهاب والعنف والتدمير إلى الحدود القصوى، وافهام شعب نيكاراغوا أن الاطاحة بالساندينين شرط لا بد من تحقيقه إذا كان هذا الشعب يريد أن يكون لديه أي أمل في البقاء. وبعد عام واحد فضلت وسائل الاعلام وأوساط الكونغرس ألا تكون مطلعة على حقيقة أن شحنات المخابرات المركزية الجوية من المؤن والدخائر المنطلقة من قاعدة إيلويانغو الجوية القريبة من سان سلفادور باتجاه الكونترا في داخل نيكاراغوا كانت تعلن من قبل المصادر نفسها التي تم تجاهلها في الماضي، ثم ثبت أنها صادقة ودقيقة كما اضطروا إلى التسليم؛ وأخيراً جرى الكشف عن «طريق هايز نفوس» «Hasenfus route»، حين تم اسقاط طائرة مرتزق امريكي في تشرين الأول ١٩٨٦ ولم تعد الوقائع المعروفة منذ أمد طويل قابلة للكبت - خلال بضعة أسابيع. (١٢)

كذلك تظاهرت وسائل الاعلام (مثلها مثل الكونغرس) بعدم فهم سخر الاتفاق التاريخي بين ادارة بوش وليبراليي الكونغرس «بما يلزم الادارة والكونغرس بمساعدة المتمردين النيكاراغويين ودعم جهود السلام في امريكا الوسطى» (بيرنارد واين راوب Bernard Weinraub - نيويورك تايمز)؛ يا للتناقض الصارخ والفاضح! «الجهود السلمية» تقف حجر عثرة في طريق المساعدة. أفصحت إحدى افتتاحيات التايمز بتعقل عن أن أهداف الولايات المتحدة باتت الآن «منسجمة مع الحلف الاقليمي» الذي تم انتهاكه بفظاظة جراء الاتفاقية التي امتدحها المحررون. فالاتفاقية التاريخية «تؤكد من جديد على السياسة القائمة على أن الأقوياء لهم أن يفعلوا ما شاؤوا، بصرف النظر عن ارادة الآخرين» كما قال دانييل أورتيغا Daniel Ortega في اليوم الذي صدرت فيه افتتاحية التايمز بالذات، كما جاء في التقارير الصحفية. (١٣)

ظلت الممارسة متناغمة طالما بقيت وسائل الاعلام ملتزمة بتنفيذ الأوامر ضاربة عرض الحائط بحقيقة أن «الجهود السلمية في امريكا الوسطى» كانت بصورة مكشوفة وبدون أي التباس، تلغي



أي شكل من أشكال المساعدة للقوات الخاضعة لأوامر الولايات المتحدة عدا المساعدات الرامية إلى إعادة التوطين، وأن المساعدة المقدمة لم تكن «مساعدة إنسانية» بأي معيار من المعايير كما تحدد بشكل لا لبس فيه من قبل المحكمة الدولية في حكم أغضب نخبة الولايات المتحدة وبالتالي لم يرد له أي ذكر في النقاش الطويل والمحموم - أو تم تجاوزه والاستخفاف به عمداً - حول موضوع «المساعدة الإنسانية». فالتناقض الذاتي الصارخ (وهو نموذجي تماماً) في التصريح المقتبس من التاييز واضح وشفاف حول مدى احترامنا لاتفاقية ايسكو بولاس ٢ الموقع في آب ١٩٨٧ التي دُمّرت بنجاح من قبل واشنطن ووسائل الاعلام خلال بضعة أشهر، واتفاقية سابوا لوقف إطلاق النار في آذار ١٩٨٨ التي انتهكتها الإدارة والكونغرس بعد التوقيع عليها مباشرة بدعم من وسائل الاعلام، أو اتفاقية شباط ١٩٨٩ بين رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى التي نسفتها الإدارة والكونغرس فوراً بدعم من وسائل الاعلام مرة أخرى إنها أمثلة تكشف عن قدر كبير من التفنن في الكذب والخداع والفبركة، قدر كان حتى جورج أورويل George Orwell نفسه قد أصيب بالدهشة ازاءه.

إن الحقائق واضحة ولا يكتنفها أي غموض فإعلان شباط ١٩٨٩ لرؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى (ايسكيبولاس ٥) كان، بأكثرية، انعكاساً لانتصار حكومة الولايات المتحدة ووسائل الاعلام في تدمير اتفاقيات آب ١٩٨٧. فالبند الخامس «المتسقة» تمت إزالتها من أجل استثناء الدول الارهابية العميلة للولايات المتحدة، كما تم احباط الجهود النيكاراغوية الرامية إلى استعادة الاشراف الدولي على تنفيذ اتفاقية ايسكيبولاس ٢، هذه الاتفاقية التي تم الاجهاز عليها بفضل ضغوط الولايات المتحدة في دورة كانون الثاني ١٩٨٨، إذ جرى رفضها مرة ثانية مما أتاح للولايات المتحدة وعملائها الحرية الكاملة لانتهاك أية اتفاقية لا تروقها - واثقة، وهي محقة، بأن الصحافة ستبادر إلى العزف على الوتر المطلوب. ولكن الاتفاقية، رغم هذا الاستسلام لضغوط الولايات المتحدة:

«كررت بقوة الطلب الوارد في البند الخامس من اتفاقية ايسكيبولاس ٢ والقاضي بأن توقف الحكومات المحلية وغير المحلية التي تساعد، سراً أو علانية، قوات غير نظامية (الكونترا) أو حركات ثورية متمردة (القوات الفدائية المحلية) في المنطقة، مثل هذه المساعدات فوراً، عدا المساعدات الإنسانية التي تساهم في تحقيق أهداف هذه الوثيقة.»

هذه الأهداف المتركة على «التسريح الطوعي، وإعادة التوطين، أو التوطين في نيكاراغوا أو بلدان ثالثة» لأفراد الكونترا وأسرههم. حدد البند المشار إليه من اتفاقية ايسكيبولاس ٢ «عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه» للسلام ألا وهو وضع حد لأية مساعدات علنية أو خفية وبأي شكل من الأشكال («عسكرية، لوجستية، مالية، دعائية») تُقدم إلى الكونترا أو الحركات الفدائية المحلية. كما أعادت اتفاقية سابوا لوقف إطلاق النار المعقودة في آذار ١٩٨٨ تأكيد المبادئ نفسها واعتبرت الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية المسؤول الرسمي المكلف بالاشراف على مدى التقيد بها؛ وكانت رسالة الاحتجاج التي بعث بها إلى جورج شولتز حين وافق الكونغرس على انتهاك الاتفاقية (مع الزعم علناً بأنه ملتزم بها) قد تعرضت للاستبعاد بوصفها رسالة غير وجيهة من قبل وسائل

الاعلام . فهذه الوسائل وجدت صعوبة كبيرة في تنفيذ مهمة الجمع بين اطراء قرار الكونغرس القاضي بدعم قضية السلام عن طريق نفس اتفاقية وقف اطلاق النار وبين معارضة بنود النصوص التشريعية الخاصة بالكونغرس بالذات والتناقض معها . (١٤)

ظلت وسائل الاعلام وأوساط المثقفين الغربيين بصورة عامة ، منذ البداية وحتى النهاية ، تخفي بنجاح ما كان يجري أمام أبصارها متصرفة تصرفاً أشبه بتصرف أية دولة توتاليتارية على الرغم من عدم وجود حجة الخوف . وكما كانت العادة في الماضي فإن الثمن قد تم دفعه بدماء الناس غير المهمين وبؤسهم .

إن المبدأ الأساسي ، وهو مبدأ قلما يتعرض للانتهاك ، يقوم على أن ما من شأنه أن يتناقض مع مستلزمات السلطة والنفوذ ليس موجوداً . لذا فإن من الممكن انتهاك اتفاقيات ايسكوبولاس ٢ ، اتفاقية آذار ١٩٨٨ لوقف اطلاق النار ، و «الجهود السلمية في أمريكا الوسطى» المختزلة لتلبية مطالب واشنطن في ١٩٨٩ ودعمها في الوقت نفسه .

ليس هدف الحكومة - وسائل الاعلام المترکز على نفس عميلة السلام غامضاً . كان مهماً أن تبقى نيكاراغوا عرضة لهجمات ارهابية ذات مستوى منخفض على الأقل في الداخل وللتهديد العسكري على الحدود حتى لا تتمكن من تكريس مواردها الهزيلة المثيرة للشفقة ولتتيح أجهزة التحكم الداخلية لمعالي الولايات المتحدة فرصة النواح على غياب الحرية عن البلد المستهدف للهجوم . كان المنطق نفسه كامناً وراء توجيهات البنتاغون للقوى العميلة (المجازة علنا من قبل وزارة الخارجية والمعتبرة معقولة لدى الحثائم الليبراليين) لمهاجمة «أهداف سهلة» ليست محاطة بأية وسائل دفاعية . أما العقلية فقد شرحها احد الذين هجروا الكونترا ، وقد كان ذا أهمية مما اضطر وسائل الاعلام المستقلة إلى تجاهله بحسم ؛ إنه هوراشيو آركي Horacio Arce الأمين العام لجهاز الاستخبارات التابع للكونترا والذي كان يحمل الاسم الحركي : «المرتزق» (ميرسينيرو؛ حين قال : إن الكلام عن «المناضلين في سبيل الحرية» و «الديمقراطيين» موجه إلى الطبقات المثقفة في البلاد . تمتعت الكونترا بقدر كبير من اهتمام وسائل الاعلام ، بقدر أكبر مما خصص لحكومة نيكاراغوا ، ولكن آركي عومل معاملة مختلفة .

كان آركي مخزناً للمعلومات كما تبين من المقابلة التي أجريت معه في المكسيك أواخر ١٩٨٨ بعيد تركه للكونترا . وبشكل خاص وصف آركي تدريبه غير الشرعي في احدى القواعد الجوية جنوب الولايات المتحدة وحدد بالأسماء عملاء وكالة الاستخبارات المركزية (السي . أي . أي .) الذين قدموا الدعم للكونترا تحت غطاء وكالة التنمية الدولية (AID في سفارة الولايات المتحدة بمدينة تيغوسيغالبا Tegucigalpa ، ولخص كيفية قيام الجيش الهندوراسي بتقديم المعلومات الاستخباراتية فضلاً عن الدعم إلى فعاليات الكونترا العسكرية ، كما تحدث عن مبيع أسلحة سوفيتية الطراز وفرتها الاستخبارات الأمريكية إلى فدائيي جبهة التحرير الوطني FMLN في السلفادور (وهي الأسلحة التي جرى تقديمها فيما بعد بوصفها «دليلاً» على وجود شحنات كوية ونيكاراغوية من الأسلحة) .

ثم تابع آركي كلامه قائلاً: «نهاجم أعداداً كبيرة من المدارس والمراكز الصحية والمباني المماثلة . لقد حاولنا أن نجعل حكومة نيكاراغوا عاجزة عن تقديم أية خدمات اجتماعية للفلاحين، عاجزة عن تطوير مشروعها . . . تلك هي الفكرة . من الواضح أن التدريب الأمريكي المتقن كان ناجحاً في إيصال الفكرة الأساسية إلى حيث يجب أن تصل .

ما من أحد ساوره أي شك جدي في أي من الأوقات حول استعداد ليبرالبي الكونغرس وحماهم وسائل الاعلام لتأييد تدابير الخنق الاقتصادي والارهاب ذي المستوى المنخفض استرشاداً بهذه المبادئ حتى تصل نيكاراغوا إلى «الديمقراطية» - أي حتى تنتقل السلطة السياسية إلى النخب المنتمية إلى رجال الأعمال وملأك الأراضي والمرتبطة بالولايات المتحدة، وهي نخب «ديمقراطية» لأنها مرتبطة بالولايات المتحدة لا لأي سبب آخر، وهل من حاجة لطرح أية أسئلة أخرى؟ (١٥) هذا ويمكن لهذه النخب أن تبادر إلى تقديم الدعم المضمحل لجهود واشنطن اللاحقة من أجل الاطاحة بأية حكومة تخفق في وضع قوات الأمن تحت السيطرة الفعلية والفعالة للولايات المتحدة أو في تحقيق المعايير المطلوبة من الخدمة والتبعية لمصالح رجال الأعمال على المستويين الداخلي والخارجي .

تتحول أية حكومة إلى الارهاب المضمحل والتخريب، وإلى أساليب القمع غير الكفؤ نسبياً، حين يجري إجبارها على العمل في السر والظلام من قبل عدوها الداخلي: أي من قبل السكان المحليين في البلاد . وبالنسبة للممارسات الدعائية الريغانية فإنها حققت النجاح المرجو والمتوقع بين صفوف النخب المتعلمة . قلما أمكن تصور أي انحراف عن المبادئ الأساسية لخط الحزب، مهما كانت سخيفة؛ مثال: نظاما الحكم في السلفادور وغواتيمالا ديمقراطيان (ربما مع بعض العيوب) يحكمهما رئيسان للجمهورية منتخبان؛ أما نيكاراغوا في ظل الساندينينيين فهي دكتاتورية متسلطة توتاليتارية لم يسبق لها أن أجرت انتخابات قريبة من المعايير المثيرة للسائدة لدى الدول الارهابية العميلة للولايات المتحدة (انتخابات ١٩٨٤ اعتبرتها واشنطن غير موجودة وحظي اعتبار واشنطن هذا بالتصديق لدى المحترمين). ولكن الدعاية كانت، فيما يبدو، أقل قدراً من النجاح، لدى عامة الناس والسكان البعيدين . ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن التحسن الجوهرى في المستويات الثقافية والأخلاقية العامة الذي انطلق في الستينيات ظل يتابع توسعه مما فرض ظروفاً لا بد لأية سلطة ممرضة من أن تواجهها.

### ٣ - انجازات الادارة الاقتصادية

حققت الحقبة الريغانية توسعاً كبيراً في البرنامج السياسي لاجماع نخبوي عريض . شهد عقد السبعينات التزاماً عاماً باستعادة ربحية الشركات وفرض نوع من الانضباط على عالم متزايد الاضطراب . ففي ظل الطبعة الامريكية من رأسمالية الدولة، وهي تعني العودة، داخلياً، إلى الأساليب الكينزية العسكرية باتت هذه العودة منسجمة مع تدهور نفوذ الولايات المتحدة كما غدت بالتالي متسمة بسمة يمينية بدلاً من السمات الليبرالية نظراً لعدم توافق برامج «المجتمع العظيم» مع



المزاعم السابقة لذوي الأهمية من الناس . أما على المستوى الخارجي فإن السياسة الموازية قائمة على التخريب واسع النطاق والارهاب الدولي (مهما كانت العبارة التي يقع عليها الاختيار لاختفاء الحقيقة).

كانت السياسة الداخلية الطبيعية قائمة على تحويل الموارد والثروات إلى الأغنياء، التفكيك الجزئي لنظام الرخاء المحدود، الهجوم على الاتحادات والأجور الفعلية، وتوسيع الدعم العام (دعم القطاع العام) لصناعة التكنولوجيا المتطورة العالية عبر منظومة البتاغون (وزارة الدفاع) التي باتت منذ أمد غير قصير محرك النمو الاقتصادي وأداة الحفاظ على التفوق التكنولوجي.

إن الخطط التي تعكس هذه التصورات النخبوية العائدة لعقد السبعينات اقترحها كارتر وطبقها الريغانيون - بما فيها الانفاق العسكري الذي تم حسب توقعات كارتر بصورة عامة . قام المنهج المتبنى على اغراق البلاد في بئر عميقة من الكساد لتقليص التضخم، اضعاف الاتحادات والنقابات، وخفض الأجور؛ ومن ثم العودة إلى رفعها عبر الانفاق القائم على العجز مع تنظيم دعم صناعة التكنولوجيا المتطورة وتهديد العالم بقبضة قوية، وهي خيارات سياسية تسير جنباً إلى جنب بشكل عام . لا بد من الاعتراف بالحقيقة والقول بأن أصحاب الكلمة المسموعة في اتخاذ القرارات السياسية لا ينظرون إلى الكلام عن التجارة الحرة، رغم جاذبيته في الافتتاحيات وبعد خطب ولائم العشاء، نظرة تتسم بقدر كبير من الجدية . والمؤشرات التاريخية تبين أن الاقتصادات التي نمت وتطورت وحقت تصنيعاً، بما فيها اقتصاد الولايات المتحدة، تبنت سلسلة من تدابير الحماية حين كانت مثل هذه التدابير مفيدة . والاقتصادات الأنجح هي تلك تنسق في الجوهر مع الدولة، بما فيها اليابان وأطرافها، وألمانيا - حيث يقدر صندوق النقد الدولي أن الحوافز الصناعية تساوي ثلاثين بالمئة من التعرفة، إذا اكتفينا بإيراد سمة واحدة فقط . أما في الولايات المتحدة فإن العنصرين الرئيسيين القادرين على المنافسة الدولية في الاقتصاد - الزراعة كثيفة رأس المال وصناعة التكنولوجيا المتطورة - مدعومان دعماً كبيراً من جانب الدولة التي توفر لهما أيضاً أسواقاً مضمونة . وبما لا يثير الاستغراب أن هذين القطاعين هما أيضاً «الشيطانان الشريران» الكامنان وراء العجز الفيدرالي كما تقول مجلة الـول ستريت جورنال أما «الشيطان» الثالث فنجدته مخبئاً وراء الامتيازات غير القابلة للمس؛ وحسب تقديرات فرانكو مودلياني Franco Modigliani وروبرت سولو Robert Solow (١٦)، فإن شطب فائض الضمان الاجتماعي من الموازنة بعد تكريسها لعملية تشكيل رأس المال من أجل تلبية حاجات المستقبل، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة العجز بمقدار خمسين ملياراً من الدولارات .

كان الكينزيون العسكريون اليمينيون من أنصار الحماية أيضاً، بعيداً كل البعد عن توسيع السوق المحمية من قبل الدولة لمنتجات الصناعة التكنولوجية المتطورة تحت ستار «الدفاع» . دشّن الريغانيون إقامة نوع من الكونسورتيوم التابع للبتاغون من أجل توجيه البحث والتطوير وأعطوا للبتاغون أكثر فأكثر مهمة القيام بوظيفة هيئة التخطيط المؤلفة من الدولة والشركات في اليابان في تنظيم البحث والتطوير في ميدان تصميم الآلات الدقيقة والحواسيب، وسائل الاتصال فائقة الحساسية، الأجهزة التلفزيونية الخاصة، وغيرها من ميادين التكنولوجيا العالية . أما أوهايم حروب

النجوم فلم تشكل إلا واحداً من الأساليب المفبركة لحفز الجمهور على توفير الدعم لصناعة التكنولوجيا المتطورة التي ستحقق المرباح في حال توفر الطلبات التجارية انسجاماً مع مبادئ « المشروع الحر ». استحدث ريغان أيضاً مزيداً من القيود على الواردات كانت أكثر من القيود التي فرضها رؤساء الجمهورية الستة السابقون معاً؛ فالنسبة المئوية من مجموع الواردات الخاضعة للكويتا والاتفاقيات المقيدة تضاعفت من ١٢ إلى ٢٤ بالمئة في ظل « النزعة المحافظة » الريغانية. (١٧)

باتت نتائج هذه السياسات واضحة مع حلول أواسط الثمانينات، وزادت وضوحاً وجلاء مع اقتراب موعد انتقال منصب رئاسة الجمهورية. معبراً عما يكاد يكون اجماعاً عاماً بين الاقتصاديين ونخب رجال الأعمال، قال ديفيد هيل David Hale، كبير اقتصاديي مركز كمبر للخدمات المالية: « نادراً ما جاءت إدارة أمريكية جديدة إلى الحكم لتواجه ما تواجهه إدارة بوش الآن من أجواء اقتصادية كثيفة كآبة طاغية ». حيث « تبدو البلاد غارقة في بحر من الحبر الأحمر لحظة انتهاء حقبة ريغان. » (١٨) لقد زاد العجز الفيدرالي بتسارع كبير، وعملية الصعود التي استمرت سبعين عاماً للوصول إلى مكانة الدولة الدائنة الأولى في العالم انقلبت رأساً على عقب إذ غدت الولايات المتحدة المدين الأول في العالم. ويقدر هيل إن من المحتمل أن تبلغ قروض الولايات المتحدة الخارجية تريليوناً من الدولارات مع عام ١٩٩١، تحويل ما يزيد عن تريليون من الدولارات خلال عقد واحد - ليس هذا جهداً يستهان به بله أولئك الذين اعتادوا على الاستهزاء بـ « سوء تدبير الساندينين ». مال ميزان الاستثمار هو الآخر ميلاً جذرياً لصالح المستثمرين الأجانب. أما الوفور الخاصة والعائدة للشركات فقد تدهورت إلى حضيض لم يسبق له مثيل بالمقارنة مع إجمالي الدخل القومي. زادت الثروة الخاصة بوتائر أبطأ مما في أواخر السبعينات، كما تعرضت الأجور الفعلية للركود. أما الدخل فقد تم إعادة توزيعه لصالح من هم في أعلى السلم بشكل حاد؛ كسب الأغنياء وعانى الفقراء حسب ما هو مصمم. أفضت الإدارة الحكومية للاقتصاد إلى زيادة استهلاك الأغنياء والمضاربة والألاعيب المالية، غير أنها عجزت عن توجيه شيء ذي يال نحو الاستثمار الانتاجي.

يلاحظ ليستر ثورو Lester Thurow أن « الاستثمار يشكل نسبة أقل من إجمالي الدخل القومي اليوم بالمقارنة مع النسبة التي كانت في أواخر السبعينات، حين لم تكن نقترض من الخارج » ويضيف قائلاً « إن قروضنا الدولية الراهنة تنفق على الاستهلاك العام أو الخاص وبالتالي فإنها ستؤدي في المستقبل إلى خفض مستوى المعيشة في الولايات المتحدة ». إن معدل الاستثمار الصافي، بالنسبة لإجمالي الدخل القومي، في الولايات المتحدة هو الأدنى بين سائر البلدان الصناعية الكبرى السبعة. وحتى هذا المستوى المتدني من الاستثمار لم يتم الحفاظ عليه إلا بفضل زيادة كبيرة في عملية استيراد الرساميل، كما يقول مودلياني وسولو. زادت نسبة الجيش والبحوث من ٤٦ إلى ٦٧ بالمئة من الانفاق الفيدرالي بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ المائين على التوالي، مما شكل تطوراً آخر من شأنه على المدى الطويل أن يلحق أذى كبيراً باقتصاد الولايات المتحدة. ساهمت هذه العوامل مع غيرها أيضاً في العجز التجاري الذي قد يستحيل التغلب عليه إذا حول المستثمرون الأمريكيون أعمالهم إلى الخارج (١٩).

للمرة الأولى في تاريخه أصدر المكتب العام للمحاسبة دراسة عن الوضع الخطر للاقتصاد الذي خلفته إدارة مولية (٢٠). لخص تقرير رئيس المكتب، المفتش الفيدرالي الأول، وهو من عينهم ريغان نفسه، الأثمان «الفاحشة والمذهلة» التي يتعين تسديدها نتيجة سوء الإدارة الاقتصادية والتدمير البيئي في عهد ريغان. لاحظ المكتب العام للمحاسبة أيضاً التزايد السريع لظاهرة التشرد وتدهور شبكة الرخاء المحدود للفقراء والطبقات الوسطى، وانخفاض المستويات الأمنية للعمال، إضافة إلى العديد من التبعات الأخرى المترتبة على الركض الأعمى وراء الكسب السريع. نشأت هالة من الازدهار بفضل رغبة المستثمرين الأجانب بالقاء حصص للأغنياء - لا كرماء وحياً بالخير بطبيعة الحال؛ فهم يستطيعون أن يستعيدوا ما دفعوه حين يريدون: والشيء نفسه صحيح بالنسبة للأثرياء في البلاد. فتقليص الضرائب أغرى المستفيدين باقراض الحكومة، أملاً في تحقيق المزيد من المكاسب.

وهكذا فإن السياسة المالية تشكل على المدى الطويل عملية ضخ للموارد إلى خزائن الأغنياء. أما الأثمان «الباهظة المذهلة» التي يتحدث عنها مراقبو الحسابات الفيدراليون فسوف يدفعها الفقراء وأبناء الطبقة العاملة الذين جرى حرمانهم من متعة الاستهلاك الأمر الذي يعتبره الاقتصاديون مسؤولاً عن الغيوم المتلبدة في الأفق، تماماً كما تتم دعوة دافع الضرائب إلى تسديد فواتير المضاربين الذين يعلقون آمالهم على جني الأرباح جراء إلغاء الرقابة على الوفور ومؤسسات القروض وربما حتى البنوك قبل مضي وقت طويل، نعم البنوك التي حصدت أرباحاً طائلة وهائلة عبر اقراض الطبقات الثرية والحكام العسكريين من النازيين الجدد الذين تولوا السلطة في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية بدعم من الولايات المتحدة منذ أوائل الستينات.

كان مدراء الدولة انتقائيين في أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد التي تبناها. فحيث يستطيع إلغاء الاشراف أن يحقق أرباحاً قصيرة الأجل كان الأمر يعتبر هدفاً جديراً. شكلت فضيحة الانخفاق التام للوفور والقروض إحدى التبعات الدرامية. فالتهتك الطليق خلال هذه السنوات عكس آثاره بشكل أوسع عبر تدهور البنية التحتية ومستويات الرعاية الصحية والتعليم وظروف البيئة إضافة إلى الحالة العامة للاقتصاد. أما البرامج التنظيمية التي وضعت لتشجيع الحفاظ على الطاقة فقد آلت إلى ما آلت إليه خطط تطوير مصادر بديلة للطاقة بحجة أن أسعار النفط ستخفض تحت تأثير معجزة السوق (وهي أسعار خاضعة عموماً بصورة عملية لسيطرة النظام السعودي العميل للولايات المتحدة مع عدد من كبرى الشركات النفطية التي تبقي الانتاج على مستوى يضمن بقاء الأسعار عالية بما يكفي لتحقيق أرباح كبيرة، ولكنها منخفضة بما يكفي لعدم تشجيع أي بحث عن بدائل، مع ممارسة حكومة الولايات المتحدة للضغط في الثمانينات من أجل خفض الأسعار في سبيل دعم عملية الانتعاش والتعافي من أزمة عام ١٩٨٢ العميقة (٢١).

من شأن التردد الريغاني فيما يخص حماية البيئة أن ينطوي على آثار بعيدة المدى. فالمشكلات مطروحة في دراسة علمية قدمت إلى مؤتمر علمي عقدته الأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٩٠. توصل المحفل الدولي إلى ما يشبه الاجماع حول الاستنتاج القائل بأن زيادة درجة حرارة الكرة



الأرضية ظلت متواصلة خلال القرن الماضي وبأن الخطر الذي ينطوي عليه المزيد من الارتفاع في درجات الحرارة هو خطر جدي يترواح بين الملموس والقريب من الكارثي من حيث جديته، نتيجة احتراق الوقود العضوي المتحجر بالدرجة الأولى. قال عالم أمريكي شارك في الندوة لمراسل مجلة العلوم Science ما يلي: «ركزت الصحافة في الولايات المتحدة على الآراء الجانبية [التي تسائل الاجماع] دون التشديد بقوة على تبريرها وتسويقها». وأضاف عالم بريطاني، وهو أحد مؤلفي الفصل الخاص بالتغير المناخي الملحوظ قائلاً: «عدد كبير من وجهات النظر المتطرفة احتلت قلب المسرح في الولايات المتحدة. ليس هناك ما يشبه ذلك في الأماكن الأخرى». ما من أحد من المشاركين في الندوة وافق على الآراء المتشككة التي لقيت اهتماماً واسعاً في الولايات المتحدة مما أفرز عناوين بارزة من قبيل «المعلومات المتوفرة لدى الولايات المتحدة تحقق في اثبات وجود نزوع نحو ارتفاع درجات الحرارة» (نيويورك تايمز) و«الرعب من زيادة حرارة الكرة الأرضية: قضية كلاسيكية من قضايا المبالغة في رد الفعل» (فوربز [الغلاف] Forbes)، مع تغطية تلفزيونية توحى بأن الرأي العلمي متشكك ومنقسم (٢٢).

أما الصحافة البريطانية فقد كتبت تقول إن اجماع العلماء تعرض للتجاهل والاستخفاف من جانب لجان الأمم المتحدة السياسية تحت تأثير ضغوط الولايات المتحدة واليابان. حتى انجلترا تاتشر تخلت أخيراً عن أوهايم السوق الحرة تاركة موقع الصدارة والجهة الأمامية من المحاولات الرامية لعاقة أي رد بناء على ما يمكن أن يتحول إلى كارثة كبرى لواشنطن ووسائل اعلامها. ما زال المبدأ النبراس كامناً، مرة أخرى، في ضرورة رسم سياسة الحكومة بما يخدم المكاسب السريعة، قصيرة الأمد، لأصحاب الامتيازات؛ إنها العقيدة الأساس الراسخة للنزعة المحافظة الريفانية (٢٣).

تبين دراسة صدرت عن الكونغرس في آذار ١٩٨٨ أن معدل دخل الأسرة من الخمس الأكثر فقراً من السكان تدهور أكثر من ٦ بالمئة في الفترة الممتدة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ في حين ارتفع بنسبة ١١ بالمئة فيما يخص خمس الأسر الأكثر غنى في المجتمع؛ وهذه الاحصائيات معدلة نتيجة التضخم وتتضمن الفوائد المحصلة من برامج الاحسان والضمان. وبالنسبة للخمس الأشد فقراً فإن الدخل الشخصي تقلص بمعدل ٩ر٨ بالمئة في حين زاد بمعدل ١٥ر٦ بالمئة لدى الخمس الأكثر غنى من السكان. إن أحد الأسباب الكامنة وراء ذلك هو أن «عدداً أكبر من الأجور الآن باتت بمستوى خط الفقر أو أدنى» كما علق أحد كبار اقتصاديي لجنة أساليب الاسكان. أصدرت الرابطة القومية لمشافي الأطفال والمؤسسات ذات العلاقة بها دراسة تظهر أن الرعاية الصحية للأطفال في الولايات المتحدة تدهورت إلى أدنى مستوياتها خلال عشر سنوات مع ايراد احصائيات مذهلة. فنسبة الولادات ذات الأطفال بأوزان متدنية [وهذه علة تساهم عادة في رفع معدلات وفيات الأطفال]، مثلاً، هي ١٧ر١ مرة بالمقارنة مع النسبة المناظرة في أوروبا الغربية؛ وهي أسوأ بكثير فيما يخص الأطفال الزنوج (٢٤).

يلخص أحد معلقى البوسطن غلوب Bostn globe، ديريك جاكسون Derrick Jackson، سلسلة العواقب فيما يخص إحدى المدن الغنية. يلاحظ المعلق أن اليونيسيف تضع الولايات

المتحدة في المرتبة الثانية بعد سويسرا من حيث معدل الفرد من اجمالي الدخل القومي ، وفي المرتبة الثانية والعشرين من حيث معدلات وفيات الأطفال ، أي بعد ايرلندا واسبانيا - وذلك بعد أن كانت تحتل المرتبة العاشرة في ١٩٦٠ . وبالنسبة للأمريكيين - الأفرقة فإن المعدل يكاد يصل إلى الضعف . ففي حي روكسبوري Roxbury ببوسطن ، حيث تكثر الأقليات ، يكاد المعدل يبلغ ثلاثة أضعاف ما هو في الولايات المتحدة ؛ «علماً أن الاحصائيات لن تتردد حول اعتبار حي روكسبوري هذا الذي لا يحتل إلا المرتبة الثانية والأربعين من حيث معدل وفيات الأطفال ، جزءاً لا يتجزأ من أمة تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث الغنى والثروة» . وعلى الرغم من أن بوسطن هي إحدى المراكز الطبية الكبرى في العالم فإن معدل وفيات الأطفال في حي روكسبوري هو أسوأ مما في اليونان والبرتغال والاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية كلها والكثير من بلدان العالم الثالث . كما علق بول وايز Paul Wise ، وهو أحد خبراء مدرسة هارفارد الطبية في شؤون وفيات الأطفال قائلاً : «إن المكان الوحيد الذي يشي بتفاوتات اجتماعية في معدل وفيات الأطفال نشهدها بالولايات المتحدة هو جنوب أفريقيا» ، وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي لا وجود فيها للرعاية الصحية المضمونة .

يتابع جاكسون كلامه ليقول :

«قبل الحمل بوقت طويل تكون النساء خارج دائرة التثقيف حول التغذية والصحة . . . . . لهما يتباهى القادة في واشنطن هذا الأسبوع بهدم الأسوار في أوروبا ، نجد أعداداً كبيرة ومتزايدة من الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية واللاتينية والكمبودية والهايتية والفيتنامية ممنوعة من دخول المشافي والمستوصفات جراء انعدام المال أو الضمان الصحي أو اللغة» (٢٥)

إن مثل هذه الوقائع التي نستطيع مضاعفتها في سائر أرجاء البلاد تقدم أكثر التعليقات بلاغة على نوعية رأسمالية الدولة التي تمارس فيما ينبغي أن يكون أكثر بلدان العالم غنى ، في بلد ذي أفضليات لا مثيل لها تم تبديدها خلال السنوات الريحانية مما أفرز وضعاً هودون مستوى الشائن والمخجل .

استطاع توم وولف Tom Wolfe أن يمسك بروح هذه السنوات التي يصفها بأنها «كانت إحدى اللحظات الذهبية العظيمة التي سبق للبشرية أن عاشتها» . صحيح أنها كانت كذلك دونما أدنى قدر من الشك بالنسبة للناس ذوي الأهمية الذين يتحدث وولف باسمهم (٢٦) . فالأهداف المحددة والمرجوة من إدارة الاقتصاد الوطني قد تحققت إلى حد كبير ، تماماً كما بلغ اجماع واشنطن الشامل للحزبين (الجمهوري والديمقراطي) كليهما هدفه المتمثل بالاجهاز على خطر الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي في أمريكا الوسطى .

#### ٤ - استعادة الثقة :

يقال إن الانجاز الأكبر لريغان يكمن في أنه جعلنا «نحس بالرضى عن أنفسنا» ، مما أعاد الثقة بالسلطة ، تلك الثقة التي كانت قد اهتزت كثيراً . وكما يقول محررو الـ «ول ستريت جورنال» فإنه «قد

استعداد كفاءة القوات المسلحة ومعنوياتها [و] عبر عن الاستعداد لاستخدام القوة في كل من غرينادا وليبيا - خيبتان عسكريتان، ولكن لا بأس! استطعنا أن نقتل عدداً كافياً من الناس وبتنا نتناول مرة أخرى و«نشمخ» فوق رؤوس حديثي النعمة الذين حاولوا يوماً أن يتغلبوا علينا غير أنهم استسلموا بمهانة أمام الجرأة الباردة والقوة التي أبداهها راعي البقر (الكابويي) - إنها كلمات الصحفي البريطاني بول جونسون Paul Johnson، متشياً برجولة صنمه المعبود رونالد ريغان، الذي أبدى في حقيقة الأمر شجاعة أحد أرباب المافيا الذين يرسلون فرق الارهاب لتحطيم عظام أطفال احدي رياض الأطفال. نجح ريغان، بمثل هذه الانجازات، في التغلب على «تردداتنا المرضية» ازاء استخدام القوة العسكرية» حسب تعبير نورمان بودهورتيز Normen Podhoretz (٢٧).

ما هذا كله، في الحقيقة، إلا رياء وزيفاً فاضحاً. فالناس الصغار الفزعون المفعمون رهبة قد يتراقصون خوفاً حول بطلهم من رعاة البقر، ولكن الجمهور العام يبدو أكثر معارضة للتدخل العنيف من ذي قبل و- أرجو، وإن كنت لا أدري - أن يكون أكثر التزاماً بمبدأ التحرك من أجل وقف مثل هذا التدخل.

## • - شرور عامة:

تشكل رعاية الارهاب الدولي بقيادة الدولة من جهة والادارة الاقتصادية المصممة بما يحقق الربح السريع للأغنياء من جهة ثانية السمتين الأكثر بروزاً من سمات الحقبة الريغانية، غير أن هناك جملة من السمات الأخرى. ففي هذا الاستعراض الوجيز لم أورد حتى تلك التركة التي خلفها كل من ريغان وتاتشر والآخرين. ستواجه الأجيال القادمة مشكلات مختلفة تماماً من حيث المدى والتعقيد عن أية من المشكلات التي ووجهت من قبل. إن امكانية تدمير البيئة الفيزيائية المؤهلة لاحتضان الحياة الانسانية بطريقة تشبه الطريقة المألوفة الآن ولو من بعيد هي احدي المشكلات الأكثر درامية من تلك المشكلات التي نتحدث عنها، جنباً إلى جنب مع الخطر المتزايد الناجم عن أسلحة التدمير الشامل والصراعات المستمرة فيما بين الخصوم والمشحونة بقابلية احداث خراب غيف. ليس واضحاً تماماً أن هذه المشكلات لها حلول. ليس واضحاً تماماً أن رفع التهم إلى مستوى أسمى القيم الانسانية لا يشكل حلاً. صحيح أن من الممكن تحمل سماع قصص خرافية عن امكانية قيام الشرور الخاصة بافراز فوائد عامة في عالم يعيش على مسافة معينة عن الحد الفاصل، ولكن هذا العالم لم يعد قادراً على أن يحافظ على مثل تلك المسافة.

دأب الريغانيون، عبر احتفائهم بأشع عناصر الطبيعة الانسانية والحياة الاجتماعية ورفعها إلى مرتبة القدسية، على احباط آفاق التعامل مع معضلات خطيرة وكوارث محتملة، احباطاً يكاد يكون مطلقاً.

سيتمتع على الأجيال القادمة أن تدفع الثمن. تلك هي التركة التي ورثناها عن هذه السنوات حتى لو سمحنا لأنفسنا أن نتعاضد عن بؤس ضحايانا في معظم أرجاء العالم وعذاباتهم.



## حواشي الفصل الثاني

- ١ - هيرتزبيرغ Hertzberg ، (TNR) The New Republic ، ٦ / ٢ / ١٩٨٩ ؛ ماك غروري Mc Grory ، بوسطن غلوب ، ٦ / ٢ / ١٩٨٩ .
- ٢ - فريدريك ز . براون Fredrick Z . Brown ، Indochina Issues ، ت ٢ ، ١٩٨٨ .
- ٣ - رونغ وهو يعرض كتاب More Like Us لمؤلفه فالو Fallow ، نيويورك تايمز ريفيو ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٩ .
- ٤ - لوموين Le Moyne ، نيويورك تايمز بوك ماغازين ، ٦ / ٤ / ١٩٨٦ .
- ٥ - كينزر Kinzer ، نيويورك تايمز ماغازين ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٩ .
- ٦ - فرنش French ، نيويورك تايمز ، ٨ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ٧ - نيويورك تايمز ، ١٩ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٨ - فريدمان Friedman ، مخترعو الأرض الموعودة Inventors of the Promised Land ، (كنسوف Knopf ، ١٩٧٥ ، الفصل الثاني ؛ نيويورك ببلك New Republic ، ١٠ / ٨ / ١٩٨٧ .
- ٩ - كيمبتون Kempton ، نيويورك تايمز بوكس ريفيو ، ١٥ / ٤ / ١٩٨٢ .
- ١٠ - توم نيرن Tom Nairn ، المرأة المسحورة The Enchanted Glass ، (هاتشينسون Hutchinson ، ١٩٨٨) .
- ١١ - بوسطن غلوب ، ١٧ / ٢ / ١٩٨٩ .
- ١٢ - اسوشيتد برس ، ١٥ / ١٢ / ١٩٨٨ .
- ١٣ / واينراوب Weinraub ، نيويورك تايمز ، ٢٥ / ٣ / ٢٨ و ١٩٨٩ / ٣ / ٢٨ .
- ١٤ - اينفيو Envio اليسوعية الصادرة في ماناغوا ، آذار ١٩٨٩ .
- ١٥ - أوهام ضرورية .
- ١٦ - جيمس بيرى James Perry ، وول ستريت جورنال ، ٥ / ١ / ١٩٨٩ .
- ١٧ - أندرو بولاك Andrew Pollack ، «رد أمريكا على ميثي اليابان» ، نيويورك تايمز ، ٥ / ٣ / ١٩٨٩ ؛ ديفيد هيل David Hale ، «يكفي أن تقول لا : الحزب الجمهوري يتخلل عن السوق الحرة» . انترناشيونال ايكونومي ، ك ٢ وشباط ١٩٨٩ ؛ فورين بوليسي ربيع ١٩٨٩ .
- ١٨ - المصدر السابق .
- ١٩ - روبرت كوين Robert Cowen ، «الاتفاق على الابحاث في ظل ريغان» ، كريستيان ساينس مونيتور ، ٢٠ / ١ / ١٩٨٩ .
- ٢٠ - روبرت بير Robert Pear ، نيويورك تايمز ، ٢٢ / ١١ / ١٩٨٨ .
- ٢١ - نحو حرب باردة جديدة ، ولاسيا الفصل الثاني ، الفقرة ١١ .
- ٢٢ - ساينس Science ، ٣ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٢٣ - جيوفري لين Geoffrey Lean ، اوبزرفر ، ٢٠ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ٢٤ - مارتن تولتشين Martin Tolchin ، نيويورك تايمز ، ٢٣ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٢٥ - جاكسون Jackson ، بوسطن غلوب ، ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٢٦ - بوسطن غلوب ، ١٨ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٢٧ - افتتاحية في الودل ستريت جورنال ، ١٩ / ١ / ١٩٨٩ ؛ Johnson ، صنداي تلغراف ، ١ / ٦ / ١٩٨٦ .

## الفصل الثالث

# النظام الكوني الشامل

### ١ - هواجس الانفصال والفصل

ثمة صورة كاريكاتورية لتمثال من الثلج يعتمر خوذة ويبتدئ بندقية يذوب تحت شمس ساطعة فيما صورة قلقة لجورج بوش وهو يرفع مظلة فوق تمثال الثلج لحمايته من أشعة الشمس. تحت تمثال الثلج عبارة «الحرب الباردة» يعقبها سؤالان: «ألم تكن أبدية؟ ماذا سنفعل الآن؟» (١). إنها لمعضلة حقيقية!

كما ناقشنا في الفصل الأول، أدت الحرب الباردة وظائف بالغة الأهمية بالنسبة لمن يديرون دفة الدولة. فلدى الحاجة إلى حافز حكومي. لاسناد اقتصاد متداعٍ أو لتعهد تكنولوجيات جديدة مكلفة، كان المسؤولون عن تسيير الدولة يستطيعون استحضار القطعان الروسية المنطلقة لحفز الجمهور على توسيع دعم الصناعات المتقدمة عن طريق البشاعون. وكان التدخل والقيام بالعمليات التخريبية من أجل منع الترهات الوطنية الاستقلالية في العالم الثالث يجري تبريرهما بالطريقة ذاتها، مما انطوى على فرائد إضافية في مجال الحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة وتأثيرها على حلفائها. وبصورة عامة، كان يتم استحضار صورة امبراطورية الشر كلما دعت الحاجة إليها من أجل تسهيل عملية إدارة الاقتصاد في الداخل أو التحكم بمقدرات النظام العالمي. لن يكون إيجاد البديل المناسب أمراً سهلاً.

إنها لهوموم جديدة، فالتدخل ينطوي على نفقات وتكاليف مادية ومعنوية قد لا يكون السكان مستعدين لتحملها عن طيب خاطر. لدى توفر سكان يتصفون بالطاعة وأنماط حضارية وثقافية مختلفة تماماً تستطيع مراكز قوى اقتصادية كبرى مثل اليابان أن تتبنى تخطيطاً اقتصادياً يجمع بين

الدولة والشركات بالانطلاق من فرضية أن الشعب سينفذ الأوامر. أما في مجتمع أقل اتصافاً بالانضباط فإن من الضروري اجترار الموافقة وصنعها. وإلى مدى لا يستهان به فإن المشكلات الاقتصادية الراهنة في الولايات المتحدة تنبع من الطابع المنفتح والجرئ نسبياً للمجتمع، هذا الطابع الذي يقف حجر عثرة أمام الأساليب ذات الطابع الفاشي التي تكون أكثر كفاءة والتي يجري اطراؤها الآن باعتبارها انتصاراً للمشروع الحر والديمقراطية. فالنيويورك تايمز، في معرض إيرادها لأمثلة نموذجية، تزعم أن «الديمقراطية، كآلية اقتصادية، تحقق نهجاً مملوساً» كما يتضح من أمثلة «البلدان السائرة على طريق التصنيع» مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ. ويقوم السوسيولوجي دنيس رونغ Dennis Wrong، في مقال له على صفحات مجلة Dissent الديمقراطية الاشتراكية، بوصف «النجاحات الرأسمالية المذهلة» لهذه البلدان الأربعة «في ظل الاقتصادات الرأسمالية المتحررة من سيطرة الحكومات المتسلطة المتداعية الهزيلة» بالمقارنة مع «الاخفاقات الاقتصادية في كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام، بل ونيكاراغوا مؤخراً»، وهي اخفاقات يمكن أن نعزوها جميعاً للمذهب الماركسي - اللينيني الجامد دون غيره»، وما ينطوي على مصداقية في المقارنة هو أن الحكومات المتسلطة كانت كفؤة، لا «هزيلة أو متداعية»، في تنظيم النمو الاقتصادي<sup>(٢)</sup>. ويدون ما هو أقل من ثورة مضادة تقلب العديد من المكاسب الاجتماعية والسياسية المتحققة في الماضي رأساً على عقب وتفرض أنماطاً قمعية جديدة، لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتبنى هذه الأشكال من الحكم التسلطي القائم على الاندماج بين الدولة والشركات<sup>(٣)</sup>.

إن زرع الخوف هو الأسلوب التقليدي الذي تتبعه أية دولة لدى مواجهة مثل هذه المشكلات فدين آتشيسون Dean Acheson حذر منذ زمن بعيد من أنه سيكون ضرورياً «حشو حقول قمة الحكم عنوة» بالخطر الشيوعي من أجل الحصول على الموافقة على البرامج المرسومة حول إعادة التسليح والتدخل. قدمت الحرب الكورية والفترة التي أعقبتها مباشرة «فرصة بالغة الروعة... لاحتباط الهجوم السلمي السوفيتي، هذا الهجوم... الذي يأخذ ابعاداً خطيرة ويمارس تأثيراً معيناً على الرأي العام»، وفي مناقشة سرية لاقتراح ترومان حول التدخل في اليونان وتركيا (مبدأ ترومان)، لاحظ الستاتور والتر جورج Walter George أن ترومان قد «وجّه هذه الأمة بشكل صارم على خط معاداة ايدولوجيات معينة»، وهذا موقف لن يكون اقناع الجمهور به أمراً سهلاً. أما الستاتور آرثر فاندنبرغ A. Vandenberg فقد أضاف يقول: «الم نقم بالباس هذا الأمر ثوباً درامياً عبر اتباع جميع الطرق الممكنة فإن الجمهور لن يفهم قط. سيكون من الضروري «زرع السرب في قلوب أبناء الشعب الأمريكي». جرى اغراق الجمهور بسيل من الخرافات مثل تلك المستخدمة لحشور رؤوس المسؤولين المترددين، بأسلوب «أوضح من الحقيقة» ذاتها، كما قال دين آتشيسون لاحقاً في معرض اطرائه عليها. وفيما كانت حملة صليبية جديدة تُشن في ١٩٨١، أوضح صامويل هانتينغتون S. Huntington الأمر قائلًا: «قد تضطر إلى تسويق [التدخل أو أي عمل عسكري] عبر



خلق وهم يقوم على أن الاتحاد السوفيتي هو الطرف الذي تحاربه. ذلك هو ما ظلت الولايات المتحدة تفعله منذ مبدأ ترومان». كشف بالغ الأهمية لحقيقة منظمومة الحرب الباردة؛ كشف ينطبق أيضاً على القوة العظمى التي تحتل المرتبة الثانية. وحسب المنطق نفسه فإن «علاقات غورباتشوف العامة» يمكن اعتبارها «تهديداً لمصالح الولايات المتحدة في أوروبا لا يقل خطرها عن تهديد دبابات بريجينيف» كما حذر هاتينغتون بعد ثمان سنوات (٤).

ثمة مشكلة دائمة ومستمرة بعناد ألا وهي أن من الصعب أخذ العدو مأخذ الجد. إن تصوير اليونان، غواتيمالا، لاوس، نيكاراغوا أو غرينادا على أنها مصدر تهديد لبقائنا أمر يتطلب قدراً من الخيال والمهارة. وقد تم التغلب على هذه المشكلة بصورة نموذجية عبر اسباغ صفة العمالة للاتحاد السوفيتي على الضحية المطلوبة، مما يجعل هجومنا دفاعاً عن النفس. والخطر السوفيتي نفسه يتطلب قدراً من الجهد منذ الدعوة الكبيرة الأولى إلى إعادة التسليح فيما بعد الحرب و«دحر» الاتحاد السوفيتي وتقطيع أوصاله في مذكرة مجلس الأمن القومي رقم ٦٨.

إن المشكلات الأساسية هي مسكلات هيكلية مؤسسية، وسوف لن نخبوا أو نتلاشى.

## ٢ - المهام المتبدلة

في السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عقد المخططون في الولايات المتحدة آمالاً على إعادة تنظيم جل العالم، إن لم يكن كله، بما يتفق مع الحاجات المتصورة لاقتصاد الولايات المتحدة. فمع توفر ٥٠ بالمئة من ثروة العالم اضافة إلى مكانة لم يسبق لها مثيل في التاريخ من حيث الجبروت والأمن، باتت «المهمة الفعلية» الملقاة على عاتق الولايات المتحدة متمثلة بـ «الحفاظ على الوضعية اللامتكافئة هذه»، عبر القوة إذا تطلب الأمر، كما جاء على لسان رئيس هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية جورج كينان George Kennan. وهذا الحلم تحقق جزئياً، ولكن وضعية الهيمنة التي تمتعت بها الولايات المتحدة كانت محكومة بالاهتراء مع مرور الزمن. تبنت إدارة كيندي «خطة كبرى» لمعالجة المشكلة المتزايدة، متوقعة أن بريطانيا «ستصرف كوصيفة لنا (والعبارة الشائعة هي شريكة لنا)»، حسب كلمات أحد كبار مستشاري كيندي، حين زل لسانه وأفصح عن المعنى الحقيقي للعبارات السامية عن الشراكة (٥). مع الوصول إلى تلك المرحلة الزمنية كانت إدارة أروبا، المنافسة المحتملة الأولى، والسيطرة عليها تصبحان من الأمور الصعبة. وقد تزايدت المشكلات مع اغتناء حلفاء الولايات المتحدة عبر مشاركتهم في عملية تدمير الهند الصينية، هذه العملية التي كانت باهظة الثمن بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة.

دأبت القوتان العظميان كلتاهما على فقدان قدرتهما على الاكراه منذ أواخر الخمسينات و«مهمة» واشنطن «الفعلية» الآن هي الحفاظ على مواقع الهيمنة التي باتت مهددة جداً. والتطورات طويلة الأمد هذه في النظام الدولي ظلت مستمرة خلال الثمانينات، وتسارعت جراء

سوء الادارة الريفاني على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بآثاره الضارة التي يعتبرها البعض «ضربة شألة» نزلت بـ «أمريكا متداعية» (الاستاتور ايرنست هوللينغز Ernest Hollings) (٦). لسنوات ظل العالم يسير في طريق التحول إلى ثلاث كتل اقتصادية رئيسية: كتلة الدولار، كتلة الين المستندة إلى اليابان وأطرافها؛ وكتلة أوربية متركزة حول ألمانيا متحركة نحو المزيد من الوحدة في ١٩٩٢. ليست عملية دمج كندا بالنظام التجاري الحر الخاضع للولايات المتحدة في ١٩٨٨ إلا خطوة على طريق تعزيز كتلة الدولار التي تسعى أيضاً لابتلاع الجزء الشمالي من المكسيك بما يوفره من العمالة الرخيصة لمصانع التجميع والمونتاج وشركات انتاج قطع التبديل إضافة إلى كل ما من شأنه أن يكون ناجحاً اقتصادياً في أمريكا اللاتينية. كما أن المبادرة الخاصة بالحوض الكاريبي هي خطوة متعثرة في الاتجاه نفسه. غير أن لدى كل من أوروبا واليابان أفكاراً مختلفة ناهيك عن الكلام عن المنطقة نفسها. ومن شأن هذه التوجهات نحو تشكيل مراكز قوى متصارعة أن تتسارع وتكتسب مزيداً من الزخم جراء جهود واشنطن الرامية لاغراء أوروبا واليابان بانقاذ الولايات المتحدة من عجزها التجاري وغيره من المشكلات الاقتصادية، وما يعكسه ذلك من تأثير على مصدري العالم الثالث حين تتخلى الولايات المتحدة عن دور المستهلك كملاذ أخير للبلاد التي سارت على طريق التنمية القائمة على التوجه نحو التصدير بضغط من الولايات المتحدة (٧).

كانت خطة كيندي الكبرى محاولة لتحاشي الخطر المتزايد المتجسد في قيام كتلة أوربية مستقلة لها مخططاتها العالمية الخاصة بها. ففي خطاب «عام أوروبا» في ١٩٧٣، قام هنري كيسنجر بتذكير الأوروبيين وتحذيرهم إذ أوصاهم بالالتزام بمصالحهم الإقليمية في إطار «سياق عام وشامل لنظام» تتولى الولايات المتحدة إدارته، وبالاتمناح عن إقامة كتلة تجارية أوسع لا تكون مفتوحة بامتياز أمام الولايات المتحدة. أما أشكال النزاع مع اليابان فقد باتت من الآن مواد الصفحات الأولى للجرائد. فيما سبق كانت أية تطورات مماثلة تفضي إلى صراعات جديّة بل وإلى حروب كبرى. أما الآن فمن المحتمل أن يؤدي تداخل الاقتصادات العالمية والطابع المرعب لوسائل التدمير إلى منع وقوع الصراعات المباشرة غير أن البذور موجودة.

ما الدور الذي سيلعبه الاتحاد السوفيتي في هذا النظام العالمي؟ قامت الحرب الباردة على إيقاع منتظم من تناوب المجابهة والانفراج، إيقاع كان يتأثر بقوة بعوامل داخلية في كل من القوتين العظميين وحاجتها إلى ممارسة القوة في إطار منظومتها الدولية الخاصة بها؛ وفي معظم أرجاء العالم بالنسبة لنا نحن. بذل الاتحاد السوفيتي عدداً من المحاولات الرامية للخلاص. من مجابهة كان يفترق إلى القوة الاقتصادية اللازمة لتابعها؛ وبما أن تلك المحاولات جويت بالرفض فإننا لا نستطيع أن نحكم على مدى جديتها ومصداقيتها. غير أن الوضع الحالي مختلف نوعياً على أية حال.

لم تكن تحركات غورباتشوف نحو الانفراج ذات علاقة بسلوك الولايات المتحدة الذي تجسد في التهديد بالضرب على الطاولة، في عسكرة الاقتصاد أو في توسيع دائرة الارهاب الدولي في ظل مبدأ ريغان. كانت تحركات تم القيام بها في محاولة ترمي إلى سوق الدولة المركزية غير الكفؤة والفضة التي أسسها لينين ومن جاؤوا بعده في طريق التغيير الاقتصادي والاجتماعي، في محاولة ترمي إلى

الاصلاح من الأعلى أثارت موجة واسعة من الاستجابات والمبادرات الشعبية تنطوي على آفاق مثيرة ولكنها غير مؤكدة، إضافة إلى ملامح أبشع بكثير في الوقت نفسه تدرجت بين انهيار الاقتصاد وأشكال التطرف الشوفينية والعنصرية ومعاداة السامية.

من المصادفات أن هذه التحركات نحو الانفراج والاصلاح الداخلي تزامنت مع حركة المد الطبيعي للسياسة الامريكية. فمع حلول أواسط الثمانينات لم تكن مهمة القيادة السياسية في الولايات المتحدة متركزة على زرع الرعب في قلب الجمهور لدفعه إلى دفع تكاليف برامج عسكرية لا يريدونها، بل على معالجة مشكلة تكاليف تدابير دولة الرفاه الريغانية لصالح الأغنياء. منذ عام ١٩٨٢ فضل ٨٣ بالمئة من كبار مسؤولي الشركات التنفيذيين الذين جرى استفتاءهم من قبل معهد غالوب كما جاء في الـ ١٠٠ ستريت جورنال، تقليص الانفاق العسكري من أجل اختزال العجز الفيدرالي المتصاعد بسرعة، (٨) وخلال عدد قليل من السنوات اتضح أن الأساليب القديمة القائمة على تدخل الدولة في الاقتصاد لم تعد صالحة في ظل ظروف الثمانينات بعد أن فقدت الولايات المتحدة قدرتها على التحكم الكامل بمقدرات منافسيها الصناعيين. لأسباب داخلية بحتة صارت الأجواء الدولية تُصور وكأنها أقل انطواء على التهديد. باتت امبراطورية الشر بعيدة بعض الشيء عن حافة ابتلاعنا إذ لم تعد «نافذة المهشاشة» الخيالية بحاجة إلى سد محكم؛ كما أن الارهابيين الدوليين لم يعودوا قابعين في جميع الزوايا. لقد أصبح العالم مكاناً أكثر أمناً - لا لأنه هو نفسه قد تغير بل لأن مشكلات جديدة بدأت تبرز على المستوى الداخلي. لا بد من التحلي بالحنكة السياسية، بل وكشف ريغان عن وجهه اللينيني الخفي. وفي هذا السياق بات ممكناً ابداء قدر ولو قليل من التجاوب مع تحركات غورباتشوف لأسباب مستقلة ومختلفة.

ومع ذلك فإن انهيار التهديد السوفيتي يشكل غيمة سوداء تغطي الأفق للأسباب التي ذكرتها من قبل. فقبل الحرب الباردة بزم من طويل علق هـ.ل. مينكن H.L.Mencken قائلاً: «إن هدف السياسة العملية كله يتركز على ابقاء السكان في يقظة وحذر (وبالتالي تواقين للاهتداء إلى من يقودهم نحو الأمان) عن طريق ترويعهم بسلسلة متصلة، وهمية كلها، من البعبعات المثيرة للرعب». وعلى الصعيدين المحلي والدولي، شكّل البعبع السوفيتي عاملاً مساعداً رائعاً في خدمة مخططات النخب الامريكية التي لا تبدي إلا القليل من السرور ازاء تلاشيهِ. هذا ويلقي مصير الدور السوفيتي في النظام الدولي الناشئ بظل ثقيل على موضوع التخطيط. فعلى السطح كانت الخلافات مع الحلفاء مهتمة بقضايا تقنية مثل مطالبة الولايات المتحدة بتطوير صواريخ لانس إلى مستوى لا يقل من مستوى الصواريخ التي فككها الروس بموجب معاهدة INF - وهو أمر ينطوي على تحلٍ مضمّر عن المعاهدة في نظر السوفيت. غير أن هذه القضايا لم تكن ذات أهمية كبيرة (٩)، ولم تكن تشكل إلا غطاء لقضية أكثر جدية هي قضية زوال التوتر بين الشرق والغرب. فالمشكلة الحقيقية هي ان منافسي الولايات المتحدة الرئيسيين يسعون إلى اقامة علاقات أوثق مع الاتحاد السوفيتي المتشوق للحصول على الرساميل والتكنولوجيا ولاجترّاح علاقات اقتصادية أوثق مع الغرب مقيماً مرة أخرى شيئاً شبيهاً بالعلاقات نصف الكولونيالية التي كانت في سنوات سابقة.



وبصورة خاصة فإن ألمانيا واليابان تمتلكان الرساميل والتكنولوجيا التي يحتاج إليها الاتحاد السوفيتي والبلدان الدائرة في فلكه حاجة ماسة؛ وهذه البلدان بدورها توفر موارد وثروات جاهزة للاستثمار والاستغلال واسواقاً لتصريف فائض الانتاج وربما عمالة رخيصة وفرصاً لتصدير التلوث والفضلات مثلها مثل البلدان التابعة شبه المتطورة حسنة السلوك. إن ألمانيا وغيرها من البلدان الأوروبية تستكشف هذه الآفاق بشغف. وقبل مضي وقت طويل قد تنشأ حتى منطقة تجارية حرة لليابان في فلاديفوستوك وقد تشرع اليابان باستغلال النفط والموارد الطبيعية الأخرى في سيبيريا - إنها تطورات من شأنها، إذا ما تحققت، أن تغير مادياً بنية النظام العالمي.

من شأن التحول نحو علاقات أوثق بين البلدان الصناعية المنافسة للولايات المتحدة وبين الكتلة السوفيتية أن يثير أبشع الكوابيس لدى أرباب التفكير الجغراسياسي في الولايات المتحدة الذين يرون الولايات المتحدة جزيرة قوة منفصلة عن الكتلة الأوروبية الآسيوية القارية ملتزمة بمنع وحدتها مثلما كانت انجلترا فيما يخص القارة الأوروبية في حقبة هيمنتها الأكثر محدودية. لمثل هذه الأسباب كانت واشنطن شديدة الانزعاج ازاء الروابط المتزايدة مع الاتحاد السوفيتي. فخلال عقد الثمانينات ظلت تسعى لعرقلة أية علاقات اقتصادية كان من شأنها أن تخفف من توترات الحرب الباردة وتدفع بعملية اندماج الاقتصاد السوفيتي بالدائرة الغربية. وفي أواخر ١٩٨٩ باتت الولايات المتحدة معزولة في معارضتها لتصدير التكنولوجيا المتطورة إلى الاتحاد السوفيتي بحجة المخاوف الأمنية على الرغم من أن هذه المخاوف لم تكن تشكل أساساً ولولنكتة في ذلك الوقت. وفي اجتماع عقد في تشرين الأول ١٩٨٩ لمنظمة الـ COCOM، تلك الهيئة التي تضم دول الناتو الخمس عشرة واليابان وأستراليا وتنظم التجارة مع الكتلة السوفيتية، وقفت الولايات المتحدة وحيدة في مطالبتها بمنع مبيعات التكنولوجيا المتطورة. واتهم أعضاء المنظمة الولايات المتحدة بمحاولة «خنق المنافسة الأجنبية للصناعات الأمريكية» وحرمان المنافسين الأجانب من الأرباح التي يستطيعون تحقيقها من مثل هذه العلاقات التجارية كما جاء في أحد تقارير الأسوشيتدبرس<sup>(١٠)</sup>. وقد ظلت الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ تحاول اقامة العراقيل أمام أية مساعدات للاتحاد السوفيتي - وكلمة «مساعدات» هنا لا تعني إلا وسيلة من وسائل تشجيع التصدير التي ليست الولايات المتحدة مؤهلة الآن لاستخدامها وتوظيفها لمصلحتها بالمقارنة مع منافسيها وخصوصاً بعد الضربات الريغانية المؤلمة التي نزلت بالاقتصاد الوطني.

### ٣ - احتواء «حمى غوري»

في هذا السياق نستطيع تقويم المخاوف التي اثارها تحركات غورباتشوف في أواخر الثمانينات، هذه التحركات التي تتطلب شكلاً جديداً من أشكال الاحتواء: نوعاً من التهازل للشفاء من «حمى غوري» في أوروبا الغربية، أو محاصرة هذا المرض في اطار ضيق على الأقل. يقول عنوان بارز في جريدة الـ وول ستريت جورنال ما يلي: «تثير حمى معاداة الأسلحة النووية معضلة لبوش مع

قيام السوفييت بنزع فتيل المجابهة». تتابع المقالة كلامها وتوجز إحدى مهمات بوش «الأقل انطواء على الحمد ولكنها بالغة الأهمية»: ألا وهي مهمة الدفاع عن «فضائل الأسلحة النووية في مواجهة الحملة الصليبية السوفيتية التي لا ترحم ولكنها شديدة البراعة أحياناً التي ترمي إلى تحرير أوروبا منها». فهذه الاستراتيجية السوفيتية «الجديدة» حرمت المتشددین الغربیین من أفضل أسلحتهم، وهي «تبدو استراتيجية تفعل فعلها» بين صفوف الأوربيين العاقين، على الرغم من أن النخب الأوربية هي الأخرى متخوفة وقلقة من أن يؤدي تخفيف حدة التوتر إلى تحرير السكان من أشكال التحكم التي ترافقت مع مجابهة الحرب الباردة. كتب دان راذر Dan Rather من ألمانيا يقول إن هلموت كول H.Kohl قد يكون موشكاً على اقتراف الخطأ الذي ارتكبه تشمبرلين Chamberlain في ١٩٣٩ ، إذا صدق غورباتشوف تماماً كما صدق تشمبرلين هتلر، واستسلم لوهم «السلام في عصرنا»؛ وينصح الأمريكيين بمساعدة كول ومنعه من الوقوع في مثل هذا المطب. أما الخبير الليبرالي في الشؤون السوفيتية جيرري هو Jerry Hough فقد حذر من أن الولايات المتحدة استسلمت بسهولة «للتفاؤل القائم على الرضى بالنفس حول امكانية عدم نجاح غورباتشوف» ويتابع ليقول: «قد يكون مثل هذا التفاؤل مبرراً، ولكننا لا نستطيع أن نثق ويتعين علينا أن نكون أكثر ادراكاً لـ «الصعوبات والتحديات البادية للعيان»<sup>(١١)</sup>.

تمثلت إحدى المشكلات باخفاق أوروبا في رؤية التحركات نحو الانفراج في اطارها الصحيح: بوصفها انتصاراً للديمقراطية الرأسمالية حققته شجاعة رونالد ريغان ومهاراته كصانع سلام فيما بعد إثر نجاح تصميمه الراسخ على اجبار العدو على القاء سلاحه. فالفاينشال تايمز اللندنية، رحبت بـ «الاشراق الوردی للانفراج الجديد» ولكنها أضافت تقول «يعرف الجميع أن مهندس ذلك الانفراج ليس هو رونالد ريغان بل ميخائيل غورباتشوف». أما بالنسبة لريغان فإن:

«مساهمته في عرس الأمم تشتمل على امبراطورية الشر، حرب النجوم، غزو غرينادا، قصف ليبيا، وقمة ريكيافيك ١٩٨٦ حيث أوشك على الموافقة على التخلي عن ترسانة امريكا النووية، وإيران غيت. إضافة، بالطبع، إلى المراكمة المضطردة لسائر أشكال العجز في الميرانية والتجارة؛ أشكال العجز هذه التي حين يتم تجاوزها يوماً سيكون الثمن بالنسبة للشعب الأمريكي باهظاً جداً.»

أظهرت استطلاعات الرأي أن غورباتشوف أكثر شعبية من ريغان؛ فمبادرات غورباتشوف تربك السياسة في أوروبا الغربية، حسب رأي النيويورك تايمز، كما أن «سحره أسر الرأي العام الأوربي مما قد يؤدي إلى تضيق هامش المناورة لدى الناتو» كما شكّا أحد كبار مسؤولي الحكومة الأمريكية.<sup>(١٢)</sup>

ثمة رأي أكثر بعثاً على الاطمئنان صاغه آ. م. روزنتال A.M. Rosenthal ورئيس تحرير تنفيذي سابق في التايمز إذ قال: «لا أحد يقول الحقيقة» - وهو محق من النظرة الأولى. ثم يتابع كلامه قائلاً: إن الحقيقة «هي أن أوروبا الغربية مصابة بالفزع إزاء عدم استعداد ألمانيا الغربية

لتطوير صواريخ الناتو وفق ما تطلبه الولايات المتحدة . فتشدد ألمانيا حول هذه القضية الحاسمة وتحركاتها الهادفة إلى التوافق مع الاتحاد السوفيتي بـ «إيران مخاوف أوروبية إزاء بروز» الماناقوية تعمل بالتنسيق مع اتحاد سوفيتي استعداد شبابه مما ينطوي على ما يردد أصدقاء حلف هتلر - ستالين » . غير أن الأوربيين رفضوا مرة أخرى أن يروا الأمور كما طُلب منهم أن يفعلوا - وهذا لا يعني انكار وجود مخاوف من ألمانيا قوية وطموحاتها . وفيما كان روزنتال يعلن للملأ قلق أوروبا إزاء تصلب ألمانيا وعنادها ، كان التأييد الشعبي لموقف ألمانيا يتزايد عبر معظم أرجاء أوروبا في حين لم تظهر استطلاعات الرأي إلا قدراً قليلاً من الخوف من الاتحاد السوفيتي . ومثل هذه النتائج ليست جديدة ؛ فالمعلومات السرية لجهاز الاستخبارات الأمريكية عن استطلاعات الرأي المتسرّبة من أوروبا ( ولكنها غير منشورة في وسائل الاعلام الأمريكية بالطبع ) كشفت أن الأوربيين وبأكثرية كبيرة حملوا ريغان مسؤولية انهيار قمة ريكيافيك ١٩٨٦ . أما فيما يخص النزاع حول الصواريخ فإن الغارديان اللندنية لاحظت أن الولايات المتحدة وبريطانيا - القوتين الموجودتين في « جزيرتين » - « معزولتان » في الناتو خلافاً لحال الألمان « الذين يتمتعون بتأييد أكثرية الحلف » . وتضيف الغارديان ، وهي على حق ، أن المسألة ليست مسألة صواريخ بل هي مسألة « الطموحات الألمانية » بشأن قيادة أوروبا الغربية إلى موقع التقارب مع الاتحاد السوفيتي . هذا التقارب المؤهل لأن يوفر قدراً كبيراً من المنفعة الاقتصادية والسياسية المتبادلة ؛ وهو الأمر الذي يشكل مصدر خوف المخططين الأمريكيين بالتحديد ، واتباعهم البريطانيين ؛ الذين طالما عولوا على أوهم المشاركة . (١٣)

#### ٤ - أسيرة الدول

موضحاً معالم المسألة قال جورج بوش الذي وصل إلى أوروبا للمشاركة في مشاورات الناتو إن الولايات المتحدة : « مستعدة للذهاب إلى ما بعد الاحتواء نحو سياسة من شأنها أن تضم الاتحاد السوفيتي إلى أسيرة الدول » . (١٤) لا شك أن ذلك هدف جدير ، ولكن جملة معينة من الأسئلة تبقى معلقة .

ثمة « أسيرة دول » ذات منبر منظم عبر المجتمع العالمي من خلاله عن بعض الآراء حول قضايا نزع السلاح والانفراج ، يبادر جورج بوش الآن إلى التلطف مع الاتحاد السوفيتي الخاطيء بشأنها . لذا فإنه على الرغم من الاطراء ( داخل الولايات المتحدة ) على ريغان لقيامه بقيادة العالم نحو السلام عبر قمة واشنطن ١٩٨٧ حيث تم التوقيع على الحد من الأسلحة النووية INF نجد الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، وهي تتحدث باسم « أسيرة الدول » قد صوتت على سلسلة من القرارات الخاصة بنزع السلاح . كان التصويت ١٥٤ مقابل صوت واحد وبدون امتناع عن التصويت ضد انتاج أسلحة في الفضاء الخارجي ( حرب النجوم عند ريغان ) ؛ و ١٣٥ صوتاً مقابل صوت واحد ضد تطوير أسلحة التدمير الشامل الجديدة . كما أن الجمعية العمومية صوتت



١٤٣ مقابل صوتين لصالح فرض حظر شامل على التجارب و ١٣٧ مقابل ثلاثة أصوات لصالح إيقاف جميع التفجيرات التجريبية النووية . صوتت الولايات المتحدة ضد كل من هذه القرارات وشاركتها في موقفها هذا فرنسا مرتين وبريطانيا مرة واحدة . لا شيء من هذا تسرب إلى الصحافة الحرة ، فـ « أسرة الدول والأمم » ليست ذات شأن حين تحقق في ادراك الحقيقة . (١٥)

وحدها الولايات المتحدة قاطعت مؤتمراً لنزع السلاح عقدته الأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٨٧ للنظر في امكانية تحرير الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية وخصوصاً في العالم الثالث عبر تخفيض نفقات التسليح . وقيل ذلك كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في الجمعية العمومية في وقفها ضد مشروع جعل جنوب المحيط الأطلسي « منطقة سلام » ( كان التصويت ١٢٤ مقابل صوت واحد ) . كانت سلسلة من التحركات المزعجة مثل اقتراح غورباتشوف القاضي بالتحاق الولايات المتحدة بالحظر على التجارب النووية الذي تم فرضه من جانب واحد ( الأمر الذي جرى كفته إلى حد كبير داخل الولايات المتحدة ) . دعوته إلى اتخاذ خطوات نحو تفكيك الأحلاف ، ابعاد أساطيل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن البحر الأبيض المتوسط ، حظر صواريخ كروز التي تطلق من البحر ، وغيرها ، قد باتت كابوساً ثقيلاً إلى حد أن جورج شولتز George Schultz اضطر لأن يناشد غورباتشوف بإيقاف « الدبلوماسية الشعبية » مما أثار الاستحسان المتعقل لدى أساطين الاعلام . صار البيت الأبيض يتلهم من أن غورباتشوف أصبح يتصرف مثل « كاوبوي الصيدلية » بمقترحاته الفاقعة التي تثير الحرج بشعبيتها . وحول العديد من القضايا الأخرى ( مثل الاشراف على القانون الدولي ، الارهاب ، جنوب افريقيا ، إيجاد تسوية في الشرق الأوسط ) صارت الولايات المتحدة وحيدة أو في صف أقلية هزيلة ، ومتقدمة كثيراً على غيرها على صعيد استخدام حق النقض ( الفيتو ) في مجلس الأمن . أفرز السلوك المنحرف للمجتمع الدولي بعض التعليقات المتوجسة في وسائل الاعلام المهمة ، بالطبع ، باخفاق أسرة الدول والأمم في فهم حقائق بسيطة لا تقبل الجدل - حقائق واضحة وجلية تماماً بدليل أنها مؤيدة من جانب قوة الولايات المتحدة . وهذا القلق العميق حول نواقص المجتمع الدولي يتعايش ، بشيء من الحرج والصعوبة ربما ، مع جهودنا الخيثة والجادة الرامية إلى انتشال امبراطورية الشر وتمدينها بغية ادخالها في دائرة أسرة الدول والأمم . (١٦)

## ٥ - البطانة الفضية

في أوج تركيزها على الحرب الباردة خلال عام ١٩٨٨ تبرز جريدة النيويورك تايمز شخصية ديميتري سيمز Dimitri Simes ، أحد كبار الباحثين في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي . ينطلق الباحث من العقيدة المألوفة ويقول : « طوال أكثر من أربعين سنة ظلت الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة خاضعة لهاجس واحد طغى على سواه هو هاجس ردع المخططات العالمية السوفيتية ضد الغرب . » أما إذا كان غورباتشوف يقوم فعلاً باختزال هذه التهديدات « فقد يكون

هناك قدر لا يستهان به من الفائدة في تلمس حقيقة انفتاح الكرملين ، مهما كان هذا الانفتاح مشكوكاً به ، في سبيل تحرير السياسة الخارجية الامريكية من القالب الجامد المفروض عليها جراء العداء بين القوتين العظميين» (١٧)

يحدد سيمز ثلاثة « تحديات أمنية قومية » يمكن التعامل معها إذا تبعت كلمات غورباتشوف أفعال مناسبة . أولاً : تستطيع الولايات المتحدة أن تنقل تكاليف الناتو إلى منافسيها الأوروبيين ، الأمر الذي يشكل أحد عناصر مشكلة الكتل المتنافسة التي نوقشت من قبل . ثانياً : نستطيع أن نضع حداً « لتلاعب دول العالم الثالث بالولايات المتحدة » . فالولايات المتحدة ستصبح قادرة على « مقاومة مطالبة العالم الثالث غير المبررة بالمساعدات » وستكون « في موقع تفاوضي أقوى مع مديني العالم الثالث المتحدين . » ومشكلة التلاعب بأمريكا من جانب الفقراء الذين لا يستحقون العطف هذه هي مشكلة ذات حدة استثنائية خاصة في أمريكا اللاتينية التي ضخت حوالي مئة وخمسين ملياراً من الدولارات إلى الغرب الصناعي في الفترة الممتدة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٧ ، إضافة إلى مئة مليار من الدولارات على شكل رساميل مهربة ؛ وهذه الرساميل التي تم ضخها تساوي ٢٥ ضعفاً من قيمة مساعدات التحالف من أجل التقدم و ١٥ ضعفاً من قيمة مشروع مارشال كما يقول روبرت باستور Robert Pastor . فبنك التسويات الدولية في سويسرا يقدر أن الرساميل المهربة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٧ ، عدا الأموال المسروقة عن طريق صفقات تجارية مزورة ، بلغت مئة وسبعين ملياراً من الدولارات . وتورد النيويورك تايمز تقديراً آخر يقول إن الرساميل مجهولة الهوية المتدفقة بما فيها أموال الاتجار بالمخدرات والرساميل المهربة وصلت إلى ما مجموعه ست مئة إلى ثمان مئة مليار من الدولارات . يشكل هذا النزيف الهائل جزءاً من منظومة معقدة تعتمد على البنوك الغربية والنخب الامريكية اللاتينية لتحقيق الغنى والثروة على حساب عامة السكان في أمريكا اللاتينية المثقلة بعبء « أزمة القروض » الناجمة عن هذه الألاعيب ، كما على حساب دافعي الضرائب في البلدان الغربية ، هؤلاء المكلفين الذين يُجبرون على تسديد جزء من الفاتورة .

والآن بتنا قادرين على شد البراغي أكثر فأكثر على الأكثرية الفقيرة - إنها الفائدة الثانية المتحققة لنا جراء استسلام غورباتشوف حسب تحليل سيمز Simes .

أما الفرصة المواتية الثالثة والأهم المتاحة لنا فهي ، كما يقول سيمز ، كامنة في أن « الانهيار الواضح للتهديد السوفييتي . . . يجعل القوة العسكرية أكثر جدوى بوصفها إحدى أدوات السياسة الخارجية بيد الولايات المتحدة . . . ضد أولئك الذين يخطر ببالهم أن يتحدوا مصالح امريكية مهمة » باعتبارها « فرائس سهلة » . فالولايات المتحدة لم تعد عرضة للاعاقة خوفاً من « استثارة تدخل معاكس » إذا ما لجأت إلى استخدام العنف لقمع مثل هذه التحديات . ولولا هذه المعوقات لاستطاعت الولايات المتحدة أن تستخدم القوة لمنع حظر النفط عام ١٩٧٣ ( في الحقيقة لم تجد الولايات المتحدة في ارتفاع الأسعار أمراً غير مرغوب فيه كسلاح ضد أوروبا واليابان ) ، أما « الساندينيون وأسيادهم الكوبيون » فسيكونون « نزقياً قليلاً » لأن غورباتشوف قد لا يرد « إذا ما

نفذ صبر امريكا أخيراً إزاء تصرفاتهم الشريرة « فيدا امريكا مستصبحان « طليقتين » إذا تلاشت المخاوف من « رد الفعل السوفيتي » . وسيتيح هذا لواشنطن فرصاً أكبر « للاعتماد على القوة العسكرية أوقات الأزمات » .

لذا فإن الأمور قد تبدو متحسنة على الرغم من مناورات غورباتشوف واهتراء الوضوح الناجم عنها . فالسحب تنطوي على بطاقة فضية وما زلنا قادرين على الاستفادة من مناورات غورباتشوف إذا أجدنا التعامل معها .

كما يكشف هذا التحليل انطوت مبادرات غورباتشوف على التأثير الايجابي المتمثل بتنقية الأجواء ورسم الحد الفاصل بين البلاغة والسياسة فعلى المستوى البلاغي الخطابي تقوم الولايات المتحدة بـ « احتواء » الاتحاد السوفيتي و « ردع مخططاته العالمية » . أما على المستوى العملي ، كما بات مفهوماً لدى المحللين الأكثر امعاناً للنظر منذ أمد طويل ، فإن الخوف من « رد الفعل المعاكس السوفيتي » هو الذي ردع الولايات المتحدة عن متابعة مخططاته العالمية . وبما أن هذه المخططات تتطلب اللجوء إلى القوة والأعمال التخريبية في مناطق مترامية الأطراف تفتقر الولايات المتحدة فيها إلى التفوق في ميدان القوات التقليدية بين الحين والآخر ، فإن واشنطن ظلت مضطرة للحفاظ على وضعية اثارة الرعب عسكرياً - أحد الأسباب الكامنة وراء المطالبة باستمرار توسيع قدرات الأسلحة الاستراتيجية تبعاً لتبني سياسة التدخل في شؤون العالم الثالث . وكما يعترف الجميع فإن إحدى الجرائم السوفيتية الكبرى هي اقبال موسكو على مساعدة بلدان عالم ثالثة أو حركات تعزّم الولايات المتحدة تخريبها أو سحقها . أما العنصر الواعد في مبادرات غورباتشوف فهو أن الاتحاد السوفيتي قد يعمل الآن على رفع الحواجز أمام لجوء واشنطن للعنف من أجل تحقيق مخططاتها العالمية ومعاكبة التحركات الضارة التي ينفذها أولئك الذين لا يحسنون فهم أدوارهم التابعة . (١٩) ثمة « اهتراء في الوضوح » حقاً ، بالنسبة للايديولوجي ، إذ يصبح توظيف التهديد السوفيتي بطريقة « أوضح من الحقيقه » نفسها ، واستخدامه أكثر صعوبة . أما بالنسبة للذين يريدون الخلاص من أسلوب قسر العقل الجماهيري فإن هناك مزيداً من الوضوح والجلء . من المفيد أن نقرأ على صفحات التاييز أن المشكلة كانت باستمرار كامنة في الردع السوفيتي لمخططات الولايات المتحدة على الرغم من أن الرؤيا ما زالت مصنعة كما تعترف الصحيفة نفسها . من المفيد أن نقرأ في مجلة الشؤون الدولية ( فورين أفيرز ) أن حالة الانفراج التي كانت في السبعينات « تحطمت على صخرة الدور السوفيتي في الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، على صخرة المساعدات السوفيتية للشيوعيين الفيتناميين في حربهم العدوانية في الهند الصينية ، وعلى صخرة الرعاية السوفيتية للتدخل الكوبي في انغولا واثيوبيا » ( ميكائيل ماندلباوم Michael Mandelbaum ) . سيكون المطلعون على الحقائق قادرين على ترجمة هذه الاتهامات ترجمة صحيحة : قام الاتحاد السوفيتي بتأييد عناصر محلية دأبت على مقاومة فرض المخططات الامريكية بالقوة - يا له من سلوك اجرامي ! حسب مفهوم أي مثقف يميني . بل ومن المفيد أيضاً أن نتبع الايقاع الهستيرى المتصاعد بين صفوف الفنانين الساخرين الأكثر رسوخاً - مثل تشارلز كراوتهمار



Charles Krauthammer الذي يرحب بانتصارنا في قلب البرنامج السوفيتي القائم على « الالتفاف من جانب واحد حول الغرب . . . من الناحيتين الاقتصادية والجغرافية السياسية » عن طريق اقامة « مخافر متقدمة جديدة للامبراطورية السوفيتية » في السبعينات : « أفغانستان ، نيكاراغوا ، كامبوديا وأخيراً غرينادا لا شيء إلا للمناكدة . » إذا تركنا الحقائق الفعلية جانباً فإن من المؤكد أن قدراً كبيراً من الارتياح يغمرنا إزاء تحررنا من جملة هذه المخاطر المربعة التي كانت تتهدد بقاء الغرب بالذات . (٢٠)

## ٦ - التهديد السوفيتي

بعيداً عن الخداع والاستغلال ظل الاتحاد السوفيتي باستمرار يعتبر مصدر تهديد كبير بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها ، ولأسباب وجيهة . وفي جانب منه فإن مثل هذا الاعتبار صادر عن وجود الاتحاد السوفيتي بالذات كقوة كبرى مهيمنة على منظومة امبريالية يستحيل ضمها إلى المنطقة العظيمة ؛ وفي جانب آخر يتأتى هذا الاعتبار من قيام الاتحاد السوفيتي بين الحين والآخر بمحاولة توسيع دائرة نفوذه ، كما في أفغانستان وتهديده المزعوم بغزو أوروبا الغربية ، إن لم نقل فتح العالم . غير أن من الضروري أن نفهم مدى توسيع مفهوم « الدفاع » إذا أردنا روز تقديرات الجرائم السوفيتية .

كما رأينا سابقاً فإن باحثين كباراً يعتبرون الغزو الغربي للاتحاد السوفيتي كان مبرراً على أساس أنه اجراء دفاعي بسبب النوايا الثورية للبلاشفة . وهكذا نرى أن الدعوة إلى التغيير الاجتماعي تبرر الغزو والعدوان دفاعاً عن النفس ، على الرغم من أن أوساط المثقفين لا تستخلص الاستنتاج التالي الذي يقول بأن الاتحاد السوفيتي والعديد من الدول الأخرى كان من شأنها أن تكون محقة كلياً دائماً في شن الهجوم ضد الولايات المتحدة نظراً لنوايا الأخيرة المعلنة حول التصميم على تغيير النظام الاجتماعي هناك . ( أي في الاتحاد السوفيتي والعديد من الدول الأخرى ) .

منذ ١٩١٧ - وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية - ظل التدخل في الخارج والقمع في الداخل مغلفين بثوب الدفاع ضد « مخطط الكرملين الرامي إلى السيطرة على العالم » ( مذكرة مجلس الأمن القومي رقم ٦٨ ) ، وهو مفهوم واسع بما يكفي لاحتواء العدوان من قبل الحلفاء ، لحظة تقرر الولايات المتحدة تأييد مثل هذا العدوان . يشير جون لويس غاديس J. L. Gaddis بلطف ، إلى « استراتيجية ادارة ايزنهاور القائمة على ردع العدوان عن طريق التهديد باستخدام الأسلحة النووية » في الهند الصينية عام ١٩٥٤ « حيث وجدت القوات الفرنسية نفسها وجهاً لوجه أمام الهزيمة » في ديان بيان فو « على أيدي قوات الفيتنامية الشيوعية » ، هذه القوات المعتدية الغازية التي هاجمت حلفاءنا الفرنسيين الذين يدافعون عن الهند الصينية . وفي تأريخه للأسلحة النووية يلاحظ ماك جورج بوندي McGeorge Bundy أن « الاختبار الميداني الأول لسياسة ادارة ايزنهاور الجديدة حول استخدام الأسلحة النووية جاء في أشهر أوج المحاولات الفرنسية المركزة على الدفاع

ضد التمرد الشيوعي في فيتنام « - في ديان بيان فو ، حيث كانت فرنسا تدافع عن الهند الصينية ضد أهلها وسكانها ؛ وضد الروس وعملائهم حسب القاموس الغربي . (٢١)

لسنا بحاجة لافتراض أن اللجوء إلى حجة التهديدات الأمنية المزعومة كان خداعاً صرفاً . فأولئك الذين نسجوا ديباجة مذكرة الأمن القومي رقم ٦٨ ربما كانوا مؤمنين بمبالغاتهم الخطابية الهستيرية الطائشة ، رغم فهم البعض أن الصورة التي كانوا يرسمونها كانت « أوضح من الحقيقة » . في دراسة له عن مواقف صانعي القرار السياسي يستخلص لارس شولتز Lars Schoultz أن هؤلاء كانوا صادقين في معتقداتهم ، على غرابتها : اعتقدوا ، مثلاً ، أن غرينادا - بتعداد سكانها البالغ مئة ألف وينفوذها في عالم تجارة جوزة الطيب - شكلت تهديداً للولايات المتحدة مما جعل « غزوها أمراً أساسياً بالنسبة لأمن الولايات المتحدة » . (٢٢) وقد يصح الشيء نفسه على أولئك الذين حذروا ، مستذكّرين اخفاقنا في وقف هتلر عند حده في الوقت المناسب ، من تكرار الخطأ نفسه مع دانييل أورتيغا Daniel Ortega الذي يتأهب لغزو العالم . وربما كان ليندون جونسون Lindon Johnson صادقاً في نواحه حول أن الولايات المتحدة ، إذا لم تمتلك قوة متفوقة تفوقاً كاملاً ، ستصبح « فريسة سهلة لأي ياجوج أصفر في جيبه خنجر » عزلاء في مواجهة مليارات شعوب العالم الذين « سينقضون على الولايات المتحدة ليأخذوا كل ما لدينا » . وربما اعتقد كل من ايزنهاور ودالس أن مسألتي « دفاع » الولايات المتحدة « عن نفسها » و « بقائها » كانتا مهدهتين في مواجهة الأخطار المربعة التي انطوت عليها مواقف غواتيمالا عام ١٩٥٤ - وإن كان مثيراً أن سجل التخطيط السري لا يورد إلا مثلاً وحيداً لتبرير القلق اليائس هو مثل « حالة الاضراب » في هندوراس التي ربما « نشأت بايحاء من الطرف الغواتيمالي ودعمه » . (٢٣) وقد يكون الشيء نفسه صحيحاً فيما يخص أولئك الذين أعلنوا حالة الطوارئ وحافظوا عليها على المستوى الوطني منذ ١٩٨٥ للدفاع عنا ضد « الخطر غير الاعتيادي والخارق » الذي يتهدد أمننا القومي والصادر عن نيكاراغوا في ظل الساندينين .

في مثل هذه الحالات لا يجوز لنا أن نستنتج بأننا نقدم نماذج عن نتائج مرضى نفسيين أو أناس ذوي عقول أصيبت بالخلل ؛ ذلك غير وارد على الإطلاق ، ولو فقط بسبب كون هذه المنظومات الهذيانية ذات طابع منهجي غريب وذات صفة وظيفية عالية تليي المتطلبات الواردة في السجلات الوثائقية السرية . كما لا يجوز أن نفترض وجود تضليل وخداع متعمد وواع . من الضروري فقط أن نتذكر السهولة التي يستطيع الناس بها أن يؤمنوا بما هو مناسب مهما كان ذلك مثيراً للسخرية ، وعملية التصفية والفلتر التي تستبعد أولئك الذين يفتقرون إلى مثل هذه المواهب والمؤهلات من مواقع الإدارة في الدولة وفي الميادين الثقافية .

وعلى الماشي ، لنا أن نلاحظ أن مثل هذه الأمور ، رغم احتمال أن تكون هامة لأولئك المسحورين بشخصيات القادة ، تبقى ذات أهمية هامشية ، في أحسن الحالات ، بالنسبة لأولئك الذين يريدون فهم العالم وربما تغييره ، مثلها مثل أهمية الأوهام الخاصة لدى الذين يعملون على زيادة الأرباح والأسهم إلى الحدود القصوى بالنسبة للاقتصاديين . إن الانشغال بمثل هذه القضايا

ذات الأهمية من الدرجة العاشرة هو أحد أساليب صرف الانتباه عن الجذور البنيوية والمؤسسية للسياسة ، وبالتالي الاسهام في ردع خطر الديمقراطية هذا الخطر الذي يمكن أن ينشأ على أساس الفهم الشعبي لآلية عمل العالم ودورانه .

كلما أوغلنا أكثر في معاناة مثل هذه المسائل غير المهمة باتت الأجوبة شديدة الغموض لذا فإن شولتز ربما كان محقاً في افتراض أن صانعي السياسة كانوا يبسولون في سراويلهم خوفاً وفزعاً من غرينادا . غير أن استنتاجاً آخر تشي به ، بالتأكيد مناقشته للخلفية : فالخصومة المباشرة التي أثارها « البرامج الاجتماعية التقدمية » التي أقرتها حكومة بيشوب Bishop في ١٩٧٩ ( مع الاستمرار في الوقت نفسه على متابعة « السياسة القمعية » التي أثارها غضباً شديداً في الولايات المتحدة خلافاً لأشكال من القمع أسوأ بكثير تمارسها دول عميلة ) والتدابير القاسية التي اتخذتها إدارة كارتر ، جرى تصعيدها من قبل الريغانيين من أجل انزال العقاب بالمجرمين . إن مثل هذه الشكوك لا يمكن أن تثور إلا عبر معاناة الحكايات التي ينسجها البيت الأبيض ، والتي يعاد توزيعها بالمفرق من قبل ملاك جديد من « خبراء شؤون أمريكا اللاتينية » بعد صياغتها من قبل وسائل الاعلام بعد أن رفض الاختصاصيون المحترفون أن يمارسوا اللعبة : مثل القول بأن « من المؤكد أن الكوبيين يقدرون أن غرينادا تشغل موقعاً استراتيجياً على الطريق الذي يمر منه نصف النفط الذي تستورده الولايات المتحدة » ( روبرت لا يكن R. Leiken ) .

وهذا ، دونما شك ، تهديد لا تستطيع الولايات المتحدة إلا أن ترتجف فزعاً أمامه . يستخلص شولتز Schoultz نفسه أن مزاعم الجنرال فيرنون والترز Vernon Walters وغيره من مسؤولي الادارة حول ضرورة حماية الخطوط البحرية الجنوبية ( غير الموجودة ) لم تكن إلا وسيلة لتبرير العلاقات الحميمة مع بينوشيت وجنرالات الأرجنتين ، « يا لها من أمثلة صارخة على كيفية استغلال الاعتبارات الأمنية القومية لتوجيه المناقشات الجارية حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة والتلاعب بها » والاستنتاج نفسه ليس أقل مصداقية في سلسلة واسعة من الحالات الأخرى إذا ما وقع اختيارنا على الغوص عميقاً في المسألة ( غير المهمة أساساً ) التي تتعلق بمدى جدية الايمان أو عدم الايمان بالعقائد التي تخدم المصالح بعد أن تكون هذه العقائد قد شيدت لتحقيق تلك الغاية . (٢٤)

وفي جميع الأحوال نجد أن العناصر الأكثر ذكاءً واعية للتضليل الموظف من أجل خداع الآخرين والدفاع عن الذات ضد الواقع غير السار . فلدى استعدادها للتغلب على خطر الديمقراطية الرأسمالية المستقلة في غواتيمالا ، أوقفت الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية وهددت بالهجوم ، مما جعل غواتيمالا تتحول نحو الكتلة السوفيتية بحثاً عن السلاح بعد أن سُدت أبواب سائر المصادر الأخرى بفضل نفوذ الولايات المتحدة . نصح جون هيل John Hill أحد موظفي السفارة في مدينة غواتيمالا ، قائلاً إن الولايات المتحدة باتت الآن تستطيع أن تتخذ خطوات لوقف « حركة الأسلحة والعملاء باتجاه غواتيمالا » ، وإيقاف السفن في المياه الدولية « إلى الحد الذي يؤدي إلى انهيار اقتصاد غواتيمالا » . ومن شأن ذلك بدوره « أن يشجع الجيش أو عناصر



أخرى غير شيوعية على استلام السلطة « وإلا » فإن الشيوعيين سوف يستغلون الوضع لزيادة سيطرتهم « ، مما » سيرر للجماعة الأمريكية ، أو للولايات المتحدة في حال تردد الجماعة ، اتخاذ تدابير قاسية . « (٢٥) وبهذه الطريقة نجبر غواتيمالا على الدفاع عن نفسها ضد هجومنا الوشيك مما يؤدي إلى خلق تهديد لأمننا نستخدمه عبر تدمير الاقتصاد الغواتيمالي بما يفضي إلى أحداث انقلاب عسكري أو ترسخ حكم شيوعي فعلي يبرر رد فعلنا العنيف - دفاعاً عن النفس . نرى هنا المعنى الحقيقي لعبارة « التهديد الأمني » لدى امعان النظر فيها بشيء من التبصر .

ظل الاتحاد السوفيتي خطراً يهدد النظام العالمي طالما بقي يؤيد كل من وقف في وجه مخططات الولايات المتحدة ومؤامراتها : يؤيد الفيتناميين الجنوبيين المتورطين في « عدوان داخلي » ضد الأمريكيين الغيارى المدافعين عنهم بنكران ذات ؛ يؤيد الديمقراطيين الغواتيماليين الملتزمين بالمبادئ الوطنية المستقلة ؛ أو يؤيد النيكاراغويين الذين يصرون على انتهاك القانون إذ يدافعون عن أنفسهم ضد العصابات الارهابية التي توجهها الولايات المتحدة . ومثل هذا التأيد يبرهن على أن القادة السوفييت ليسوا جادين حول الانفراج ولا يمكن أن نثق بهم « كما يقول المعلقون برصانة » . في ١٩٨٧ نشرت الواشنطن بوست مقالاً يقول : « ستشكل نيكاراغوا مكاناً نموذجياً لاختبار التنبؤات الحماسية التي تقول بأن ( غورباتشوف ) عازم الآن على خفض درجات الحرارة في العالم الثالث » ثم يحمل الروس مسؤولية قيام الولايات المتحدة بالهجوم على نيكاراغوا محذراً في الوقت نفسه من التهديد الذي ينطوي عليه هذا المخفر الأمامي السوفيتي الذي « يزرع الرعب والخوف » في قلوب جيرانه فيما تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي . (٢٦) إن الولايات المتحدة كسبت الحرب الباردة « من وجهة النظر هذه ، إذ أصبحت طليقة وحررة في املاء ارادتها على سائر أرجاء العالم دونما أي تدخل سوفيتي .

شكل اختبار الواشنطن بوست لدى جدية غورباتشوف نجاحاً نموذجياً . إن مادة على الصفحة الأولى بقلم كبير المراسلين الدبلوماسيين في التايمز ، توماس فريدمان Thomas Friedman ، تحدثت عن أن ادارة بوش دأبت على مطالبة غورباتشوف بالحاح بـ « وقف المساعدات السوفيتية لنيكاراغوا أو جعل أية مساعدة مقبلة مشروطة باتخاذ ما ناغوا خطوات باتجاه ادخال اصلاحات ديمقراطية » - اصلاحات ديمقراطية ليست ضرورية في بلدان مجاورة يمارس فيها عملاء الولايات المتحدة حكمهم استناداً إلى العنف والارهاب . وفي نهاية هذا التقرير الصحفي نقرأ عن رفض واشنطن لاقتراح سوفيتي يقضي بوقف المساعدات « إذا أوقفت واشنطن مساعداتها العسكرية المقدمة إلى حلفائها في المنطقة » - ياله من سخف خالص لا يقل الأمر غرابة عن الطلب السوفيتي ( الافتراضي ) حول ضرورة قيام الولايات المتحدة بربط مساعداتها العسكرية لتركيا بـ « اصلاحات ديمقراطية » هناك ، أو تقليص قواتها العسكرية الهجومية حيث توجد صواريخ مستنفرة موجهة إلى قلب الأراضي الروسية . وكما أوضح معلق البوست ستيفن روزنتال Stephen Rosenthal ، فإن غورباتشوف « يعجز عن التمييز بين تدخل أجنبي ( على الطريقة الأمريكية ) يرمي إلى منح فرصة الاختيار » وبين تدخل أجنبي آخر على النمط السوفيتي لـ « اقامة أو ادامة

نظام . . . قائم على الأقلية لا يستطيع البقاء إلا بالاستناد إلى القوة المسلحة « وفي تطابق متوقع مع توجيهات البيت الأبيض يورد كاتب المقال نيكاراغوا في ظل الساندينينيين مثلاً عن النوع الثاني من التدخل الأجنبي ، لأنها - أي نيكاراغوا لم تسمح قط بإجراء « انتخابات حرة » ؛ في حين أن السلفادور وغواتيمالا وغيرهما من الدول المستفيدة من نعم تدخل الولايات المتحدة تؤكد التزامنا الشديد بقضية توفير فرص الاختيار الحر دون أي لجوء إلى استخدام « القوة المسلحة » . وفيما بعد تحدث فريدمان عن « اختبار » وزير الخارجية بيكر لـ « التفكير الجديد » لدى غورباتشوف قائلاً : إذا كان الاتحاد السوفيتي مستعداً لـ « وقف المساعدات العسكرية المقدمة إلى نيكاراغوا وممارسة الضغط على الحكومة الساندينية بشأن السلام في أمريكا الوسطى ، فإن واشنطن ستعهد بعدم التخطيط لأي هجوم عسكري ضد ماناغوا وستنظر في احتمال تقديم المساعدات الاقتصادية » ؛ يا للعرض العادل والواعد ! وقد تم اطراؤه من قبل محرري البوست وغيرهم على الفور بوصفه عرضاً عادلاً وواعداً بالفعل . (٢٧)

أناجيك ياجوناثان سوفت ! أين أنت ؟ ما أجوجنا إليك ! لتلبية متطلبات التفكير المحترم يتعين على « تفكير » غورباتشوف « الجديد » أن يطلق يد الولايات المتحدة في اللجوء إلى استخدام القوة والعنف . المسألة بالغة الوضوح . يقول هيو اوشونسي على صفحات الجرائد البريطانية إن غورباتشوف « اقترب أكثر من وجهة نظر واشنطن » فيما يخص أمريكا الوسطى ، « ترك انطباعاً بأن الطرف المذنب » هو الطرف النيكاراغوي لا الطرف المتمثل بـ « حكومتي السلفادور وغواتيمالا ، ولهما سجلات في السياسة وحقوق الإنسان يثيران الغثيان ، أو حكومة هندوراس التي تشكل قاعدة العدوان ضد نيكاراغوا » ، هذا الطرف الذي عجز غورباتشوف عن توجيه النقد إليه لدى قيامه بزيارة كوبا في معرض استعراضه لفحوى تفكيره الجديد . وبالمثل « فيما تحاول موسكو تقليص أسباب الاحتكاك مع واشنطن إلى الحدود الدنيا فإن المساعدات السوفيتية لحركات التحرر في أفريقيا الجنوبية ولدول الجبهة الأمامية تبدو متعثرة » ، وبصورة أعم « يبدو أن أوان قدرة هذه الحكومة العالم ثالثة أو تلك على مناكدة الشرق والغرب ، أحدهما ضد الآخر ، قد ولّت إلى غير رجعة » . (٢٨)

من شأن مثل هذه التحركات السوفيتية أن تكون مفيدة إذا ترافقت بخطوات مماثلة تخطوها واشنطن ، أو وهذا أفضل ، بتأييد الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي وبرامج المساعدات البناء التي تتوجه إلى الحاجات الفعلية لشعوب العالم الثالث . غير أن هذه ليست إلا أضغاث أحلام وأحلام يقظة . فخلف ذلك الستار البلاغي الرقيق تختفي حقيقة أن النخب في الولايات المتحدة لا تريد إلا أن ترى العالم الثالث وقد تم قلبه رأساً على عقب بما ينسجم مع أهواء واشنطن ونزواتها ، بدلاً من أن يصبح متحرراً وقادراً على السعي وراء أهدافه المستقلة .

## حواشي الفصل الثالث

- ١ - فيلا دلفيا اينكوايرر Philadelphia Inquirer ، ٢٨ / ٤ / ١٩٨٩ .
- ٢ - جيمس مار خام James Markham ، نيويورك تايمز ، ٢٥ / ٩ / ١٩٨٨ ؛ دينيس رونغ Dennis Wrong ، Dissent ، ربيع ١٩٨٩ .
- ٣ - كارل فان وولفيرن Karel van Wolferen ، لغز القوة اليابانية (كنوبف Knobf) ، ١٩٨٩ ؛ أليس أمدن Alice Amsden ، عملاق آسيا الثاني .
- ٤ - آتشيسون Present at the Creation & Acheson (نورتون ، ١٩٦٩) .
- ٥ - كوستيغليولا Costigliola ، Kennedys Quest for Victory .
- ٦ - واشنطن بوست ، ٨ / ٥ / ١٩٨٩ .
- ٧ - والتر راسل ميد Walter Russell Mead ، «الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي» وورلد بوليسي جورنال ، شتاء ٨٨ - ١٩٨٩ .
- ٨ - براد نيكربوكر Brad Knickerbocker ، «كريستيان سانيس مونيتور» ، ٢١ / ٤ / ١٩٨٢ .
- ٩ - خلال سنة واحدة كانت هذه التقسيمات عديمة المعنى قد انهارت مع انهيار جدار برلين .
- ١٠ - مورت روزبلوم Mart Roseblum ، اسوشيتد برس ، ٢٥ / ٢ / ١٩٨٩ .
- ١١ - جون والكوت John Walcott ، ول ستريت جورنال ، ٢٦ / ٢ / ١٩٨٩ .
- ١٢ - يان دافيدسون Ian Davidson وورلدبرس ريفيو ك ١ / ١٩٨٨ ؛ توماس فريدمان نيويورك تايمز ، ١٤ / ٢ / ١٩٨٩ .
- ١٣ - روزنتال Ressenenthal ، نيويورك تايمز ، ٢ / ٥ / ١٩٨٩ .
- ١٤ - جون ماشيك John Mashek ، بوسطن غلوب ، ٢٧ / ٥ / ١٩٨٩ .
- ١٥ - انظر Necessary Illusions Culture & Terrorism
- ١٦ - سيرج شومان Serge Schumann ، نيويورك تايمز ، ٢٧ ، ٣٠ / ٥ / ١٩٨٦ .
- ١٧ - ديمتري ك . سيمز Dimitri K. Simes ، نيويورك تايمز ، ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٨ .
- ١٨ - روبرت باستور Robert Pastor ، فورين بوليسي ، شتاء ٨٨ - ١٩٨٩ .
- ١٩ - انظر الصفحة ٥٩ ، الفصل الأول من هذا الكتاب .
- ٢٠ - ماندلباوم Mandel Baum ، فورين افيرز ، ربيع ١٩٨٩ ؛ كراوتهامر Krauthammer نيويورك بيبليك ، ١٩ / ١٢ / ١٩٨٨ .
- ٢١ - غاديس Long Peace , Gaddis ؛ بوندي Bundy ، Danger And Survival (راندوم هاوس ، ١٩٨٨) .
- ٢٢ - شولتز Schoultz ، الأمن القومي وسياسة الولايات المتحدة في امريكا اللاتينية ، (برينستون ١٩٨٧) .
- ٢٣ - محاضر الكونغرس ، جونسون ، ١٥ / ٣ / ١٩٤٨ .
- ٢٤ - شولتز ، مصدر سابق ؛ لاين Leiken ، فورين بوليسي ، ربيع ١٩٨١ .
- ٢٥ - بريس وود Bryce Wood ، سياسة تفكيك الجار الطيب ، (جامعة تكساس ، ١٩٨٥) .
- ٢٦ - واشنطن بوست ويكلي ، ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٧ .
- ٢٧ - فريدمان ، نيويورك تايمز ، ٣٠ / ٣ / ١٩٨٩ .
- ٢٨ - لندن اوبزرفر Observer ، ٢٣ / ٤ / ١٩٨٩ .



## الفصل الرابع

### مشكلات التحكم بالسكان

تركز اهتمام الفصلين السابقين على التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية لما عرف باسم الثورة الريغانية، وعلى النظام العالمي الناشئ مع انهيار القوتين العظميين واهتراء مجابهة الحرب الباردة التي كانت قد برهنت على أنها مفيدة جداً لتعبئة السكان في الداخل من أجل تأييد عمليات التدخل الخارجية والامتيازات الممنوحة على المستوى الوطني. وبما أن التدخل الخارجي والامتيازات في الداخل تبقى من الأهداف الجوهرية للسياسة فإن قدراً من التفكير الجديد بات مطلوباً.

كان تلاشي أزمات الحرب الباردة نعمة ملتبسة بالنسبة لنخب الولايات المتحدة. صحيح أن انهيار الرادع السوفيتي يسهل لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام أساليب العنف والاكراه في العالم الثالث، وتداعي النظام السوفيتي يمهّد الطريق أمام اندماج معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بالملكات المرشحة لـ «اكتمال الاقتصادات الصناعية في الغرب».

غير أن مشكلات تبرز على السطح في ميدان التحكم بالجمهور المهدد باستمرار في الداخل والمحافظة على النفوذ لدى الحلفاء الذين باتوا منافسين يحسب لهم حساب من حيث القوة الاقتصادية ومتقدمين من حيث مشروع تكييف العالم الثالث الجديد بما يتفق مع حاجاتهم. ثمة جملة من المشكلات ذات الطابع الجدي المحتمل في هذه النقطة. لذا لم يكن مستغرباً أن مبادرات غورباتشوف أثارت ردود أفعال متناقضة وغائمة مشوبة بنوع من الانزعاج الواضح والتأملات حول كيفية توظيفها لصالح واشنطن؛ أو أن تنازلاته وعروضه أحادية الجانب قد فُسرّت عموماً على أنها حركات في لعبة خاصة كان طرفنا مفتقراً للأسف إلى المهارة والموهبة اللازمتين للمنافسة في مثل هذه اللعبة.

## ١ - (شبح السلام المُقْبَض للمضاجع)

تقول جريدة الوول ستريت جورنال<sup>(١)</sup> «إن شبح السلام المقبض للمضاجع يثير «مسائل سلمية، معقدة وشائكة». فهو يتهدد، وبصورة حاسمة، أسلوب اللجوء الاعتيادي المنتظم إلى البرامج الكينزية العسكرية التي ظلت تشكل الأداة الرئيسة لتدخل الدولة في إدارة الاقتصاد خلال سنوات ما بعد الحرب. وتورد الجريدة كلام رئيس أركان الجيش السابق الجنرال ادوار دمير E.Meyer الذي يعتقد بأن مؤسسة عسكرية قائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتكون كثيفة رأس المال ستؤمن «فرص عمل هائلة للصناعة»: المدرعات الآلية، الطائرات بدون طيارين، المعدات الالكترونية المعقدة المتطورة - وهي كلها مشكوك في امكانية استعمالها لأية أغراض دفاعية (بل وربما عسكرية)، غير أن تلك ليست هي المسألة. إلا أنه، على أية حال، أمل كسيح؛ فكيف يمكن إجبار الجمهور وسوقه بالعصا إلى مواقع تسديد التكاليف، دون وجود خطر أحمر قابل للتصديق يطل برأسه من الأفق؟

تعمقت المخاوف مع استطلاعة ظل الشبح. جاءت التقارير الصحفية من واشنطن متحدة عن أن «اللجنة والكآبة خيمتا على إحدى الجلسات الأولى المخصصة لبحث موضوع الاستقرار الاقتصادي وعملية التكيف وقانون تحويل الصناعة الدفاعية لعام ١٩٩٠ في الكونغرس» تحت عنوان عريض يقول: «يفكر المجلس ملياً بطرق تخفيف الصدمة الناجمة عن اندلاع السلام». وقبل بضعة أيام وقف ماثيو كوفي Mathew Coffey رئيس الرابطة القومية للآلات والمكائن مدلياً بشهادته أمام لجنة للخدمات المسلحة تابعة للمجلس قائلاً: «إننا مقبلون على اجتياز محنة جديدة وصعبة» إذا تعرضت الميزانية العسكرية للتقليص. ثمة اتفاق واسع بأن الدولة سيتعين عليها أن توفر سلفاً للتصدير وفوائد أخرى للصناعة: فـ «ما لم يحدث تراجع في الموقع، سيكون مستحيلاً وقف منظومات الأسلحة» كما يقول الديمقراطي الليبرالي النيويوركي تيد فايس Ted Weis، واتفق معه في الرأي الجمهوري جون كاسيش John Kasish من أوهايو وهو يغغم حول «رفاه الشركات»، في تنازل غير اعتيادي أمام العالم الواقعي<sup>(٢)</sup>.

ليست المشكلة جديدة وإن كانت تثار بقدر أكبر من الحدة بالمقارنة مع الماضي. فأشكال «الرعب من السلام» ظلت تثير عدم الارتياح والقلق منذ الأيام الأولى للحرب الباردة. طالما ظلت أوساط رجال الأعمال مقتنعة قناعة كاملة بأن على الدولة أن تلعب دوراً رئيساً وكبيراً في عملية الحفاظ على نظام الربح الخاص. فأرباب البيزنس قد يرحبون بالكلام عن المشروع الحر ويشعار «دعه يعمل!»، ولكن فقط باعتبارهما سلاحاً لمنع تحويل الموارد العامة إلى السكان بقطاعاتهم الواسعة، أو لتسهيل عملية استغلال الكيانات التابعة. كان الافتراض هو أن التوظيف في ميدان تلبية الحاجات الاجتماعية يشكل أحد البدائل المحتملة لنظام البنتاغون. وهذا الخيار، على معقوليته التقنية بالمعايير المجردة لعلم الاقتصاد، يتدخل في امتيازات المالكين والمدراء وبالتالي لا بد من شطبه كخيار سياسي. ولكن الجمهور، ما لم يتم سوقه رغماً عنه وبدافع الخوف، لن يختار الطريق الأمثل بالنسبة لمصالح الشركات كما لن يؤيد مغامرات خارجية تتم من أجل اخضاع العالم

الثالث لمتطلبات المصالح نفسها.

تتصاعد مشكلات التحكم الاجتماعي بمقدار ما تصبح الدولة محدودة القدرة على الاكراه والقسر. فأن تتولى القلة اصدار الأوامر وتبادر الأكثرية إلى ابداء آيات الطاعة ليس، في نهاية المطاف، قانوناً من قوانين الطبيعة؛ مثله مثل أن يتركز توجه الاقتصاد على تأمين الكماليات لخدمة من الناس بدلاً من توفير الضروريات للجميع؛ أو أن يتعرض مصير وقدر - لا بل وبقاء - أجيال مقبلة للاهمال والتغاضي بوصفه أمراً لا يستحق أن يدرج في جدول أعمال المخططين. قد يتوصل الناس العاديون إلى سائر الاستنتاجات الخاطئة (حسب تعبير بارينغتون مور Barrington Moore) إذا ما تركنا لهم حرية تأمل الأسباب الكامنة وراء بؤس البشر. ولذلك، لا بد من غسل أدمغتهم وصرهم عن هذا التأمل، وهذه مهمة تتطلب جهوداً متواصلة ودائية. أما الوسائل فهي متعددة وكثيرة؛ وقد كان غرس الخوف من عدو متربص دائماً أداة قوية وفعالة من طقم الأدوات المتوفرة.

أيقظت سنوات الفيتنام عدداً كبيراً من العقول. ولمواجهة الخطر كان لا بد من استعادة صورة الأمريكي المحب للأعمال الخيرية وإعادة بناء صرح الخوف. وهذان التحديان لهما ما كانا يتطلبانه من تكريس ودأب.

بمهارة كبيرة جرى استغلال حملة حقوق الانسان التي أطلقها الكونغرس، وهي ذاتها تعكس التحسن الحاصل في المناخ الأخلاقي والثقافي، لتحقيق الغرض الأول. ففي المقال البارز الذي نشرته مجلة فورين أفرز Foreign Affairs في عددها السنوي حول استعراض أحداث العالم، يعلق روبرت تاكر Robert Tucker، بكلية ولكن بدقة واصابة، قائلاً إن «حقوق الانسان شكلت»، منذ أواسط السبعينات، «أداة لاسباغ الشرعية على جزء من السياسة الخارجية فيما بعد فيتنام، ووسيلة لاعطاء السياسة معنى مقبولاً، كانتا ضرورتين ضرورة واضحة لاستنفار التأييد الشعبي». ثم يضيف: «والحقيقة البسيطة هي أن حقوق الانسان لا تختلف في شيء عن الطبعة الجديدة من توك أميركا التاريخي إلى دعم قضية الحرية في العالم» كما في فيتنام، حيث تركزت الجهود النبيلة «على الدفاع عن شعب حر مصمم على مقاومة العدوان الشيوعي»<sup>(٣)</sup>. ومثل هذه الوصفات الجاهزة الصادرة عن وزارة الخارجية هي الوحيدة المتوقعة فيما يخص الفيتنام بين أوساط الناس المحترمين؛ أما الحقيقة الصارخة فتبقى أكثر تهديداً وخطراً من أن ترد في البال. غير أن التعليقات التي تناول «الغاية التاريخية النبيلة لأمريكا» - وهي مألوفة جداً - جديرة بالتوقف قليلاً. لن يثير مثل هذا الخطاب البلاغي إلا السخرية والهزء خارج دائرة بقايا النزعات المتعصبة ما قبل التنوير - ربما في أوساط آيات الله في قم، أو بين أوساط ثقافية غربية تعرض أعضاؤها لعمليات غسل دماغ مكثفة<sup>(٤)</sup>.

في السنوات الريحانية تمت اضافة مدفع «الشوق إلى الديمقراطية» إلى بطارية الاجراءات الرامية إلى تحقيق التحكم بالسكان والشارع. ففي ظل مبدأ ريغان، كما يقول تاكر، «لن تعود مشروعية الحكومة مستندة فقط على فعاليتها ونجاحها، بل على تطابقها مع السيرة الديمقراطية»، كما أن «هناك حقاً في التدخل» ضد الحكومات غير الشرعية - هدف قد يكون أكثر طموحاً مما ينبغي



ولكنه، فيما عدا ذلك، لا ينطوي على أية اشكالية يحق للسذج أن يتساءلوا عن السبب الكامن وراء اخفاقنا في ممارسة حق التدخل هذا في كل من كوريا الجنوبية، اندونيسيا، جنوب افريقيا والسلفادور وغيرها. حذار من الانخداع! ليس ثمة تناقض أو عدم انسجام! فتلك البلدان جميعاً ملتزمة بـ «الديمقراطية» حسب المعنى العملي المطلوب لهذه الكلمة: ملتزمة بالحكم المطلق الذي تمارسه عناصر النخبة (رجال الأعمال، الطغمة، الجيش) والذي يبدي بصورة عامة احتراماً لمصالح مستثمري الولايات المتحدة، مع أشكال مناسبة من التصديق بين الحين والآخر من جانب فئات معينة من الجمهور. وفي حال عدم تلبية هذه الشروط يصبح التدخل مشروعاً من أجل «استعادة الديمقراطية».

لننظر إلى الحالة السائدة في الثمانينات! فنيكاراغوا في ظل الحكم السانديني كانت «مجتمعاً شمولياً (توتاليتارياً)» (حسب تعبير وزير الخارجية جيمس بيكر) و «دكتاتورية شيوعية» (في نظر وسائل الاعلام بصورة عامة)، توجب علينا التدخل ويشكل كثيف من أجل ضمان سيادة نخب تتجارب مع مصالح الولايات المتحدة كما في غيرها من الأماكن في هذه المنطقة.<sup>(٥)</sup> أما كولومبيا فهي، على النقيض من ذلك، بلد «ديمقراطي» يمتلك «ملعباً مستوياً» حسب القاموس الحالي للألفاظ الدارجة، لأن هذه العناصر النخبوية هي الحاكمة دون أن تواجه أي تحد سياسي. إن قدرنا أكبر من الامعان في النظر إلى كولومبيا يصبح مطلوباً مباشرة ويوفر قدرنا أكبر من التبصر فيما يرقى إلى معنى «الديمقراطية». تحدثنا النيويورك تايمز عن كولومبيا وتقول: إن كوكبة من الرجال الشجعان «مهتدة من جانب عصابات الكوكائين الارهابية» تناضل «في سبيل الحفاظ على الحياة الديمقراطية العادية» ومن أجل «الابقاء على المؤسسات الديمقراطية حية». وهذه الكوكبة لا تضم الفلاحين وقادة الاتحادات أو أنصار العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان الذين يواجهون ارباب الجيش والطغمة الحاكمة. ومن الحاسم أن النظام الديمقراطي الاعتيادي لم يتعرض لأي تهديد بسبب كون الحزبين اللذين يتقاسمان السلطة «جوادين يملكهما صاحب واحد» (هو رئيس الجمهورية السابق ألفونسو لوبيز ميكائلس Alfonso Lopez Michaelson - وهي حقيقة ليست غريبة تماماً عنا نحن هنا في الولايات المتحدة. كما أن المشكلة لا تنشأ من الأوضاع الفعلية لهذه «الديمقراطية الاعتيادية». هاكم عدداً قليلاً من الأمثلة الدالة على تلك الأوضاع: قتلت فرق الموت ألفاً من أعضاء الحزب الوحيد الذي لا تملكه الطغمة الحاكمة (حزب الوحدة الوطنية) منذ تأسيسه عام ١٩٨٥ مما ترك الاتحادات والمنظمات الشعبية دون أي تمثيل سياسي ذي معنى. يشكل اختفاء واعداد زعماء الحركات العمالية والطائفية الهندية جزءاً منتظماً من الحياة اليومية في حين «يؤكد العديد من الكولومبيين، باصرار شديد، على أن وحدات الجيش تتصرف وكأنها قوات احتلال في أرض العدو» (امريكان ووتش American Watch). و فرق الموت المكلفة بآبادة «المخربين» هذه متحالفة ومترابطة مع قوات الأمن (امنستي انترناشيونال Amnesty International). ثمة تحقيق حكومي رسمي نشر عام ١٩٨٣ توصل إلى أن أكثر من ثلث أعضاء الكتل البرلمانية المتورطين في جرائم قتل سياسية وفي غيرها من الأعمال الارهابية كانوا من الضباط النشيطين، وهو نمط مستمر حتى الآن،

جنباً إلى جنب مع سلسلة طويلة من التحالفات بينهم وبين تجار المخدرات كما جاء في محاضر لجان حقوق الانسان (على لسان وزير الخارجية الكولومبي السابق، ورئيس اللجنة الدائمة لحقوق الانسان حالياً ألفريد فاسكيز كاريزوسا Alfredo Vasquez Carrizosa). وتنشر فرق الموت «جواً من الرعب والقلق واليأس» مما يجعل «سائر العائلات التي يتورط أحد افرادها بهذا الشكل أو ذاك في النشاطات والفعاليات الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية» عرضة لخطر الاختفاء والتعذيب الدائم على أيدي الجيش وحلفائه الذين ينفذون أعمالهم الاجرامية «وهم محميون تماماً» (باكس كرسيتي نيدزلاندز Pac Chrusti Nether Lando) بمن فيهم «زعران عصابات الكوكائين» وصاحب الجوادين (الحزبين) آنفي الذكر. بلغ المعدل الوسطي اليومي لضحايا جرائم القتل السياسية في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ أحد عشر شخصاً كل يوم (مكتب بوغوتا هيئة قضاة الأنديز Andean Commission of Jurists). (٧)

هذا كله يترك الملعب مستوياً ولا يشكل أي تهديد لـ «المؤسسات الديمقراطية» أو أي تحد لـ «هدف أمريكا التاريخي».

وبالمثل فإن نمو احتكارات المخدرات في غواتيمالا «أثار اهتماماً شديداً وقلقاً حاداً على مصير بقاء الديمقراطية الوليدة في البلاد» كما يحذر ليندسي غروسون Lindsey Gruson في النيويورك تايمز. «إن بروز غواتيمالا بوصفها طرفاً رئيساً في السوق الدولية للمخدرات». جنباً إلى جنب مع كل من هندوراس وكوستاريكا اللتين باتتا، بصورة «روتينية» محطتين من محطات نقل المخدرات - «أثار قلقاً لدى دبلوماسيي الولايات المتحدة خشية أن يفضي الأمر إلى جدل مرير في الكونغرس حول المساعدات المقدمة لهذا البلد الذي ينهض لتوه من مهاوي عزله بعد أعوام من الحكم العسكري». (٨)

ولكن أحداثاً جرت قبل أيام قليلة، وهي روتينية خلال سنوات طويلة وأقل أهمية من أن تصل إلى صفحات التايمز، أثارت مخاوف حول «الديمقراطية الوليدة» ولم تهدد تدفق المساعدات العسكرية وغير العسكرية الآتية من الولايات المتحدة. نقلت الأسلاك خبراً يقول «إن عائلة أحد المختطفين من نشطاء حركة حقوق الانسان فرت من البلاد (يوم ٢٣ / ٩) بعد قضاء حوالي ستة أسابيع في غرفة أشبه بالجحر عند الصليب الأحمر، خوفاً من الموجة الجديدة من العنف والارهاب السياسيين». ويقول نائب المدعي العمومي الفيدرالي لحقوق الانسان: «أكاد لا أصدق الطريقة التي اتبعت في اضطهاد هذه العائلة» بسبب فعاليات حقوق الانسان التي قامت بها ماريا رومالدا كامبي Maria Rumalda Camey، عضوة جماعة الدعم المتبادل لأقرباء المختفين. تم اختطافها من قبل مسلحين في آب، وكانت الشخص الرابع من أفراد الاسرة الذين اختفوا خلال عشرة أشهر؛ «فالآخرون ظهروا فيما بعد وقد قتلوا بالرصاص وألقي بجثثهم على قارعة الطريق». فرت العائلة إلى مكتب جماعة الدعم المتبادل في مدينة غواتيمالا، ولكنها أجليت من قبل الصليب الأحمر حين أقيمت قبلة يدوية من النافذة بعد وصول العائلة بنصف ساعة. ويتابع التقرير كلامه ليقول: «في الشهرين الأخيرين تصاعدت أعمال القتل وعمليات القاء المتفجرات» مما أدى إلى ظهور أكوام من

الأجساد المقطعة على الطرقات كتحذير؛ وهذا «التصعيد» هو أعلى من المستوى الاعتيادي للفظاعات التي تقتربها قوات الأمن وأجنحتها وفروعها غير الرسمية. ففي الخامس عشر من أيلول تحدثت الصحف الغواتيمالية عن خمس عشرة جثة عليها آثار التعذيب تم العثور عليها خلال أربع وعشرين ساعة في إحدى المقاطعات الجنوبية الغربية؛ وقبل اختطاف الرجال جرت مطاردتهم من قبل سيارة عسكرية تابعة لاحدى القواعد القريبة حسب أقوال أحد الناجين. وبعد بضعة أيام تم العثور على جثة أحد الطلاب، وهو السابع بين اثني عشر طالباً «اختفوا» بالطريقة الكلاسيكية المتبعة لدى القوات الأمنية في الدول العميلة للولايات المتحدة. وقد تم العثور على جثث أخرى قطعت منها أجزاء وتحمل آثار التعذيب. فالآلاف من الفلاحين الذين عادوا من المكسيك بعد وعود بالأرض والأمن يخططون للهروب إلى مخيمات اللاجئين المكسيكية نتيجة الارهاب وامتناع الحكومة عن الوفاء بوعودها، حسب تقارير الصحف المحلية.<sup>(٩)</sup>

أما الأهداف فهم من الفلاحين والنشطاء والمنظمين. وبالتالي فإن «النظام الديمقراطي الوليد» لا يعاني، في أسوأ الأحوال، إلا من هنات ثانوية، وهو في مأمن من أية عزلة دولية أو عملية وقف للمساعدات - طالما هو ملتزم بعدم تحدي مصالح السادة على الأقل.<sup>(١٠)</sup>

يمثل هذه الوسائل القائمة على التلاعب بمهارة بهوم حقوق الانسان و «التوق» المدوّن جيداً «إلى الديمقراطية»، دأبت المؤسسات الايديولوجية على اعادة بناء صورة المحب لعمل الخير، وقد نجحت نجاحاً ملموساً بين صفوف النخب المحذقة على الأقل. أما المهمة التكميلية فقد تركزت على اعادة بناء صرح أجواء الرعب والخوف. ولتحقيق هذه الغاية كان لا بد من النواح والندب ازاء انتصارات العدو السوفيتي، هذا العدو الذي حقق القوة بعد القوة والنفوذ بعد النفوذ، مكتسحاً العالم بفتوحاته وبنياً منظومة عسكرية كبرى بهدف التفوق علينا. حققت المحاولة شيئاً من النجاح لفترة قصيرة من الوقت وإن اضطرننا، مع حلول أواسط الثمانينات، إلى التخلي عنها حين أصبحت تكاليف «الدفاع» ضد هذه التحديات المرعبة غير قابلة للتحمل. لذا فإننا قد نسلم بمايلي: «بات واضحاً أننا بالغنا بمدى خطورة التطورات الجارية في ١٩٨٠ (روبرت تاكر): فالتهديد الذي تعرض له وجودنا جراء النفوذ السوفيتي في اليمن الجنوبي، لاوس، غرينادا وغيرها من المراكز لم يكن على المستوى الذي اعتقده هو وغيره من المحللين المتزنين من الخطورة والجدية آنذاك. ومع حلول عام ١٩٨٣ اعترفت المخابرات المركزية (السي. آي. إي) أن معدل غموات الانفاق الدفاعي السوفيتي كان منذ ١٩٧٦ قد انخفض من ٤ - ٥ بالمئة إلى ٢ بالمئة كما بقي معدل حيازة الأسلحة على حاله - على النقيض تماماً من المزاعم التي قدمت لتبرير برنامج كارتر القائم على اعادة التسليح والذي تم تنفيذه جوهرياً في سنوات حكم ريغان. بعد دراسة متأنية للمعلومات والوثائق يستنتج الاقتصادي فرانكلين هولزمان Franklyn Holzman أن نسبة الانفاق العسكري السوفيتي إلى اجمالي الدخل القومي نادراً ما شهدت تغييراً بعد عام ١٩٧٠، ويبدو اجمالي هذا الانفاق «أقل بكثير» من نظيره في الولايات المتحدة (ناهيك عن أن حلفاء الولايات المتحدة في الناتو الذين ينفقون خمسة أضعاف ما تنفقه بلدان معاهدة وارسو عدا الاتحاد السوفيتي، وأن ١٥ - ٢٠ بالمئة من الانفاق



السوفيي مكرس للجبهة الصينية وأن الحلفاء قلما كانوا أهلاً للثقة). ويقول هولزمان «من الواضح أن الهوة الناجمة عن الانفاق العسكري السوفيي مثلها مثل هوة القاذفات في الخمسينيات وهوة الصواريخ في الستينات، ليست إلا أسطورة خرافية». (١١)

منذ السنوات الأولى للحرب الباردة كان الخطر الحقيقي كامناً في «العدوان السياسي السوفيي» (ايزنهاور)، وما أطلق عليه ادلاي ستيفنسون Adlai Stevenson وغيره اسم «العدوان الداخلي». فحسب اعتقاد ايزنهاور كان من شأن حلف عسكري قوي (الناتو) «أن يثبت شعوراً بالثقة يجعل (أعضاء الحلف) أصلب، سياسياً، في مقاومتهم للاغارات الشيوعية» - أي ضد «العدوان السياسي» من الداخل من جانب «الشيوعيين» وهذا الكلمة بمعناها الواسع تشمل العمال والديمقراطيين الراديكاليين وغيرهم ممن يشكلون تهديداً لـ «الديمقراطية». وفي معرض ايراده لهذه الملاحظات في كتابه عن تاريخ الأسلحة النووية يضيف ماك جورج بوندي Mc George Bundy أن ايزنهاور «لم يكن يصدق أن الروس كانوا يريدون أو يخططون لأي عدوان عسكري واسع النطاق». (١٢)

كان مثل هذا الفهم شائعاً في أوساط المخططين العقلانيين مما لا يعني نفياً لحقيقة استعدادهم الكامل باقناع أنفسهم بأن الجحافل السوفييتية متقدمة حين يكون مثل هذا الاعتقاد مفيداً لأغراض أخرى. إن جزءاً من القلق ازاء تلاشي التهديد السوفيي يكمن في أن التصورات المناسبة لم تعد ممكنة الاجترار والفبركة حين يتوجب علينا مرة أخرى أن نهرع إلى الدفاع عن أصحاب الامتيازات ضد العدوان الداخلي.

في السنوات الأولى من عهد ريغان تم توظيف التهديد السوفيي لتحقيق الهدفين التوأمين التاليين: التدخل في شؤون العالم الثالث من جهة وتدعيم ركائز دولة الرفاه لصالح أصحاب الامتيازات من جهة ثانية. وعبر نشرها لخطاب واشنطن البلاغي الفارغ نجحت وسائل الاعلام في خلق فترة قصيرة من التأييد الشعبي لعملية تكديس الأسلحة عبر نسج اسطورة مفيدة عن الشعبية الهائلة لذلك الـ «متحدث العظيم» المحنك لتبرير الوليمة التي نظمتها الدولة لصالح الأغنياء. ثمة وسائل أخرى استخدمت أيضاً. فبفضل الحملات المشتركة التي شنتها الحكومة ووسائل الاعلام بات ستون بالمئة من الجمهور يعتبرون نيكاراغوا «مصلحة حيوية» بالنسبة للولايات المتحدة مع حلول عام ١٩٨٦ وأكثر أهمية من فرنسا والبرازيل أو الهند بكثير. ومع حلول أواسط الثمانينات احتل موضوع الارهاب الدولي، وخصوصاً في الشرق الأوسط، مركز الصدارة. ولتقدير مدى براعة هذا الانجاز الدعائي حق قدره لا بد لنا من أن نتذكر أن الولايات المتحدة وحليفاتها اسرائيل كانتا مسؤولتين عن أخطر أعمال الارهاب الدولي في هذه المنطقة، ناهيك عن دور الولايات المتحدة الريادي في ميدان الارهاب الدولي في أماكن أخرى من العالم حتى خلال عامي ٨٥-١٩٨٦ اللذين شكلا الأوج. كان العمل الارهابي المنفرد الأمثل في المنطقة عام ١٩٨٥ انفجار سيارة مفخخة أدى إلى مقتل ثمانين وجرح ٢٥٠ شخصاً. جرى تقديم الحادث بشكل بارز ولكنه لم يتعرض لأي تحليل جدي لأنه تم بمبادرة من المخابرات المركزية. هاكم مثلاً مثيراً آخر: في ١٩٨٧ كشف النقاب عن

أن احدى العمليات الارهابية الكثيرة التي شنت ضد كوبا جرت في تلك اللحظة الاستثنائية الدقيقة التي شهدت تفاقم أزمة الصواريخ؛ قامت فرقة ارهابية موجهة من السي. آي. إي. بنسف منشأة صناعية كوية مما أدى إلى مقتل أربع مئة من العمال، وهذا حدث كان من شأنه أن يشعل فتيل حرب نووية. ففي زحمة الاثارة المستمرة حول «طاعون الارهاب الدولي» الذي ينشره المهووسون العرب بدعم من الكي. جي. بي. بغية زعزعة أسس الغرب، لم أعثر على اشارة واحدة في وسائل الاعلام إلى ذلك الحدث. إن العمل البحثي المتمتع بالاحترام هو الآخر ملتزم التزاماً صارماً بالموقف الرسمي. (١٣)

للتحديات التي تنطوي عليها قضايا مثل نيكاراغوا والارهاب الدولي ميزة ايجابية تكمن في أنها ضعيفة وعزلاء وعاجزه عن الدفاع عن نفسها. فخلافاً لحال العدو السوفيتي يمكن الهجوم على غرينادا وليبيا باطمئنان مع التباهي بقدر غير قليل من الرجولة والاستمتاع بالالتفاف حول العلم ولو للحظات قليلة. أما العدو السوفيتي فكنا نستطيع أن نلومه على كل شيء، غير أنه انتهى، مما يجعل الحفاظ على التهديد حاضراً في الأذهان أمراً بالغ الصعوبة. بانتظام كانت الأهداف المنتقاة تنسب إلى امبراطورية الشر، طالما أن البرهان غير ذي أهمية، من أجل اكساب الأمر قدراً من المصداقية. ولكن هذه الاتهامات هي الأخرى فقدت قوتها وياتت الحاجة تدعو بالحاح إلى إيجاد أشكال جديدة من البعبع في سبيل ابقاء السكان على المسار المحدد.

فلنلذ بكارتيل مدلين Medellin الاحتكاري!

## ٢ - حرب المخدرات

على التهديد أن يكون تحطيراً، أو قابلاً لتصويره على أنه خطر، على الأقل، كي يصبح ملائماً للدور المناط به. وعلى الدفاع ضد الخطر أن يغرس روحاً مادية مناسبة في السكان يتعين عليها أن تطلق أيدي حكامهم في اتباع سياسات ذات دوافع أخرى مختلفة كما يتوجب عليها أن تتحمل اهتراء الحريات المدنية لأن ذلك ينطوي على فائدة اضافية ذات أهمية خاصة بالنسبة لأساطين الرجعية الدولتين الذين يتقنعون بقناع المحافظة. وبما أن الغرض هو صرف الأنظار عن السلطة وعملياتها - عن المكاتب الفيدرالية، ومجالس إدارة الشركات والخ. . - فإن الخطر الذي يتهدد اليوم يجب أن يكون بعيداً: «الأخر» شديد الاختلاف عما «نا» نحن، أو ما أوحى به لنا أن نكونه على الأقل. وعلى الأهداف المرسومة أن تكون أيضاً على مستوى من الضعف يكفي لشن الهجوم عليها بدون تكاليف؛ إن اللون الخطأ مفيد هو الآخر. باختصار يجب أن يكون التهديد موضعاً في العالم الثالث سواء على المستوى الخارجي أو على مستوى قلب المدينة في وسط البلد. كما يتعين رسم الحرب ضد التهديد بما يضمن الفوز فيها لتشكل سابقة لعمليات مستقبلية. وأحد الشروط الحاسمة لنجاح العملية كلها يكمن في أن تقوم وسائل الاعلام بشن حملة دعائية محكمة البناء. الأمر الذي لم يسبق له قط أن كان مشكلة.

كانت الحرب ضد المخدرات اختياراً طبيعياً بالنسبة للحملة الصليبية التالية. لا مجال، أولاً، للنقاش حول مدى خطورة المشكلة؛ نتحول مباشرة إلى أبعادها. غير أن على الحرب، لتحقيق الغرض المطلوب، أن تكون محددة ومرسومة بقدر كبير من الدقة والصرامة، أن تركز على الأهداف الصحيحة مع ابداء الكثير من الحرص على تجنب تسليط الأضواء على الوكلاء الرئيسيين؛ أمر هو الآخر تم تحقيقه بنجاح فوراً. وقد صيغت الحرب أيضاً بما يكفل لها، لدى النظر إليها فيما بعد، أن تبدو وكأنها قد بلغت بعض أهدافها. كان أحد الأهداف الكبرى لاستراتيجية بوش - بينيت Bennett متمثلاً باظهار تناقض منتظم بطيء في استعمال المخدرات. أما الاختيار فتقوم به هيئة المراقبة الفيدرالية لاساءة استعمال المخدرات التي بينت، قبل اطلاق الخطة بعدد قليل من الاسابيع، انخفاضاً بنسبة ٣٧ بالمئة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٨. (١٤) لذا فإن الهدف المعلن بدا هدفاً يكاد يكون مضموناً ومطمئناً.

تم اعلان الحرب بالصخب الملائم من قبل الرئيس بوش في أوائل أيلول ١٩٨٩ - أو - بالاحرى - أعلنت من جديد، جرياً على التقليد المترسخ قبل عشرين سنة على يد الرئيس نيكسون حين صدر مثل هذا الاعلان الدرامي الأول. ولتمهيد الأرضية بما يتناسب مع الحقبة الراهنة أعلن امبراطور المخدرات (ملك المخدرات) (قيصر المخدرات) وليام بينيت William Beunett عن حدوث زيادة مثيرة بلغت الضعف في الاستخدام المتكرر لمادة الكوكائين منذ عام ١٩٨٥ - «يا للبرهان المرعب على أن ولاء المخدرات الحالي عندنا قد تجاوز كثيراً جميع التوقعات!» - ونحن في مواجهة «فوضى مرتبطة بالمخدرات تزداد تفاقماً وحدة» وازاء «أزمة رهبة تزداد عمقاً»؛ وبعد عدد قليل من الأشهر دعا البيت الأبيض إلى مؤتمر صحفي للترحيب بدراسة جديدة «قدمت دليلاً بأن الاستراتيجية القومية الخاصة بالمخدرات كانت تحقق نجاحاً وبأن استعمال المخدرات بات أمراً غير رائج في صفوف الشبيبة الأمريكية»، كما كتب ريتشارد بيرك Richard Berke في النيويورك تايمز. وهكذا فإن المناضلين في حرب المخدرات كانوا، حسب أكثر التقاليد الأمريكية عراقة، يقاتلون العدو بشبات وشجاعة وينتصرون عليه.

غير أن هناك عدداً ولو قليلاً من المشكلات. فالتدهور المشهود في ١٩٨٩ ليس ببساطة إلا استمراراً لنزوع بدأ عام ٨٥ - ١٩٨٦ بالنسبة للكوكائين وفي ١٩٧٩ بالنسبة لمواد محظورة أخرى ترافق مع تدهور في استهلاك الكحول بين المسنين على الرغم من عدم «شن أية حرب على الكحول». تراجع استهلاك الكوكائين تراجعاً حاداً عام ١٩٨٩ إذا خفض بنسبة ٢٤ بالمئة في الربع الأخير من ذلك العام، قبل اعلان الحرب، حسب الأرقام الحكومية. أما زعم بينيت Bennett القائل بحصول زيادة وصلت إلى «الضعف» فمن الصعب أن يتفق مع أرقام تدهور استهلاك الكوكائين، ولكن المفارقة ما لبثت أن تكشفت، بعد انقضاء أشهر قليلة على اعلان النبأ المثير بما يستحقه من الصخب والضجيج، بوصفها تزويراً احصائياً ليس إلا. وفي الصفحات الداخلية نقرأ المزيد عن دراسة لمكتب مسائل المخدرات الدولي التابع لوزارة الخارجية دحضت مزاعم بينيت التي تقول «إن البلاء بدأ ينحسر» بفضل جهوده هو. (١٥)



وكما هو مطلوب فإن الحرب موجهة «ضدهم هم» لا «ضدنا نحن». إن سبعين بالمئة من الموازنة المخصصة للمخدرات حسب خطة بوش - بينيت كانت لتعزيز القانون؛ إذا تعذر حصر الرعاع (من هم دون الطبقات) في محميات حضرية بما يجعلهم لا يؤذون إلا أنفسهم، فمن الممكن عندئذ وضعهم في السجون العادية مباشرة. وفي رده على النقد الصادر عن الليبراليين رقيقي القلوب، عبر بينيت عن تأييده لـ «سياسة الحزم» فيما يخص «برامج التعليم المتعلقة بالمخدرات»: «إذا لم يكن أمامي إلا خيار وحيد فلأنني سأتوجه إلى السياسة باستمرار لأنني أعرف الأطفال. قد تقولون إن هذا ليس رأياً بالغ الرومانسية حول الأطفال، ليس تصوراً وردياً جداً عن الأطفال. وأنا أقول لكم: (أنتم محقون)». يحيط بينيت ببعض الشيء بأبعاد موقفه حين يقول بضرورة تفضيل العقاب حين لا يتوفر إلا بديل وحيد. ففي منصبه السابق كوزير للتعليم أراد الرجل أن يقلص الاعتمادات المرصودة للبرامج التعليمية الخاصة بالمخدرات وعبر عن الشك حول جدواها. (١٦) ثم جاء أكثر الاقتراحات بريقاً وألقاً متمثلاً بتقديم المساعدة العسكرية لكولومبيا بعد اغتيال المرشح الرئاسي لويس كارلوس غالان Luis Carlos Galan. غير أن «جوهر القوة العسكرية لتجار المخدرات يكمن في الكتل البرلمانية التي قاموا بتنظيمها بدعم من كبار الاقطاعيين والضباط» كما جاء على لسان شقيق المغدور ألبرتو Alberto الذي يتابع كلامه ليقول: إن استراتيجية واشنطن، عدا عن تعزيز وتدعيم «قوى قمعية معادية للديمقراطية»، تتجنب معالجة «صلب المشكلة» - أي «الروابط الاقتصادية القائمة بين العالمين الشرعي واللا شرعي» و «الشركات المالية الكبرى» التي تدير أموال المخدرات. «من الأجدى والأنفع مهاجمة القلة الموجودة في قمة عمليات الاتجار بالمخدرات وملاحقتها بدلاً من ملء السجون بآلاف الأسماك الصغيرة التي لا تملك البنية المالية القوية التي تقوم عليها حياة سوق المخدرات». (١٧)

إنه أجدى وأنفع حتماً لو كان الهدف حرباً على المخدرات. ولكن الأمر يبقى بلا معنى أو فائدة حين تكون المسألة متعلقة بهدف السيطرة على السكان والتحكم بهم، كما أنه غير وارد على الإطلاق جراء ضرورة قيام سياسة الدولة بحماية السلطة والامتيازات وأصحاب النفوذ، هذه الضرورة المتلازمة تلازماً عضوياً مع مبدأ «تسوية أرض الملعب» على المستوى الداخلي.

ويوصفه ملكاً للمخدرات في ظل إدارة ريغان، كان جورج بوش أداة في وضع حد للتوجه الرئيس لتلك «الحرب» الفعلية «على المخدرات». إن موظفي قسم المكافحة في وزارة الخزانة لاحظوا زيادة حادة في تدفق الأموال على البنوك في فلوريدا (ولوس انجيلوس بعد ذلك) مع ازدهار تجارة الكوكايين في السبعينات و «ربطوا ذلك بعمليات واسعة النطاق لا يصلح المخدرات» (تقرير موجز صادر عن وزارة الخزانة).

وقام أولئك الموظفون بجلب معلومات تفصيلية عن تلك العمليات إلى وكالة مكافحة المخدرات (و. م. م.) (D.E.A) وإلى وزارة العدل. وبعد بعض الاستعراضات العلنية شنت الحكومة عملية غرين باك Greenback عام ١٩٧٩ لملاحقة مهربي الأموال. ولكن العملية سرعان ما تعثرت؛ فالصناعة المصرفية ليست هدفاً ملائماً في الحرب على المخدرات. بادرت إدارة ريغان إلى

اختزال المراقبة المحدودة، كما أن بوش «لم يكن بالفعل حريصاً على متابعة الملاحقة المالية»، كما يستذكر رئيس هيئة الادعاء العام في عملية غرين باك. ما لبث البرنامج أن انتهى، فباتت حرب بوش الجديدة ضد المخدرات متركزة على أهداف تحظى بقدر أكبر من القبول. وفي استعراضه لهذا السجل يعلق جيفرسون مورلي Jefferson Morley قائلاً إن الأولويات متجلية في تحركات وأعمال خلف بوش في «الحرب ضد المخدرات» لدى الاعلان عن فائض بلغ ثمان مليارات من الدولارات لصالح بنوك ميامي ولوس انجيلوس، لم يطرح وليام بينيت Bennett أية أسئلة عن مدى أخلاقية ممارسات تلك البنوك كما لم يبادر إلى إثارة أي نقاش، على الرغم من أنه استعجل استصدار مذكرات الاجلاء والاخلاء التي استهدفت ذوي المداخل المتدنية، بأكثرتهم الزنجية، القاطنين في المساكن العامة بواشنطن حيث تحدثت التقارير عن وجود تعاطي للمخدرات. (١٨)

قد يكون هناك أيضاً نوع من العزف على الوتر الحساس هذا. تمت ممارسة الضغوط على بنك صغير في باناما لاجباره على الاعتراف بأنه مذنب في احدى قضايا تهريب الأموال إثر واحدة من عمليات المباغنة. غير أن حكومة الولايات المتحدة أسقطت الاتهامات الجرمية بحق البنك الأساس أو الأصل الذي هو احدى المؤسسات المالية الكبرى في امريكا اللاتينية، ذلك البنك العائد لأحد مراكز كارتيل المخدرات في كولومبيا. (١٩) ويبدو أنه لم يتم بذل أية جهود جديدة لمتابعة المزاعم العلنية التي أطلقها أرباب الكارتيل من مهربي الأموال حول صلاتهم بمصارف كبرى في الولايات المتحدة.

تعاني الحرب المعلنة على المخدرات من عدد آخر من الثغرات التي يصعب التوفيق بينها وبين النوايا المعلنة، وإن كانت معقولة جداً من منظور المبادئ التي تسترشد بها السياسة الاجتماعية. إن تصنيع المخدرات يتطلب توفر مادتي الايتروالاسيتون اللتين تحصل عليها امريكا اللاتينية عن طريق الاستيراد. يقدر رفائيل بيرل Rafael Perl، خبير سياسة المخدرات في مكتب البحوث التابع للكونغرس أن أكثر من تسعين بالمئة من المواد الكيميائية المستخدمة لانتاج الكوكايين تأتي من الولايات المتحدة. وتقول أجهزة الأمن الكولومبية إنها ضبظت، خلال الأشهر التسعة التي سبقت اعلان حرب المخدرات ١,٥ مليوناً من الغالونات التي تحتوي مثل هذه المواد كان عدد كبير منها في حاويات تحمل شارات شركات امريكية. وتوصلت دراسة قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية إلى استنتاج يقول بأن صادرات الولايات المتحدة من هذه المواد الكيميائية تفوق كثيراً الكميات اللازمة لأية أغراض تجارية مشروعة فتستخلص أن مقادير هائلة يجري ضخها لانتاج مادتي الهيروئين والكوكايين. غير أن الشركات الكيميائية تبقى في مأمن. يقول أحد التقارير الرسمية في الولايات المتحدة «ليس لدى معظم مكاتب وكالة مكافحة المخدرات سوى عنصر واحد يهتم بتسرب المواد الكيميائية»، وبالتالي فإن المراقبة مستحيلة. هذا ولم تتحدث التقارير قط عن قيام قوات دلتا بأية اغارات على مراكز الشركة في مانهاتن. (٢٠)

تذكرنا الإشارة إلى وكالة الاستخبارات المركزية بشجرة مثيرة أخرى يعاني منها البرنامج. فوكالة الاستخبارات المركزية وغيرها من الأجهزة الحكومية في الولايات المتحدة كانت وما زالت أدوات لنشوء الاتجار بالمخدرات واستمرارها منذ الحرب العالمية الثانية حين كانت الصلات مع المافيا

توظف لشق الاتحادات العمالية الفرنسية والحزب الشيوعي الفرنسي ونسفهما مما أدى إلى إقامة القاعدة التي ارتكزت عليها «الرابطة الفرنسية» الموجودة في مارسيليا. أمام المثلث الذهبي (لاوس، بورما وتايلاند) فقد أصبح مركزاً رئيساً للمخدرات مع هروب وحدات القوات الوطنية الصينية إلى المنطقة بعد هزيمتها في الصين، ومع قيام وكالة الاستخبارات المركزية، بعد وقت غير طويل، بتوظيف تدفق المخدرات كجزء من محاولتها الرامية إلى تجنيد «جيش سري» من المرتزقة من أبناء القبائل الجبلية توظفه في عملياتها التخريبية ضد المتمردين في لاوس. ومع مرور السنين تورط عملاء آخرون للولايات المتحدة في الاتجار بالمخدرات. ففي ١٩٨٩ أدلى الجنرال رامون مونتانو Ramon Montano، قائد الشرطة العسكرية في الفلبين، بشهادة علنية أمام إحدى المحاكم في مانيلا قال فيها إن عصابات (نقابات) المخدرات العاملة في المثلث الذهبي تستخدم الفلبين مركزاً للتوزيع على أجزاء أخرى من آسيا والغرب واعترف بتورط ضباط في الجيش كما جاء على لسان لجنة تحقيق تابعة لمجلس الشيوخ. وقد أشار أحد أعضاء مجلس الشيوخ إلى أن الفلبين باتت موشكة على أن «تصبح مثل كولومبيا». (٢١)

لم يكن التأثير مختلفاً حين حولت وكالة الاستخبارات المركزية اهتمامها إلى الحرب الإرهابية ضد ينكاراغوا والمقاومة الأفغانية للاحتلال السوفيتي. لم يعد تواطؤ ادارتي ريغان ويوش مع تجار المخدرات في أمريكا الوسطى كجزء من دعمها لعمليات الكونترا سرّاً على أحد. تتحدث التقارير عن أن الباكستان أصبحت أحد المراكز الدولية لتجارة الهيروئين بعد أن وجد المصنعون والتجار الأفغان «أن عملياتهم باتت مقيدة اثر الغزو السوفيتي في ١٩٧٩»، فنقلوا نشاطهم إلى ما وراء الحدود الجنوبية. فالواشنطن بوست قالت بعد بلوغ حرب المخدرات أوجها بوقت غير قصير «إن حكومة الولايات المتحدة ظلت طوال سنوات عديدة تتلقى تقارير عن قيام بعض المجاهدين الأفغان وضباط الجيش الباكستاني الذين تتعاون معهم بالاتجار بمادة الهيروئين، ولكنها أحجمت عن التحقيق». إن موظفي الولايات المتحدة تلقوا أخباراً مؤكدة من مصادر عليمية عن «عمليات تهريب واسعة للهيروئين» تقوم بها أطراف أفغانية رئيسة تحظى بمساعدات سخية من الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع المؤسسة العسكرية الباكستانية، وقدموا معلومات تفصيلية عبر الصحافة في كل من الباكستان وواشنطن. «إلا أن الولايات المتحدة، حسب كلام الموظفين الامريكان، أخفقت في التحقيق أو في اتخاذ تدبير ما ضد بعض المشبوهين.»

تحدثت التقارير عن أن قرعة عين الولايات المتحدة غلب الدين حكمتيار، الزعيم الإرهابي للحزب الاسلامي الأصولي، متورط وغارق حتى الأذنين في مستنقع الاتجار بالمخدرات. ثمة تقارير أخرى تشير إلى أن المتمردين الأفغان «يستنزفون في معارك داخلية عنيفة تتزايد حدتها يوماً بعد يوم في سبيل الهيمنة على تجارة الهيروئين ذات الأرباح الفاحشة». (٢٢)

مثلهم مثل نظرائهم في آسيا نرى أن حلفاء وعملاء الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى متورطون في تجارة المخدرات. (ورغم الادعاءات) ليس في المنطقة حكومة مدنية إلا في كوستاريكا التي وفرت لجنة المخدرات في مجلسها التشريعي معلومات عن هذه المسائل. قيل إن رئيس



الجمهورية السابق دانييل اودوبر Daniel Oduber قبل تبرعاً لحملته الانتخابية من جيمس ليونيل كيسي James Lionel Casey وهو مواطن من الولايات المتحدة مسجون في كوستاريكا بجريمة الاتجار بالمخدرات. أوصت اللجنة آنفة الذكر باتخاذ قرار يقضي «بحظر الدخول إلى كوستاريكا مرة أخرى» على كل من اوليفر نورث Oliver North ، الاميرال جون بويند كستر Johon Poindexter ، السفير السابق لويس تامبس Lewis Tambs ، رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية جوفيرنانديز Joe Fernandez ، والجنرال ريتشارد سيكورد Richard Secord ، بسبب تورطهم في «فتح بوابة» لتجارة الأسلحة والمخدرات حين قاموا بصورة غير قانونية بتنظيم «جبهة جنوبية» للكونترا في كوستاريكا، كما جاء في الصحافة الكوستاريكية في تموز ١٩٨٩ . فأوليفر نورث كان مكلفاً باقامة خط مع الجنرال نوريغا Noriega لايصال الأسلحة إلى كوستاريكا والمخدرات إلى الولايات المتحدة. دانت اللجنة أيضاً صاحب مزرعة الأبقار الأمريكي جون هال John Huli . والأكثر خطورة من ذلك كله ، كما قالت اللجنة ، «هو التسلسل الواضح لعصابات الزعران الدولية إلى كوستاريكا عن طريق منظمة الكونترا» تلبية لطلبات صادرة عن العقيد نورث والجنرال نوريغا» مما حول كوستاريكا إلى «ممر للأسلحة والمخدرات تحت تصرف هذه المافيات» كغطاء في جزء منه «لتقديم المساعدة إلى الكونترا» (٢٣).

ثمة أسباب وجيهة تكمن وراء مثل هذا الترابط الوثيق بين وكالة الاستخبارات المركزية (السي. آي. آيه) وبين المخدرات. فالارهاب السري يتطلب تمويلاً خفياً، والعناصر الاجرامية التي تلوذ أجهزة المخابرات بها بصورة طبيعية تنتظر أجوراً سخية على خدمتها. والمخدرات توفر الحل الأوضح والأقرب. إن تورط واشنطن الطويل في تجارة المخدرات ليس إلا جزءاً لا يتجزأ من عملياتها الدولية وخصوصاً خلال ادارتي ريغان وبوش. لذا فلا بد من توفر هدف مركزي محدد لأية حرب حقيقية على المخدرات.

هذه وقائع أشد صراحة مما يجعل تجاهلها الكامل أمراً مستحيلًا، غير أن علينا أن ننظر جيداً إلى ما وراء ما تنقله وسائل الاعلام إذا أردنا أن نتلمس مدى «ارتباط واشنطن» وأهمية هذا الارتباط عبر السنين. فالصورة المعلنة مختلفة تماماً. ثمة مثال نموذجي نجده في رواية نشرتها النيويورك تايمز بقلم مراسلها الآسيوي ستيفن إيرلانجر Steven Earlander تحت عنوان «جنوب شرق آسيا: المصدر رقم واحد للهيروئين المستهلك في الولايات المتحدة» تبدأ الرواية بعبارة تقول: إن مثلث جنوب شرق آسيا الذهبي الذي ظلت الولايات المتحدة دائبة على التحكم بحركة المخدرات فيها منذ خمس وعشرين سنة عاد مرة أخرى ليصبح المصدر الوحيد الأكبر لمادة الهيروئين المتجهة إلى الولايات المتحدة...» لماذا بقي المثلث الذهبي مشكلة على هذا المستوى بالنسبة للولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٥ - وهو عام يرتبط بذكرات معينة آخر المطاف؟ لا أحد يطرح السؤال، ولا أحد يشير، ولو من بعيد، إلى دور حكومة الولايات المتحدة وأجهزة الارهاب السرية التابعة لها في خلق مشكلة «دأب الولايات المتحدة على التحكم» وادامتها. لا تظهر الولايات المتحدة في الصورة إلا بوصفها ضحية ووصية على الفضيلة. يقول الدبلوماسيون الغربيون إن الجدل حول المخدرات بين

الولايات المتحدة والمسؤولين التايلانديين يصبح أكثر «صراحة» بل «وحتى مشحوناً بالغضب أحياناً»، بعد أن أصبحت تايلاند مركز التهريب والشحن الرئيس بالنسبة للمثلث الذهبي . ولم يكن مصادفة - رغم عدم ظهور أية اشارة أن تايلاند كانت قد حُولت إلى بؤرة مركزية لسائر عمليات الولايات المتحدة العسكرية والارهابية والتخريبية التي استهدفت، حسب الخطط السرية، نفس اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ بعد اقرارها بأسابيع قليلة رغم معارضة الولايات المتحدة المتكررة، وصارت فيما بعد القاعدة الرئيسة لعمليات القصف الجوي والحرب الخفية التي شنتها الولايات المتحدة ومصدراً لقوات المرتزقة العاملة في الهند الصينية . صرح أحد الدبلوماسيين قائلاً: «نحاول أن نفهم التايلانديين بأن المخدرات هي احدى المشكلات الدولية وبأن تايلاندا هي الأخرى واحدة من الأهداف . تلك هي ، على أية حال ، حدود دور الولايات المتحدة في تايلاندا بوجه عام أو في عمليات تهريب المخدرات عبر المثلث الذهبي بشكل خاص ، حسب رأي التاييز» (٢٤) .

استنفرت وسائل الاعلام لخوض حرب المخدرات في اطارها الضيق مستندة إلى كفاءتها ومرونتها المعروفتين . فقرار الرئيس القاضي بارسال مساعدات عسكرية إلى كولومبيا وعلان الحرب يوم ٥ أيلول على «أصعب التحديات الداخلية التي واجهناها منذ عقود من الزمن» أثاراً هجوماً اعلامياً صاعقاً، هجوماً تم تفصيله وفقاً لمعايير متطلبات البيت الأبيض ، على الرغم من أن جوانب السخف التي كان البرنامج يعاني منها كانت واضحة وجلية إلى حد أن خللاً معيناً طرأ عند الهوامش . إن عدداً غير قليل من النماذج (غير العلمية) من التقارير الصحفية والبرقيات خلال شهر أيلول أبرزت مواد ذات علاقة بالمخدرات فاقت آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط مجتمعة . وصل خنوع الصحافة إلى مستويات مثيرة للسخرية أفرز تعليقات مستهزئة في الـ وول ستريت جورنال حيث أشار هودينغ كارتر Hodding Carter إلى أن رئيس الجمهورية بات يتصرف على قاعدة «زمار واحد يضبط الايقاع» : فوسائل الاعلام مستعدة للمسير حسب الايقاع المطلوب . وتابع المعلق كلامه يقول : «باتت وسائل الاعلام الجاهلية في الولايات المتحدة مولعة ولعاً شديداً بالقفز إلى أعلى وإلى أسفل وإلى الوراء بصورة متناغمة ومتطابقة فور قيام البيت الأبيض - أي بيت أبيض - باصدار الاشارة» (٢٥) .

كان التأثير على المدى القصير لافتاً للنظر . فبعد انتخابات تشرين الثاني ١٩٨٨ كانت نسبة ٣٤ بالمئة من الجمهور قد اختارت العجز في الميزانية بوصفه «أولوية جورج بوش الأولى فور توليه للرئاسة» . وقع اختيار ٣ بالمئة على المخدرات بوصفها في صدر الأولويات خلافاً لما حصل في أشهر سابقة . أما بعد الحملة العاصفة (البليتز) التي شنتها الصحافة في أيلول ١٩٨٩ ، فقد باتت نسبة ملفقة للنظر بلغت ٤٣ بالمئة تقول إن المخدرات هي القضية الوحيدة الأكثر أهمية التي تواجه الأمة والبلاد» كما جاء على صفحات الـ وول ستريت جورنال ، في حين أن مسألة العجز في الميزانية جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بفارق كبير إذ لم تتجاوز النسبة إلا ٦ بالمئة . وفي استطلاع للرأي جرى في حزيران ١٩٨٧ شمل الناهيين المسجلين في نيويورك اختيرت الضرائب بوصفها القضية

الأولى التي تواجه الولاية (١٥ بالمئة)، في حين كانت المخدرات في أسفل السلم (٥ بالمئة). أما تكرار استطلاع الرأي نفسه في أيلول ١٩٨٩ فقد أعطى نتائج مختلفة اختلافاً درامياً: وقع اختيار ٨ بالمئة فقط على الضرائب في حين احتلت مشكلة المخدرات مرتبة أعلى من سائر المشكلات الأخرى إذ نالت نسبة خيالية وصلت إلى ٤٦ بالمئة. لم يكن العالم الواقعي قد تغير كثيراً؛ ولكن صورته، كما هي معكوسة ومنشورة عبر المؤسسات الأيديولوجية التي تلبي حاجات السلطة، كانت قد تغيرت (٢٦).

ينطوي اللحن المادي على منافع أكثر بالنسبة لأولئك المؤيدين لارهاب الدولة والقمع من أجل ضمان الامتيازات. والحملة الاعلامية - الدعائية الحكومية ساعدت على خلق الأجواء المطلوبة لدى الجمهور العام وفي الكونغرس. ففي فورة غموضية، قال السيناتور مارك هاتفيلد Mark Hatfield، وهو من منتقدي التعويل على القوة عادة، «إن الجنود موجودون هناك» في كل من المقاطعات التابعة للكونغرس «ولا ينتظرون إلا الأوامر، إلا خطة الهجوم، وهم على استعداد للاقتحام والتقدم». والقانون الذي أقره الكونغرس يوسّع دائرة عقوبة الاعدام، يقلص فرص استئناف السجناء، ويتيح للبوليس مجالات أوسع في ميدان الحصول على الأدلة، مع جملة من التدابير الأخرى. والجهاز القمعي التابع للدولة كله يتطلع بشغف إلى مكاسب تتحقق له بفضل هذه «الحرب» الجديدة بما في ذلك منظومة الاستخبارات والبتاغون (وزارة الدفاع) (وإن كانت هذه الأخيرة مترددة ازاء جرّها إلى الأعمال العسكرية المباشرة التي من شأنها أن تفقد أي تأييد شعبي بسرعة). وهنا بالذات تستشعر الصناعات العسكرية القلقة ازاء شبح السلام المضطرب وتتلمس أسواقاً جديدة، وتقرّح «السيوف أسلحة في الحرب على المخدرات» كما يقول فرانك غريف Frank Greve في تقرير له من واشنطن. «يقول المحللون إن من شأن مبيعات لوازم حرب المخدرات أن تحدث قدراً من الانفراج بالنسبة لبعض القطاعات مثل العمليات الفدائية والاستخبارات الدفاعية ومكافحة الارهاب، ومن شأن المختبرات العسكرية الفيدرالية هي الأخرى أن تجد لنفسها دوراً جديداً». اقترح كولونيل الجيش جون واغلشتاين John Waghelstein، وهو أحد كبار خبراء مكافحة الشغب، أن من الممكن توظيف الترابط بين المخدرات والعمل الفدائي لاستنفار تأييد الجمهور لبرامج مكافحة الشغب ولدحض وجهات نظر المنتقدين:

«من شأن ترتيب عقلية الجمهور الأمريكي والكونغرس بما ينسجم مع هذا الترابط أن يفضي إلى التأييد الضروري لمكافحة الارهابيين من الفدائيين والمتعاملين بالمخدرات في نصف الكرة الغربي هذا. وتحقيق مثل ذلك التأييد من شأنه أن يكون سهلاً نسبياً لدى البرهنة على الترابط وعلان حرب شاملة من جانب سلطات القيادة القومية. سيكون من الصعب على الكونغرس أن يقف في طريق تأييد حلفائنا وتزويدهم بالمساعدات التدريبية والارشادية والأمنية الضرورية كي يتمكنوا من تنفيذ المهمة. أما هذه المجموعات الكنيسة والأكاديمية التي أيدت الحركات التمردية في أمريكا اللاتينية بسخاء فسوف تجد نفسها في الطرف المخطيء من القضية الأخلاقية. فقبل كل شيء سنحتل الموقع الأخلاقي الذي يستحيل اقتحامه والذي يمكننا من شن هجوم منسق يرتكز إلى الإمكانيات المتوفرة لوزارة الدفاع ولغير وزارة الدفاع» (٢٧).



باختصار سارت الأمور كلها في نسق .

### ٣ - مخوم الأزمة

من المفيد أن نمنع النظر أكثر في أزمة المخدرات . لا مجال للشك بأن المشكلة خطيرة . فـ «سوء استعمال المادة» ، اذا استخدمنا التعبير التقني ، يتسبب بموت مخيف . والوقائع الكثيرة يستعرضها ايتان نادلمان Eithan Nadelman في مجلة ساينس Science . فحالات الموت المعزوة لاستهلاك التبغ تُقدر بما يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ في السنة ، في حين لا يضيف تعاطي الكحول إلا ما يتراوح بين ٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ حالة موت أخرى . وبين فئة الأعمار المترواحة بين ١٥ و ٢٤ سنة يكون الكحول هو السبب الرئيس للموت ، كما يشكل مخدراً «انتقالياً» يفضي إلى تعاطي غيره حسب كلام المجلس القومي للادمان على الكحول (٢٩) . أضف إلى ذلك أن بضع آلاف من حوادث الموت الناجمة عن تعاطي مخدرات غير مشروعة مسجلة : فالتقارير تحدثت عن موت ٣٥٦٢ شخصاً خلال عام ١٩٨٥ من تعاطي سائر أنواع المخدرات . وحسب هذه التقديرات فإن أكثر من ٩٩ بالمئة من الحوادث الناجمة عن سوء استعمال البذرة يمكن أن تعزى للتبغ والكحول .

ثمة في الوقت نفسه تكاليف صحية هائلة تعود بالدرجة الأولى إلى تعاطي الكحول والتبغ : «لا تشكل الأضرار الصحية الناجمة عن الماريجوانا والكوكايين والهروئين مجتمعة إلا جزءاً يسيراً من الأضرار المترتبة على أية من المادتين المباحين شرعاً» كما يقول نادلمان . ومما ينبغي امعان النظر فيه أيضاً توزُّع الضحايا . فالمخدرات المحظورة تؤثر على المتعاطي بالدرجة الأولى ؛ أما أبناء عمومتهما الشرعيون فيؤثرون على آخرين بمن فيهم المدخنون السليبيون وضحايا قيادة السيارة من قبل السكارى والعنف الناجم عن تعاطي المشروبات الكحولية ؛ «ما من مخدر محظور . . . يرتبط بسلوك العنف بمقدار ارتباط الكحول بمثل هذا السلوك» ، حسب تعبير نادلمان ، ويشكل سوء استخدام الكحول سبباً لحوالي أربعين بالمئة من حالات الوفاة الناجمة عن حوادث السير والتي تصل إلى حوالي خمسين ألفاً في السنة .

تقدر وكالة حماية البيئة أن ٣٨٠٠ شخصاً من غير المدخنين يموتون سنوياً جراء سرطان الرئة الناتج عن استنشاق دخان التبغ الذي يتعاطاه الآخرون ، وقد يصل تعداد ضحايا التدخين السلبي إلى ٤٦٠٠٠ في السنة إذا أضفنا أمراض القلب وآفات الجهاز التنفسي . ويقول الرسمىون إن هذه الاستنتاجات من شأنها ، في حال التأكد من صحتها ، أن تستدعي وضع دخان التبغ على قائمة المواد الخطيرة المحدثة لمرض السرطان (من المرتبة الأولى) مثله مثل مواد كيميائية أخرى كالبنزين والرادون . إن أحد اختصاصي الاحصاء في جامعة كاليفورنيا واسمه ستانتون غلانتس Stanton Glantz ، يصف التدخين السلبي على أنه «ثالث أسباب الموت الذي يمكن منع حدوثه ، بعد التدخين وتعاطي الكحول» (٣٠) .

لميست المخدرات المحظورة على المستوى نفسه من التأثير على الاطلاق . يقول نادلمان «من بين الستين مليوناً من الأمريكيين الذين يتعاطون الماريجوانا لم يمِت واحد بسبب الاكثار من هذه

المادة». وكما يلاحظ نادلمان هذا وغيره فإن الجهود الفيدرالية الرامية إلى فرض الحظر ساعدت على تحول تعاطي المخدرات عن الماريجوانا غير الضارة نسبياً إلى مخدرات أشد ضرراً بكثير. لنا أن نتساءل: لماذا يكون التبغ مشروعاً في حين ليست الماريجوانا كذلك؟ ثمة اجابة ممكنة تشي بها طبيعة المحصول. فالماريجوانا يمكن استنباتها، بقدر قليل من الصعوبة، في جميع الأماكن. وقد يصعب تحويلها إلى مادة تجارية مربحة تتعامل بها الشركات الكبرى. أما التبغ فله قصة مختلفة تماماً.

قد تُطرح تساؤلات عن مدى دقة الأرقام. فعلى المرء أن يمعن النظر في الاجراءات التي يتم اتخاذها من أجل تحديد سبب الموت، ومدى شمول الاستقصاءات مع غيرهما من المسائل، مثل التأثيرات التي يتعرض لها أطفال المتعاطين والمدمنين. غير أنه، حتى ولو كانت الأرقام الرسمية بعيدة كل البعد عن أن تكون صحيحة، ليس هناك إلا القليل من الشك في أن وليام بينيت W.Bennett محق حين يتكلم عن «الفوضى التي تحيط بموضوع المخدرات» وعن وجود «أزمة مذهلة تزداد عمقاً وتفاقماً» - يمكن أن تعزى في جانب كبير منها إلى كل من التبغ والكحول على ما يبدو. ثمة أضرار بشرية واجتماعية أخرى تشمل ضحايا الجرائم ذات العلاقة بالمخدرات والتزايد الهائل للجريمة المنظمة التي يعتقد أنها تستمد أكثر من نصف وارداتها من عملية الاتجار بالمخدرات. وفي هذه الحالة فإن الأضرار والتكاليف مرتبطة بالمخدرات المحرمة لا لأنها مخدرات بل لأنها محرمة ومحظورة. والشيء نفسه كان صحيحاً بالنسبة للكحول خلال حقبة حظر المشروبات الروحية. نحن هنا بصدد مسألة السياسة الاجتماعية الخاضعة للقرار والاختيار. يدعون نادلمان إلى جعل الأمر مشروعاً وضبطه. ثمة اقتراحات مماثلة تقدمت بها قطاعات واسعة من ممثلي الرأي المحافظ (جريدة الايكونوميست اللندنية، ميلتون فريدمان، الخ. .) وبعض الناس الآخرين.

يقول وليام بينيت في رده على فريدمان إن تعاطي الكحول تزايد كثيراً بعد الغاء الحظر. وبالتالي لا يجوز النظر في مسألة جعل الأمر مشروعاً. من الواضح أن بينيت لا يأخذ الموضوع، بصرف النظر عن نقاطه الايجابية، مأخذ الجدل، لأنه لا ينطوي على اقتراح إعادة فرض الحظر على التبغ - أو حتى على البنادق الهجومية. أما حجته هو فهي «إن تعاطي المخدرات خطأ» ببساطة وبالتالي لا بد من الوقوف في وجهه. والافتراض المضمر هو أن تعاطي التبغ والكحول أو اقتناء البنادق الهجومية ليس «خطأ» على أساس أنه مكتوم؛ ويتعين على الدولة أن تمنع وتعاقب ما هو «خطأ». خداع، ربما؟ (٣١).

يحلون لأنصار النزعة الدولية المتطرفون أن يظهروا بمظهر انسانيين يتخذون مواقف أخلاقية ويصرون على تأكيد «الفرق بين ما هو صحيح وما هو خطأ». ياله من تضليل مفضوح ومكشوف!

#### ٤ - تجار المخدرات

تساهم السياسات الاجتماعية التي تتبعها واشنطن في الاجهاز على ضحايا بطرق أخرى،

وهذه حقيقة تتجلى بصورة درامية مع بلوغ الحملة الاعلامية الواسعة التي نسقها البيت الأبيض ذروتها في أيلول ١٩٨٩ . ففي التاسع عشر من هذا الشهر (أيلول) عقدت الغرفة التجارية في الولايات المتحدة اجتماعاً بواشنطن لدراسة مطالبة إحدى الشركات الصناعية لإنتاج السجائر الولايات المتحدة بفرض عقوبات على تايلاند إذا لم توافق الأخيرة على رفع القيود التي فرضتها على استيراد التبغ الأمريكي . ثمة اجراءات مماثلة اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لإجبار المستهلكين في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان على تعاطي التدخين بما ينطوي عليها من أضرار بشرية كالتى أشرنا إليها من قبل .

هناك من ينتقد عملية الاتجار بالمخدرات الكبرى هذه . دان بيان صدر عن الرابطة الأمريكية لأمراض القلب وجمعية السرطان الأمريكية ورابطة أمراض الرئة الأمريكية الدعاية للسجائر في «البلدان التي استسلمت أمام تهديدات غرفة التجارة الأمريكية» ، وهي حملة دعائية «تستهدف بقوة زيادة تعاطي التدخين . . . لدى الشبيبة الآسيويين الذين يرون الشبيبة في الولايات المتحدة مثلاً يحتذى . وقد أدلى الجراح العام الأمريكي ايفريت كوب Everett Koop أمام اجتماع الغرفة التجارية بشهادة قال فيها «مما يشكل قمة في الرياء أن الولايات المتحدة تقوم بتصدير السجائر في الوقت الذي نتوسل فيه إلى الحكومات الأجنبية راجئها إيقاف تدفق الكوكائين» . ثم أضاف مستنكراً السياسة التجارية القائمة على «دفع المواد الادمانية إلى الأسواق الأجنبية» ، بصرف النظر عن المخاطر الصحية التي تنطوي عليها . وأبلغ كوب المراسلين بـ «أن أمتنا ، بعد سنوات من الآن ، سوف تنظر إلى اتباع سياسة التجارة الحرة هذا لتجده فضائحاً .» وتحدث عن أن شهادته لم تجد نفعاً مع البيت الأبيض لأن الأخير لم يكن مستعداً لسماعها ، وقال إنه عارض أيضاً في عهد إدارة ريغان سياسة إجبار البلدان الآسيوية على استيراد السجائر الأمريكية . وخلال أعوامه الثمانية في منصبه الذي فقده بعد أيام قليلة من ادلائه بشهادته ، ظل كوب يقف وراء التقارير التي كانت تهاجم التبغ بوصفه مادة تخديرية قاتلة مسؤولة عن حوالي ٣٠٠٠٠٠٠ حادثة موت في السنة .

عبر الشهود التايلانديون أيضاً عن الاحتجاج متنبئين أن العاقبة لن تكون إلا قلباً لتراجع في التدخين تحقق نتيجة حملة ضد التبغ دامت خمس عشرة سنة . وأشاروا أيضاً إلى أن اتجار الولايات المتحدة بالمخدرات من شأنه أن يتدخل في جهود واشنطن الرامية إلى اغراء الحكومات الآسيوية بوقف تدفق المخدرات المحرمة . وفي رده على مزاعم الشركات الأمريكية بأن انتاجها هو الأفضل في العالم قال أحد الشهود التايلانديين : «من المؤكد أننا نملك بعض المنتجات الأفضل في المثلث الذهبي ، ولكننا لا نطالب باخضاع هذه المنتجات لمبدأ التجارة الحرة . وقد قمنا بقمعها في حقيقة الأمر .»

استذكر المتقنون حرب الأفيون التي جرت قبل مئة وخمسين عاماً حين قامت الحكومة البريطانية بإجبار الصين على فتح أبوابها أمام شحنات الأفيون الآتية من الهند البريطانية في ظل الكلام المنافق عن فضائل التجارة الحرة لدى فرض ادمان على المخدرات بشكل واسع النطاق على الصين . وكما في حال الولايات المتحدة اليوم ، لم تكن بريطانيا تملك شيئاً تبيعه للصين عدا



المخدرات . سعت الولايات المتحدة من أجل تحقيق سائر الامتيازات التي انتزعها البريطانيون عنوة من الصينيين وهي ترفع أيضاً شعار التجارة الحرة بل و«الارادة السنية للخالق التي تجبر دناءة الناس على خدمة أغراضه المتمثلة في الاشفاق على الصين، على تحطيم أسوار عزلتها، وعلى جر الامبراطور إلى علاقات أوثق مع الأمم الغربية والمسيحية .» (مجلس المبعوثين الامريكاني للبعثات الخارجية) . استنكر جون كوينسي آدامز John Quincy Adams رفض الصين للأفيون البريطاني بوصفه انتهاكاً للمبدأ المسيحي القائل : «أحب جارك!» و«عدواناً فظاً وفضيحاً على حقوق الطبيعة البشرية وعلى المبادئ الأولى لحقوق الأمم .» واليوم نرى أن صناعة التبغ وحمايتها في الحكومة تورد حججاً مماثلة في سعيها لاحياء ذلك الانتصار الذي حققته الحضارة الغربية من جديد، ولفرض «أهدافها التاريخية» (٣٢)

أمامنا الآن أكبر قصص المخدرات في هذه الأيام وقد تكشف لحظة وصول الحملة الحكومية - الاعلامية أوجها: ربما كانت حكومة الولايات المتحدة أكبر الجهات المروجة للمخدرات في العالم حتى بعد ترك دور الولايات المتحدة في ترسيخ الركائز الثابتة لتجارة المخدرات بعد الحرب العالمية الثانية وفي الحرص على بقائها كما هي ، جانباً . كيف قولت هذه القصة الفضائية الكبرى من جانب أرباب الحملة الاعلامية الصاعقة؟ مرت مرور الكرام ، بالكاد ملحوظة ويدون أية اشارة إلى الاستنتاج الواضح ، بطبيعة الحال .

إن مسألة الاتجار بالمخدرات ليست مسألة تافهة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة فصادرات السجائر ضاعفت من قيمتها السنوية خلال الثمانينات مساهمة بما يقرب من ٢٥ ملياراً من الدولارات في الميزان التجاري عبر السنوات العشر المشار إليها حسب تقرير صدر عن جمعية تجار التبغ إذ ارتفعت من مليارين ونصف في ١٩٨٠ إلى ٥ مليارات في ١٩٨٩ . ساهم التبغ بمبلغ ٤,٢ مليارات من الدولارات في الميزان التجاري لعام ١٩٨٩ ، حيث بلغ العجز ١٠٩ مليارات . أعطى السيناتور ميتش مالك كونيل Mitch McConnell لهذه الأرقام حقها حين أدلى بشهادته المؤيدة لتجار التبغ في إحدى جلسات مجلس الشيوخ . وفي معرض تعليقه على فوائد صادرات التبغ لاقتصاد الولايات المتحدة أورد رئيس اتحاد مكاتب المزارعين الامريكان «ازالة الحواجز التجارية فيما وراء البحار ولا سيما في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية» بوصفها عاملاً مساعداً . (٣٤)

نرى أنه ليس من الانصاف أن نحمل سياسات ادارتي ريغان وبوش مسؤولية العجز التجاري الكبير دون اطرأها على الجهود التي بذلتها من أجل التغلب على ذلك العجز عن طريق تدخل الدولة لزيادة مبيعات المخدرات القاتلة .

ومع تقدم الحرب على المخدرات بدأت معارضة صادرات التبغ تلقى شيئاً من الاهتمام . ففي نيسان ١٩٩٠ أعلن الدكتور جيمس ماسون James Mason ، نائب وزير الصحة «أن قيام شركات متعددة الجنسية عملاقة للسجائر - وثلاث منها في الولايات المتحدة بالترويج للسموم في الخارج أمر غير معقول وسلوك يخلو من الضمير، وخصوصاً لأن مجالات عملها الرئيسية، هي البلدان الأقل تطوراً .» غير أنه، هو نفسه، الغنى ، بعد أسابيع قليلة، موعداً مبرمجاً للظهور أمام

لجنة تحقيق تابعة للكونغرس حول المسألة، في حين قامت وزارة الصحة والخدمات الانسانية «بالتراجع عن انتقادها السابق للمحاولات الرامية إلى فتح أسواق جديدة للسجائر الامريكية في مختلف أرجاء العالم». وقد قالت الوزارة إن «القضية هي قضية تجارة وليست قضية صحية»، كما جاء في مقال لفيليب هيلتس Philip Hiltz في النيويورك تايمز. كما صرح ناطق باسم الوزارة بأن الغاء موعد الدكتور ماسون كان للسبب ذاته. إن مسؤولاً رسمياً آخر، أورد جملة من الأرقام التجارية، نعت الانتقاد الذي وجهه ماسون إلى صادرات التبغ بأنه «تطفل غير مستساغ على محاولات الادارة الرامية إلى فتح أسواق جديدة للسجائر» - وخصوصاً في تايلاند، كما جاء في مقال هيلتس. وفي الوقت نفسه قامت كارلا هيلز Carla Hills الممثلة التجارية للولايات المتحدة بدحض احتجاجات التايلانديين على فرض امبريالي الولايات المتحدة لعوامل السرطان عليهم قائلة: «لست ارى كيف تستطيع الموموم الصحية أن تظهر في الصورة إذا كان الناس يدخنون سجائرهم الخاصة بهم» (٣٥) أو، إذا كان الناس يدخنون مخدراتهم، حسب المنطق نفسه. لذا فإن علينا، هيأماً منا بحب التجارة الحرة، أن نسمح، بالتأكيد، لكارتيل ميدلين Medellin بتصدير الكوكائين بحرية إلى الولايات المتحدة، وبالدعاية لهذه المادة بين الشبيبة دونما قيود، وتسويقها جهرًا وبقاحة. ظل آخرون يعبرون عن احتجاجاتهم. ففي رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية الكولومبي فير جيليو باركو، كتب بيتر بورن Peter Bourne الذي كان مدير مكتب سياسة اساءة استعمال المخدرات في ادارة كارتر يقول:

«ربما لا شيء يعكس نفاق واشنطن المتأصل هو قضية [المخدرات] مثل حقيقة أن عدد الكولومبيين الذين يموتون سنوياً من التبغ الامريكي الشمالي المدعوم من قبل الدولة أكبر بكثير من عدد الامريكيين الشماليين الذين تحصدتهم مناجل مادة الكوكائين الكولومبية فيما تظل الولايات المتحدة دائبة على مهاجمة التأثيرات الضارة للكوكائين في هذه البلاد».

وجدت جريدة ستريت تايمز Strait Times في سنغافورة قدراً من الصعوبة في عملية «التوفيق بين واقع كون الامريكان يهددون بالعقوبات الاقتصادية بلداناً تحاول تجنب منتجات الولايات المتحدة من السجائر» وبين محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى التخفيف من التدخين على المستوى الداخلي (ناهيك عن جهودنا المركزة على منع المخدرات المحظورة) - يا له من اخفاق مدهش في ادراك الفرق الواضح بين الأمم ذات الأهمية والأمم التي لا أهمية لها حسب بعض تعابير المحافظين الجدد المنمقة والبلاغية.

دانت الجمعية الطبية الامريكية أيضاً تلك السياسات التجارية التي تتجاهل المشكلات الصحية إذ قدرت أن حوالي مليونين ونصف من حالات الموت الاضافية أو المبكرة سنوياً تُعزى لتعاطي التبغ - ما يقرب من ٥ بالمئة من مجموع حالات الموت. وفي مؤتمر عن صحة الرئة عقد في أيار ١٩٩٠ دعا الجراح العام السابق كوب Koop، مشيراً إلى أن صادرات الولايات المتحدة من التبغ زادت بنسبة ٢٠ بالمئة رغم تقلص تعاطي التدخين بنسبة ٥ بالمئة في الولايات المتحدة، دعا تصدير التبغ مرة أخرى «وقاحة أخلاقية» وشجبه بوصفه «ذروة النفاق إذ يترافق مع دعوة الحكومات

الأخرى إلى إيقاف تصدير الكوكائين» فيما نقوم نحن، في الوقت نفسه، بتصدير النيكوتين، وهي مادة ادمانية مثلها مثل الكوكائين، إلى سائر أرجاء العالم. « قال كوب إن الحكومة في تاوان كانت قد نجحت في تخفيض تعاطي التدخين بشكل مثير عن طريق القيام بحملة ضد التدخين إلى أن هددت واشنطن بفرض عقوبات تجارية عام ١٩٨٧ مما أدى إلى زيادة التدخين بنسبة ١٠ بالمئة. وفي احد المؤتمرات الصحفية قال عضو الكونغرس تشستر آتكينز Chester Atkins: «يحسن بأمريكا أن تتوقف عن تشجيع المخدرات إذا أردنا أن نتحلى بأي قدر من المصداقية في حربنا على المخدرات. « أما خبراء الصحة العامة فحذروا من «وباء شامل» ناجم عن حالات موت ذات علاقة بالمخدرات نتيجة الزيادة الكبيرة في المبيعات فيما وراء البحار، وهذه المبيعات بلغت الآن سدس انتاج الولايات المتحدة، متنبئين بأن معدلات الوفيات من شأنها أن ترتفع إلى ١٢ مليوناً في السنة مع حلول أواسط القرن الحادي والعشرين. وكرر الناطق باسم غرفة التجارة في الولايات المتحدة مدافعاً عن الحكومة أن المسألة لا تعدو كونها مسألة تجارة ببساطة: «مسألتنا في الأساس هي مسألة انصاف وعدل» ومرة أخرى كانت التغطية هزيلة. (٣٧)

وانجلترا تاتشر لم تكن متخلفة كثيراً عن الركب. فالصحافة البديلة تحدثت عن استعراض قامت به جريدة الصنداي تايمز اللندنية حول حملة تسويق بلغت قيمتها بضعة ملايين من الدولارات شنتها شركة بريتيش أمريكان توباكو (BAT) لبيع سجائر رخيصة وشديدة الخصوصية الادمانية في افريقيا حيث الأسواق السهلة الخالية من الضوابط - وهي سجائر ذات مستويات من القطران والنيكوتين أعلى مما هو مسموح به في الغرب. جاء في رسالة صادرة عن الشركة موجهة إلى رئيس الخدمات الطبية في البلاد إن «فرع شركة بات في أوغندا لا يعتقد بأن تدخين السجائر ضار بالصحة... [و] نحن لا يتعين علينا أن نعرض للخطر قدرتنا على التصدير إلى هذه البلدان التي لا تطالب بوضع تحذير صحي على عبواتنا». وصف أحد خبراء السرطان البريطانيين الوضع في العالم الثالث بأنه شبيه بالوضع في انجلترا خلال السنوات الأولى من هذا القرن حين كان واحد من كل عشرة أشخاص يموت بسبب سرطان الرئة. وقدر أن خمسين مليوناً من أطفال اليوم في الصين وحدها سوف يموتون بسبب أمراض ذات علاقة بالتدخين. (٣٨)

إذا كانت هذه التقديرات قريبة، ولو بقدر معين، من الدقة، فإن ايراد حرب الأفيون ليس في غير مكانه، وقد يكون من الانصاف أن نحذر من طمس الحدود بين الاتجار بالمخدرات وبين عمليات إبادة الجنس البشري.

## ٥ - السياسة الاجتماعية وأزمة المخدرات

سرعان ما يفضي الاهتمام الجاد بأزمة المخدرات إلى مساءلة دائرة أوسع بكثير من السياسات الحكومية. فالمزارعون في الولايات المتحدة يمكن تشجيعهم بسهولة على انتاج محاصيل أخرى غير التبغ خلافاً لحال فلاحي أمريكا اللاتينية الذين يتمتعون بقدر أقل بما لا يقاس من الخيارات



والبدائل ويتوجهون بالتالي إلى انتاج الكوكائين طلباً للبقاء بعد تدهور الزراعة التقليدية القائمة على انتاج الغذاء وتعرضت ارباح الصادرات المألوفة للانهيار. ففي حال كولومبيا، مثلاً أدى تعليق اتفاقية البن الدولية في تموز ١٩٨٨، هذا التعليق الذي جاء نتيجة مساع أمريكية استندت إلى انتهاكات لمبادئ التجارة العادلة المزعومة، إلى هبوط الأسعار بمعدل يزيد عن ٤٠ بالمئة خلال شهرين بالنسبة لمادة التصدير الأولى في كولومبيا. (٣٩)

أضف إلى ذلك أن ضغوط الولايات المتحدة عبر السنين - بما فيها برنامج «الخبز من أجل السلام» - نسفت عملية انتاج المحاصيل للاستهلاك المحلي، هذه العملية التي لا تستطيع أن تنافس الصادرات الزراعية المدعومة القادمة من الولايات المتحدة. إن سياسة الولايات المتحدة تقوم على تشجيع أمريكا اللاتينية على استهلاك فائض الولايات المتحدة مع التركيز على انتاج محاصيل متخصصة معدة للتصدير مثل الورود والخضار الشتوية - أو أوراق شجر الكوكا بوصفها الخيار الأمثل بالنسبة للمنطق الرأسمالي يعلق مجلس شؤون نصف الكرة الغربي قائلاً: «ما من شيء يستطيع أن يوفر بديلاً معقولاً ومقبولاً لانتاج الكوكائين» إلا التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، إلا تعزيز عمليات تمويل محاصيل قانونية بديلة مع تقليص طلب الولايات المتحدة». (٤٠)

أما من حيث طلب الولايات المتحدة على المخدرات المحظورة فإن استهلاك الطبقة الوسطى ظل يشهد تناقصاً مضطرباً. غير أن مراكز المدن تشكل مسألة أخرى مختلفة. وإذا كنا جادين، مرة أخرى، فإن علينا هنا أيضاً أن نعين السياسة الاجتماعية المتجذرة. يتناسب رواج الكوكائين مع سيورات اجتماعية واقتصادية كبرى، بما فيها ركود لم يسبق له مثيل تاريخياً في الأجور الفعلية منذ عام ١٩٧٣، (٤١) وهجوم نشط وفعال على العمل لاستعادة أرباح الشركات في فترة تشهد انحصاراً لهيمنة الولايات المتحدة على العالم، وتحول للعمالة إما إلى أعمال عالية التخصص والمهارة أو إلى أعمال خدمية، كثير منها مؤقت ومنخفض الأجر؛ إضافة إلى خطوات أخرى باتجاه مجتمع مؤلف من طبقتين مع حثالة كبيرة ومتنامية تبقى تحت الطبقات وتفوص في مستنقعات البؤس واليأس والعجز. توفر المخدرات المحظورة أرباحاً معقولة لنشطاء الغيتوات الذين لا يتمتعون إلا بعدد قليل من الخيارات، كما توفر للآخرين عزاء مؤقتاً في حياة لا تطاق. ومثل هذه العوامل الحاسمة تلقي اهتماماً عابراً بين الحين والآخر لدى التيار الرئيس. فأحد الخبراء يعلق على صفحات الـ «ول ستريت جورنال» قائلاً: «إن الجديد هو وجود أعداد كبيرة من أهالي مراكز المدن - من الزنوج وذوي الأصول الإسبانية - أصيبت بقدر كاف من الخيبة والاحباط، وياتت على مستوى حقيقي من اليأس. ومعظم بلدان أوروبا الشمالية ليس فيها شيء يمكن أن يقارن بهذا». (٤٢)

وفي فيلم تلفزيوني بريطاني يستخلص أحد الشخصيات السياسية الاستنتاج الواضح التالي: «لا نستطيع أن نقوم بدور الشرطي العالمي. لا نستطيع أن نوقف شحنات [الهيروئين]. لا نستطيع إلا أن نقلص الطلب على هذه المادة عن طريق انتاج مجتمع محترم يقبل الناس على العيش فيه بدلاً من أن يسعوا إلى الهروب منه». (٤٣)

وعبر مساهماتها في زيادة الحثالة التي هي دون الطبقات وفي انزال العقاب بها، ساعدت

ادارتا ريغان وبوش على خلق أزمة المخدرات الراهنة، واقع اضافي لصالح عناوين الصحف. ومن شأن «الحرب» الراهنة أن تزيد من مقاومة الأزمة إلى حد كبير. ففي اجتماع له مع زعماء الكونغرس لخص بوش مقترحاته حول كيفية تسديد تكاليف الخطة الخاصة بالمخدرات، بما في ذلك إلغاء حوالي مئة مليون من الدولارات من موازنة دعم الاسكان العام جنباً إلى جنب مع برنامج عدالة الأحداث. وقدّر المركز القومي لأولويات الموازنة أن برنامج بوش سيحرم البرامج الاجتماعية من مبلغ ٤٠٠ مليوناً من الدولارات.<sup>(٤٤)</sup> من المحتمل أن يزيد بؤس الفقراء جنباً إلى جنب مع زيادة الطلب على المخدرات وبناء المزيد من السجون لايواء السكان الفائضين.

## ٦ - الضحايا التقليديون

توضح عملية كولومبيا جوانب أخرى من حرب المخدرات. فبرنامج المساعدة العسكرية لكولومبيا يقوم بتمويل عناصر اجرامية قمعية من الجيش لها ارتباطات بأوساط تجار المخدرات وكبار الاقطاعيين. وكما في الماضي عموماً، فإن من شأن برامج الولايات المتحدة الراهنة حول المخدرات أن تساهم في عمليات مكافحة الشغب وتدمير المنظمات الشعبية المؤهلة لتحدي التصورات النخبوية حول [الديمقراطية]. وهذه الآفاق باتت واضحة لحظة اطلاق رئيس الجمهورية اعلانه العظيم للحرب الشاملة على تجار المخدرات مع التعهد بتقديم المساعدة إلى المؤسسة العسكرية الكولومبية في أيلول ١٩٨٩. وما إن وصلت الحملة الاعلامية الصاعقة ذروتها حتى قامت لجنة القضاة الأنديين في ليما بنشر تقرير عن المؤسسة العسكرية الكولومبية يحمل عنوان «مبالغات متطرفة في ميدان مكافحة المخدرات». ويقول التقرير في بدايته: «متدرباً بالتدابير المتخذة ضد تجارة المخدرات قام الجيش باقتحام مكاتب المنظمات القاعدية ومنازل القادة السياسيين ونهبها وأمر باعتقال أعداد كبيرة من الناس». ثمّة سلسلة كاملة من الأمثلة تبرز على السطح خلال الأسبوعين الأولين من أيلول ١٩٨٩. ففي الثالث من أيلول، قبل يومين من دعوة الرئيس بوش الدرامية إلى المعركة، قام الجيش وجهاز ادارة الأمن باقتحام بيوت فلاحي احدى المناطق واعتقال أربعين عاملاً؛ ويقول أهالي البلدة أن الدوريات تصطحب أفراداً مقنعين للتعرف على المستهدفين للاعتقال. وفي احدى المناطق القريبة استهدفت عمليات الاغارة على البيوت بالدرجة الأولى أعضاء الوحدة الوطنية (هذه المنظمة التي يتعرض أعضاؤها ونشطاؤها للاغتيال بصورة منتظمة) والحزب الشيوعي الذي زعم البعض أن بحوزتهم «مواد دعائية تخريبية». وفي ميدلين تم اعتقال سبعين من النشطاء وقادة الحركة المدنية في الأحياء الفقيرة. وفي مكان جرى في الوقت نفسه اغتيال شخصين من القادة النقابيين، احدهما محامي الاتحاد النقابي، واختفاء ثالث. وثمرّة قادة آخرون تلقوا تهديدات بالموت. قام عدد من القتلة المأجورين باغتيال ثلاثة من أعضاء المنظمة الوطنية للسكان الأصليين، كما أصابوا آخرين بجروح فيما كانت مجموعة من المجهولين تهدم مكتباً اقليمياً.<sup>(٤٥)</sup>

ثمة أمثلة على السلوك الاعتيادي المألوف للقوات التي تعهد الرئيس بوش بتقديم المساعدة الأمريكية والدعم الأمريكي لها، نُشرت لحظة تصاعد التصفيق ترحيباً بإعلانه بالذات - ولكنها ليست متوفرة للقطاع المبتهج الذي يسدد القواير.

غير أن عملية القاء القبض في أواسط أيلول على ثمانية وعشرين شخصاً اتهموا بأنهم فدائيون يساريون يتعاملون مع كارتيل المخدرات والمزاعم التي أطلقها العسكريون الكولومبيون حول قيام المنظمات الفدائية بتشكيل تحالف مع تجار المخدرات في ميدلين وتنفيذ عمليات تفجير لصالح هؤلاء، حظيت بوفرة من التغطية الاعلامية. فالعسكريون الكولومبيون في ميدلين ادعوا أن أعضاء في الهيئة التعليمية في معهد التعليم الشعبي (م.ت.ش)، ثم اعتقالهم خلال اغارة شنتها قوات الأمن، كانوا أعضاء في منظمة فدائية استأجرهم الكارتيل ليعملوا كإرهابيين. غير أن التقارير لم تكشف النقاب عن الاستنتاج الذي توصلت إليه لجنة القضاة الأنديين والذي يقول إن الاتهامات ليست «إلا تمهاً فبركتها قوات الجيش التي تسعى إلى تشويه النشاط العام الذي يقوم به معهد التعليم الشعبي»، وهو تنظيم طائفي يتركز نشاطه على التعليم الشعبي العام وعلى التدريب وحقوق الانسان. أما أعضاء الهيئة التعليمية المعتقلون - وهم جميع من كانوا موجودين بمن فيهم مدير المعهد - فقد تم وضعهم في الزنزانات الانفرادية وعُذبوا، حسب ما جاء على لسان الفرع الكولومبي في اللجنة الأنديية. تحدثت لجنة حقوق الانسان الكولومبية عن زيادة ازعاجات المنظمات الشعبية مع تدفق المساعدات على المؤسسة العسكرية تحت اسم «الحرب على المخدرات». كما أن مهتمين آخرين بحقوق الانسان حذروا من أن مثل هذه العواقب تكاد تكون محتومة طالما أن الولايات المتحدة تعزز روابطها مع العسكريين الكولومبيين والبيروفيين الذين يستندون إلى سجلات مرعبة ملأى بانتهاكات حقوق الانسان في البلدين كليهما. (٤٦)

تحدث النيويورك تايمز عن أن كبار ضباط الجيش في البيرو يقولون بأنهم سيوظفون أموال الولايات المتحدة من أجل «تكثيف حملتهم ضد الفدائيين والعمل على منع تهريب المواد الكيميائية» (وهي من شركات امريكية بالدرجة الأولى، مما يشي بوجود استراتيجية أخرى تبقى مضمرة). والرسميون في الولايات المتحدة موافقون على الاستراتيجية وإن كانوا يعترفون بقدر من عدم الارتياح ازاء «تجنب المزارعين والتجار». أما في بوليفيا أيضاً، وهي تتلقى مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة وتعتبر ناجحة نجاحاً باهراً، فإن المؤسسة العسكرية لا ترقى إلى مستوى نظيرتها البيروفية والكولومبية من حيث ممارسة ارهاب الدولة، غير أن أي رد فعل لم يصدر عن الولايات المتحدة على اعلان حالة الطوارئ من قبل رئيس جمهورية بوليفيا هذا الاعلان الذي أعقبته عمليات اعتقال «المئات من القادة النقابيين والمعلمين الذين زعم أنهم كانوا يشكلون تهديداً لسياسات حكومته المناهضة للتضخم إذ راحوا يطالبون بزيادة الأجور». (٤٧) وبوليفيا هذه ليست، آخر الأمر، نيكاراغوا في ظل الساندينينين، وبالتالي لا حاجة لأي قلق مهووس ازاء مسائل حقوق الانسان.

علينا أن نتذكر أن ليس لحقوق الانسان إلا وظيفة غائية محددة في الثقافة السياسية، ليس لها



إلا أن تقدم سلاحاً ضد الخصوم ، إلا أن تكون وسيلة لتعبئة الجمهور المحلي وحشده خلف راية فئة النبلاء عندنا ، فيما نظل دائبين بشجاعة كبيرة على شجب الأشكال الواقعية الفعلية منها والمزعومة ، لسوء سلوك الأعداء الرسميين .

ومن هذه الناحية فإن هموم حقوق الانسان شديدة الشبه بوقائع تاريخ الماضي والحاضر : إنها أدوات لخدمة متطلبات السلطة ، لا لتنوير المواطنين وإيقاظهم . لذا فمن العسير أن نهتدي في الصحافة إلى أي نقاش يتناول خلفية ارهاب الدولة الذي تعتم إداره بوش تشجيعه والمراهنة عليه في كولومبيا . غير أن رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الانسان الكولومبية ألفريدو فاسكيز كاريزوسا Alfredo Vasques Carrizosa يتناول الموضوع في معرض مناقشة حقوق الانسان في كولومبيا ويقول : «خلف قناع النظام الدستوري لدينا مجتمع معسكر في حالة حصار قائم» على دستور ١٨٨٦ . صحيح أن هذا الدستور يوفر جملة واسعة من الحقوق ، ولكنها أي الحقوق غير ذات علاقة بالواقع . «وفي هذا السياق أدى الفقر والاصلاح الزراعي الكسبح إلى جعل كولومبيا إحدى البلدان الأمريكية اللاتينية الأشد مأساوية» .

فالاصلاح الزراعي الذي «لم يكن عملياً إلا خرافة» تم إقراره عام ١٩٦١ ، غير أنه «ما زال ينتظر التطبيق لأن كبار الملاك العقاريين يقفون ضده ، وقد ظلوا قادرين على شله تماماً» - لا غبار على «الديمقراطية» مرة أخرى ، حسب المعايير الغربية ، أما حصيلة البؤس الطاغية فقد تمثلت بأحداث العنف بما فيها الحركات التمردية La Violencia التي جرت في الأربعينات والخمسينات والتي حصدت أرواح مئات الألوف من الضحايا البشرية . «لم يكن هذا العنف صادراً عن أية تعبئة جماهيرية بل عن البنية الثنائية القائمة على أقلية مزدهرة وأكثريه مدقعة ومحرومة من كل شيء» ، مع فروق هائلة في الثروة والدخل وفي امكانية الوصول إلى أي نوع من أنواع المشاركة السياسية . إن للقصة خيطاً مألوفاً آخر . ففاسكيز كاريزوسا يتابع كلامه قائلاً : «ولكن العنف تفاقم بتأثير عوامل خارجية اضافة إلى العوامل الداخلية . ففي الستينات ، زمن ادارة كيندي ، بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة في سبيل تحويل جيوشنا النظامية إلى فرق لمكافحة أعمال الشغب متبينة لاستراتيجية فرق الموت» . وهذه المبادرات التي قام بها كيندي :

«دشنت ما يعرف الآن في أمريكا اللاتينية باسم مبدأ الأمن القومي . . . وهو مبدأ يقوم لا على الدفاع ضد عدو خارجي بل وسيلة تجعل المؤسسة العسكرية سيادة الموقف في اللعبة . . . [مع] الحق في محاربة العدو الداخلي كما هو واضح في المبدأ البرازيلي والمبدأ الأرجنتيني والمبدأ الأوروغواني والمبدأ الكولومبي : إنه حق محاربة النشاط في الميادين الاجتماعية ، والتقايين وسائر الرجال والنساء الذين يترددون في دعم المؤسسة والذين يفترض فيهم أن يكونوا شيوعيين ، وبادتهم . ويوسع القائمة هذه أن نضم كائناً من كان بمن في ذلك نشاط حركة حقوق الانسان مثلي أنا» . (٤٨)

يقوم رئيس لجنة حقوق الانسان الكولومبية باستعراض وقائع مألوفة ومعروفة في أرجاء أمريكا اللاتينية كلها . ثمة دول أمنية قومية خاضعة لسيطرة المؤسسة العسكرية مكرسة لضمان الأمن الداخلي» عن طريق الاغتيالات والتعذيب واختطاف الناس واخفائهم ، اضافة إلى جرائم

القتل الجماعي في بعض الأحيان، شكلت إحدى التركيتين الكبيرتين اللتين خلفتهما إدارة كيندي في أمريكا اللاتينية؛ أما التركيبة الأخرى فهي التحالف من أجل التقدم الذي كان نجاحاً احصائياً وكارثة اجتماعية. فالتوجه الأساس للسياسة كان ثابتاً منذ أمد طويل وقد ظل يشكل نبراساً هادياً منذ ذلك الوقت مع تصاعد اضافي في دعم ادهاب الدولة الاجرامي في ظل ادارة ريغان. ولا توفر «حرب المخدرات» ببساطة إلا نموذجاً آخر من نماذج الاستمرار على الالتزامات طويلة الأمد هذه. يتعين على المرء أن يبحث طويلاً قبل أن يعثر على أية إشارة إلى هذه الحقائق الأساسية في زحمة قرع طبول الحرب دفاعاً عن النفس ضد الجرائم الرهيبة التي يرتكبها بحقنا شياطين من أمريكا اللاتينية.

مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى للحرب أصدرت لجنة عمليات الحكم المحلي دراسة خلصت إلى القول بأن جهود الولايات المتحدة المتركة على محاربة المخدرات لم تحقق تقدماً ذا شأن في شل تجارة الكوكائين في البيرو وبوليفيا نظراً لـ «فساد» القوات المسلحة في البلدين كليهما بالدرجة الأولى. وما يشير إلى هذا «الفساد» قيام الفلاحين المحليين بقيادة عناصر من الجيش البيروفي بمهاجمة عملاء وكالة محاربة المخدرات وأفراد البوليس البيروفي بالحجارة، وقيام الضباط البيروفيين باطلاق النار على حوامات وزارة الخارجية حين اقتربت من منشآت أساطين تجارة المخدرات - باختصار ذلك الواقع المعروف جيداً والذي يقول بأن «القوة العسكرية» الجوهرية لدى تجار المخدرات تكمن في الكتل البرلمانية التي نظمها بدعم من كبار الاقطاعيين وضباط الجيش، الذين هم المستفيدون من مساعدات الولايات المتحدة كما قال البيروتوغالان Alberto Galan لحظة وفر اغتيال اخيه ذريعة دفع «حرب المخدرات» باتجاه ذروتها الأخيرة. (٤٩)

من المحتمل اخضاع العدو الداخلي لنوعية المعاملة المطبقة على الفقراء في الخارج ذاتها. وانسجاماً مع الالتزامات العامة لنزعة المحافظة الجديدة تسعى حرب المخدرات إلى نفس الحريات المدنية من خلال دائرة واسعة من الاجراءات مثل عمليات التفتيش الاعتباطية المستندة إلى اشتباه البوليس والموجهة بالدرجة الأولى ضد الشبهة الزنجية وذات الأصول الاسبانية. والهجوم على الحقوق المدنية أثار بعض القلق ولو لم يكن بسبب تزايد اساءة معاملة الخثالة التي هي دون الطبقات. يكمن السبب بدلاً من ذلك في «التهديد الذي تشكله حرب المخدرات بالنسبة لحقوق الأفراد» لدى تحول هذه الحرب نحو «البعض من أبناء الطبقة الوسطى الذين يتعاطون المخدرات بين الحين والآخر. (جون ديلين John Dillin، كريستيان سانيس مونيتور) ثم يتابع ديلين كلامه قائلاً «مع تعرض امريكا الوسطى [الطبقة الوسطى في أمريكا] للمعاينة بات النقاد يتوقعون تعالي صرخات الغضب احتجاجاً على انتهاكات الحقوق المدنية». (٥٠)

تستطيع القوة أن تدافع عن نفسها. وعلى الصعيد العملي تتعامل الأخلاق الرأسمالية مع الحرية تعاملها مع أية بضاعة: إنها متوفرة بكثرة من حيث المبدأ، وتستطيع أن تمتلك ما أنت قادر على شرائه منها.

تصل العلاقات بين حرب المخدرات وبين تدخل الولايات المتحدة في بعض الأحيان

مستوى ملحوظاً من الكلية. فكولومبيا تطلب من الولايات المتحدة أن تقيم نظاماً للرادار قرب حدودها الجنوبية لمراقبة تحركات الطائرات - التابعة لجارتها في الجنوب التي توفر كميات الكوكائين اللازمة لعمليات التصنيع من قبل تجار المخدرات الكولومبيين. تستجيب الولايات المتحدة للطلب وتقيم نظاماً للرادار غير أن الشبكة تقام على أبعد مسافة ممكنة عن خطوط طيران الطائرات التي تشحن المخدرات داخل الأراضي الكولومبية: في جزيرة سان اندرياس في البحر الكاريبي على بعد خمس مئة ميل من الأرض الكولومبية ونائية عن طرق المخدرات إلا أنها على مسافة مئتي ميل عن ساحل نيكاراغوا. بادرت الحكومة الكولومبية إلى اتهام وزارة الدفاع [البنتاغون] باستخدام الحرب على المخدرات كغطاء لمراقبة نيكاراغوا، وهو اتهام اكده السيناتور جون كيري John Kerry أحد معاوني الشؤون الخارجية. وأضاف أن كوستاريكا كانت قد «طلبت مساعدة إدارية ضد طائرات صغيرة تشحن الكوكائين عبر البلاد وحصلت على مقترح» من البنتاغون. ونظراً لافتقارهم إلى الخبراء الفنيين طالب الرسميون الكوستاريكيون السفارة البريطانية بإجراء تقييم للأمر فأخبرتهم السفارة بأن اقتراح الولايات المتحدة لا علاقة له بتجارة المخدرات بل هو مصمم من أجل مراقبة الساندينيين. وفي دراسة لها حول كارتيل المخدرات كانت لجنة كيري Kerry الفرعية حول الارهاب والمخدرات والعمليات الدولية قد قالت إن هموم السياسة الخارجية بما فيها الحرب ضد نيكاراغوا «كانت تتدخل في قدرة الولايات المتحدة على خوض حربها ضد المخدرات»، مرجحة، موقفة ومعركة جهود أجهزة فرض القانون الرامية إلى منع وصول المخدرات إلى داخل الولايات المتحدة.. طريقة مهذبة للقول بأن إدارة ريغان كانت تسهل عمليات تهريب المخدرات خدمة لمشروعها الارهابي الدولي في نيكاراغوا وغيره من الضرورات الأخرى؛ إنها سمة مألوفة لازمت السياسة عقوداً من الزمن. وحرب المخدرات الراهنة تضيف فصلاً آخر إلى القصة القذرة. (٥١)

هذه الحقيقة هي الأخرى تغيب عن صدر صفحات الجرائد وشاشة التلفاز في الأوقات الملائمة. وعلى العموم فإن السمات المركزية لأزمة المخدرات لم تلق إلا قدراً قليلاً من الاهتمام في زحمة الحملة الاعلامية. ومن المشكوك به أن تكون القضايا الجوهرية قد حظيت بأكثر من نسبة واحد بالمئة من التغطية الاعلامية المفصلة حسب متطلبات حاجات أخرى.

وقد تكون الصلة بمكافحة أعمال الشغب هي الأخرى كامنة وراء قيام الضباط العسكريين الغربيين بتدريب تجار المخدرات الكولومبيين، الأمر الذي حظي ببعض الاهتمام في آب ١٩٨٩ حين تم العثور، بعد أيام قليلة من اغتيال غالان، على ضباط بريطانيين واسرائيليين متقاعدین وهم يدربون تجار الكوكائين الكولومبيين بمن فيهم مجموعات من القتلة تابعة لكارتيل المخدرات وحلفائه اليمينيين. وقبل عام واحد، في تموز ١٩٨٨، اشار تقرير للاستخبارات الكولومبية (قسم ادارة الأمن) بعنوان «تنظيم قتلة مأجورين وتجار المخدرات في ماجدلينا ميدو» إلى أن «وجود مدربين اسرائيليين وألمان أمريكيين شماليين في معسكرات التدريب بات مؤكداً». أما المتدربون في المعسكرات المدعومون من جانب أصحاب المزارع والمراعي المتورطين في انتاج الكوكا ومن جانب كارتيل ميدلين، «فمن الواضح أنهم شاركوا في مذابح الفلاحين» في منطقة للموز، كما يقول



التقرير . وبعد اكتشاف وجود مدربين بريطانيين واسرائيليين ، بعد عام ، كتبت الواشنطن بوست ، مقتبسة وثيقة أخرى صادرة عن قسم الادارة الأمنية تقول إن «من المعتقد أن الذين تلقوا التدريب في المراكز [حيث تم التعرف على مواطنين بريطانيين واسرائيليين] كانوا مسؤولين عن مذابح جرت في مناطق وقرى ريفية وعن اغتيال ساسة يساريين» . تقول الوثيقة نفسها إن دورة كانت تديرها جهات اسرائيلية اختزلت لدى انتقال المدربين إلى هندوراس وكوستاريكا لتدريب وحدات الكونترا النيكاراغوية» . أما الزعم بأن مدربين من الولايات المتحدة كانوا موجودين أيضاً فلم يتم تعقبه أو الكتابة عنه في الصحافة حسب ما أعلم . (٥٢)

ادعت اسرائيل أن الكولونيل يائير كلاين Yair Klein وصحبه في عملية رأس الحربة الذين جرى التعرف عليهم في فيلم عرضته محطة إن . بي . سي NBC ، كانوا يعملون تلقائياً ودون تكليف من أية جهة . غير أن اندرو كوكبورن Andrew Cockburn يشير إلى أن فريق كلاين أصر علناً على أنه عمل باستمرار « بموافقة وزارة الدفاع وتخويله الكاملين . » وقد قام الفريق أيضاً بتدريب عناصر الكونترا في هندوراس كما درب ضباطاً من غواتيمالا ؛ وأحد مرافقي كلاين وهو كولونيل اسرائيلي يزعم أن مجموعتهما قامت بتدريب جميع الضباط الغواتيماليين الذين هم فوق رتبة نقيب ، بموجب عقد نظمته شركة الصناعات العسكرية الاسرائيلية العائدة للدولة . وقد شرح المدير التجاري لعملية رأس الحربة الأمر قائلاً : « يعاني الامريكيون من مشكلتي الرأي العام والصورة الدولية . أما نحن فلا نواجه مثل هذه المشكلة . » لذا فإن المهمة القادرة المشتملة على تدريب القتل ومحترفي الاغتيالات الجماعية يمكن أن توكل أو تقطع لمرتزقتنا الاسرائيليين . في صحيفة الأوبزرفر اللندنية كتب هيو أوشوغنوسي Hugh OShaughnessy يقول إن وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين من حزب العمل خول رأس الحربة رسمياً في رسالة تحمل توقيع مؤرخة في ٣١ / ٣ / ١٩٨٦ ، والرسالة موجودة بحوزة الجريدة ، وذلك بغية « تصدير الخبرات العسكرية والمعدات الدفاعية ، وأضاف « من الضروري الحصول على تخويل رسمي للدخول في أية مفاوضات . » (٥٣)

تقول الصحافة الاسرائيلية إن الكولونيل كلاين وصحبه استخدموا شبكة من غلاة اليهود الامريكيين المتشردين لتدريب الأموال التي حصلوا عليها مقابل خدماتهم في كولومبيا . وهذه الصحافة تضيف زاعمة أن الكولونيل كلاين كان يشغل منصباً ذا مسؤولية رفيعة وحساساً بوصفه قائد غرفة العمليات الحربية في هيئة الأركان العامة الاسرائيلية . وبما قيل إن جنراً احتياطياً اسرائيلياً متورطاً في القصة الاسرائيلية الكولومبية عزا اثاره الفضيحة إلى رغبة الحكومة في الولايات المتحدة بالانتقام من حادثة بولارد Pollard التجسسية وقال إنها لم تكن إلا « لعبة امريكية من أجل ابعاد اسرائيل عن كولومبيا » حتى تتمكن الولايات المتحدة من ادارة عمليات التزويد بالأسلحة هناك دونما تدخل من أحد . (٥٤)

أثار معلق الجيروزاليم بوست مناحيم شاليف Menachem Shalev السؤال التالي :  
« لماذا الشجاعة الأدبية » في هذه القضية ؟ « هل تدريب الوحدات الموالية التابعة لبارونات

المخدرات عمل أسوأ من تعليم القتل العنصريين الذين يجهزون على الهنود الحمر والزنج والشيوعيين والديمقراطيين والخ . . . ؟ « سؤال وجيه ! والجواب يكمن في ثنايا النظام الدعائي بالولايات المتحدة . فالأوامر الحالية تقضي بالتعبير عن الشجاعة الأدبية والأخلاقية بشأن ، الكارتيل الكولومبي ، آخر مسلسل الأخطار التي تهدد بقاءنا . غير أن دور إسرائيل بوصفها دولة مرتزقة تابعة للولايات المتحدة هو دور مشروع ، جزء من الخدمات التي تقدمها بوصفها « ميزة استراتيجية » مما يكسبها مكانة « رمز الكرامة الانسانية » في افتتاحيات النيويورك تايمز . (٥٥)

## ٧ - أفضل الخطط . . .

لدى اعلان خطة بوش بادر اتحاد المدينة الامريكي إلى وصم هذه الخطة بأنها ليست إلا « خدعة » ؛ إنها استراتيجية « ليست فقط غير قابلة للتطبيق » بل هي استراتيجية « مشؤومة من شأنها أن تفرز نتائج عكسية . » (٥٦) لو كانت الأهداف الخطائية هي الأهداف الحقيقية لكان ذلك الكلام منطوياً على قدر كاف من الصحة . غير أن الاستراتيجية تستند ، فيما يخص هدف التحكم بالسكان والسعي إلى تحقيق أغراض سياسية تقليدية ، إلى قدر لا يستهان به من المنطق وإن كانت نجاحاتها قصيرة الأمد غير مرشحة لأن تتعاقب باضطراب .

يكمن جزء من الصعوبة في أن النظام الدعائي ، مهما بلغت درجة كفاءته ، عاجز عن الحفاظ على استمرار المواقف المناسبة لدى السكان لفترة طويلة من الزمن . فالوسائل المتوفرة حالياً تفتقر إلى أي من التأثير الدائم الذي كان الخطر السوفيتي ينطوي عليه . وهناك سبب آخر ألا وهو أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لا يمكن اخفاؤها تحت الحصار إلى الأبد . أما البرنامج المقبول مؤقتاً والقائم على انزال العقاب بالحثالة الباقية تحت مستوى الطبقات الاجتماعية فيحمل بين ثناياه بذور أخطار بالغة الجدية بالنسبة للمصالح المهمة حقاً . فبعض أوساط الشركات باتت تنبه إلى حقيقة أن « العالم الثالث الموجود بين ظهرانينا داخل بلدنا بالذات » سيلحق الضرر بمصالح رجال الأعمال ( براد باتلر Brad Butler ، رئيس سابق لشركة بروكتر وخاميل ) . وحسب تنبؤات وزارة العمل لا بد من ملء أكثر من نصف الوظائف الجديدة في الفترة الممتدة بين ١٩٨٦ و ٢٠٠٠ بأبناء وبنات الأقليات الذين يتوقع أن يشكلوا ثلث قوة العمل خلال زمن غير طويل . وهذه الوظائف تتطلب مهارات معينة - بما فيها إتقان العمل على الحواسيب وغيره من المعارف التقنية - يستحيل اكتسابها في الشوارع والسجون والمدارس المتدهورة . (٥٧)

وكما هي الحال في جنوب أفريقيا ستدرك أوساط رجال الأعمال ، عاجلاً أو آجلاً ، أن مصالحها لا تلقى الخدمة اللازمة في ظل نظام الفصل العنصري ( الابرتهيد ) ، قانونياً كان هذا النظام أم واقعياً تتم ممارسته فعلياً de facto . إلا أن قلب سياسات راسخة منذ أمد طويل وصلت إلى مستوى أمراض اجتماعية خطيرة خلال سني ادارتي ريغان وبوش رأساً على عقب لن يكون أمراً سهلاً .

## حواشي الفصل الرابع

- ١ - جون فيالكا John Fialka ، وول ستريت جورنال ، ٣١ / ٨ / ١٩٨٩ .
- ٢ - نانسي والسر Nancy Walser ، بوسطن غلوب ، ٢٢ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٣ - تاكر Tucker ، فورين أفيرز ، ٨٨ - ١٩٨٩ .
- ٤ - انظر الفقرة الأولى من الفصل الأول في هذا الكتاب .
- ٥ - بيكر Baker ، واشنطن بوست ، ٢٢ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٦ - رويتر ، نيويورك تايمز ، ٢٣ / ٣ / ١٩٩٠ ؛ دوغلاس فاراح Douglas Farah ، بوسطن غلوب / ٢٣ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٧ - جيمس بروك James Brooke ، نيويورك تايمز ، ٢٤ / ٩ / ١٩٨٩ ؛ تينا روزنبرغ Tina Rosenberg ، ذي نيو ريبليلك ، ١٨ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٨ - غروسون Gruson ، نيويورك تايمز ، ١ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ٩ - اسوشيتدبرس ، ٢٣ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ١٠ - انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب .
- ١١ - هولزمان Holzman ، انترناشيونال سكيوريتي ، خريف ١٩٨٩ .
- ١٢ - بوندي Bundy ، Danger & Survival ، ص : ٢٣٧ - ٢٣٨ .
- ١٣ - جون ريلي John E Rielly American Public Opinion and Us Foreign Pobcy , 1987 ( شيكاغو )
- ١٤ - ريتشارد بيرك Richard Berke ، نيويورك تايمز ، ٢٤ / ٢ / ١٩٨٨ .
- ١٥ - ريتشارد بيرك Richard Berke ، نيويورك تايمز ، ١٤ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ١٦ - ريتشارد بيرك Richard Berke ، نيويورك تايمز ، ٣ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ١٧ - غالان Galan ، بوسطن غلوب ، ٢٦ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ١٨ - مورلي Morley ، نيشن ، ٢ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ١٩ - تقرير واشنطن لـ COHA عن نصف الكرة الغربي ، ٢٧ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٢٠ - بروك لارمر Brook Larmer ، كريستيان ساينس مونيتور ، ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ٢١ - كارلو كورتيس Carlo Cortes ، أسوشيتدبرس ، مانيتا ، ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ٢٢ - ساوث South ، تشرين أول ١٩٨٩ .
- ٢٣ - بيتر برينان Peter Brennan ، نيكو تايمز ، ٢٨ / ٧ / ١٩٨٩ .
- ٢٤ - إيرلانغر Erlanger ، نيويورك تايمز ، ١١ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٢٥ - نيويورك تايمز ، ٦ / ٩ / ، كارتر ، وول ستريت جورنال ، ١٤ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٢٦ - وول ستريت جورنال ، ٢٨ / ١١ / ١٩٨٨ ؛ وول ستريت جورنال ، ٢٢ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٢٧ - أسوشيتدبرس ، ٢٧ / ٩ / ١٩٨٩ ؛ واغلشتاين Waghelstin ، ميليتاري ريفيو ، شباط ١٩٨٧ .
- ٢٨ - نادلمان Nadelmann ، ساينس ، ١ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٢٩ - كاثرين فوستر Catherine Foster ، كريستيان ساينس مونيتور ، ١٨ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٣٠ - فيليب هيلتس Philip Hiltz ، نيويورك تايمز ، ١٠ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ٣١ - فريدمان Friedman ، وول ستريت جورنال ، ٧ / ٩ / ١٩٨٩ .



- ٣٢ - ريتشارد فان آلستين ، Richard van Alstyne ، The Rising American Empire ( اوكسفورد ، ١٩٦٠ ) .
- ٣٣ - أسوشيتدبرس ١٩ ، ٢٠ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٣٤ - أسوشيتدبرس ١٧ / ٤ ، ٤ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ٣٥ - هيلتس Hiltz ، نيويورك تايمز ، ١٨ / ٥ / ١٩٩٠ ؛ ماري كاي ماغستاد Mary Kay Magistad ، بوسطن غلوب ، ٣١ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ٣٦ - بورن Bourne ( مجلس شؤون نصف الكرة الغربي ) ٥ / ٦ / ١٩٩٠ .
- ٣٧ - أسوشيتدبرس ، نيويورك تايمز ٢٧ / ٦ / ١٩٩٠ .
- ٣٨ - بن لو Ben Low ، الغارديان ( نيويورك ) ٣٠ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ٣٩ - جوزيف تريستر Joseph Treaster ، ٢٤ / ٩ / ١٩٨٨ .
- ٤٠ - تقرير واشنطن عن نصف الكرة الغربي ، ١٣ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٤١ - ديفيد غوردون David Gordon ، لوس انجيلوس تايمز ، ١٦ / ٧ / ١٩٨٩ .
- ٤٢ - آلان أوتن Alan Otten ، وول ستريت جورنال ، ٦ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٤٣ - جون اوكونور John OConnor ، نيويورك تايمز ، ١٧ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ٤٤ - ميكائيل كرانيش Michael Kranish ، بوسطن غلوب ، ٥ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٤٥ - أنديان نيوزلتر ، أيلول ١٩٨٩ .
- ٤٦ - نيويورك تايمز ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٤٧ - جوزيف تريستر Joseph Treaster ، نيويورك تايمز ، ٦ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٤٨ - كولومبيا أبلديت ١ / ٤ ، ٦ / كانون الثاني / ١٩٨٩ .
- ٤٩ - واشنطن بوست - بوسطن غلوب ، ٢١ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٥٠ - ديلين Dillin ، كريستيان ساينس مونيتور ، ٢ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٥١ - ميكائيل فيسبي Michael Fisby ، بوسطن غلوب ، ٥ / ٤ / ١٩٨٩ .
- ٥٢ - نشرة أخبار NBC المسائية ، ٢٥ / ٨ / ١٩٨٩ .
- ٥٣ - أندرو كوكبورن Andrew Cockburn ، نيويورك تايمز ، ٨ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٥٤ - رون بن يشاي Ron Ben - Yishai ، يديعوت أحرونوت ٣٠ / ٨ / ١٩٨٩ .
- ٥٥ - جورزاليم بوست ، ٢٩ / ٨ / ١٩٨٩ ( افتتاحية )
- ٥٦ - بوسطن غلوب ، ٧ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ٥٧ - ادوارد فيسكه Edward Fiske ، نيويورك تايمز ، ٢٥ / ٩ / ١٩٨٩ .

## الفصل الخامس

### حقبة ما بعد الحرب الباردة

نشأت التيارات الدولية الرجعية في فترة ما بعد فيتنام رداً على تحد مزدوج: انهيار هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي والحركة الشعبية التي سادت في الستينات والتي شكلت تحدياً لسيطرة القطاعات ذات الامتيازات نفسها في الداخل. لم تنجح «خطة» كيندي «العظيمة» / مثلها مثل جهود ادارة نيكسون في حصر أوروبا بـ «مصالحها الاقليمية» في «إطار النظام الشامل» الخاضع لادارة الولايات المتحدة كما طالب كيسنجر بالحاج. لم يكن ثمة بديل للمبدأ الثلاثي الذي تبناه ليبراليو كارتر الذين لم يكونوا، شأنهم شأن من سبقوهم، أقل قلقاً واضطراباً ازاء التحرك الديمقراطي الشعبي على المستوى الداخلي. ذلك التحرك الذي أطلقوا عليه اسم «أزمة الديمقراطية» والذي بات يهدد بدفع عامة الناس إلى المعترك السياسي ليقوموا بدور ذي معنى. كما سبقت الإشارة، أفرز هذان التحديان حملة تهدف إلى اعادة السكان إلى سلبيتهم وخنوعهم وصولاً إلى التغلب على «أزمة الديمقراطية»، وتعزيز قبضة رجال الأعمال بصورة عامة. فمع حلول عام ١٩٧٨ كان دوغ فرايزر Doug Fraser رئيس UAW قد رأى المشكلة بأبعادها الواضحة إذ استقال من جماعة ادارة العمل وشجب تصرف «قادة أوساط رجال الأعمال» لأنهم «اختاروا أن يشنوا حرباً طبقية من جانب واحد في هذا البلد ضد الشغيلة والكادحين، ضد العاطلين عن العمل، ضد الفقراء، ضد الأقليات، ضد صغار السن وكبار السن، بل وضد العديد من منتسبي الطبقة الوسطى في مجتمعا»، ولأنهم «انتهكوا الميثاق الهش غير المكتوب الذي كان موجوداً من قبل عبر فترة النمو والتقدم وتحلوا عنه». وبعد عام واحد تحدث دنيس كوسينتش Dennis Kucinich رئيس بلدية كيلفلاند الشعبي، في اعتراف آخر بالواقع، أمام اجتماع للـ

UAW، عن أن هناك في الولايات المتحدة حزباً سياسياً واحداً فقط هو الحزب «الديموقراطي» (Dewipublicans)<sup>(١)</sup> المؤيد لرجال الأعمال والتجار.

كانت فترة التقدم الاقتصادي المضطرب قد ولّت. أصبح تحدي القوى المنافسة تحدياً فعلياً للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، وما عاد ممكناً إبقاء الميثاق الاجتماعي الهش على حاله. فالبرامج الموضوعة في السبعينات تم تطبيقها، بقدر كبير من القفازة خلال سنوات رئاسة ريغان بالاستناد إلى التأييد العام من جانب الجناح الآخر لحزب رجال الأعمال وجهازه الايديولوجي. يشكل السجل التاريخي والتخطيطي وما ينطوي عليها من عوامل هيكلية ومؤسسية سبباً كافياً لتوقع أن حقبة ما بعد الحرب الباردة ستكون شبيهة بما قبلها فيما يخص العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الثالث عدا ميادين التكتيك والدعاية. ف«النزعة الوطنية الثورية» ومحاولات التنمية المستقلة المتناغمة مع الحاجات المحلية الداخلية سوف تشكل بؤراً ترفرف فوقها رايات الخطر وسوف تستدعي ردود أفعال تتناسب مع الظروف والوظائف المتباينة للأقاليم المختلفة التي يتألف منها العالم الثالث. والاستمرارية ذاتها متوقعة بالنسبة للأهداف السياسية الملزمة بما فيها الانتهاكات المضطربة لحقوق الانسان والعداء الشامل لأي اصلاح اجتماعي والخصومة المبدئية للدودة لكل ما له علاقة بالديمقراطية.

قد يتسع الصدر لتحمل الأشكال الديمقراطية، بل وقد تثير مثل هذه الأشكال قدراً من الاعجاب، ولو من أجل الأغراض الدعائية دون غيرها. ولكن مثل هذا الموقف يستحيل أن يتخذ إلا حين يكون توزيع السلطة الفعالة ضامناً لاعاقبة عملية المشاركة ذات المعنى من جانب «الطبقات الشعبية». أما حين تنتظم هذه الطبقات وتشكل تهديداً لسيطرة النظام السياسي الخاضع لتحالف النخبة من رجال الأعمال والاقطاعيين من جهة والجيش من الجهة الثانية، فلا بد من اتخاذ تدابير قوية تكون متدرجة ومتنوعة تكتيكياً وفقاً للطبقة التي ينتمي إليها المستهدفون من حيث الأهمية الاجتماعية. أما في القاع حيث العالم الثالث فلا حرج من استخدام جميع التدابير بلا استثناء. إذا كانت قوات الأمن خاضعة للرقابة فلنا أن نطلق فرق الموت ونجلس فاركين أيدينا تعبيراً عن عجزنا المؤلم عن زرع العواطف الانسانية ومبادئ لجنة حقوق الانسان في قلوب حلفائنا غير الجديرين. لا بد من توفير وسائل أخرى لدى فقدان السيطرة على قوات الأمن. شكلت نيكاراغوا حالة نموذجية في الثمانينات، حالة استثنائية بالغة الخطورة لأن الحكومة التي تولت السلطة بدت حكومة «تهتم بشعبها» حسب كلمات خوزيه فيغورس Jose Figueres مشيراً إلى الساندينين الذين أوجدوا حكومة كهذه في نيكاراغوا للمرة الأولى في تاريخها، حكومة جاءت نتيجة انتخابات شعبية حرة ونزيهة شهدها بنفسه عام ١٩٨٤. إن التعبير عن مثل هذه العواطف غير المناسبة كان سبباً كافياً لاستبعاد هذه الشخصية الديمقراطية البارزة من أمريكا الوسطى استبعاداً صارماً من وسائل الاعلام في الولايات المتحدة طوال عقد الثمانينات.<sup>(٢)</sup>

من غير المستغرب قط، إذن، أن معاداة الساندينين كانت متماثلة تقريباً في تعليقات وسائل الاعلام وفي الأوساط النخبوية الأخرى.<sup>(٣)</sup> أما الأسباب الرسمية (حقوق الانسان، الديمقراطية،



الخطر السوفيتي، الخ) فهي أبعد من أن تؤخذ مأخذ الجد، ولم تكن، على أية حال، إلا أسباباً تم دحضها مرة بعد أخرى مما يجعل إعادة الكرة أمراً لا طائل تحته. فالقضية الحقيقية هي تلك التي حددها فيغويرز Figueres. وباستمرار ظلت المسألة الوحيدة القابلة للنقاش مسألة تكتيكية: كيف تتم استعادة نيكاراغوا إلى «الخطيرة الأمريكية الوسطى» وكيف يجري فرض «المعايير الإقليمية» عليها - المعايير المفروضة على سائر الدول العميلة للولايات المتحدة. إن مسائل معينة مثل حرية الصحافة وحقوق الإنسان كانت تثير قدراً كبيراً من العواطف التحررية والأخلاقية في نيكاراغوا خلافاً لحال النظم الديمقراطية القائمة على فرق الموت المجاورة لها، أو لحال دول أخرى ذات سجلات أسوأ بكثير ولكنها تغطي ذلك عن طريق التزامها الكامل بسلم أولويات الولايات المتحدة. (٤) وبالمثل فإن الانتخابات في الدول الإرهابية كانت تمثل تقدماً كبيراً على طريق الديمقراطية، غير أنها في نيكاراغوا لم تعتبر الانتخابات كذلك نظراً لتطبيق معايير مختلفة جذرياً. فانتخابات ١٩٨٤ أثارت حفيظة الولايات المتحدة لأنها خرجت عن سيطرتها وتحكمها. لذا فإن الولايات المتحدة بذلت كل جهد تستطيع بذله لتعطيلها، كما قامت وسائل الاعلام بالغائها وشطبها من التاريخ تنفيذاً لما هو مطلوب منها. أما بالنسبة لانتخابات عام ١٩٩٠ التي طال أمد التخطيط لها فقد تدخلت الولايات المتحدة بكثافة من البداية لتحقيق فوز مرشحها، ليس فقط عبر المساعدات المالية الهائلة التي أتت الصحافة على ذكر جانب منها، بل - وهذا أكثر أهمية ويعتبر أمراً مسلماً به - لا يستدعي أي نقاش - ومن خلال الاعلان المتكرر من جانب البيت الأبيض عن أنه ما من شيء غير فوز مرشح الولايات المتحدة من شأنه أن يفضي إلى الغاء العقوبات الاقتصادية غير الشرعية المفروضة من الولايات المتحدة واستعادة المساعدات.

باختصار تم ابلاغ الناخبين النيكاراغويين بأنهم أحرار في أن يختاروا بين التصويت لصالح مرشح الولايات المتحدة وبين النظر إلى أطفالهم وهم يموتون جوعاً. (٥)

وهذه الجهود المحمومة الرامية إلى تخريب انتخابات ١٩٩٠ في نيكاراغوا تتجلى بقدر أكبر من الوضوح لدى مقارنتها برد الفعل الصادر في الوقت نفسه على انتخابات أخرى جرت في هندوراس المجاورة. فانتخاباتها التي جرت في تشرين الثاني ١٩٨٩ لم تلق إلا تغطية محدودة ولكنها موالية ومؤيدة في الاعلام الأمريكي الذي اعتبرها «نقطة عَلامَ بالنسبة للولايات المتحدة التي استخدمت مثال هندوراس دليلاً على أن الحكومات المنتخبة ديمقراطياً التي تدعمها في أمريكا الوسطى بدأت ترسخ أقدامها». واعتبر الرئيس بوش، في لقاء مع الرئيس الهندوراسي رافائيل كالاياس Refael Callejas بعد انتخاب الأخير، حكومة هندوراس «مثالاً ملهماً للوعد الديمقراطي الذي بدأ اليوم ينتشر عبر أرجاء الأمريكيتين». (٦)

ونظرة أكثر دقة تساعدنا على فهم ما تعنيه كلمة «الديمقراطية» في الثقافة السياسية. كانت انتخابات تشرين الثاني مقصورة عملياً على الحزبين التقليديين. كان أحد المرشحين من عائلة صناعية غنية في حين كان الثاني ينتمي إلى أسرة اقطاعية. إن كبار مستشاريها «يعترفون بعدم وجود أية فروق جوهرية ذات شأن بين الرجلين وبين السياسات التي سيتبعانها كرئيسين للجمهورية» كما

نقرأ في تقرير صحفي عن نقطة العلام هذه في مسيرة التقدم نحو الديمقراطية . فالحزبان كلاهما يمثلان كبار الاقطاعيين والصناعيين ولهما علاقات وثيقة بالمؤسسة التي هي صاحبة السلطة الفعلية مع بقائها مستقلة عن السلطة المدنية في ظل الدستور ولكنها تابعة تبعية شديدة للولايات المتحدة مثلها مثل الاقتصاد . تتابع نشرة «تقرير امريكا اللاتينية» الصادرة في غواتيمالا كلامها وتقول : «في غياب الحوار الفعلي ذي المضمون ، يعول المرشحان كلاهما على الشتائم والاتهامات لشد الجماهير إلى الاجتماعات والتظاهرات والفعاليات السياسية المرتبطة بالحملة الانتخابية» وإذا بدا ذلك مألوفاً لدى الجمهور في الولايات المتحدة ، فإن الأمر ليس مصادفة بحتة . ظلت المشاركة الشعبية مقصورة على عمليات التصويت الطقسية الاحتفالية . أما الحزبان العلنيان المعارضان (المسيحي الديمقراطي و الاجتماعي الديمقراطي) فقد تقدما بسيل من الطعون حول عمليات التزوير التي جرت في الانتخابات .

تصاعدت انتهاكات قوات الأمن لحقوق الانسان مع اقتراب موعد الانتخاب . ففي الأسابيع القليلة التي سبقت الانتخابات جرت عمليات هجوم بالقنابل والبنادق على عدد كبير من الشخصيات السياسية والصحفيين وقادة الاتحادات النقابية وقد تمت ادانتها بوصفها خطة لكبت التنظيمات الشعبية وتكبيّلها على لسان رئيس لجنة التنسيق بين المنظمات الشعبية ، خوان المانداريس June Almandares ، العميد السابق للجامعة الوطنية . وخلال الأشهر القليلة السابقة للانتخابات شنت القوات المسلحة حملة ارهاب سياسية اشتملت على اغتيال عدد من قادة الاتحادات النقابية واعدامات بدون محاكمات أدت إلى العثور على العديد من الأجساد المشوهة والمتعرضة للتعذيب على قوارع الطرق للمرة الأولى . تحدثت منظمة حقوق الانسان عن مقتل ثمانية وسبعين شخصاً على الأقل من قبل قوات الأمن بين شهري كانون الثاني وحزيران ، في حين تضاعف عدد حالات التعذيب والضرب المبلغ عنها أكثر من ثلاث مرات خلال العام السابق . غير أن ارهاب الدولة ظل على مستويات منخفضة إلى درجة تكفي لعدم ازعاج الرأي النخبوي في الولايات المتحدة .

إن الموت جوعاً والبؤس العام طاغيان طغياناً كاملاً ، والتمركز المتطرف للثروة زاد زيادة كبيرة خلال حقبة «الديمقراطية» ، كما أن سبعين بالمئة من السكان باتوا يعانون من سوء التغذية . وعلى الرغم من المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة ومن غياب الصراع مع قوات فدائية ، فإن الاقتصاد منهاري يعاني من هروب الرساميل وانخفاض الاستثمار الأجنبي انخفاضاً حاداً ، ومن تكريس أكثر من نصف واردات التصدير لخدمة القروض . ومع ذلك ليس ثمة تهديد كبير للنظام ، والأرباح ما زالت متدفقة . (٧)

باختصار ، إن هندوراس مثله مثل كولومبيا بلد ديمقراطي جدير بالاطراء والثناء ، وما من قلق بشأن «الملعب المستوي» للانتخابات فيه خلافاً لما هي حال نيكاراغوا .

حتى السلفادور وغواتيمالا ، وهما دولتا قطاع طرق من القتل ، تديرهما مؤسستان عسكريتان مدعومتان من جانب الولايات المتحدة ، تعتبران دولتين ديمقراطيتين . والرأي النخبوي يعبر عن قدر

كبير من الاعتزاز بالنجاح في ترسيخ دعائم حملي الدم هذين والحفاظ عليهما، مع «انتخابات حرة» يسمح بها بعد موجة من المذابح وعمليات التعذيب والاختطاف وتشويه الأجساد وتقطيعها مع غيرها من أساليب التحكم الفعالة. فالتدمير الجسدي لوسائل الاعلام المستقلة وقتل المحررين والصحفيين من قبل قوات الأمن يمران عادة دونما تعليق يذكر - وحرفياً بدون أية تقارير أو تحقيقات صحفية - في أوساط الزملاء في الولايات المتحدة، مثلها مثل العديد غيرها من الفظاعات الأخرى. بين الحين والآخر قد يسمع المرء تعليقاً يتصف بالشرف والأمانة. إن يواكيم ميتر Joachim Maitre من جامعة بوسطن، وهو أحد كبار الأكاديميين المؤيدين لسياسات إدارة ريغان في امريكا الوسطى، يرى أن الولايات المتحدة قد «زرعت أنظمة ديمقراطية على غرار ألمانيا هتلر» في السلفادور وغواتيمالا. (٨) ولكن مثل هذه الصراحة ليست هي القاعدة على الإطلاق. غير أن نيكاراغوا كانت مختلفة بسبب الخطر الذي تنطوي عليه النزعة الوطنية الاستقلالية والاصلاح الاجتماعي، هذا الخطر الذي تفاقم نتيجة فقدان الولايات المتحدة لسيطرتها على قوات الأمن وهي مشكلة ظهرت في أماكن أخرى أيضاً؛ إنها مشكلة جدية، لأن الوسيلة الاعتيادية لقمع التيارات غير المرغوب فيها وازالتها تكون عندئذ قد أصبحت غير متوفرة. أما في حال كل من غواتيمالا والتشيلي فكان من الضروري اللجوء إلى الخنق الاقتصادي والتخريب والقوة العسكرية للاطاحة بالأنظمة الديمقراطية واقامة النظم الاقليمية المفضلة. وفي حال جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ تطلب الوضع غزواً مباشراً لمنع عملية استعادة النظام الدستوري. أما الرد على المشكلة الكوبية فتمثل بالعدوان المباشر في خليج الخنازير، وبحملة لم يسبق لها مثيل من الارهاب الدولي جنباً إلى جنب مع حرب اقتصادية وايدولوجية لا تعرف معنى الرحمة، حين باتت محاولات العدوان غير قابلة للتنفيذ بفضل الردع السوفيتي - وتلك الردود على اختلافها لم تكن بالتأكيد منطلقة بدافع الأسباب الواردة على السنة رسمي الحكومة ووسائل الاعلام والتي لا تنطوي على ذرة من المصادقية. ثمة حالات أخرى تستدعي تدابير مختلفة مثل حال باناما، وباناما طالما كانت مستهدفة للتدخل من جانب الولايات المتحدة، سنلتفت إليها مباشرة.

## ١ - الكولونيلية الزاحفة

قد نستمر في رؤية العالم الثالث عبر المنظار الذي ألفناه لدى أركان التخطيط لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: بوصفه الميدان المكلف «بأداء وظيفته الأولى كمنبع للمواد الخام وكسوق» لصالح المجتمعات الصناعية الغربية. (٩) فأحد الأسباب العميقة الراسخة للصراع الدولي كان كامناً في اخفاق الامبراطورية السوفيتية في أداء دورها على الطريقة المطلوبة. وتعدد الآمال الآن على امكانية معالجة هذه المشكلة عبر انتقال أوروبا الشرقية إلى أوضاع شبيهة بأوضاع المكسيك والبرازيل والفلبين. وعندئذ يمكن اعطاء اجازة مفتوحة للخوف من «شيوعية زاحفة» فيما تقوم الأشكال الحديثة من الكولونيلية بتوسيع حدودها الطبيعية.



تنبض تجمعات القوة (الاقتصادية) الكبرى الثلاثة بلهفة شديدة على الامبراطورية السوفيتية المتداعية (كما انقضت على الصين قبل سنوات قليلة) بحثاً عن الأسواق والموارد الطبيعية وفرص الاستثمار وأماكن تصدير التلوث، والعمل بخس الثمن، والاعفاءات الضريبية، وغيرها من نعم العالم الثالث المألوفة. وهذه الجهود الرامية إلى فرض النموذج المفضل من المجتمعات المؤلفة من طبقتين والمفتوحة أمام الاستغلال والخاضعة لحكم رجال الأعمال والتجار وتسلطهم تترافق مع الفوضى المناسب من التبجيل والاطراء ازاء انتصار التعددية السياسية والديمقراطية. نستطيع مباشرة أن نحدد مدى جدية النوايا من النظر إلى رد الفعل على الحركات الشعبية المؤهلة فعلاً لتطبيق الديمقراطية والتعددية في سائر بلدان العالم الثالث التقليدية، وإلى «أزمة الديمقراطية» داخل المجتمعات الصناعية نفسها. علينا ألا نلتهى بالفصاحة والبلاغة! لنا أيضاً أن ننتبه إلى الحقيقة المنتشرة على نطاق واسع - وإن ظلت مضمرة - حول محدودية تطبيق النموذج الرأسمالي؛ فكبار رجال الأعمال والتجار اعترفوا منذ أمد بعيد أن تلك ليست من مهماتهم. إن المجتمعات الصناعية الناجحة تنطلق بشكل ملفت للنظر من هذا النموذج، كما هي حالها في الماضي - أحد الأسباب الكامنة وراء كونها مجتمعات صناعية ناجحة. فالقطاعات الاقتصادية التي تبقى قادرة على المنافسة في الولايات المتحدة هي تلك التي تقتات من المعلن العام: الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، الزراعة كثيفة رأس المال، إضافة إلى الصناعات الصيدلانية الكيميائية وغيرها. وهذه العمليات تكون أكثر تطرفاً وأشد وطأة في معظم البلدان الأخرى ذات أنظمة رأسمالية الدولة حيث التخطيط يتم بالتنسيق بين مؤسسات الدولة والمجمعات المالية والمصرفية والصناعية، مع عمليات ديمقراطية وعقود اجتماعية من ألوان متباينة أحياناً وبدونها أحياناً أخرى. توفر أمجاد المشروع الحر سلاحاً فعالاً ضد السياسات الحكومية التي قد تكون ذات فائدة بالنسبة للجمهور العام، والنظام الرأسمالي سيقدم، هو الآخر، الخير العميم إلى المستعمرات السابقة والامبراطورية السوفيتية. أما أولئك المدعوون إلى «أداء وظائفهم» في خدمة أسياذ النظام العالمي فعليهم أن يحتضنوا هذا النموذج دون تردد؛ إنه كفيل بتسهيل عملية استغلالهم. غير أن الأغنياء والأقوياء في المركز طالما أدركوا الحاجة الماسة إلى حماية أنفسهم من القوى المدمرة التي تنطوي عليها رأسمالية السوق الحرة مما يوفر موضوعات مناسبة لخطابة مثيرة شريطة أن تبقى أجهزة السيطرة على الجمهور وسائر المؤسسات المختصة بالضبط والتنظيم والحماية في أمان، وأن تكون سلطة الدولة جاهزة للتدخل عند الطلب.

## ٢ - «تفكير» بوش «الجديد»

أي تطور إذن، يمكن أن تشهده سياسة الولايات المتحدة ازاء العالم الثالث في حقبة ما بعد الحرب الباردة؟ إن الاجابة على هذا السؤال، وهي مضمرة في النقاش السابق، تم اعلانها بصراحة ووضوح من قبل ادارة بوش في العشرين من كانون الأول عام ١٩٨٩ حين قالت هذه الادارة بأعلى

صوتها: المزيد مما هو موجود! المزيد من البضاعة نفسها!

ولكن البضاعة ليست ذاتها تماماً. واحدى المشكلات تكمن في الحاجة إلى ادخال تعديلات معينة على الاطار الدعائي. فغزو الولايات المتحدة لباناما يشكل حدثاً تاريخياً من احدى النواحي. لم يتم تبريره بوصفه رداً على تهديد سوفيتي وشيك مما يشكل خروجاً على الروتين. لدى قيام الولايات المتحدة بغزو غرينادا قبل ست سنوات كان ما يزال ممكناً تصوير الأمر وكأنه رد فعل دفاعي على مؤامرات الدب السوفيتي الهادف إلى خنقنا في سبيل تحقيق مخططاته العالمية. فرئيس هيئات الأركان المشتركة كان يستطيع، دون أن يرف له جفن، أن يقول إن غرينادا قد تسد الطرق المائية في البحر الكاريبي لمنع الولايات المتحدة من ايصال النفط إلى حلفائها المبتلين بالحرب إذا ما قام الاتحاد السوفيتي بشن الهجوم على أوروبا الغربية، بتأييد من فصيلة جديدة من الباحثين والدارسين خلقت لهذا الغرض. (١٠) وعبر سنوات عقد الثمانينات ظل الهجوم على نيكاراغوا يُبرر بأن الشيوعيين، إذا لم نوقفهم عند حدهم، سوف يتدفقون عبر حدودنا بهار لينغن في تكساس التي لا تبعد إلا مسافة يومين. وثمة بدائل أكثر حذقة (على القدر نفسه من الوزن) موجهة نحو الطبقات المتعلمة. أما في حال باناما فإن خيال وزارة الخارجية بالذات ومحوري الافتتاحيات لم يتسع إلى ذلك الحد.

لحسن الحظ كانت المشكلة متوقعة مسبقاً. فحين قرر البيت الأبيض أن صديقه نورييغا بدأ يتجاوز حدود حجمه ولا بد من أن يرحل، سارعت وسائل الاعلام إلى شن حملة من أجل قلبه إلى أكثر الشياطين بشاعة ولؤماً منذ أتيلاهوني، نسخة طبق الأصل عن مشروع القذافي قبل بضع سنوات. تعززت الجهود بـ «حرب المخدرات» التي اشعلتها أبواق الدعاية الحكومية الكاذبة في محاولة منها لتعبئة السكان خشية أن يكون التلويح بمخططات الكرملين التآمرية قد بات مستحيلاً. على الرغم من أن علينا، استكمالاً للصورة، أن نلاحظ ما جاء في الصياغة الرسمية التي نشرتها النيويورك تايمز بوصفها حقيقة مطلقة: «أصبحت الحملة على المخدرات تحتل أكثر فأكثر مركز الصدارة في سلم أولويات الإدارة والكونغرس نظراً لأن تراجع الخطر السوفيتي وفر لواشنطن فرصة الالتفات إلى المشكلات والقضايا الداخلية». (١١)

حققت العملية الدعائية نجاحاً ساحقاً. تفصح تيد كوبيل Ted Koppel قائلاً: «يتمنى مانويل نورييغا Manuel Noriega إلى تلك الأخوة الخاصة للأشرار الدوليين مثل القذافي وعيدي أمين وآية الله الخميني الذين لا يحب الأمريكيون إلا أن يكرهوهم ويحقدوا عليهم مما جعل تأييد الجمهور القوي ودعمه لأية عقوبة تأديبية (كذا) أمراً مضموناً». (١٢) لماذا كره الأمريكيون نورييغا في ١٩٨٩ وليس في ١٩٨٥؟ ما الذي يجعل الاطاحة به الآن، وليس آنذاك، أمراً ضرورياً؟ جرى تجنب الأسئلة التي تتبادر بصورة تلقائية ومباشرة بطريقة منهجية. باستثناءات قليلة جداً وهامشية. معظمها بعد تنفيذ المهمات بزمان غير قصير. التفت وسائل الاعلام حول الراية بقدر مناسب من الايمان والحماس وراحت تنسج أسخف القصص والحكايات الخرافية الصادرة عن البيت الأبيض (١٣) مع الحرص الشديد على عدم اثارة الأسئلة الصارخة وعلى عدم رؤية أكثر الحقائق

سطوعاً.

بعضهم رأى في هذا شيئاً من المبالغة. ففي تعليق له على أسلوب تغطية الأحداث الجارية في باناما وصف دافيد نيهان David Nyhan، وهو من العاملين في صحيفة بوسطن غلوب، وصف وسائل الاعلام بأنها «قطيع طبع، كي لا نقول لاعتق للأحذية، يقتات على النعم التي يلقي بها بين الحين والآخر إلى معلف الصحافة»، شديد الولع بالتجاوب مع الأكاذيب عن طريق تدبيج «صلوات النثر». وأشارت جريدة الـول ستريت جورنال إلى أن شبكات التلفزيون الأربع كانت تقدم «رواية الفريق المحلي للقصة». كان هناك شيء من الشك في التقارير والتعليقات غير أن الجميع كانوا ملتزمين بحماس شديد بما أطلق عليه جورج ويل George Will اسم ممارسة «سياسة حسن الجوار» التي هي من «علامات الصحة في النصف الغربي من الكرة الأرضية» والتي تعبر عن «حقوقنا ومسؤولياتنا» في هذه البقعة من العالم - مهما كان رأي الجانحين فيها وراء حدودنا هذا الرأي الذي برز على السطح عبر اداناتهم شبه الشاملة. (١٤)

غرقت ادارة بوش، بطبيعة الحال، في بحر من السعادة. فأحد مسؤولي وزارة الخارجية قال إن «المحافظين الجمهوريين فرحون لأننا كنا نريد أن نستعرض بعضاً من عضلاتنا، ولا يستطيع الليبراليون الديمقراطيون أن ينتقدوا لأن القصة بدت ناجحة جداً على نطاق واسع» (١٥) ووزارة الخارجية ملتزمة بالتقاليد السائدة حين تقيم توازناً بين «محافظين» يؤيدون دولة قوية وعنيفة من جهة وبين «ليبراليين» يختلفون أحياناً مع «المحافظين» على أسس تكتيكية خشية أن يكون الثمن باهظاً علينا من جهة ثانية. ويتابع المسؤول نفسه قائلاً إن هذه التطورات الايجابية «لا يسعها إلا أن تساعد على أكسابنا قدراً أكبر من الهبة والنفوذ».

وفيما يخص عامة السكان فإن من المؤكد أن كثيرين كانوا أيضاً متحمسين لفكرة توفر فرصة «ركل حمار صغير» في باناما - إذا اقتبسنا بعض العبارات الخطابية الفصيحة التي اجترحها أعوان جورج بوش في محاولاتهم الكوميديّة لتقديم صورة عينية من ارسـتقراطيـي نيوانجلاند على أنه تكسـاسي مستورد. إلا أن قراءة الرسائل الموجهة إلى المحرر في الصحف الكبرى، وقد نزعت إلى معارضة العدوان مع التعبير عن قدر كبير من الاحساس بالعار والخجل والاستياء فضلاً عن القيام في أحيان كثيرة بتقديم المعلومات والتحليل والرؤى التي حرص المحترفون على تجنبها، كانت مثيرة وممتعة.

كان رد فعل ديفيد برودر David Broder، مراسل واشنطن بوست المحترم أكثر اتصافاً بالمهارة. فهو يلاحظ وجود بعض النقد لـ «حكمة تصرف بوش» من جانب «اليسار» (ربما يعني مجلس الكنائس القومي وبعض الليبرالي الوسط، نظراً لأن ما عدا ذلك يقع خلف آفاقه مثله مثل فكرة امكانية وجود نقد منطلق من أسس أخرى غير الحكمة والحصافة.) غير أنه يرفض «تحجر اليسار وجهوده هذا» بقدر كبير من الاحتقار بوصفه «هراء ليس بعده هراء». فعملية غزو باناما، على النقيض مما يقال، ساعدت على القاء الضوء «على الظروف التي يكون فيها التدخل العسكري أمراً ذا معنى». ويتابع شرحه قائلاً: «لعل أفضل تحديد منفرد للاجماع القومي الجديد» كان ذلك الذي



قدمه كاسبار واينبرغر Caspar Weinberger ، وزير دفاع ريغان ، حين أوجز ستة معايير «مدرسة جيداً ومصاغة باتقان». أربع من هذه المعايير تؤكد على ضرورة رسم التدخل بما يكفل نجاحه. والمعياران الآخران يضيفان أن على العملية أن تعتبر «حيوية بالنسبة لمصلحتنا القومية» و «ملاًذاً أخيراً» لبلوغها. (١٦)

من الغريب أن برودر أهمل إضافة ملاحظة واضحة تخص هذه المعايير اللافتة للنظر هي أنها مؤهلة تماماً لأن تكون موضوعة من قبل هتلر.

يعتقد برودر أن «المرشح الديمقراطي ميكائيل دوكاكيس Michael Dukakis توصل ، بعد قدر غير قليل من التردد والحيرة ازاء مسألة عمليات التدخل العسكري ، إلى جملة من المعايير شبيهة ، إلى حد مثير ، بمعايير واينبرغر» خلال حملة الانتخابات الرئاسية في ١٩٨٨ . وهذه المعايير ، كما أوجزها كبير مستشاريه في السياسة الخارجية ، كانت تنص على امكانية استخدام قوة الولايات المتحدة «لردع العدوان عن أراضيها ، لحماية المواطنين الامريكان ، للوفاء بالتزاماتنا التعاقدية ، وللعمل ضد الأعمال الارهابية» بعد اخفاق الوسائل السلمية . ثم يختم برودر كلامه بارتياح قائلاً : «إن غزو باناما كان مليئاً لجميع هذه المعايير» .

لنا أن نقدر المزاج المبتهج في أوساط دعاة وزارة الخارجية حق قدره . فهم لم يجرؤوا حتى على الزعم بردع عدوان بانامي أو بالقيام بعمل ضد ارهابيين . ومن غير المحتمل أنهم كانوا يتوقعون أكثر من الابتسامات المهذبة حين دأبوا على تكرار ذريعة حماية حياة الامريكيين الروتينية .

كانت هناك أيضاً تلك الالتفاتة الطقسية نحو القانون الدولي ، غير أنها هي الأخرى فلما كانت التفاتة جادة . فطبيعة العملية أوضحها توماس بيكرينغ Thomas Pickering سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، حين قال إن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة (وهي المادة التي تقصر استخدام القوة على الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح حتى يتحرك مجلس الأمن) «تنص على جواز استخدام القوة المسلحة للدفاع عن بلد معين ، للدفاع عن مصالحنا وعن شعبنا» . وتم القاء المزيد من الضوء على الأمر من خلال نظرية وزارة العدل التي تقول بأن المادة نفسها من الميثاق تخول الولايات المتحدة بغزو كندا لمنع «استخدام أراضيها قاعدة لتدريب المخدرات إلى الولايات المتحدة» - وبالتالي فإن من حق نيكاراغوا أن تغزو واشنطن وتحتلها. (١٧)

حقاً ، واضحة بجلاء استحالة التوفيق بين الغزو وبين القانون السامي للأرض كما هو مصاغ في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي ميثاق منظمة الدول الامريكية أو في معاهدة قناة باناما . حتى المحاولات التي بذلت من قبلنا للاطاحة بنورييغا قبل الغزو متناقضة تناقضاً صارخاً مع التزاماتنا الراسخة بوصفنا أمة تحترم القانون - بما في ذلك الحرب الاقتصادية التي دمرت الاقتصاد والتي شكلت «نموذجاً صارخاً للتدخل المباشر وغير المباشر ومثالاً حياً للتدابير القمعية ذات الطابع الاقتصادي» كما يقول تشارلز مايكلينغ Charles Macchling مشيراً إلى البندين ١٨ و ١٩ من ميثاق منظمة الدول الامريكية اللذين يحظران مثل هذه التدابير «مهما كانت الأسباب» مع غيرهما من النصوص الأخرى التي هي على المستوى نفسه من الوضوح . إن الالتزامات نفسها تستبعد ، بطبيعة

الحال، الحرب الاقتصادية ضد نيكاراغوا وهي الحرب التي شجبتها المحكمة الدولية ومجلس منظمة الغات GATT، وأيدتها مختلف الأوساط السياسية في الولايات المتحدة. تعرضت تدابير الولايات المتحدة ضد باناما هي الأخرى للشجب والادانة من جانب بلدان أمريكا اللاتينية بصورة روتينية وغير مثيرة. ففي الأول من تموز ١٩٨٧ دانت منظمة الدول الأمريكية تدخل الولايات المتحدة في باناما وكانت الأصوات ١٧ مقابل صوت واحد (هو صوت الولايات المتحدة إضافة إلى امتناع عدد من الدول العميلة عن التصويت أو تغييبها) وفي تعليق له على هذا الحدث (المهملاً هاملاً نموذجياً) يقول المعلق السياسي المكسيكي وكبير زملاء مؤسسة كارنيجي للسلم العالمي أدولفو أغيلار زينسر Adolfo Aguilar Zinser «نعتقد نحن اللاتينيين أن القضايا الغيرية النبيلة مثل (الديمقراطية) و (الحرية) بل وحتى المساعدات الاقتصادية ليست في الغالب إلا ذرائع مجردة لاختفاء أغراض غير شرعية» وهو الأمر الذي أدى أيضاً إلى حرمان سياسة الولاية المتحدة ازاء نيكاراغوا من التأييد في أمريكا اللاتينية، حتى بين صفوف «اللاتينيين الذين لا يحبون الساندينين ويتلهفون إلى ازاحتهم عن السلطة». (١٨)

إن برودر مسرور لأننا «حققنا قدراً كبيراً من الوضوح على مستوى الأمة بشأن هذه القضية (قضية حق التدخل) التي أحدثت شرخاً كبيراً ومؤلاً خلال حرب الفيتنام وبعدها». و «هذا الانجاز الذي ينطوي على أهمية بالغة لا يجوز طمسه تحت تأثير بضعة أصوات معارضة في صف اليسار» دأبت على إثارة المخاوف والشكوك حول مدى حكمة العملية. وتقويمه هذا يذكرنا بتعليق لأحد كبار الشخصيات الأمريكية البارزة في القرن العشرين هو داعية السلام الثوري المتطرف آ. ج. موست A.J. Muste يقول: «بعد الحرب تنتقل المشكلة إلى الطرف المنتصر. فهو يعتقد بأنه برهن لتوه أن الحرب والعنف هما من الوسائل المربحة. ومن ذا الذي سيعلمه أي درس الآن؟» منذ الأيام الأخيرة لحروب الهند الصينية ظلت المجموعات النخبوية مشغولة البال ازاء اهتراء التأييد الشعبي للقوة والأعمال التخريبية («العقدة الفيتنامية»). بذلت جهود ومحاولات مكثفة من أجل القضاء على هذا المرض، ولكنها، جميعاً، ذهبت أدراج الرياح. فالريغانيون اعتقدوا أن الشفاء قد تم بفضل الانتصارات الدعائية على معاناة ومآسي المجتمعات التي ذقت الأمرين على أيدي ارهاب الولايات المتحدة في الهند الصينية، خلال أزمة الرهائن الإيرانية، وفي أثناء الغزو السوفيتي لأفغانستان. ولكنهم أكتشفوا أنهم كانوا مخطئين حين حاولوا أن يعودوا إلى النمط التقليدي من التدخل في أمريكا الوسطى مما اضطرهم لأن يعملوا في الخفاء خوفاً من رد فعل الجمهور حيث لاذوا بالأساليب السرية والتدابير غير المباشرة في الارهاب وزرع الرعب. وعبر عقد الثمانينات تم التعبير عن الأمل في أننا تغلبنا أخيراً على «العزوف المرضي عن استخدام القوة العسكرية» نورمان بودهوريتز Norman Podhoretz، مشيراً إلى الانتصار الباهر في غرانادا). ويايقاع مدوزن أكثر يليق بالمعلق الليبرالي، يعبر برودر هو الآخر عن الأمل في أن السكان استعادوا أخيراً عافيتهم وياتوا مستعدين لوضع حد لكابوسهم الطفولي الذي يجعلهم مهووسين هوساً مرضياً بحكم القانون وحقوق الانسان.

لكن «اجماعه الجديد» هو اجماع وهمي إلى حد كبير، اجماع ينحصر في اطار أولئك الذين أدمنوا على الدوام، الاعتراف بأن مخططات الولايات المتحدة تستلزم اللجوء إلى ارهاب الدولة وقمعها وإلى ممارسة الأعمال التخريبية من قبل الدولة. فالاجماع الجديد يمكن وصفه بشكل أدق باعتباره ثقة بالذات مبالغاً بها من جانب أولئك الذين سبق لهم أن أجمعوا على مشروعية القوة والارهاب وعلى «الفعالية العالية» للارهاب.

لم يمر رد فعل النخبة على الغزو دون أن يلفت الأنظار في الخارج. ثمة افتتاحية في إحدى الصحف الكندية الرئيسة دانت «وسائل الاعلام الامريكية الضحلة المتملقة» على «لامبالاتها الجليدية بمصير الباناميين الأبرياء الذين راحوا ضحية هذه العملية العسكرية الصغيرة الناجحة». وعلّق صحفي آخر على «أمزجة التطرف القومي والشوفينية» التي ترعاها وسائل الاعلام، تلك «الشوفينية الخاصة المتجلية بشكل صارخ ضد الأجانب ولكنها موجودة في الأعماق ضد جميع الامريكيين تقريباً...». فالمراسلون الذين يريدون الحصول على تعليقات بديلة على الغزو يتعين عليهم بصورة نموذجية أن يذهبوا إلى هوامش المجتمع في الولايات المتحدة ليلتقطوا آراء حول الغزو من شأنها أن تكون متفقه مع الآراء السائدة في البلدان الأخرى، «أما الاجماع الأجنبي على معارضة مثل هذا الاستخدام للقوة فلم يلق إلا لمحة عابرة في وسائل الاعلام الامريكية». والمثال النموذجي هو رد الفعل (المعدوم) على استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ضد قرار مجلس الأمن الدولي الذي يشجب استباحة منزل سفير نيكاراغوا في باناما من قبل جنود الولايات المتحدة، وهو القرار الذي حصل على ١٣ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع بريطانيا عن التصويت. وكما هي الحال دائماً: إذا كان العالم على خطأ فإن ذلك يعني العالم، ولا يعنينا نحن.

### ٣ - عملية القضية العادلة: الذرائع

في هذا السياق نستطيع أن نلتفت إلى غزو باناما باعتباره حدثاً دشن «حقبة ما بعد الحرب الباردة». فبعد اطلاق عدد من بالونات الاختبار المختلفة استقر رأي البيت الأبيض على ضرورة اعتبار «حماية حياة المواطنين الامريكيين» سبباً للغزو. كانت ثمة «حرفاً مئآت من حالات الازعاج وسوء المعاملة التي تعرض لها مواطنون امريكيون» في الأشهر الأخيرة على أيدي قوات نوريغا حسب ما أعلنه البيت الأبيض - على الرغم، وهذا مثير للدهشة، من عدم تحذير المسافرين الامريكيين ومطالبتهم بالابتعاد عن باناما. قُتل جندي امريكي بعد أن اخترقت سيارته «حاجزاً عسكرياً على الطريق بالقرب من منطقة عسكرية حساسة» (نيويورك تايمز). زعم راسميون باناميون أن ضباطاً من الجيش الامريكي كانوا قد أطلقوا النار على مقر لقيادة عسكرية وجرحوا جندياً ومدنيين، بمن فيهم طفلة عمرها سنة؛ وهذه الرواية أكدها جندي بانامي جريح في أحد المشافي العسكرية أمام مراسلين من الولايات المتحدة. (٢٠)

غير أن الذي قلب الأمور رأساً على عقب هو التهديد الذي تم توجيهه إلى زوج ضابط جرى



اعتقاله وضربه. تقول النيويورك تايمز «غالباً ما يجد بوش صعوبة في مواجهة الحالات المشحونة بالعواطف، غير أن أعمق مشاعره طفت على السطح» حين تحدث عن هذه الواقعة معلناً بلهجته الأولى نورثية المفضلة المثلى عن أن «هذا الرئيس» لن يقف مكتوف الأيدي فيما تتعرض المرأة الأمريكية للتهديد. (٢١)

لم تفسّر الصحافة سبب رفض «هذا الرئيس» حتى إصدار احتجاج حين تعرضت، قبل بضعة أسابيع، راهبة أمريكية، هي ديانا أورتيث Diana Ortiz، للاختطاف والتعذيب وإساءة المعاملة الجنسية (الاغتصاب) على أيدي أجهزة الأمن الغواتيمالية - أو بسبب عدم اعتبار وسائل الإعلام للقصة جدية بالنشر لدى انتقالها عبر الأسلاك في السادس من تشرين الثاني وتجاهلها للعديد من الدعوات الصادرة عن قادة من رجال الدين ومثلي الكونغرس. كما لم يجر عقد مقارنة بين «العواطف العميقة» لبوش وبين رد فعل «هذا الرئيس» على معاملة النساء الأمريكيات وغيرهن من النشطاء في الحركات الدينية والخيرية الانسانية العاملة في السلفادور بعد بضعة أسابيع، كهامش تفصيلي بسيط لسائر الأعمال والممارسات الحكومية الوحشية التي امتدحها جيمس بيكر في مؤتمر صحفي عقد يوم ٢٩ تشرين الثاني معتبراً إياها «مناسبة تماماً وصحيحة بصورة مطلقة» - تعليق لم يلق إلا القليل من الاهتمام ربما لأنه اعتبر غير مفيد كثيراً بعد اغتيال الرهبان اليسوعيين مباشرة. (٢٢)

كما أن عملية اغتيال الراهبتين ماورين كورتي Maureen Courtney (من ميلووكي) وتريزا روزاليس Tereza Rosalis على أيدي ارايين تابعين للولايات المتحدة في نيكاراغوا في اليوم الأول من كانون الثاني، بعد أيام قليلة من استدرار عطف وسائل الاعلام ب «مشاعره العميقة»، مرت هي الأخرى مرور الكرام بهدوء تام، ولم يصدر أي نداء يدعو إلى حماية المرأة الأمريكية وكرامتها. تكرر الشيء نفسه حين جُرحت الراهبة ماري ماك كي Mary McKay جروحاً بليغة على يد جنود أطلقوا النار من إحدى سيارات الشحن الصغيرة في السان سلفادور بعد أربعة أيام من إطلاق سيل من الادانات النارية الملتهبة على المعارضة السياسية من جانب السفارة الأمريكية. كما أن اغتيال بن ليندر Ben Linder على أيدي الكونترا في ١٩٨٧ لم يثر أي نداء لحماية حياة الأمريكيين، حتى قيام رئيس عمليات الكونترا، فرمين كارديناس Fermin Cardenas بالادلاء بشهادة قال فيها إن زعيم الكونترا انيريكي بيرموديز Enrique Bermudes كان قد أصدر أمراً يقضي بقتل ليندر لتخريب مشروع سد صغير كان يعمل فيه في قرية بعيدة - حقيقة أخرى غابت عن الأنظار لهذا السبب أو ذاك (٢٣).

ثمة ذريعة أخرى قُدمت هي التزامنا نحن بالديمقراطية مما جعلنا نحس بقدر كبير من الانزعاج لدى قيام نورييغا بسرقة انتخابات ١٩٨٩ التي فاز فيها المرشح المدعوم من الولايات المتحدة غولييرمو اندارا Guillermo Endara الذي تمت اسدته إلى المنصب عن طريق الغزو. يخطر بالبال اختبار بليغ الدلالة: ماذا حصل في الانتخابات السابقة عام ١٩٨٤ حين كان نورييغا أزعراً يعمل لدينا؟ الجواب هو أن نورييغا سرق الانتخاب وبقدر أكبر بكثير من العنف مما في ١٩٨٩ حيث قُتل اثنان وجرح أربعون حين أطلق الجيش النار على إحدى التظاهرات الاحتجاجية. وهذه

الممارسات نجحت في عرقلة فوز آرنولفو أرياس Amulfo Arias لصالح نيكولاس أرديتو بارليتا Nicolas Ardito Barlitta الذي صار يعرف منذ ذلك الحين في باناما باسم «فراذيتو» «Fraudito». عارضت واشنطن أرياس الذي كانت تخشى من أن «يدخل في الحلبة السياسية للسلطة نوعاً من النزعة الوطنية المتطرفة غير المرغوبة» (كلام أحد مسؤولي وزارة الخارجية)، مفضلة عليه بارليتا، أحد الطلاب السابقين لوزير الخارجية جورج شولتز الذي قامت حكومة الولايات المتحدة بتمويل حملته الانتخابية حسب أقوال السفير الأمريكي ايفريت بريغز Everett Briggs. ثم ارسل شولتز إلى هناك لاسباغ المشروعية على الخديعة والتزوير عبر امتداح الانتخاب باعتباره «تدشيناً للعملية الديمقراطية»؛ كما أن موقف الولايات المتحدة المنحاز تم التعبير عنه عن طريق رسالة التهئة التي بعث بها ريغان إلى بارليتا قبل تأكيد فوزه رسمياً بسبع ساعات (٢٤).

تعامت وسائل الاعلام متجاهلة التقرير الذي تحدث عن عمليات التزوير والذي صدر عن عضو الكونغرس السابق الأب روبرت درينان ROBER Drinan الذي كان يتكلم باسم المراقبين الأجانب الذين أشرفوا على الانتخابات. لم يظهر أي نقد للانتخاب في كبريات الصحف (مثل النيويورك تايمز، واشنطن بوست، لوس أنجلوس تايمز، ميامي هيرالد، وغيرها) وإن سارعت إلى تغيير لهجتها فيما بعد وبدأت تنشر افتتاحيات تنتقد اخفاق نورييغا في تحقيق معاييرنا الديمقراطية النبيلة والسامية فور صدور الاشارة الموحية بذلك عن ادارة ريغان (٢٥).

كان مرشح الولايات المتحدة في ١٩٨٩ غولييرمو اندارا Guillermo Endara قريباً من أرياس Arias وظل ينطق باسمه في باناما إلى أن توفي عام ١٩٨٨ في منفاه الاختياري. شغل اندارا منصب وزير التخطيط في حكومة أرياس عام ١٩٦٨ و«أدمن الحديث، حالمًا تقريباً، عن اليوم الذي سيعود فيه أرياس (ملك الرحمة) ليقود البلاد» (اسوشيتد برس) وتعلق واشنطن بوست الآن قائلة: وقع الاختيار على اندارا Endara مرشحاً عام ١٩٨٩ «لا لشيء إلا لروابطه الوثيقة مع السياسي البانامي الأسطوري الراحل آرنولفو أرياس Arnulfo Arias الذي أطيح به من قبل الجيش ثلاث مرات منذ الأربعينات» - كلام دقيق ولكنه انتقائي بعض الشيء. ومرة أخرى أدارت وسائل الاعلام نظرها بلباقة حين قام اندارا، خلال الغزو، بادانة التزوير الحاصل في ١٩٨٤. ووسائل الاعلام هذه لا تطرح أي سؤال حول السبب الذي جعل «هيامنا بالديمقراطية» لا يستيقظ إلا بعد أن انقلب نورييغا من نعمة إلى نقمة بالنسبة لواشنطن (٢٦).

ربما كان سبب سقوط نورييغا كامناً في زعرنته وفساده. غير أننا نستطيع أن نرفض هذه الفكرة مباشرة. فنورييغا كان معروفاً بأنه أفاق وأزعر حين كان حليفاً للولايات المتحدة وبقي على حاله دون أي تغيير يذكر حتى انقلبت الحكومة (وبالتالي وسائل الاعلام) عليه. أضف إلى ذلك أنه لا يرقى إلى المستوى الاجرامي الذي يتمتع به أناس ينعمون بتأييد الولايات المتحدة وهي راضية وسعيدة. يفصل تقرير أمريكا واتش لعام ١٩٨٨ حول حقوق الانسان في باناما جملة من الانتهاكات، ولكن هذه الانتهاكات غير قابلة للمقارنة مع سجل عملاء الولايات المتحدة في المنطقة وفي غيرها بمن فيهم الأقل إجراماً مثل حكام هندوراس. غير أن الحقائق لم تؤثر سلباً على

الحملة الصليبية التي أطلقتها وسائل الاعلام . شكلت رواية تيد كوبل Ted Koppel المشار إليها من قبل عرضاً نموذجياً . كما أن زميله في ABC بيتر جينينغز Peter Jennings شجب نورييغا بوصفه «أحد أبشع المخلوقات التي أقامت الولايات المتحدة علاقة معها» فيما وضعه مراسل ABC دان راذر Dan Rather على «رأس قائمة لصوص وحثالات المخدرات في العالم» . والآخرون حذوا حذو هؤلاء (٢٧) .

في الحقيقة واجهت ادارة بوش قدراً من الصعوبة في ايضاح مسألة أن جرائم نورييغا لم تكن عاملاً من عوامل الغزو، بقدر قليل من اشارة الانتباه . ففي لحظة قيام الجنود بالاغارة على باناما، أعلن البيت الأبيض عن مبيعات جديدة لتكنولوجيات متطورة إلى الصين قائلًا إن ثلاث مئة مليون من الدولارات لصالح الشركات الامريكية باتت في خطر وإن اتصالات سرية تم استئنافها بعد انقضاء أسابيع قليلة على مذبحه ساحة تيانانمن . كما أن واشنطن رفضت السماح لاثنين من الباحثين الصينيين مدعويين من قبل جامعات في الولايات المتحدة مسيطرة للسلطات الصينية . وتم الاعلان عن مبيعات منتجات زراعية مدعومة إلى الصين ؛ وبعد أسابيع قليلة أعلن بنك للتصدير والاستيراد عن منح قرض للصين لتغطية شراء المعدات اللازمة لنفق شانغهاي من شركات أمريكية . كما أن البيت الأبيض استغل فرصة غزو باناما لاعلان خطط تتعلق برفع الحظر عن القروض إلى العراق (٢٨) .

وخطط تسهيل القروض الممنوحة للعراق نُفذت بعد وقت قصير - بغية تحقيق «هدف زيادة صادرات الولايات المتحدة وتحسين وضعنا في التعامل مع العراق حول سجله الخاص بحقوق الانسان . . .» كما قالت وزارة الخارجية دون أن يرف لها جفن . والهدف الأول هو الهدف المألوف . ويرأي رئيس لجنة المصارف الداخلية، المندوب هنري غونزاليس Henry Gonzales صوت وحيد كما هي العادة - فإن مستوى هذه الاعتمادات الأمريكية لم يكن عديم الأهمية مثله مثل تأثير تلك الاعتمادات : وهو أمر سنعود إليه فيما بعد (٢٩) .

أما خطط الولايات المتحدة لاستئناف فتح الاعتمادات المصرفية لصالح العراق فقد وردت في برنامج تلفزيوني لمراسل ABC في الشرق الأوسط تشارلز غلاس Charles Glass قبل أيام قليلة من غزو باناما . وأضاف المراسل يقول : «إن الولايات المتحدة أصبحت الشريكة التجارية الأكبر للعراق» (٣٠) . ولبعض الوقت كان غلاس هذا يشهد حملة افراذية في التيار الاعلامي العام لفضح الانتهاكات العراقية الفظة والدعم الأمريكي الهام والحاسم للنظام مما أثار قدراً من المراوغة والإنكار من جانب واشنطن . والصحافة بصورة عامة لم تصبح مهتمة إلا بعد عدد من الأشهر حين تم «اكتشاف» التهديد العراقي في سياق البحث عن أعداء جدد لتبرير موازنة وزارة الدفاع ، وحين قام العراق، في آب، بغزو الكويت واكتساحها .

أعلن زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ روبرت دول Robert Dole أن القاء القبض على نورييغا «يرهن أن أمريكا لن تتساهل أو تتسامح مع أحد مهما بلغت قوته وفساده» (٣١) . وبالمقارنة مع أصدقاء بوش في بكين وبغداد لم يكن نورييغا أكبر من غلام في الكورس .



أحس البعض بـ «نقص الاتساق السياسي والأخلاقي» في العمل ضد نورييغا لحظة قيام واشنطن بـ «تقبيل أيدي الحكام الديكتاتوريين في الصين (آ. م. روزنتال (A.M. Rosenthal). غير أن انعدام الاتساق الواضح هذا لا يلبث أن يتلاشى فور وضع القيود العقائدية جانباً. ففي جميع الحالات تكون التحركات في خدمة متطلبات قوة الولايات المتحدة وامتيازاتها؛ لقد كان الأمر في مصلحة رجال الأعمال، كما أوضح مارلين فيتزواتر Marlin Fitzwater، الناطق باسم البيت الأبيض ووزارة الخارجية فيما يخص العراق والصين. نجحت وسائل الاعلام في تجاوز هذه النقاط التي لم تكن بالغة الدقة، بل وجملة من الحقائق.

شكل قرار المجلس البانامي القاضي بإعلان الحرب على الولايات المتحدة في الخامس عشر من كانون الأول لازمة أخرى. في الحقيقة أشار أستاذ القانون الدولي الفريد روبين Alfred Rubin إلى أن المجلس كان قد أعلن ما يرقى إلى مستوى حالة الطوارئ «طوال فترة استمرار العدوان الذي شنته» حكومة الولايات المتحدة حسب الصياغة الرسمية (٣٣).

ثمة ذريعة أخرى، ذريعة تثار بصورة منتظمة، تركزت على أن نورييغا كان متورطاً في الاتجار بالمخدرات وتهريبها. كما كان معروفاً منذ زمن طويل حين كان ما يزال في قائمة متلقي الدفعات من الاستخبارات المركزية، السي. آي. أي. (CIA). يقول جون دينجز John Dinges، مؤلف كتاب عن نورييغا، إن نورييغا «مع تحوله في عام ١٩٨٤ إلى الحاكم الفعلي لبناما وتوقاً منه لأن يصبح عنصراً سياسياً رئيساً في أمريكا الوسطى، بدأ بتنظيف سلوكه». ووثيقة ادانته الجرمية بعد انقلاب حكومة الولايات المتحدة عليه لا تتضمن إلا تهمة واحدة بالقيام بعملية الاتجار بالمخدرات بعد ١٩٨٤. كما أن وكلاء المخدرات في وكالة مكافحة المخدرات يصفون تعاونه مع سلطات الولايات المتحدة في نشاطات ملاحقة تجار المخدرات بأنه كان تعاوناً صادقاً. ففي رسالة مؤرخة في أيار ١٩٨٦ عبر أحد مسؤولي الوكالة عن «تقديره العميق» لنورييغا «بشأن السياسة المناهضة لتجارة المخدرات النشطة التي تبناها»، كما أن المدعي العام ادوين ميس Edwin Meese أضاف اطراءه في أيار ١٩٨٧ (٣٤).

ومع استمرار عملية التبرئة في الأشهر اللاحقة تحولت القصص الخرافية الرسمية إلى وقائع ثابتة. فالعرف في نقل الأخبار والتعليق عليها يقوم على انتقاء واحدة من الذرائع التي أطلقتها الادارة وتقديمها بثقة راسخة. ولكن بدون البحث ولو شكلياً عن أي دليل ممكن. وقع اختيار المراسلة بامبلا كونستابل Pamela Constable على حقوق الانسان باعتبارها الدافع وراء غضب الولايات المتحدة من نورييغا: «ظل المعارضون في الداخل يتعرضون للاضطهاد والقمع بقدر متزايد من القسوة بعد ١٩٨٧ مما أفضى إلى قيام ادارة ريغان بقطع التحالف الطويل للولايات المتحدة مع نورييغا». أما ميكائيل ماسينغ Michael Massing في نيويورك ريفيو فقد ركز على تجارة المخدرات إذ كتب يقول «كانت واشنطن مستعدة لقبول قرصنة نورييغا السياسية بما فيها سرقة لانتخابات جرت في ١٩٨٤، ولكن ما إن أصبح تورطه في الاتجار بالمخدرات على نطاق واسع حتى نفذ صبر أمريكا» (٣٥).

بصرف النظر عن الشؤون الداخلية لباناما من الصعب ، حقاً ، أن نقول إن قمع نورييغا شكل ازعاجاً للمؤيدين المتحمسين للنظامين العسكريين القائمين في السلفادور وغواتيمالا المجاورتين ؛ كما أن سرقة نتائج الانتخاب التي جرت في ١٩٨٤ لم يتم قبولها « على مضض » بل استقبلت بالترحيب والحماس من جانب الولايات المتحدة ؛ أما مساهمة نورييغا في عمليات الاتجار بالمخدرات فقد كانت معروفة منذ أمد طويل. غير أنها لم تطف على السطح في وسائل الاعلام وعلى نطاق واسع إلا بعد تحول سياسة الحكومة الذي أعطى الإشارة . ومن شأن ذلك كله بوصفه جملة من الافتراضات أن يتعرض للشطب والالغاء بسرعة . أما كتأكيدات موثوقة فلا تنبئنا إلا عن أعراف الحياة الثقافية وتقاليدها ، فضلاً عن وضوح فائدتها الجلية كخدمة للسلطة .

أما بالنسبة لمسألة المخدرات ، مهما كان دور نورييغا فيها ، فإن نورييغا هذا لم يكن وحده بكل تأكيد . فبعد سرقة لانتخاب ١٩٨٤ عن طريق التزوير والارهاب مثيراً اعجاب الولايات المتحدة واطراءها ، حدد المدعي العمومي الفيدرالي في ميامي عدداً من المصارف البانامية بوصفها قنوات رئيسية لنقل أموال المخدرات . وقبل عام كان تقرير لمجلس الشيوخ عن المصارف قد وصف باناما بأنها بؤرة للرساميل الاجرامية وحلقة مركزية لنقل المخدرات وتحويل الأموال الناجمة عنها عن طريق التهريب . وهذه الممارسات توقفت إلى حد كبير حين أفضت عقوبات الولايات المتحدة إلى اغلاق البنوك كلها تقريباً في ١٩٨٧ ، كما جاء في الصحافة بعد الغزو . (٣٦)

غير أن المصرفيين أعيدوا إلى العمل وإلى السلطة مع عملية الغزو حسب ما تفضلت وسائل الاعلام به أخيراً . فالمدعي العمومي ووزير المالية اللذين عُينا من قبل قوات الغزو ( مثلها أيضاً مثل الرئيس الجديد للمحكمة العليا حسب التقارير ) هما من المدراء السابقين لبنك الامريكتين الأول الذي يملكه أحد كبار تجار المخدرات الكولومبيين ويستخدم من قبل كارتيل الكوكائين الكولومبي لتهريب الأرباح ؛ وقد قام نورييغا في ١٩٨٥ باغلاقه في عملية وصفتها وكالة مكافحة المخدرات بأنها كانت ضربة كبيرة موجهة إلى الكارتيل . أما الرئيس اندارا Enderal ، وهو محامي شركات كبرى ، فقد ظل لسنوات مديراً لأحد البنوك التي اكتشف الـ اف . بي . أي FBI ( المخابرات الفيدرالية ) أنها كانت متورطة في تهريب الأموال . تقول صحيفة ميامي هيرالد إن غويليرمو فورد Guillermo Ford نائب رئيس الجمهورية ورئيس لجنة المصارف مع أخيه هنري Henry ، كانت له علاقات تجارية وثيقة مع رامون ميليان رود ريغيز Ramon Milian Rodrigaez ، مهرب أموال الكارتيل المحكوم بالسجن لمدة خمسة وثلاثين عاماً ، كانا مديرين لشركات استخدمت لتهريب الأموال حسب اعتراف رود ريغيز في شهادته . ثمة ارتباط آخر بحكومة اندارا Endara ثم الكشف عنه في نيسان ١٩٨٩ حين اعتقل كارلوس ايليتا Carlos Eleta ، أحد كبار رجال الأعمال المعارضين لنورييغا ، بتهمة استيراد الكوكائين وتهريب الأموال . وحسب كلام أحد كبار المسؤولين في الولايات المتحدة ، فإن ايليتا Eleta كان قد جُند من قبل الاستخبارات المركزية ليساعد في عملية توزيع عشرة ملايين من الدولارات سراً كاسهام من الولايات المتحدة في حملة انتخاب اندارا رئيساً للجمهورية بعد شهر واحد . (٣٧)

ولدى سؤاله عن تقرير حول تقدير الاجراءات المصرفية بما يؤدي إلى وقف عمليات تهريب أموال الاتجار بالمخدرات قال رئيس الجمهورية اندارا إن التغييرات « لن تكون جذرية إلى ذلك الحد » وإن « المصرفيين يطالبون بتغييرات معقولة ليس من شأنها أن تحدث تبديلاً في الأجواء المصرفية . » وبعد شهر واحد كان المفاوضون من الولايات المتحدة قد « تخلوا عن المحاولات الرامية إلى تغيير قوانين سرية المصارف البانامية التي جعلت تلك البلاد أبشع بؤر لتهريب الأموال المتحققة عبر الاتجار بالمخدرات في نصف الكرة الغربي » كما قال فرانك غريف Frank Greve مضيفاً أن عشرة بنوك رئيسة على الأقل « متورطة عن طيب خاطر » في عمليات تهريب أموال المخدرات بيانا ما حسب ما ترى السلطات في الولايات المتحدة ، ويتابع غريف كلامه قائلاً :

« ويعتقد الخبراء أن مليارات الدولارات من أموال المخدرات تدفقت عبر البنوك البانامية بصورة عامة خلال العقد الأخير . . . . ولدى سؤاله عن سبب اذعان الولايات المتحدة لسرية المصارف قال أحد مسؤولي وزارة الخارجية : « لا نريد إثارة غضب الباناميين ونحن في طور التفاوض معهم . . . فبدلاً من لفت أنظارهم إلى ما إذا كانت قوانينهم كافية ، سنتركهم يقررون بأنفسهم » .

وقد قرر الباناميون بالطريقة المتوقعة عبر ادخال عدد من التغييرات التجميلية . يقول ادغاردو لاسو Edgardo Lasso رئيس جمعية المصارف البانامية : « لا أستطيع أن أقول إن هناك الآن قدراً أقل من تهريب الأموال ، ولكن ذلك ربما يحصل دون معرفتنا » . (٣٨) إن الاقتصاد البانامي المصطنع يعتمد اعتماداً كبيراً على « هذه الأجواء المصرفية » ومن غير المحتمل أن تبادر واشنطن إلى التدخل بصورة جدية جداً .

ياله من كلام مفعم بالمعاني ! فميليان رودريغيز Milian Rodrigues نفسه كان ضيف شرف في حفل تنصيب ريغان « اعترافاً له بمساهماته التي بلغت مئة وثمانين ألفاً من الدولارات جمعها من عملائه ( كارتيل الكوكاكين الذي اعتبر ريغان « المرشح المطلوب » ) ، حسب ما جاء في مقال ليسلي كوكبورن Leslie Cockburn . (٣٩) ويوصفه ملكاً ( قيصراً ) للمخدرات في أوائل الثمانينات ألغى جورج بوش البرنامج الفيدرالي الصغير الموجه ضد البنوك المتورطة في تهريب أموال المخدرات وتم وضع هذه الحلقة الحساسة في هذه التجارة جانباً خلال الحقبة الجديدة من « حرب المخدرات » . إن أطفال أحياء الجيتوات الفقيرة الذين يبيعون المخدرات يثيرون غيظنا الشديد ، أما الناس المتحضرون المتمدنون الذين يقومون بالعمل نفسه في المكاتب الوثيرة فلا حاجة لأن نلتفت إليهم .

بعد أن صممت حكومة الولايات المتحدة على أن تتحرر من نورييغا ، ظلت مستمرة في دعمها لقوات الدفاع البانامية التي يرأسها نورييغا على الرغم من أن تلك القوات كانت معروفة تماماً بأنها متورطة على جميع المستويات في عمليات الاتجار بالمخدرات . وحين أصدر شولتز Schultz وسام شرف لقوات الدفاع البانامية واصفاً إياها بـ « قوات جبارة وشريفة لها دور سليم تؤديه » ، علقت النيويورك تايمز قائلة « غريب أن نسمع رسمي الادارة ينشدون قصائد المديح للجيش الذي ما زال مملوءاً بأصدقاء الجنرال نورييغا الحميمين الذين شاركوا في اقتسام مرابح تجارة المخدرات وفي



غيرها من النشاطات الاجرامية » . ومع الانجاز الناجح لعملية قضية عادلة ، تمت اعادة تشكيل قوات الدفاع البانامية في ظل القيادة نفسها اساساً - التي يتوقع منها أن تكون أكثر ولاءً للقادة العسكريين من الولايات المتحدة مما لنورييغا المتقلب . أما خلف نورييغا فكان الكولونيل ادواردو هاريرا حسن Eduardo Herrera Hassan الذي قامت وحداته « بأقصى قدر من الحماس باطلاق النار على المتظاهرين المدنيين وتسميمهم بالغاز وتعذيبهم وضربهم في أثناء موجة المظاهرات ضد نورييغا التي اندلعت هنا في صيف ١٩٨٧ » كما قالت النيويورك تايمز وهي تتحدث عن أن الكولونيل « وهو يحظى بتأييد المؤسسة الامريكية والدبلوماسية هنا » ، سيجري تعيينه قائداً للجيش ذي التوجهات المؤيدة لحقوق الانسان . وفي تقريرها الصادر في أيار ١٩٩٠ عن غزو باناما عبرت نشرة أمريكان واتش Americas Watch عن قدر غير قليل من الذهول والاندهاش ازاء تعيين الكولونيل حسن الذي « قاد أفظع عمليات القمع للتظاهرات المسالمة في تاريخ باناما بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٨٧ ذلك التاريخ الذي أطلق عليه خصوم نورييغا اسم « يوم الجمعة الأسود » ... وحسب أية معايير معقولة يجب أن يخضع هو نفسه للمحاكمة » - ولنا أن نضيف ، مثله مثل جورج بوش . (٤٠)

ترغم وسائل الاعلام الحكومية أن بوش لم تكن لديه إلا « بدائل قليلة » عن الغزو بعد اخفاقه في الاطاحة بنورييغا بوسائل أخرى ( ر . و . آبل R.W.Apple ) . ويضيف توم ويكر T.Wicker ، رغم كونه من الحثائم ، قائلاً « ربما لم يرَ بوش أي بديل للغزو » ولكنه لا يعتبر حجج بوش حججاً « مقنعة » . (٤١) فالافتراض الكامن وراء هذا كله هو أن للولايات المتحدة الحق كله في تحقيق أهدافها مما يجعل وسائل العنف مشروعة حين تفشل الأساليب السلمية . لهذا المبدأ تطبيقات واسعة . يمكن استذكاره على الفور من قبل الارهابيين الذين نسفوا طائرة بان آم ١٠٣ ذلك العمل الذي تمّ شجبه بمرارة شديدة في الذكرى السنوية الأولى لحظة قيام الولايات المتحدة بغزو باناما . فأولئك يستطيعون أيضاً أن يقولوا إنهم استفادوا الوسائل السلمية . غير أن العقيدة تنطوي على سمة حاسمة أخرى : يبقى حق استخدام العنف محصوراً بالولايات المتحدة وعملاتها .

تتضح العقيدة الأساسية أكثر جلاء التعامل مع القانون الدولي . فحقيقة أن مبادئ هذا القانون قد انتهكت عن طريق الغزو وردت أحياناً ولكنها طُمست على أساس أن « نصوصه الملزمة ضبابية » ( وول ستريت جورنال ) ، أو غير ذات موضوع ببساطة . قبل عشر سنوات بالضبط غزت فيتنام كمبوديا ، اثر هجمات اجرامية على قرى فيتنامية أدت إلى آلاف القتلى والجرحى ، وأطاحت بنظام بول بوت . وحسب جميع المعايير فإن تبرير هذا الغزو أكثر معقولة واقناعاً من أي شيء يمكن للولايات المتحدة أن تتذرع به . غير أن النصوص الملزمة لم تكن آنذاك ضبابية ولا غير ذات موضوع . على العكس من ذلك تماماً ، أثارت الفيتنام ، بانتهاكها للقانون الدولي ، مشاعرنا العميقة مما اضطرنا إلى اعتبارها ممثلة لـ « بروسي جنوب شرق آسيا » ( نيويورك تايمز ) الذين يتعين علينا أن نعاقبهم ، جنباً إلى جنب مع الشعب الكمبودي ، عن طريق شن حرب اقتصادية ودعم الخمير الحمر في الخفاء . أما التفسير الذي تقدمه العقيدة لردود الأفعال المختلفة اختلافاً

جذبياً فهو أن الولايات المتحدة وعملاءها ، دون غيرها ، تتمتع بحق ممارسة العنف اللاقانوني .  
غير أن الأسئلة الواضحة تبقى معلقة كما يجري قمع فهم العالم الواقعي بنجاح .  
ملتزمة بجدول أعمال الحكومة إلى حد كبير ، نادراً ما تبادر الصحافة إلى تمحيص مسائل مثل  
الاصابات بين المدنيين . عزا البعض هذا الاخفاق لتدخل البتاغون ولكن عذرهم يبقى بلا  
أساس . فما من شيء منع الصحافة من زيارة المشافي ومقابلة مدرائها الذين تحدثوا عن أعداد كبيرة  
من الجثث منذ الأيام الأولى وتوسلوا امريكا اللاتينية وأوروبا من أجل الحصول على معدات طبية لأن  
« الولايات المتحدة لا تعطينا غير القذائف والرصاص » ، أو من نشر التقارير المبروقة التي كانت  
زاخرة بمثل هذه الحقائق . تحدثت ليندا هوسي Linda Hossie من صحيفة تو رونتو غلوب آند ميل  
عن « شك مكشوف » ازاء الأرقام الرسمية وهي تروي كلام سكان الأحياء الفقيرة ونشطاء  
الكنيسة وغيرهم ممن تحدثوا عن العديد من المدنيين الذين « دفنوا لعدم توفر وسائل النقل اللازمة  
لنقلهم إلى المشافي » . وتتابع لتقول : « اتفق جل الباناميين الذين قابلتهم على أن الأكثرية  
الساحقة من الضحايا هي من المدنيين » . وتمكنت الصحافة الأرجنتينية من الاهتداء إلى ناطق  
باسم الحكومة قال : « لقد اتخذوا الخطوات القانونية الضرورية لاحتراق كميات هائلة من الجثث  
المراكمة في برادات المشافي المركزية الملأى بالجيف » . وتحدث ج . د . غانون J. D. Gannon ،  
وهو من القلة التي حاولت أن ترى ما جرى ، عن أن المشافي وبرادات الأموات وبيوت الجنائز  
سجلت ست مئة حادثة موت في مدينة باناما ، في حين قدر الدبلوماسيون ونشطاء المنظمات الخيرية  
وجود أربع مئة آخرين ماتوا في المناطق الريفية . (٤٣)  
أبدت وسائل الاعلام اهتماماً كبيراً باستطلاع للرأي أجرته محطة سي . بي . اس . CBS عبر  
فيه أكثر من ٩٠ بالمئة عن التأييد للغزو ، غير أنها عزفت عن تأمل حقيقة أن ١٠ بالمئة من السكان  
أي ٤, ٢ مليوناً قالوا إن صديقاً أو قريباً قد قُتل ( ٢٣ بالمئة ، قُتل أو جرح ) . تشير حسابات قليلة  
تتناول عدداً من الفرضيات المعقولة إلى أن الاستفتاء إما أنه استفتاء عديم المعنى بصورة مطلقة أو أن  
أعداد القتلى تجاوزت الألوف حسب التقديرات المحافظة . ولكن المسألة لم تبرز على السطح . (٤٤)  
شارك الكونغرس في عدم الاهتمام بالضحايا المدنية . ففي الأول من شباط أصدر المجلس  
قراراً يحمل الرقم ٣٨٩ - ٢٦ و« يطري بوش على معالجته لعملية الغزو ويعبر عن الأسى ازاء  
استشهاد ثلاث وعشرين امريكياً » كما جاء في تقرير لوكالة أسوشيتد برس . ثمة نقص ممكن يخطر  
بالبال ولكنه مر دون أن يلاحظه أحد على ما يبدو . (٤٥)  
ليس هذا إلا مثلاً ولكنه يكفي لالقاء الضوء على « نوعية الضربة النافذة والقيود التي لم تمنع  
الكتابة والتي تجعل الصحافة هذا العنصر الأساسي من عناصر النظام الديمقراطي في هذا البلد » ،  
كما يقول سانفورد أونغار Sanford Ungar تحت تأثير الرهبة ازاء أهمية مهنته . (٤٦)  
وعلى بعد خطوة واحدة يرتفع القناع وتصبح الحقائق الأولية قابلة للدراك بسهولة . يعلق  
كبير المحللين العسكريين في اسرائيل ، زئيف شيف Zeev Schiff قائلاً لا شيء ملفت للنظر في غزو  
الولايات المتحدة « لا من الناحية العسكرية - حيث تقوم القوات الامريكية بقتل المدنيين الباناميين

الأبرياء . . . - ولا من الناحية السياسية حيث تبادر قوة عظمى إلى استخدام قواتها العسكرية ضد جارة صغيرة استناداً إلى ذرائع لن تتردد واشنطن في رفضها ودحضها لو تقدمت بها دول أخرى . « مثلها مثل عملية قصف ليبيا وغيرها من العمليات العسكرية الأخرى تكشف هذه العملية عن « أن واشنطن تبيح لنفسها ما لا تبيح قوى أخرى ، بما فيها الاتحاد السوفيتي ، لنفسها ، على الرغم من أنها تمتلك بوضوح مبررات ليست أقل من المبررات التي تتذرع بها الولايات المتحدة . » وفي دولة عميلة أخرى اتخذت الصحافة الهندوراسية الرسمية موقفاً أقسى . فاحدى افتتاحيات إل تمبو El Tempo دانت بمرارة « التوتاليتارية ( الشمولية ) الدولية » لدى جورج بوش « المقنعة بقناع ديمقراطي » ؛ لقد « أعلن » بوش « بوضوح أمام أمريكا اللاتينية أن ليس هناك أي انون بالنسبة لحكومة أمريكا الشمالية - ليس هناك سوى ارادة أمريكا الشمالية لدى قيامها بفرض مخططاتها على النصف الغربي للكرة الأرضية » . وقد تحدث أحد المعلقين عن عملية « قضية عادلة » قائلاً :

« يا لها من تورية فظة وعجيبة ! ليست هذه العملية أقل أو أكثر من غزو امبريالي لبانما . . . نعيش في أجواء مفعمة بالعدوان وعدم الاحترام . . . مجروحين بفقرنا ، بضعفنا ، بتبعيتنا العادية ، بخضوع أمننا الهزيلة المطلق لخدمة مصالح قوة عظمى لا تعرف معنى الرحمة . إن أمريكا اللاتينية غارقة في بحر من الألم » . فيما يُصدر الكونغرس قراراً يطري فيه جورج بوش اطراء صاخباً على انتصاره . (٤٧)

#### ٤ - عملية القضية العادلة : الأسباب

لم تكن الأسباب الكامنة وراء الغزو عسوية على الفهم . فمانويل نورييغا Manuel Noriega ظل يعمل راضياً ومسروراً مع استخبارات الولايات المتحدة منذ الخمسينات وعبر فترة شغل جورج بوش لمنصبي مدير وكالة المخابرات المركزية ( السي . آي . أي CIA ) وملك أوقيصر المخدرات في ظل ادارة ريغان . بدأت علاقات نورييغا بجهاز استخبارات الولايات المتحدة مع قيامه بالابلاغ عن الاتجاهات اليسارية بين زملائه الطلاب والضباط والمدرين في الأكاديمية العسكرية . وهذه الخدمات أصبحت خدمات تعاقدية عام ١٩٦٦ أو ١٩٦٧ حسب شهادة مسؤولين من المخابرات الامريكية . يقول فريدريك كمب Frederick Kempe : كانت الشبكة التجسسية التي نظمها « ستخدم جهتين هما الحكومة البانامية عن طريق مراقبة الخصوم السياسيين في المنطقة ، والولايات المتحدة من خلال تعقب النفوذ الشيوعي المتنامي في الاتحادات النقابية في مزارع الموز العائدة لشركة الفواكه المتحدة . . » ( هم مناسب من هموم حكومة الولايات المتحدة كما هو مفترض بدون تعليق ) . وبعد سلسلة من التقلبات المختلفة تم الاعتراف به صديقاً حميماً من جانب ادارة ريغان واعيدت إليه مخصصاته المالية عبر جهاز السي . آي . أي CIA والذي . آي . أي DIA وقد بلغت حوالي ٢٠٠,٠٠٠ مئتي ألف دولار في السنة . (٤٨) سبقت الاشارة إلى مساهمته في سرقة انتخاب ١٩٨٤ . وقد أدى دوراً مساعداً في حرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا كما



اعتبرته وكالة مكافحة المخدرات عنصراً ثميناً في الحرب ضد المخدرات .

غير أن الولايات المتحدة بدأت ، مع حلول عام ٨٥ - ١٩٨٦ ، تعيد تقويم دوره وقررت أخيراً أن تستغني عنه وتبعده . تطورت في باناما « معارضة مدنية » مدعومة بالدرجة الأولى من الطبقات العليا والمتوسطة أفضت إلى قيام تظاهرات احتجاجية قُمعت بوحشية من قبل الجيش البانامي بقيادة حبيب الولايات المتحدة الكولونيل هيريرا حسن Herrera Hassan . أدلى أحد عناصر الـ GAO بشهادة أمام الكونغرس (٤٩) قائلاً : تم تنفيذ برنامج لشن حرب اقتصادية هدفت إلى تقليص نفوذ أوساط رجال الأعمال الأمريكيين من الولايات المتحدة .

ثمة نقطة سوداء ضد نورييغا ألا وهي تأييده لعملية كونتادورا للسلام في أمريكا الوسطى التي كانت الولايات المتحدة تعارضها بشدة . بات التزامه بالحرب ضد نيكاراغوا أمراً مشكوكاً فيه وحين تفجرت قضية إيران - كونترا أصبحت فائدته معدومة . مع بداية عام ١٩٩٠ كانت إدارة قناة باناما ستنتقل بمعظمها إلى أيدي بانامية وبعد سنوات قليلة كان سيتم استكمال العملية حسب اتفاقية القناة . ثمة خط نفطي كبير تعود نسبة ٦٠ بالمئة من ملكيته إلى باناما . من الواضح أن الهدف كان مرتكزاً على استعادة العملاء التقليديين للولايات المتحدة إلى السلطة ، ولم يكن هناك كثير من الوقت . وكما قالت الايكونوميست اللندنية : « كان التوقيت حاسماً » وكان لابد من تنصيب حكومة جديدة مع اقتراب الأول من كانون الثاني . (٥٠)

كانت المكاسب الأخرى المترتبة على الغزو تشمل إحكام القبضة الخائقة على نيكاراغوا وكوبا اللتين كانتا ، حسب زعم الحكومة ووسائل الاعلام ، تستغلان الاقتصاد البانامي الحر والمفتوح للتهرب من العقوبات التجارية وحالة الحصار التي تفرضها الولايات المتحدة عليهما ( ثمة ادانة أخرى للحصار من جانب الأمم المتحدة لدى قيام الولايات المتحدة بغزو باناما ولم يعارض قرار الادانة سوى الولايات المتحدة واسرائيل ، ولكن الخبر تافه لا يستحق أن يرد في التقارير الاعلامية ) . تم التعبير عن هذه النوايا بصورة رمزية عبر الانتهاكات البشعة للحصانة الدبلوماسية بما في ذلك اقتحام سفارة نيكاراغوا وعمليات الاحتجاز المتكرر لموظفين من السفارة الكويتية - أعمال لا شرعية بشكل صارخ ولكن لا تثير أي قلق في حالة انعدام القانون اللهم إلا خطر تشكيل سابقة قد تعاني منها الولايات المتحدة نفسها ؛ فما من أحد يعلم متى سيلوذ سوموزا أو ماركوس آخر بالسفارة الأمريكية طالباً الحماية ! حتى الاستعراض المبتذل الذي قدمته وحدات من جيش الولايات المتحدة خارج سفارة الفاتيكان ، مع الموسيقى الصاخبة وغيرها من الألعاب الصبيانية ، اعتبر عموماً لعبة بريئة ونظيفة - أو . كما قال الجيش ( على لسان الكولونيل تير ساهلين من مركز العمليات الحربية الخاصة الذي يحمل اسم كيندي ) « استخداماً خلاقاً للعمليات السيكلوجية ( النفسية ) . » أما فيتزواتر Fitzwater ، الناطق بلسان البيت الأبيض ، فقد كان « مسروراً بالتأكيد من رؤية روح الدعابة الأمريكية طافية على السطح في مثل هذا الوضع » - الذي كان ، باعتراف جميع الأطراف ، جزءاً من نمط من أنماط الانتهاك اللفظي والوقح لسائر القوانين القيدالية والدولية المتعلقة بالامتيازات الدبلوماسية . تمسكت الصحافة بقواعد الموضوعية الأسطورية

لديها - مثلما فعلت أطقم تلفزيونية في فندق مطل على سفارة الفاتيكان حين أبرزت ثمرة كريفون مقسومة خارج الغرفة ، أو حين أمتعت محطة الاذاعة القومية جمهورها النخبوي المثقف بمقابلة أجرتها مع تاجر للفاكهة والخضار وهي تسأله عما إذا كان وجه نورييغا المنتفخ يشبه ثمرة الكريفون . (٥١)

وبعد سبعة أشهر قامت القوات العراقية بمحاصرة سفارة الولايات المتحدة وغيرها من السفارات في محاولة منها لاجبار البلدان المشاركة في الحصار المفروض على العراق على سحب بعثاتها . أعلن الناطق باسم البيت الأبيض : « لم يأتوا بأية حركة ضد السفارة ، ولم يتطفلوا بأي شكل من الأشكال ، ولكنهم مع ذلك موجودون » . ثارت حفيظه وسائل الاعلام . كتبت التايمز تقول : « انقض صدام حسن الآن على الدبلوماسية نفسها » وأضافت ، معلنة للمرة الأولى ، أن القادة العراقيين باتوا الآن « مجرمي حرب بالمعنى الكلاسيكي لمحاكمات نورمبرغ » ولا بد من محاكمتهم وفق مبادئ نورمبرغ التي تنص على « ضرورة انزال العقاب بمن يرتكب جريمة ضد القانون العالمي » ، بمن في ذلك رؤساء الدول ومن يأتزمون بأمره . نبالغ في التفاؤل إذا توقعنا من محوري التايمز أن يتذكروا أن الدولة التي يرفعونها إلى السماء باعتبارها « رمز الكرامة الانسانية » قامت ، لدى غزوها لبيروت الغربية في أيلول ١٩٨٢ متهكة اتفاقاً لوقف إطلاق النار وقراراً اجماعياً صادراً عن مجلس الأمن الدولي ، باقتحام سفارة الاتحاد السوفيتي واحتلت مبنى القنصلية وبقيت فيه يومين ؛ لقد كان ذلك عملاً استفزازياً بالغ الوقاحة (كما أن السفارة تعرضت لعمليات القصف بصورة متكررة لدى قيام اسرائيل بقصف الأهداف المدنية في بيروت) . (٥٢) ولكنهم ربما استطاعوا دون عناء كبير، ان يستأصلوا من الذاكرة بعضاً من الأحداث التي جرت في مدينة باناما قبل بضعة أشهر .

أعاد الغزو إلى السلطة النخبة الأوربية البيضاء التقليدية التي كان الجنرال توريجوس Torrijos قد أطاح بها في انقلابه عام ١٩٦٨ . يلاحظ مراسل التايمز روبرت بير Robert Pear في ختام أحد مقالاته الصاخبة أن «العواطف الموالية لأمريكا يجري التعبير عنها بقوة أكبر لدى الباناميين الموسرين من الطبقات الوسطى بالمقارنة مع الذين يعيشون بمداخيل أدنى» ، أي الزنوج والمستيزو (المهجنين) . ويضيف أن نائب رئيس الجمهورية لم يزر الأحياء الفقيرة . غير أن ريتا بيميش Rita Beamish تكتب للأسوشيتدبرس قائلة إن «كويل Quayle قام ، قبل مغادرته لمدينة باناما ، بزيارة أحياء كوريلو الفقيرة في رحلة بالسيارات . . . وفيما كان موكبه ينساب ببطء في أزقة الحي تجمع المتفرجون في مجموعات وظلوا ينظرون من النوافذ بصمت كصمت القبور . كان رد فعلهم متناقضاً تناقضاً صارخاً مع يوم الأحد المفعم بالبهجة الحماسية الصادرة عن جمهور من المصلين المتأنقين في إحدى الكنائس الكاثوليكية حيث حضر كويل القداس في حي آخر» ، وقد تم إبراز الحدث على شاشات التلفزيون . (٥٣)

غير أن «التناقض الصارخ» ظل بعيداً عن الأنظار . فمراسل التايمز لاري روهتر Larry Rohter وآخرون لمسوا تأييداً عاماً واستحساناً شاملاً لمغامرات الولايات المتحدة بين صفوف أولئك

الذين طالما عانوا من الحرب الاقتصادية وتعرضوا للتدمير جراء الغزو.

قلة من المراسلين تاهت عن الطريق القويم اكتشفت النمط المتوقع . فديغوريا دينيراDiego Ribadeneira يتحدث عن مظاهرة احتجت على اعتقال اثنين من قادة اتحاد عمال الاتصالات اللاسلكية من قبل الجنود الامريكيين . ويتابع المقال قائلاً: «معظم النشطاء السياسيين والقادة العماليين هم على قائمة تضم مئات الأسماء من الذين تعترض حكومة اندارا احتجاجهم». واعترف أحد كبار موظفي السفارة الأمريكية بعدم معرفته للأسباب قائلاً: «لم نتلق أية تفاصيل، تبلغنا فقط أن حكومة اندارا تريدنا أن نلقي القبض عليهم. أئمن أنهم أشرار من نوعية ما». (٥٤).

إذن فهم، مثلهم مثل سائر النشطاء السياسيين والقادة العماليين في المنطقة، وفي غيرها من المناطق، أشرار ملاعين إذا ما زاحوا قيد شعرة عن الصراط المستقيم.

ورغبة منها في عدم ترك أي شيء للصدف، قامت المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة بارسال المئات من خبراء الحرب النفسية إلى قلب باناما لـ «نشر دعايات موالية للولايات المتحدة في سائر أرجاء البلاد» في حملة استهدفت «تعزيز صورة الولايات المتحدة واسباغ الطابع الأمريكي على جميع أقطاب الحكومة الجديدة»، كما قالت الصحافة. وقد صرح أحد المسؤولين العسكريين قائلاً: «هؤلاء الشباب... متمكنون إلى حد الخدلة من جميع الجوانب السيكلوجية للحرب. فهم يعملون في ميدان الدعاية». (٥٥)

تشكل حياة نورييغا الحرفية نموذجاً مألوفاً. فالزعران وقطاع الطرق واللصوص الذين تدعمهم الولايات المتحدة يصلون، عادة، إلى نقطة في العمل الذي يؤدونه يصبحون معها أكثر استقلالية مما ينبغي واشد نفاذاً إلى ما لا يحق لهم أن يطلعوا عليه مما يؤدي إلى أن يصبحوا عديمي الفائدة. فبدلاً من الاكتفاء بنهب الفقراء وحماية الأجواء الملائمة لنشاطات رجال الأعمال، يشجعون بالتدخل في شؤون حلفاء واشنطن الطبيعيين، نخبة رجال الأعمال المحليين والطفمة المالية، بل ويمصالح الولايات المتحدة مباشرة. وعندئذ تبدأ واشنطن بعملية التآرجح؛ نسمع عن انتهاكات حقوق الانسان التي طالما تم تجاهلها بسرور فيما مضى، وتتحرك حكومة الولايات المتحدة أحياناً لازاحتهم - بل وتصل إلى مستوى محاولة اغتيالهم كما في حال تروخيلىو Trujillo. فمع حلول عام ١٩٨٦-١٩٨٧ كانت المسألة الوحيدة متركزة على متى وكيف تتم ازاخة نورييغا؟ رغم ورود بعض الاعتراضات. منذ آب ١٩٨٧ عارض ايليوت أبرامز Elliot Abrams، مهووساً كعادته بجاذبية الارهاب في نيكاراغوا، قراراً لمجلس الشيوخ يدين نورييغا. (٥٦)

ثمة اشارة أخرى إلى امكانية نشوء بعض الغموض على المستويات العليا ألا وهي العلاقة العجيبة بين اسرائيل وبناما. كما في حال سوموزا، من الواضح أن اسرائيل لم تكن ملزمة بالغاء شحنات الأسلحة وغيرها من المساعدات المقدمة إلى نورييغا حتى اللحظة الأخيرة تقريباً. ووفقاً لما جاء في الصحافة الاسرائيلية فإن «اسرائيل»، لحظة خروج نورييغا من دائرة «الأصدقاء الحميمين» لواشنطن، «تلقت، أمراً بأن تتصرف كما ينبغي - كان مسموحاً لاسرائيل أن تستمر ببيع الأسلحة ولكنها مطالبة بخفض مستوى علاقاتها مع نورييغا».



يقول افرام دافيدى Ephraim Davidi في صحافة حزب العمل إن حوالي عشرين بالمئة من مبيعات الأسلحة الاسرائيلية لباناما والتي بلغت قيمتها خمس مئة مليون من الدولارات خلال العقد الأخير، كانت في السنوات الثلاث الأخيرة، اضافة إلى معدات عسكرية أخرى. ويعتقد دافيدى أن الأمريكيين كانوا يتبعون الخطة المعهودة القائمة على توفير الأسلحة والعناصر العسكرية التي من شأنها، إذا كانوا حسني الخط، أن تزيل هدفهم المحدد من الوجود - كثير الشبه بسيناريو قيام اسرائيل ببيع أسلحة أمريكية لايران في أوائل الثمانينات. (٥٧)

كانت، على العموم، عملية ناجحة، فالولايات المتحدة تستطيع أن تسير قدماً على طريق تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الناجحة، كما ظلت تفعل، ويقدر كبير من النجاح، منذ العديد من السنوات في سائر أرجاء المنطقة. يجري عرض مثل هذا الأفق بصورة جدية، انطلاقاً من التجاهل الطليق والمغبط للتاريخ ولأحداثه ذات العلاقة فضلاً عن الأسباب الكامنة وراء مساره المنتظم. لم تطرح التقارير المفعمة بالسرور التي تحدثت عن هذه الأفاق حتى أكثر الأسئلة وضوحاً وبروزاً: ما العواقب التي ترتبت على أحدث عمليات الغزو التي تمت تحت يافطة الوعود ذاتها؟

كان اغفال هذه النقطة يتطلب قدراً غير قليل من الولاء الفعلي. فيوم غزو باناما حملت الصفحات الداخلية للجرائد مقالات تأبينية تحدثت عن مآثر هيربرت بليز Herbert Blaize الذي قاد عملية انتصار الديمقراطية وإعادة البناء بعد تحرير غرينادا - فرصة ملائمة تماماً لتقديم تحليل عن تحقيق الوعد. في البدء ضخت الولايات المتحدة مبلغ مئة وعشرة آلاف دولار إلى الجزيرة الصغيرة لحفز الاستثمارات الامريكية والسياحة، ولكن المبلغ لم يحقق الشيء الكثير. فالبلاد رازحة تحت وطأة قروض خارجية تصل إلى خمسين مليوناً وعجز تجاري يبلغ ستين مليوناً. وفي أوائل كانون الأول ١٩٨٩ طالب اضراب شارك فيه جميع الموظفين في القطاع العام بدفع زيادات الأجور الموعودة منذ ١٩٨٧ ؛ غير أن المخصصات غير متوفرة رغم الاكثار من الاستدانة لتقليص العجز في الموازنة. تتحدث الأرقام الرسمية عن بطالة بلغت عشرين بالمئة، وتقدر بأربعين بالمئة بين العمال الشباب. يقال إن الإدمان على الكحول والمخدرات وصل مستويات قياسية جنبا إلى جنب مع جرائم القتل وغيرها من علامات الانحلال الاجتماعي. أما شبكة الرعاية الصحية التي تأسست في ظل موريس بيشوب Maurice Bishop فقد تفككت وانهارت بعد قيام بليز Blaize بطرد الكوادر الكوبية التي كانت تسيّرهما. يقدر أن اثنين بالمئة من السكان هاجروا من البلاد خلال عام ١٩٨٦ . وفي حزيران ١٩٨٧ استصدر الرئيس بليز قانوناً للطوارئ يعطي قوات الأمن صلاحيات وسلطات واسعة، بما فيها الاعتقال دون محاكمة، الاحتجاز في البيت، الترحيل، وحق اعلان منع التجول اضافة إلى اقامة هيئة تتولى مهمة مراقبة «الأغاني الحساسة سياسياً». توقف النداءات الموجهة إلى «المحسن الكبير ريغان» الذي سبني لنا البيوت، ويعطينا الطعام والعمل، ويقودنا إلى جرار الكنز الموجودة عند نهاية قوس قزح، كما وعدنا. بدلاً من ذلك كله ثمة على الجدران كتابات منحوتة تحمل عبارات: «أيها اليانكي انقلع!»، «أيها اليانكي عد إلى بيتك!»، «فالخربشات الحديثة على

الجدران أميل لأن تقول أشياء مثل (ريغان هو الارهابي رقم واحد في العالم!)، كما يقول غاري كريست Gary Krist الذي يعجز عن فهم ما يرى ويتابع كلامه قائلاً: «إن الوصف الأشد تملقاً الذي سمعته عن جورج بوش في الجزيرة كلها كان يقول: ليس جورج بوش إلا ريغان آخر ولكنه أقل عدوانية»؛ كان ذلك قبل العودة إلى النص الحرفي في باناما. (٥٨)

لنا أيضاً أن نتحول إلى جمهورية الدومينيكان التي حررها العدوان الأمريكي في ١٩٦٥ وأقحمها في الطريق الديمقراطي - ولوبعد سنوات من طغيان فرق الموت والتعذيب وسيطرة شركات الولايات المتحدة على معظم ما بقي خارج قبضتها في عمليات الاحتلال السابقة. تلك أيضاً تعتبر انتصاراً للديمقراطية حيث يجري انتخاب المدنيين والجيش بعيد عن السلطة - في الحقيقة ينبع رضاهم من ترك مهمة أجهزة الأمن للمدنيين وصندوق النقد الدولي. ولكن الباحث المتخصص بالشؤون الأمريكية اللاتينية جان نيرز بلاك Jan Knippers Black يلاحظ أن «شعباً مخلصاً ودؤوباً فوق جزيرة عزّ نظيرها من حيث النعم التي تتمتع بها من الموارد الطبيعية المتنوعة والتربة الخصبة والغابات المزدهرة والوفرة الهائلة من الأسماك والطيور، ما زال يناضل ويكافح دون أن يحقق أي قدر له شأنه من الانفراج أو التقدم ضد عمليات النهب والجوع والمرض» كما أن البلاد تبقى «أشبه بمستعمرة ملحقة بالولايات المتحدة» مفتقرة حتى إلى الحدود الدنيا من الاستقلالية حيث لا مهرب من البؤس بالنسبة لعامة السكان. (٥٩)

فيما كانت قوات الولايات المتحدة مشغولة بـ «استعادة النظام» في باناما في كانون ثاني غرق قارب مملوء باللاجئين الدومينيكانيين الهاربين إلى الولايات المتحدة وفقد العشرات منهم حياتهم؛ كما أن قارباً آخر اشتعلت فيه النار قبل أيام قليلة ولم يبق أحد من ركابها على قيد الحياة. وكما هي العادة فإن هذه الحوادث لم ترد في التقارير الصحفية. إن أعداداً لا حصر لها من سكان القوارب غير الشرعيين هؤلاء يبحرون في زوارق هشة إلى بورتوريكو كل سنة، فيتعرض العديد للغرق ويتم القاء القبض على الآلاف لترحيلهم. توقع مكتب الهجرة والجنسية في الولايات المتحدة أن يلقي القبض على أكثر من عشرة آلاف من هؤلاء في ١٩٩٠، حوالي ١٠ - ٢٠ بالمئة منهم يحاولون الدخول بصورة غير شرعية، وهو رقم يشكل ضعف الرقم الذي كان عام ١٩٨٩. وبالتناسب مع الحجم السكاني من شأن أي هروب مماثل من فيتنام أن يتراوح بين نصف مليون ومليون، وهو رقم لا بد من أن يثير احتجاجات دولية واسعة على الارهاب الممارس في ظل النظام الشيوعي. صحيح أن جمهورية الدومينيكان لم تتعرض للتدمير بأيدي غزاة أجنبية وجراء حرب اقتصادية غير أن النواح على مضائر أولئك الذين يفرون من شواطئها لا يشكل رأس مال سياسي، خلافاً لحال البكاء على مصير سكان القوارب الفيتناميين، وبالتالي فإن هؤلاء، أي سكان القوارب الدومينيكانيين، يبقون بعيدين عن الأنظار مثلهم مثل آلاف سكان القوارب من هايتي هؤلاء الذين تمت إعادة حوالي عشرين ألفاً منهم عنوة خلال سنوات حكم ريغان، فيما يهرب الآخرون إلى جمهورية الدومينيكان - أو يتم القاء القبض عليهم وجلبهم إلى هناك - ليعملوا كالعبيد في مزارع قصب السكر. (٦٠)

لم تقطع أفكار كهذه مسلسل اطراء عملية القضية العادلة بما تنطوي عليها من وعود براءة -

وهي ليست فارغة تماماً. فإعلان بوش عن تقديم مليار من الدولارات كمساعدة لإعادة بناء المجتمع الذي دمرته الحرب الاقتصادية والمهجوم العسكري اللذين شتتهما الولايات المتحدة تضمن ٤٠٠ مليون لتمويل مبيعات منتجات أمريكية إلى باناما، و ١٥٠ مليوناً لتسديد ديون مصرفية و ٦٥ مليوناً لتسديد قروض للقطاع الخاص وتوفير ضمانات لمستثمرين من الولايات المتحدة - وهذه المبالغ كلها ليست إلا هبات ممنوحة للأغنياء في الداخل على حساب دافع الضرائب في الولايات المتحدة.

## ٥ - نوايا طيبة انحرفت عن الهدف :

في الأشهر التي أعقبت غزو باناما غابت القضية الناجحة عن الأنظار إلى حد كبير. (٦٢) كانت أهداف الولايات المتحدة قد تحققت، جرى الاحتفال بالنصر بالشكل الملائم تماماً، ولم يبق شيء كثير يمكن الحديث عنه سوى تسجيل التقدم اللاحق على الطريق المفضي إلى الحرية والديمقراطية والحظ السعيد - وفي حال تعذر تصديق ذلك، انتاج تأملات معينة بين الحين والآخر تتناول الأسباب التي جعلت أطيح النوايا تتوه وتنحرف حين يتعين علينا أن نتعامل مع مثل هذه المادة البشرية الفقيرة.

ثمة مصادر من أمريكا الوسطى ظلت تولي اهتماماً غير قليل للأثر الذي تركه الغزو على المدنيين، ولكن هذه المصادر تم تجاهلها في الاستعراضات الآنية لما حدث. كرس مراسل النيويورك تايمز لاري روهتر Larry Rohter زاوية لتقديرات الاصابات في الأول من نيسان حيث أورد أرقاماً وصلت إلى ٦٧٣ من القتلى، وأضاف أن الأرقام الأكبر، التي يعزوها لرامزي كلارك Ramsey Clark دون غيره، «مرفوضة على نطاق واسع» في باناما. وقد تمكن من العثور على شهود وصفوا سلوك الجيش الأمريكي بالتحفظ والانضباط، غير أنه لم يجد أحداً يروي قصصاً أقل امتعاً. (٦٣)

وبين المصادر العديدة المتوفرة بسهولة والحكومة بأنها غير جديرة بالذكر نجد جملة من الأمثلة الشبيهة بالتالية:

كتبت الصحافة المكسيكية أن اثنين من الرهبان الكاثوليك قدروا عدد الموتى بحوالي ثلاثة آلاف. أما المشافي ومجموعات حقوق الانسان غير الحكومية فقد قدرت عدد الموتى بأكثر من ألفين. (٦٤)

نشرت بعثة مشتركة ضمت مندوبين عن لجنة حقوق الانسان في أمريكا الوسطى (في كوستاريكا) ولجنة حقوق الانسان البانامية تقريراً عن التحقيقات التي أجرتها في الفترة بين ٢٠ و ٣٠ كانون الثاني والمستندة إلى العديد من المقابلات. تضمن التقرير أن «الخسائر البشرية لعملية الغزو أكبر بكثير من الأرقام الرسمية التي أطلقتها الولايات المتحدة»؛ فالقتلى الـ ٢٠٢ فقط حسب الرواية الأمريكية يصلون إلى حوالي ألفين إلى ثلاث آلاف قتيل وفقاً لـ «تقديرات محافظة». يقول شهود



عيان تم استجوابهم في الأحياء الحضرية الفقيرة إن الهيلوكوبترات الأمريكية كانت توجه نيرانها إلى مبان ليس فيها إلا المدنيون، وإن دبابة أمريكية حطمت حافلة عامة مما أدى إلى مقتل ستة وعشرين راكباً، وإن مساكن مدنية احترقت بصورة كاملة مع الاجهاز على العديد من الشقق السكنية وموت العديد من القاطنين، وإن القوات الأمريكية أطلقت النار على سيارات الاسعاف وقتلت جرحى، بعضهم بالحرايب، ومنعت الناس من الاتصال مع الصليب الأحمر. تحدثت الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية عن وجود أعداد كبيرة من القتلى تجاوزت الأرقام التي أوردتها المصادر «المحافظة». تم احتجاز المدنيين، وخصوصاً قادة الاتحادات النقابية وأولئك الذين اعتبروا معارضين للغزو أو متعصبين قوميين... بصورة غير شرعية. جميع مساكن ومكاتب القطاعات السياسية التي عارضت الغزو تعرضت للتفتيش فضلاً عن تخريب الكثير منها وسرقة الأشياء الثمينة التي كانت موجودة فيها. فرضت الولايات المتحدة رقابة مشددة يتابع التقرير كلامه قائلاً: «صحيح أن انتهاكات حقوق الانسان في ظل نورييغا كانت كثيرة بصورة غير مقبولة، ولكنها ظلت بطبيعة الحال خفيفة وبسيطة بالمقارنة مع سجل الانتهاكات المقتربة من قبل النظامين المدعومين من الولايات المتحدة في كل من غواتيمالا والسلفادور». إلا أن غزو الولايات المتحدة تسبب بمستوى لم يسبق له مثيل من الموت والمعاناة وانتهاكات حقوق الانسان في باناما. كان التقرير بعنوان «باناما: أكثر من عملية غزو،... مذبحة» (٦٥)

توصلت منظمة أطباء من أجل حقوق الانسان بالتوافق مع أمريكاز واتش Americas Watch إلى أرقام غير نهائية حول الاصابات كانت أكبر من تلك الصادرة عن البنتاغون ولكنها أقل بكثير من الأرقام التي أعلنتها منظمة حقوق الانسان في أمريكا الوسطى وغيرها من المنظمات في باناما. تقديراتهم هي أن ٣٠٠ تقريباً قتلوا. وتقول أمريكاز واتش أيضاً إن «التقديرات المتحفظة» هي أن هناك حوالي ٣٠٠٠ من الجرحى، وتتوصل إلى استنتاج يقول بأن عدد القتلى المدنيين كان أربعة أضعاف عدد القتلى العسكريين، وأكثر من عشرة أضعاف عدد الاصابات في صفوف قوات الولايات المتحدة (التي بلغت ثلاثاً وعشرين إصابة حسب التصريحات الرسمية). وبعد ذلك تتساءل أمريكاز واتش: «كيف يمكن لعملية جراحية أن تؤدي إلى مقتل عشرة مدنيين (حسب الاحصاء الرسمي الأمريكي) مقابل كل إصابة في صفوف العسكريين الأمريكيين؟» ومع حلول شهر أيلول كان تعداد الجثث التي استخرجت من العديد من المقابر الجماعية قد تجاوز الست مئة جثة. (٦٦)

تؤكد منظمة حقوق الانسان في أمريكا اللاتينية أن أموراً كثيرة تبقى غامضة جراء الظروف القاسية والعنيفة، ويسبب احراق الجثث فضلاً عن عدم توفر السجلات المتضمنة لأسماء الأشخاص الذين دفنوا في المقابر الجماعية قبل ايصالهم إلى البرادات أو المشافي حسب أقوال العديد من شهود العيان. (٦٧) قد لا تكون تقارير هذه المنظمة وغيرها من المنظمات التي ورد ذكرها هنا دقيقة وقد تكون دقيقة. غير أن قراراً تتخذه وسائل الاعلام يقضي بتجاهلها لا يعكس أية مبادئ مهنية بل يعكس التزاماً كاملاً بالسلطة.

في حين أن زيارات لاري روهتر Larri Rohter للأحياء الفقيرة التي دمرتها عمليات قصف الولايات المتحدة لا توصله إلا إلى المحتفين الفرحين أو متقدي افتقار الولايات المتحدة للـ «حساسية» في أفضل الأحوال، فإن آخرين شاهدوا صورة مختلفة بعض الشيء. تحدثت الجريدة الرئيسية في المكسيك في نيسان عن أن رافائيل أوليفارديا Rafael Olivardia، الناطق باسم خمسة عشر الفأمن اللاجئيين الذين شردوا من حي التشوريللو المدمر، «قال إن لاجئي التشوريللو كانوا ضحايا (حمام الدم) خلال الغزو وبعده». «وقال إن هؤلاء الضحايا شاهدوا دبابات أمريكية شمالية تسحق جثث الموتى خلال الغزو الذي خلف أكثر من ألفي قتيل مع آلاف الجرحى حسب الأرقام غير الرسمية». وقال أوليفارديا «إنك تعيش مرة واحدة وإذا كان يتعين عليك أن تموت وأنت تكافح من أجل الحصول على مأوى ملائم فإن على جنود الولايات المتحدة أن يكملوا المهمة التي بدؤوها» وذلك في العشرين من كانون الأول.

كانت الصحافة الناطقة باللغة الإسبانية في الولايات المتحدة أقل اتساماً بالنزعة الاحتفالية من زميلاتها. يكتب فيكي بيلاز Vicky Pilaez من باناما قائلاً إن «العالم كله ما زال يجهل كيف مات الآلاف من الضحايا جراء الغزو الأمريكي الشمالي لباناما ونوعية الأسلحة التي استخدمت لأن المدعي العام في البلاد يرفض السماح بالتحقيق حول الجثث المدفونة في القبور الجماعية». وتبين الصورة المرفقة عمالاً ينقبون عن جثث من مقبرة تحتوي على «حوالي مئتين من ضحايا الغزو». ويتحدث بيلاز عن امرأة اهتدت إلى جثة أبيها القتيل ويقول: «إن أصوات الشعب، في باناما، مثله مثل تلك المرأة في المقبرة تماماً، مجمع على أن الأمريكيين الشماليين استخدموا أسلحة مجهولة تماماً خلال الغزو في العشرين من كانون الأول». كما أن رئيس إحدى جماعات حقوق الإنسان في باناما أبلغ الصحيفة بما يلي:

«حولوا باناما إلى غيب للارهاب. فهنا اختبروا للمرة الأولى أساليب الخنق الاقتصادي؛ ثم انتقلوا بنجاح إلى اعتماد حملة من التعمية على المستوى الدولي. غير أن مهارتهم الجهنمية الخارقة والفائقة لم تظهر إلا عبر استخدام التكنولوجيا الحربية الأحدث».

يقول تقرير لجنة حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى أيضاً أن «جيش الولايات المتحدة استخدم أسلحة متطورة جداً - بعضها للمرة الأولى في القتال - ضد سكان مدنيين عزل» و «في العديد من الحالات لم يجر أي تمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية» (٦٨) ثمة حالة من حالات استخدام «الأسلحة المتطورة جداً» لفتت بعض الأنظار. فطائرات ستيلث من طراز اف - ١١٧ أي (F117A) استخدمت للمرة الأولى في مهام قتالية إذ القت قنابل تزن الواحدة منها ألفين من الأرتال الانجليزية ومجهزة بأجهزة توقيت في مساحة منبسطة واسعة بالقرب من مدرج للطيران وثكنات تؤوي أحد الأفواج النخبوية في الجيش البانامي. ظل سلاح الجو مغلقاً هذه الطائرة بالكتان الشديد رافضة إطلاق أية معلومات عن تكاليفها وأدائها. قالت مجلة أفيشن ويك سبيس تكنولوجي Aviation Week Space Technology «ظهرت تقارير متناقضة حول مدى عقلانية استخدام هذه الطائرة المتطورة جداً التي كلفت حوالي خمسين مليوناً من

الدولارات في عملية بدت بسيطة». فسلح الجو البانامي لا يملك مقاتلات كما لم تكن أية أسلحة جوية متمركزة بصورة دائمة في القاعدة التي تعرضت للهجوم. ودفاعاتها الجوية الوحيدة المعروفة كانت مؤلفة «من زوجين من المدافع المضادة للطائرات من الطراز القديم». وأفاد أحد المستشارين لدى سلاح الهندسة الجوية الملاحية الأمريكية أنه أصيب «بالدهشة» لدى اطلاعه على نبا استخدام طائرات F117A، مشيراً إلى أن الهدف الذي تعرض للهجوم لم يكن يملك ولو جهازاً للرادار: «كان بوسعهم أن يقصفوا ذلك الهدف بآية طائرات أخرى دون أن يكتشفهم أحد». أما مجلة الفضاء الخارجي فتورد زعمًا لوزير الدفاع ديك تشيني قال فيه إن الطائرة استخدمت «بسبب دقتها العالية جداً»، لتضيف بعد ذلك تفسيرها الخاص للغز قائلة «عبر اظهار قابلية طائرة الـ ١١٧ أي F117A للعمل في صراعات ذات حدة منخفضة، كما في مهامها المحددة المنصبة على مهاجمة أهداف سوفيتية شديدة التحصين، يمكن استخدام العملية من جانب سلاح الجو لتبرير التوظيفات الهائلة في تكنولوجيا التلصص STEALTH «أمام» كونغرس بات متشككاً أكثر فأكثر». (٦٩)

وكذلك فإن الكولونيل (المتقاعد) ديفيد هاكويرث David Hackworth، وهو من أحد قادة المعارك القتالية وأحد أكثر عسكريي البلاد احرازاً للميداليات، توصل إلى استنتاج مماثل وبشكل أوسع. فقد وصف عملية باناما بأنها كانت عملية كفؤة تقنياً، غير أنه رأى أن «مئة من شباب القوات الخاصة» كانت كافية لالقاء القبض على نورييغا، وأن «هذه العملية الكبرى لم تكن إلا محاولة من جانب البنتاغون (وزارة الدفاع) للتأثير على الكونغرس في الوقت الذي يسعى فيه الأخير إلى تقليص مخصصات الجيش». وتقرير استراتيجية الأمن القومي الصادر في آذار ١٩٩٠ يسبغ قدراً كبيراً من المصادقية على هذه الآراء. (٧٠)

إذا كانت تلك بين الدوافع الكامنة حقاً وراء هذه الممارسة، فما لا شك فيه أنهم أصيبوا بقدر غير قليل من الخيبة حين اكتشفوا أن إحدى المقاتلات القاذقة من طراز ستيلث Stealth قد أخطأت هدفها المحروم من أي دفاع بما يزيد عن ثلاث مئة ياردة، رغم «الدقة الفائقة» مما جعل وزير الدفاع ديك تشيني يصدر أمراً يقضي بالتحقيق حول ما حدث. (٧١)

باتت طبيعة الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة أوضح، حسب الخطوط المألوفة، في الأشهر اللاحقة. فطابع هذا الانتصار يصفه اندريس اوبنهايمر Andres Oppenheimer في ميامي هيرالد - حزيران، في مقال بعنوان «تعبت باناما بالانتعاش الاقتصادي» - أي الخروج من الهوة السحيقة التي سقطت فيها جراء الحرب الاقتصادية غير الشرعية التي شنتها ضدها الولايات المتحدة، وجراء عملية الغزو والاحتلال بعد ذلك. غير أن هناك توصيفاً: «بعد ستة أشهر من غزو الولايات المتحدة تبدي باناما دلائل تشير إلى ازدهار متصاعد - على الأقل بالنسبة لطبقة رجال الأعمال من ذوي البشرة البيضاء التي استعادت نفوذها بعد أكثر من عقدين من الحكم العسكري بالدرجة الأولى». عادت محلات بيع الكماليات مملوءة بالسلع، كما «عادت حياة باناما الليلية إلى الصخب» مع تدفق السياح الأجانب، وأكثريتهم من رجال الأعمال الأمريكيين الشماليين، الذين يمكن أن تراهم وهم يجتسون أقذاح المارتيني في صالونات الفنادق الكبرى، التي تكون أحياناً «ممتلئة



تماماً - خلافاً لأجواء الكآبة التي سادت هناك قبل الغزو. إن الصحف ملأى بالاعلانات والدعايات الصادرة عن المخازن المتخصصة والبنوك وشركات التأمين. يقول أحد الدبلوماسيين من أوروبا الغربية: «تحقق الطبقة العليا والطبقات المتوسطة ازدهاراً عظيماً. فلمتسبي هذه الطبقات أموال في المصارف الأمريكية وراحوا يسترجعونها. ولكن الفقراء هم في أحوال صعبة وسيئة، لأن الحكومة مفلسة ولا تستطيع مساعدتهم؛ «بدأت الكنيسة الكاثوليكية بشجب ما تراه غياباً لأي اهتمام حكومي بالفقراء» كما يتابع أوينهايمر. ثمة نشرة كنسية أسبوعية «شنت هجوماً على السلطات لتكريسها جميع الطاقات المتوفرة على مساعدة القطاع الخاص مع مخالفة الوعود التي قطعتها على نفسها أساساً حول عدم تسريح العمال ذوي الدخل المنخفض». (٧٢) باختصار فإن الناس ذوي الأهمية هم في أوضاع رائعة.

في الثاني من آب أصدر الرهبان الكاثوليك في باناما رسالة رعوية تدين «تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للبلاد» وتشجب عدوان كانون الأول بوصفه «مأساة حقيقية في سجلات تاريخ البلاد»، دانت الرسالة أيضاً اخفاق واشنطن في توفير المساعدة للناس الذين ما زالوا يعانون بسبب الغزو، وانتقدت الحكومة على تجاهل معاناة هؤلاء. لقد ظهرت احتجاجات الرهبان هذه على صفحات تقرير أمريكا الوسطى الذي يصدر في مدينة غواتيمالا تحت عنوان «الكنيسة ترفع صوتها» - ولو لم يصل ارتفاع هذا الصوت إلى المستوى الذي يجعله مسموعاً في واشنطن ونيويورك. (٧٣)

وفي آب اقترحت هيئة رئاسية خطة لإعادة بناء الاقتصاد المدمر. دعت الخطة إلى وضع حد لـ «احتلال الدولة وأراضيها من جانب قوات الولايات المتحدة» واستعادة السيادة البانامية. مرة أخرى لم يصل صوت الهيئة إلى المعتدين. (٧٤)

تعدّ فئة أصحاب البشرة البيضاء التي تملك معظم الأراضي والموارد بنسبة (٨) بالمئة من السكان. و«عقدا الحكم العسكري» اللذان تلمح إليهما جريدة ميامي هيرالدا كانا ينطويان على جملة من السمات الأخرى أيضاً. فنظام تورينجوس Torrijos الدكتاتوري كان ذا طابع شعبي تلاشي إلى حد كبير بعد موته في ١٩٨١ نتيجة حادثة جوية (ثمة أقوال كثيرة عن السبب) ومجيء نورييغا اللاحق. خلال هذه الفترة حصل الزواج والمهجنون وسكان باناما الأصليون على حصتهم الأولى من السلطة كما تمت إصلاحات اقتصادية وزراعية. وعبر هذين العقدين تناقصت وفيات الأطفال من ٤٠ بالمئة إلى أقل من ٢٠ بالمئة كما زاد معدل الأعمال تسع سنوات. جرى بناء مستشفيات جديدة ومراكز صحية ومساكن ومدارس وجامعات كما تم تدريب أعداد أكبر من الأطباء والمرضات والمعلمين. حصلت جماعات السكان الأصليين على الاستقلال الذاتي والحماية لأراضيها التقليدية، إلى حدود لم تتحقق من قبل في نصف الكرة الغربي. للمرة الأولى تبنت باناما سياسة خارجية مستقلة - ففي الثمانينات ذهبت باناما إلى حد المشاركة في الجهود السلمية التي بذلتها الكونتادورا. كانت إتفاقية القناة قد وقعت في ١٩٧٧ ، وهي تنص، نظرياً، على إعادة السيطرة على القناة إلى باناما مع حلول عام ٢٠٠٠ ، وإن كانت الأفاق ملبدة بالشكوك. اتخذت إدارة ريغان

موقفاً يقوم على الزعم الذي يقول: «لدى التفاوض حول معاهدات كارتير- تورينجوس لا بد من اثارة موضوع اطالة أمد بقاء القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة في منطقة قناة باناما إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ بزمان غير قصير» (وزارة الخارجية). (٧٥)

قد يكون الهدف من المحاولات المبذولة فيما بعد الغزو من أجل وضع القوات المسلحة البانامية تحت سيطرة الولايات المتحدة أكثر من مجرد تعبير عن العقيدة الاعتيادية. من المحتمل أن يقال إن باناما ليست في وضع يمكنها من الدفاع عن القناة كما تقضي المعاهدة وبالتالي لا بد من الإبقاء على القواعد العسكرية العائدة للولايات المتحدة.

تقول بامبلا كونستابل Pamela Constable إن «أرباب المال ورجال الأعمال» يجدون أن الأمور تتحسن على الرغم من «طغيان أمزجة الغضب واليأس على أوساط الطبقات الدنيا» في «مدن الصفيح والأكوخ البائسة». أما نائب رئيس الجمهورية غويليرمو فورد Guillermo Ford فيقول: «عادت مئة بالمئة من المخازن إلى فتح أبوابها، ويبدى القطاع الخاص حماساً كبيراً. أعتقد أننا نسير نحو مستقبل بالغ المتانة». ففي ظل «برنامج الانتعاش المقترح» من قبله، سيتم بيع منشآت القطاع العام «كما ستجري إعادة النظر بقانون العمل بما يتيح طرد العمال بطريقة أسهل، كما ستقام معامل معفاة من ضريبة التصدير لأغراء الرساميل الأجنبية».

تتابع كونستابل كلامها وتقول: «إن أوساط كبار رجال الأعمال متفائلة إزاء أفكار فورد». غير أن «التقابات العمالية تبدي قلقاً مفهوماً إزاء هتم المقترحات»، بالمقابل، ولكن «نفوذها بات متضائلاً إلى حد التلاشي» مع «طرد أعداد كبيرة من عمال القطاع العام ممن أيدوا نورييغا فضلاً عن معدلات البطالة التي لم يسبق لها مثيل». أما خدمة المساعدات الطارئة المقدمة من الولايات المتحدة والتي أقرها الكونغرس فموجهة بالدرجة الأولى نحو «تسديد الأقساط السابقة من الديون البانامية الأجنبية واستعادة جدارتها بالثقة من جانب المؤسسات الأجنبية المقرضة»، وترجمة ذلك هي: ليس الأمر إلا عبثاً يتحمله دافع الضرائب لصالح البنوك الدولية والمستثمرين الأجانب والناس المهمين في باناما. أما آلاف اللاجئين من التشورييلو الذين يعيشون الآن فيما يطلق عليه البعض اسم «معسكر الاعتقال» فلن تناح لهم فرصة العودة إلى الحي الفقير المدمر. فالمالكون الأصليون الذين طالما أرادوا «تحويل هذه القطعة الممتازة من الأرض السكنية إلى واحد من الأحياء الراقية»، قد يتمكنون الآن من تحقيق حلمهم. كان نورييغا يقف حجر عثرة في طريق مثل هذه المخططات ويسمح للفقراء باحتلال المساكن هناك بدون أجر. أما بعد قصف الحي وتدميره وتحويله إلى أنقاض والقيام بعد ذلك بتسوية الأرض وتنظيفها بالبلدوزرات والجرافات، فإن القوات المسلحة الأمريكية قد تغلبت على «تلك العقبة القانونية والانسانية الحساسة» التي ظلت تعترض سبيل تحقيق هذه الأمنيات، كما تقول كونستابل. (٧٦)

مع تصاعد البطالة تصاعداً جنونياً لا يستطيع نصف السكان تقريباً تلبية حاجاتهم الأساسية من الطعام. تضاعف الاجرام أربع مرات. المساعدات موجهة إلى رجال الأعمال والبنوك الأجنبية (تسديداً للديون). يمكن اعتبار العملية عملية جعل باناما صورة عن «أمريكا الوسطى» حسب

ملاحظة المراسل بروك لارمر Brook Larmer الصحفية (٧٧)

ظلت قوات الاحتلال الأمريكية حريصة على عدم ترك أي شيء للصدف . فصحيفة اكسلسيور المكسيكية تتحدث عن احكام قوات الولايات المتحدة سيطرتها المباشرة على الوزارات والمؤسسات العامة .

وحسب أحد الموثائق التنظيمية المتسربة إلى الصحيفة عبر قنوات سياسية ودبلوماسية مدت الولايات المتحدة سيطرتها لتشمل سائر الأقاليم بما فيها طائفة الهنود ومجالس المدن في المدن العشر الرئيسية ومراكز الشرطة في الأقاليم : « يتركز هدف واشنطن على اقامة شبكة استراتيجية في هذا البلد تضمن لها استمرار سيطرتها الدائمة على جميع تحركات الحكومة وقراراتها » . ومع اقامة هذه « الحكومة الموازية » المسيطرة سيطرة محكمة على عملية صنع القرار كلها « عادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل ١٩٦٨ في باناما » حددت الصحيفة موعداً لاجراء مقابلة مع رئيس الجمهورية اندارا من أجل مناقشة الموضوع ، ولكن الموعد ألغي دون تفسير . (٧٨)

يقدم التقرير تفاصيل واسعة بما فيها أسماء الرسميين من الولايات المتحدة والمهمات التي كلفوا بها في الميثاق التنظيمي . يستطيع المراسلون من الولايات المتحدة أن يتأكدوا من مدى صحة هذا كله شريطة أن تكون مكاتب وسائل الاعلام التي يتبعونها مهتمة بالامر . غير أن هذه المكاتب ليست مهتمة . تقول الاكسلسيور المكسيكية : « من المفترض ألا تكون المعلومات التي نكشفها هنا معروفة إلا لدى مجموعات محدودة جداً » . والجمهور في الولايات المتحدة ليس من هذه المجموعات بالطبع .

تحركت قوات الاحتلال أيضاً لفرض القيود على الأمور المزعجة مثل حرية التعبير . تقول صحيفة اكسلسيور إن « أجهزة مخابرات الولايات المتحدة تمارس الرقابة ليس فقط على وسائل الاعلام المحلية بل وعلى وكالات الأنباء الدولية » حسب كلام رئيس اتحاد الصحفيين في باناما . يقول أحد نشطاء المعارضة إن الدبابات الأمريكية وقوات الأمن احتلت كبرى شركات النشر البانامية ERSA التي تصدر ثلاثاً من الصحف اليومية « من أجل اعطائها إلى رجل أعمال سبق له أن خسرها في المحكمة » وهو من عائلة طغموية « تؤيد خط التدخل من جانب الولايات المتحدة » . وحسب ما جاء في تحقيقات لجنة رامزي كلارك المستقلة فإن مكاتب جريدة لاريبيليكا اليومية قد « تعرضت للاستباحة والنهب من جانب قوات الولايات المتحدة بعد يوم واحد من قيام الجريدة بنشر خبر عن القتل جراء غزو الولايات المتحدة . » تم اعتقال رئيس التحرير وبقي محتجزاً لدى قوات الولايات المتحدة ثم أرسل إلى أحد السجون البانامية دون توجيه أية تهمة إليه . أما ناشر أحد الأصوات المعارضة القليلة فقد اعتقل في آذار بتهمة اساءة مزعومة للتصرف حين كان وزيراً في الحكومة ، كما قامت الحكومة باغلاق محطة للاذاعة بسبب بثها افتتاحيات تنتقد غزو الولايات المتحدة والحكومة التي أقامها هذا الغزو . (٧٩)

يقول ميغويل أنطونيو بيرنال Miguel Antonio Bernal ، أحد كبار المثقفين الباناميين وأحد نشطاء الحركة المعارضة لنورييغا ، إن « حرية الصحافة باتت مرة أخرى محاصرة في باناما » .



فنائب.رئيس الجمهورية ريكاردو أرياس كالديرون Ricardo Arias Calderon اقترح قانوناً جديداً يقضي بفرض القيود على انتقادات الصحافة للحكومة قائلاً : « لن نتحمل النقد ! » كما دعا أصحاب الأسهم في كبرى الصحف البانامية ، لابرنيسا La Prensa بالحاح إلى طرد رئيس تحريرها ومؤسسها روبرتو آيزنمان Roberto Eizenman بسبب انتقادات الصحيفة للحكومة ، كما دعا أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي إلى العمل على إزاحة آيزنمان من منصبه . وبعد وصف هذه التصرفات اضافة إلى تزايد الارهاب وعملية اعادة بناء الجيش بالاستناد إلى بطانة نوريغا الذين تورطوا في الاتجار بالمخدرات والفساد ، يتساءل بيرنال عن معنى قيام الولايات المتحدة بـ « إغماض عينها تماماً » كما فعلت قبل هذه التطورات . (٨٠)

لاشك أن السؤال أو تساؤل بيرنال ليس إلا تورية . فالأمريكيون اللاتين يعرفون الجواب معرفة جيدة جداً .

استطاع أولئك الذين لم يبقوا محصورين في حدود الصحافة الراقية في الولايات المتحدة أن يطلعوا على حقيقة أن حكومة رئيس الجمهورية أندارا أصيبت بـ « إحدى أسوأ نكساتها الدبلوماسية » في الثلاثين من آذار حين أبعدت رسمياً من مجموعة الدول الثمان - البلدان التي تعتبر كبرى الديمقراطيات في أمريكا اللاتينية . كانت عضوية باناما في المجموعة قد علقت عام ١٩٨٨ رداً على القمع في ظل نوريغا ، وتم استبعادها بصورة دائمة في اجتماع آذار لوزراء الخارجية بسبب تزايد سوء الأحوال السياسية في ظل الاحتلال الأجنبي . أصدرت المجموعة قراراً يقول إن « عملية اشاعة القوانين الديمقراطية في باناما تتطلب دراسة شعبية دون أي تدخل أجنبي من شأنها ضمان الحق الكامل للشعب في اختيار حكومته » كما أشار القرار أيضاً إلى أن العمليات التي تقوم بها قوات الولايات المتحدة تمس سيادة باناما واستقلالها اضافة إلى مشروعية حكومة اندارا . وهذا القرار يوسع نطاق المعارضة الأمريكية اللاتينية لتدابير الولايات المتحدة ضد باناما وغزوها لها . وقبلما أشارت الصحافة هنا إلى حقيقة أن جميع سفراء دول أمريكا اللاتينية تقريباً قاطعوا مراسم تولى اندارا لمنصب الرئاسة بعد أربعة أسابيع من الغزو . (٨١)

يستند موقف واشنطن ووسائل الاعلام إلى اعتبار حكومة اندارا شرعية بوصفها فازت في انتخابات ١٩٨٩ التي سرقها نوريغا . ولكن الرأي العام في أمريكا اللاتينية يرى ، بصورة عامة ، رأياً آخر مختلفاً . ففي ١٩٨٩ كان اندارا يخوض معركة ضد نوريغا مستنداً إلى تأييد واسع من الولايات المتحدة ، دعم كبير مكشوف وفي الخفاء . أضف إلى ذلك أن الانتخابات جرت في ظل ظروف ناجمة عن الحرب الاقتصادية غير الشرعية التي شنتها الولايات المتحدة والتي كانت تدمر الاقتصاد . لذا فإن الولايات المتحدة كانت تمسك بعصا تحييف بها الناهيين . ولهذا السبب وحده لم تكن الانتخابات نزيهة بل قائمة على القهر والاكراه حسب جميع المعايير . أما اليوم فإن المسرح السياسي مختلف تماماً ومن الممكن ، استناداً إلى هذا الأساس ، تنظيم انتخابات جديدة خلافاً لتمنيات اندارا وأسياده في الولايات المتحدة .

على صفحات النيويورك ريفيو عبر ميكائيل ماسينغ Michael Massing عن الموقف الرسمي .

ففي تقرير له من باناما يقول إن عدم استعداد اندارا « مسايرة » مطلب الولايات المتحدة المتضمن توليه لمنصب الرئاسة « قد جعل قادة بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، مثل البيرو ، يشكون بشرعيته . . . . غير أن الباناميين أنفسهم لا يعانون من مثل هذه الريب ، « لأن » فوزه الواضح عام ١٩٨٩ « يزوده بكل ما يحتاجه من مصداقية » . وما ايراد خبر تردد بيرو إلا حركة رشيقة لأن الرئيس غارسيا Garcia كان عدواً رسمياً للولايات المتحدة وقد سبق له أن كان متمرداً بشأن نوريغا ، كما قام بتحديد دفع القروض ، اضافة إلى اخفائه العام في مراعاة القواعد الصحيحة ؛ النموذج الأمثل للتغاضي عن باقي أعضاء مجموعة الثمانية من بين « بعض البلدان الأمريكية اللاتينية » . أما عن وجهات نظر « الباناميين أنفسهم » فلا ترد أية اشارة اضافة إلى كيفية الحصول على هذه المعلومات (٨٢)

يتحدث ماسينغ عن الغارات التي تشنها قوات الأمن على الأحياء الفقيرة ، عن احتجاجات المشردين والعاطلين ، عن العمال الذين يطالبون بالعمل والسكن ، عن اعادة بناء قوات الدفاع البانامية التي أسسها نوريغا ، عن استعادة الطغمة الحاكمة مع تنصيب « محام متعاون ناجح » رئيساً للحكومة « المؤلفة بأكثريتها من رجال الأعمال » الذين يستقبلون ممثلي شركات الولايات المتحدة الخاضعة للـ OPIC ( التي تتولى مهمة ضمان الاستثمارات الأمريكية في الخارج ) « كما لو كانوا رؤساء دول . » عادت أجواء البيزنس « جذابة » مرة أخرى ، في هذه الأرض الخاضعة لحكم التجار والمسوقين ومقرضي الأموال . . . والحكومة منشغلة برسم الخطط الكفيلة باحياء الصناعة المصرفية البانامية ، بتسيب قوانين العمل ، بتوسيع منطقة التجارة الحرة ، وباجتذاب المستثمرين الأجانب ، فضلاً عن اعطاء مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص و « تقليص الانفاق العام تقليصاً جذرياً . »

نظراً لكونها مؤلفة من عناصر تنتمي إلى « النخبة البيضاء الصغيرة » فقد اتهمت الحكومة بأنها « ترغب في اعادة عقارب الساعة إلى الوراء ، إلى عام ١٩٦٨ حين كانت جماعة صغيرة من الأغنياء تحكم البلاد » - وبالتحديد الجماعة التي تمت اعادتها إلى كراسي الحكم الآن بالضبط . غير « أن الاتهام غير منصف » حسب رأي ماسينغ . والبرهان هو أن الرئيس اندارا « أرسل قهوة » إلى موظفين من الخطوط الجوية الكندية مهددين بفقدان وظائفهم كانوا يتحدثون جلبة خارج مكتبه « وتنازل إلى مستوى التحدث معهم » . والأكثر من ذلك هو أنه فيما كان مضرباً عن الطعام في الكاتدرائية بغية استعجال المساعدات من الولايات المتحدة ( أول تخفيف وزنه ، كما قال بعض المحليين من غير الظرفاء ) قد « استدعى عمال الخدمات الصحية المضربين للتحدث إليهم والتفاوض بالتالي حول تسوية ما » أضيف إلى ذلك أن نائب رئيس الجمهورية أرياس كالديرون قال إنه يفضل « اقتصاد سوق اجتماعية » تسعى الحكومة من خلاله إلى تصحيح الفروق التي يحدثها السوق . صحيح ليست هناك أية مشاريع تؤكد وجود هذه الخطط « هي قيد العمل » وأن حكومة اندارا « تعارض الفكرة » القائمة على استخدام مساعدات الولايات المتحدة من أجل هذه الأغراض « لعزمها على ترك كل شيء تقريباً للقطاع الخاص » ولكن ذلك لا يثبت شيئاً في مواجهة

الدليل القوي الذي يبرهن على أن « التهمة غير منصفة » ، إذا ما تم النظر إليها من جميع الوجوه .  
لم يكن ماسينغ مرتاحاً من الحصيلة وخصوصاً استعادة قوات الدفاع البانامية التي أسسها  
نورييغا ، « رغم جميع النوايا الطيبة » للولايات المتحدة ( وهي نوايا طيبة مسلم بها انسجاماً مع  
معايير الثقافة السائدة في أوساط المثقفين ) ورغم جهودها الرامية إلى « التعويض عن اساءتها  
السابقة » . فالخلل لا يكمن في برامج المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة التي  
قامت بتدريب قوات أمنية « كانت مسؤولة عن اقتراف تجاوزات خطيرة ومرعبة » في كل من  
السلفادور وغواتيمالا وهندوراس وبناما نورييغا ( وغيرها من البلدان التي لم يرد ذكرها ) ؛ بل في  
نوعية الناس الذين « كانت الولايات المتحدة مضطرة إلى التعامل معهم » . إن أولئك هم  
الأوغاد ، ولسنا نحن ، افهمونا رجاء !  
أما التأثيرات المضطربة لتدريباتنا العسكرية ، أما السياسات التي تشكل تلك التدريبات  
جزءاً منها . أما السجلات الموثقة التي تشرح الأسباب - أما التاريخ كله ، في حقيقة الأمر ، فليس  
ذا موضوع . نحن مستعدون دائماً لأن نعترف بحدوث انحرافات وتجاوزات في الماضي . غير أننا في  
كل واحدة من لحظات الزمن كنا حريصين على تغيير المسار وترك أخطاء الماضي وراءنا .  
نحن طيبون ! نوايانا طيبة ! نقطة !

## ٦ - الحرب مستمرة

يشكل غزو بناما ، بجوانبه الأساسية ، واحدة من الممارسات المألوفة جداً من جانب  
الولايات المتحدة التي تبادر إلى استخدام القوة مما يجعله حدثاً ليس أكبر من هامش على إحدى  
صفحات التاريخ .  
إذا تركنا الخطابة والبلاغة جانباً فإن صدر سلم الأوليات يبقى محجوزاً للعمل على وقف  
النزعة الوطنية الاستقلالية . يمكن القول إن هذا الأمر بات أكثر أهمية مع سعي الولايات المتحدة  
إلى تثبيت أقدامها في ممتلكاتها الخاصة في أجواء الصراع المتطور مع مركزي القوة العالميين  
الكبيرين .

غير أن قابلية التدخل تتعرض لجملة من التغيرات . إذ أنها ، من ناحية بالغة الأهمية ،  
تتزايد . فانهيار الرادع السوفيتي وعدم استعداد السوفييت لمساندة أهداف الهجوم الأمريكي يوفران  
لواشنطن حركة أكبر لتسحق كل شيء يعترض سبيلها ، كما يرى اليوت أبرامز Elliot Abramz  
وآخرون غير أن قابلية التدخل هذه تتضاءل من نواح أخرى . والعامل الأكبر هو عناد المقاومة  
المحلية وصلابتها . وثمة عقبة أخرى تكمن في تنوع المسرح العالمي . على الرغم من أن أوروبا  
واليابان مقيدتان الآن بفرص استغلال العالم الثالث الجديد في الشرق ، فإنهما قد لاتسمحان  
بسهولة للولايات المتحدة أن تتصرف على هواها في ممتلكاتها ومناطق نفوذها التقليدية . فالعالم بات



خارج نطاق السيطرة ، فضلاً عن خروجه على الايقاع المرسوم .  
تنطوي هذه الامكانية على بعض الفوائد بالنسبة لبلدان المنطقة . يرى دوج هنيوود Doug Henwood أن اليابانيين ( فضلاً عن الأوروبيين ) « يدركون جيداً أن الدولة هي صديقة النمو الاقتصادي ، لاعدوته ، مما يشكل « نياً ساراً بالنسبة للنخب اللاتينية الحريضة على قدر أكبر من السيادة الوطنية » ، كما تؤدي مشاركتهم إلى « توفير بديل عن التبعية للولايات المتحدة » (٨٣)  
لأنقول إن نوايا أوروبا واليابان اللطيف بكثير . غير أن من الأفضل أن تتعامل مع ثلاثة لصوص وأيديهم في جيبك من التعامل مع لص واحد فقط ، إذ قد يختلفون فيما بينهم حول اقتسام الغنيمة مما يوفر لك هامشاً ما للمناورة . كما أن المبادرات البناءة ليست مستبعدة وخصوصاً تحت تأثير حركات التضامن الداخلية .

ثمة عامل آخر ألا وهو عامل المعارضة داخل الولايات المتحدة . فالحركات الشعبية حققت نجاحاً مثيراً في ميدان التثقيف ورفع مستوى الوعي ، وفي فرض القيود على ارهاب الدولة ، مما أدى إلى توسيع الآفاق أمام الحرية والعدالة . ومهما كان وزنه فإن ذلك العامل هو الذي ستركز عليه اهتمام الناس الذين يعتبرون أنفسهم دعاة أخلاقيين .

## حواشي الفصل الخامس

- ١ - كيم مودي , An Imjury on All ( فيرسو ، ١٩٨٨ )
- ٢ - انظر مراجع الفصل الثاني عشر ، الهامش رقم ٥٨ .
- ٣ - انظر Necessary Illusion .
- ٤ - افتتاحية واشنطن بوست ، ١ / ٣ / ١٩٨٦ .
- ٥ - انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب .
- ٦ - ويلسون رينغ Wilson Ring ، بوسطن غلوب ، ٢٤ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٧ - سنترال امريكا بولتين ، آب ١٩٨٩ .
- ٨ - قناة ABC التلفزيونية ، بوسطن ؛ ٢ / كانون الأول / ١٩٨٩ .
- ٩ - انظر الفصل الأول من هذا الكتاب .
- ١٠ - انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .
- ١١ - اندرو روزنتال Andrew Rosenthal ، نيويورك تايمز ، ٢٦ / ١ / ١٩٩٠ .
- ١٢ - محطة ABC ، شباط ١٩٩٠ .
- ١٣ - سوزان تشافر Susanne Schafer ، بوسطن غلوب ، ٢٤ / ١ / ١٩٩٠ .
- ١٤ - بوسطن غلوب ، ٤ / ١ / ١٩٩٠ ؛ وول ستريت جورنال ، ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ١٥ - بوسطن غلوب ، ٥ / ١ / ١٩٩٠ .
- ١٦ - واشنطن بوست ويكلي ، ٢٢ / ١ / ١٩٩٠ ؛ بوسطن غلوب / ٢١ / ١٢ / ١٩٨٩ .

- ١٧ - أسوشيتدبرس ، ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٩ ؛ بوسطن غلوب ، ٣ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ١٨ - فورين بوليسي ، صيف ١٩٩٠ .
- ١٩ - تور وفتو غلوب آندميل ، ٣ / ١ / ١٩٩٠ ؛ نيويورك تايمز ١٨ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٢٠ - بوسطن غلوب ، ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٢١ - نيويورك تايمز ، ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٢٢ - اسوشيتدبرس ، ٦ / ١١ ، ٢ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٢٣ - اسوشيتدبرس ، ٣ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٢٤ - نيويورك تايمز ، ٢٢ / ٦ / ١٩٨٦ .
- ٢٥ - كولومبيا جورناليزم ريفيو ، أيار / حزيران ١٩٨٨ .
- ٢٦ - واشنطن بوست ديكل ، ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٢٧ - نيويورك ركر ، ٨ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٢٨ - نيويورك تايمز ، ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٢٩ - بوسطن غلوب ٥ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٣٠ - نشرة أخبار ABC المسائية ، ١٥ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٣١ - وول ستريت جورنال ، ٥ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٣٢ - نيويورك تايمز ، ١٥ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٣٣ - نيويورك تايمز ، ٢ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٣٤ - نيويورك تايمز ، ١٢ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٣٥ - بوسطن غلوب ، ٩ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٣٦ - بوسطن غلوب ، ١ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٣٧ - بوسطن غلوب ، ٥ / ٢ / ١٩٩٠ ؛ نيويورك تايمز ، ٦ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٣٨ - أسوشيتدبرس ، ٢٠ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٣٩ - كوكبورن Cockburn , Out of Control .
- ٤٠ - نيويورك تايمز ، ٢٢ ، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٨ ؛ بوسطن غلوب ، ٢٣ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٤١ - نيويورك تايمز ، ٢١ ، ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٤٢ - وول ستريت جورنال ، ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٤٣ - بوسطن غلوب ، ٣ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٤٤ - نيشن Nation ، ٢٦ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٤٥ - بوسطن غلوب ، ٢ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٤٦ - فورين بوليسي ، شتاء ٨٩ - ١٩٩٠ .
- ٤٧ - هاريتس ، ٢١ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٤٨ - وول ستريت جورنال ، ١٨ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ٤٩ - واشنطن بوست ويكلي ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٥٠ - واشنطن بوست ويكلي ٢٥ / ١٢ ؛ ايكونوميست ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٥١ - نيويورك تايمز ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٩ ؛ وول ستريت جورنال ٤ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٥٢ - انظر كتابي Fateful Triangle .

- ٥٣ - نيويورك تايمز ، ٢٩ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٥٤ - بوسطن غلوب ، ١ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٥٥ - بوسطن غلوب ، واشنطن بوست ، ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٥٦ - نيويورك تايمز ، ١٤ / ٨ / ١٩٨٧ .
- ٥٧ - دافار ، ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٠ .
- ٥٨ - نيويورك تايمز ، ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٥٩ - انظر الفصل الثامن في هذا الكتاب .
- ٦٠ - أسوشيتد برس ، ٧ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٦١ - نيويورك تايمز ، ٢٦ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٦٢ - نيشن ، ٢٩ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٦٣ - نيويورك تايمز ، ٤ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٦٤ - اكسليور ، ٢٧ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٦٥ - تقرير لجنة حقوق الانسان في امريكا الوسطى ، ك٢ - شباط ١٩٩٠ .
- ٦٦ - CAR ، ٧ / ٩ / ١٩٩٠ .
- ٦٧ - امريكاز واتش Americas Watch ، ٥ / ٦ / ١٩٩٠ .
- ٦٨ - اكسليور ( مدينة مكسيكو ) ، ١٤ / ٤ / ١٩٩٠ .
- ٦٩ - أفيشن ويك آند سبيس تكنولوجي Aviation Week & Space Technooly ، ١ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٧٠ - أسوشيتد برس ، ٢٥ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٧١ - نيويورك تايمز ، ١١ / ٤ / ١٩٩٠ .
- ٧٢ - ميامي هيرالد ، ٢٠ / ٦ / ١٩٩٠ .
- ٧٣ - CAR ، ١٧ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٧٤ - لاتين امريكا بريس ( ليا ) ، ٣٠ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٧٥ - ريس آند كلاس Race & Class ، تموز - أيلول ١٩٩٠ .
- ٧٦ - بوسطن غلوب ، ١١ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٧٧ - كريستيان ساينس مونيتور ، ٩ / ٤ / ١٩٩٠ .
- ٧٨ - اكسليور ، ٢٨ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٧٩ - اكسليور ، ٢٩ / ٤ / ١٩٩٠ .
- ٨٠ - تشيكاغو تريبيون ، ٢٩ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ٨١ - CAR ، ٦ / ٤ / ١٩٩٠ .
- ٨٢ - ماسينغ Massing ، مصدر سابق .
- ٨٣ - انظر الفصل الأول ، الهامش رقم ٩٤ .



## الفصل السادس

### عدوان شنيع

وقع العدوان الثاني في فترة ما بعد الحرب الباردة في الثاني من آب عام ١٩٩٠ حين اجتاحت العراق الكويت التي الحقها فيما بعد إثر فرض العقوبات الدولية عليه . وكل أزمة في الشرق الأوسط سرعان ما تكتسب أبعاداً منذرة بالمخاطر بسبب احتياطات الطاقة الهائلة الموجودة في المنطقة . لم تكن أحداث آب استثناء .

اتبع رد الفعل على عدوان صدام حسين خطين متمايزين يكادان لا يرتبطان إلا بصعوبة . فمجلس الأمن الدولي سارع على الفور إلى شجب الغزو ودعا إلى فرض عقوبات اقتصادية ؛ ومثل هذا الموقف ينطوي بشكل مضمّر على خط دبلوماسي يفضي إلى انسحاب متفاوض بشأنه . كان هذا الخيار مرشحاً بقوة لأن ينجح ؛ فسائر متهمي العقوبات التقليديين (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا وحليفاتها) أيدها بقوة في هذه الحالة . غير أن الولايات المتحدة وبريطانيا اختارتا طريقاً مختلفاً وراحتا تعدان لضربة عسكرية ضد العراق وقواته المحتلة في الكويت . ومثل هذا التحول أصبح مفهوماً في ضوء التاريخ وتوزع القوى في العالم المعاصر<sup>(١)</sup> .

في البدء كان نفط الشرق الأوسط بأيدي بريطانيا وفرنسا والتحقّت بهما الولايات المتحدة فيما بعد بموجب اتفاق جرى تكريسه في اتفاقية الخط الأحمر لعام ١٩٢٨ . وبعد الحرب العالمية الثانية تم استبعاد فرنسا عبر جملة من الحيل القانونية واحتلت الولايات المتحدة الدور المهيمن<sup>(٢)</sup> . وكما قيل من قبل فإن أحد الثوابت في السياسة كان يقضي بأنه يبقى نفط الشرق الأوسط تحت سيطرة الولايات المتحدة مع حلفائها وعملائها وشركاتها النفطية ويأن لا مكان على الإطلاق لأي مظهر من مظاهر نفوذ «النزعات الوطنية القومية الجذرية» القائمة على الرغبة في الاستقلال . صحيح أن هذا

المبدأ يندرج في العداء العام لسائر نزعات الاستقلال الوطني والقومي في العالم الثالث، ولكنه هنا يكتسب أهمية خارقة للعادة.

ردت الولايات المتحدة وبريطانيا بقوة على تحدي العراق لامتيازاتها التقليدية. فالقادة السياسيون والمدراء الأيديولوجيون عبروا عن قدر كبير من الاستياء ازاء تجرؤ بلد قوي على غزو جارة ضعيفة لا حول لها ولا قوة. اكتسبت القضية أبعاداً فلكية، مع فيض من البلاغة الخطابية حول نظام عالمي جديد قائم على السلم والعدل وقُدسية القانون الدولي، نظام كهذا بات أخيراً في متناول أيدينا بعد أن انتهت الحرب الباردة بانتصار أولئك الذين طالما دافعوا عن هذه القيم بمثل هذا القدر من الاخلاص ونكران الذات. قال وزير الخارجية جيمس بيكر موضحاً الموقف:

«نعيش في واحدة من اللحظات الانقلاية في التاريخ. الحرب الباردة انتهت، وبدأت حقبة مفعمة بالامل... . وبعد فترة طويلة من الركود والاستقاع عادت الأمم المتحدة لتصبح منظمة أكثر فاعلية. باتت مثل ميثاق الأمم المتحدة وقائع... . إن عدوان صدام حسين يحطم صورة عالم أفضل في أعقاب الحرب الباردة... . في الثلاثينات تم استرضاء المعتدين ومسايرتهم على حساب المبادئ. أما في التسعين، في ١٩٩٠ فإن رئيس الجمهورية قد حدد موقفنا تحديداً واضحاً: لن نساير العدوان»<sup>(٣)</sup>.

صارت المقارنة بهتلر وموينخ أشبه بالكليشيهات المتكررة. وعلى الرغم من عجزه عن هزيمة ايران رغم دعم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأوروبا والعالم العربي كله تقريباً فإن العراق صار يتم تقديمه بوصفه بلداً قادراً على احتلال الشرق الأوسط والتحكم به فالسيطرة على العالم. كانت المخاطر كبيرة؛ مسار التاريخ سيتحدد باستعدادنا للثأر من غزو صدام حسين لبلد ضعيف وعاجز عن الدفاع عن نفسه - يا لها من وحشية لم يسبق لها مثيل! - ولتدمير هتلر الجديد قبل فوات الأوان. على الفور بادرت الولايات المتحدة إلى ارسال قوات انزال كبيرة جرت مضاعفتها بعد انتخابات تشرين الثاني. ومع امكانية ابقاء قوة رادعة محدودة في الصحراء وفي عرض البحر، فإن الاحتفاظ بمئات الآلاف من الجنود هناك لمدة طويلة أمر مستحيل. كان التأثير المتوقع لهذا القرار هو قطع الطريق على التعويل على العقوبات التي كانت مرشحة لأن تعطي ثمارها مع مرور الوقت. كما أن الولايات المتحدة أعلنت بجلاء ووضوح أن ليس هناك أي مجال لتحمل الدبلوماسية؛ فالاتصالات مع العراق يجب أن تبقى مقصورة على تسليم الانذارات. وهذا الرفض الصارخ للدبلوماسية هو الذي أطلق عليه رئيس الجمهورية اسم «قطع الميل الإضافي» لاستكشاف مدى صلاحية جميع الوسائل السلمية الدبلوماسية؛ والرأي العام المتحذلق، مع استثناءات قليلة جداً، سار خلف القائد. ولتبرير هذا الرفض الذي لم يسبق له مثيل للدبلوماسية زعمت الولايات المتحدة أنها متمسكة بمثل عليا لا تقبل النقاش، مما خلق جواً خطيبياً نجح في قطع الطريق على أي شكل من أشكال الدبلوماسية (التي عرفت باسم «الربط» أحياناً) كما منع انسحاب قوات الانزال بدون استسلام العراق. صحيح أن الجو الخطابي لا يستطيع أن يصمد لحظة واحدة من المعاينة والتدقيق، غير أن ذلك لم يسبب أي خلل، لأن هذا الجو الخطابي لم يتعرض لأي نوع من الفحص في اطار التيار الرئيس. استمر النقاش، ولكن حول قضايا تكتيكية ضيقة، في اطار يضمن السيادة

للادارة. منذ اللحظة الأولى، إذن، تم بنجاح تقليص الخيارات واختزالها إلى التهديد باستخدام القوة.

## ١ - قيمنا التقليدية

قدم أحد أساتذة العلوم السياسية البارزين في جامعة كامبردج صياغة واضحة للقضية الأساسية قائلاً:

«تؤكد تقاليدنا، لحسن الحظ، على أنها تنطوي في جوهرها على قيم كونية شاملة، في حين أن تقاليدهم هم تبدو أحياناً صعبة التمييز بالعين المجردة عن نزعة عدمية هائجة (مدججة بالسلاح أيضاً). لم يكن بمستطاع الرئيس بوش أن يطرح الأمر بقدر أكبر من الصراحة فيما يتعلق بالخليج الفارسي اليوم...»<sup>(٤)</sup>.

قد يجد من يخفق في الإمساك بهذا المبدأ صعوبة في التمييز بين غزو صدام حسين للكويت وبين العديد من الجرائم الأخرى، وبعضها أسوأ بكثير، التي تعامل معها الغرب برحابة صدر أو دعمها أو اقترفها مباشرة بما فيها واحدة لم يمض عليها سوى أشهر قليلة، مع دروسها حول النظام العالمي الجديد.

طالما كانت تقاليدنا والقيم الكامنة في لبها واضحة بجلاء في منطقة الخليج. وإذا بقينا في إطار العراق وحده فإننا نجد أنها - أي تقاليدنا القائمة على القيم النبيلة - تجلت خلال انتفاضة ١٩٢٠ ضد الحكم البريطاني، تلك الانتفاضة التي مثلت حدثاً في مسلسل «عدوى عدم الاستقرار التي ابتليت الامبراطورية البريطانية بها من مصر إلى الهند»<sup>(٥)</sup>. فالمشاعر البريطانية الرقيقة جُرحت بهذه النزعة العدمية الهائجة التي شكلت طعنة في الظهر حين تعرضت الامبراطورية للوهن جراء الحرب العالمية. ثار غضب السير آرنولد ويلسون Arnold Wilson وقال: «يشكل ركل المبطوح أرضاً أكثر الألهيات شيوعاً في الشرق وقد جرى تكريسه عبر قرون من المشاهدة والممارسة». أما مكتب شؤون الهند فقد عزا الثورة العراقية إلى «متطرفين» محليين أرادوا «الغاء جميع أشكال السيطرة الأوربية في جميع أرجاء الشرق». ووافق ونيستون تشيرتشل على وصف الحركة التمردية بـ «مجرد جزء من تحريض عام ضد الامبراطورية البريطانية وكل ما تمثله».

من الواضح أن الوضع استدعى القيام بإجراءات قوية وصارمة. وفي الهند قبل عام واحد كانت القوات البريطانية قد أطلقت النار على اجتماع سياسي سلمي في امرتسار وقتلت حوالي أربعمائة. ونظراً للافتقار إلى القوات البرية في العراق فإن بريطانيا تحولت إلى القوات الجوية لقصف القرى المحلية، ولكن ذلك لم يكن إلا جزءاً من استراتيجية أوسع. فوزير المستعمرات تشيرتشل لاحظ أن «القوة المجردة» لن تكفي لاحتكام «القبضة على بلاد ما بين النهرين». فالحاجة كانت تدعو إلى حكومة وحاكم يكون «مقبولاً بسهولة» لدى الشعب العراقي، - ولضمان عدم خروج أحد على ذلك الأذعان - يكون «مدعوماً بسلاح الجو (البريطاني) وبموارد الخراج المنظمة بريطانيّاً إضافة إلى أربعة أفواج ملكية». انطوى التكتيك على بعض المشكلات الخاصة. ففي تعليق له على



«الاساليب المتبعة الآن» أي أساليب «قصف النساء والأطفال في القرى» - حذر وزير الدولة لشؤون الحرب قائلاً: «إذا أدرك السكان العرب أن السيطرة السلمية على بلاد الرافدين تتوقف، آخر الأمر، على استعدادنا لقصف النساء والأطفال فإنني متشكك كثيراً حول قدرتنا على تحقيق مثل ذلك الاذعان» الذي كان محط آمال تشيرتشل. سارت بريطانيا قدماً على طريق تنصيب حكومة دمي فيما ظل سلاح الجو الملكي يتابع قصفه الارهابي في سنيل التغلب على «العصيان العشائري والقبلي» (كما جاء على لسان وزير المستعمرات في حكومة رامزي ماكدونالد Ramsay Mc Donald العمالية عام ١٩٢٤) ومن أجل جمع الضرائب من أبناء القبائل الذين كانوا أفقر من أن يسددوا مثل هذه الضرائب.

وكوزير للدولة في وزارة الحرب عام ١٩١٩ توفرت لتشيرتشل فرص كثيرة لصياغة قيمنا التقليدية وصقلها. طلبت منه قيادة سلاح الجو الملكي في الشرق الأوسط اذنًا باستخدام الأسلحة الكيميائية «ضد متمردين عرب للاختبار». أجاز تشيرتشل التجربة رافضاً اعتراضات مكتب شؤون الهند بوصفها اعتراضات «غير معقولة»:

ولا أفهم معنى هذه الحساسية المفرطة ازاء استخدام الغازات... أؤيد بقوة استخدام الغازات السامة ضد القبائل غير المتمدنة... ليس ضرورياً استخدام أكثر الغازات تسيباً في الموت دون غيرها؛ فمن الممكن استخدام غازات تؤدي إلى قدر كبير من الازعاج وتشر رعباً حقيقياً مؤكداً دون أن تترك أية آثار خطيرة دائمة على معظم المتعرضين لها.

أضاف تشيرتشل يقول: «لا نستطيع بأي شكل من الأشكال أن نسلّم بعدم استخدام أية أسلحة متوفرة لتحقيق انهاء سريع للفوضى التي تسود الحدود». أما الأسلحة الكيميائية فلم تكن إلا «تطبيقاً للعلوم الغربية في الحرب الحديثة». وقد سبق لها أن استخدمت من قبل سلاح الجو البريطاني في روسيا الشمالية ضد البلاشفة، ويقدر كبير من النجاح، حسب أقوال القيادة البريطانية. أما الاعتقاد الشائع بأن «الحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية والذي ظل طاغياً منذ الحرب العالمية الأولى قد فقد الآن كثيراً من فاعليته» بسبب التصرفات والتهديدات العراقية، فليس صحيحاً تماماً، حتى لو وضعنا جانباً اللجوء الواسع إلى الحرب الكيميائية من قبل الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية مع ما تمخضت عنه من خسائر بشرية ماثرة للرعب، وإن كانت لا تثير اهتمام أولئك الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على قيمنا التقليدية<sup>(٦)</sup>.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى اعتبرت الأسلحة الكيميائية مثلما اعتُبرت الأسلحة النووية إلى حد كبير بعد هيروشيا وناغازاكي. لذا فليس مفاجئاً حقاً أن نعلم أن تشيرتشل، حتى قبل حصار برلين عام ١٩٤٨ ألح سراً على حكومة الولايات المتحدة مطالباً بتهديد الاتحاد السوفيتي بهجوم نووي ما لم ينسحب الروس من ألمانيا الشرقية<sup>(٧)</sup>.

في تموز ١٩٥٨ شكّل انقلاب عسكري نفذه ضباط وطنيون في العراق تهديداً للسيطرة الأمريكية - البريطانية على المناطق المنتجة للنفط للمرة الأولى (ثمة تهديد شكلته الحكومة الوطنية المحافظة في إيران كان قد تم احباطه عن طريق تدخل أمريكي - بريطاني استهدف استعادة الشاه

إلى الحكم قبل خمس سنوات). أثار الانقلاب سلسلة طويلة من ردود الأفعال بما فيها انزال قوات مارينز أمريكية في لبنان. وفي تحليل للأزمة مستند إلى ما تم نشره، يستخلص وليم كواندت William Quandt استنتاجاً يقول بأن «من الواضح» أن الولايات المتحدة «وافقت على رعاية المصالح النفطية البريطانية، وخصوصاً في الكويت»، مع التصميم على استحالة تحمل أي تحرك عراقي ضد الكويت معرضاً مصالح بريطانيا للخطر وإن بدا مثل هذا الأمر غير وارد. يعتبر كواندت أن الرئيس ايزنهاور كان يشير إلى الأسلحة النووية عندما أمر، بكلماته هو بالذات، رئيس الأركان المشتركة الجنرال توينينغ Twining بأن «يكون مهياً، رهن إشارة موافقة من ايزنهاور، لاستخدام أية وسائل قد تصبح ضرورية من أجل منع أية قوات غير صديقة من دخول الكويت». ويضيف كواندت أن المسألة «بُحثت مرات عديدة خلال الأزمة». والهم الأكبر في ذلك الوقت كان متمثلاً بالرئيس المصري جمال عبد الناصر - هتلر تلك الأيام - وبالقومية العربية<sup>(٨)</sup>.

وحديثاً تضيف الوثائق السرية التي تم الكشف عنها معلومات أكثر وإن كان السجل الأمريكي يظل ناقصاً بسبب الرقابة المشددة التي ربما كانت تعكس التزام الحقبة الريفغانية بحماية سلطة الدولة من الجمهور. فبعد مباحثات جرت في واشنطن بعد الانقلاب العراقي مباشرة أرسل وزير الخارجية البريطاني سلوين لويدي Selwyn Lloyd برقية سرية إلى رئيس الوزراء تضمنت خيارين حول الكويت: «احتلال بريطاني فوري» لشبه المستعمرة هذه، أو تحركات نحو إعلان استقلال اسمي لها. لم يكن لويدي مؤيداً للخيار الأعنف. وعلى الرغم من أن «ميزة مثل هذا التحرك ستكون متجسدة في أننا سنحكم قبضتنا على نفط الكويت» فإن من شأنه أن يثير عواطف وطنية في الكويت فضلاً عن أن «التأثير على الرأي العام الدولي وعلى باقي أجزاء العالم العربي لن يكون طيباً». لذا فإن السياسة الأفضل هي إقامة «نوع من سويسرا كويتية لا يمارس فيها البريطانيون سيطرة مادية مباشرة». «وفي حال الموافقة على هذا البديل فإن علينا أن نقبل بضرورة التدخل بلا رحمة، عند الضرورة، كائناً من يكن الطرف الذي أثار البلبلة». ثم أكد على «تضامن الولايات المتحدة معنا تضامناً كاملاً حول الخليج» بما في ذلك الحاجة إلى «القيام بعمل حاسم للمحافظة على موقعنا في الكويت إضافة إلى «التصميم المماثل» لدى الولايات المتحدة «فيما يخص حقول نفط شركة آرامكو» في العربية السعودية؛ فالأمريكان «موافقون على وجوب بقاء جميع حقول النفط هذه [في الكويت والعربية السعودية والبحرين وقطر] بأيدي غربية مهما كان الثمن». وقبل الانقلاب العراقي بستة أشهر كان لويدي قد قال: «لا بد من تغييرات ثانوية باتجاه قدر أكبر من الاستقلال» بالنسبة للكويت مثل نقل الخدمات البريدية إلى السلطات المحلية. كما أوجز «المصالح البريطانية والغربية، في الحقيقة، في منطقة الخليج الفارسي على النحو التالي:

- أ - ضمان توفر النفط المنتج في الدول المجاورة للخليج بحرية لكل من بريطانيا والبلدان الغربية الأخرى؛
- ب - ضمان توفر ذلك النفط بشروط ملائمة ومقابل الجنيه الاسترليني؛ مع الحفاظ على تدابير مناسبة لاستثمار فائض عائدات الكويت؛
- ج - الوقوف في وجه انتشار الشيوعية والأفكار القومية منها في المنطقة وما وراءها لاحقاً، والعمل،

كشروط مسبق لذلك ، على الدفاع عن المنطقة ضد ذلك النوع من القومية العربية المموه الذي يفضل الاتحاد السوفيتي أن يتقدم متقناً به الآن .» (٩)

تحدد وثائق الولايات المتحدة الصادرة في الفترة نفسها الخطوط العريضة للأهداف البريطانية بعبارات مماثلة إذ تقول : «تؤكد المملكة المتحدة على أن استقرارها المالي من شأنه أن يتعرض لأخطار جدية في حال عدم توفر النفط من الكويت ومن منطقة الخليج للمملكة بشروط معقولة ، وفي حال حرمان المملكة من الاستثمارات الكبيرة التي توظفها المنطقة فيها ،» في حال حرمان الجنيه الاسترليني من الدعم الذي يوفره له نفط الخليج . «فهذه الحاجات البريطانية اضافة إلى حقيقة أن ، وجود مصدر نفطي مضمون أمر أساسي وجوهري لاستمرار الفاعلية الاقتصادية لأوروبا الغربية ،» توفر حجة للولايات المتحدة من أجل أن «تدعم ، وتساعد في حال الضرورة ، البريطانيين في استخدام القوة للحفاظ على تحكمهم بالكويت والخليج .» أما الحجة المقابلة فهي أن من شأن استخدام القوة أن يفضي إلى مجابهة «التيارات الوجودية القومية العربية المتطرفة» فضلاً عن «التأثير السلبي الذي ستركه ذلك على علاقات الولايات المتحدة ببلدان محايدة في أماكن أخرى .» وفي تشرين الثاني ١٩٥٨ أوصى مجلس الأمن القومي بأن تكون الولايات المتحدة «مستعدة لاستخدام القوة ، ولكن كملاذ أخير فقط ، إما وحدها أو دعماً للمملكة المتحدة ،» لضمان الوصول إلى النفط العربي . وتحدث مجلس الأمن القومي عن أن إسرائيل قد توفر عقبة في طريق القومية العربية مرسياً بذلك أساس أحد عناصر نظام السيطرة على الشرق الأوسط (تحت اسم «الأمن» أو «الاستقرار» .) (١٠) والاهتمام بجعل النفط والثروات الخليجية أداة لدعم الاقتصاد البريطاني المريض توسع مع حلول السبعينات ليشمل الاقتصاد الأمريكي الذي كان يبدي تدهوراً ملحوظاً بالمقارنة مع اليابان وأوروبا بزعماء ألمانيا . أضف إلى ذلك أن التحكم بالنفط يشكل وسيلة من وسائل التأثير على هؤلاء الخصوم / الحلفاء في كل من اليابان وأوروبا . أما تدفق الرساميل من العربية السعودية والكويت وغيرهما من الامارات الخليجية إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فقد وفر دعماً كبيراً لاقتصاديهما ولسائر شركائهما ومؤسساتها المالية . هذه هي بعض الأسباب الكامنة وراء اعتراض الولايات المتحدة وبريطانيا في الكثير من الأحيان على زيادات أسعار النفط . إن المسائل أعقد من أن تتكشف هنا ، غير أن هذه العوامل تبقى ، بالتأكيد ، ذات تأثير فعال . (١١) من غير المستغرب أن الدولتين اللتين قامتا بتحقيق التسوية الامبريالية وكانتا المستفيدتين الرئيسيتين والضامتين الأوليين ، بادرتا ، كلتاهما ، إلى التكشير عن الأنياب استعداداً للحرب فيما بقيت الدول الأخرى متفرجة نوعاً ما .

## ٢ - أسلوب صياغة القضايا

رغم تشابه العاملين العدوانيين اللذين حصلا فيما بعد الحرب الباردة من حيث معيار مبدأ القانون فإن بينهما عدداً من الاختلافات بالضرورة . ولعل أبرز أوجه الخلاف هو ذلك الكائن في



حقيقة أن غزو الولايات المتحدة لباناما تم من قبلنا نحن مما جعله لطيفاً ومستحباً في حين كان غزو العراق للكويت متضارباً مع جملة من المصالح الحاسمة للولايات المتحدة مما جعله شنيعاً وشائناً، متتهكاً لأسمى مبادئ القانون الدولي والأخلاق.

ومثل هذا الترتيب للأحداث طرح جملة من التحديات الايديولوجية. كانت المهمة الأولى تصوير الدكتاتور العراقي بوصفه طاغية شريراً وقاطع طرق على المستوى الدولي. وقد انطوت المهمة على قدر كاف من الاستقامة والسهولة لأنها تركزت على جلاء حقيقة واقعة ببساطة.

أما المهمة الثانية فتمثلت في التحديق برهبة وخوف في ذلك الطرف الذي قام بغزو باناما وإدارة عمليات «الاستخدام غير الشرعي للقوة» ضد نيكاراغوا وهو يشجب الاستخدام غير القانوني للقوة ضد الكويت ويعلن عن ولائه الخالد لميثاق الأمم المتحدة صارخاً بأعلى صوته قائلاً إن «أمريكا تقف حيث وقفت دائماً ضد العدوان، ضد أولئك الذين يستخدمون القوة من أجل الاطاحة بحكم القانون»، «وإذا كان التاريخ يعلمنا أي درس فإنه ذلك الدرس الذي يؤكد على أن من واجبنا أن نقاوم العدوان وإلا فإنه سيدمر حرياتنا» (٢٠ / ٧ / ٨ / ١٩٩٠).

قد تبدو هذه المهمة منطقية على قدر أكبر من الصعوبة بالمقارنة مع المهمة الأولى غير أنها ليست كذلك في حقيقة الأمر. فصورة الرئيس ذات النظرات الفولاذية جللت الصفحات الأولى مصحوبة بكلماته الملهمه حول ضرورة مقاومة العدوان في أماكن بارزة بما يضمن احترام الجميع لشجاعته وإخلاصه للمثل العليا التي نجلها ونتمسك بها. حتى استذكره «للمذكرات التي ما زالت حية» عن الفيتنام بوصفها دروساً ملأى بالعبر حول ضرورة مقاومة العدوان والدفاع عن حكم القانون مر دوغما ضجيج - بل همس - مفعم بالاستنكار والاستياء، مما يشكل برهاناً على وجود انضباط حقيقي. لاحظت الصحافة بقدر كبير من الحصافة أن «بوش أبرز حقيقة أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة... (القادرة) على فرض القانون الدولي ضد إرادة معتد قوي»، فضلاً عن التأكيد مرة أخرى على التزامنا الثابت والراسخ بسيادة القانون وقُدسية الحدود. (١٢)

رغم تساؤل عدد من اليمينيين من الانماط القديمة عن السبب الذي يجعلنا نقوم بالعمل القذر، (١٣) فإن الطيف كله أجمع على كيل المديح لهذا التعبير الجديد عن التزامنا التاريخي بالدفاع عن السلم. أما عند الهوامش الخارجية للمعارضة فإن ماري ماك غروري Mary Mc Grory كتبت تقول: «على الرغم من امكانية توفر مؤيدين» لصدام حسين «بين الفقراء العرب»، فإن «الأمريكيين متحمسون عاطفياً لقضية الخلاص من الوحش» بطريقة أو بأخرى. ورأت أن من الممكن قصف بغداد بالقنابل رغم أن ذلك قد لا يكون حكيماً بسبب امكانية حدوث أعمال انتقامية ضد مواطنين أمريكيين. سرّبت الواشنطن بوست خطة للبيت الأبيض حول إزالة الوحش من الوجود حظيت بموافقة رئيس الجمهورية حين تم إبلاغه من قبل مدير الاستخبارات المركزية (السي: آي. إي.) وليم ويستر William Webster بـ «أن صدام حسين يمثل تهديداً للمصالح الاقتصادية طويلة الأمد للولايات المتحدة». (١٤)

أما حقيقة أن هذه المصالح الاقتصادية هي الكامنة وراء القرارات السياسية فقد اعترف بها البيت الأبيض والمعلقون السياسيون عموماً. فالولايات المتحدة أرسلت قوات عسكرية كبيرة إلى السعودية وساعدت على تنظيم مقاطعة دولية وفرض ما يشبه الحصار الكامل مع تأييد فاطر بشكل ملحوظ من جانب معظم حلفائها الذين كانوا، دون شك، يفضلون الولايات المتحدة وعملاءها على صدام حسين كصاحب نفوذ طاغ في إدارة انتاج النفط وأسعاره، ولكنهم بدوا مترددين ازاء المخاطرة بالشيء الكثير من أجل تحقيق هذا الغرض. ومن ناقل القول إن هؤلاء الحلفاء يشاركون واشنطن ايمانها بالمبدأ السامي الذي يقول إن القوة لا تصنع الحق - إلا حين نريدها نحن أن تفعل. لم يكن التغافل عن عدوان الولايات المتحدة كاملاً تماماً. فرئيس هيئة الأركان المشتركة السابق وليم كرو William Crowe أعلن بحصافة محذراً حول المخاطر التي تنطوي عليها مهمتنا الراهنة وقال: «ليست هذه باناما أو غرينادا» وأضاف محررو النيويورك تايمز معبرين عن اتفاقهم معه بالرأي أن «التكاليف والأخطار كبيرة جداً تتجاوز بكثير تلك التي انطوت عليها عمليات الولايات المتحدة العسكرية في لبنان وغرينادا وباناما». كما أن مراسل التايمز العسكري السابق بيرنارد ترينر Bernard Trainer وهو الآن مدير برنامج الأمن القومي في مدرسة كيندي بهارفارد، وصف صدام حسين بـ «نوريغا الشرق الأوسط». ولا بد له من أن يرحل مثله مثل نظيره البانامي. في الحقيقة فإن المقارنة بين نوريغا وصدام حسين تتسع إلى تلك الحدود تقريباً. (١٥) لم تمر أوجه الشبه الأخرى دون أن تلفت الأنظار: فالولايات المتحدة في جميع الحالات كانت تنطلق من مبدأ الدفاع عن النفس، مبدأ خدمة النظام العالمي والمثل العليا - حقيقة منطقية أخرى من تلك الحقائق الثابتة التي تطفو بألق فوق سطح عالم الواقع.

أطرى محررو البوسطن غلوب الليبرالية وقوف بوش في صف القيم الأساسية ورسمه لخط واضح على الرمل أمام الوحش الهائج. ولاحظوا أن «هذا الخط كان أوضح من الخطوط التي رُسمت في كوريا وفيتنام ولبنان». ثمة آخرون أيضاً ألنحوا إلى مثل هذه البراهين السابقة الدالة على استعدادنا لتحمل أي عبء في سبيل تهذيب أولئك الذين يلوذون بالقوة أو يخطر لهم أن يخرجوا على تقاليدنا القائمة على اللاعنف والالتزام بسيادة القانون. (١٦)

أما رسائل القراء فقد أشارت، بالمقابل، تكراراً إلى النفاق الذي ينطوي عليه الموقف وتساءلت: «ما الفرق بين غزونا لباناما وبين غزو العراق للكويت؟»، من بين العديد من حالات العدوان المستحبة الأخرى. والاختلاف الدرامي المثير بين رسائل القراء من جهة والتعليقات المحترفة من الجهة الثانية يبين مرة أخرى مدى اخفاق الهجوم الايديولوجي الذي تم شنه في السنوات الماضية للوصول إلى جميع قطاعات الجمهور العام بعد تجاوز دائرة النخب المثقفة. وفيما وراء البحار أمكن ادراك الحقائق البسيطة خارج المراكز الرئيسة للقوة حيث الانحراف عن الحقائق المقررة يكون مخفوفاً بالمخاطر المهلكة. إن افتتاحية رئيسة في صحيفة صندي تريبيون الدويلنية بعنوان «ليس الاستياء الأخلاقي إلا نفاقاً خالصاً» تذكرنا برد فعل الغرب على غزو العراق لايران، على غزو الولايات المتحدة لكل من غرينادا وباناما، على غزو اسرائيل للبنان، وعلى «الظلم

اللاحق بالفلسطينيين (وهو) سبب دائم لغضب له ما يبرره في الشرق الأوسط» ومن شأنه أن يفضي إلى مسلسل «دائم من الاضطرابات». أما مراسل الأيرش تايمز في واشنطن سين كرونين Sean Cronin ، فيعقب على الكلمات المشحونة بالعواطف للسفير توماس بيكرينغ Thomas Pickering في الأمم المتحدة تأييداً لقرار مجلس الأمن الذي دان العراق ويستذكر بعض الأحداث الجارية قبل ما لا يزيد عن ثمانية أشهر فقط: حق النقض (الفيتو) الذي استخدمته الولايات المتحدة في الثالث والعشرين من كانون الأول ضد قرار صادر عن مجلس الأمن يدين غزو باناما (بمساعدة بريطانية وفرنسية في هذه الحالة)؛ وضد قرار الجمعية العامة في ٢٩ كانون الأول الذي طالب بانسحاب «قوات الغزو المسلحة التابعة للولايات المتحدة من باناما» واعتبر عملية الغزو «انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وللاستقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها». (١٧)

غير أن المعلقين المحليين المحترمين جداً لم يرف لأحد منهم جفن. فواجه الشبه بغزو باناما تم تجاهلها باجماع شبه كامل في حين ذهب الأكثر جرأة، انطلاقاً من مبدأ أن الهجوم هو أفضل أشكال الدفاع، إلى تشبيه أعمال جورج بوش في باناما بارساله للقوات المسلحة إلى العربية السعودية، لا بغزو صدام حسين للكويت. كما أن غرينادا وفيتنام ولبنان كانت تذكر بانتظام بوصفها سوابق تؤكد التزامنا بالدفاع عن مبدأ عدم التدخل. (١٨)

وباجماع مماثل أخفق المعلقون المسؤولون في تذكر غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ بهدف اقامة نظام عميل للدمى في «منظومة جديدة» خاضعة لمصالح اسرائيل ووضع حد لمبادرات م. ت. ف. الرامية إلى ايجاد تسوية دبلوماسية سلمية والتي باتت أكثر ازعاجاً مع مرور الزمن - وذلك كله نوقش بصراحة داخل اسرائيل منذ اللحظات الأولى وإن بقي محجوباً عن الجمهور الأمريكي. فالعدوان الذي تنفذه دول عميلة يغدو عدواناً لطيفاً ومحبباً. وبالتالي أفاد من الدعم الفعال الذي وفرته ادارة ريغان التي تمت ادانتها من جانب الليبراليين الديمقراطيين ومن هم على يسارهم لأنها لم تظهر حماساً كافياً لهذا الهجوم الوحشي الذي أودى بحياة أكثر من عشرين ألفاً من المدنيين بأكثريةهم الساحقة. ومن الملفت للنظر أيضاً غياب المقارنة مع احتلال اسرائيل المستمر لأراض اجتاحت في ١٩٦٧ ومع ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية ورد فعل الولايات المتحدة على ذلك. كما جرى نسيان الاحتلال التركي لشمال قبرص مما أدى إلى الآلاف من الاصابات ومئات الآلاف من اللاجئين بعد جولة من العربدات الملائى بالقتل والتعذيب والاغتصاب والنهب والسلب لاستئصال ما تبقى من الثقافة الاغريقية العائدة إلى العصور الكلاسيكية القديمة؛ فجورج بوش امتدح تركيا بوصفها «من حماة السلام» لأنها التحقت بصف أولئك الذين «يقفون مع القيم المتحضرة في سائر أرجاء العالم». قليلون هم الذين استطاعوا أن يتذكروا الهجوم المغربي المدعوم من الولايات المتحدة على الصحراء الغربية في ١٩٧٦ ، بررته السلطات المغربية على أساس أن «كويت واحدة في العالم العربي كافية»؛ من الظلم أن تبقى مثل هذه الموارد الغنية بأيدي قلة من السكان. (١٩) وخارج المنطقة كان من السهل التغاضي عن جملة من النظائر المماثلة الواضحة بما فيها



تأييد الولايات المتحدة الحاسم (وتأييد كل من فرنسا وبريطانيا وهولندا وغيرها) لاندونيسيا في غزوها الذي كان وما يزال أقرب إلى الإبادة البشرية لتيمر الشرقية.

التقط العرب وغيرهم من المراقبين في العالم الثالث جملة النظائر المغيبة التي قدمت الصحافة نماذج عنها. غير أن المسألة أوقفت عند هذه الحدود دون الدخول في المزيد من التحليل أو تم توبيخ أصحابها وتعنيفهم على الإفراط في معاداة أمريكا أو المبالغة في التزعة العاطفية أو الإيغال في السذاجة البسيطة. في تقرير لها في النيويورك تايمز عن ردود أفعال العرب الأمريكيين تذكر فيلستي بارينغر Felicity Barringer الناطقين العرب الذين تحاورهم بأن المقارنة التي يعقدونها في اجتياح إسرائيل للبنان في ١٩٨٢ «لا تأخذ في الحسبان اختلافاً حاسماً هو أن الكويت لم يسبق لها أن هاجمت العراق في حين أن الجنوب اللبناني كان موطناً لقواعد فلسطينية دأبت على قصف الأراضي الإسرائيلية بصورة متكررة.»

وعتاب بارينغر اللطيف هذا لا يعاني إلا من خلل واحد ألا وهو بعده عن الحقيقة بعد السماء عن الأرض. باختصار شديد، أخضعت إسرائيل الجنوب اللبناني لسلسلة متصلة من الهجمات العنيفة الاجرامية منذ أوائل السبعينات، غالباً دونما تذرع ولو باستفزاز مزعوم، أدت إلى قتل الآلاف من الناس وتشريد مئات الآلاف من بيوتهم. أما الغرض، كما صاغه الدبلوماسي الإسرائيلي آبا ايبان، فتركز على تحويل السكان كلهم إلى رهينة خاضعة لتهديد الارهاب وصولاً إلى «تحقيق الهدف المعقول في النهاية» حين يبادر «السكان المتأثرون» إلى الركوع أمام مطالب إسرائيل. وبعد اجتياحها للبنان في ١٩٧٨، ذلك الاجتياح الذي حول جنوب لبنان إلى منطقة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، نفذت إسرائيل عمليات قصف واسعة لأهداف مدنية. كما أدت موجة من الهجمات الاسرائيلية غير المستفزة في ١٩٨١ إلى اشتباكات أودت بحياة ستة إسرائيليين ومئات الفلسطينيين واللبنانيين حين قامت إسرائيل بقصف مناطق مكتظة بالسكان المدنيين. التزمت م. ت. ف. باتفاق لوقف إطلاق النار بادرت إليه الولايات المتحدة ولكن إسرائيل ظلت تخرقه مرة بعد أخرى وتحدث اصابات كبيرة في صفوف المدنيين، في مسعى محموم لاستشارة رد ما من جانب المنظمة تستطيع أن تتبذره ذريعة لتنفيذ عملية الغزو المخططة منذ زمن طويل. وبعد اجتياح عام ١٩٨٢ عادت إسرائيل إلى ممارستها التقليدية القائمة على قصف لبنان حسب ما تشاء مع نشر قدر كبير من الارهاب في «منطقتها الأمنية» الجنوبية.

غير أن من غير الانصاف تجريم بارينغر Barringer بسبب قلبها للحقائق رأساً على عقب فالخرافات التي تكررهما ليست إلا طبعة متداولة تقدمها النيويورك تايمز وغيرها، وقلة هي التي يخطر ببالها أن تسائل الدوغما الراسخة المتجذرة. وما قلب الحقائق في هذه الحال، مهما يكن من أمر، إلا انتصاراً ثانوياً إذا ما تمت مقارنته بالانجازات الهامة حقاً لنظام الدعاية مثل تحويل غزو الولايات المتحدة لفيتنام الجنوبية إلى عمل نبيل كان يستهدف الدفاع عنها ضد العدوان. (٢٠)

نستطيع قول الشيء نفسه عن معلقين حانقين آخرين دانوا العرب بمرارة على إثارة موضوع

حرب ١٩٦٧ بغية المقارنة، مع تعنيف «سداجة وجهل» معدي البرامج التلفزيونية والصحفيين الذين يفسحون لهم في المجال ليتحدثوا ويقولوا مثل هذا الهراء (هنري سيغمان Henry Siegman المدير التنفيذي في المؤتمر اليهودي الأمريكي)؛ وفي الحالين كليهما يوضح سيغمان لهؤلاء الحمقى السذج أن «بلدانا عربية غزت بلداً جاراً مسالماً دونما استفزاز» على الرغم من «أن الطرف البادئ بالعدوان» في ١٩٦٧ كان هو الطرف المؤلف من «مصر وسورية والأردن» لا العراق. أضاف محررو التاييز تأييدهم مدينين موقف موسكو وغيرها من الجهات الأخرى اللثيمة التي حاولت «اسباغ صفة المشروعية على مزاعم بغداد القائلة بأن احتلالها للكويت لا يختلف في شيء عن احتلال اسرائيل للضفة الغربية» وهي مناورة «خاطئة إلى حدود السخف لذر الرماد في العيون» لأن احتلال الضفة الغربية لم «يبدأ إلا بعد هجوم جيوش عربية على اسرائيل». لا أحد يجادل في حقيقة أن اسرائيل هي التي هاجمت مصر ١٩٦٧. ولم تكن مشاركة سورية والأردن في الصراع إلا مثل دخول انجلترا وفرنسا الحرب حين قامت ألمانيا بمهاجمة حليفتها بولونيا في ١٩٣٩. قد يقول قائل إن هجوم اسرائيل كان مشروعاً، أما قلبه إلى عدوان عربي فأمر يتطلب قدراً غير قليل من الجرأة إن لم نقل الوقاحة. أو هو كذلك فعلاً لو لم تكن هذه الممارسة روتيناً متكرراً. (٢١)

صيغت افتتاحية التاييز بعناية. فهي تشير إلى الضفة الغربية دون غزة ومرتفعات الجولان. وأفضل وسيلة لتجاهل الأولى دون إثارة أي جدل هي القول بأن اسرائيل هاجمت مصر وأخذت منها غزة. كما أن قصة مرتفعات الجولان تنطوي هي الأخرى على قدر غير قليل من الصعوبة ليس فقط لأن اسرائيل ضمت هذه الأراضي السورية (وتعرضت للدانة الاجماعية من جانب مجلس الأمن وإن وقف الفيتو الأمريكي عقبة على طريق العقوبات) بل ولأن اسرائيل هاجمتها واحتلتها منتهكة قرار وقف اطلاق النار. أما موضوع الضفة الغربية فيستطيع المحررون أن يزعموا في دفاعهم أن القوات الاسرائيلية احتلت الضفة الغربية بعد اشتراك الأردن في الحرب - التزاماً منه بتحالفه مع مصر التي تعرضت من قبل لهجوم اسرائيل.

على العموم نرى مدى أهمية امتلاك التاريخ وصوغه بما يتفق مع متطلبات الأقوياء ومدى قيمة المساهمة التي يوفرها الخدم الأوفياء الذين يؤدون ما عليهم من فروض.

### ٣- طرق من شأنها أن تبعد الكارثة

نشأ خطر قصير العمر حول امكانية بروز الربط الاسرائيلي على السطح حين اقترح صدام حسين في الثاني عشر من آب تسوية تقوم على الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت من جهة وبين الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة الأخرى من جهة ثانية: انسحاب سورية من لبنان وانسحاب اسرائيل من المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧. شعرت جريدة الفينانشال تاييز اللندنية أن «من شأن» عرضه، على الرغم من عدم اختزاله للأخطار الوشيكة، «أن يؤدي غرضاً ذا جدوى» موفراً «طريقاً يبعد الكارثة... عبر المفاوضات». أضيف إلى ذلك أن صدام قد يكون على حق في

حديثه عن رفض اسرائيل للتخلي عن سيطرتها على المناطق بوصفه مصدراً للصراع في المنطقة . فمن خلال ربطه الانسحاب العراقي من الكويت بـ «انسحاب» اسرائيل «من الأراضي الفلسطينية والسورية قال السيد صدام حسين كلاماً لا يستطيع أي زعيم أو مواطن عربي، مهما كان موالياً لأمريكا، أن يعترض عليه»، ومن شأن رفضه أخذ الأمر بنظر الاعتبار «أن يقرب أكثر خطر نشوب حرب شاملة في الشرق الأوسط تتورط فيها الدولة اليهودية». «صحيح أن «القضية المباشرة» هي «قضية خروج العراق من الكويت» غير أن «المسؤولية باتت الآن» في ضوء الاقتراح العراقي، مهما كان مثيراً لعدم الارتياح في شكله الحالي «تقع على جميع الأطراف بما فيها القوى الشرق أوسطية والغربية، إذ عليها أن تمسك بالمبادرة وتقوم بتغليب العمل الدبلوماسي على استعراض القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية الجاري الآن في منطقة الخليج». (٢٢)

كان رد الفعل في الولايات المتحدة مختلفاً. لم ترد في الجواب الرسمي والتعليقات العامة أية إشارة إلى امكانية معاينة الاقتراح للتوصل إلى حل سلمي لازمة بالغة الخطورة والجدية. لم تصدر ولو انحناءة طقسية شكلية أمام امكانية العثور على نقطة صحيحة ما في زاوية ما من زوايا الاقتراح. بدلاً من ذلك تم رفض الاقتراح بقدر كبير من الازدراء. فنشرة الأخبار التلفزيونية في ذلك اليوم أبرزت الدينامو جورج بوش وهو يطارد في قاربه، متارجحاً بعنف، ويلعب التنس أو الغولف، ويصرف طاقاته الهائلة على فعاليات هامة، مشغولاً جداً بـ «الاستجمام» (كما قال هو) مما لم يترك له كثيراً من الوقت ينفقه على الذبابة الطائرة ذات العباءة العربية التي قد يضطر إلى صفعها صفعة قوية. وكما كانت نشرة الأخبار التلفزيونية حريصة على التأكيد فإن استخفاف رئيس الجمهورية بهذا المخلوق المزعج كان هائلاً إلى درجة أنه قلما قطع حتى ضربة الغولف ليعبر عن احتقاره لما أطلق عليه معد البرنامج اسم «عرض» صدام حسين «المزعوم»، وليدعو إلى عدم اعتباره عرضاً «جدياً». ولم يستحق الاقتراح (اقتراح صدام حسين) إلا جملة مستنكرة واحدة في مقالة اخبارية عن الحصار في عدد اليوم التالي من جريدة النيويورك تايمز. (٢٣)

أما خطر امكانية تناول القضايا فقد تم اطفأؤه بسرعة. كذلك مرت وسائل الاعلام مرور الكرام بحقيقة أن وزير الزراعة الاسرائيلي كان، قبل يومين، قد نشر تصريحاً ملأ صفحة، كاملة في الجرائد قال فيه: «من الصعب تصور أي حل سياسي يكون منسجماً مع بقاء اسرائيل ما لم يكن حلاً منظوياً على سيطرة اسرائيلية كاملة ومستمرة على منظومات الري والتصريف المائية (للمناطق المحتلة)، وعلى البنى التحتية المرتبطة بذلك، بما فيها مصادر الطاقة وشبكة الطرق الضروريتين لعملها وصيانتها وسهولة الوصول إليها». إن اعطاء حكم ذاتي له معنى للفلسطينيين من شأنه أن يشكل «تهديداً جدياً... لمصالح اسرائيل الحيوية» كما أكد التصريح. فمسألة «استمرار وجود» اسرائيل مرتبطة بضمان سيطرة اسرائيل على الضفة الغربية. (٢٤)

باختصار لا مجال لأي انسحاب ذي معنى من الأراضي المحتلة أو أي اعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية انسجماً مع الموقف الاسرائيلي - الأمريكي القائم على الرفض والذي شكل، خلال عشرين سنة، العقبة الأولى أمام أي حل دبلوماسي للصراع العربي - الاسرائيلي. بحرص



شديد تم استبعاد الوقائع من التعليقات الامريكية بما في ذلك الموقف الراهن للولايات المتحدة : موقف تأييد خطة شامير - بيريس التي تعلن الأردن دولة فلسطينية ، موقف معارضة أي تغيير في أوضاع الأراضي التي تحتلها اسرائيل إلا بما ينسجم مع توجهات الحكومة الاسرائيلية ، التي تحول دون أي حكم ذاتي له معنى ؛ موقف يرفض المفاوضات مع م . ت . ف . مما يعني حرمان الفلسطينيين من حق اختيار ممثليهم السياسيين ؛ موقف يدعو إلى «انتخابات حرة» في ظل تحكم عسكري اسرائيلي فظ مع بقاء الكثير من القيادات الفلسطينية قابعين في السجون الاسرائيلية . فمن غير المستغرب بعد أن بنود الموقف الامريكي ، رغم تسميته بـ «العملية السلمية» و «اللعبة الوحيدة المتوفرة في المدينة» لاتبدو قد رأت النور ولو مرة واحدة في أجهزة الاعلام الرسمية السائرة في الخط العام . (٢٥)

برزت مشكلة محتملة أخرى حين اقترح صدام حسين في التاسع عشر من آب أن تترك مسألة الكويت لتبقى «قضية عربية» تتم معالجتها من جانب الدول العربية وحدها بدون أي تدخل خارجي بالطريقة التي عولجت بها مسألة الاحتلال السوري للبنان ومشكلة المحاولة المغربية التي رمت إلى احتلال الصحراء الغربية . (٢٦) جرى رفض الاقتراح على أساس معقول هو أن صدام حسين يستطيع أن يأمل ، في هذا الميدان ، في تحقيق أغراضه عبر التهديد بالقوة واستخدامها . ثمة حقيقة ذات علاقة بالموضوع تم تجاوزها أو التغاضي عنها : فالدكتاتور العراقي كان مرة أخرى يسرق ورقة من كتاب واشنطن . إن موقف الولايات المتحدة التقليدي من نصف الكرة الغربي يقوم على أن «الغرباء» لا يملكون حق التطفل . فإذا تدخلت الولايات المتحدة في شؤون امريكا اللاتينية أو حوض البحر الكاريبي فإن المسألة هي مسألة داخلية تخص نصف الكرة الغربي ولا بد من حلها هنا بدون أي تدخل خارجي . والرسالة المراد ايصالها هي : ايها الغرباء ابتعدوا ! نحن نستطيع أن نعالج أمورنا - في ساحة تستطيع القوة الاقليمية المهيمنة أن تتوقع السيادة .

نورد مثلاً واحداً ذا علاقة واضحة : في الثاني من نيسان ١٩٨٢ أوجدت الولايات المتحدة سابقة حين استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد اثنين من قرارات مجلس الأمن حول موضوعين مختلفين في اليوم نفسه . كان الأول يدعو اسرائيل إلى إعادة رؤساء البلدية المنتخبين الثلاثة الذين كانوا أهدافاً حديثة لأعمال ارهابية يهودية . أما الثاني فقد دعا الأمين العام إلى تمكين مجلس الأمن من الاطلاع على تفاصيل الأزمة في امريكا الوسطى ، دون ايراد أية أساء أو ذكر أي اتهامات ، ولكن بتركيز مضممر على تدخل الولايات المتحدة في نيكاراغوا . اعترض الوفد الامريكي على القرار على أساس أنه «يحض على الكليية» و «يسخر من البحث عن السلام» كما «ينسف النظام القائم فيما بين البلدان الامريكية» هذا النظام الذي يتعين عليه أن يعالج مثل هذه المسائل دون تدخل الأمم المتحدة ؛ نسخة أكثر تطرفاً عن موقف صدام حسين اليوم . (٢٧)

وفي الثالث والعشرين من آب سلم أحد كبار الموظفين السابقين في الولايات المتحدة عرضاً عراقياً آخر إلى برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومي . وهذا الاقتراح ، كما أكد المبعوث الذي أوصله وعدد من المذكرات ، تم اعلانه من قبل كنوت رويس Knut Royce في النيوز داى يوم ٢٩ /

آب . وحسب ما جاء على لسان مصادر ذات علاقة وفي وثائق ، فإن العراق عرض أن ينسحب من الكويت ويسمح للأجانب بالمغادرة مقابل الغاء العقوبات وضمان الوصول إلى الخليج والسيطرة الكاملة على حقل الرميلة النفطي «الذي يمتد قليلاً إلى داخل الحدود الكويتية» (رويس)، على مسافة كيلومترين عن الحدود المتنازع عليها. أما شروط الاقتراح الأخرى، حسب المذكرات التي يقتبس رويس منها، فكانت تشتمل على قيام العراق والولايات المتحدة بالتفاوض حول اتفاقية نفطية «تكون مقبولة لدى الطرفين وملبية لمصالحهما الأمنية القومية»، «والعمل بصورة مشتركة في سبيل استقرار منطقة الخليج»، وصياغة خطة مشتركة «لمعالجة مشكلات العراق الاقتصادية والمالية». لم يرد أي ذكر لانسحاب الولايات المتحدة من العربية السعودية أو أية شروط مسبقة أخرى. وصف موظف في الإدارة متخصص في شؤون الشرق الأوسط هذا الاقتراح بأنه اقتراح «جدي» و«قابل للتفاوض» بشأنه. (٢٨)

كان رد الفعل كاشفاً مرة أخرى. راح الناطقون الحكوميون يسخرون بالمسألة كلها. أوردت النيويورك تايمز خبراً موجزاً عن تقرير النيوز داي على الصفحة ١٤ تنمة مقال عن موضوع آخر مضيفة أقوال ناظرين رسميين باسم الحكومة رفضوه معتبرينه «بالون اختبار» وبعد صياغة القضية بالشكل المناسب تعترف التايمز أن القصة كانت صحيحة. مقتبسة مصادر من البيت الأبيض صرحت أن الاقتراح «لم يؤخذ مأخذ الجد لأن السيد بوش يطالب العراق بالانسحاب غير المشروط من الكويت». كما أن التايمز لاحظت بهدوء أن «الدبلوماسي الشرق الأوسطي ذا الاتصالات الجيدة ابلغ النيويورك تايمز قبل اسبوع (أي في ٢٣ آب) نبأ عن عرض مماثل، ولكنه، هو الآخر، رُفض من جانب الإدارة». لم يتم نشر ذلك الخبر، رغم استحالة تجاهله تجاهلاً كلياً بعد تسربه بعد اسبوع واحد إلى مجلة نيوز داي المحلية المعروضة بشكل بارز في واجهات أكشاك الصحف في مدينة نيويورك - مما يشي بفرضية معينة حول ما حدث. (٢٩) ثمة آخرون تحرروا من المشكلة بطريقة مشابهة.

جملة من سمات نظام وسائل الاعلام تتكشف هنا. فالانحرافات عن الخط الدعائي قد تحدث - وبصورة أكثر سهولة، في هذه الحالة، بعيداً عن بؤرة الضوء الوطنية. وذلك يثير مشكلة التحكم بالأضرار. واحدى الوسائل الصحفية المتعارف عليها لكبت أو طمس وقائع مرغوبة باتت مكشوفة لسوء الحظ هي وسيلة تقديمها في سياق عمليات النفي الحكومية. وبصورة أعم، بغية تلبية شروط الموضوعية، لا بد من وضع المقال الاخباري وفقاً لأولويات السلطة.

وفي هذه الحال فإن تقرير التايمز الاخباري - ذلك الذي يدخل التاريخ - يحتل المرتبة الأولى لدى السلطات الحكومية. أما الوقائع غير المرغوبة فتطرّد أولاً بوصفها «بالونات»، ثم يُسلم بها على أنها صحيحة - ولكنها غير ذات علاقة لأن واشنطن ليست مهتمة بها، نطلع أيضاً على أن الصحيفة كتبت عروضاً سابقة كانت «بالونات» للسبب نفسه، وهنا تنتهي القضية. لنا أن نتنفس الصعداء، فخطر امكانية توفر «طريق يبعد الكارثة عن طريق التفاوض» تم تجنبه.

#### ٤ - ثبات على المبدأ

برزت مشكلات معينة في التعامل مع واقع كون حلفاء الولايات المتحدة غير جذابين بشكل خاص ؛ كما أن نشرة لاتبعث على الارتياح أصدرتها منظمة العفو الدولية في الثاني من تشرين الثاني تحدثت عن أن قوات الأمن السعودية عذبت وأساءت معاملة المئات من « العمال الضيوف » اليمنيين ، مع طرد سبع مئة وخمسين ألفاً منهم ، « لالشيء إلا لانتباههم الوطني أو معارضتهم المحتملة لموقف حكومة العربية السعودية من أزمة الخليج » تحاشت الصحافة النظر إلى هذه الوقائع على الرغم من وفرة المعلقين العرب المستعدين لشجب طبيعتها الشريرة فيما يخص الدول العربية<sup>(٣٠)</sup>.

كما أن التحالف مع تركيا - « حامية السلام » في قبرص - تطلب معالجة تتسم بالحذر وخصوصاً بسبب قضية الأكراد في شمال العراق . كان من الصعب عدم الانتباه إلى أن القوات العراقية المواجهة لوححدات جيش الولايات المتحدة ستعرض لقدر كبير من الضعف إذا ما بادرت الولايات المتحدة إلى تأييد التمرد الكردي . رفضت واشنطن مثل هذا الخيار ربما توجساً منها من أن تمرداً كردياً في العراق قد ينتشر ويشمل شرق تركيا حيث تعاني الكتلة الكبرى من السكان الأكراد ( الذين لا تعترف تركيا بوجودهم ) من الاضطهاد الوحشي . وفي ملاحظة نادرة عن القضية في الصحافة لاحظت الـ « نيو يوركر » أن « الغرب يخشى أن يؤدي التركيز على « المسألة الكردية » مع كل من تركيا وسورية وإيران ... إلى إضعاف التحالف المعادي للعراق » . ويضيف التقرير أن « إدارة الولايات المتحدة رفضت بحزم أن تجتمع مع زعيم كردي عراقي زار واشنطن في آب » ليطالب التأييد وأن « الأكراد يقولون إن انقرة تستغل الأزمة الخليجية وما نتج عنها من شعبية لتركيا في نظر الغرب كغطاء تستر به قيامها باتخاذ اجراءات صارمة »<sup>(٣١)</sup> . جرى الحفاظ على الانضباط حتى في هذه القضية الدرامية المثيرة . فنادر ما وردت كلمة واحدة ( أو ربما لم ترد أية كلمة على الإطلاق ) حول رغبة إدارة بوش واستعدادها للتضحية بأرواح آلاف الأمريكيين - ولو تركنا جانباً معاناة الأكراد الذين استغلوا بأكثر أشكال الكليية خرافة من قبل الحكومة ووسائل الاعلام .<sup>(٣٢)</sup>

استدعت الضرورة أيضاً التعامل بشكل ما مع واقع أن إدارة بوش وسابقتها تعاملت ، قبل هجوم صدام حسين على الكويت ، مع هذا الوغد المجرم بوصفه صديقاً حميماً ، مع تشجيع الاتجار مع نظامه فضلاً عن توفير الاعتمادات له لتمكينه من شراء السلع الأمريكية . وقبل ذلك ، كانت واشنطن قد أيدت غزوه لإيران ثم مالت كثيراً نحو العراق في حرب الخليج إلى حدود إرسال قوات عسكرية لـ « حماية الملاحة » من إيران ( رغم أن التهديد الرئيس للملاحة كان يأتي من العراق ) والاصرار على هذا النهج حتى بعد تعرض ستارك Stark الأمريكية لهجوم الطائرات العراقية في ١٩٨٧ . ومع استنفار الأمة لتدمير الوحش أطلق هنري غونزاليس H.Gonzales ، عضو



الكونغرس-التكاسي ورئيس لجنة المصارف السكنية اتهاماً موجهاً قال فيه إن مصرفاً واحداً من آتلاتنا أعطى ثلاثة مليارات دولار للعراق بموجب رسائل اعتماد كان ٨٠٠ مليوناً من المبلغ بضمانة شركة الاعتمادات التابعة لوزارة الزراعة التي تصادق القروض المصرفية اللازمة لتمويل صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية ، وقال غونزاليس أيضاً إن هناك دلائل واضحة تشير إلى أن العراق حصل على الأسلحة ، بما فيها الأسلحة الكيميائية ربما ، بموجب هذه الصفقة . وأضاف يقول « لاشك أن تلك المليارات الثلاثة تمول عملياً غزو العراق . ولاشك حول أن القسم الأكبر من تلك الأموال كان مخصصاً للتسليح . » (٣٣) أما مبادرات إدارة بوش الجديدة لتعزيز مواقع صدام حسن التي أعلنت مع اطلاق عملية القضية العادلة دفاعاً عن العالم في وجه شطط مانويل نورييغا مع غياب الملاحظة أو رد الفعل فقد نوقشت من قبل .

انطوى تحاشي هذه المسألة غير السارة كلياً على قدر غير قليل من الصعوبة . ففي الثالث عشر من آب اعترفت النيويورك تايمز أخيراً أن العراق لم يحقق ما حققه من قوة وجبروت إلا بفضل « الاذعان الأمريكي بل وبمساعدة من الولايات المتحدة أحياناً » بما في ذلك « عقد صفقات حبوب كبيرة مع المزارعين الأمريكيين ، التعاون والتنسيق مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية ، اجراء صفقات نفطية مع شركات تكرير امريكية ساعدت على تمويل المؤسسة العسكرية واسكات البيت الأبيض عن انتهاكات حقوق الانسان وجرائم الحرب » . فمنذ عام ١٩٨٢ أصبح العراق أحد أكبر مستوردي الأرز والقمح الأمريكيين ، « إذ صار يبتاع ما قيمته خمسة مليارات ونصف المليار من الدولارات من المحاصيل والحيوانات بموجب قروض مضمونة فيدرالياً وأشكال من الدعم الزراعي اضافة إلى المبالغ النقدية السائلة » . حصل العراق أيضاً على اعتمادات بضمانات حكومية بلغت ٢٧٠ مليوناً من الدولارات لشراء سلع من الولايات المتحدة رغم التخلف عن سداد اقساط الديون . وحسب آخر المعلومات المتوفرة وهي تعود إلى عام ١٩٨٧ كان أكثر من ٤٠ بالمئة من المواد الغذائية اللازمة للعراق يُستورد من الولايات المتحدة ، وحصل العراق في ١٩٨٩ على مبلغ مليار دولار كضمانات قروض مما جعله يأتي في المرتبة الثانية بعد المكسيك . أصبحت الولايات المتحدة السوق الرئيسة لنفط العراق كما يقول تشارلز غلاس Charles Glass « فيما كان المنبر الأمريكي - العراقي للتجارة يطري اعتدال صدام وتقدمه نحو الديمقراطية . » نادراً ما أبدت ادارتا ريغان وبوش أي رد فعل حين قام العراق بشراء طائرات هيلوكوبتر امريكية وحولها إلى أغراض عسكرية خلافاً لوعود مقطوعة ، واستخدم الغازات السامة ضد القوات الايرانية وضد المواطنين الأكراد بالذات ، وأعاد توطين نصف مليون كردي وآشوري بالقوة ، اضافة إلى سلسلة أخرى من الانتهاكات الفظيعة . (٣٤)

لم يكن ذلك كله إلا خطأ في التقدير ، إلا واحدة من سخریات القدر ، حسب الرواية الرسمية . لا يقال أي شيء عن السبب الكامن وراء افصح التاييز عن هذا الآن ، بعد تحول واشنطن إلى اتخاذ موقف معاد للعراق ، بدلاً من القيام بذلك من قبل - لحظة غزوباناما مثلاً - حين كانت الأدلة متوفرة وجاهزة ومؤهلة لأن تساعد على تجنب ما قد حصل الآن .

ثمة مهمة أخرى تركزت على كبت حقيقة أن ذرائع العراق لتبرير انتهاكه الصارخ للقانون الدولي شبيهة بتلك التي قبلت - بل وأغرقت بسيل من المديح - من جانب وسائل الاعلام عند حصول العدوان اللطيف المحبب من قبل الولايات المتحدة وعملائها . فالعراق ادعى أن اقتصاده تعرض لتهديد خطير جراء انتهاك الكويت لاتفاقية الأوبيك حول حصص انتاج النفط مما ألحق ضرراً بسعي العراق للنهوض من كبوته جراء حربه مع ايران . لا أحد يناقش مسألة أن تلك المخالفات والانتهاكات كانت شديدة الإيذاء بالنسبة للعراق . ولكن شكاوي العراق لم تلق أية آذان صاغية كما أن التهمة التي وجهها ، قبل الهجوم ، حول قيام الكويت بسحب كميات من النفط من حقول قريبة من الحدود جارية ، حسب زعم العراق ، نفطاً من الحقول العراقية ، شكلت « سرقة توازي عدواناً عسكرياً » . يبدو أن هذا الأمر لم يرد ذكر له في الصحافة في حينه رغم الاعتراف بعد شهر من الزمن بأن « لدى [صدام حسين] ، سواء أكان هتلراً أم لا ، سبباً ما يسند موقفه » ويأن الحكومة الكويتية ، من وجهة النظر العراقية ، « تصرفت تصرفاً عدوانياً - كانت القضية حرباً اقتصادية » . (٣٥)

من المؤكد أن لهذه الاحتجاجات العراقية جرساً مألوفاً . فحق « الدفاع عن مصالحنا » بالقوة ممنوح للولايات المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، حسب وجهة النظر الرسمية المقدمة لتبرير غزو باناما . كما أن هجوم اسرائيل على مصر في ١٩٦٧ كان إلى حد كبير مدفوعاً بالمشكلات الاقتصادية الناجمة عن استنفار القوات الاحتياطية في فترة الأزمة والتوتر . وقد تم التذكير بخطر محتمل يمكن أن يهدد مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية لتبرير الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لمجابهة العدوان العراقي ، مثله مثل العديد من حالات التدخل والتخريب . أما التهديد الذي شكلته تصرفات الكويت بالنسبة لمصالح العراق فلم يكن وارداً أو محتملاً .

وعلى نطاق أوسع فإن الدكتاتور العراقي برر عدوانه وأسبغ عليه ثوب عمل نبيل « دفاعاً عن الأمة العربية » ، معتبراً الكويت كياناً مصطنعاً وجزءاً من التركة التي خلفها الكولونياليون الأوروبيون الذين قطعوا أوصال العالم العربي خدمة لمصالحهم الأنانية . وهذه الفبركات والمؤامرات هي التي جعلت الثروات النفطية العربية الهائلة تخدم القوى الصناعية الغربية ونخبة محلية صغيرة مرتبطة بها بدلاً من أن تفيد الجماهير العربية . وعلى الرغم من النزعة الكليية الصارخة المتجلية في مزاعم صدام حسين ومواقفه فإن الاتهامات نفسها ليست بدون أساس وتنطوي على جاذبية كبيرة لدى الجماهير الواسعة وعلى رأسها الستون بالمئة من السكان الأجانب في الكويت الذين قاموا بالعمل الذي أدى إلى اغناء الأقلية الكويتية وإن لم يفعل الشيء نفسه بالنسبة لـ « الأخوة العرب » .

لفتت كراهية الولايات المتحدة السائدة في العالم العربي أنظار الكثيرين ولكن أحداً لم يكلف نفسه مشقة تحليل الأسباب الكامنة وراءها . ورد الفعل الانعكاسي الشرطي المألوف هو أن تعزى الخصومة إلى المشكلات العاطفية التي يعاني منها أناس تجاوزهم قطار التاريخ بسبب العيوب والنواقص التي يعانون منها هم أنفسهم . وقد كان أشبه بالمستحيل تقديم رواية عقلانية لعدد من

القضايا المركزية مثل تفاعلات المسألة الأمريكية - الإسرائيلية - الفلسطينية ، لأن الجهود الطويلة والناجحة التي بذلتها الولايات المتحدة من أجل عرقلة التوصل إلى أية تسوية سياسية سلمية استُصلت من صفحات التاريخ بقدر مثير للاعجاب من الكفاءة . (٣٦) كما أن عمق جذور النزعة العنصرية المعادية للعرب في الثقافة السائدة يسهل المناورات المألوفة الرامية إلى إرجاع الكرة الذي تتمتع به الولايات المتحدة إلى أخطاء الآخرين .

وما بين السطور هو أن العرب في الأساس ليس لهم حق في النفط الذي وضعتة الصدف الجيولوجية تحت أقدامهم . وكما قال والتر لاكور Walter Laqueur في ١٩٧٣ فإن النفط الشرق أوسطي « يمكن تدويله لا لصالح حفنة من الشركات النفطية بل لفائدة البشرية كلها » . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالقوة ، غير أن ذلك لا يثير أية مشكلة أخلاقية لأن « كل الذي يتعرض للخطر لا يعدو كونه مصير بعض المشيخات الصحراوية » . إلا أن من الضروري إدخال بعض التعديلات لحل الرموز . فكلمة « التدويل » لاتعني سوى « الخضوع لسيطرة الولايات المتحدة وعمالها » ( طالما ظلوا مؤيدين ثابتين لإسرائيل . أما عبارة « حفنة من الشركات النفطية » فتعني « العرب الذين لا يستحقون » . والمنطق هو نفس منطق المغاربة في غزوهم للصحراء الغربية : « كويت واحدة تكفي ! » ؛ ومن غير الانصاف أن تبقى ثروات غنية في أيدي أناس غير مهمين حين يكون الناس الأغنياء الذين يسيرون شؤون العالم بحاجة إليها . ورؤية الغرب أوسع بالطبع من رؤية المغرب ، لتغطي المنطقة كلها مع ثرواتها ومواردها .

وبالمقابل فإن الاهتمام النبيل المثير بـ « من أجل مصلحة البشرية » الذي عبر عنه لاكور Laqueur وآخرون لا يقودهم إلى اقتراح ضرورة تأمين النفط في كل من أمريكا الشمالية والشرق الأوسط خلال سنوات ما بعد الحرب حين كان الغرب ( وتتقدمه الولايات المتحدة أشواطاً ) مسيطراً سيطرة فعالة على موارد الطاقة ، كما لا يقودهم إلى استخلاص الاستنتاج نفسه فيما يخص الموارد الصناعية والزراعية والطبيعية ( المنجمية ) العائدة للغرب والتي يجري استغلالها والتنعم بخيراتها من قبل الأغنياء والأمم المتخمة . فالفرق ، كما هي حاله على الدوام ، يكمن في المرتبة على سلم « الأهمية » . (٣٧)

جدير بأن نتذكر أن لاشيء جديد في هذا كله . تعالوا نتذكر التفسيرات السابقة لعدم امتلاك المكسيكيين « البؤساء ، العاجزين » أي حق في « السيطرة على مصائرهم » داخل أراضيهم الخصبة والغنية . ففي بدايات القرن قال الاستراتيجي المتنفذ والمؤرخ المعروف الأدميرال ألفريد ت . ماهان Alfred T. Mahan ، وهو مشهور بولائه للقيم المسيحية ولبدأ الحقوق الطبيعية ، قال إن هذه الحقوق يجب تعديلها بالنسبة للبلدان « غير الكفؤة » مثل الصين ، التي ينبغي أن تدار « بطريقة تضمن للحقوق الطبيعة على النطاق العالمي الشامل في ألا تبقى الموارد معطلة » أو متروكة لاساءة الاستعمال . فحقوق البشرية تسمو فوق حقوق الصينيين الذين هم « خراف بلا راع » ولا بد من قيادتهم ، وتجزئة بلدهم ، وتعليمهم الحقائق المسيحية ، أو إخضاعهم لتحكم السياسات الغربية القائمة على « تأكيد الذات العادل » - لا لأغراض أنانية بل « في سبيل رفاهية



الجنس البشري » . إن الأفكار العظيمة تجد طريقها إلى معاودة الظهور مرة أخرى في كل من العصور. (٣٨)

## ٥ - تتعلم الأمم المتحدة السلوك الجيد

نالت الأمم المتحدة قدراً غير معهود من الاطراء والمدح . فمحررو البوسطن غلوب كتبوا تحت العنوان العريض « بلغت الأمم المتحدة سن الرشد » ممتدحين « تغيراً انعطافياً في تاريخ المنظمة » مزاجاً جديداً من المسؤولية والجدية عبرت عنه في تأييدها لمبادرات الولايات المتحدة المركزة على معاقبة المعتدي . (٣٩) ثمة آخرون كثيرون أشادوا بهذا الخروج المرحب به على النمط المخجل الذي كان سائداً في الماضي .

عُزي التغير الرائع في ممارسات الأمم المتحدة إلى التحسن الطارئ على سلوك العدو السوفيتي وإلى انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة . تقول إحدى المواد الاخبارية في جريدة الغلوب إن « مسارعة موسكو إلى ادانة الغزو [العراقي] حررت مجلس الأمن الدولي . المشلول منذ أمد طويل جراء تنافس القوتين العظميين ، مما مكنه من أن يلعب دوراً حاسماً » في ميدان الرد على العدوان . وكتب مراسل التايمز ر. و. آبل R.W.Apple يقول إن واشنطن « باتت أكثر اتكاء على الأمم المتحدة في عملية صنع قراراتها ، لأن المنظمة أصبحت الآن أكثر فعالية مما كانت خلال عقود من الزمن نتيجة انتهاء الحرب الباردة » . كما أن إحدى افتتاحيات التايمز حيت « التغير الهائل الرائع » إذ غدت الأمم أخيراً منظمة جدية قادرة على اسكات « معظم الخارجين عليها » والسماح للرئيس بوش باستئناف محاولته النبيلة الرامية إلى خلق « نظام عالمي جديد يتولى حل الصراعات عن طريق الدبلوماسية متعددة الأطراف والأمن الجماعي » . وفي الواشنطن بوست قام جون غوشكو John Goshko باستعراض خلفية « هذه اللحظة النادرة التي تعيشها الأمم المتحدة » التي « باتت فجأة تسير على الطريق المرسوم لها » ، « متحولة » إلى أداة للسلم العالمي « بعد سنوات من تعرضها للاستبعاد بوصفها نموذجاً للاخفاق ومنيراً لديماغوجيات العالم الثالث » خلال « التنافس الطويل أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مع حلفائهما . « فالتصور الأصلي للأمم المتحدة بوصفها حامية عالم ينعم بالسلام » تم احباطه ونسفه من البداية جراء الحرب الباردة المريرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ففي تلك السنوات المبكرة كانت صور الأمم المتحدة التي نُقشت على صفحة الوعي العالمي تمثل سفراء سوفيت متجهمين يمارسون حق النقض (الفيتو) أو يخرجون صافقين الأبواب من اجتماعات مجلس الأمن » ، فيما قام الأعضاء الجدد من العالم الثالث بـ « تحويل الجمعية [العمومية] إلى منبر لالقاء الخطب البلاغية اللاذعة المعادية للغرب بصورة متكررة . . . ومن ثم ، منذ حوالي عامين ، برز على السطح تغيير ملحوظ نتيجة التبدلات ذات التوجهات الانفراجية الحاصلة في السياسة الخارجية السوفيتية » . وعلى الأثر : أصدر كبير المعلقين السياسيين في الواشنطن بوست ، دافيد برودر David Broder موافقته على التشخيص قائلًا :

« خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة دأب كل من الفيتو السوفيتي وعداء العديد من دول العالم الثالث على جعل الأمم المتحدة موضوعاً للاحتقار في نظر العديد من الساسة والمواطنين الأمريكيين . غير أنها ، في أجواء هذه الأيام المتبدلة ، برهنت [الأمم المتحدة] على أنها أداة فعالة في عملية قيادة العالم ومن شأنها أن تتحول إلى وسيلة قادرة على فرض السلام وحكم القانون في أقاليم مضطربة . »

يبدأ جورج بول George Ball تحليلاً نقدياً لسياسة الإدارة نشرته النيويورك ريفيو بالعبارة التالية : « مع انتهاء الحرب الباردة وتفاقم أزمة الخليج ، تستطيع الولايات المتحدة الآن اختيار مدى صلاحية المفهوم الويلسوني عن الأمن الجماعي - وهو اختبار ظل الفيتو السوفيتي الأوتوماتيكي ( الآلي ) يعطله طوال السنوات الأربعين الماضية . وفي تقرير للاذاعة البريطانية BBC عن الحرب الباردة يقول مارك أوربان Mark Urban : « مرة بعد أخرى خلال فترة الحرب الباردة استخدم الكرملين حقه في النقض ( الفيتو ) لحماية مصالحه من تدخل الأمم المتحدة . وطالما بقي الرد ؛ لا ! ( نييت Nyet ) ، ظلت مناقشات المجلس عقيمة . » أما الآن « فإن موقف الاتحاد السوفيتي مختلف تماماً ، « حيث الاقتصاد يواجه انهياراً وحيث « يوجد زعيم يؤمن بالتعاون » . (٤٠) علينا ، إذن ، أن نفهم أن التنافس بين القوتين العظميين ، أن نزعة الاعاقة الروسية والفيتو السوفيتي المضطرد ، وأن الاضطرابات النفسية للعالم الثالث ، أن هذا كله هو الذي منع الأمم المتحدة من تحمل مسؤولياتها في الماضي .

وأصداً هذه الموضوعات ترددت في العشرات من المقالات المفعمة بالحماس اتسمت جميعاً بسممة ملفقة للنظر : لم يجر تقديم أي دليل للبرهان على جملة الحقائق التي قُدمت ، فيما يبدو ، على أنها واضحة ذاتياً وضوح الشمس . ثمة طرق مختلفة لتحديد الأسباب الكامنة وراء عجز الأمم المتحدة في السابق عن أداء وظيفتها والقيام بدورها القائم على حماية السلام ؛ غير أن من الضروري أن نستعرض قبل كل شيء ولو مجرد استعراض سجل فيتوات مجلس الأمن والفيتوات السلبية الانعزالية المنفردة في الجمعية العمومية . إن نظرة واحدة إلى الوقائع تبين على الفور الأسباب الكامنة وراء وضع المسألة على الرف لصالح اللاهوت السياسي الانتهازي .

منذ السبعينات تصدر الولايات المتحدة قائمة ناقضي ( مستخدمى حق الفيتو ضد ) قرار مجلس الأمن ورافضي مقررات الجمعية العمومية في سائر القضايا ذات العلاقة . وفي المرتبة الثانية ، بعد مسافة غير قصيرة ، تأتي بريطانيا ولا سيما فيما يتعلق بتأييدها للنظم العنصرية في أفريقيا الجنوبية . فالسفراء المتجهمون الذين استخدموا حق النقض ( الفيتو ) كانوا يتكلمون لهجة انجليزية صافية فيما كان الاتحاد السوفيتي يصوت مع الأكثرية الساحقة . كانت عزلة الولايات المتحدة ستبدو في الحقيقة ، أكثر قسوة وشدة لولا أن نفوذها الهائل منع وصول جملة القضايا الكبرى إلى جدول أعمال الأمم المتحدة . فغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان تعرض للانتقاد اللاذع مرات متكررة ، غير أن الأمم المتحدة لم تبد أي استعداد لبحث حرب الولايات المتحدة ضد الهند الصينية .

من شأن دورة الأمم التي سبقت مباشرة « بحر التغيرات الرائعة » (شتاء ٨٩-٩٠) أن يلقي

كثيراً من الضوء على الأمور. ثلاثة من قرارات مجلس الأمن تعرضت للفييتو: اداة هجوم الولايات المتحدة على السفارة النيكاراغوية في باناما (الولايات المتحدة : فيتو بريطانيا: امتناع عن التصويت)؛ اداة غزو الولايات المتحدة لباناما (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة وفرنسا: ضد القرار)؛ اداة تصرفات اسرائيل السيئة في المناطق المحتلة (الولايات المتحدة: فيتو) كان هناك قراران صادران عن الجمعية العمومية يدعوان جميع الدول إلى مراعاة القانون الدولي. شجب أحدهما تأييد الولايات المتحدة لجيش الكونترا ودان الثاني الحصار غير القانوني المفروض على نيكاراغوا. وهذان القراران اتخذتا بمعارضة صوتين لكل منهما: الولايات المتحدة واسرائيل. ثمة قرار يعارض حيازة الأراضي بالقوة صدر بأكثر من ١٥١ صوتاً مقابل ثلاثة أصوات (هي اسرائيل والولايات المتحدة والدومينيكان). وكان القرار يدعو مرة أخرى إلى تحقيق تسوية دبلوماسية للنزاع العربي - الاسرائيلي تتضمن حدوداً معترفاً بها وضمانات أمنية وتستند إلى القرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة مع حق تقرير المصير للفلسطينيين اضافة إلى الدعوة المضمرة إلى تسوية تقوم على دولتين. دأبت الولايات المتحدة على عرقلة مثل هذه التسوية - منذ الفيتو الذي استخدمته في كانون الثاني ١٩٧٦ ضد هذا الاقتراح الذي تقدمت به كل من سورية والأردن ومصر بتأييد من م. ت. ف. ف. فالولايات المتحدة ظلت تنقض قرارات مجلس الأمن وتعرقل مقرارات الجمعية العمومية ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى حول جملة كاملة من القضايا بما فيها مسائل متعلقة بالعدوان والضم وانتهاكات حقوق الانسان ونزع السلاح ومراعاة القانون الدولي والارهاب وغيرها. (٤٢)

وفي ظل حماسها الجديد غير المعهود للقانون الدولي وللأمم المتحدة تحولت النيويورك تايمز أكثر من مرة نحو التركيز على بطل واحد هو دانييل باتريك مونيهان Daniel Patrick Moynihan فقد تم ابرازه بوصفه شاهداً ذا خبرة حول «روح الاجماع الجديدة السائدة في الأمم المتحدة» «ليشرح أن «الماضي شهد بعض الانتهاكات الفاضحة تماماً للقانون الدولي» «غير أن القوى الرئيسة» الآن «باتت ذات مصالح مندوجة وآلية الأمم المتحدة موجودة وجاهزة تنتظر من يقوم باستخدامها». «و احتضانه للقانون الدولي» هذا لقي اطراء ومديحاً في عرض لدراسته التي صدرت بعنوان «قانون الأمم». لاحظ مراجع الكتاب «غضبه الصائب، الساخر» الذي يذكرنا بـ «الاستاذ المتحمس الذي يشك في اصغاء الناس إليه» فيما هو «دائب بوضوح على صب جام غضبه على حقيقة أن أمراً لا يجادل مثل القانون الدولي يتعرض بصورة روتينية للتجاهل بوصفه أمراً يمكن الاستغناء عنه وساذجاً». وفي مقالة نشرتها مجلة تايم نطلع أيضاً على أن مونيهان «مغمور بفيض من السرور» من البرهنة على صوابه في نضاله الطويل دفاعاً عن القانون الدولي ونظام الأمم المتحدة، اللذين يشكلان فكرتين «مجردتين» ولكنها «عزيزتان جداً» على قلبه. أخيراً يتدافع الجميع «لامتطاء فرس مونيهان الخشبي» بدلاً من تجاهل المبادئ التي ظل يدافع عنها بقدر كبير من الايمان طوال هذه السنوات كلها. لم يعد مونيهان بحاجة لأن «يغري نفسه بأنه شهيد المبادئ». ف «التاريخ لحق به» الآن.

غير أن هذه المهرجانات الاحتفالية التكريمية خلت من صفحات سجل مونيهان بوصفه



سفيراً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، حين كان يستطيع أن يمارس مبادئه على أرض الواقع . في برقية له موجهة إلى هنري كيسنجر بتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٧٦ تحدث موينيهان عن « التقدم الملموس » الذي تحقق بفضل تكتيكاته القائمة على لي الأذرة في الأمم المتحدة « لصالح هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية ، هدف تحطيم الكتل الكبيرة للأمم ، وخصوصاً الحديثة منها ، التي طالما دأبت على التكاثر ضدنا في المناير الدولية والمجاهبات الدبلوماسية بصورة عامة » . وأورد موينيهان موقفين لها علاقة بالأمر : نجاحه في احباط رد فعل الأمم المتحدة على غزو اندونيسيا لتييمور الشرقية من جهة وعلى العدوان المغربي ضد الصحراء الغربية من جهة ثانية ، وكانا كلاهما ، يتمتعان بتأييد الولايات المتحدة وخصوصاً الغزو الاندونيسي الذي لقي دعماً حماسياً استثنائياً وكان لديه أكثر من ذلك ليقوله حول هذه المسائل في مذكراته التي تحدثت عن الأعوام التي أمضاها في الأمم المتحدة حيث يصف بصراحة دوره لدى قيام اندونيسيا باجتياح تيمور الشرقية في كانون الأول ١٩٧٥ بالعبارات التالية :

« أرادت الولايات المتحدة أن تسير الأمور كما سارت ، وبذلك ما تستطيع من جهود لتحقيق ذلك . كانت وزارة الخارجية راغبة في أن تبرهن الأمم المتحدة أنها عاجزة عجزاً كاملاً في أي تدبير يمكنها أن تتخذه . وهذه المهمة أوكلت إلي أنا ، وأنجزتها بقدر غير قليل من النجاح » .

ويضيف أن حوالي ستين ألفاً من الناس كانوا قد قتلوا خلال عدد قليل من الأسابيع « وهذا العدد يشكل ١٠ بالمئة من السكان ، وهي نسبة قريبة من الخسائر التي تكبدها الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية » (٤٤)

ليس قليلاً الضوء الذي تلقيه حادثة الأمم المتحدة المقدمة هنا بصورة موجزة على الثقافة السائدة لدى أوساط المفكرين والمثقفين . فالأمم المتحدة باتت اليوم « ذات وظيفة » لأنها تنفذ ، بقدر أقل أو أكثر ، ما تريده واشنطن ، وهذه حقيقة لا علاقة لها على الإطلاق تقريباً بانتهاء الحرب الباردة ، بالروس ، أو بأمراض العالم الثالث . و « الخطابة اللاذعة المعادية للغرب » لدى العالم الثالث لم تكن في الغالب إلا دعوة إلى احترام القانون الدولي ومراعاته . للمرة الأولى حصل أن الولايات المتحدة وحلفاءها عارضت أعمال العدوان والضم وانتهاكات حقوق الانسان . لذا فإن الأمم المتحدة تحررت من الفيتو الأمريكي - البريطاني المنتظم . وبما أن هذه الحقائق غير مقبولة فإنها ليست موجودة . إنها تنتمي إلى فصيلة « اساءة استعمال الواقع » ( التاريخ الواقعي ) لا إلى الواقع نفسه ( ما نفضل أن نؤمن به ) . (٤٥)

هذه عناصر أساسية من قيمنا الفكرية والثقافية التقليدية . كذلك تعرضت قيمنا الأخلاقية التقليدية للافتضاح من أساسها ولا سيما مع بداية تبلور المعارضة النخبوية لخطط الولايات المتحدة الحربية . شكلت مقابلة مع قائد القوات الأمريكية الجنرال نورمان شوارتزكوف Norman Schwartzkopf ثم أبرازها على الصفحة الأولى لجريدة النيويورك تايمز إحدى العلامات المبكرة . تقول الجريدة في مقدمة المقابلة :

« إن قائد القوات الأمريكية التي تواجه العراق قال اليوم إن قواته كانت تستطيع أن تحرر العراق ، ولكنه حذر من أن التدمير الشامل لذلك البلد قد لا يكون في صالح ميزان القوى في هذه المنطقة على المدى الطويل . »

وتحذيره هذا جرى تطويره من قبل آخرين . ففي مثال نموذجي كتبت جوديث ميلر Judith Miller اختصاصية الشرق الأوسط في التايمز تحت عنوان « الثمن السياسي لانتصار خاضع للنقاش » تقول :

« ثمة قلة ممن يشكون في أن الولايات المتحدة وحليفاتها قادرة على « تحويل بغداد إلى كراج » . كما قال أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في الشرق الأوسط مؤخراً ، إذا ما نشبت الحرب في منطقة الخليج الفارسي . غير أن عدداً كبيراً من المحللين الذين يزدادون اهتماماً بالتأثير المحتمل لمثل هذا الانتصار على المصالح الأمريكية طويلة الأمد في المنطقة . فوليام كرو William Crowe أحد رؤساء هيئة الأركان المشتركة السابقين حذر الأسبوع الماضي قائلاً « إن الكثير من العرب سوف يستأثرون استياء عميقاً ازاء حملة من شأنها بالضرورة أن تؤدي إلى مقتل أعداد كبيرة من اخوتهم المسلمين . . . »

باختصار نستطيع أن نذبح سبعة عشر مليوناً من البشر ونمسح بلداً عن وجه الأرض ، ولكن الإبادة الجماعية قد لا تكون حكيمة تكتيكياً ، وقد تلحق الأذى والضرر بمصالحنا . عولجت القضايا بعمق في العديد من المقالات التي كانت لافتة للنظر بافتقارها إلى أي دليل على وجود ذلك النوع من « الوسواس » الذي عبرت عنه وزارة شؤون الهند في ١٩١٩ ازاء استخدام الغاز السام ضد « القبائل غير المتمدنة » . يمكن لأولئك الذين عبروا عن القلق ازاء انهيار قيمنا التقليدية أن يطمئنوا . (٤٦)

## ٦ - معتدلون وقوميون ( وطنيون )

كان رد الفعل الانعكاسي الشرطي المؤلف غائباً عن الساحة في معظم الأحيان بعد ضياع الخطر السوفييتي إلى غير رجعة . فعجز رئيس الجمهورية عن صياغة أهداف سامية ورفيعة أثار قدراً كبيراً من النقد ولكن السبب الكامن وراء تعثره وتلعثمه ترك دون تمحيص أو معاينة . من المؤكد أن النقد لم يكن منصفاً . قلما يستطيع المرء أن يتوقع الحقيقة بقدر أكبر مما في الماضي والذرائع المألوفة السائدة لم تكن متوفرة . تتابعت المحاولات التي تعقبت عمليات استطلاع الرأي مع المعلومات التي تقدمها عما هو رائج ويوسعه أن يبيع . وبين الحين والآخر وصلت بعض الأصوات حتى إلى حدود التسليم بالواقع غير القابل للتعبير عنه عادة : واقع أن التدخل في العالم الثالث مدفوع بهواجس أمريكية « استراتيجية » واقتصادية ، وفي هذه الحال بهاجس « دعم البلد العضو في الأوبيك الأكثر نزوعاً إلى مراعاة مصالح واشنطن . » (٤٧)

يعتبر تحكم العراق بأرخص وأوفر منابع الطاقة ، بحق ، أمراً بالغ الخطورة . أما تحكم الولايات المتحدة بموارد الوطن العربي فهو ، على النقيض ، أمر حسن ومستحب - لا بالنسبة لأكثرية الناس الذين يعيشون في الكويت أو في المنطقة عموماً ، أو بالنسبة لآخرين مثلهم في

الأماكن الأخرى ، بالتأكيد ، بل بالنسبة للناس المهمين . تجدنا دائماً أمام المبدأ الأساسي نفسه : لا بد للموارد وزمام الحكم فيما يخص العالم من أن تكون بأيدي « الأغنياء الذين يعيشون بسلام في مواطنهم » . ولا بد من ابقاء الجياع والمظلومين حيث هم .

وحسب الفرضيات التشيرتشلية نفسها فإن الأغنياء الذين يتفدون أوامرنا في العالم العربي هم « معتدلون » يلتحقون بركب موسوليني وسوهارتو والجنرالات الغواتيماليين وغيرهم ممن هم على شاكلتهم . ففي معرض نشرها لعواقب الغزو العراقي تقول النيويورك تايمز إن « الشرق الأوسط بات الآن مقسوماً إلى معسكر واضح الاعتدال موالي للغرب » و « تجمع قومي شديد التطرف وعنيف معادي للغرب » ، يضم في صفوفه « الانسان العربي في الشارع » ، كما تقول جريدة يومية تونسية في معرض تعليقها على « التأيد المتزايد للعراق بين صفوف العرب في البلدان الأفقر » . ويضيف بيرنارد ترانينر Bernard Trainor : لو نفذ صدام حسين تهديده بـ « احراق اسرائيل لأدى ذلك إلى استثارة المزيد من التأيد لدى الملايين من المحرومين والمسحوقين العرب الذين يعتبرونه أسداً وكان بمقدورهم أن يشعلوا اضطرابات أهلية في الدول العربية المحافظة والمعتدلة » - تلك الدول المحكومة والمدارة من قبل أمراء وخريجي معاهد رجال الأعمال هم ، في نظرهذه الملايين من العرب ، رجال أعمال غربيون يتظاهرون بعبادة الله في حين يعبدون مامون ( إله المال ) في الحقيقة . (٤٩)

لاحظوا أن ترينر Trainor يبقى منسجماً مع ما هو متعارف عليه في شجبه لصدام حسين باعتباره هتلراً مغروراً استناداً إلى تهديده باحراق اسرائيل - انتقاماً لعدوان اسرائيلي ، وهذه حقيقة يتم تجاهلها تجاهلاً كاملاً ، كما في هذه الحال أو يجري الاستخفاف بها واعتبارها غير ذات علاقة . أما أي رد فعل اجرامي اسرائيلي على عدوان عراقي ما ، لوثم ، فمن شأنه أن يعتبر عملاً مشروعاً ومحققاً منطلقاً من مبدأ الدفاع عن النفس . ولاحظوا أيضاً أن عبارتي « المعتدلة الموالية للغرب » و « القومية المتشددة المعادية للغرب » تردان بكثرة . « فالولاء للغرب » يعني « الاعتدال » ؛ و « معاداة الغرب » تعني « التشدد القومي » - الذي هو شر وتعصبي .

## ٧ - الخط الدبلوماسي

مع حلول أواسط آب بات واضحاً ، أن الولايات المتحدة لم تكن ، بالتحديد ، تقود كورساً تحريضياً مثيراً في الأمم المتحدة عبر محاولتها حشد التأيد لاستخدام القوة في الخليج . ورغم سيل التهديدات والدعوات والتملقات المدهانة فإن الدبلوماسيين الامريكان المتجولين كانوا عاجزين عن حشد ما هو أكثر من مشاركة رمزية في أي شيء يتجاوز حدود العقوبات التي هي من النوعية التي حاولت الأمم المتحدة أن تفرضها في حالات أخرى من العدوان لتعرقل في الغالب من جانب الولايات المتحدة . ما كان اغماض العين عن عزلة الولايات المتحدة في الصحراء السعودية (إذا استثنينا بريطانيا) ممكناً ، إلا أن الخط الرسمي القائم على أن العالم حين يعاني من الاضطراب



يستدعي الشريف (شريف الأفلام الأمريكية الكاويوي أو الوسترن)، ونحن الوحيدين الذين يمتلكون قدراً كافياً من الشرف والكرامة والحزم للنهوض بهذا العبء، لم يتعرض لأية مساءلة جدية.

أعلنت ألمانيا أنها لن تساهم في تمويل العمليات العسكرية الأمريكية لأن الترتيب بين الولايات المتحدة والعربية السعودية كان ثنائياً ولم يحظ بتفويض الأمم المتحدة. واتخذت الجماعة الأوربية الموقف نفسه ففي معرض تعليقه على قرار الجماعة الأوربية القاضي بعدم دعم أية عمليات عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة في الخليج، رغم تقديم ما يقرب من ملياري دولار خلال ١٩٩٠ - ١٩٩١ (١٥ بالمئة من الكلفة التقديرية) إلى بلدان تعاني من المقاطعة، صرح وزير الخارجية الإيطالي قائلاً: «إن العمل العسكري للولايات المتحدة كان عملاً تمت المبادرة إليه بصورة مستقلة ذاتياً. علينا ألا ننسى مبدأ عدم جواز الضرائب بدون تمثيل». أما اليابان فوافقت بتهذيب شديد على تقديم الشيء القليل جداً. في حين تذرعت كوريا الجنوبية بالفقر. جرى كبت رد فعل العالم الثالث واخراسه، ولم يكن ثمة إلا القليل من الحماس لمحاولة الولايات المتحدة مع قدر كبير من العداء الشعبي. بقيت الدول العربية عموماً في موقف المتفرج عن بعد. ففي تونس الموالية للغرب أظهر استطلاع للرأي أن ٩٠ بالمئة يؤيدون العراق مع شجب الكثيرين لـ «المعيار المزدوج» الذي كشف عنه موقف الولايات المتحدة من عدوان إسرائيل وضمها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. لاحظ المعلقون بين الحين والآخر، أن تأييد مبادرة الولايات المتحدة العسكرية كان في المستوى الأدنى لدى الحكومات القائمة على «حركات ديمقراطية ناشئة»: الأردن، الجزائر، اليمن، تونس (جوديث ميلر Judith Miller). عبر محللو الإدارة عن القلق من أن ابقاء الوحدات العسكرية الأمريكية حيث هي فترة أطول مما ينبغي من شأنه أن يتيح «لمواسم الاسلام الدينية» (الحج ورمضان) فرصة لقدر أكبر من التعبير عن المشاعر الشعبية، وأن «يطلق احتجاجات وربما انقلابات» قادرة على «الاطاحة بالحكومات الموالية للغرب في المنطقة مما يؤدي إلى نسف الركيزة الدبلوماسية التي تستند إليها القوات التي تترعها الولايات المتحدة والتي تواجه العراق» (بيتر غوسلين Peter Gosselin)، الذي كتب أيضاً عن أن أحداً من المنتقدين في الكونغرس لا يثير تساؤلاً عن «مبادئ» بوش «الأولى»: «إن الخليج الفارسي يشكل قضية حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة وإن الولايات المتحدة يتوجب عليها، بالتالي، أن تدافع عن مصالحها بالقوة» - ياله من «مبدأ أول» يسهل على صدام حسين تذوقه وتقويمه! قالت جوديث كipper Judith Kipper، المتخصصة بشؤون الشرق الأوسط في معهد بروكينز: «تكمن العقدة الشائكة، حسب ما أرى، في العلاقة بين الأنظمة والشعب لأن أياً من الأنظمة العربية لا يمثل شعبه، وهذا هو السبب الكامن وراء هذا القدر الكبير من الهياج والهتاف في الشوارع لصدام حسين الذي يعتبر مدافعاً عن مصالح الجماهير العربية ضد العصابات الحاكمة التي بددت الثروات النفطية العائدة للدول العربية في سبيل الاغتناء واغناء العالم الغربي. قليلة كانت التعليقات على مغزى عجز الحكومات عن الالتحاق بركب الولايات المتحدة دفاعاً عن قضيتها بمقدار ما توفرت عناصر التعددية في العالم العربي.» (٥١)

حاولت الصحافة أن تتجاهل هذا كله بوقاحة ودأبت على تأكيد الاجماع المثير والمدهش للرأي العام العالمي في تأييده لموقف الولايات المتحدة مع ابداء أسمى آيات المهارة الممكنة في ايراد التفاصيل . فنوعيات المشكلات المطروحة كانت تورد في موجز للأسوشيتد برس عن عيون الأخبار اليومية على النحو التالي : «يعلن وزير الخزانة توماس برادي T.Brady عن نجاح مساعيه الرامية إلى توفير الأموال على النطاق العالمي على الرغم من أنه لم يتلق أية تعهدات أو التزامات محددة بمساعدات جديدة للاسهام في الدفع» . غير أن محرري الزوايا ورؤساء التحرير دأبوا على شجب موقف اليابان (وألمانيا أحياناً) بوصفهما «من حلفاء الأيام البيضاء» الذين يرفضون «المساهمة بما يترتب عليهم في الجهد المشترك الرامي إلى احتواء العراق» . إلا أن المساعي التي بُذلت لاستكشاف ما وراء هذا الرفض الغريب «لعملية الالتحاق بالركب» من جانب أولئك الذين كانوا، نظرياً، المسفيدين الرئيسيين من أعمال الولايات المتحدة وتصرفاتها، كانت قليلة(٥١).

أفضت هذه المشكلات إلى رواية (بل مصادقة) لافئة للنظر تناولت موقف الولايات المتحدة الكفاحي أو النضالي في النيويورك تايمز جاءت في مقالة نُشرت على الصفحة الأولى لتوماس فريدمان Thomas Friedman . فكانت المقال عزا رفض الادارة حتى النظر في امكانية اتباع «خط دبلوماسي» إلى تخوفها من أن المفاوضات قد «تحلل الأزمة» وتعيد الأمر الواقع إلى ما كان عليه مقابل «مكاسب رمزية قليلة في الكويت» لصالح الدكتاتور العراقي، ربما «جزيرة كويتية أو تعديلات ثانوية على الحدود»، وهي جميعاً قضايا متنازع عليها . لذا فإن أي شيء أقل من انتصار كامل لقوة الولايات المتحدة أمر غير مقبول، ولو كان ذلك يعني خوض حرب كارثية تترتب عليها عواقب لا يمكن لأحد أن يتنبأ بها . أما امكانية تبديد الأزمة بالطرق الدبلوماسية مع ترك قضايا مصيرية طالما تعرضت للاهمال مثل انتشار الأسلحة الجهنمية المدمرة في المنطقة (لا في العراق وحده) لتعالج بهدوء عن طريق الأساليب الدبلوماسية - فتلك كارثة لا بد من تجنبها، وليست على الإطلاق خياراً يمكن استكشاف آفاقه(٥٢).

يتابع كبير مراسلي التايمز الدبلوماسيين كلامه ويعزو الضغط من أجل المفاوضات إلى الأردن وم.ت.ف. المراوغة دائماً، الطرفين اللذين يشكل سعيهما إلى القيام بدور الوساطة «الطريقة الوحيدة لتبرير تأييدهما لغزو صدام حسين» . لم يكن الأردن قد أيد الغزو وإن كان لم يؤيد أيضاً رد الولايات المتحدة عليه ؛ وكما يقول المراسل البريطاني مارتن وولاكوت M.Woolacott بقدر أكبر من الدقة في رسالة له من عمان فإن «مساعي» الملك «منذ بداية الأزمة كانت تستهدف إعادة المارد إلى القمم ، عبر تحقيق الانسحاب من الكويت وإعادة الأمر الواقع إلى ما كان عليه بصورة عامة» . وعلى الرغم من أن التايمز لم تجد هذه الحقيقة جديرة بالطباعة والنشر فإن من الصعب أن نصدق أن كبير اختصاصيي الشرق الأوسط لديها كان غافلاً عنها حين كتب قبل بضعة أيام أن م.ت.ف. كانت قد أصدرت بيانها الرسمي الأول حول الأزمة الذي دعا إلى حل من شأنه أن «يضمن وحدة أراضي وأمن كل من العراق والكويت والعربية السعودية إضافة إلى منطقة الخليج والعالم العربي» . إن لوم «التفسير الفلسطيني للأحداث» والسلوك السيء للأردن يشكل مساهمة بارزة أخرى في





شراء الأسهم في الساعات المتأخرة من اليوم» يوم ٤ كانون الأول، بعد أن ورد على لسان التلفزيون البريطاني نبأ حول عرض عراقي يتعهد بالانسحاب من الكويت عدا حقول النفط في الرميلة، بدون أية شروط أخرى سوى موافقة الكويت على مناقشة تأجير الجزيرتين الخليجيتين بعد الانسحاب. وكالات الأنباء نقلت الخبر ولكن أقسام الأخبار في وسائل الاعلام تجاوزته. ومع ذلك فإن التقارير الاخبارية عبرت عن عدم الارتياح من أن المناقشات المقترحة مع العراق (ايصال الانذارات، في حقيقة الأمر، حسب قاموس البيت الأبيض) «قد تشجع بعض الأطراف الأوربية الشريكة على اطلاق العنان لمساع سلمية لا أمل فيها...»<sup>(٥٦)</sup>.

أواخر شهر كانون الأول تقدم العراق باقتراح آخر، كشف عنه موظفون من الولايات المتحدة في الثاني من كانون الثاني: تضمن الاقتراح عرضاً يقضي بـ «الانسحاب من الكويت في حال تعهد الولايات المتحدة بعدم مهاجمة الجنود وهم ينسحبون، وفي حال مغادرة القوات الأجنبية للمنطقة، وفي حال التوصل إلى اتفاق بشأن القضية الفلسطينية وحول حظر جميع أسلحة التدمير الشامل في المنطقة»<sup>(٥٧)</sup>. ثمة رسميون وصفوا العرض بأنه عرض «مثير» لأنه أسقط المشكلات الحدودية، ويلمح إلى حرص عراقي على تسوية متفاوض بشأنها. وقد وصف أحد خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية ذلك الاقتراح بأنه شكل «وضع ما قبل مفاوضات يتسم بالجدية». ولكن الولايات المتحدة «سارعت على الفور إلى استبعاد الاقتراح» كما يقول التقرير. وقد مر المقترح دون أن يرد له أي ذكر في الصحافة القومية ودون أن يحظى بما يستحق من الاهتمام لدى الجهات الأخرى.

غير أن النيويورك تايمز كتبت في اليوم نفسه تقول إن ياسر عرفات، بعد مشاورات مع صدام حسين، ألح إلى أن أي منها «لم يصر على حل القضية الفلسطينية قبل خروج القوات العراقية من الكويت»<sup>(٥٨)</sup>. وتتابع الصحيفة كلامها لتقول: «إن قيام السيد صدام حسين في الثاني عشر من آب بالربط بين الانسحاب العراقي وانسحاب اسرائيلي مواز على الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعد «حسب رأي عرفات» قائماً كمطلب للشروع في المفاوضات». وكل ما هو مطلوب لا يعدو كونه ربطاً قوياً يضمته الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن حول أن علينا أن نحل جميع القضايا في الخليج والشرق الأوسط وخصوصاً القضية الفلسطينية».

قبل أسبوعين من موعد ساعة الصفر بالنسبة للانسحاب العراقي بدا وكأن الحرب لا يمكن تجنبها وفق الشروط التالية: انسحاب العراق انسحاباً كاملاً مع تعهد من جانب الولايات المتحدة بعدم مهاجمة القوات المنسحبة؛ مغادرة القوات الأجنبية للمنطقة؛ اصدار مجلس الأمن ما يشير إلى التزام جدي بحل المشكلات الاقليمية الكبرى الأخرى. أما المشكلات الحدودية المتنازع عليها فسوف تترك لتدرس فيما بعد. غير أن هذه الامكانية رفضتها واشنطن رفضاً قاطعاً وصريحاً وقلما تسربت إلى وسائل الاعلام أو إلى وعي الجمهور. ظلت الولايات المتحدة وبريطانيا متمسكتين بالتزامهما بالقوة وحدها.

وقد تجلّى مدى شدة ذلك الالتزام مرة أخرى حين بذلت فرنسا محاولة الدقيقة الأخيرة لتجنب

الحرب في الرابع عشر من كانون الثاني مقترحة أن يقوم مجلس الأمن بالدعوة إلى «انسحاب كبير وسريع» عن الكويت جنباً إلى جنب مع الاعلان عن أن أعضاء المجلس لن يتأخروا عن «المساهمة النشيطة» في تسوية المشكلات الأخرى المتعلقة في المنطقة، «وخصوصاً مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ولاسيما المسألة الفلسطينية عن طريق عقد مؤتمر دولي، في اللحظة الملائمة «لضمان» أمن هذه المنطقة من العالم واستقرارها وتطورها». قبول الاقتراح الفرنسي بالتأييد من جانب بلجيكا (عضوة في مجلس الأمن) وألمانيا واسبانيا وإيطاليا والجزائر والمغرب وتونس إضافة إلى العديد من بلدان عدم الانحياز. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا الاقتراح (وشاركها الاتحاد السوفيتي دوغما حاجة). وصرح سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة توماس بيكرينغ أن الاقتراح لم يكن جديراً بالقبول لأنه كان يتجاوز قرارات سابقة صدرت عن الأمم المتحدة حول الغزو العراقي (٥٩).

كان تصريح السفير صحيحاً من الناحية الفنية (التقنية). فصياغة الاقتراح مستمدة من مصدر آخر ألا وهو قرار لمجلس الأمن صدر في العشرين من كانون الأول، ومعطوفة على القرار ٦٨١ الذي يدعو اسرائيل إلى مراعاة اتفاقيات جنيف في المناطق المحتلة. وفي ذلك التصريح دعا أعضاء مجلس الأمن إلى «مؤتمر دولي، في وقت ملائم، مشكل بشكل صحيح» للمساعدة على «التوصل إلى تسوية تفاوضية وسلم دائم في الصراع العربي - الاسرائيلي». وقد تم استبعاد التصريح من نص القرار بالذات لمنع الولايات المتحدة من استخدام الفيتو، لتركه ملحقاً. لاحظوا أن الأمر لم ينطو على أي «ربط» مع الغزو العراقي الذي لم يرد ذكره.

لا نستطيع أن نعلم ما إذا كانت المبادرة الفرنسية ذات حظ في النجاح في عملية تجنب الحرب. خشيت الولايات المتحدة من امكانية نجاحها، مما دفعها إلى عرقلتها، انسجماً مع معارضتها الشديدة لأي شكل من أشكال الدبلوماسية إضافة، في هذه الحالة، إلى معارضتها التي لا تقل شدة لأي مؤتمر دولي. وفي هذه النزعة الرفضية التحق صدام حسين بجورج بوش حين لم يعلن للملا أي اهتمام بالاقتراح الفرنسي رغم أن ذلك كان من شأنه، ربما، أن يدرأ الحرب.

أما موقف الولايات المتحدة الثابت الذي لا يتزعزع فقد عبر عنه ويقدر كبير من الوضوح رئيس الجمهورية بوش في الرسالة التي كتبها إلى صدام حسين في الخامس من كانون الثاني والتي رفضها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز حين قدمت إليه من قبل وزير الخارجية جيمس بيكر على أساس أن لغتها لا تليق بالمراسلات بين رؤساء الدول. ففي هذه الرسالة كتب بوش يقول: «من المستحيل أن يكافأ العدوان. كما يستحيل إجراء أية مفاوضات. فالمساومة على المبادئ غير واردة». اكتفى بوش بـ «إبلاغ» صدام حسين بأنه أمام خيارين: إما الاستسلام بدون تفاوض، أو التعرض للسحق بالقوة (٦٠). أما الدبلوماسية فلم تكن تشكل خياراً.

يحق لنا أن نتساءل عن مدى جدية أو انطواء هذه الخيارات على الوعد. ولكن تجاهلها أو الاستخفاف بها بوصفها «بالونات» يعني المطالبة بحل يأتي عبر التهديد بالقوة العسكرية أو استعمالها، مهما كانت العواقب التي قد تكون مرعبة. لا يجوز طمس مغزى هذه الحقائق وأهميتها

على المدى الطويل .

نظراً لاهتمام الولايات المتحدة الراهن بضمان تدمير القدرة العراقية غير التقليدية ، من الجدير أن نتذكر عرضاً عراقياً آخر قوبل بالرفض . ففي الثاني عشر من نيسان ١٩٩٠ عرض صدام حسين ، وهو ما يزال صديق وحليف للولايات المتحدة ، أن يقوم بتدمير ترسانته من الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة غير التقليدية إذا وافقت اسرائيل على ازالة أسلحتها الكيميائية والنووية . ومرة أخرى صرح السفير العراقي في فرنسا في كانون الأول قائلاً : «العراق مستعد لتدمير الأسلحة الكيميائية والأسلحة التدمير الشامل إذا كانت اسرائيل مستعدة للقيام بالشيء نفسه» كما جاء على لسان رويتر . وفي ردها على العرض المقدم في نيسان والمنقول عبر مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة ، قالت وزارة الخارجية إنها ترحب باستعداد العراق لتدمير ترساناته ولكنها تعارض فكرة الربط بـ «قضايا أو منظومات أسلحة أخرى» (ريتشارد باوتشر Richard Boucher ، الناطق باسم وزارة الخارجية) (٦١) . لاحظوا أن منظومات الأسلحة الأخرى لم يرد لها ذكر؛ فعبارة «أسلحة نووية اسرائيلية» لا يستطيع أن ينطق بها أي مسؤول رسمي في الولايات المتحدة لأن من شأن الاعتراف بوجودها أن يثير مسألة السبب الكامن وراء عدم مشروعية كل هذه المساعدات الأمريكية لاسرائيل في ظل التعديلات التي أدخلت على قانون المساعدات الخارجية في السبعينات والتي تمنع المساعدات عن أي بلد متورط في عمليات سرية ترمي إلى تطوير أسلحة نووية .

ليس خطر التدمير الشامل والقدرة على الاكراه هما اللذان يشكلان مصدر ازعاج لنا ؛ فالمهم هو التحكم بهما من خلال أيد أمينة ومناسبة : أيدينا نحن وأيدي عملائنا . كانت الخطوط العامة لتسوية دبلوماسية ممكنة واضحة منذ آب ، وقد انطوت على ترتيبات تتعلق بوصول العراق إلى الخليج ، ربما عن طريق تأجير جزيرتين غير مأهولتين ؛ على تسوية النزاع حول حقول النفط في الرميلة ؛ على الشروع بخطوات تفضي إلى تسوية أمنية اقليمية ؛ وعلى شكل ما ، ربما ، من أشكال تمكين الرأي العام في الكويت من أن يكون حاسماً . ولكن الولايات المتحدة دأبت باصرار على معارضة مثل هذه الخطوات كلها منذ اللحظة الأولى زاعمة أن «من المستحيل مكافأة العدوان» وأن فكرة «الربط» متناقضة مع مستوانا الأخلاقي الرفيع ، وأننا لا نستطيع أن ندخل في مفاوضات مطولة . وعلى العراق أن يبادر فوراً إلى الاستسلام أمام استعراض القوة من جانب الولايات المتحدة ، ويعدّها قد - نعم قد - تتيح واشنطن فرصة لمناقشة قضايا أخرى . ورفض فكرة «الربط» هذا متجذر في الحقيقة المضرة غير القابلة للاعلان ، حقيقة أن الولايات المتحدة تقف ضد أية تسوية دبلوماسية لسائر القضايا «المتراصة» وبشكل خاص ظلت منذ أمد طويل تعارض عقد أي مؤتمر دولي حول الصراع العربي - الاسرائيلي لأن مثل هذه الجهود لن تفضي إلا إلى ضغوط من أجل تحقيق تسوية دبلوماسية سلمية نجحت الولايات المتحدة حتى الآن نجاحاً كاملاً في عرقلتها واحباطها عن طريق ما يعرف باسم «عملية السلام» في قاموس الأيديولوجيا السائدة . في العديد من الحالات المماثلة كانت الولايات المتحدة راضية تماماً عن مكافأة العدوان وعن



اجراء المفاوضات المطولة وعن اتباع أسلوب «الربط» (حتى القبول بغض النظر في الحالات التي تكون فيها الأعمال الاجرامية مُقرّة). ففي ناميبيا، على سبيل المثال، دانت الأمم المتحدة احتلال جنوب افريقيا لهذه المنطقة في الستينات، وأعقب ذلك حكم صادر عن محكمة دولية يدعو إلى رحيل جنوب افريقيا. دأبت الولايات المتحدة على اتباع «الدبلوماسية المادئة» و«المعالجة البناءة» فيما تابعت جنوب افريقيا نهب ناميبيا وزرع الرعب والارهاب في ربوعها واستخدمتها قاعدة لهجمات الاجرامية ضد جاراتها. أما «خطة» وزير الخارجية جورج شولتز «للسلام» في لبنان ١٩٨٣ فقد «كافأت المعتدين» بدون تردد. فالخطة أقامت عملياً «اسرائيل الكبرى» كما اعترفت النيويورك تايمز الموالية لاسرائيل بحماس، في حين صدرت الأوامر لسورية وكانت أوامر تطالبها، ببساطة، بالرضوخ لما تفرضه الولايات المتحدة واسرائيل (وقد رفضت سورية ذلك كما هو متوقع)؛ ياله من شكل متطرف من أشكال الربط! (٦٢) وكذلك فإن اسرائيل «كوفئت» على غزوها لمصر عام ١٩٥٦. إن الدول العميلة للولايات المتحدة أو الولايات المتحدة نفسها ليست مطالبة بالعزوف عن العدوان والارهاب قبل تلبية «حاجاتها» و«متطلباتها». والنموذج عام وشامل كما يرى معلقو العالم الثالث عموماً، ولا يؤثر كثيراً على الثقافة السياسية الغربية المنضبطة جيداً.

من المعقول معقولة كاملة اتخاذ الموقف القائم على ضرورة انسحاب العراق فوراً، بدون أية شروط، وفي غياب أي «ربط» بأي أمر آخر، وعلى ضرورة قيام العراق بدفع التعويضات بل ويجره إلى المحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم الحرب؛ ذلك موقف يمكن الدفاع عنه بالنسبة لأناس يتبنون المبادئ التي تفرز مثل هذه الاستنتاجات. غير أن المبادئ، من الناحية المنطقية، لا يمكن تبنيها بصورة انتقائية. أما من الناحية الواقعية فإن قلة فقط، من بين أولئك الذين يعلنون احتضانهم للموقف السائد، تستطيع أن تزعم أنها تفعل ذلك استناداً إلى المبادئ كما تبين أكثر المساءلات بدائية وأولية بسرعة.

يشكل رفض فكرة «الربط» المقبول باجماع مذهب لدى النخبة، أمراً يستحق انتباهاً استثنائياً في هذه الحالة لأنه مندمج مع المطالبة بتسوية سائر المشكلات الأمنية في المنطقة كجزء ضروري من الانسحاب العراقي. وما إن أبرز العراق نفسه عدواً، لا عميلاً يُعَوَّل عليه كما كان مفترضاً، حتى بات من المستحيل تركه محتفظاً بقدراته العسكرية الخطرة كما هي. غير أن «توازن القوى طويل الأمد في المنطقة» يتطلب أن يبقى العراق عقبة وحاجزاً أمام ايران، كما الملح الجنرال شوارتزكوف Schwartzkopf. ومن غير الواقعي توقع بقاء العالم العربي متفرجاً سلبياً فيما تقوم الدولة العميلة الأولى للولايات المتحدة ليس فقط باحتلال الأراضي العربية واخضاع السكان لاضطهاد بالغ الفظاظة، بل وتتابع توسيع ترساناتها النووية وميزاتها العسكرية الأخرى. من الواضح أن مسائل «الأمن» و«الاستقرار» تستدعي النظر في قضايا اقليمية، في مسألة «الربط» المثيرة للرعب. وبما أنها ضد التسويات الدبلوماسية بصورة عامة، لأسباب تعود إلى ضعفها السياسي، يتعين على الولايات المتحدة (والرأي العام المتعلم)، مهما يكن من أمر، أن تعارض «الربط» من منطلق المبدأ العظيم الذي يقول «من المستحيل أن يكافأ المعتدي» - في هذه الحالة.

بعد ثلاثة أيام متتابة من الكتابة وتبرير مخاوف الولايات المتحدة ازاء احتمال انجذاب أطراف أخرى إلى «الطريق الدبلوماسية»، بادر محررو التاييز، وهم غاضبون غضباً شديداً من قيام صدام حسين بمحاصرة السفارات الأجنبية عسكرياً، إلى ادانته بوصفه الطرف الذي أنزل «صفعة قوية بالدبلوماسية ذاتها»<sup>(٦٣)</sup> وكما لوحظ من قبل فإن هذا التحدي المتطرف للقانون الدولي أجبر محرري التاييز على المطالبة بمعاملة صدام حسين معاملة مجرمي الحرب بموجب مبادئ نورمبرغ. اتهم المحررون صدام حسين بجرائم مختلفة مثل «البدء بحرب عدوانية متتهكاً اتفاقيات ومعاهدات دولية»، مع ايراد غزو ايران في ١٩٨٠؛ «المعاملة السيئة للسكان المدنيين في المناطق المحتلة»؛ حرمان الناس من جنسيتهم واساءة معاملة المدنيين الأبرياء؛ اضافة إلى هذا الاعتداء الفظيع على «دبلوماسيين يخضع وضعهم الخاص لحماية اتفاقيات فيينا». الاتهامات كلها صحيحة وتشير بالفعل إلى انتهاك مبادئ نورمبرغ. وأكثر الجرائم سوءاً وفضاعة هي تلك التي اقترفت في الفترة التي ظل فيها المحررون يتظاهرون بعدم رؤية دعم حكومة الولايات المتحدة لأصدقائها العراقيين. كما أننا نستطيع أن نتذكر بلداناً أخرى تورطت مؤخراً في اقرار جرائم مماثلة، بما فيها ذلك البلد الذي تمتدحه التاييز كثيراً ويصوره منتظمة بوصفه الوصي النبيل الذي يحرص على حماية النظام العالمي وحقوق الانسان، مع بلد آخر تصر التاييز على وصفه بأنه «رمز الكرامة الانسانية» بالذات، «مجتمع تشكل فيه الحساسية الأخلاقية مبدءاً من مبادئ الحياة السياسية»<sup>(٦٤)</sup>. غير أن المحررين لم يروا مناسباً أن يجروا قراءهم عبر الطرق الفرعية لانعدام المصادقية التاريخية.

## ٨ - حماية حاجاتنا

وفق أي من المعايير نجد أن صدام حسين شخصية مثيرة للرعب، فظيعة، ومن الممكن، بكل تأكيد، تشبيهه بالمجرم الأصغر مانويل نورييغا Manuel Noriega. غير أن سفالته لم تكن السبب الكامن وراء تقمصه لدور الشيطان الأكبر في آب ١٩٩٠. فتلك السفالة والندالة كانتا واضحتين منذ أمد طويل ولكنها لم تشكلا عقبة أمام جهود واشنطن المتركزة على تقديم المساعدة والدعم له. لا بد من اتفاق بضع كلمات على التزامنا التقليدي بمقاومة العدوان والدفاع عن سيادة القانون وحكمه. فصدام حسين انقلب شيطاناً بالطريقة المألوفة: حصل الانقلاب لحظة الاقتناع أخيراً، بدون أدنى شك، بأن نزعتة القومية والوطنية الاستقلالية باتت تهدد مصالح الولايات المتحدة. عندئذ أصبح سجله الزاخر بالشناعات البشعة موفراً للأغراض الدعائية، ولكنه لم يكن ذا علاقة جوهرية قط، فيما عدا الدعاية، بتحوله المفاجيء في آب ١٩٩٠ من صديق حميم وعزيز إلى نسخة جديدة عن جنكيزخان وهتلر.

إن الاحتلال العسكري للكويت - الذي من شأنه، في حال الاحتفاظ به بنجاح، أن يحول الدكتاتور العراقي إلى أحد كبار اللاعبين على المسرح العالمي - لا يثير خطر المجابهة بين القوتين الأعظم والحرب النووية، كما فعلت صراعات سابقة في المنطقة. وتلك الحقيقة التي تنطوي على

قدر غير قليل من الأهمية تعكس ، بطبيعة الحال ، انهيار النظام السوفيتي مما يترك الولايات المتحدة وحدها دون وجود أية جهة تستطيع تحديها بالقوة العسكرية فضلاً عن تعرضها لاغراءات قوية باتجاه استعراض كفاءة الأداة التي تموزها وتحتكرها وحدها . أما التصور الاستراتيجي فلم يبرأ بأي شكل من الأشكال من جملة من التحديات ، حتى بين أوساط النخبة ، حيث بدأ صراع يبرز خلال بضعة أشهر وفق خطوط مألوفة<sup>(٦٥)</sup> . فالاستراتيجية الشاملة للتحكم بالعالم والسيطرة عليه عبر التهديد بالقوة أو استخدامها تتناقض مع أهداف الحفاظ على العافية الاقتصادية ومصالح البيزنس على النطاق الدولي - وقد باتت هذه المشكلات بالغة الجدية منذ الان ويستحيل التفكير بمعالجتها ومقاربتها بدون تحقيق تغييرات ذات شأن في السياسة الاجتماعية على المستوى الداخلي . إن شكل النظام العالمي الجديد سيتوقف ، إلى حد غير قليل ، على نوعية التصور الذي سيسود من بين هذه التصورات .

## حواشي الفصل السادس

- ١ - انظر المقدمة .
- ٢ - انظر الفصل الأول من هذا الكتاب .
- ٣ - خطاب جيمس بيكر أمام مجلس الشؤون العالمية في لوس أنجلوس ، ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٠ .
- ٤ - جون دان John Dunn ، ملحق التاييز الأدبي ، ٥ / ١٠ / ١٩٩٠ .
- ٥ - وليم ستيفرز William Stivers , Supremacy & Oil ( جامعة كورنيل ، ١٩٨٢ )
- ٦ - آندي توماس Andy Thomas , Effects of Chemical Warfare ( معهد السلم العالمي ، ستوكهولم ، ١٩٨٥ )
- ٧ - مارك تاشتنبرغ Mark Tachtenberg ، انترناشيونال سكيوريتي ، شتاء ٨٨ - ١٩٨٩ .
- ٨ - كواندت Quandt . Force Without War ( معهد بروكيتز ، ١٩٧٨ ) .
- ٩ - برقية رقم ١٩٧٩ ، ١٧ / ٧ / ١٩٥٨ من وزير الخارجية إلى رئيس الوزراء ، من واشنطن .
- ١٠ - مقاطع غير مؤرخة من تقرير مجلس الأمن القومي رقم ٥٨٠١ / ١ .
- ١١ - كريستوفر راند Christopher Rand , Making Democracy Safe for Oil ، ( لندن ، ١٩٧٥ ) .
- ١٢ - بوسطن غلوب ، ٨ / ٨ / ١٩٩٠ ، ماك غوري Mc Gory .
- ١٣ - لوس انجلوس تايمز و نيشن ، ١٠ / ٩ / ١٩٩٠ .
- ١٤ - بوسطن غلوب ، ٨ / ٨ / ١٩٩٠ ، ماك غوري Mc Gory .
- ١٥ - نيويورك تايمز ، ١٢ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ١٦ - افتتاحية ، بوسطن غلوب ، ٩ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ١٧ - ميكايل كارلين M. Carlin ، بوسطن غلوب ، ٩ / ٨ / ١٩٩٠ .



- ١٨ - مع حلول تشرين الثاني انضج الانقسام في صفوف النخبة .
- ١٩ - أمريكيان جورنال أوف انترناشيونال لو، المجلد ٧٠ ، ١٩٧٦ .
- ٢٠ - نيويورك تايمز ، ١٦ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٢١ - Siegmán ، رسالة ، نيويورك تايمز ، ٢٦ - ٨ / ١٩٩٠ .
- ٢٢ - افتتاحية ، فاينانشال تايمز ، ١٣ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٢٣ - نوم بروكاو ، NBC ، ١٢ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٢٤ - جرو زاليم بوست ، يديعوت أحرونوت ، ١٠ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٢٥ - المصدر السابق .
- ٢٦ - نيويورك تايمز ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٢٧ - انظر Fateful Triangle ، ص : ١٤ .
- ٢٨ - رويس Royce ، نيوزداي ، ٢٩ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٢٩ - ر . و . آبل R. W. Apple ، نيويورك تايمز ، ٣٠ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٣٠ - اسوشيتد برس ، ٢ / تشرين الثاني / ١٩٩٠ .
- ٣١ - توني هورويتز Tony Horwitz ، وول ستريت جورنال ، ٣ / ١٢ / ١٩٩٠ .
- ٣٢ - انظر Necessary JHusious .
- ٣٣ - أسوشيتد برس ، بوسطن غلوب ، ٥ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٣٤ - ميكائيل وايتز Michael Wines ، نيويورك تايمز ، ١٣ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٣٥ - ليزي غراز Liesie Graz ، ميدل الست انترناشيونال ، ٣ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٣٦ - انظر الهامش رقم ٢١ .
- ٣٧ - لاكور Laqueur . نيويورك تايمز ماغازين ، ١٦ / ١٢ / ١٩٧٣ ؛ للمزيد من النقاش انظر كتابي : Peace in the Middle East (بانشيون ، ١٩٧٤) .
- ٣٨ - انظر الفصل الأول من هذا الكتاب .
- ٣٩ - افتتاحية ، بوسطن غلوب ، ٨ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٤٠ - بوسطن غلوب ، ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٤١ - منذ ١٩٧٠ وحتى ١٩٨٩ استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد ٤٥ قراراً من قرارات مجلس الأمن وحيدة ، و ١١ قراراً مع المملكة المتحدة و ٤ قرارات مع المملكة المتحدة وفرنسا .
- ٤٢ - انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب ؛ زد ماغازين ، كانون الثاني / ١٩٩٠ .
- ٤٣ - ايلين سكيولينو Elaine Sciolino ، نيويورك تايمز ، ٢٨ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٤٤ - نيويورك تايمز ٢٨ / ١ / ١٩٧٦ ؛ موينيهان Moynihan , Adangerous Place ( براون ١٩٧٨ )
- ٤٥ - انظر الصفحة ١٩ من هذا الكتاب .
- ٤٦ - يوسف ابراهيم ، نيويورك تايمز ، ٢ / ١١ / ؛ جوديث ميلر J. Miller ، نيويورك تايمز ٦ / ١٢ / ١٩٩٠ .
- ٤٧ - توماس فريدمان Thomas Friedman ، نيويورك تايمز ، ١٢ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٤٨ - تقتضي مصلحة أبناء المنطقة على المدى الطويل منع النفط عن الأسواق وإبقاء أسعاره مرتفعة الآن والحفاظ على الموارد للمستقبل .
- ٤٩ - يوسف ابراهيم ، نيويورك تايمز ، ١٢ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٥٠ - واشنطن بوست - بوسطن غلوب ، ٦ / ٩ / ١٩٩٠ .

- ٥١ - أسوشيتدبرس ، ٧ / ٩ / ١٩٩٠ .
- ٥٢ - فريدمان Friedman ، نيويورك تايمز ، ٢٢ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٥٣ - مانشستر غارديان ويكلي ، ٢٦ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٥٤ - يهودا ليتاني Yehuda Litani ، حداثوت ، ١٧ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٥٥ - اندرو روزنتال Andre. Rosenthal ، نيويورك تايمز ، ٣ / ٩ / ١٩٩٠ .
- ٥٦ - أسوشيتدبرس ، ٤ / ١٢ / ١٩٩٠ .
- ٥٧ - رويس Royce ، نيوزداي ، ٣ / ١ / ١٩٩١ .
- ٥٨ - باتريك تيلر Patrick Tyler ، نيويورك تايمز ، ٣ / ١ / ١٩٩١ .
- ٥٩ - تريفور رو Tervor Rowe ، بوسطن غلوب ، ١٥ / ١ / ١٩٩١ .
- ٦٠ - أسوشيتدبرس ، ١٤ / ١ / ١٩٩١ .
- ٦١ - أسوشيتدبرس ، ١٣ / ١ / ١٩٩١ ، رويترز ، بوسطن غلوب ، ١٤ / ١ / ١٩٩١ .
- ٦٢ - انظر Fateful Triangle ، للمؤلف .
- ٦٣ - افتتاحية ، نيويورك تايمز ، ٢٥ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٦٤ - نيويورك تايمز ٢٥ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٦٥ - انظر الفصل الثاني عشر ، الفقرة الخامسة ، والمقدمة .

## الفصل السابع

### المنتصرون

تقول الصورة المألوفة إن الولايات المتحدة ربحت الحرب الباردة. انتصر الخير على الشر حين انتصرت الديمقراطية ورأسمالية السوق الحرة، حين انتصرت العدالة وحقوق الانسان. ويوصفها حاملة راية القضية فإن الولايات المتحدة تتولى الآن قيادة الطريق إلى نظام عالمي جديد قائم على السلم والتنمية الاقتصادية والتعاون بين اولئك الذين اتبحت لهم فرصة رؤية النور- الجميع تقريباً عدا بعض الاستثناءات الصامدة مثل كوبا التي ما تزال تشكو أن العالم الثالث لا يحصل على ما يستحقه وصدام حسين، رغم جهودنا المخلصة الرامية إلى تحسين سلوكه عن طريق الجزرة بدلاً من العصا؛ إنه خطأ في التقدير لا بد من تقويمه وتصحيحه بسيف المنتقم الذي هو على حق.

أمعنا النظر في مدى مصداقية هذه الصورة من وجهات نظر متعددة. ثمة نظرة طبيعية أخرى ألا وهي معاينة المعازل التقليدية لنفوذ الغرب وسلطته والسؤال عن أحوال شعوب تلك المعازل في هذه اللحظة التاريخية وهم يتأملون انتصار الطرف الذي يمثلهم في صراع الحرب الباردة. لنا أن نتساءل حول الطريقة التي يحتفلون بها بانتصار الرأسمالية الليبرالية والديمقراطية، وهم يفعلون ذلك دون شك، إذا كنا سنأخذ الرواية المألوفة مأخذ الجد.

#### ١ - ثمار النصر: أمريكا الوسطى

قليلة هي المناطق التي تضاهي أمريكا الوسطى في العالم من حيث خضوعها لهيمنة قوة عظمى، وهي - أي أمريكا الوسطى، التي خرجت من زوايا النسيان المعهودة في الثمانينات لتحتل صدر المسرح حين واجه النظام التقليدي تحدياً غير متوقع مع نمو الحركات الشعبية ملهمة جزئياً



بتوجه الكنيسة الجديد نحو «خيار أفضل للفقراء». فبعد عقود من القمع الوحشي والتأثير الهدام لبرامج المساعدات الأمريكية في الستينات، أصبحت التربة مهيأة لتغيير اجتماعي ذي معنى. والمزاج في واشنطن زاد سواداً مع الاطاحة بدكتاتورية سوموزا.

كان رد الفعل عنيفاً وسريعاً: قمع شديد أدى إلى تمزيق المنظمات الشعبية. ومع تصاعد ارباب الدولة تورمت صفوف المنظمات الفدائية الصغيرة. ف «المجموعات الفدائية والجماعات الثورية بدأت، بلا استثناء تقريباً، كروابط وجمعيات للمعلمين والنقابات العمالية والاتحادات الفلاحية أو المنظمات الكنسية لهذه الأبرشية أو تلك...». بأهداف عملية واصلاحية، كما قال السفير السابق روبرت وايت Robert White في شهادته أمام الكونغرس عام ١٩٨٢. والفكرة ذاتها أكدها الراهب اليسوعي المثقف السلفادوري الذي اغتيل، اغناثيو مارتين - بارو - Ignacio Martin Baro مع العديد من الآخرين. (١)

وبعد عقد واحد استطاعت الولايات المتحدة وعميلاتها المحلية أن تدعي لنفسها قدراً ملموساً من النجاح. فالتحدي الذي واجه النظام التقليدي تم احتواؤه بفعالية. زاد بؤس الأكثرية الساحقة عمقاً في حين تعززت سلطة المؤسسة العسكرية والقطاعات صاحبة الامتيازات خلف قناع من أشكال ديمقراطية.

قُتل ما يقرب من مئتي ألف من البشر. وأعداد أخرى لا تُعد ولا تحصى شوهت وعُذبت و«اختفت» وشردت من بيوتها. تعرض الناس والجماعات والفئات الاجتماعية والبيئية للتدمير والتخريب إلى حدود قد يستحيل معها اصلاحها ثانية. كان، حقاً، انتصاراً كبيراً وعظيماً.

تمثل رد فعل النخبة بالتبجيل والارتياح. فمراسل امريكا الوسطى للواشنطن بوست لي هوكستادر Lee Hockstader يكتب من مدينة غواتيمالا معبراً عن الارتياح العام ازاء انتصار «الساسة المحافظين» في الانتخابات التي جرت، علينا أن نفهم، على أرضية مستوية دون استخدام للقوة والعنف ودون تدخل اجنبي، وقال: «للمرة الأولى تخضع البلدان الخمسة كلها لقيادة رؤساء جمهورية انتخبوا بعد معارك انتخابية اعتبرت حرة وعادلة على نطاق اوسع». ويتابع المراسل كلامه قائلاً: «صحيح أن الساسة المحافظين في امريكا الوسطى يمثلون تقليدياً النظام القائم»، ويدافعون عن الأغنياء «رغم انماط الدخل المشوهة تشوبها كثيراً في بلدانهم... ولكن موجة الديمقراطية التي اجتاحت المنطقة في السنوات الأخيرة تبدو قادرة على قلب أولويات الساسة»، مما يشير إلى أن الأيام السوداء القديمة ولّت إلى غير رجعة وإلى الأبد. (٢)

إن الدارس لتاريخ أمريكا وثقافتها سوف يتعرف على هذه الحركات المألوفة مرة أخرى نكون شهود عيان على التغيير الخرافي الحاصل في المسار لدى كشف النقاب عن تجاوزات متطرفة الوحشية واستثنائية أقدمت عليها الدولة. وبالتالي فإن التاريخ كله جنباً إلى جنب مع الأسباب الكامنة وراء طابعه المضطرد قد يوضع جانباً بوصفه أمراً غير ذي علاقة، فيما نسير قدماً إلى الأمام، ونحن نقود عشيرتنا ورعيتنا إلى عالم جديد أفضل.

لا يكتفي تقرير البوست الاخباري بالتأكيد على أن المحافظين الجدد ليسوا إلا شعوبيين

مخلصين، خلافاً لأولئك الذين اعتادت الولايات على تأييدهم ودعمهم أيام سذاجتها وأخطائها الفادحة التي باتت الآن، لحسن الحظ، وراءنا. وتتابع الصحيفة كلامها لتقدم الدليل على صحة هذا الزعم المركزي. فانتقال الأولوية إلى الترحيب بالنزعة الشعبوية واضح من حصيلة مؤتمر رؤساء الجمهورية الخمسة في آنتيغوا، غواتيمالا المعقود مؤخراً. إن الرؤساء، وهم جميعاً «ملتزمون باقتصاد السوق الحرة»، تخلوا عن أهداف الإصلاح الاجتماعي التي لا طائل تحتها، كما يقول هوكستادر Hockstader. لم يرد في الخطة ولا في اعلان آنتيغوا، الأطول والأعم، أي ذكر لأي اصلاح زراعي أو أية برامج حكومية جديدة حول الرفاه الاجتماعي لمساعدة الفقراء. «فالمجتمعون «تبنوا» بدلاً من ذلك، «موقف التسريب من فوق إلى تحت لمساعدة الفقراء». تقوم الفكرة على مساعدة الفقراء بدون تهديد البنية الأساسية للسلطة،» كما يقول أحد الاقتصاديين المحليين في استعراضه لهذه الأفكار الجديدة المفعمه بالخيال حول كيفية متابعة انجاز رسالتنا المتمثلة بخدمة الجماهير المحرومة التي تعاني.

يقول العنوان: «أمريكا الوسطى تقرر اعتماد استراتيجية التسريب من فوق إلى تحت في حربها ضد الفقر»، ممسكاً بالتوجه الأساسي للخبر والافتراضات التي تشكله: مساعدة الفقراء هي الأفضلية الأسمى لدى هذه النوعية الجديدة من المحافظين الشعبويين، مثلما كانت باستمرار في نظر واشنطن وفي منظور الثقافة السياسية عموماً. فما هو جدير بالنشر والاذاعة، وما هو مقم بالوجود، هو الطابع الشعبوي للمحافظين الذين ندعمهم، وموقفهم الأصيل النابع والابداعي المذهل من التزامنا التقليدي بمساعدة الفقراء والمحرومين، هو استراتيجية تسريب إلى تحت تغني الأثرياء - «خيار لصالح الأغنياء» وصولاً إلى التغلب على أخطاء رهبان أمريكا اللاتينية.

يُروى أن أحد المشاركين في الاجتماع قال: «كانت هذه السنوات العشر الأخيرة شنيعة بالنسبة للفقراء الذين تعرضوا للهزيمة». لنا أن نلاحظ، بعد وضع الأعراف جانباً، أن الحصيلة السياسية التي تعتبر انتصاراً للديمقراطية ليست إلا مساهمة في الاحتفاء بفاعلية ارهاب الولايات المتحدة، والرؤساء الذين يمسون بزمام الأمور رسمياً، ومعهم أسيادهم، كانوا مرشحين للانشغال بشيء آخر غير الحرب على الفقر. ثمة أيضاً تاريخ لمواقف تسريب إلى تحت من علاج الفقر يمكن استكشافها أيضاً. ومثل هذا الاستكشاف من شأنه أن يقودنا إلى استنتاج يقول بأن السنوات العشر المقبلة لن تكون أقل شناعة بالنسبة للفقراء. ولكن ذلك الخطر محدود هنا وفي الأماكن الأخرى حيث يسود الخط الرئيس .

فيما كان المؤتمر الذي استغرق ثلاثة ايام للمحافظين الشعبويين معقوداً في آنتيغوا تمّ العثور على ثلاثة وثلاثين جثة مدروزة بالرصاص وتعرض أصحابها للتعذيب في غواتيمالا. ولكن هؤلاء الضحايا لم يتسببوا في ازعاج الاحتفال بانتصار الحرية والديمقراطية، بل ولم يتمكنوا من الوصول إلى نشرات الأخبار، مثلهم مثل الباقي من اصحاب الجثث الـ ١٢٥ التي عُثر عليها في البلاد في ذلك الشهر، ونصف الجثث كانت تبدو عليها آثار التعذيب، كما جاء على لسان لجنة حقوق الانسان الغواتيمالية. تعرفت اللجنة على تسعة وثمانين اعتبرتهم ضحايا «عمليات اعدام بدون محاكمة»

نفذتها قوات الأمن. وثمة تسعة وعشرون آخرون اختطفوا، وتسعة وأربعون جرحوا أثناء محاولات الاختطاف. وتقرير لجنة حقوق الانسان وصلنا من المكسيك حيث تقيم اللجنة، مما يدل على أن نشاط حركة حقوق الانسان باتوا يستطيعون البقاء على قيد الحياة بعد أن نجحت الولايات المتحدة في ترسيخ اقدم الديمقراطية في أوطانهم.

تقول اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والمختصة بأمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي (CEPAL) إن النسبة المئوية من السكان الغواتيماليين الذين هم في حالة الفقر المدقع زادت بسرعة بعد اشاعة الديمقراطية في ١٩٨٥ : زادت النسبة من ٤٥٪ في ذلك العام إلى ٧٦٪ في ١٩٨٨. وتقدر دراسة صادرة عن معهد التغذية في أمريكا الوسطى وباناما (INCAP) أن نصف السكان يعيشون في ظروف الفقر الشديد، وأن ثلاثة عشر من كل مئة طفل دون الخامسة يموتون بأمراض ذات علاقة بسوء التغذية في المناطق الريفية حيث الأحوال أسوأ. وثمة دراسات أخرى تقدر أن عشرين ألفاً من الغواتيماليين يموتون جوعاً كل سنة، وأن أكثر من ألف طفل ماتوا بسبب الحصبة وحدها في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٠، وأن «أكثريّة الأطفال الغواتيماليين الأربعة ملايين لا تلقى أية حماية على الإطلاق، بما في ذلك حتى أبسط الحقوق الأولية». إن البلاغ الصادر في كانون الثاني ١٩٩٠ عن مؤتمر الرهبان الغواتيماليين يستعرض التدهور المضطرد للأوضاع الخطيرة التي تعيشها جماهير السكان الواسعة مع «انحذار الأزمة الاقتصادية وتحولها إلى أزمة اجتماعية» وأزمة في حقوق الانسان بل «أن حق الكرامة... لم يعد موجوداً»<sup>(٤)</sup>

في سائر أرجاء المنطقة أصبحت الحالة البائسة للأكثرية الفقيرة أكثر بؤساً وأشد خطورة مع الانتصار العظيم لقيمنا. فقبل مؤتمر أنتيغوا بثلاثة أسابيع، شكّا رئيس الأساقفة ريفيرا إي داماس Rivera Y Damas من سان سلفادور، في الموعدة التي قدمها بمناسبة مرور عام واحد على تولي الرئيس الفريدو كريستيانى Alfredo Cristiani لمنصبه، من السياسات التي تتبعها إدارته، والتي جعلت الحياة البائسة أصلاً للفقراء أكثر سوءاً؛ وهذا المحافظ الشعبوي الجديد الذي يحظى بقدر كبير من الإعجاب لدى واشنطن ونيويورك «يسعى للحفاظ على النظام» كما قال رئيس الأساقفة «عبر تفضيل اقتصاد السوق الذي يزيد الفقراء فقراً»<sup>(٥)</sup>

وفي البلدان المجاورة لا تختلف الأوضاع كثيراً. فبعد أيام قليلة من مقال واشنطن بوست المقعّم بالتفاؤل حول اجتماع أنتيغوا، ظهرت افتتاحية في إحدى الصحف الهندوراسية الكبرى تحت عنوان «البؤس يتزايد في هندوراس نتيجة التعديل الاقتصادي»، أشارت إلى استراتيجية التسريب إلى تحت الجديدة التي اعتبرتها البوست واعدة - وهي عملياً ليست إلا الاستراتيجية التقليدية بعد أن ترسخت سماتها القاتلة أكثر. أما الضحايا الرئيسيون فهم «منتسبو الجماعات المهملة عادة: الأطفال والنساء والمسنين»، حسب الاستنتاجات التي توصلت إليها ندوة أكاديمية حول «التخطيط الاجتماعي في سياق الأزمة»، والتي أكدتها «الكنيسة الكاثوليكية والنقابات والعديد من الأحزاب السياسية مع رهط من علماء الاقتصاد والاحصاء البارزين في البلاد». يعيش ثلثا السكان تحت خط الفقر، وأكثر من نصفهم تحت مستوى «الحاجة الماسة». أما البطالة وسوء التغذية ونقص الغذاء



الشديد فهي من الظواهر المتنامية باضطراب. (٦)

تقدر منظمة الصحة الأمريكية أن مئة ألف من الأطفال الـ ٨٥٠,٠٠٠ الذين يولدون سنوياً سوف يموتون قبل الخامسة من العمر وأن ثلثي الذين يبقون أحياء سوف يعانون من سوء التغذية فضلاً عن مشكلات نمو جسدي وعقلي ملازمة. ويقول بنك التنمية الأمريكي إن معدل الفرد الواحد من الدخل قد تدهور إلى ما كان عليه في ١٩٧١ بغواتيمالا، وفي ١٩٦١ بالسلفادور وفي ١٩٧٣ بهندوراس، وفي ١٩٦٠ بنيكاراغوا، وفي ١٩٧٤ بكوستاريكا، وفي ١٩٨٢ ببناما. (٧)

شكلت نيكارغوا استثناء في هذا النزوع نحو البؤس المتزايد ولكن هجوم الولايات المتحدة الارهابي وحررها الاقتصادية نجحاً في قلب المكاسب السابقة رأساً على عقب. ومع ذلك فإن معدل وفيات الأطفال انتصف خلال العقد، إذ انخفض من ١٢٨ إلى ٦٢ من كل ألف من الولادات. قال أحد المسؤولين في منظمة اليونيسيف: «إن مثل هذا الاختزال يشكل استثناءً على المستوى الدولي ولا سيما إذا أخذنا اقتصاد البلاد الذي خربته الحرب بنظر الاعتبار». (٨)

تقول إحدى كبريات الصحف اليومية المكسيكية إن دراسات صادرة عن CEPAL، ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما تلقي «أضواء مثيرة على الوضع». إنها تكشف عن أن خمسة عشر مليوناً من أبناء أمريكا الوسطى، حوالي ستين بالمئة من السكان، يعيشون في الفقر، و ٩,٧ ملايين منهم يعيشون في «حالة الفقر المدقع أو الشديد». وسوء التغذية الشديد منتشر بين الأطفال. إن ٧٥٪ و ٦٠٪ و ٤٠٪ و ٣٥٪ من الفلاحين في كل من غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا وهندوراس على التوالي يفتقرون إلى الرعاية الصحية. ولجعل الأمر اسوأ مما هو عليه طبقت واشنطن «حصصاً (كوتات) مذهلة على السكر ولحم البقر والكافكاو والجبنة والأقمشة والكلس، جنباً إلى جنب مع قوانين تعويضية وخططاً لمكافحة «الاغراق» بالنسبة للاسمت والزهور وعمليات السيليلوز والزجاج». وسارعت الجماعة الأوربية واليابان إلى تقليد الولايات المتحدة إذ فرضتا اجراءات حماية كانت مؤلة. (٩)

تقاسم البيئة مصائر الناس الذين يعيشون فيها. فعمليات الاجهاز على الغابات وتآكل التربة، والتسمم الناجم عن المبيدات، وغيرها من أشكال تدمير البيئة المتزايدة عبر سنوات الانتصار في عقد الثمانينات، ظاهرة للعيان وبأحجام كبيرة في النموذج التنموي المفروض على المنطقة مع عسكرتها من جانب الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. إن الاستغلال المكثف للموارد من جانب المجمع الزراعي - التجاري والانتاج القائم على التصدير قد اديا إلى اغناء القطاعات الثرية مع اسيادها الأجانب، كما أفضيا إلى نمو احصائي، ولكنها تركا آثاراً مدمرة على الأرض والناس. ففي السلفادور تحولت مساحات كبيرة من الأراضي إلى ما يشبه الأرض الياب مع سعي الجيش إلى نسف القواعد الفلاحية للفدائيين عن طريق القصف الواسع ومن خلال تدمير الغابات والمحاصيل. مثلها مثل حكومة آرينيز Arbenz التي تمت الاطاحة بها عبر الانقلاب الذي فبركته المخابرات المركزية الأمريكية لاعادة النظام العسكري في غواتيمالا، حاولت الحكومة الساندينية أن

تشرع باصلاحات بيئية وباجراءات ترمي إلى حماية البيئة. فتلك الاصلاحات والاجراءات كانت شديدة الالحاق في الريف وفي الأماكن القريبة من ماناغوا حيث سمح للمنشآت الصناعية بالقاء النفايات حيث شاءت. ولعل الحالة الأكثر سوءاً كانت تلك المرتبطة بشركة بنوالت Penwalt الأمريكية التي ظلت تسكب الزئبق في بحيرة ماناغوا حتى عام ١٩٨١. (١٠)

في السنوات الأخيرة دأب النموذج التنموي المقروض من الخارج على تأكيد «الصادرات غير التقليدية». ففي ظل شروط السوق الحرة المقررة لبلدان العالم الثالث التي لا حول لها ولا قوة، لا بد للبحث عن البقاء والربح من أن يفضي، بطبيعة الحال، إلى منتجات تحقق الحدود القصوى من الأرباح مهما كانت العواقب والتبعات. ازدهر انتاج الكوكا في الأنديز وغيرها من المناطق لهذا السبب، غير أن هناك أمثلة أخرى أيضاً. فبعد اكتشاف «مزارع بشرية» سرية و «بيوت تسمين» للأطفال في هندوراس وغواتيمالا، قال الدكتور لويس غينارو موراليس Luis Genaro Morales، رئيس جمعية أطباء الأطفال، إن الاتجار بالأطفال «بات أحد المنتجات التصديرية غير التقليدية» إذ يحقق عشرين مليوناً من الدولارات في السنة. إلا أن الاتحاد الدولي لحقوق الانسان قدم، بعد تحقيق أجراه في غواتيمالا، تقديرات أكثر اتصافاً بالمحافظة إذ قال إن حوالي ثلاثمائة طفل يُختطفون كل عام ويؤخذون إلى دور حضانة سرية ثم يباعون للتبني مقابل حوالي عشرة آلاف دولار لكل طفل.

لم يستطع محققو الاتحاد (IHRF) أن يتأكدوا من مدى صحة التقارير التي تحدثت عن أن أعضاء لأطفال تباع لمشتريين أجانب. غير أن هذا الاعتقاد المرعب شائع على نطاق واسع في المنطقة؛ وينطوي على دلالة ذات معنى حول المزاج العام وإن كان صعب التصديق. كتبت المجلة الهندوراسية ايل تيمبو El Tiempo تقول إن الشرطة البارغوائية انقذت سبعة رضع برازيليين من براثن عصابة كانت «تعتزم ذبحهم لصالح بنوك أعضاء في الولايات المتحدة حسب لائحة الاتهام في المحاكم». أصدرت وزارة العدل البرازيلية أوامر للشرطة الاتحادية تقضي بالتحقيق في المزاعم القائلة بأن الأطفال المتبنين يستخدمون من أجل نقل الأعضاء في أوروبا. وهي ممارسة «من المعروف أنها موجودة في المكسيك وتايلاند»، كما تقول الغارديان اللندنية التي تضيف أن «الأطفال المختطفين مفضلون في عمليات نقل الأعضاء» لدى عرض السيرورة التي من خلالها يتم الزعم بأن الأطفال قد اختطفوا، «اختفوا» أو جرى التخلي عنهم من قبل أمهات مدقعات ثم جرى تبنيهم أو استخدامهم لعمليات نقل الأعضاء. وبعد ذلك بوقت قصير كتبت التيمبو Tiempo تقول إن أحد قضاة الاستئناف في هندوراس أصدر أمراً يقضي باجراء «تحقيق دقيق وصارم حول بيع أطفال هندوراسيين لأغراض استخدام أعضائهم في عمليات نقل الأعضاء وزرعها». وقبل عام واحد كان السكرتير العام لمجلس الخدمات الاجتماعية القومي الذي يعنى بشؤون التبني، قد قال إن أطفالاً هندوراسيين «يبيعون لأرباب صناعة الاتجار بالأجساد» لأغراض نقل الأعضاء وزراعتها. (١١)

زعم قرار صادر عن البرلمان الأوروبي حول تهريب الأطفال من أمريكا الوسطى أن عدداً من

جثث الأطفال وجدت «وقد تم استئصال عضو أو أكثر من كل منها» في مكان قريب من «مزرعة بشرية» في سان باولو سولا بهندوراس. وفي «مزرعة بشرية» أخرى في غواتيمالا تم العثور على أطفال تتراوح أعمارهم بين أحد عشر يوماً وأربعة أشهر. ومدير المزرعة أعلن، لدى اعتقاله، أن الأطفال «يباعون لأسر أمريكية وإسرائيلية يكون أطفالها بحاجة إلى عمليات زرع للأعضاء مقابل حوالي ٧٥٠٠٠ دولار عن كل طفل، ويتابع القرار معبراً عن «الهلج ازاء الوقائع» وداعياً إلى التحقيق واتخاذ التدابير الوقائية. (١٢)

ومع غوص المنطقة في المزيد من البؤس تستمر هذه التقارير في الظهور. ففي تموز ١٩٩٠ قالت صحيفة يومية يمينية هندوراسية تحت عنوان «بيع مقرز للحوم البشرية» إن الشرطة في السلفادور اكتشفت جماعة، يتزعمها محام، احترفت شراء الأطفال لإعادة بيعهم في الولايات المتحدة. يختفى حوالي عشرين ألفاً من الأطفال سنوياً في المكسيك، كما يقول التقرير/ وهم يشكلون ضحايا عمليات إجرامية مثل عمليات نقل المخدرات «داخل أجسادهم». «غير أن الواقع الأكثر بعثاً على الذهول والدهشة هو أن العديد من الصغار يستخدمون من أجل نقل الأعضاء وزرعها لأطفال في الولايات المتحدة»، الأمر الذي قد يشكل السبب الكامن وراء حقيقة أن أعلى معدلات اختطاف الأطفال من الرضع إلى من تصل أعمارهم إلى ثمانية عشر عاماً موجودة في المناطق المكسيكية المجاورة للولايات المتحدة. (١٣)

كان الاستثناء الوحيد من قصة الرعب في أمريكا الوسطى متمثلاً بكوستاريكا التي سارت على طريق التنمية بقيادة الدولة بفضل انقلاب خوزيه فيغويرس Jose Figueres عام ١٩٤٨ حيث تم الجمع بين اجراءات رفاه اشتراكية - ديمقراطية وبين القمع الشديد للحركة العمالية مع الاستئصال شبه الكامل للقوات المسلحة. ظلت الولايات المتحدة حذرة ازاء هذا الانحراف عن المعايير الاقليمية، رغم قمع الحركة العمالية وتوفير الظروف الملائمة للمستثمرين الأجانب. وفي الثمانينات أثارت ضغوط الولايات المتحدة الرامية إلى تفكيك السمات الاشتراكية - الديمقراطية واستعادة الجيش احتجاجات مفعمة بالمرارة لدى فيغويرس Figueres وآخرين ممن شاركوه التزاماته. وعلى الرغم من أن كوستاريكا ما زالت متميزة عن المنطقة من حيث التنمية السياسية والاقتصادية فإن جملة من العلامات الدالة على ما يطلق عليه تقرير أمريكا الوسطى الصادر في غواتيمالا اسم «عملية ادماج كوستاريكا بأمريكا الوسطى» باتت واضحة. (١٤)

تحت ضغط قروض هائلة اضطرت كوستاريكا إلى اتباع نموذج صندوق النقد الدولي (IMF) القائم على رأسمالية السوق الحرة المصممة للعالم الثالث، بما تنطوي عليه من تقشف بالنسبة للفقراء واختزال البرامج الاجتماعية وزيادة الفوائد والأرباح بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب. بدأت النتائج تتحقق. يتمتع الاقتصاد بالقوة النسبية إذا قيس بالمعايير الاحصائية. غير أن أكثر من ٢٥ بالمئة من السكان - ٧١٥٠٠٠ نسمة - يعيشون في الفقر، وعشرة آلاف نسمة في حالة الفقر الشديد وفقاً للدراسة التي نشرتها المجلة اليمينية المتطرفة لا ناسيون La Nacion (فاحدى سمات الديمقراطية الكوستاريكية هي احتكار القطاعات اليمينية المتطرفة من رجال الأعمال لوسائل



الاعلام الناطقة باللغة الاسبانية). إن دراسة قام بها مكتب غالوب في كوستاريكا ونشرتها برنيسا ليبري تقدم ارقاماً أعلى وتتوصل إلى الاستنتاج الذي يقول «إن حوالي مليون نسمة لا يستطيعون الحصول على الحدود الدنيا من المواد الغذائية كما هم عاجزون عن شراء الكساء وتحمل نفقات التعليم أو الرعاية الصحية». (١٥)

تقول الاكسلسيور Excelsior إن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة في الثمانينات زادت الاستياء والتوترات العمالية مما استدعى «هجوماً مكثفاً على النقابيين والمنظمات الشعبية» وغيرهما من معارضة ادارة آرياس Arias التي طبقت هذه التدابير انسجماً مع مطالب الولايات المتحدة وأولويات القطاعات صاحبة الامتيازات. تقول المصادر الكنسية إن «تدابير شد الأحزمة على البطون في الثمانينات التي تضمنت استئصال الدعم والاعتمادات ذات الفوائد المنخفضة مع الغاء برامج الدعم والمساعدة الحكومية، قد اقتلعت العديد من الفلاحين وصغار المزارعين من أراضيهم مما أدى إلى الكثير من الاحتجاجات. أصدر أسقف ليمون رسالة رعوية مفعمة بالشكوى من التدهور الاجتماعي و«المشكلات المتفاقمة» التي «بات يعاني منها عمال الموز باكثريةهم المهاجرة من المناطق الريفية حيث كانوا ملاكاً». وقد شكوا أيضاً من قانون العمل المجحف والسياسات الحكومية التي مكنت المزارعين من التخلص من القادة النقابيين وتصفيتهم أو من نفس حقوق العمال، إضافة إلى عمليات الاجهاز على الغابات والتلوث الناجم عن الشركات بدعم من الحكومة. (١٦) يشكل التدهور البيئي هنا هو الآخر مسألة خطيرة بما فيها القضاء السريع على الغابات والترسب الذي أثر تأثيراً مدمراً على معظم المشاريع الكهرمائية الكبرى. فالدراسات البيئية تكشف أن ٢٤ بالمئة من التربة الكوستاريكية تعاني من التآكل الشديد. علق نائب وزير الثروات الطبيعية قائلاً: «إن التربة السطحية هي التي تتصدر قائمة الصادرات الكوستاريكية». أدى التوسع في الانتاج للتصدير وقطع الأشجار لصنع الأخشاب إلى تدمير الغابات، وخصوصاً تصاعد موجة تربية الأبقار في الستينات والسبعينات التي شجعتها الحكومة والمصارف والشركات العالمية وبرنامج مساعدات الولايات المتحدة، أدى أيضاً إلى نفس انتاج الغذاء لتلبية الحاجات المحلية، اسوة بالاماكن الأخرى في امريكا الوسطى. يوجه مخصصو البيئة اللوم إلى الحكومة ورجال الأعمال ويتهمونها بـ «الأمية البيئية» - وبعبارة أدق بالركض وراء الربح دون أخذ الظروف الموضوعية بنظر الاعتبار خلافاً لما يوصي به النموذج الرأسمالي. (١٧)

ما زال الخضوع لهذه المطالب مضطراً لتلبية المعايير الصارمة للأوصياء الدوليين على حقوق رجال الأعمال والتجار. فصندوق النقد الدولي (IMF) علق مساعداته لكوستاريكا في شباط ١٩٩٠ والغى الاعتمادات. كما أن المساعدات القادمة من الولايات المتحدة تتضاءل الآن لأن ضرورة شراء تعاون كوستاريكا في الجهاد المعادي للساندينين لم تعد قائمة. (١٨)

أدت الصعوبات الاقتصادية والضغوط الخارجية إلى تقليص نفوذ النظام السياسي بالطريقة المطلوبة والمقررة. ففي انتخابات ١٩٩٠ أطلق المرشحان برنابجين (موالين لأوساط رجال الأعمال) متماثلين بل ومتطابقين تقريباً، وكانا مؤيدين بقوة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة. كما أن عملية

ادماج كوستاريكا بأمريكا الوسطى متجلية أيضاً في القمع المتزايد عبر عقد الثمانينات. فمُنذ ١٩٨٥ بدأت لجنة حقوق الإنسان الكوستاريكية تتحدث عن التعذيب والاعتقال التعسفي وملاحقة الفلاحين والعمال إضافة إلى سلسلة أخرى من الانتهاكات التي تَقترفها قوات الأمن بما في ذلك تزايد مثير ودرامي لعدد عمليات الاحتجاز والاعتقال غير الشرعية. وتربط اللجنة الموجة المتصاعدة من الانتهاكات بعسكرة الشرطة وقوات الأمن التي تلقى بعض عناصرها تدريبهم في المدارس العسكرية الأمريكية والتايبانية. وهذه الاتهامات دُعِمت أكثر لدى اكتشاف غرف التعذيب في الأقبية الكائنة تحت مبنى جهاز الأمن الكوستاريكي الخاص (OIJ)، حيث تعرض السجناء للضرب وللصدمات الكهربائية بما في ذلك تعذيب نساء حوامل أجهضن وتعريض طفل في الثالثة عشرة من عمره للصدمات الكهربائية لانتزاع اعترافات زائفة. تقول لجنة حقوق الإنسان إن ثلاثة عشر شخصاً ماتوا في حوادث مماثلة منذ ١٩٨٨. علق تقرير أمريكا الوسطى على الأحداث قائلاً إن هذه الأقاويل «تشكل ضربة أخرى لسمعة إدارة أرياس المتدهورة بوصفها قلعة للديمقراطية بعد أن تعرضت لموجة مدمرة من الاتهامات التي تمحورت حول الفساد والاتجار بالمخدرات». (١٩)

إن صورة أرياس «موشكة على أن تتلطح» أكثر مما هي ملطخة، حسب ما جاء في تقارير صادرة عن سان خوسيه تقول إن محققى لجنة المخدرات القانونية التشريعية اكتشفوا أن أرياس كان قد استلم شيكاً بمبلغ خمسين ألفاً من الدولارات مساهمة في صندوق حملته الانتخابية من شركة اوشن هانتر سيفود Ocean Hunter Seafood، ولكنه أودع المبلغ في حسابه الشخصي. فالشركة التي تتخذ ميامي مقراً لها وفرعها الموجود في كوستاريكا: فريفاريفيكوس دي بونتاريناس اعتبرت من قبل محققى الكونغرس الأمريكى مؤسستين تعملان بتهريب المخدرات. (٢٠) أترك للقارىء فرصة تخيل القصة الهزلية التي كان من الممكن أن تتولى النيويورك تايمز سردها لو جرى التلميح إلى شيء من هذا القبيل متعلق بموظف بسيط في الحكومة الساندينية مهما كانت الأدلة هزيلة وتافهة.

وحسب الأرقام الحكومية فإن موازنة جهاز الأمن زادت بنسبة ١٥٪ في ١٩٨٨ و ١٣٪ في ١٩٨٩. كما تحدثت الصحافة عن تدريب ضباط الأمن في فورت بينينغ بولاية جورجيا، وفي قواعد للولايات المتحدة في باناما، وفي الأكاديمية العسكرية التايبانية، إضافة إلى التدريب لدى البوليس السري الاسرائيلي، وفي جيش السلفادور، وعند القوات الخاصة في الجيش الغواتيمالي، وغيره وغيره. تمّ التعرف على خمس عشرة منظمة مظلية خاصة، متيقظة ومستنفرة أمنية وغيرها، ذات برامج قومية متطرفة ويمينية متشددة. وصف أحد أعضاء لجنة خاصة من المجلس التشريعي شكلت للتحقيق في هذه القضايا، وصف البوليس «كجيش مقنع... خارج السيطرة». أما السكرتيرة التنفيذية للجنة حقوق الإنسان الكوستاريكية، سيلفيا بوراس Sylvia Porras فقد رأت أن «الهامش البسيكولوجي (النفسي) للبوليس قد تحول نتيجة التدريب العسكري» وأضافت «لم نعد نستطيع الكلام عن قوة بوليس مدنية. فما هو موجود عندنا هو جيش خفي». (٢١) تضاعفت المساعدات العسكرية الأمريكية في الثمانينات ثماني عشرة مرة بالمقارنة مع ما كانت

عليه خلال الفترة الممتدة بين ١٩٤٦ و ١٩٧٩ . فالضغوط التي مارستها الولايات المتحدة من أجل إعادة بناء أجهزة قوى الأمن، لقلب اصلاحات فيغويريس Figueres رأساً على عقب، اعتُبرت على نطاق واسع عاملاً من عوامل الانحدار إلى مستنقع النموذج القائم في أمريكا الوسطى . أثار دور أوسكار آرياس Oscar Arias قدراً كبيراً من عدم الارتياح إلى الجنوب من الحدود . فبعد مقالة آرياس في النيويورك تايمز التي دعت بورع باناما إلى اتباع النموذج الكوستاريكي والغاء الجيش، نشر الكاتب المكسيكي الشهير غريغوريو سلسر Gregorio Selser استعراضاً لبعض الوقائع الكوستاريكية بدءاً بالقمع الشديد للتظاهرات السلمية التي سبها الفلاحون المعدمون ممن لا يملكون أرضاً في أيلول ١٩٨٦ من جانب الحرس المدني لآرياس مما أوقع العديد من الاصابات . ويزعم الكاتب أن غياب الجيش في كوستاريكا أصبح أمراً دلاليًا لفظياً إلى حد كبير: كلمات مختلفة للدلالة على الأشياء نفسها . وهو يورد قراراً أصدره آرياس في الخامس من شهر آب عام ١٩٨٧ - لحظة توقيع اتفاقيات ايسكيبولاس التي جلبت جائزة نوبل للسلام إلى آرياس - قراراً يقضي بتأسيس جيش محترف في كل شيء عدا الاسم، مع سائر المناصب والرتب والبنى؛ كما أن تقريراً صدر عن لجنة حقوق الانسان (CODEHU) عام ١٩٨٩ حول تدريب المئات من العناصر في الأكاديميات العسكرية التابعة للولايات المتحدة والدول العميلة لها. (٢٢)

قلما وصل شيء من هذا كله إلى الولايات المتحدة، عدا ما تسرب عبر القنوات البعيدة جداً عن التيار العام الرئيسي . غير أن قدراً من الاهتمام تجلّى في سياق الحرب على المخدرات على أية حال . إن مقالاً افتتاحياً نشرته الميامي هيرالد تحت عنوان «معاناة كوستاريكا» يورد تعليقات سيلفيا بوراس التي أشرنا إليها من قبل حول تأثيرات التدريب العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة التي غيرت «الهامش البسيكولوجي (النفسي)» للبوليس المدني، وقلبت هذا الجهاز إلى «جيش عموم». لم يكن الحكم ينطوي على أية «مبالغة»، حسب استنتاج المقال، إذ يعزى النمو السريع للجيش وحوادث القتل الأخيرة التي تعرض لها مدنيون على أيدي قوات الأمن إلى الصراع في نيكاراغوا وحرب المخدرات - دون أي ذكر لضغوط الولايات المتحدة انسجاماً مع أصول الصحافة الحرة. (٢٣)

## ٢ - ثمار النصر : أمريكا اللاتينية

لدى العودة إلى ما بقي من «منطقتنا الصغيرة هنا التي لم يسبق لها أن أزعجت أحداً» (انظر ص: ٥٢)، نرى أن دراسة صادرة عن البنك الدولي في ١٩٨٢ قالت ما يلي:

«أربعون بالمئة من الأسر في أمريكا اللاتينية تعيش في الفقر مما يعني أنها لا تستطيع أن تشتري الحد الأدنى من السلع المطلوبة لتلبية حاجاتها الأساسية، وأن . . . عشرين بالمئة من مجموع الأسر تعيش في حالة البؤس أي لا تمتلك ما تشتري به حتى الطعام الذي يمكن أن يوفر لها الحد الأدنى الضروري من الغذاء.»

ساعات الأحوال أكثر في الثمانينات بسبب التصدير الهائل للرساميل إلى الغرب بالدرجة



الأولى (انظر الفصل الثالث). ففي حديث له بواشنطن لدى الاعداد لدورة ١٩٨٩ الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية (OAS)، وصف الأمين العام للمنظمة سواريز Soares الثمانينات بأنها كانت «عقداً ضائعاً» بالنسبة لأمريكا اللاتينية حيث تدهورت المداخل الشخصية وساد الركود أو الانهيار الاقتصادي العام. وقال إن معدل الدخل في العام السابق (أي ٩٨٨)، وفي أزمة هي الأكثر سوءاً منذ الأزمة الكبرى في الثلاثينات، تدهور إلى مستواه في ١٩٧٨. وفي عام ١٩٨٩ تراجع معدل الانتاج مرة أخرى كما استمر تصدير الرساميل بزخم حسب ما جاء في تقرير CEPAL. وحسب أرقام البنك الدولي تراجع معدل الانتاج في الأرجنتين من ١٩٩٠ مليوناً من الدولارات في ١٩٨٠ إلى ١٦٣٠ مليوناً من الدولارات في ١٩٨٨. كما تدهور الناتج الاجمالي القومي في المكسيك عبر سبع سنوات متلاحقة. وفي فنزويلا انخفضت الأجور الفعلية بمعدل الثلث منذ عام ١٩٨١، إذ عاد إلى ما كان عليه في ١٩٦٤. كانت الأرجنتين في ١٩٧٢ تنفق عشرين بالمئة من ميزانيتها على التعليم ولكنها لم تنفق سوى ستة بالمئة في ١٩٨٦. كتب ديفيد فليكس David Felix، أحد الخبراء في الاقتصاد الأمريكي اللاتيني، يقول إن معدل الفرد من المنتج في المنطقة تدهور بمعدل يقرب من عشرة بالمئة منذ عام ١٩٨٠؛ كما أن الاستثمار الفعلي لكل عامل الذي تراجع كثيراً في الثمانينات انخفض إلى ما دون ما كان عليه في السبعينات في معظم البلدان التي تنوء تحت أعباء ثقيلة من الديون حيث باتت الأجور الفعلية أقل بنسب تتراوح بين عشرين وأربعين بالمئة مما كانت عليه في الثمانينات بل ودون ما كانت عليه في السبعينات؛ كما أن نزيف الأدمغة تسارع كثيراً وتقلص رأس المال العضوي والبشري لكل رأس بسبب تدهور الاستثمار العام والخاص وانهيار البنية التحتية. ويستنتج فليكس وآخرون أن الجزء الأكبر من التدهور الشديد الحاصل في الثمانينات يمكن أن يعزى لعملية إعادة البناء وفق قوانين السوق الحرة التي فرضت من جانب القوى الصناعية الأمر الذي سنعود إليه فيما بعد. (٢٤)

ما زال المكسيكيون يهربون إلى الولايات المتحدة طلباً للنجاة، حيث تجدنا هنا ايضاً شهوداً على أحداث مرعبة ومخيفة. فالصحافة المكسيكية تتحدث عن حوادث الغرق والاختفاء وحوادث «اختفاء أو سرقة نساء بهدف استئصال أعضاء من أجل زرعها في الولايات المتحدة» (من كلام أحد ممثلي لجنة حقوق الانسان المحلية). ثمة جهات أخرى تتحدث عن عمليات التعذيب والمعدلات العالية من الاصابة بمرض السرطان جراء المواد الكيميائية المستخدمة في صناعات ماكيلادورا (مصانع التجميع والمونتاج قرب الحدود للشحن إلى المعامل في الولايات المتحدة)، عن السجون السرية وعمليات الاختطاف وغيرها من القصص المرعبة. تورد صحيفة اكسلسيور دراسة أعدتها مجموعات مهتمة بالبيئة وقُدمت إلى الرئيس ساليناس Salinas، تقول إن مئة ألف طفل يموتون سنوياً نتيجة التلوث في منطقة مدينة المكسيك اضافة إلى الملايين الذين يعانون من الأمراض الناجمة عن التلوث مما قلص معدل العمر بما يقرب من عشر سنوات. و«التهمة الرئيسي» هو افرازات الرصاص والكبريت الناتجة عن العمليات التي تقوم بها شركة بيمكس Pemex البتروكيميائية القومية المعفاة من الضوابط المفروضة على غيرها - وتلك واحدة من الميزات التي لا يزال المستثمرون يتمتعون بها في

### العالم الثالث. (٢٥)

وتتابع اكسلسيور كلامها لتقول إن الأمانة المكسيكية للتنمية الحضرية والبيئية وصفت الوضع بأنه «كارثي حقاً»، إذ قدرت أن أقل من عشرة بالمئة من الأراضي المكسيكية هي القابلة لزراعة ذات حدود دنيا من الانتاجية» جراء التدهور البيئي في حين أن الموارد المائية منخفضة انخفاضاً بالغ الخطورة. إن العديد من الأقاليم تتحول إلى «متاحف رعب حقيقية» بسبب التلوث الناجم عن الركض الأعمى وراء الربح. وتقدر الأمانة أيضاً أن أكثر من تسعين بالمئة من الصناعات الموجودة في وادي المكسيك، حيث يوجد أكثر من ثلاثمائة ألف مصنع ومشروع، تنتهك المعايير العالمية؛ أما في الصناعات الكيميائية فإن أكثر من نصف القوة العاملة تعاني من عاهات غير قابلة للشفاء في الجهاز التنفسي. (٢٦)

تقول رئيسة إحدى جماعات الدراسة الكندية، مود بارلو Maude Barlow في تقرير لها عن النتائج التي توصلت إليها جماعتها بعد تحقيقاتها حول الأوضاع في الماكويلا دورات Maquiladoras التي «شيدت من قبل فورتشن / ٥٠٠ / للفادة من شعب بائس، . . بغية تحقيق أرباح يصعب تحقيقها في أي مكان آخر. رأت الجماعة مصانع ملأى بالمراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين الثالثة عشرة والخامسة عشرة» اللواتي يقمن بأعمال متكررة تبعث على الملل وتلحق ضرراً كبيراً بالعين «مقابل أجور» أدنى بكثير مما هو مطلوب لتأمين ولو الحد الأدنى من مستوى المعيشة». فالشركات عموماً ترحل أكثر الأعمال خطورة إلى هنا لأن المعايير والقيود على المواد الكيميائية «رخوة أو غير موجودة». وكتبت رئيسة الجماعة تقول: «في أحد المصانع شعرنا جميعاً بالصداع والغثيان جراء البقاء ساعة واحدة قرب خط التجميع» و «رأينا فتيات صغيرات يعملن بجانب براميل مفتوحة ملأى بالفضلات القلوية بدون أية أغطية واقية للوجوه». أما التنظيم النقابي فممنوع ولا يوجد أي نقص في البؤساء الذين لا حول لهم ولا قوة والمستعدين نتيجة الجوع واليأس لأن يحلوا محل أولئك الذين يبدون «انزعاجاً أو يتخلفون عن الركب في انتاج حصصهم أو يصابون بالأمراض أو يصبحون حوامل». قام الوفد بـ «التقاط الصور الفوتوغرافية لمستنقع مملوء بنفايات قلوية متخمرة سوداء طرحتها مصانع كيميائية في منطقة صناعية» وقد تمت متابعة مستنقع النفايات الذي استمر حتى «اختلط بمجاري المياه المالحة غير المعالجة وتحول إلى ساقية صغيرة تمر بجانب مخيمات بيوت الصفيح حيث كان الأطفال الذين غطت الكدمات وجوههم وأجسادهم يشربون البيبسي كولا من قوارير الأطفال الرضع، وتصيب في نهر تيخوانا». (٢٧)

سبق لنا أن تحدثنا عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في كولومبيا التي تشكل قصة ناجحة أخرى للديمقراطية الرأسمالية التي لا توفر النعم إلا للكارتيلات المخدرات. إن دراسة كتبها إيفان فاليناناتوس Evan Vallianatos، من مكتب حكومة الولايات المتحدة للتقويم التكنولوجي، تقوم بتضخيم أبعاد الانتصار هنا. يقول الباحث: «إن تاريخ كولومبيا في القرن العشرين ملطخ قبل كل شيء بدماء فقراء الفلاحين» لدى استعراض السجل المخزي للفظاعات والمذابح التي تمت من أجل إبقاء الكتلة الرئيسة من السكان حيث هي. فبرنامج المساعدة الأمريكية، ومؤسسة فورد، وغيرهما

حاولت معالجة معاناة السكان الريفيين «عن طريق تحسين تكنولوجيا التسريب إلى الأدنى التي تعرضت لكثير من التشويه والاقتضاح، وعبر عملية نقل المعلومات،» من خلال التوظيف في النخبة والثقة بـ «المنافسة والملكية الخاصة وآلية السوق الحرة» - نظام يقوم على «أن السمكة الكبيرة تأكل السمكة الصغيرة» كما يقول أحد الفلاحين الفقراء. أدت هذه السياسات إلى جعل الأوضاع أكثر إثارة للرعب وأشد سوءاً عبر «خلق أحط أشكال اللامساواة التي جعلها الوحش الكامن في الإنسان ممكنة». لم تقف حدود المعاناة التي لا تطاق عند فقراء الأرياف وحدهم. فلإلقاء الضوء على نوعية التنمية التي رعتها الشركات عابرة القوميات والأجهزة التكنولوجية يقدم فالبناتوس مثال مدينة يومبو Yumbo الصناعية الصغيرة التي «باتت بسرعة غير ملائمة للسكن الانساني» جراء التلوث الطليق، والانحطاط، و«الأحياء الفقيرة المهترئة» حيث فقدت الانسانية المنتهية للبلدة كل أمل لها. (٢٨)

تشكل البرازيل بلداً آخر ذا موارد وطاقات غنية، بلداً خضع طويلاً للنفوذ الأوربي، وتحول بعد ذلك إلى هدف لتدخل الولايات المتحدة ولا سيما منذ سنوات حكم كيندي. غير أننا لا نستطيع أن نتحدث عن «البرازيل» ببساطة. ثمة برازيلان مختلفان اختلافاً شديداً. ففي دراسة أكاديمية للاقتصاد البرازيلي كتب بيتر ايفانس Peter Evans يقول إن «الصراع الأساسي في البرازيل هو ذلك القائم بين الواحد أوريا الخمسة بالمئة من السكان الذين يشكلون النخبة وبين الثمانين بالمئة ممن تركوا خارج النموذج البرازيلي للتنمية» تقول المجلة البرازيلية فيخا Veja عن هذين البرازيليين إن الأول حديث ومتغرب (نسبة للغرب) فيما الثاني غارق في أعماق أوحال البؤس. إن سبعين بالمئة من السكان يستهلكون حريات أقل من الإيرانيين والمكسيكيين والباراغوايين. ومداخل أكثر من نصف عائلات السكان هي أقل من الحد الأدنى للأجور. ومتوسط الراتب السنوي بالنسبة لأربعين بالمئة من السكان هو ٢٨٧ دولاراً، فيما التضخم يبلغ أرقاماً فلكية والحدود الدنيا من الحاجات الضرورية بعيدة عن متناول اليد. يقارن تقرير صادر عن البنك الدولي النظام التعليمي البرازيلي بالنظامين الموازين له في كل من اثيوبيا والباكستان ويحده أفضل منهما، حيث لا يزيد التسرب عن ثمانين بالمئة في المرحلة الابتدائية مع شيوع الأمية وتناقص الموازنة. أما وزارة التعليم فتقول إن الحكومة تنفق أكثر من ثلث الموازنة التعليمية على الوجبات المقدمة في المدارس لأن الطلاب إذا لم يأكلوا في المدرسة فإنهم لن يأكلوا على الإطلاق. (٢٩)

تقول مجلة الجنوب (ساوث South) التي تعتبر نفسها «مجلة البيزنس الخاصة بالعالم النامي» عن البرازيل في مقال لها تحت عنوان «الوجه السفلي للفردوس» إن للبرازيل، رغم ثرواتها الهائلة واستقرارها الأمني وسكانها المتجانسين نسبياً ومناخها الملائم، مشكلات كبرى:

«تكمن المشكلة في أن هذا القرن الخصيب مسكون بشعب يعاني من ظروف اجتماعية هي بين الأكثر سوءاً في العالم. فثلثا السكان لا يحصلون على ما يكفي لطعامهم. وللبرازيل معدل وفيات أطفال أعلى من نظيره في سري لانكا، ومعدل أمية أعلى من نظيره في الباراغواي، ومؤشرات اجتماعية أسوأ من نظيراتها في العديد من البلدان الأفريقية الأشد فقراً بما لا يقاس. إن عدد الأطفال الذين يتمون المرحلة الأولى من التعليم أقل مما في



اثيوبيا، وعدد الأطفال الذين يلقحون أقل مما في تانزانيا وبوتسوانا تعيش نسبة اثنين وثلاثين بالمئة من السكان تحت خط الفقر. ثمة سبعة ملايين من الأطفال المشردين يتسولون، يسرقون ويلتقطون ما يجدونه في القمامة. والمأوى بالنسبة لعشرات الملايين ليس إلا كوخاً في حي فقير، غرفة صغيرة في قلب المدينة، أو فسحة أرض تحت أحد الجسور بصورة متزايدة مع مرور الزمن.

تشهد حصة الطبقات الأفقر من الدخل القومي «انخفاضاً مضطرباً مما يجعل البرازيل، ربما، البلد الأول في سلم تركز الثروة في العالم». ليس في البرازيل ضريبة تصاعدية أو ضريبة على أرباح رأس المال ولكنها «غنية» بمعدلات التضخم المتطايرة الفلكية والديون الخارجية مع اشتراكها في «مشروع مارشال معكوساً» حسب تعبير رئيس الجمهورية السابق خوسيه سارني Jose Sarney، لدى تلميحته إلى اقساط الديون المستحقة.

من غير الانصاف ألا نضيف أن السلطات مهتمة بالمشكلة المتزايدة المرتبطة بالأطفال المشردين الذين يموتون جوعاً، وأنها - أي السلطات - تحاول أن تحتل أعداد هؤلاء الأطفال. تقول لجنة العفو الدولية إن فرق الموت التابعة لجهاز الأمن في الغالب تقتل أطفال الشوارع بمعدل طفل كل يوم، في حين «يتعرض العدد الأكبر من الأطفال الذين يجبرون على النزول إلى الشوارع لاعالة أسرهم للضرب والتعذيب على أيدي الشرطة» (رويتراً نقلاً عن لجنة العفو الدولية). وادعت اللجنة أن «الأطفال الفقراء في البرازيل يعاملون بالازدراء والاحتقار من جانب السلطات لأنهم يعرضون حياتهم للخطر بمجرد وجودهم في الشوارع». ومعظم عمليات التعذيب تتم في نظارات الشرطة أو في مؤسسات حكومية أخرى. أما الشكاوي من جانب الضحايا والشهود فهي نادرة نتيجة الخوف من البوليس، والحالات القليلة التي يجري التحقيق حولها لا تفضي إلا إلى عقوبات بسيطة. (٣٠) وقرن الخصب والوفرة هذا بالنسبة لثلاثة أرباع السكان لا يوفر إلا ظروفاً أسوأ بكثير من الظروف السائدة في أوروبا الشرقية مما يقدم دليلاً آخر على انتصار العالم الحر. يضع أحد تقارير الأمم المتحدة «حول التنمية البشرية» البرازيل، ذات الاقتصاد الذي يحتل المرتبة الثامنة في العالم، في المرتبة الثمانين من حيث الرفاه العام (بمعايير التعليم والصحة والرعاية والخ) - بالقرب من البانيا وباراغواي وتايلاندا. أما منظمة التغذية والزراعة (الفاو) الدولية فقد أعلنت في الثامن عشر من تشرين الأول أن أكثر من أربعين بالمئة من السكان (حوالي ثلاث وخمسين مليوناً) جائعون. وتقدر وزارة الصحة البرازيلية أن مئات الآلاف من الأطفال يموتون سنوياً نتيجة الجوع. (٣١)

تذكروا أن هذه الأوضاع هي السائدة في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لـ «الانتصار الوحيد الأكثر حسماً للحرية في منتصف القرن» (لينكولن غوردن Lincoln Gordon، سفير الولايات المتحدة في البرازيل في ذلك الوقت) - أي الاطاحة بالديمقراطية البرلمانية من قبل الجنرالات البرازيليين المدعومين من الولايات المتحدة التي سارعت إلى امتداح «المعجزة الاقتصادية» التي حققها هؤلاء الجنرالات عبر الدولية الأمنية القومية النازية الجديدة التي أسسوها. ففي الأشهر التي سبقت انقلاب الجنرالات طمأنت واشنطن حلفاءها العسكريين التقليديين وأكدت لهم أنها تؤيدهم كما قدمت لهم مساعدات سخية لأن الجيش يشكل عنصراً أساسياً «في استراتيجية وضع

حد للتطرفات اليسارية» لدى حكومة غولارت Goulart المنتخبة، حسب ما جاء في برقية السفير غوردن إلى وزارة الخارجية. دعمت الولايات المتحدة الانقلاب بحماس واستعدت للتدخل المباشر عند الحاجة لمصلحة ما أطلق عليه غوردن اسم «حركة التمرد الديمقراطية» التي نفذها الجنرالات. فهذه «الاطاحة العملية» برئيس الجمهورية المنتخب شكلت «انتصاراً عظيماً» للعالم الحر كما قال غوردن الذي أضاف أن من شأنها بالضرورة «أن توفر أجواء أفضل بكثير لاستثمارات القطاع الخاص». وطالب القادة العماليون في الولايات المتحدة بحصتهم المناسبة من الفضل في عملية الاطاحة بالنظام البرلماني فيما سارت الحكومة الجديدة بتصميم على طريق سحق الحركة العمالية والفقراء التابعين وسائر الكادحين خدمة لمصالح ومتطلبات أوساط البيزنس الأجنبية بالدرجة الأولى. وقد برر وزير الخارجية دين راسك Dean Rusk اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجديد على أساس أن «الخلافة هناك حدثت وفقاً للدستور» الذي كان قد تعرض لانتهاك فاضخ. تابعت الولايات المتحدة تقديم المساعدات الوفيرة مع تزايد عمليات التعذيب والقمع وزوال بقايا الحكم الدستوري مع تحسن الأجواء لمصالح المستثمرين في ظل الحكم الذي أطرته واشنطن بوصفه حكم «القوى الديمقراطية» (٣٢)

تتابع ظروف الفقراء في البرازيل تدهورها مع فرض تدابير التقشف وفق صيغة صندوق النقد الدولي المعروفة في محاولة للتعامل بطريقة ما مع هذه الكارثة التي أتت مع النظام الرأسمالي. والكلام نفسه ينطبق على الأرجنتين حيث دعى الحزب الديمقراطي المسيحي أعضائه إلى الاستقالة من الحكومة في آذار ١٩٩٠ بغية عدم اسباغ صفة المشروعية، عبر وجودهم في الوزارة، على التدابير [الاقتصادية] المكروهة شعبياً التي يطبقها النظام». وفي احتجاج اضافي على هذه التدابير طرد الحزب من صفوفه وزير الاقتصاد الحالي. يقول الخبراء إن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي بات وضعاً «لا يطاق» وإن ثلث السكان يعيشون في حالة الفقر الشديد. (٣٣)

يناقش يوجين روبنسون Eugene Robinson في تقرير نشرته الواشنطن بوست المصير الذي آلت إليه الأرجنتين التي هي إحدى أغنى البلدان في العالم عند بداية القرن بثرواتها ومواردها الوفيرة وميزاتها العظيمة والتي باتت الآن واحدة من دول العالم الثالث. فما يقرب من ثلث السكان البالغ عددهم واحداً وثلاثين مليوناً يعيشون تحت مستوى خط الفقر. ويموت ١٨ ألفاً من الأطفال قبل عيد ميلادهم الأول جراء سوء التغذية والأمراض القابلة للشفاء. أما العاصمة التي كانت ذات يوم تعتبر «أكثر المدن أناقة وتحلياً بالصفات الأوروبية على هذا الجانب من الأطلسي» فهي اليوم «مسورة بحزام يزداد اتساعاً من أحياء الأكواخ المعروفة باسم فيلاس ميزيرياس Villas Miseria أو ميزري فيلس Misery Villes، حيث البيوت هي عبارة عن أكواخ متراصة وتمديدات مياه مالحة وأقنية مكشوفة». هنا أيضاً قامت الإصلاحات على طراز صندوق النقد الدولي بـ «جعل الحياة أكثر هشاشة وأشد انطواء على الأخطار بالنسبة للفقراء».

جاء مقال روبنسون Robinson مترافقاً مع مقال آخر بعنوان «لمحة في الأعماق السفلية»، كُرس لبلدة مناجم في الاتحاد السوفيتي. يؤكد المقال الذي حمل عنواناً فرعياً يقول «بلدة مناجم في

البراري تكشف النظام المريض برمته»، على المقارنة مع النجاح الذي حققه النظام الرأسمالي. غير أن المقال المكرس للأرجنتين لا يقول شيئاً عن أي «نظام مريض». فالكارثة في الأرجنتين و«المرض الاقتصادي» العام في أمريكا اللاتينية يتم ارجاعهما بقدر غير قليل من الغموض والبلبل إلى «سوء الإدارة الاقتصادية». إنه النمط المألوف مرة أخرى: فجرائهم هم تكشف طبيعتهم الشريرة، أما جرائمنا نحن فليست إلا حصيلة اخفاقات شخصية ونتاج ضعف العنصر البشري الذي نضطر إلى العمل من خلاله ومعه. (٣٤)

يستخلص ديفيد فليكس David Felix استنتاجاً يقول إن تدهور الأرجنتين ناجم عن «عوامل سياسية مثل الحرب الطبقية الطويلة وغياب الالتزام القومي والوطني لدى النخبة الأرجنتينية»، التي دأبت على استغلال سياسات السوق الحرة التي طبقتها الدكتاتورية العسكرية المجرمة. وقد أفضت هذه السياسات إلى عمليات إعادة توزيع واسعة للمداخيل لصالح الأغنياء وإلى انخفاض حاد في مستوى دخل الفرد جنباً إلى جنب مع زيادة هائلة في القروض نتيجة هروب الأموال والتحايل على الضرائب والاستهلاك الترفي من جانب الأغنياء المستفيدين من النظام؛ يالها من سياسات ريغانية في الجوهر! (٣٥)

وفي فنزويلا الغنية بالنفط يعيش أكثر من أربعين بالمئة في الفقر المدقع حسب الأرقام الرسمية، كما يعتبر الوضع الغذائي «بالغ الخطورة والحساسية» كما جاء في تقرير صادر عن غرفة الصناعات الغذائية عام ١٩٨٩. أما سوء التغذية فشائع جداً حتى أن التقارير الطبية غالباً ما تهمله، حسب أقوال موظفي المشافي الذين يحذرون من أن «المستقبل مخيف ومرعب». الدعارة أيضاً زادت فوصلت إلى حوالي ١٧٠ ألف امرأة أو أكثر، كما تقول وزارة الصحة. وكذلك تتحدث الوزارة عن نوع من التجديد إضافة إلى الدعارة الكلاسيكية التي تمارس من قبل النساء ذوات المداخيل المتدنية. فالعديد من السكرتيرات الفاضلات وريبات البيوت وطالبات الكليات يرافقن السياح والمسؤولين خلال عطلة نهاية الأسبوع ويكسبن أحياناً مبلغاً يصل إلى ١٥٠ دولاراً مقابل تواصل واحد. كما أن دعارة الأطفال باتت هي الأخرى «منتشرة على نطاق واسع جداً» جنباً إلى جنب مع سوء استعمال الأطفال. (٣٦)

يشكل الاستغلال الوحشي للنساء سمة ملازمة لـ «المعجزات الاقتصادية» في جنان الديمقراطية الرأسمالية. فالتدفق الهائل لسيل النساء من المناطق الريفية الغارقة في الفقر في تايلاند لخدمة صناعة الدعارة - أحد امثلة نجاح الاقلاع الاقتصادي الذي تم بفضل حروب الهند الصينية - يشكل إحدى السمات الكثيرة الدالة على انتصار العالم الحر والتي تغيب عن الأنظار. (٣٧) إن ظروف العمل الوحشية التي تعاني منها النساء صغيرات السن القادמות بأكثرية من المناطق الريفية مرعبة جداً؛ فمثل هذا العمل يبقى حكراً على صغيرات السن لأن غيرهن نادراً ما يستطيع تحمل شروط العمل أو قلها يبقى على قيد الحياة مع ممارسته.

تمثل التشيلي في ظل دكتاتورية بينوشيت قصة نجاح شهيرة أخرى. كتب أنطونيو غارزا Antonio Garza في الاكسليسيور يقول إن «الثنى الاجتماعي الذي تكبده الشعب التشيلي هو



الأعلى والأهم في أمريكا اللاتينية» إذ زاد تعداد الفقراء من مليون بعيد الليندي إلى ستة ملايين اليوم، في حين بقي تعداد السكان هو هو: ١٢ مليوناً. يقول زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي السناتور أنسيلمو سوله Anselmo Sule، وهو عائد من المنفى، إن النمو الاقتصادي الذي يفيد عشرة بالمئة من السكان تم تحقيقه (بموافقة المؤسسات الرسمية لبيوشيت)، ولكن التنمية لم تحصل. ثم يضيف «لقد انتهينا» ما لم تتم معالجة الكارثة الاقتصادية التي تواجه الأكثرية. وبرأي ديفيد فليكس فإن «التشيلي»، التي تلقت ضربة قاسية استثنائية في الفترة بين ٨٢ و١٩٨٤، تتطور الآن بوتائر أعلى مما فعلت خلال العقد السابق برعاية شباب شيكاغو؛ مسحورة بايديولوجية السوق الحرة التي هي ذات منافع كبيرة، حقاً، بالنسبة للبعض: للأغنياء بمن فيهم المستثمرون الأجانب بالدرجة الأولى وبشكل حاسم. ويجادل فليكس أن انتعاش التشيلي يمكن أن يعزى إلى «نوع من الجمع بين القمع الصارم للأجور في ظل نظام بينوشيت، والدعم المحكم بشدة للقطاع الخاص من جانب الفريق الاقتصادي الذي حل محل شباب شيكاغو الذين فقدوا مصداقيتهم، وبين توفير ظروف الاقتراض السخية سخاء غير عادي من جانب المؤسسات المالية الدولية» التي تأثرت كثيراً بالأجواء الملائمة لعمليات البيزنس. (٣٨)

يطرح التدهور البيئي هو الآخر مشكلة حادة وقاسية في التشيلي. فمجلة آبسي Apsi التشيلية كرس مؤخراً عدداً خاصاً للأزمة البيئية التي تصاعدت وتفاقمت بسبب «الليبرالية - الجديدة الراديكالية» للفترة التي أعقبت الانقلاب المدعوم من الولايات المتحدة الذي أطاح بالنظام الديمقراطي البرلماني. وتبين الدراسات الحديثة أن حوالي نصف البلاد بات صحراء، وهذه مشكلة «تبدو أكبر بكثير من عملية التسميم اليومية لمن يعيشون في سانتياغو»، العاصمة التي تضاهي كلاً من ساو باولو (البرازيل) ومدينة المكسيك وتنافسها على قصب السبق في ميدان التلوث في النصف الغربي للكرة الأرضية (أو في العالم كما تقول المجلة) فـ «السائل الذي يخرج من ملايين الصنابير في بيوت سانتياغو وازقتها يحتوي مستويات من النحاس والحديد والمنغنيز والرصاص تفوق الحدود القصوى من المعدلات المسموح بها مرات عديدة». أما الأراضي التي «تنت الفواكه والخضار للمركز الحضري والمنطقة المحيطة به فتروى بمياه تحتوي على كميات من الكوليفورم تفوق الحدود القصوى المسموح بها بمئة مرة» وهذا هو السبب الكامن وراء تمتع سانتياغو «بمستويات من امراض التهاب الكبد والتهنوتيد والطفيليات التي ليس لها مثيل في أي مكان آخر في هذه القارة» (كل طفل من ثلاثة في العاصمة يعاني من الطفيليات). يعزو الاقتصاديون وخبراء البيئة المشكلة إلى «النموذج التنموي»، ولا سيما إلى «أسلوبه الإنتقالي» حيث «يمل أهم القرارات إلى أن يتم اتخاذها خارج نطاق البلدان ذاتها»، بحيث يكون منسجماً مع «الوظيفة» المحددة للعالم الثالث: خدمة مصالح الغرب الصناعي (٣٩)

من الدارج ارجاع مشكلات أوروبا الشرقية إلى «النظام المريض» (وهو صحيح تماماً)، مع العمل على اغفال كوارث النظام الرأسمالي أو ربطها، في الحالات النادرة التي يتم فيها الامساك بمشكلة ما، بأي سبب آخر غير النظام الذي يولدها باضطراب. يتم، عموماً، اغفال علماء الاقتصاد

في أمريكا اللاتينية، غير أن بعضهم كان مفيداً في الحرب الأيديولوجية وبالتالي صاروا يحفظون بالاحترام في دائرة الثقافة السياسية بالولايات المتحدة. وأحد الأمثلة هو فرانيسكو مايورغا Francisco Mayorga، حامل شهادة الدكتوراه من جامعة يال Yale في العلوم الاقتصادية واقتصادي مرموق في تحالف UNO المدعوم من جانب الولايات المتحدة، وقد أصبح أكثر المعلقين تمتعاً بالاحترام فيما يخص نيكاراغوا لأنه أسهب في الحديث عن الخراب الاقتصادي الناجم عن سوء إدارة النظام السانديني. ظل الرجل مفضلاً حين أصبح قيصر (ملك) الاقتصاد بعد انتصار الـ UNO في انتخاب شباط ١٩٩٠، وإن تلاشى حين تم إبعاده بعد اخفاق خطط الانعاش الاقتصادي التي كانت تُمن ثميناً عالياً (وقد أخفقت، بالدرجة الأولى، نتيجة تلكؤ الولايات المتحدة نظراً لأن حكومة UNO عجزت عن بلوغ المستوى الكافي من العنف والوحشية لارضاء تطلعات واشنطن).

غير أن أحداً لم يقتبس أياً من الكلام الذي كتبه مايورغا Mayorga فعلاً عن الاقتصاد النيكاراغوي وهو كلام لا يخلو من الأهمية. فأطروحة الدكتوراه التي كتبها في جامعة يال Yale عام ١٩٨٦ تشكل دراسة لعواقب النموذج التنموي الذي سار عليه نظام سوموزا المدعوم من الولايات المتحدة، مع التبعات المحتملة لخيارات سياسية بديلة عبر عقد الثمانينات.

يستخلص الدكتور أن «الاقتصاد كان، مع حلول عام ١٩٧٨ على حافة الانهيار» بسبب «استنفاد النموذج الزراعي - الصناعي» و «الصيغة النقدية» اللذين كانا يحظيان بتأييد الولايات المتحدة. فهذا النموذج أفضى إلى تراكم الديون الهائلة وإلى انعدام السيولة إضافة إلى أن «الانحدار الشديد والعنيف لشروط التجارة الذي كان عند المنعطف كان من شأنه أن ينزل ضربة حاسمة بالنموذج الزراعي - الصناعي المطور عبر العقود الثلاثة السابقة»، مفضياً «حتماً» إلى نوع من «الركود الاقتصادي في الثمانينات» أما التكاليف الباهظة جداً التي انطوت عليها عمليات القمع التي مارسها سوموزا، بدعم من الولايات المتحدة، خلال عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وحرب الكونترا فقد جعلتا ماهو «محتوم» (مستعص على الحل) أكثر تدميراً. يقدر مايورغا أن الرساميل التي هربت من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ بلغت خمس مئة مليوناً من الدولارات وبحسب «العبء الاقتصادي المباشر» الناتج عن الحرب في الفترة من ١٩٧٨ - إلى ١٩٨٤ بما يزيد عن ٣,٣ مليارات من الدولارات. ويشير إلى أن ذلك الرقم يساوي مئة وخمسين بالمئة من «مستوى إجمالي الدخل القومي المسجل للبلاد في ١٩٧٧»، وهو عام «وفرة استثنائية» جراء تدمير محصول البن البرازيلي، وبالتالي يُستخدم من قبل أساطين الدعاية في الولايات المتحدة (بمن فيهم بعض من يضعون أقنعة البحث العلمي) بصورة منتظمة كأساس للبرهنة على اخفاقات الساندينيين. ويقول مايورغا إن مسار الاقتصاد منذ عام ١٩٨٠ كان نتيجة انهيار النموذج الزراعي - الصناعي القائم على التصدير، والانحدار الشديد لشروط التجارة، مع العبء الذي لا يطاق والذي ترتب على حرب ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وحرب الكونترا بعدها (تنتهي دراسته قبل تسبب الحصار الأمريكي بمفاقمة الأزمة أكثر فأكثر). ويضيف الكاتب أن خطط الساندينيين ظلت عاجزة عن معالجة الانهيار «المحتوم» (المستعصي): فهذه الخطط

«كانت ذات تأثير إيجابي على الانتاج وتأثير سلبي على الأجور في الريف وعلى أرباح المزارعين»، وقد مالت إلى تفضيل الأرباح الصناعية وعملية إعادة توزيع الدخل عن طريق الضخ «من القطاع الريفي إلى القطاع المديني». ولو لم تكن هناك «حرب وتغيير في النظام الاقتصادي لما استطاع الاقتصاد النيكاراغواي أن يتحاشى الدخول في أزمة بالغة الحدة»<sup>(٤٠)</sup>.

وبما أن هذه الاستنتاجات غير مجدية أو أسوأ من ذلك، فإن مؤلف مايورغا عن الاقتصاد النيكاراغواي يحال إلى مهاوي النسيان مثله مثل جميع الدراسات الأخرى التي تغوص في معاينة الكوارث والمصائب التي يجلبها النظام الرأسمالي. وهذا المثال جدير بالملاحظة بسبب المكانة المرموقة التي يتبوؤها مايورغا في الوقت نفسه طالما هو قادر على تأدية خدماته الدعائية.

### ٣ - ثمار النصر: حوض البحر الكاريبي

لم تكن البرازيل والتشيلي البلدين الوحيدين اللذين تم اغراقهما في بحر من المديح بسبب انجازاتها بعد أن وضعهما التدخل الأمريكي على الصراط المستقيم. هناك بلد ثالث هو جمهورية الدومينيكان فبعد الغزو الأمريكي الأخير في عهد ليندون جونسون Lyndon Johnson عام ١٩٦٥ وجرعة من فرق الموت والتعذيب، ترسخت الأسس الديمقراطية وعبر المعلقون الغربيون عن قدر كبير من الاعتزاز والفخر ازاء الانتقال السلمي للسلطة - أو سلطة الحكومة بالأحرى - لأن السلطة الفعلية موجودة في مكان آخر. فالاقتصاد راكد وموشك على الافلاس والخدمات الاجتماعية لا تعمل إلا بصورة متقطعة، والفقر مزمن وسوء التغذية في تزايد ومستوى المعيشة بالنسبة للفقراء مستمر في تدهوره وانحداره. في العاصمة لا تتجاوز فترة جريان التيار الكهربائي الأربع ساعات ولا يتوفر الماء إلا لمدة ساعة واحدة في اليوم في العديد من المناطق. البطالة متصاعدة وقد بلغت الديون الخارجية أربعة مليارات من الدولارات كما بلغ العجز التجاري في ١٩٨٩ مليارات من الدولارات - بعد أن كان سبع مئة مليوناً في العام الذي سبقه. أما تقديرات أولئك الذين هربوا بصورة غير قانونية إلى الولايات المتحدة فتصل إلى ما يقرب من المليون. ويدون ارساليات الدومينيكانيين الذين يعملون في بورتوريكو والقارة الأمريكية - بصورة غير شرعية في معظم الحالات - «فإن البلاد لن تستطيع أن تعيش» كما تقول جريدة الايكونوميست اللندنية. دأب المستثمرون الأمريكيون منذ أمد طويل، بمساعدة غزو وودرو ويلسون أولاً وغزو جونسون لاحقاً، على احكام قبضتهم على معظم مفاتيح الاقتصاد. والآن يتم اجتذاب التوظيف في سبع عشرة منطقة حرة عن طريق فترة اعفاء ضريبي تبلغ خمس عشرة سنة ومعدل أجور لا يتجاوز الـ ٦٥ سنتاً في الساعة. تقول ساوث South إن «البعض مازال متفائلاً بشأن الوضع الاقتصادي في جمهورية الدومينيكان» وتورد كلام سفير الولايات المتحدة بول تايلور Paul Taylor مع تقديم بعض الأسس الموضوعية لنظرته المتفائلة حول الآفاق:

«يشير المتفائلون إلى الانسجام السياسي والعمالي في جمهورية الدومينيكان، إلى توفر العمل الرخيص بمقادير



كبيرة مع توفر النقل والخدمات المصرفية والبريدية بوصفها من الخوافز القوية للمستثمرين. وبالفعل فإن «أي شخص يتورط في النقابات والاتحادات هنا يعرف أنه سيفقد عمله ولن تتاح له فرصة العمل في المنطقة الحرة مرة أخرى» كما يقول أحد مدراء المصانع الدومنيكيين.

كما في البرازيل وغيرها، «كان» فرع المعهد الأمريكي لتنمية العمل الحر (AIFLD) المعروف باسم (AFL-CIO) والذي يشكل الذراع الخارجي للمعهد ويتمتع بدعم الحكومة والشركات الكبرى «عنصرًا فعالاً في احباط النشاط النقابي المعادي (كذا) لمساعدة شركات الولايات المتحدة على تحقيق الحدود القصوى من الارباح» كما جاء في مجلة ساوث South (٤١).

وفي سائر الأماكن بحوض البحر الكاريبي نجد الصورة نفسها تقريباً متكررة - بما في ذلك في غرينادا، هي الأخرى محرومة بفضل جمائل الولايات المتحدة، ثم اعيدت إلى مكانها الطبيعي السليم. (انظر الفصل الخامس). أما في جامايكا فإن الولايات المتحدة اتبعت مسلكاً آخر لضمان السلوك الفاضل. حاولت العناصر الجديدة بقيادة الاشتراكي الديمقراطي ميكائيل مانيلي Michael Manley وحزبه حزب الشعب الوطني PNP أن تتلمس امكانية السير في طريق التنمية المستقلة والاصلاحات الاجتماعية المحظورة في السبعينات فأثارت مشاعر العداء المألوفة لدى الولايات المتحدة وقدراً كافياً من الضغوط لتحقيق انتصار انتخابي لصالح ادوارد سيغا Edward Seaga المفضل لدى الولايات المتحدة بعد أن تعهد بأن يضع حداً لمثل هذا الهراء. وتبني سيغا لمبادئ السوق الحرة حظي بالكثير من الاطراء والمدح من جانب ادارة ريغان التي أعلنت باعتزاز أنها ستتتهز هذه الفرصة لخلق نموذج يحتذى للديمقراطية والرأسمالية في الحوض الكاريبي (٤٢) تدفق سيل هائل من المساعدات. فبرنامج المساعدات الأمريكية أنفق على جامايكا أكثر من أي بلد كاريبي آخر. سارع البنك الدولي أيضاً إلى الالتحاق بالركب للإشراف على هذا المشروع الجليل ودفعه بزخم. سار سيغا وفق جميع قواعد «نظرية التسريب إلى تحت لمساعدة الفقراء» التي تحظى بقدر كبير من الاعجاب (وهي ليست نظرية جديدة تماماً)، فطبق تدابير التقشف وأقام مناطق التجارة الحرة حيث الورشات غير الصحية ذات الشروط البائسة تشكلها عمالة لاعلاقة لها بالنقابات تتألف من النساء بالدرجة الأولى وبأجور زهيدة لصالح مشروعات يديرها أجنبى وتمولها حكومة جامايكا، بالانسجام عموماً مع توصيات صندوق النقد الدولي IMF ووصفاته.

تحقق قدر من النمو الاقتصادي، «نتيجة» بالدرجة الأولى، دولارات الغانجا، المتحقق إلى الاتجار بالماريغوانا، وأرباح السياحة المتزايدة وتكاليف الوقود المستورد المنخفضة إضافة أسعار البوكسيت والألومينا المرتفعة» كما يقول تقرير NACLA. أما ما عدا ذلك فكان متمثلاً بالكارثة المألوفة التي ترافق النظام الرأسمالي بما فيها أحد أعلى معدلات الديون في العالم، انهيار البنية التحتية، والافقار العام. وحسب برنامج المساعدات الأمريكية USAID أصبحت جامايكا، مع حلول آذار ١٩٨٨، مع «الديون التي أدت إلى شلها» بلداً حيث الناتج الاقتصادي «أقل بكثير من مستوى الانتاج في ١٩٧٢»، «وتوزيع الثروة والدخل يعاني من قدر كبير من اللاتكافؤ»، «ونقص الكوادر الطبية والفنية المفتاحية يؤدي إلى شل نظام الرعاية الصحية»، «والاهتراء الجسدي والعنف

الاجتماعي يعوقان الاستثمار، إضافة إلى وجود «عجز حاد في ميداني البنية التحتية والاسكان». جاء هذا التقويم قبل أن تقوم عاصفة جيلبرت Gilbert بانزال ضربة إضافية . عند هذا المنعطف مُنح ميكائيل مانلي Michael Manley ، وقد أصبح مروضاً ، حق العودة إلى السلطة لإدارة الخراب بعد تلاشي كل أمل في أي تغيير بناء . ومانلي هذا «يحدث كل ما هو مطلوب من الضجيج» لطمأنة البنك الدولي والمستثمرين الأجانب كما قال روجر روبنسون Rager Robinson كبير اقتصاديي البنك فيما يخص جامايكا في مقابلة له جرت قبل الانتخابات في حزيران ١٩٨٨ . وتابع روجر يقول :

«منذ خمس سنوات كان الناس مازالوا يفكرون بـ (تلبية الحاجات المحلية) ، ولكنهم تخلوا عن ذلك التفكير. فالمحامون وغيرهم ممن يستطيعون الوصول إلى الموارد باتوا الآن مهتمين بالاستثمار في عمليات التصدير إلى الخارج . ويعد أن تقوم بزرع مثل تلك البذور في تربة السكان فإنك لا تستطيع أن تراجع بسهولة ، حتى ولو جاء حزب الشعب الوطني وميكائيل مانلي إلى الحكم ثانية . ثمة الآن ادراك في أوساط الأفراد الذين يولفون ، يوظفون ، يستمرون فيطورون اهتماماتهم ومهنتهم ، ثمة ادراك وفهم لحقيقة أن رأس المال سيبدأ مرة أخرى بالرحيل إذا ما تدخل حزب الشعب الوطني ، بل وحتى حزب سيغا JLP ، بالأمور أكثر مما ينبغي» .

لدى اعادته إلى السلطة أدرك مانلي أن عليه أن يتجاوز سيغا في الحماس للنظام الرأسمالي القائم على السوق الحرة . أثارت الدلائل الحيرة المشيرة إلى النضج اعجاب مجلة القطاع الخاص الجامايكي . أطلقت المجلة صيحة نشوة وقالت : « إن السفر القديم الذي يطالب الحكومة بالعمل لصالح الفقراء يجري تعديله ، وإن لم يتم رفضه علناً ، بفضل الادراك الوليد لحقيقة أن السبيل الوحيد المفضي إلى مساعدة الفقراء يمر بآلية تشغيل آلة الحكم بما يخدم مصلحة المنتجين ! » . وعبارة «المنتجين» هنا تشير لا إلى الناس الذين ينتجون بالفعل ، بل إلى أولئك الذين يتولون الإدارة ، ويتحكمون بالاستثمار فيجنون الأرباح . ويقول تقرير القطاع الخاص إن القطاع العام «موشك على الانهيار» حيث المدارس والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات متدهورة بحركة متسارعة . غير أن أملاً يترأى في الأفق - أملاً يخص «المنتجين» بالمعنى الخاص المحدد لهذه الكلمة ، بفضل التخلي عن «البلاغة الجوفاء والخرقاء التي سادت في الماضي القريب» ، وبفضل تقدم عملية التخصيص (عملية البيع للقطاع الخاص) التي تطال كل شيء .

أصبح مانلي يحظى باحترام جديد لدى الناس المهمين بعد أن أتقن أداء دور «رئيس الجمهورية الذي يعزف آلة الكمان الموسيقية» حسب قاموس أمريكا اللاتينية : «وهذه الآلة الموسيقية تُدوّن باليسار وتُعزف باليمين»<sup>(٤٣)</sup> . كانت ظروف هروب الرساميل والضغط الأجنبية - الممارسة من قبل الدول والشركات الخاصة والأفراد والمؤسسات الاقتصادية الدولية - كافية بصورة منتظمة لعرقلة أي طريق آخر .

#### ٤ - ثمار النضر : آسيا

حين نلتفت إلى الجهات الأخرى من ملكوت الحرية ، الرأسمالية ، والديمقراطية فإن

أبصارنا تقع بصورة طبيعية ، بادية ذي بدء ، على الفلبين التي كانت ذات قدر كاف من الحظ حتى نعمت بالانضواء تحت جناح زعيمة العالم الحر منذ ما يقرب من القرن . فالحالة البائسة للفلبينيين في ظل ديمقراطية ما بعد ماركوس تستعرضها مجلة فار إيسترن إيكونوميك ريفيو Far Eastern Economic Review المالية بثبات لليبرالية الاقتصادية ولأوليات أوساط رجال الأعمال تحت عنوان « السلطة وحكم طبقة الأثرياء ( الطغمة المالية ) » . تختتم المجلة تقاريرها بالعبرة التالية : « يبدو أن الكثير من مشكلات البلاد متجذرة في واقع أنها لم تشهد في تاريخها أي نوع من أنواع الثورة الاجتماعية » . ومن العواقب التي ترتبت على هذا الاخفاق « برنامج الاصلاح الزراعي المنحوس » ذلك الاخفاق الذي يمارس « تأثيراً بالغ الشدة على تشخيص حالة الفقر » التي تشمل ٦٧ بالمئة من الأسر الفلبينية الفقيرة التي تعيش في الأرياف المحكومة بالبوئس الأبدي ، والديون الخارجية الهائلة ، « والهروب الكبير للرساميل » ، زيادة سوء التغذية الحاد بين الأطفال في فترة ما قبل المدرسة الابتدائية منذ وصول حكومة أكيو إلى السلطة ، البطالة ذات النطاق الواسع ، واكتفاء العديد بمداخيل أقل بكثير من عتبات الفقر التي حددتها الحكومة ، « نشوء مجتمع أشبه بمجموعات من المتسولين والمجرمين » ، مع باقي عناصر القصة المعروفة . يتوقع الخبراء الحكوميون والأكاديميون أن تسوء الأمور أكثر بشكل ملموس . فالخرج الوحيد « للبوئس الذين يتزايد تعدادهم بسرعة » هو السعي إلى إيجاد عمل في الخارج : « يشكل العمال ، الشرعيون وغير الشرعيين ، القادمون من الفلبين الآن في آسيا أكبر عمالة سنوية تتجه إلى الشتات » . وبعد التخلي عن البرامج الاجتماعية فإن الأمل الوحيد معلق على « تخلي النخبة من رجال الأعمال ، مع غياب تدخل الحكومة ، عن أسلوب الاسراف التقليدي لدى النخبة الفلبينية القائم على الاستهلاك الفاحش والداعر ، وتحولها بدلاً من ذلك إلى توظيف الأرباح من أجل رفاه الشغيلة من جهة وفي سبيل مراكمة رأس المال لصالح التنمية الصناعية من جهة ثانية . » (٤٤).

بقدر غير بسيط يمكن ارجاع هذه الأحوال إلى غزو الولايات المتحدة في بداية القرن حيث جرت المذابح وعمليات التدمير على نطاق واسع ، إلى الاحتلال الكولونيالي الطويل ، وإلى السياسات اللاحقة بما فيها حملة ما بعد الحرب المناهضة للحركات التمردية ودعم دكتاتورية ماركوس طوال بقائها قادرة على الاستمرار . ولكن الفلبين حصلت فعلاً على هبة الديمقراطية ( العابرة ) . وفي مجلة البيزنس نفسها يعاين أحد كتاب الزوايا في الديلي غلوب الصادرة بمانيلا كونرادو دي كويروس Conrado de Quiros هذه المسألة في مقال بعنوان « الحكمة الكامنة في الديمقراطية » . يعقد الكاتب مقارنة بين مأساة الفلبين وبين قصة النجاح الاقتصادي في سنغافورة تحت حكم لي كوان يو Lee Kuan Yew الذي يمثل طغيانه واستبداده انتصاراً آخر من تلك الانتصارات الشهيرة للديمقراطية والرأسمالية .

يورد دي كويروس كلام وزير التجارة والصناعة السنغافوري ، وهو ابن لي ، الذي يشجب نموذج الولايات المتحدة المفروض على الفلبين على جملة من الأخطاء ، ويعتبر منح الفلبينيين صحافة حرة « أكبر الجرائم » التي اقترفها ذلك النموذج ؛ ويقول حرفياً « قدمت الصحافة الحرة الطليقة



ذات النمط الأمريكي سقط المتاع في سوق الأفكار مما أفضى إلى الفوضى والارتباك بدلاً من التنوير والحقيقة . أما حكومته السنغافورية ، إذ قومت فضائل الفاشية وميزاتها تقوياً أفضل ، فقد كانت أعقل من الوقوع في مثل هذا الخطأ . (٤٥)

يتابع دي كوبروس كلامه ويقول : صحيح أن الأمريكيان أدخلوا نوعاً من الديمقراطية « ولكن هذه الديمقراطية » لم تكن مصممة بحيث تمكن الفلسطينيين من التحرر بل تجعلهم أكثر راحة في قيودهم الجديدة . ربما أعطت الفلسطينيين عدداً أكبر من الجرائد ولكنها « وفرت لهم قدراً أقل من الأموال اللازمة لشرائها . إنها جعلت الأغنياء أكثر غنى » مع « إحدى أسوأ حالات اللامساواة في العالم من حيث توزيع الثروة » حسب كلام البنك الدولي . فالديمقراطية لم تكن إلا « أداة للاستعمار » ولم يفكر أحد بأن تكون ذات محتوى :

« لم تكن الديمقراطية ذات الطراز الأمريكي ، بالنسبة للفلسطينيين ، أكثر من إجراء انتخابات كل بضعة سنوات . أما عدا ذلك ويعد ، فإن السلطات الكولونيالية دأبت على ضمان فوز المرشحين الذي يمثلون المصالح الاستعمارية أولاً وأخيراً فقط . وهذه الممارسة لم تتلاش مع تلاشي النظام الكولونيالي . فالنظام السياسي الذي جاء بعد ذلك ، ودام طويلاً بعد الاستقلال ، كان نظاماً يقوم على حكم حفنة صغيرة من العائلات حكماً فعلياً لا هواة فيه ، لمجتمع ابتل باللامساواة . كان النظام ديمقراطياً في الشكل ، اقتبس العديد من الممارسات الأمريكية التي استطاع اقتباسها ، ولكنه كان نظاماً أو توطئة مستبداً في الممارسة العملية .»

ليست أكثرية السكان ممثلة في ظل الديمقراطية الفلبينية . إن الساسة هم المحامون ورجال الأعمال الأثرياء أو كبار الاقطاعيين . كتب غاري هوز Gary Hawes يقول : مع العمل على إعادة تشكيل البنية السياسية التي خلفها الاحتلال الأمريكي للفلبين بعد الاطاحة بالدكتاتور المدعوم من قبل الولايات المتحدة من جانب « سلطة الشعب » ، فإن الوحيد الذين يمكن أن يُنتخبوا هم أولئك الذين يملكون الأموال والعضلات . « فالمرشحون هم ، بشكل رئيسي ، « موظفون » متجرون سابقون ، أقارب عائلات سياسية قوية ومتنفذة و / أو أعضاء في النخبة الاقتصادية » ، ولا يمثلون الأكثرية الريفية بل وحتى « المواطنين الذين شاركوا في التظاهرات التي ازاحت ماركوس وخاطروا بحياتهم لحماية أصواتهم الانتخابية المؤيدة لكورازون أكيو Corazon Aquino » . صحيح أنه كان هناك حزب (PnB) المستند إلى المنظمات الشعبية التي انتفضت ضد الدكتاتورية والذي يتمتع بتأييد واسع في أوساط الفلاحين والقوى العمالية وقطاعات إصلاحية كبيرة من الطبقة الوسطى ولكنه - أي الحزب - ظل محكوماً بالآلة يلعب أي دور سياسي . ففي الانتخابات جرى استهلاك حزب PnB وتجاوزه من قبل الأحزاب التقليدية المحافظة بتناسب وصل إلى ٢٠ مقابل ١ . تعرض مؤيدو الحزب لعمليات التخويف والتهديد بفقدان العمل والسكن وتصاريح الإقامة في المدن . كما أن الحضور العسكري لعب دوراً معزقاً بالنسبة لحزب PnB . كشفت المقابلات التي أجريت مع الفلاحين الفقراء والعمال عن وجود التأييد لمرشحي PnB ، ولكن ادراك حقيقة أن الجيش والنخب الريفية كانا ضد هؤلاء المرشحين جعل « الخيار الثاني الأمثل متمثلاً بالحصول على

المال أو المكافآت الأخرى والتصويت لصالح المرشحين الذين قدمت لهم حكومة أكينو . « (٤٦) يتابع هوز مقالته ويقول : « قلما سُمعت أصوات القاطنين في الأرياف » ( وهم يشكلون ثلثي السكان ) في ظل الديمقراطية النخبوية المعاد تشكيلها ؛ كما يصح الشيء نفسه على الفقراء في المراكز الحضرية . أما العلاج الشافي للتحريض في الريف فيكمن في العسكرة وزرع الجواسيس المتيقظين للذين أفضوا إلى أرقام قياسية في انتهاكات حقوق الإنسان « على الدرجة نفسها من السوء الذي ساد في عهد ماركوس بل وأسوأ » ، كما جاء في تقرير لجنة لحقوق الإنسان عام ١٩٨٨ ، حيث شاع التعذيب والاعدامات السريعة وعمليات الترحيل الاجباري . ثمة نمو اقتصادي ولكن ثماره « قلما تسربت إلى الأدنى حيث الأشد فقراً والأكثر حاجة » . مازال الفلاحون يعانون من الموت جوعاً فيما يقدمون سبعين بالمائة من محاصيلهم إلى الاقطاعيين . والاصلاح الزراعي ليس إلا نكتة بائخة . وتأييد الجبهة الوطنية الديمقراطية مع حركتها الفدائية يشهد تصاعداً بعد أعوام غير قليلة من التنظيم الريفي .

يشي دي كوبروس بوجود « ديمقراطية ملموسة في الفلبين - رغم النظام الكولونيالي والسياسات النخبوية . . . وهذا الأمر يعود إلى حقيقة أن الديمقراطية عاشت حياة خاصة بها وراحت تعبر عن ذاتها بالثورات الفلاحية والمطالبات الشعبية بالاصلاحات » وهذه الديمقراطية الملموسة بالذات هي التي تتوق الولايات المتحدة وحليفاتها إلى قمعها واحتوائها . وبالتالي فإن هذا وآخرين غيره من معلقى هذه المجلة المحترمة جداً العائدة لأوساط رجال الأعمال يرون غياب أي نوع من أنواع الثورة الاجتماعية أمراً مؤلماً بالنسبة للفلبين - وإن كانت اللهجة قابلة لأن تتغير فيما لو استطاعت الفلبين أن تنتسب إلى نادي « الديمقراطيات الرأسمالية » ذات الطابع السنغافوري . وفي الوقت نفسه تقول سورفايفال انترناشيونال Survival International إن الجماعات القبلية في الفلبين تتعرض لهجوم جيش خاص تابع لاحدى شركات الأخشاب ، قام ، خلال حملة ارهابية دامت ستة أشهر ، بقتل وتعذيب القرويين ، واحراق البيوت وتدمير مخازن الأرز واستئصال الآلاف من بيوتهم وأراضيهم . إنهم جزء أيضاً من ضحايا قصف القرى الكثيرة وغيره من ممارسات الحكومة في حملاتها المركزة على مكافحة التمرد والعصيان . قوبلت النداءات الموجهة لحكومة اكينو بالتجاهل . أما أي نداء موجه إلى حكومة الولايات المتحدة أو إلى الأوساط الغربية عموماً فلا يمكن طرحه طرْحاً جدياً . والشيء نفسه يصح على تايلاندا حيث أعلنت الحكومة خطة لطرد ستة ملايين نسمة من غابات تريد تحويلها إلى منشآت لانتاج الأخشاب . (٤٧)

يمكن العثور على معجزات النظام الرأسمالي وخوارقه في الأماكن الأخرى من آسيا أيضاً . فتشارلز غراي Charles Gray ، المدير التنفيذي للمعهد الأمريكي - الآسيوي المتخصص بشؤون العمل الحر ( وهو معروف بولائه لدوائر رجال الأعمال ) التابع لـ AFL-CIO يرى في الفارايسترز ايكونوميك ريفيو Far Eastern Economic Review أن الشركات عابرة القوميات « تصر عموماً على أن تقوم الحكومات المضيفة بالغاء حق العمال في تنظيم النقابات والانتساب إليها ، حتى حين يكون هذا الحق مضموناً بموجب دستور البلاد الخاص وقوانينها . » والمنظمة التي تنظم وتنسق التجارة في

العالم الحر ( أي الغات GATT ) ليس لديها قانون واحد « يغطي أشكال الدعم التي تحصل عليها الشركات عابرة القوميات عبر ممارسة الضغوط على حكومات العالم الثالث جراء السماح باستغلال العمال وفق النموذج الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر » . ففي ماليزيا « أجبرت شركات أمريكية وأجنبية أخرى وزارة العمل في ١٩٨٨ على الاستمرار في الحظر الحكومي المفروض منذ القديم على نشاط النقابات والاتحادات في قطاع صناعة الأجهزة الالكترونية عبر التهديد بنقل أعمالها واستثماراتها إلى بلد آخر » . أما في بنغلادش فإن المتعاقدين وعابرة القوميات « تمارس تمييزاً ضد النساء والفتيات إذ لا تدفع لهن سوى أجور لا تكاد تكفي ثمناً لكسرة الخبز ، تصل إلى تسعة سنتات أمريكية عن كل ساعة عمل . وفي مقاطعة غوانغ دونغ الصينية ، وهي مقاطعة يكثر امتداحها بوصفها إحدى معجزات النجاح الرأسمالي على خلفية صينية كثيفة عموماً ، اكتشفت الحكومة أن « معمل أحد كبار مصنعي الألعاب كان متورطاً في انتهاك قوانين العمل - ساعات عمل تصل إلى أربع عشرة ساعة في اليوم وأسابيع عمل مؤلفة من سبعة أيام - فبادرت إلى مطالبة المدراء باحترام القانون . غير أن المدراء هؤلاء رفضوا الطلب قائلين إنهم ، في حال عدم تمكينهم من العمل بالطريقة التي يريدونها ، سيبادرون إلى اغلاق معاملهم الصينية وإلى الانتقال إلى تايلاندا . » حيث لا توجد مثل هذه الطلبات غير المعقولة . (٤٨)

## ٥ - ثمار النصر : افريقيا

إن المشهد في افريقيا أكثر إثارة للرغبة من نظيره الآسيوي . هاكم عنصراً صغيراً واحداً فقط من عناصر كارثة تنامي وتكبر : تقدر لجنة اقتصادية تابعة للأمم المتحدة مكلفة بدراسة الوضع في افريقيا أن « تكاليف عدوان جنوب افريقيا ونسفها لاستقرار البلدان المجاورة بلغت عشر مليارات من الدولارات في ١٩٨٨ فوصلت إلى أكثر من ستين ملياراً مع مليون ونصف المليون من الضحايا في السنوات التسع الأولى من هذا العقد » . (٤٩) ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ، خلافاً لما فعلته في العراق ، اتبعت بحذر سياسة « الدبلوماسية الهادئة » معترفة بمخاوف النظام العنصري وسائر المصالح الوطنية والأجنبية التي ترعاها . قام الكونغرس في ١٩٨٦ بفرض جملة من العقوبات رغم الفيتو الذي استخدمه ريغان ولكن تأثيرها ظل محدوداً . تقول اللجنة الأمريكية المختصة بافريقيا إن نسبة ٢٥ بالمئة فقط من التجارة بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا هي التي تأثرت بالعقوبات وإن الحديد والفولاذ واليورانيوم نصف المصنع ( حتى أواخر عام ١٩٨٩ ) ظلت تُستورد . ويعد تطبيق العقوبات زادت صادرات الولايات المتحدة إلى جنوب افريقيا من ١,٢٨ ملياراً من الدولارات إلى ١,٧١ ملياراً في ١٩٨٩ ، حسب المعلومات الصادرة عن وزارة التجارة في الولايات المتحدة . شكل هذا تحسناً بالمقارنة مع رد الفعل على العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على روديسيا مما اجبر الكونغرس على تبني تعديل بيرد Byrd للسماح باستيراد الكروم الروديسي ( وقد ظل التعديل نافذاً خلال الفترة الممتدة بين ٩٧١ و ١٩٧٧ ) ؛ ويلاحظ ستيفن شالوم Stephen Shalom



أن « العديد من الدول دأبت على انتهاك الحظر بصورة مكشوفة ولكن الولايات المتحدة كانت إحدى الدول الثلاث فقط العضوة في الأمم المتحدة - الآخرين هما البرتغال ( الفاشية ) وجنوب أفريقيا - التي انتهكت الحظر رسمياً » . (٥٠)

تعزى كوارث معظم أرجاء أفريقيا عموماً إلى « الاشتراكية » ، هذه الكلمة التي تطلق بحرية على كل مالا يحلو لنا . غير أن هناك استثناء « جزيرة تنعم بالرأسمالية الطليقة في بحر من الدول الاشتراكية القائمة على نظام الحزب الواحد » ، كما يقول هوارد ويت Howard Witt مراسل شيكاغو تربيون في أفريقيا . يشير المراسل إلى ليبيريا التي تستطيع ، شأنها شأن الفليين ، أن يعزى وضعها السعيد إلى واقع أنها كانت « موطئ القدم الوحيد لأمريكا في القارة الأفريقية » ومنذ قرن ونصف القرن في هذه الحالة . ويتابع ويت كلامه قائلاً إن ليبيريا اكتسبت ، خلال سني الحرب الباردة ، أهمية خاصة ولاسيما بعد « وصول » الرئيس صامويل دو Samuel Doe « وهو رقيب شبه أمي من الجيش ، متوحش إلى السلطة في ١٩٨٠ عقب قيامه بذبح الرئيس السابق واستئصال أحشائه وهو في الفراش » ومسارعه إلى ترقية أبناء عشيرته - التي تشكل ٤ بالمئة من السكان - ليجعل منهم نخبة حاكمة جديدة ، وإلى ملاحقة واضطهاد باقي السكان بوحشية صارخة . وعندئذ رأت إدارة ريغان التي أعجبت كثيراً بأسلوب الرجل أن تحول ليبيريا ، مثل جامايكا ، إلى نموذج يحتذى للنظام الرأسمالي والديمقراطية . ففي السنوات الست الأولى من نظام دو أعدت الولايات المتحدة سبلاً من المساعدات العسكرية والاقتصادية على « هذا البلد المتخلف » رغم تزايد الدلائل المشيرة إلى أن دو ووزرائه كانوا يسرقون الجزء الأكبر من الأموال ، وبعد « سرقة الفاضحة » لانتخابات ١٩٨٥ بموافقة واشنطن حيث جرى تكرار قصة نورييغا قبل عام واحد ، يقول « منشور ليبيري محترم يعيش في المنفى وهو وزير سابق » اسمه : ايلن جونسون سيرليف Ellen Johnson. Sirleef ، « إن موظفاً أمريكياً قال لي بوقاحة في ذلك الوقت : إن مصالحنا الاستراتيجية أهم من الديمقراطية » . (٥١)

كتب ويت يقول إن نتائج المساعدات جلية « فجنود جيش الرئيس صامويل دو يرتدون أزياء وحدات الـ (GT) الأمريكية ويتابعون أعمالهم التجارية وهم يغتالون المدنيين الليبيريين في شوارع العاصمة مونروفا » المسماة باسم رئيس الجمهورية مونرو ، و« جثث العديد من الضحايا المدنيين ترمى في البرادات الموجودة بمشفى جون فيتزجيرالد كينيدي ، حيث « يقول الأطباء المتخرجون في المعارك إنهم لم يشهدوا قط مثل هذه الوحشية . ويتابع ويت قائلاً إن مونروفا ليست إلا مصيدة للموت . فأولئك الذين لا ينالون الجوع والكوليرا أو التيفوئيد يحاولون الهرب من الجيش أو القوات المتمردة بزعماء تشارلز تايلور Charles Taylor أحد مساعدي دو السابقين / أو من الوحدة التي تمردت لاحقاً بقيادة برينس جونسون Prince Johnson .

ونتائج المساعدات الأمريكية باتت أوضح وأكثر جلاءً من ذي قبل حين دخل المراسلون مونروفا مع قوة حفظ السلام الأفريقية بعد أن تعرض دو للتعذيب والاغتيال على أيدي قوات جونسون الفدائية . وجد المراسلون « تركة دامية » خلفتها « سنوات عشر من حكم » أحد اصدقاء

الولايات المتحدة ذوي الخطوة ، كما يقول مراسل اليوناييتدبرس انترنا شيونال مارك هوباند Mark Huband في رسالته التي تتابع قائلة : ثمة أكوام من العظام والجهاجم المبيضة وقد تعرض كثير منها للسحق ؛ « أكوام من اللحم المتفسخ نصف العاري ... مغطاة بملايين الحشرات واليرقات » ؛ .. جثث ملتوية ... مفحمة تحت المقاعد الخشبية في الكنائس « و « مكومة في الزوايا المظلمة بجانب المذبح » ؛ جثث « تفسخت في الفرشات » ؛ « قاعة اجتماعات كبرى للنساء والأطفال [حيث] الملابس متدلّية عن هياكل عظمية نسائية وأخرى عائدة لمن هم دون سن الرشد من الضحايا » (٥٢)

بالطبع لم تكن المعاناة في « جزيرة الرأسالية الطليقة » هذه شاملة للجميع . فخلال قرن ونصف القرن من الزمن ظلت طغمة العبيد الامريكيين المعتقين وذريتهم تضطهد السكان الأصليين وتستغلهم « فيما كانت « الولايات المتحدة تحول نظرها إلى الجهة الثانية » ومؤخراً أجاد مفضلوريغان اتقان أدوارهم حتى جاء دورهم . اكتفى الآخرون بالافادة متجنّبين مثل هذا المصير غير السار : « فعدد من شركات الولايات المتحدة مثل فايرستون Firestone وبى . اف . غودريتش B. F. Goodrich حققت أرباحاً دسمة من عملياتها الليبيرية الواسعة » مبرهنة على أن للرأسالية الطليقة فضائلها . (٥٣) قامت الولايات المتحدة ببناء محطة بث كبرى لصوت امريكا في ليبيريا ربما لاداعة الرسالة المفعمّة بالفرح والسعادة .

## ٦ - « الكابوس الذي لا يرحم »

تقدر منظمة الصحة العالمية أن أحد عشر مليوناً من الأطفال يموتون سنوياً في دنيا الذين انتصروا في الحرب الباردة ( « في العالم النامي » ) بسبب امتناع الاغنياء عن مساعدتهم . وتقول الدراسة الصادرة عن المنظمة إن وضع حد سريع للكارثة أمر ممكن لأن الأمراض التي يعاني منها الأطفال فيموتون أمراض تسهل معالجتها . يموت أربعة ملايين من الاسهال ؛ من الممكن انقاذ حوالي ثلثي هؤلاء من نقص السوائل المميت الذي ينتج عن الاسهال عن طريق حبوب السكر والملح التي لا تكلف سوى قروش قليلة ( بنسات قليلة ) . ويموت ثلاثة ملايين سنوياً بأمراض معدية يمكن التغلب عليها بالتلقيح الذي لا يكلف سوى عشرة دولارات لكل طفل . وفي تقرير نشرته الأوبزيرفر اللندنية عن هذه الدراسة عن هذه الدراسة التي «مرت دون أن يلاحظها أحد تقريباً» لآناييل فريمان Annabel Ferriman ، نجد كلاماً قاله المدير العام لمنظمة الصحة العالمية هيروشي ناكاجيما Hiroshi Nakajima الذي يرى أن هذا « القتل الصامت » ليس إلا « مأساة يمكن درؤها لأن العالم المتطور يملك الموارد والتكنولوجيا اللازمين لانهاء المرض في العالم كله » ولكنه يفتقر إلى « الرغبة في مساعدة البلدان النامية » . (٥٤)

قدم الرئيس يويري موسفيني Yoweri Moseveni ، رئيس جمهورية اوغندا ، رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، خلاصة محكمة للقصة الأساس . ففي خطاب له أمام مؤتمر الأمم المتحدة

لبلدان العالم الواحد والأربعين الأقل تطوراً وصف عقد الثمانينات بأنه « كابوس لا يرحم » بالنسبة للبلدان الأشد فقراً . دُعيت القوى الصناعية إلى ما هو أكثر من مضاعفة مساعداتها لتصل إلى نسبة ٠,٠٢ بالمئة من إجمالي مداخلها القومية ، وهي نسبة هزيلة جداً ، ولكن أي اتفاق لم يتم حول هذا الأمر ، كما تقول النيويورك تايمز « بسبب المعارضة التي جاءت من الولايات المتحدة في المقام الأول » - وهي التي تدافع باعتزاز ، كما هي عادت دائماً ، عن « القيم الشاملة » الكامنة في « تقاليدنا » التي تتعارض تعارضاً محورياً مع قيمهم وتقاليدهم « هم »<sup>(٥٥)</sup> لم يكن العقد - عقد الثمانينات - أقل سواداً وكابوسية في الأماكن الأخرى من الملكوت التقليدي للعالم الحر عدا « الأغنياء الذين يعيشون بهدوء وسلام في مواطنهم » .

مع كسب الرأسمالية والحرية انتصارهما الكبير ، كما يقول تقرير صادر عن البنك الدولي ، تراجعت الحصة العائدة للبلدان الفقيرة ومتوسطة الدخل من الثروة العالمية من ٢٣ إلى ١٨ بالمئة ( بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ ) ، ويضيف تقرير البنك في ١٩٩٠ أن « البلدان النامية » ضخت إلى العالم الصناعي في عام ١٩٨٩ موارد وثروات بلغت رقماً قياسياً جديداً . فخدمات الديون باتت حسب التقديرات أكثر من الأموال الجديدة المتدفقة بمبلغ ٤٢,٩ ملياراً من الدولارات ، بزيادة خمسة مليارات عما كانت عليه في ١٩٨٨ ؛ كما أن الأموال الجديدة القادمة من الأغنياء تدهورت إلى أدنى مستوى لها في سنوات العقد :<sup>(٥٦)</sup> باختصار حققت الاساليب الريغانية والتاتشرية نجاحات مبهرة !

تلك هي بعض مسرات النظام الرأسمالي التي تغيب ، بهذا الشكل أو ذاك ، عن طوفان المديح الذاتي والتنظير الاقتصادي المبهور بمعجزات نظامنا الذي نحتفل بانتصاره متغافلين عن حقيقة إن ذلك كله جزء جدير بالملاحظة . تزخر وسائل الاعلام والمجلات بالنواح والبكاء ( وغالباً ما يكونان مشوين بنوع من الفرح الخفي ) على الحالة المحزنة للاتحاد السوفيتي والبلدان التابعة له حيث يشكل حتى الراتب الذي لا يتجاوز مئة من الدولارات في الشهر والذي يحصل عليه العامل الأسعد حظاً « مدخولاً عالياً علواً فضائحاً بالمعايير الشحيحة للشيوعية » .<sup>(٥٧)</sup> غير أن على المرء أن يذهب بعيداً ليلتقط تعليقاً مفعماً بالسخرية على « المعايير الشحيحة للرأسمالية » وعلى المعاناة التي تكابدها الجماهير الواسعة والكتلة الكبرى من البشرية التي نبذتها القوى المهيمنة ، المجتمعات الأغنى والأفضل في العالم منذ زمن طويل ، التي لا بد لها من أن تتحمل قسطاً من المسؤولية عن ظروف أكثرية الآخرين .

تكشف النظرة الغائبة أيضاً عن مستقبل محتمل يمكن أن يكون في انتظار أوروبا الشرقية التي عانت من الكثير والعديد من أشكال الرعب ولكنها مازالت تشكل مبعثاً للحسد والغيرة لدى أجزاء واسعة من ملكوت العالم الثالث التابع للغرب كانت في الماضي على مستويات موازية في التطور ، وليست أقل امتلاكاً للموارد والظروف المادية لتلبية الحاجات البشرية . تطرح المراسلة مارتاغيلهورن Martha Gellhorn السؤال التالي : « لماذا أبدى قادة النظم الديمقراطية الغربية الكبرى مع وسائل الاعلام والمواطنين اهتماماً طويلاً وملتهباً بشعوب أوروبا الوسطى ، في حين



امتنعوا عن الاهتمام قيد شعرة بمصائر شعوب أمريكا الوسطى ؟

« أكثرية شعوب أمريكا الوسطى ( من الفقراء المدقعين وأكثرية من ذوي البشرة البيضاء . ولكن أمور حياتهم وموتهم لم تلامس ضمير العالم . أستطيع أن أعلن شهادتي قائلة إن من الأفضل والأمن أن تكون فلاحاً في بولونيا الشيوعية من أن تكون فلاحاً في السلفادور الرأسمالية » .

ولكن سؤالها يبقى لسوء الحظ وللأسف ، أبسط من أن يكون جديراً بالرد . فقد اتضح بدون أدنى شك متسكع أن ما يلهب الأرواح الحساسة جداً هو جرائم العدو لا جرائمنا نحن لأسباب جليلة إلى أبعد الحدود ومزعجة إلى درجة لا نستطيع معها أن نواجهها . نادراً ما نهتدي إلى المقارنة التي تعقدها غيلهور Gellhorn ، ناهيك عن الأسباب الكامنة وراءها ، في ثنايا التعليقات الغربية . (٥٨)

كما هي الحال في أمريكا اللاتينية لا بد لبعض قطاعات المجتمع في أوروبا الشرقية من أن تتمتع بالمستويات الاقتصادية والثقافية التي تتمتع بها الطبقات صاحبة الامتيازات في العالم الصناعي الغني الذي ترمقها تلك القطاعات عبر الحدود ، بما فيها أكثرية الجهاز البيروقراطي للحزب الشيوعي السابق . وآخرون كثيرون قد يتطلعون إلى برازيل الثانية ونظيراتها في أماكن أخرى ليلمحوا صورة مستقبل مختلف قد يتحقق على أرض الواقع إذا سارت الأمور على منوالها الراهن .

## ٧ - المقارنات وما تنطوي عليها من مطبات

يطير كورس اطراء انتصار الرأسمالية فرحاً لدى مقارنة أوروبا الغربية بأوروبا الشرقية وهو يذرف الدموع على الفساد والمعاناة والخراب البيئي في المناطق التي كانت خاضعة للحكم السوفيتي . غير أن كثيرين في العالم الثالث يبدون قدراً غير قليل من التردد ازاء المشاركة في الاحتفال بالنصر ، بل ويعتبرون ضحايا الاستبداد السوفيتي أفضل حظاً منهم في أمور ليست تافهة على الإطلاق ( انظر القسم الأول من الفصل الثاني عشر ) . فأحد الأسباب التي يسوقها الرهبان والصحفيون وغيرهم هو أن ارباب الدولية الذي يواجهه أبناء أمريكا اللاتينية الذين يجرؤون على رفع رؤوسهم ، وبصورة يومية ، كان مختلفاً اختلافاً نوعياً عن القمع الذي ساد في أوروبا الشرقية في فترة ما بعد ستالين ؛ رغم أنه كان رهيباً بطريقته الخاصة ، وبالتالي فإن هؤلاء لا يشاركوننا اصرارنا على الامتناع عن رؤية النفوذ الهائل والمنهجي للدول والشركات التابعة لعالم رأسمالية الدولة في ترسيخ الظروف الكثيرة لحياتهم وفي عملية المحافظة على تلك الظروف . لا بد من توفر قدر معين من الانضباط لتحاشي رؤية هذه الحقائق .

ثمة مقارنة أخرى يمكن تلمسها ومقاربتها ألا وهي المقارنة التي تشي بها عملية التدفق الهائل لرأس المال من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة والغرب عموماً . مرة أخرى كان الوضع في البلدان الدائرة في فلك السوفيت مختلفاً . يقول لورنس وشلر Lawrence Weschler وهو أحد المعلقين على شؤونهم :

« مثلهم مثل أكثرية الأوروبيين الشرقيين ، طالما عاش البولونيون مخدوعين بوهم أن السوفييت يمحسون دماءهم ببساطة ؛ أما في الحقيقة فإن الوضع كان مختلفاً اختلافاً كبيراً وأشد تعقيداً من ذلك . [فالدولة السوفيتية كانت في الواقع تمثل تلك الضلالة التاريخية الفريدة حيث نجد أن امبراطورية يفسحي المركز فيها بدمائها في سبيل مستعمراتها أو بالأحرى في سبيل ضمان الاستقرار في تلك المستعمرات . فاللوسكوفيون عاشوا دائماً حياة أفقر من الحياة التي كان الفارصوفيون يعيشونها ] . »

يقول الصحفيون وغيرهم إن المخازن في المنطقة كلها أفضل تجهيزاً مما في الاتحاد السوفيتي والظروف المادية غالباً ما تكون أحسن . ومن الأمور التي يُتفق بشأنها على نطاق واسع أن « لأوروبا الشرقية مستوى معيشة أعلى من الاتحاد السوفيتي » وفي حين أن « أبناء أمريكا اللاتينية يحتجون قبل كل شيء على الاستغلال الاقتصادي » « فإن الاستغلال السوفيتي لأوروبا الشرقية هو استغلال سياسي ذو توجه أمني بالدرجة الأولى » ( يان تريسكا Jan Triska ، تلخيص استنتاجات ندوة جامعة ستانفورد حول الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية والولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ) .

حسب المصادر الحكومية في الولايات المتحدة قام الاتحاد السوفيتي خلال عقد السبعينات بتقديم ثمانين ملياراً من الدولارات لدعم بلدان أوروبا الشرقية الدائرة في فلكه ( فيما زادت مديونيته للغرب من ٩,٣ مليارات في ١٩٧١ إلى ٦٨,٧ ملياراً في ١٩٧٩ ) . ثمة دراسة أجراها معهد الدراسات الدولية في جامعة ( بيركلي ) كاليفورنيا قدرت أن الدعم بلغ ١٠٦ مليارات من الدولارات خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٤ . وبالاستناد إلى معايير أخرى مختلفة تتوصل دراسة أكاديمية أخرى إلى تقديرات تصل إلى ٤٠ ملياراً عن الفترة نفسها - إذ تحذف جملة من العوامل التي من شأنها أن تضيف عدداً من المليارات . حين جوبهت ليتوانيا بالتدابير الانتقامية السوفيتية بعد اعلانها للاستقلال قالت البول ستريت جورنال إن الدعم السوفيتي لذلك البلد وحده كان يصل إلى حوالي ستة مليارات دولار في السنة . (٦٠)

لا يمكن أخذ مثل هذه المقارنات استناداً إلى قيمتها السطحية ببساطة ؛ ثمة قضايا معقدة تُطرح ، وما من أحد سبق له أن عاجلها معالجة صحيحة وجادة . فالمحاولة الوحيدة المستفيضة التي بذلت مؤخراً لمقارنة تأثير الولايات على أمريكا اللاتينية بتأثير الاتحاد السوفيتي على أوروبا الشرقية فيما أعلم ، هي ندوة ستانفورد المشار إليها ، ولكنها لا تقدم الشيء الكثير . ومن بين الثغرات المذهلة الكثيرة نرى أن المساهمين يتغافلون كلياً عن القمع وارهاب الدولة في أمريكا اللاتينية ودور الولايات المتحدة في تطبيقها وممارستها على أرض الواقع . كتب المحرر في أيار ١٩٨٦ يقول : « ليس لدى بعض القوى اليسارية في أمريكا اللاتينية وجميع المنشقين في أوروبا الشرقية أي أمل يُذكر في أحداث تغييرات جوهرية سواء بالطرق السلمية أو عن طريق العنف » . بل ويبادر أحد المساهمين إلى أخذ التصريح الغريب للكاتب المكسيكي أوكتافيو باز Octavio Paz في ١٩٨٥ الذي يقول فيه إن من « الخارق » حتى طرح سؤال المقارنة بين سياسات الولايات المتحدة ونظيراتها السوفيتية ، مأخذ الجد ( ولو من باب الرفض ) . فالأكثرية تسلم - وبالتالي لا تعود الحاجة تدعو لأي دليل حقيقي - بأن نفوذ الولايات المتحدة كان بريئاً من الغرض ومستحجاً . وفي الواقع فإن هذه

الدراسة التي ضمت ٤٧٠ صفحة لا تحتوي إلا القليل والقليل جداً من المعلومات . (٦١)

لا بد من بروز عدد كبير من الأسئلة والقضايا لوقيض لمثل هذه المقارنات أن تتم بطريقة ذات معنى . خلافاً لما هو متعارف عليه ( ذلك العرف الذي ساد أجواء ندوة ستانفورد بصورة عامة ) نادراً ما يصح اعتبار هواجس الولايات المتحدة الأمنية في أمريكا اللاتينية قابلة للمقارنة مع هواجس الاتحاد السوفيتي الأمنية في أوروبا الشرقية ، بل وحتى أخذ العقيدة الشائعة التي تقول بأن الهواجس الأمنية « ربما كانت العامل الأكبر والأهم في تشكيل سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية » ( روبرت ويسون Robert Wesson ، مقدماً « الاطار التاريخي العام والتحليل » لندوة ستانفورد ) مأخذ الجدل . لا أحد يتذكر أن الولايات المتحدة تعرضت لغزوات متكررة ولتدمير شبه كامل من قبل أعداء أقوياء قاموا باجتياحها قادمين من أمريكا الوسطى وعبرها . وبالتالي فإن هواجس الولايات المتحدة الأمنية الحقيقية تكاد تكون صفراً ، حسب المعايير الدولية والتاريخية . وكما يعترف أحد المساهمين في الندوة آخر المطاف فإن « مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة في الكاريبي [كما في غيره من مناطق نصف الكرة الغربي] كانت مرتبطة بالاستثمارات والتوظيفات الاقتصادية القوية » ( جيرى فاليتا Jiri Valenta ) - أي أنها لا تسمى « مصالح أمنية » إلا للتضليل والخداع . أضف إلى ذلك أن ليس هناك أي معنى أو منطق في اسباغ ثوب رحابة الصدر على الولايات المتحدة فيما يخص « الانحرافات السياسية - الايديولوجية » على أساس أنها لا تلح على « الطبعة الأمريكية من الديمقراطية » وتحمل « النظم الدكتاتورية الشمولية » في حين يصر الاتحاد السوفيتي على اقامة أنظمة لينينية ( فاليتا ) . فما تطلبه الولايات المتحدة لا يعدو كونه نظاماً اقتصادياً موجهاً لخدمة مصالحها ؛ أما الشكل السياسي الذي يتخذه ذلك النظام فأمر غير ذي بال ؛ وما من أحد يطرح أي تساؤل حول اكاثر الولايات المتحدة من تفضيل دول ارهابية مجرمة شريطة أن تظل ودية للمعايير العملية . (٦٢)

قضية تدفق رأس المال هي الأخرى معقدة . بادئ ذي بدء قلما يتشابه الطغاة المحليون من حيث الثروة والمستوى الاقتصادي ، ولم يسبق لهم أن كانوا كذلك قط ، وبالتالي فإن أدوارهم في المعاملات الاقتصادية محكومة بالضرورة بأن تكون مختلفة . والأمر الثاني هو أن الاستثمار ينطوي على تأثيرات بالغة التعقيد والحساسية . فهي قد تفضي إلى النمو الاقتصادي ، قد تفيد قطاعات معينة من السكان في الوقت الذي يتسبب فيه بأذى شديد لقطاعات أخرى ، قد ترسي أساس التنمية المستقلة أو تنسف مثل هذا الأفق . فالأرقام بذاتها لا تقول شيئاً ، لا تشي إلا بجزء يسير من الحكاية ، ولا بد من استكمالها بذلك النوع من التحاليل والدراسات التي مازالت تنتظر من يتولى القيام بها في المستقبل عبر اجراء المقارنة بين أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية .

بات واضحاً ، ويدون الحاجة إلى أي مزيد من التعليق ، أن المقارنة المألوفة بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ، أو بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، هي مقارنة تكاد أن تكون عديمة المعنى ، مقارنة صُممت لأغراض دعائية لا في سبيل التنوير والتوضيح .

ثمة جملة أخرى من المنظومات الثانوية التابعة التي تتسم بطابع مختلف أيضاً . فلدى مناقشة



النمو الاقتصادي السريع لكل من كوريا الجنوبية وتايوان بعد الحافز القوي الذي وفره الانفاق على الحرب الفيتنامية ، يلاحظ بروس كومينغز Bruce Cumings أن الأمر يشكل استثناءً لسيرورة تنمية بدأت في ظل الاستعمار الكولونيالي الياباني . ويرى أن اليابان ، خلافاً للغرب ، جلبت الصناعة إلى حيث العمل والمواد الخام لا العكس ، مما أفضى إلى تنمية صناعية خاضعة لقيادة الدولة والشركات ، تتجدد الآن . كانت السياسات الكولونيالية اليابانية بالغة القسوة والوحشية ولكنها أرسيت أساساً متيناً للتنمية الاقتصادية . فهذه النجاحات الاقتصادية ، مثل تلك التي تمت في سنغافورة وهونغ كونغ ، ليست من نعم الديمقراطية أو المعجزات الخارقة للسوق ؛ بل هي بالأحرى من ثمار ظروف العمل القاسية والمستويات العالية من تدابير الحماية والتخطيط من جانب مجتمعات مالية - صناعية كبرى في ظل اقتصاد خاضع لاشراف الدولة وتوجيهها .

ليست المقارنة بين المستعمرات اليابانية السابقة والمناطق الخاضعة للنفوذ الأمريكي شائعة هنا ولكن اليابانيين اليمينيين لا يمانعون في متابعتها . فشيتارو ايشيهارا Shintaro Ishihara ، احدى الشخصيات القوية في الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم الذي يكاد يحتكر السلطة السياسية ، يقارن البلدان الخاضعة للنفوذ والحكم اليابانيين بالفلبين . تقدم البلدان التي كانت ذات يوم تحت الادارة اليابانية « أمثلة ناجحة » من وجهة النظر الاقتصادية ، كما يقول إشارا ، في حين أن الفلبين تجسد كارثة اقتصادية وليست « هذه الصورة النموذجية للديمقراطية » إلا اطاراً فارغاً إلى حد كبير . ف « الاقطاعيون الفلبينيون راكموا مقادير غير معقولة من السلطة والثروة عبر ضخ كل شيء من الناس العاديين » في حين « أن التقاليد تعرضت للتفكيك والتفكيك » لصالح قشرة خارجية هزيلة من الثقافة الأمريكية ، « باللوحشية ! بالعمل البربري ! » (٦٤)

من الواضح أن هذا الناطق باسم القومية اليمينية ليس مصدراً مستقلاً جديراً بالثقة ، ولكن ما يقوله ينطوي على ما هو أكثر من حقيقة صغيرة .

تشكل مقارنة اقتصادات امريكا اللاتينية بنظائرها في آسيا الشرقية موضوعاً آخر نادراً ما تمت معالجته معالجة جدية . فالافتتاحيات والتقارير الصحفية وغيرها من التعليقات تدعي عموماً أن المقارنة تكشف عن تفوق الليبرالية الاقتصادية ولكن بدون تقديم أي أساس لمثل هذا الاستنتاج . وهذه مزاعم ليس من السهل أن تصمد ولو بسبب الانحرافات الجذرية العميقة عن الرأسمالية الليبرالية التي شهدتها النماذج الناجحة في آسيا . نوقش الموضوع في مؤتمر حول العلوم الاقتصادية ( ماكرو. ايكونوميكس ) العالمية عقد في هلسنكي عام ١٩٨٦ . (٦٥) لاحظ عدد غير قليل من المساهمين أن الوضع معقد واستخلصوا أن الفروق التي نشأت في الثمانينات ( وإن لم يكن قبل ذلك ) يمكن أن تعزى إلى جملة أخرى من العوامل المختلفة - بما فيها التأثيرات الضارة للانفتاح الأوسع على أسواق رأس المال الدولية في أجزاء كبيرة من امريكا اللاتينية مما أتاح هروباً كبيراً لرأس المال كما في الفلبين دون غيرها من اقتصادات آسيا الشرقية التي تخضع لاشراف أشد وأكثر صرامة من جانب الحكومات والبنوك المركزية ؛ وبفضل عقوبة الاعداد في كوريا الجنوبية ، معجزة السوق

## الحررة المعروفة . (٦٦)

كشفت دراسة آمارتيا سن Amartya Sen ، وهو من اقتصاديي هارفارد ، التي هي دراسة كاشفة لعملية التنمية الهندية بالمقارنة مع ما جرى في الصين وغيرها ، عن مدى تعقيد المسائل التي تبرز على السطح . يقول سن Sen إن « أية دراسة مقارنة لتجارب بلدان مختلفة في العالم من شأنها أن تبين بجلاء تام أن البلدان تنزع إلى أن تحصد كما زرعت وبذرت في حقل التوظيف من أجل الصحة ونوعية الحياة » . فالهند اتبعت سياسات شديدة الاختلاف عن السياسات التي اتبعتها الصين في هذا المجال . زادت الهند حوالي خمسة عشر عاماً إلى معدل العمر انطلافاً من مستوى مواز في الأربعينات ، في حين أن الصين أضافت إلى تلك الزيادة عشر أو خمس عشرة سنة أخرى إذ باتت قريبة من المستويات الأوربية . أما الأسباب فتكمن في السياسة الاجتماعية - وقبل كل شيء في القدر الأكبر بما لا يقاس على تحسين الغذاء والظروف الصحية لعامة السكان في الصين ، مع توفير تغطية طبية واسعة . ويقول سن إن الشيء نفسه كان صحيحاً في سريلانكا وربما في الفيتنام أيضاً ، وفي أوروبا هي الأخرى في سنوات سابقة - حيث ارتفع معدل العمر بسرعة في كل من انجلترا وويلز بعد تدخل عام واسع النطاق في عمليات توزيع الغذاء وتأمين الرعاية الصحية وتوسيع الاستخدام العام ، على سبيل المثال .

غير أن هذه لا تشكل الحكاية كلها . وفي أواخر الخمسينات انحدر معدل العمر في الصين وبقي كذلك لبضع سنوات دون نظيره في الهند جراء مجاعة كبرى أودت بحياة ثلاثين مليون نسمة حسب التقديرات . يعزو سن Sen المجاعة إلى طبيعة النظام الصيني الذي لم يبد أي رد فعل خلال ثلاث سنوات بل وربما لم يدر ، ولو دراية فقط ، بمدى هول المجاعة لأن الظروف التوتالية ( الشمولية ) كانت تعيق تدفق المعلومات . لاشيء من ذلك القبيل حصل في الهند ذات الديمقراطية القائمة على التعددية - ومع ذلك فإن الباحث الاقتصادي سن يرى أن تعداد الوفيات كان من شأنه أن يقلص بمعدل أربعة ملايين سنوياً في منتصف عقد الثمانينات لوسادت معدلات الصين الأكثر انخفاضاً للوفيات في الهند . « وهذا يشير إلى أن عدداً من الناس يموتون في الهند - بالمقارنة مع معدلات الوفيات الصينية - خلال كل ثمانية أعوام تقريباً ، أكبر من المجموع الاجمالي للذين ماتوا في المجاعة الصينية الكبرى » وهي أكبر المجاعات في العالم هذا القرن .

وتأكيداً إضافياً لهذه الأطروحة يقول سن إن معدل العمر في الصين عانى قدراً من التراجع منذ عام ١٩٧٩ بعد تطبيق الاصلاحات الجديدة القائمة على تبني اتجاهات السوق . ومن الأمثلة الأخرى ذات العلاقة ولاية كيرالا الهندية الخاضعة منذ أمد طويل للحكم اليساري وذات « التاريخ الطويل في دعم القطاع العام لخدمات التعليم والرعاية الصحية وتوزيع الأطعمة » إن معدل العمر في هذه الولاية شبيه بنظيره في الصين على الرغم من أن كيرالا هي إحدى الولايات الهندية الأشد فقراً . (٦٧)

تشكل هذه جميعها مسائل جدية وبالغة الصعوبة ، مسائل منطقية على عواقب انسانية بعيدة المدى . فاستراتيجيات التنمية المفروضة على العالم الثالث من قبل القوى الغربية والمنفذة من جانب

المؤسسات الاقتصادية الدولية أو الدول والشركات نفسها تنطوي على آثار كبرى بالنسبة لحياة السكان المستهدفين . وتبين السجلات بقدر كاف من الوضوح أن السياسات التي دفعت بها القوى الغربية أو فرضتها ، والبلاغة الخطائية الواثقة التي ترافقها ، تكون مسترشدة بالمصالح الأتانية لأولئك الذين يمسون بزمام الأمور ، بدلاً من استرشادها بأي فهم عميق وسليم لاقتصاديات التنمية أو بأي اهتمام جدي بالجانب الانساني لهذه القرارات . فالفوائد التي قد تتحقق للآخرين عرضية إلى حد كبير مثلها مثل الكوارث التي تقع بصورة عامة .

مع استئناف النظام السوفيتي الموشك على الانهيار علاقات شبه كولونيالية تقليدية مع الغرب فإنه - النظام السوفيتي الموشك على الانهيار - يُخضع للوصفات ذاتها - طواعية في جزء منه نظراً للفراغ الفكري الذي يشكل إحدى تبعات عقود من الحكم التوتاليتاري (الشمولي) . كتب أحد النقاد البولونيين يقول :

« إذا تحولت كلمات مدرسة شيكاغو الشعبية إلى لحم ودم فإن هذه الحكومة ستكون الحكومة الأولى التي تبقى بثبات هذه العقيدة في تاريخ العالم . فسائر البلدان المتطورة بما فيها تلك التي تدين بالعقيدة الليبرالية ( مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ) تطبق طيفاً واسعاً من أشكال التدخل الحكومي مثل التدخل في تخصيص الموارد ، تحديد الاستثمارات والتوظيفات ، تطوير التكنولوجيا ، توزيع الدخل ، تحديد الأسعار ، التصدير والاستيراد » . (٦٨)

إذا كانت الحصيلة هي معايير العالم الثالث فإن المقاومة الشعبية آتية حسب كل احتمال . ومن المحتمل أيضاً أن يبرز على السطح ذلك الرد الكلاسيكي من جانب أولئك الذين يدافعون عن قيمنا التقليدية .

في زيارة له إلى أوروبا قبل بضعة أيام من اغتياله بأيدي حكومية نخبوية من السان سلفادور في تشرين الثاني ١٩٨٩ خاطب الأب اغناثيو ايلاكوريا Ignazio Ellacuria ، عميد جامعة أمريكا الوسطى ، خاطب الغرب وحذّثه عن المسائل الملحة قائلاً :

« لقد نظمتم حياتكم وفقاً لقيم لا انسانية . وهذه القيم هي لا انسانية لأنها غير قابلة لأن تصبح شاملة وعامة . فالنظام يركز إلى قلة تستغل أكثرية الموارد والثروات ، في حين أن الأكثرية لا تستطيع أن تحصل على الضرورات الأساسية . من الحاسم أن تتحدد منظومة قيم ونمط حياة يأخذان كل كائن بشري بالحسبان » (٦٩)

وفي البلدان التابعة لنا فإن مثل هذه الأفكار هي أفكار مخربة ومن شأنها أن تستدعي تدخل فرق الموت . أحياناً تتردد أصدااء مثل هذه الأفكار بورع ثم تحال إلى سلال المهملات على مستوى الممارسة . ولكن الكلمات الأخيرة للراهب الشهيد قد تكون جديرة بمصير أفضل .



## حواشي الفصل السابع

- ١ - وايت White ، نقلًا عن شولتز National Security and United States Policy
- ٢ - واشنطن بوست ، ٢٠ / ٦ / ١٩٩٠ .
- ٣ - ميزو أمريكا Mesoamerica (كوستاريكا) ، تموز ١٩٩٠ .
- ٤ - سنترال أمريكا ريبورت ، غواتيمالا ، ١٠ / تشرين الثاني / ١٩٨٩ .
- ٥ - بوسطن غلوب ، ٤ / ٦ / ١٩٩٠ .
- ٦ - تيempo ، ٢ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٧ - كريستيان ساينس مونيتور ، ٢٢ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٨ - لاتن أمريكا برس (بيرو) ، ١٦ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٩ - اكسلسيور ، ١٨ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ١٠ - وورلد بوليسي جورنال ، خريف ١٩٨٩ .
- ١١ - لوموند ، ٢١ / ٩ / ١٩٨٨ ؛ الغارديان الاسبوعية ، ٢ / ١٠ / ١٩٩٠
- ١٢ - المصدر السابق .
- ١٣ - لا برينسا دومينيكال ، هندوراس ، ٢٢ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ١٤ - CAR ، ٢٨ / ٤ / ١٩٨٩ .
- ١٥ - CAR ، ١ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ١٦ - اكسلسيور ، ٢٤ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ١٧ - CAR ، ١٦ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ١٨ - CAR ، ١٦ / ٣ / ١٩٩٠ ؛ ميزو أمريكا ، آذار ١٩٩٠ .
- ١٩ - CAR ، ٢٦ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٢٠ - ميزو أمريكا ، أيلول ١٩٩٠ .
- ٢١ - CAR ، ٢٧ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٢٢ - المصدر السابق .
- ٢٣ - ميامي هيرالد ، ٣١ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٢٤ - اكسلسيور (المكسيك) ، ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٢٥ - اكسلسيور ، ٣ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٢٦ - اكسلسيور ، ١٩ / ٨ ، ١ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٢٧ - تورونتو غلوب أند ميل ، ٥ / ١١ / ١٩٩٠ .
- ٢٨ - E.G.Villanatos , Fearin the Country sid ( بالينغز ، ١٩٧٦ ) .
- ٢٩ - ايفانز Evans, Dependent Development (برينستون ١٩٧٩) .
- ٣٠ - ساوث South ، ٢ ، ١٩٨٩ .
- ٣١ - او استادو دي ساو باولو ، ٨ / ٨ / ١٩٩٠ .

- ٣٢ - فيليس ر . باركر , Phyllis R. Parker , Brazil and the Quiet Intervetion ١٩٦٤ ( جامعة تكساس ١٩٧٩ ) .
- ٣٣ - اكسليسيور ، ٧ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٣٤ - واشنطن بوست ، ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٠ .
- ٣٥ - فيليكس Felix وأخرون ، The Political Economy of Argantina ( ييتسبورغ ١٩٨٩ ) .
- ٣٦ - اكسليسيور ، ٧ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٣٧ - باسوك فونغباشيت ، Pasuk Phongpaichit , From Peasant Girls to Bangkok Misseuses مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ١٩٨٢ .
- ٣٨ - اكسليسيور ، ١٧ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- ٣٩ - آبسي ، تشيلي ، تموز ١٩٩٠ .
- ٤٠ - مايورغا ٩٨٤ - ٩٥٠ The Nicaraguen Economic Experience ( جامعة يال ، رسالة دكتوراه ، ١٩٨٦ ) .
- ٤١ - الايكونوميست ، ٧ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٤٢ - تقرير Nacla ، شباط ١٩٩٠ .
- ٤٣ - مارتن پندلر Martin Needler , The Problem of Democracy in Latin America ( لكسينغتون ٩٨٧ )
- ٤٤ - FEER ، ١٢ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٤٥ - FEER ، ٢ / ١١ / ١٩٩٠ .
- ٤٦ - هوز Hawes ، باسيفيك أفيرز ، ربيع ١٩٨٩ .
- ٤٧ - نيوز News ، شباط ١٩٩٠ .
- ٤٨ - FEER ، ١٣ / ٩ / ١٩٩٠ .
- ٤٩ - بوسطن غلوب ، ١٤ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ٥٠ - بوسطن غلوب ، ٢٦ / ١ / ١٩٩٠ .
- ٥١ - شيكاغو تريبيون ، ٢٢ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٥٢ - بوسطن غلوب ، ١١ / ١٠ / ١٩٩٠ .
- ٥٣ - Stephen Krasuer , Defending the National Interest ( برينستون ، ١٩٧٨ ) .
- ٥٤ - اوبزرفر ، ١ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ٥٥ - بوسطن غلوب ، ٥ / ٩ / ١٩٩٠ .
- ٥٦ - CAR ، ٥ / ١٠ / ١٩٩٠ .
- ٥٧ - نيويورك تايمز ، ٣٠ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٥٨ - ادوارد هيرمان The real Terror Network ، ( ساوث اند ، ١٩٨٢ ) .
- ٥٩ - Dissent ، ربيع ١٩٩٠ .
- ٦٠ - رايوند غارتهوف ، Detente Confrontation ( كاليفورنيا ، ١٩٨٣ ) ؛ وول ستريت جورنال ، ١٧ / ٤ / ١٩٩٠ .
- ٦١ - تريسكا Triska , Dominant Powers and Subordinate States ( ديوك ١٩٨٦ ) . ص : ١١ ؛ باز Paz نقلًا عن ج . هيوز J.Hughes ، ص : ٢٩ .
- ٦٢ - ديسون فاليا في تريسكا ... مصدر سابق .
- ٦٣ - FEER ، ٣ ، ٣١ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ٦٤ - اكيوموريتا وشيتارو ايشهارا ، The Japan that Can Say No ( كونيوشا ، طوكيو )

- ٦٥ - بانوري ، No Panacca ( انظر الفصل الأول ، الهامش رقم ١٩ ) .
- ٦٦ - آسدن ، East Asias Challenge ، ( الفصل الأول ، الهامش رقم ١٩ ) .
- ٦٧ - سن SEN ، دايد الويس : المجلد ١١٨ .
- ٦٨ - ميتشيسلاف ميتشانوفسكي ، بوليتيكا ، ١٦ / ١٢ / ١٩٨٩ ؛ فورين أفيرز ، America and the World ، 1989 - 90 .
- ٦٩ - انفيو Envio ( ماناغوا ) أيار ١٩٩٠ .



## الفصل الثامن

### جدول أعمال الحمائم: ١٩٨٨

إن البنى الهيكلية للسلطة والهيمنة هي التي تحدد الملامح الأساسية الخارجية. وبما أن هذه البنى ثابتة ومستقرة خلال فترات زمنية طويلة فإن السياسات لا تتغير إلا قليلاً جداً وتبقى مرآة تعكس المصالح المتصورة والفهم المشترك لأولئك الذين تنطوي امتيازاتهم الداخلية على النفوذ والسلطة. ثمة طيف من الخيارات التكتيكية الواقعة ضمن إطار هذه الحدود الضيقة. ومثل هذا الاجماع يكون مصاغاً من قبل «خبراء» بالمعنى الذي حدده هنري كيسنجر بصراحة تامة، وهو استاذ في هذا الفن، بقوله: لا يصبح المرء «خبيراً» إلا عن طريق «صياغة وتحديد» الاجماع الحاصل في دائرته «على المستوى الرفيع». وعلى المستوى العملي فإن «الخبير» هو الخادم الوفي والمفيد لأولئك الذين يمسون بزمام السلطة.<sup>(١)</sup>

أما الرأي العام فيعتبر خطراً يهدد النظام والحكم الجيد المستقر. ويكمن السبب في «جهل» الجماهير وولعها بالخرافة «وفي» غباء الشخص العادي المتوسط»، مما يجعل «المصالح العامة تراوغ» الرأي العام كله إلى حد كبير، وقابلة لأن تدار من جانب طبقة متخصصة تتجاوز مصالحها الشخصية حدود المكان المعين» (هارولد لاسويل Harold Lasswell، راينهولد نايبور Reinhold Reinbuhr، والتر ليبمان Walter Lippmann، على التوالي). فـ «الطبقة المتخصصة» تضم «الخبراء» بالمعنى الكيسنجري، وهم الذين يتولون مهمة صياغة «المصالح العامة» - المعروفة في تعبير آخر باسم «المصلحة القومية أو الوطنية».

عموماً تفرز عمليات انتقال رئاسة الجمهورية من شخص إلى آخر سلسلة من التعليقات على جدول أعمال المستقبل مما يكشف النقاب عن حدود اجماع النخبة وتخومه. ونحن هنا نركز على

التطرف الحماشي الليبرالي كما تمت صياغته عند نهاية الحقبة الريغانية عام ١٩٨٨ ؛ وهذه الصورة توفر أفضل الحالات بالنسبة لأولئك الذين يتطلعون إلى نظام عالمي جديد « ألطف وأنعم » .

## ١ - المصالح العامة : ١٩٨٠

في أعقاب الحرب الفيتنامية كانت المصالح العامة متركزة على تجاوز « أزمة الديمقراطية » التي نشأت في البلاد مع استيقاظ الجماهير الجاهلة المغفلة، على قلب مسار انهيار البيزنس الأمريكي في مواجهة المنافسة الدولية والريعية المتدنية، وعلى الحاق الهزيمة بالنزعات « القومية المتطرفة » المتجاوبة مع الهموم المحلية والضغط الشعبي أكثر من تلبية للحاجات السامية والمتطلبات الرفيعة لدى المجتمعات الصناعية الغنية، والآتية من بلدان العالم الثالث. لذا فإن المصالح العامة استدعت هجوماً على العمال ونظام الرخاء والرفاه، توسيعاً لدعم الصناعات القائمة على التكنولوجيات المتطورة بالاموال العامة عبر بالوعة البتاغون ( وزارة الدفاع ) المألوفة وغيرها من التدابير المضخية إلى إغناء الاثرياء، سياسة خارجية أكثر عدوانية، وحملة دعائية مكثفة داخلياً لجبار الجماهير المغفلة على الالتحاق بالركب طلباً للنجاة بحياتها. ومثل هذه المقترحات في السياسة طرحتها ادارة كارتر، وطُبقت بعد ذلك في ظل ريغان ؛ فالانفاق العسكري، مثلاً، كان متطابقاً عموماً مع تنبؤات ادارة كارتر عدا شكل المنحنى والنجاح الدعائي القصير في البداية الذي تم استغلاله لتشريع عملية الانفاق ولكنه ما لبث أن عاد إلى سابق عهده. وعبر الفترة من أولها إلى آخرها تابع الجمهور تحوله طويل الأمد نحو تأييد نوع من اجراءات وتدابير دولة الرفاه على غرار صفقة جديدة ما، في حين أن كلمة « اشتراكية » انزلت بعد كلمة « ليبرالية » إلى مواقع الاحتقار والابتذال والنسيان في قواميس الرأي المتحذلق، وظلت سياسة الحكم، بتأييد عام من الحزبين كليهما، قائمة على تنفيذ برنامج الأقوياء وجدول أعمالهم.

قام الخبراء بايجاز ملامح المصالح العامة مع انتقال ادارة الدولة من كارتر إلى الريغانيين الملتزمين باستخدام سلطة الدولة كأداة لخدمة أصحاب الامتيازات. ففي ميدان السياسة الدولية قدم تحليل أجراه روبرت تاكر Robert Tucker في الثورين أفيرز تصوراً مسبقاً لما سيأتي عشية تدشين الادارة الجديدة. (٢) كانت تكاليف الحرب الفيتنامية قد فرضت نوعاً من التخلي المؤقت عن سياسة الاحتواء السائدة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لصالح سياسة الانفراج، كما يقول تاكر، أما الآن فإن سياسة خارجية أنشط باتت مطلوبة بالنسبة لـ « امريكا نهضت من جديد، انبعثت مرة أخرى » .

ميز تاكر بين « الحاجات » و « المتطلبات » . فالسيطرة على المناطق المنتجة للنفط في الشرق الأوسط هي « حاجة » ضرورية؛ وبالتالي فإن علينا أن نبقي مستعدين لاستخدام القوة في سبيل احباط أية تهديدات تنشأ « من أية تطورات محلية في الخليج » قد تعرض للخطر « حقنا في الوصول » إلى منابع النفط أو « رخاءنا الاقتصادي وتماسك مؤسسات دولتنا وأمتنا الأساسية » .

ولدى تحوله عن « دائرة الضرورة » قام تاكر بتجديد اطار مجال رئيسي ثان يستدعي التدخل بالقوة ألا وهو مجال امريكا الوسطى حيث لدينا « متطلبات » بدلاً من « الحاجات ». أما حقنا في تلبية « متطلباتنا » في هذه المنطقة فقد حصلنا عليه من التاريخ نفسه : « بانتظام لعبنا دوراً حاسماً في فبركة الحكومات وتفكيكها وقمنا بتحديد ما اعتبرناه سلوكاً مقبولاً من جانب هذه الحكومات ». لذا فإن « أسباب الكبرياء والتقاليد التاريخية » تمنحنا سلطة ضمان « الحاق الهزيمة بالحركات الثورية والأنظمة الراديكالية » مع « تقديم الدعم الخارجي الثابت للحكومات اليمينية بل وارسال القوات الامريكية من أجل الدفاع عنها في حال الضرورة ». ومثل هذا التدخل ينبغي أن يكون، برأي تاكر، غير مكلف نسبياً مما يجعل الرأي الليبرالي التقيض عديم الأساس.

كان تاكر يخشى من ألا يتيح « المزاج الشعبي السائد » أكثر من أنصاف الحلول القائمة على « الاحتواء المعتدل » مما يعرقل المتابعة السليمة والصحيحة لـ « متطلباتنا ». وقد أوصى باثارة موضوع « المصالح الأمنية » المؤلف لفبركة الموافقة على هذه المطالب الضرورية؛ وكما أظهرت الأحداث فيما بعد فإن الجمهور العنيد كان أقل مرونة مما توقع تاكر. وفي الوقت نفسه سخرت جين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick بالفكرة التي تقول بأن « التدخل بالقوة في شؤون دولة أخرى أمر غير عملي وغير أخلاقي »، فيما عبرت هيئة تحرير النيويورك تايمز عن الأسى ازاء « اخفاق » كارتر « في الدفاع عن فكرة الديمقراطية الرأسمالية » وازاء « تطرفاته الأخلاقية »، ودعت بالحاح إلى التدخل العسكري عند الضرورة من أجل انقاذ الحكام القتلة في السلفادور وإلى تفضيل أي سوموزا على الساندينين إذا كانت هذه هي البدائل الواقعية الوحيدة. (٣) تلك هي الخلفية التي انطلقت منها الحملة الدموية على امريكا الوسطى.

## ٢ - المصالح العامة : ١٩٨٨

ومع انتهاء فترة ولاية ريغان تم تصور المصالح العامة بصورة مختلفة بعض الشيء. اتضحت ضرورة مواجهة التكاليف التي انطوت عليها النزعة العسكرية الكينزية الريغانية والاحجام عن تسطير « شيكات ملتعبة بمبالغ تصل إلى مئتين من مليارات الدولارات في السنة » لخلق وهم الازدهار، كما جاء على لسان مرشح منصب نائب رئيس الجمهورية لويد بنتسن Lloyd Bentsen في تحديده لتصور عناصر البيزنس المحافظين لدى القائه لخطاب القبول بالترشيح في المؤتمر الديمقراطي. كما أن الارهاب الدولي الموجه من قبل الدولة ( « العقيدة الريغانية » المحتفى بها ) اعتبر باهظ التكاليف بالنسبة لنا وبالتالي ممارسة تدعو إلى الشك والمساءلة. وانسجاماً مع ذلك كان ثمة نزوع في السنوات الأخيرة من حكم ريغان نحو تفضيل الانفراج على المجابهة، تفضيل الحرب الاقتصادية والايديولوجية على الارهاب المكشوف البحث. وكما هو متوقع فإن العبارات الأكثر اتصافاً بالحنكة السياسية حلت هي الأخرى محل الخطب البلاغية الملتعبة.

من المفهوم مع ذلك أن علينا أن نبقي حذرين ومتيقظين. فرئيس تحرير البوسطن غلوب



الليبرالية هـ. د. س. غرينواي H.D.S Greenway يورد قصيدة لكافا في Cavafy تصف « مملكة كلاسيكية تصاب بالعجز جراء الوصول الوشيك لبرابرة يتهددون، بطبيعة الحال، مصير الحضارة والمدنية بالذات » (٤) إننا في الوضع نفسه: « فمئذ أكثر من أربعين سنة ظلت الولايات المتحدة تدعم أسوارها لدرء البرابرة عنها » وغرينواي الذي هو من منتقدي التطرفات الريغانية يحذر ويطلب بأن علينا أن نكون متيقظين « كي لا تتحول الركائز والدعامات إلى بدائل عن الاستراتيجية... فالضرورة المتصورة للوقوف في وجه الشيوعية ومجاراتها في الهند الصينية ألحقت باستقرارنا الداخلي أضراراً أكبر من أي شيء آخر منذ الحرب العالمية الثانية » - كما ألحقت أضراراً بـ « استقرار » الآخرين أيضاً مثلما يتذكر رئيس مكتب تايم - لايف السابق في ساينغون جيداً ولكنه يتجنب تذكيرنا نحن. « إن العجز الذي أصابنا جراء قيامنا ببناء دفاعاتنا في الثمانينات قد ينطوي على مضاعفات مماثلة في التسعينات »؛ ومضاعفات هذا الموقف الدفاعي في أمريكا الوسطى وغيرها من الأماكن تمر هي الأخرى مرور الكرام. أما اليوم فإن فرصاً جديدة باتت متاحة لنا بفضل مبادرات غورباتشوف ونجاح الادارة الريغانية في « الابقاء على الضغط وكبح النزعات المغامرة السوفيتية ». وعلى الرغم من أن « الاتحاد السوفيتي في ظل حكم غورباتشوف قد لا يكون ساعياً بالضبط إلى السلام »، فإن معاهدة الحد من الأسلحة والصواريخ (INF) قد وقعت، و « الأسطول السوفيتي باتت يتخذ مواقف دفاعية أكثر وعدوانية هجومية أقل من ذي قبل »، كما أن غورباتشوف « يتحدث الآن عن تقليص القوات السوفيتية في أوروبا الشرقية ». غير أن « التخلي عن الحذر والتيقظ ليس هو الرد بل وقد يغري السوفييت بالسعي إلى تحقيق الفوائد بدلاً من التركيز على الاتفاق معنا ». ولاحظ غرينواي مستحسناً أن المرشح الديمقراطي للرئاسة ميكائيل دوكاكيس Michael Dukakis « يتخذ موقفاً يمينياً صحيحاً » من هذه القضايا معتبراً أن هذه الفرص الجديدة « تتطلب جهوداً متشددة، براغماتية ومتدرجة » لاختبار مدى امكانية تسليم البرابرة على الأسوار أخيراً بتقليص هجومهم على الحضارة نفسها بفضل دفاعنا الثابت والصامد عن الفضيلة.

تلك هي وجهة النظر الليبرالية. أما الموقف المحافظ فقد تم التعبير عنه في تقرير مرفق أعده ديفيد ويلسون David Wilson من جنوب افريقيا بعنوان « افريقيا الجنوبية تبقى رغم الصعوبات ». ويقول متحدثاً عن طائفة البيض في جنوب افريقيا مايلي:

« لقد بنوا مجتمعاً جليلاً حقاً في بلاد تنعم بالراحة القصوى والطبيعة الخلابة وبطاقة طويلة الأمد لخلق المزيد والمزيد من الثروة والغنى. إنهم يعرفون هذه الحقيقة ويعتزون بها. وهم لا يستطيعون أن يروا أي سبب يدعوهم إلى الانتحار الاقتصادي والثقافي الحضاري وهدم هذا الصرح المهيب كله لا شيء إلا ارضاء نزوات الطلاب الأمريكيين الغارقين في مواخير المخدرات والساسة المدمنين على الكذب ».

ثمة اتفاق بين الجميع من أول الطيف إلى آخره على أن مهمة كبح جماح البرابرة تقع على عاتقنا نحن. قد يكون الاقتصاد العالمي ذا أقطاب ثلاثة، غير أنه لا يوجد سوى قبضاي واحد ووحيد في الشارع يتولى مهمة الحفاظ على النظام لدى تفاقم المشاكل، كما أكدت الأحداث مرة أخرى في اثناء أزمة الخليج الأخيرة، حيث صدرت نداءات مفضوحة تدعو الولايات المتحدة إلى أن

تصبح «دركياً عالمياً». أو بعبارة أوضح قاتلاً يضمن عملية وضع الناس في أماكنهم المناسبة ويفرض عليهم أن يلزموا حدودهم المرسومة - فيما يتولى الآخرون مهمة دفع الأجور المستحقة مقابل مثل هذه الخدمات.

وفي إطار المجالات الخارجية التي تقوم الولايات المتحدة بالدفاع عنها بالقوة فإن المصالح العامة دائمة بانتظام مرة أخرى على «مراوغة الرأي العام مراوغة كلية» مما يستدعي تحركاً نشيطاً لفرض الانضباط كما حصل في أمريكا الوسطى عبر سنوات العقد الماضي. غير أن التدابير المستخدمة بدت في ١٩٨٨ فعالة وناجحة جزئياً فقط. فعلى الرغم من ذبح عشرات الألوف من البشر واغراق منطقة النفوذ الأمريكي التقليدية هذه في أوحال البؤس والمعاناة أكثر، فإن السكان الأصليين الموهومين المضللين ما زالوا يصرون على المقاومة مما يثير الخوف والقلق ازاء أن تكون جهود الولايات المتحدة قد أخفقت. بالنسبة لنيكاراغوا خاف الصقور من احتمال تخليها عن القضية، في حين تركز رد الحثائم على القول بأن جهودنا الرامية إلى «اجبار الثورة الساندينية على ارتداء عباءة الديمقراطية الأمريكية»، قد لا تكون جديرة بـ «المخاطرة» (جون أوكس John Oakes) وقد تكون نيكاراغوا «بعيدة عن متناول نوايانا الطيبة» (جيفرسون مورلي Morley) (٥). أما في السلفادور فإن «الوسط المعتدل» الذي يسير قدماً على الطريق الاصلاح والديمقراطية تحت وصايتنا مع السعي إلى كبح ارهاب اليسار واليمين المتطرف، كان موشكاً على الانهيار على الرغم من أن حزب آرينا ARENA، حزب فرق القتل، ما زال يوفر آفاقاً لأعمالنا الخيرية مثله مثل «النظم الديمقراطية الوليدة» في كل من غواتيمالا وهندوراس. تلك أيضاً هي من الحقائق المذهبية العقائدية.

خلال السنوات الريفانية برهن الجمهور العام في الداخل أنه غير قابل للتوجيه والادارة إلى حدود أجبرت الحكومة على التخفي وممارسة نشاطها الارهابي بصورة سرية. وعلى الرغم من أن الطبقة المتخصصة دأبت على أداء وظيفتها فإن الجماهير المغفلة الجاهلة ظلت عصية على القدر اللازم من الترويض.

### ٣ - مسؤولية حرية العمل والتصرف

كما في ١٩٨٠ من المفيد تمحيص كلمات الخبراء لدى مجيء الادارة الجديدة إلى كراسي الحكم في ١٩٨٨، وخصوصاً الحثائم الليبراليون الذين يشكلون حدود المعارضة المسموح بها إذ يعلنون عملياً: «إلى هنا فقط، وليس أبعد من ذلك!». فكما جرى التوثيق توثيقاً وافراً في أماكن أخرى (٦) لم تكن وسائل الاعلام خلال سنوات حكم ريغان تسمح بظهور أي تحد لمشروع «اقامة النظم الديمقراطية» في الدول الارهابية المدعومة من الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى و «استعادة الديمقراطية» في نيكاراغوا، ذلك المشروع الذي شكل «قضية نبيلة» حتى ولو عانت الوسائل من بعض النواقص والعيوب في المسألة الثانية لأن القوى العملية المفوضة بالهجوم على

نيكاراغوا أثبتت أنها لم تكن « أدوات صالحة ». أما التقويمات اللاحقة فنادرًا ما تخرج عن هذا الإطار العقائدي الثابت.

ثمة وجهة نظر كاشفة يقدمها روبرت باستور Robert Pastor وهو متخصص في العلوم السياسية وشغل منصب مدير قسم الشؤون الأمريكية اللاتينية والكاريبية في مجلس الأمن القومي خلال سنوات حكم كارتر، في دراسة قيمة لسياسة الولايات المتحدة ازاء نيكاراغوا. (٧) « والسؤال الأساسي الجوهري » الذي يطرحه هو ما إذا كان « ممكناً بالنسبة لدولة قوية مثالية مثل الولايات المتحدة مع دول صغيرة وفقيرة قريبة منها وعلى ضفافها أن تقيم علاقات سليمة مفعمة بالاحترام ». أما مقترحاته السياسية فتتعلق بـ « الطرق التي تكفل ادارة أزمات الخلافة والثورات في المستقبل بصورة أنجح وأكثر فعالية من جانب الولايات المتحدة » ؛ ودور « المدير » جنباً إلى جنب مع مبدأ « حق الولايات المتحدة في التدخل » كانا يتمان « دائماً تقريباً انطلاقاً من النوايا الحسنة ».

نادرًا ما ظهر على ساحة المنظومة السياسية والايديولوجية شخص أكثر التزاماً بالقيم الليبرالية وميلاً إلى تجنب طرائق العنف من باستور وبالتالي فإن تصوراته تكتسب أهمية استثنائية في تقويم آفاق أي نظام عالمي جديد. يتشدد باستور في انتقاد المحاولة الريغانية الرامية إلى « تعزيز الديمقراطية في نيكاراغوا » عن طريق دعم الكونترا. وهو يرفض الاعتقاد الشائع بأن الساندينين هم وحدهم من يقع عليهم اللوم على التوترات والصراع. بل يرى أن المشكلة هي مشكلة « كوابيس متبادلة » لدى كل من ماناغوا وواشنطن : « فالحكومتان ، كلتاهما ، كانتا غير آمنتين وغير واثقتين احدهما بالأخرى إلى حدود قصوى مما جعلهما عاجزتين عن رؤية أية وسيلة للتأثير احدهما في الأخرى إلا عن طريق القوة ».

وباستور، إذ يعترف بـ « الكوابيس المتبادلة » و « انعدام الأمن » لدى الطرفين كليهما، إنما يتخذ لنفسه موقعاً عند التخوم المتطرفة على يسار الطيف المسموح به، معارضاً النظرة السائدة التي تقول إن الساندينين وحدهم مسؤولون عن العنف والمعاناة والآلام التي ملأت هذه السنوات. ومن منطلقات مماثلة كان الرئيس كارتر يرى أننا لسنا مدينين بشيء للفييتناميين لأن « التدمير والخراب كانا متبادلين ». أما أولئك الذين لا « يقبضون » « تطرفاته الأخلاقية » فيحصرون اللوم بهانوي وفيثكونفها « أو بأسيادهم في الكرملين ويكين » على « التدمير والخراب المتبادلين ».

يرى باستور أن الملامة جراء التعويل على القوة من جانب كل من نيكاراغوا والولايات المتحدة من أجل « ممارسة التأثير على الطرف الآخر » تقع، بالدرجة الأولى، رغم المسؤولية المشتركة، على عاتق الساندينيين. فـ « التصورات المسبقة للامبريالية » لدى الساندينين أدت إلى « تضيق قدرة الولايات المتحدة على التأثير ايجابياً عليهم » - دفعهم، مثلاً، إلى القبول بالمفاوضات التي كانوا « يعتبرونها... دليل ضعف » (وفي حقيقة الأمر فإن الساندينين كانوا مؤيدين على الدوام وبصورة منتظمة للمفاوضات ولكن الولايات المتحدة دأبت باستمرار وعناد على استبعادها مع غيرها من الوسائل السلمية التي لا تنطوي على أية جاذبية بالنسبة لخصم يكون ضعيفاً سياسياً رغم جبروته في الميدانين العسكري والاقتصادي).



ويتحدث باستور عن أن مسؤولية الساندينين أكبر من ذلك ويقول:

« عرقل الساندينون، إذ ظلوا يعتبرون خصومهم أعداء طبقين ومرترقة، أي حوار كان من شأنه أن يتيح لهم فرصة التفاوض حول مخرج ما من حريمهم ومن محتهم الوطنية. وبدلاً من ذلك فإنهم كلما بالغوا في القتال زادوا ابتعاداً عن أهدافهم الأصلية. صحيح أن الساندينين كانوا يسعون إلى الاستقلال ولكنهم أجبروا على أن يصبحوا أشد تبعية واعتقاداً على الاتحاد السوفيتي. حاولوا أن يبنوا دولة جديدة ولكنهم حولوا شعبهم إلى جيش. أرادوا أن يحسنوا نوعية الحياة بالنسبة للفقراء، غير أن هؤلاء الفقراء هم الذين يقاتلون ويموتون. أما الانجازات الهامة التي تحققت في بداية الثورة في ميدان الرعاية الصحية وعو الأمية والجهود الإيجابية التي بذلت في مجال الإصلاح الزراعي فقد تعرضت للأخطار وكادت تُنسف جراء عسكرة البلاد وتبديد الموارد الشحيحة على الحرب ».

لذا فإن مسؤولية التدمير شبه الكامل لنيكاراغوا تقع بالدرجة الأولى على عاتق الساندينين، بصرف النظر عن تطرف الريغانين في الرد على الاستفزازات الساندينية، لا لشيء إلا لأنهم شجبوا المعارضة الداخلية شجباً كلامياً. ومثل هذه المعاملة القاسية للمنشقين والمعارضين تشكل عدواناً صارخاً على الولايات المتحدة. ولروز مدى عمق هذا الهاجس يكفي أن نتأمل في رد فعل ادارتي كارتر وريغان على ما كان يحدث في السلفادور وغواتيمالا في الأعوام ذاتها، أو أسلوب معاملة أصحاب الرأي المخالف في الولايات المتحدة نفسها في السنوات الأولى التي أعقبت الحربين العالميتين الأولى والثانية. (٨)

يتابع باستور كلامه ويقول إن ثمة سبباً ثانياً للصراع ألا وهو دعم الساندينين لأولئك الذين لاذوا بالجبال هرباً من الارهاب المدعوم من الولايات المتحدة في السلفادور. والولايات المتحدة، إذ أرادت أن ترد على هذه الجريمة بحماس مفرط، ابتدعت « العقيدة الريغانية حول التحرر الوطني (التي) كانت شبيهة بمبدأ، ثورة بلا حدود، لدى الساندينين ».

وهذه الفكرة الأخيرة تشكل إحدى الانجازات الكبرى لجهاز الدعاية والتحريض الريغاني (« الدبلوماسية الشعبية »): إن خطاباً ألقاه توماس بورجه Tomas Borge أكد فيه أن نيكاراغوا غير عازمة على تصدير ثورتها بل تتطلع لأن تصبح مثلاً يحتذى في نظر الآخرين، قلبه بمهارة فائقة مفوضو الولايات المتحدة إلى تهديد بغزو نصف الكرة الغربي (« ثورة بلا حدود ») - يا للانقلاب الدعائي المفيد إلى أبعد الحدود مما جعله يبقى عصياً تماماً على حملات الافتضاح التي انطلقت من الأيام الأولى لنشر هذه الأكاذيب المتعمدة الصادرة عن وزارة الخارجية والتي باتت الآن مترسخة بوصفها أقرب إلى التاريخ الرسمي. (٩)

باختصار، إن الخطأ هو خطأهم هم، مهما كان الرد الريغاني الكابوسي قميئاً ویشعاً بعد سنوات الانفتاح الكارترية. ففي تلك الأيام التي كانت أفضل، كانت نيكاراغوا سوموزا دولة صديقة وبقيت إحدى أكثر البلدان تمتعاً بالمساعدات الأمريكية في أمريكا الوسطى - بما فيها المساعدات العسكرية لأن سوموزا كان حليفاً له قيمته، كما قالت بعثة المساعدات (AID) في ١٩٧٧ ولأن « الاستثمارات الأمريكية مرحب بها من قبل اقتصاد المشروع الحر النامي

لنيكاراغوا». ويلاحظ والتر لافير Walter Lafeber أنه: «حتى أيار، ١٩٧٩ أي قبل هروب سوموزا بشهرين، فإن الولايات المتحدة أبدت مطالبته (مطالبة سوموزا) بقرض يبلغ ٦٦ مليوناً من الدولارات من صندوق النقد الدولي (IMF)» ويعيد ذلك «أعلن» البيت الأبيض عن «ضرورة الحفاظ على الحرس من أجل، حماية النظام» فيما «كانت قوات سوموزا في اللحظة ذاتها تقصف الأحياء الفقيرة وتقتل الناس في الشوارع دون تحديد وبصورة عشوائية وتنهب المدن... وتقتل آلاف النساء والأطفال» (١٠).

لدى استعراضه لسنوات حكم كارتر يبين باستور بوضوح أن أحداً لم يفكر باستبدال سوموزا حتى أصبح الطاغية المستبد رجلاً «لا يمكن الدفاع عنه» ازاء المعارضة الداخلية التي اتسعت كثيراً حتى شملت فئة رجال الأعمال المحافظة التي تشكل الحليف الطبيعي للولايات المتحدة. «إن قرار سوموزا القاضي بضرب المعارضة المعتدلة» في أيلول ١٩٧٨ بما في ذلك اعتقال مدير الشركات اليميني المتطرف أدولفو كاليرو Adolfo Calero مع آخرين من قادة رجال الأعمال، «كان أحد العوامل الرئيسة التي دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياستها السابقة القائمة على عدم التدخل القاطع في الشؤون الداخلية». أما مصائر الفقراء على أيدي سوموزا فلم تتمكن من أن تفضي إلى مثل هذه المراجعة أو إعادة النظر.

عندئذ حاولت الولايات المتحدة أن تتخلص من سوموزا - ولكن، كما يبين باستور، شريطة الاحتفاظ الدائم بحرسه الوطني الذي دأب على مهاجمة السكان والاعتداء عليهم «بقسوة لا تمارسها أية أمة إلا ضد أعدائها». ففي تشرين الثاني ١٩٧٨ «أكدت» لجنة إعادة النظر التابعة لمجلس الأمن القومي «مرة أخرى على أن وحدة الحرس شكلت أحد الاهداف الهامة لسياسة الولايات المتحدة... ولم ينشأ أي خلاف حول هذه النقطة الأخيرة»، ويقول باستور: «باعترااف الجميع أن أية حكومة لا تتركز إلى قاعدة عسكرية قوية في فترة ما بعد سوموزا من شأنها أن تخضع لسيطرة الحركة الساندينية (FSLN)» (١١).

ومع انهيار سياسة الحفاظ على «النظام السوموزي بدون سوموزا»، بقي الهدف متركزاً على دعم «الديمقراطية» ضد الساندينين. ففي ٢٩ حزيران، قبل ثلاثة أسابيع من النهاية «كانت المرة الأولى في عام كامل من اجتماعات مجلس الأمن القومي التي صرح فيها أحدهم بأن الهدف المركزي للولايات المتحدة كان شيئاً آخر غير منع الساندينين من تحقيق الانتصار»؛ والمحاولات التي بذلت للحفاظ على الحرس الوطني واستبعاد الساندينين عن السلطة كانت باءت بالفشل بعد رفض «المعتدلين» بمن فيهم جمعية رجال الأعمال (COSEP) السير في ركاب الولايات المتحدة وتنفيذ مخططاتها. ثم حاول حاتم كارتر «تعديل مواقف الجبهة الساندينية FSLN» عن طريق التدريب العسكري والمساعدات الاقتصادية التي تشكل الوسائل الكلاسيكية للسيطرة. فما إن انهار النظام المدعوم من الولايات المتحدة حتى عرض كارتر المعونة الاقتصادية الموجهة بأكثريتها إلى القطاع الخاص مع الدعم النشط لممثلي أوساط رجال الأعمال، «بما فيها مجلس الأمريكتين التي تمثل ٨٠ بالمئة من شركات الولايات المتحدة التي تملك استثمارات في أمريكا اللاتينية» (١٢).

وفي الوقت نفسه توقف صانعو القرار السياسي عند جملة من «المسائل الشائكة» مثل تأييد انقلاب يتم في تشرين الأول ١٩٨٠ بمبادرة «مجموعة من المدنيين المعتدلين» تحت قيادة «الرئيس الشاب والديناميكي لاتحاد المنتجين الزراعيين» جورجى سالازار Jorge Salazar . وهي مسألة نامت حين قُتل سالازار في إحدى الاشتباكات مع قوات الأمن. كما بقيت الإدارة «صماء» حين اجتمع ضباط الحرس الوطني بمن فيهم اينريكي بيرموديز Enrigue Bermudes (قائد الكونترا فيما بعد) بعضو الكونغرس المتحمس لسوموزا جون مورفي John Murphy وعقدوا مؤتمراً صحفياً في واشنطن في شهر آب ١٩٧٩ حذروا فيه من الخطر الشيوعي ودعوا إلى اجتماع لاعداد الخطط الكفيلة بالإطاحة بالساندينين. ومن المفترض أنها بقيت «صماء» أيضاً حين قام النظام العسكري الأرجنتيني بارسال خبراء لتدريب رجال الحرس الوطني السابقين في هندوراس استعداداً لشن الهجوم على نيكاراغوا بعد عام واحد. أما التجاوزات الساندينية فقد أدت بعدئذ إلى سوق التعويل المتبادل على القوة في طريقه المحتوم حسب رواية باستور.

يدعو باستور إلى وضع حد لـ «العلاقة الناجمة عن السياسات الخاطئة واطلاق النعوت المتسعة التي أعطت نتائج معكوسة». وهو يؤيد موقف «المعتدلين المهتمين بالديمقراطية»، وتحديدًا موقف راميرو غوردريان Ramiro Gurdian ، زعيم رجال الأعمال المواليين للولايات المتحدة (المعارضين ليس ثمة آخرون جديرون بلقب «المعتدلين الديمقراطيين»)، الذي يدعو إلى «الواقعية» بدلاً من «الكابوس المتبادل».

يرى باستور أن الولايات المتحدة لم تنطلق قط من «أية رغبة في نهب الموارد أو في غرس الفلسفة السياسية، على الرغم من أن تاريخ سياسة الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى زاهر بالأمثلة الدالة على الشيثين كليهما»، بالدرجة الأولى، بل من منطلق الخوف. قد يكون هذا «خوفاً في غير مكانه» ولكنه خوف واقعي تماماً: إنه الخوف من أن جماعة معادية يمكن أن تأتي إلى السلطة وتتحالف مع أحد خصوم الولايات المتحدة - ما نشجبه بمرارة تحت اسم «مبدأ بريجنيف» لدى صدوره عن العدو وقد يكون نابعاً عن هواجس أمنية في أوروبا الشرقية تكاد تكون قريبة من مخاوفنا في أمريكا الوسطى، إذا ما نظرنا إليه من منظار التاريخ. وأطروحة باستور واضحة وصريحة وتشكل تعبيراً صارخاً عن وجهة النظر السياسية لدى متطرفي المعارضة من حمائم اليسار:

«لم تكن الولايات المتحدة راغبة في السيطرة على نيكاراغوا أو على غيرها من الدول في المنطقة، ولكنها لم تكن في الوقت نفسه تريد للتطورات أن تخرج عن السيطرة. كانت تريد أن يتصرف النيكاراغويون باستقلالية تامة شريطة ألا يؤثروا حين يفعلون ذلك سلباً على مصالح الولايات المتحدة».

باختصار، لنيكاراغوا وغيرها من البلدان حق أن تكون حرة - في أن تفعل ما تريده نحن منها؛ يتعين عليها أن تكون مستقلة في اختيار طريقها طالما أن اختيارهم متطابق مع مصالح الولايات المتحدة. أما إذا استخدمت الحرية التي نوفرها لهم بطريقة بعيدة عن الحكمة فإن لنا الحق، كل الحق، في الرد دفاعاً عن النفس وإن كانت وجهات النظر والآراء قد تختلف حول الخيارات



## التكتيكية الملائمة.

لاحظوا أن مفهوم الحرية والاستقلال يستجيب إلى حد كبير لمستلزمات العقيدة الليبرالية فيما يخص السكان على المستوى الداخلي، الذين يجب أن يكونوا أحراراً في المصادقة على القرارات التي تتخذها صفوتهم، ولكن لا يحق لهم أن يختاروا بصورة غير حكيمة نتيجة الجهل والعجز عن ادراك المصالح العامة التي تقع وراء آفاقهم المحدودة. لابد لنا من أن نشمن مدى الحرص على وقاية الجماهير الجاهلة من احتمال اختيار طريق لم ترسمه لها صفوتها بالذات.

ثمة مثال آخر ذا علاقة بالموضوع يوفره تقرير سري لجهاز المخابرات القومي صدر في ٢٦ / ٧ / ١٩٥٥، وكشف عنه مؤخراً، حول «تطورات محتملة في غواتيمالا» بعد الانقلاب الناجح الذي نفذته الاستخبارات المركزية (السي. آي. أي. CIA) في ١٩٥٤ والذي أنهى تجربة غواتيمالا التي دامت عشر سنوات في ظل الديمقراطية الرأسمالية. أو، حسب اللغة المفضلة لدى محلي أجهزة المخابرات، بعد «انهيار نظام أربنز Arbenz في حزيران ١٩٥٤» حين قام قادة الجيش «القلقون ازاء رحابة صدره مع الشيوعيين في الحكومة» باجبار أربنز على الاستقالة<sup>(١٣)</sup>. لمست استخبارات الولايات المتحدة لدى نظام كاستيلو آرماس Castillo Armas المفروض من واشنطن التزاماً مثيراً بـ «أشكال وممارسات ديمقراطية، بالاصلاح الزراعي، بتطوير صرح اقتصادي حديث، وبحماية الحركة العمالية الحرة والمكاسب الاجتماعية» والبرهان هو أن الأشكال الديمقراطية تعرضت للتفكيك عن طريق القوة وتم حرمان معظم السكان من حق الانتخاب كما تم قلب الاصلاح الزراعي رأساً على عقب، «والاقتصاد الغواتيمالي تعرض لقدر كبير من الهزال والضعف بعد سقوط أربنز»، والحركة العمالية «دُمِرت كلياً تقريباً» كما أن «الجماعات الريفية تواجه قدراً أكبر من الصعوبة في الحصول على الدعم الحكومي» بعد تخريب المنظمات الفلاحية والغاء «حق التنظيم» فيما جرى الغاء سائر المكتسبات الاجتماعية التي تحققت خلال الفترة الديمقراطية التي دامت عقداً من الزمن. مثيرة أيضاً تلك الحقائق التي بينها مساعد الوزير هولاند Holland والتي تقول بأن كاستيلو آرماس Castillo Armas «قاد الحركة التحريرية الأولى في التاريخ من أجل تحرير امة وقعت في براثن الشيوعية العالمية» (في بلد «لم يكن فيه بالتأكيد أكثر من أربعة آلاف، وربما أقل بكثير، من الشيوعيين...» في أوج عهد أربنز).

مع ذلك، ورغم هذه التطورات الملائمة، فإن مشكلات معينة ظلت معلقة. تركّز إحدى هذه المشكلات على أن «أكثرية الغواتيماليين الواعين سياسياً تعتقد بأن الولايات المتحدة هي التي خططت لثورة ١٩٥٤ ونفذتها»، وهذه رؤية غير مقبولة للواقع الذي ينبغي اخفاؤه حتى في التحليلات الاستخباراتية الداخلية. «ثمة شعور حاد بالانتهاء الوطني، شعور يصل إلى حدود اللامعقول، يطبع السياسة الغواتيمالية بطابعه. ثمة نزوع جامح وقوي نحو ارجاع تخلف غواتيمالا إلى المستثمرين الأجانب وخصوصاً أولئك القادمون من الولايات المتحدة» - الذين شكلوا العتلة الرئيسة لعملية السي. آي. إي. (CIA) غير المسموح ذكرها. «حتى العناصر الأشد ولاء للولايات المتحدة في المنطقة ليست منيعة على مثل هذا النمط من النزعة الوطنية المتطرفة» - أي «تدني

المستوى الثقافي « لدى الشعب الغواتيمالي الأمر الذي شكت السي. آي. إي. CIA منه باستمرار والذي لم يتوفر له العلاج الشافي بعد. (١٤)

« تراث ثورة ١٩٤٤ » لم يكن أقل خطورة. « فالعديد من الغواتيماليين مولعون بحماس بالمثل الديمقراطية الوطنية لثورة ١٩٤٤ » وخصوصاً بـ « البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي أطلقها نظاما آريفاو Arevalo وأرينز ». وخلال سنوات الديمقراطية المتطرفة هذه « تمت صياغة الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للعمال والفلاحين واستغلالها من قبل القيادة الشيوعية الصغيرة » التي « تمكنت من ادخال تدابير بدت ملية لبعض تطلعات هؤلاء العمال والفلاحين » بما في ذلك « تحقيق تقدم غير قليل في مجال تنظيم الاتحادات المدنية والريفية » مع « اقناع الحكومة بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي لتوزيعها على من ليس عندهم أرض » في اصلاح زراعي ناجح. على الرغم من أن هذه الأوهام الغريبة تشغل أذهان « العديد من الغواتيماليين » بمن فيهم العمال والفلاحون بل وحتى الطبقة السياسية والعناصر الموالية للولايات المتحدة، فإن من المحتمل أن الغواتيماليين الذين يتمتعون بقدر يزيد عن الحد الأدنى من الوعي السياسي لا يزيد عددهم عن مئتي ألف نسمة. « ومن هذه الأقلية الصغيرة، « قلة هي التي تفهم ابعاد سيورات الديمقراطية ومسؤولياتها » مما يجعل « تحقيق الحكم الديمقراطي المسؤول أمراً بالغ الصعوبة ».

مرة أخرى تتعرض أريحية حكومة الولايات المتحدة للاحباط جراء « غياب الانسان العادي المتوسط ». والتاريخ اللاحق يكشف كيف أن غواتيمالا هي الأخرى بقيت « بعيدة عن تناول نوايانا الطيبة ». ليست عملية ادارة الديمقراطية أمراً سهلاً في البلدان التابعة حين تكون الجماهير الجاهلة عاجزة عن ادراك مسؤولياتها وتخرج عن « دائرة السيطرة » أو تشب عن الطوق. تلك هي المشكلات التي ظلت تقض مضاجعنا جيلاً بعد جيل؛ وهي لا تبدو وشيكة الزوال.

يشكل هذا التقرير التقويمي الصادر عن جهاز الاستخبارات القومي مثلاً نموذجياً عن ذلك الجنس الأدبي المتخصص بمراوغة الحقائق غير المرغوبة مراوغة بالغة الدقة والمهارة، بالتسامح السهل واللين مع التناقض الذاتي، وبترديد المواعظ الايديولوجية كالبغاوات بطريقة نعتبرها مثيرة للسخرية إذا اتبعها بعض الأعداء الرسميين. أما محررو الطبعة الحكومية لنشرة (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة) التي أوردت التقرير المشار إليه فيقدمونه بالعبارة التي تقول إن « تقويمات الاستخبارات القومية (ن.إ.ق. NIE) شكلت تقارير متعددة المصادر رفيعة المستوى موفرة تقديرات موثوق بها ونافذة لمشكلات حيوية في السياسة الخارجية »، صيغت بعناية، نوقشت وتمت مراجعتها من قبل جهاز الاستخبارات المركزي (السي. آي. إي.) وغيره من الأجهزة الممثلة في اللجنة الاستشارية الاستخباراتية، وجرى « تعميمها تحت اشراف السي. آي. إي. على رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين من مرتبة وزير ومجلس الأمن القومي ». فمن الوظائف الهامة للمخابرات، مثلها مثل تلك الطبقة المحترفة بصورة عامة، خلق اطار من الوهم من شأنه أن يحمي صانعي القرار والقطاعات المتنفة الأخرى من النخبة من ادراك المعنى الكامن فيما يقومون به من عمل حتى يستطيعوا أن ينفذوا مهامهم الضرورية - وهي مسبوكه بوضوح قاس عند الضرورة - دون

أي وخز للضمير بل ومع احساس بالاستقامة . ليس سهلاً وضع الناس وراء المتاريس دفاعاً عن الوجود ضد البرابرة المهاجمين من سائر الجهات الأربع ، وأولئك الذين يتحملون مثل هذا العبء هم بحاجة إلى كل المساعدة التي يستطيعون الحصول عليها .

أما لدى مخاطبة الجماهير الغارقة في الجهل فإن الأوهام وحدها تكفي ، ولا بد من العمل بحرص من أجل كبت الصياغة الموازية للأهداف السياسية الفعلية وحجبها بعناية . لذا فإننا نجد اختلافاً مميزاً بين « الدبلوماسية الشعبية » التي تمارسها وسائل الاعلام وقطاع كبير من أوساط الباحثين الأكاديميين من جهة ، وبين السجل الداخلي من الجهة الثانية . كلاهما يدأب على نسج الشبكة المطلوبة من الأوهام ، غير أن التحليل الموازي للهموم والأهداف السياسية الفعلية يبقى محصوراً في السجل الداخلي لأي نظام ايديولوجي يعمل بشكل سليم .

#### ٤ - الاحتواء دون التصدي

خلال سنوات حكم كارتر امتد طيف صنع القرار السياسي من مستشار الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brezezinski ، وهو من الصقور ، إلى الحائتم الليبراليين مثل باستور Pastor عضو مجلس الأمن القومي وفيرون فاكي Viron Vaky نائب وزير الخارجية للشؤون الأمريكية . تركز مبدأ بريجنسكي على القول بأن « علينا أن نظهر بأننا ما زلنا القوة الحاسمة في تحديد النتائج السياسية في أمريكا الوسطى وأنا لن نسمح للآخرين أن يتدخلوا » . (١٥) وفي المجلة الليبرالية فورين بوليسي Foreign Policy قدم فاكي تقويمه لسنوات عهد ريغان ومقترحاته بشأن « احتواء ايجاي في نيكاراغوا » ، مع تجنب الأخطاء الريغانية . (١٦) لتعائن الآن الخط البديل الذي كان يحظى بتأييد الحائتم .

يتلمس فاكي خيارين سياسيين « واقعيين » : « الاحتواء » أو « الدحر » . وبما أن خيار « الدحر » بالعنف الذي وقع عليه اختيار الريغانيين قد فشل فإن علينا أن نبحث عن « بدائل أخرى من أجل احتواء الثورة الساندينية » . « أما الحجج الرئيسة » الداعمة لتأييد الكونترا :

« فقد تركزت على أن حرب استنزاف أطول مدى من شأنها أن تضعف النظام كثيراً ، وأن تستثير عمليات قمع أكثر تشدداً وتطرفاً ، فتقضي على كسب قدر كاف من التأييد من جانب السكان المستائين في نيكاراغوا بما يؤدي ، عاجلاً أو آجلاً ، إلى الاطاحة بالنظام عبر ثورة شعبية ، إلى التدمير الذاتي جراء الانقلابات الداخلية أو عمليات التمزق والانشقاق في صفوف القيادة ، أو الاستسلام ببساطة لانقاذ ما يمكن انقاذه » .

لا يرى فاكي أي أسباب للقلق ازاء هذه الأهداف غير أنه يتلمس مشكلة معينة . فالكونترا « عجزت عن كسب أي تأييد سياسي ذي شأن داخل نيكاراغوا حتى بعد أن بدأت شعبية الساندينيين تتدهور وتراجع » ، كما أنها « عجزت عن تحقيق أي نجاحات عسكرية لافتة للنظر » - وهذا ، بالمناسبة ، أمر بالغ الاثارة نظراً للميزات التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ والتي قدمت لها من جانب القوة العظمى التي تقف وراءها وترعاها . (١٧) أضف إلى ذلك أن هذه حقيقة لا يمكن



الاعتراف بها أو مناقشتها داخل المؤسسات الايديولوجية في الولايات المتحدة. فوسائل الاعلام والتعليقات المنسقة، مثلاً، لا تستطيع أن تسأل لماذا، ليس ضرورياً بالنسبة للكي . جي . بي . أن يقوم بارسال شحنات جوية يومية من الأسلحة والمواد الغذائية والمعدات لضمان بقاء المتمردين السلفادوريين على أرض المعركة في حين تلوذ عصابات الكونترا بملاجئها الآمنة في هندوراس حين تصبح محرومة من شحنات المعدات والتجهيزات المنتظمة والتي هي شحنات تتجاوز من حيث المدى والتنوعية أية نظائر لها في تاريخ الحروب الفدائية ولم يحلم بها، مجرد حلم، اي تنظيم فدائي صادق وحقيقي؛ ويتفق الجميع على أن الكونترا هذه كانت موشكة على الاضمحلال والزوال بسرعة لولا تدخل الولايات المتحدة بالقوة العسكرية ولولا تهديدها بالمزيد من العمليات الانتقامية في سبيل حماية الكونترا وملاجئها الموجودة على الحدود الهندوراسية.

يتابع فاكي كلامه ويقول إن الادارة « ركزت » طوال رغبتها في تحقيق هدف دبلوماسي على « التفاوض حول الشروط والبرامج الزمنية التي سيتخلى الساندينيون في ظلها عن السلطة ». ولكن هذه المطالب، « مهما بدت معقولة ومثالية » لم تكن واقعية وبالتالي لا بد من النظر في بدائل أخرى. لاحظوا أن المطالبة بقيام الحكومة المنتخبة بـ « التخلي عن السلطة » للقوى العميلة للولايات المتحدة التي « عجزت عن كسب أي تأييد سياسي ذي شأن » أمر « معقول ومثالي ». مرة أخرى نرى المعنى الحقيقي لكلمة « الديمقراطية » في الثقافة السياسية، جلياً وواضحاً.

على البديل المفضل أن يستند إلى الاعتراف بأن « أحداً من القوى المتصارعة في أمريكا الوسطى، بما فيها الولايات المتحدة، لا يستطيع أن يفرض حلاً متفاوضاً بشأنه يكون ملئاً لمطالبه كلها »؛ ولا بد للولايات المتحدة من أن تكون « إحدى القوى المتصارعة في أمريكا الوسطى » - بل والقوة الحاسمة فعلاً - وهذا أمر يبقى شرطاً مسبقاً غير قابل للنقاش من شروط التحليل. وإذا كان « مجرد السماح للساندينيين بالبقاء على قيد الحياة من شأنه بحد ذاته أن يكون مدمراً بالنسبة لأمن الولايات المتحدة وتوازن القوة على المستوى العالمي » فإن علينا أن نجد خطأ في استراتيجية الادارة التي استخدمت وسائل غير متناسبة مع « الاستنتاج المنطقي الحتمي . . . الذي يقول بضرورة الاطاحة بالنظام ». غير أن الافتراض هذا يثير قدراً من الشك؛ فالولايات المتحدة قد تتمكن من البقاء على قيد الحياة بوصفها مجتمعاً قادراً على الاستمرار حتى ولو خرجت نيكاراغوا عن نطاق السيطرة. وانطلاقاً من مثل هذا لتقدير علينا أن نتقدم « نحو شكل واقعي من الاحتواء » يحقق:

« الأهداف التي تشغل بال الادارة بحد ذاتها مثل منع نيكاراغوا من التحول إلى خطر عسكري يهدد الولايات المتحدة عبر انقلابها إلى قاعدة سوفيتية أو كوية؛ منع النظام السانديني من نفس الاستقرار في البلدان المجاورة؛ ودفع عملية تطور النظام الداخلي في نيكاراغوا إلى نظام أكثر انفتاحاً وأقل تشدداً وخبثاً ».

- وربما إلى نظام طيع ولطيف مثل الذي تولينا رعايته في كل من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. ذلك هو الغرض الذي نرمي إليه من وراء تقديم المساعدات الاقتصادية إلى هذه « النظم الديمقراطية » في أمريكا الوسطى « مع الحرص على منعها منعاً حاسماً عن النظام السانديني ». لا بد لنا من مطالبة نيكاراغوا بالابتعاد عن قبول أية « قواعد أو صواريخ أو طائرات

متطورة « كوية أو سوفيتية، لأن ذلك كان يشكل، على ما يبدو، خطراً مباشراً على أمننا في السنوات الماضية.

وانطلاقاً من أرميكتنا وكرم أخلاقنا علينا أن نتيح لنيكاراغوا فرصة « المشاركة في برنامج تنموي متعدد الأطراف بمقدار ما تتحرك في اتجاه التحول إلى مجتمع يقوم على مبادئ الانفتاح والتعددية»، مثل جاراتها التي هي « تعددية» بحيث أدى الاستخدام الكفؤ للارهاب فيها إلى استئصال أي تحدٍ لـ «الديمقراطيين»: حيث نشأت طبقات محترفة - جميعها « معتدلة» من ناحية اعترافها بضرورة خدمة المصالح العامة لسيدة المنطقة. وعلينا أن نقدم على خطوات ملموسة « في ميدان معالجة التهديد الناجم عن العدوان أو التخريب النيكاراغوي ضد البلدان المجاورة» عن طريق التوصل إلى معاهدة سلمية تدعو إلى «عدم العدوان، عدم ممارسة العمل التخريبي عبر الحدود، عدم ممارسة الارهاب، عدم السماح لقيام القواعد الأجنبية، تحقيق مستويات محددة من التسليح، احترام حقوق الانسان واصدار العفو عن المحتجزين»؛ ومن الواضح أن أحداث العقد المنصرم لا تشي بأن مثل هذه الشروط يجب أن تُفرض على أي طرف من أطراف الدراما المأساوية في أمريكا الوسطى عدا الطرف السانديني الشرير الخائن. أما فائدة مثل هذا الموقف فتكمن في أن من « شأنه أن يكبل الساندينين بشبكة من الالتزامات الدولية» فضلاً عن أنه « سيجعل تحدي أية تسوية أو تخريبها من جانب الاتحاد السوفيتي وكوبا أمراً أكثر صعوبة». وهذا أيضاً يشكل اقتراحاً طبيعياً جداً في ضوء الالتزام الراسخ من جانب الولايات المتحدة بالنظام الدولي حسب ما تقرره الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وتمسكها الشديد باحترام بالواجبات القانونية بما يمنعها من التهديد بالقوة أو استخدامها في الشؤون الدولية. ويتعين على الولايات المتحدة أيضاً أن تصر على « فرق مراقبة الحدود» وغيرها من تدابير الضمان والتحقق - من قبيل التدابير التي طالبت بها نيكاراغوا في ١٩٨١، تلك المطالبة التي دأبت الولايات المتحدة وباضطراد على رفضها والتي بقيت طي الكتمان.

في ضوء الوقائع التي باتت قائمة، تشكل هذه المقترحات السياسية الصادرة عن الخبير واسع الاطلاع في شؤون أمريكا الوسطى من منتسبي التيار الليبرالي المتطرف في الطيف اختراقاً بالغ الأهمية يمكن من الغوص في أعماق الثقافة السياسية السائدة. لنا أن نتساءل مرة أخرى: كيف كنا سندر على أداء مماثل من جانب أحد مفوضي العدو؟ مهما كانت الاجابة فإن هذا الأمر يعتبر على المستوى الداخلي قمة التقويم الحكيم والتحليل المسؤول.

يرى فاكي أن هناك « مشكلة أكبر»: مشكلة تأمين الخضوع لأية اتفاقية. « من الواضح أن الولايات المتحدة سيتعين عليها أن تتحمل القسط الأكبر من عملية تنفيذ الاتفاقية وذلك يعني أنها ستكون مستعدة لاستخدام القوة عند الضرورة - لردع عدوان ما مثلاً، أو حراسة الحدود أو البحار أو الأجواء، أو لزالة قواعد ومنشآت اقيمت انتهاكاً للاتفاقية». أما القواعد العسكرية العائدة للولايات المتحدة والموجودة في هندوراس أو باناما وبورتوريكو، أما المنشأة العسكرية الأجنبية الوحيدة في كوبا، أعني القاعدة البحرية الأمريكية في غوانتامو، فلا تدخل في إطار هذه التوصية

ويتابع فاكي كلامه ويقول إن علينا ألا نفترض « أن الأمريكان ليست لديهم الرغبة أو النفوذ الدائم لتأييد استخدام القوة في الخارج وبالتالي سوف يدون تردداً أزاء تطبيق أية تسوية أو تنفيذ أية خطة أمنية مرسومة ». لقد « اتبعنا خطأً استراتيجياً قائماً على الاحتواء حول كوبا طوال خمس وعشرين سنة، » والأمريكيون سيبدون القدر نفسه من رباطة الجأش والحزم أزاء التهديد النيكاراغوي كما يؤكد الكاتب. لذا فإن سيادة النموذج الليبرالي لا تعني إلا الحقن الاقتصادي بالنسبة للنيكاراغويين؛ فالهجمات الارهابية ستدمر المنشآت الصناعية وتنسف الطائرات المدنية وتغرق قوارب الصيد إضافة إلى جملة الأمور المصاحبة لـ « احتوائنا الاستراتيجي » لكوبا خلال خمسة وعشرين عاماً، وهي جميعاً تعرضت للنسيان بفرح هنا - كما تمت ازالتها، بالمناسبة، من « القاموس الأكاديمي البحثي » الجديد لعلم الارهاب.

أخيراً يلتفت فاكي إلى « أصعب الأهداف » التي لا بد من تحقيقها ألا وهو: « هدف تعزيز تقرير المصير النيكاراغوي »، الذي حرك محاولتنا « المعقولة والمثالية » الرامية إلى نقل السلطة، بالقوة، إلى أيدي العناصر الارهابية العاجزة عن كسب أي تأييد سياسي. غير أنه سيتعين علينا أن نركز على « هدف تحقيق نظام سياسي نيكاراغوي أكثر انفتاحاً »، إضافة إلى « مبدأ تقرير المصير » الذي بقينا أوفياء له، عبر اتباع استراتيجيات أخرى: هي الاستراتيجيات التي اوجزت قبل قليل.

وفي مقال له في الواشنطن بوست يرى رئيس التحرير الليبرالي لمجلة فورين بوليسي تشارلز مينز Charles Maynes المشكلة الرئيسة في أمريكا اللاتينية من منظور مماثل: « فالقضية لم تعد ما إذا كان بالامكان استعادة نيكاراغوا كمخلب أمريكي على رقعة الشطرنج الجيو-سياسية، بل ما إذا كان بالامكان ترويضها واحتواؤها... ثمة على الأقل فرصة خارجية مؤهلة لأن تجبر العزلة النسبية لنيكاراغوا على المستويين الاقتصادي والسياسي كليهما قادتها على الاقتناع بأن الأمل الأكبر لبلدهم معلق على التعاون مع البلدان المجاورة »، التي يجب أن « تفرض ثمناً للتعاون هو اشاعة الديمقراطية النسبية في الحياة داخل نيكاراغوا... فعملية احتواء نيكاراغوا سوف تتطلب من الادارة أن توقف معارضتها للتفاوض المباشر بين الولايات المتحدة وماناغوا ». لا بد لنا، على الأقل، من اختبار المسار الدبلوماسي لنقرر ما إذا كانت ماناغوا راغبة في « طمأنة المخاوف الأمنية لدى الولايات المتحدة » وفي اعطائنا « تعهدات ذات شأن ». أما المخاوف الأمنية النيكاراغوية ومسألة « نوع من الديمقراطية النسبية في الحياة » في ظل أنظمة فرق الموت « الديمقراطية » العملية للولايات المتحدة فأمور غير ذات بال.

وفي معرض اجترارهم للتأملات حول « الورطة في أمريكا الوسطى » تحت شعار « جريدة مستقلة » المتباهي، يسأل محررو الواشنطن بوست عن « الخطأ الذي وقع » خلال سنوات حكم ريغان. يرون إن « لكل بلد وضعاً مختلفاً ولكن التقايم العام لصعوبات سائر البلدان يمكن تلمسه في اندلاع الثورات اليسارية - ذات المادّة الملتهبة المحلية التي تشتعل بفعل الدعم من جانب الكتلة السوفيتية - في كل من غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا » مع « تأثيرات طافية... تصل إلى



هندورلس التي وضعت نفسها خوفاً من نيكاراغوا، تحت تصرف حركة تمردية مناهضة للنظام السانديني ترعاها الولايات المتحدة، وإلى باناما التي أعمت فائدة زعيمها القوي لقضية معاداة الساندينيين طويلاً عيون واشنطن عن فساد وعدم جدارته بالثقة». وعبوب الزعيم القوي باتت الآن على كل الشفاه والألسنة - ولا سيما عدم جدارته بالثقة مما فرض اجراء إعادة تقويم للسياسة واكتشاف متأخر بعض الشيء لفساد الرجل من جانب الصحف المستقلة.

ويتابع المحررون كلامهم قائلين: «إن الثورات استدعت بالضرورة رداً أمريكياً». وأخيراً «أفلس تلك السياسة» و«باتت» الزلات الأمريكية «الآن» تزيد من مفاقمة الهفوات المرتكبة في أمريكا الوسطى نفسها «- ولا سيما الاخفاق في ايجاد اللغة المناسبة لمخاطبة ومعالجة» قضية التدخل في فترة ما بعد الفيتنام، هذه القضية المقيمة والشائكة بدون حل، في سبيل الوقوف ضد الشيوعية». أما «صيغة التورط المتور» التي أوصى بها المحررون، فإنها «منطوية على عيوبها الخاص بها»: «إذ لا تقارب مقارنة سليمة التغيير الحاصل نتيجة النفوذ السوفيتي مما جعل الثورة ذات التوجهات المالية لموسكو أمراً ممكناً في أمريكا الوسطى وحوض البحر الكاريبي». علينا أن نحاول اشراك شعوب أمريكا اللاتينية بسعيها إلى الديمقراطية وتقرير المصير وصولاً إلى «انقاذ الولايات المتحدة من العزلة السياسية الناجمة عن كونها نشيطة وميالة إلى التدخل في المنطقة». ولكن هذا صعب جداً لأن «الشكل الذي اتخذته السياسة الديمقراطية اللاتينية جراء النزعة اليسارية والاستياء من التدخل الأمريكي ظل يمنع اللاتين من التعامل مع هذه الثورات بأنفسهم ويحيلون هذه المهمة إلى واشنطن».

يبيدي المحررون حساسية مفرطة «ازاء الجروح التي عانت منها السياسة الأمريكية في أمريكا الوسطى». وهي جروح «لم تندمل بعد» وتقف حجرة عثرة أمام أي مسار بناء؛ غير أن أية «جروح» أخرى لا يتم الاعتراف بوجودها. لا بد لنا من الاهتداء إلى طريقة ما للسير في خط يتوسط مسارين متطرفين: «مسار تورط يتسم بعدم الحرص مما جعله غير قابل للتنفيذ في الميدان ومحروم من التأييد على المستوى الداخلي»؛ و«مسار عزوف مفعم بالخيبة والازدراء». ومثل هذا العزوف من جانبنا من شأنه، كما يحذر محررو الجريدة، أن يهدد بقاء أمريكا الوسطى بالذات. (١٩) وما يشير الدهشة أن هذه التأملات خالية تماماً من أية اشارة إلى ما قد يفكر به الأمريكان اللاتين حول الخط الذي يتعين على الولايات المتحدة اتباعه، رغم أن العثور على الأدلة والشواهد الموضحة لهذا الأمر ليس متعذراً. فبالنسبة للسلفادور، مثلاً، يستطيع المرء أن يطلع على الوثائق التي نشرها (الحوار الوطني من أجل السلام) الذي جمع تحت رعاية الكنيسة الجماعات المنظمة في البلاد كلها تقريباً. وهذه الوثائق المتوفرة بسهولة والتي هي في متناول مكاتب التحرير تقدم جملة مفيدة من الرؤى في جوهر المواقف السلفادورية من القضايا التي يعالجها محررو البوست. وحول الخطر الكامن في أن يؤدي «عزوف» الولايات المتحدة إلى تهديد بقاء أمريكا الوسطى كان هناك شجب شبه اجماعي لـ «التدخل الهائل من جانب الولايات المتحدة في الشؤون الوطنية السلفادورية»، للمساعدات العسكرية الأمريكية، للتدخل العسكري في الدولة والمجتمع «دعماً

للطغمة والقطاعات المهيمنة وبالتالي دعماً لمصالح أمريكا الشمالية « نظراً لأن البلاد « خاضعة لمصالح رأس المال الدولي » والنخ . . . وبما أن مثل هذه الاستنتاجات غير مقبولة لدى النخبة الفكرية في الولايات المتحدة فقد تم استئصال المشروع كله من السجلات، وجرى تجاهله من قبل وسائل الاعلام والمعلقين مما يشكل دليلاً واضحاً على مدى أهمية آراء السلفادوريين لدى أولياء نعمتهم . لو بادر اخوتنا الصغار من الملونين (ذوي اللون البني) (الزنج) إلى التعبير عن غبائهم بمثل هذه الطريقة لما ترددنا في تقديم العزاء لهم والضحك منهم عبر الاصفاء لما يقولونه. (٢٠)

شكلت حصيلة التدخل بالقوة في سنوات حكم ريغان مع قضية ايران - كونترا دافعاً لاعادة تقويم اللجوء إلى العمل الخفي بصورة أعم . ففي عرضه لكتابي غريغوري تريفيرتون Gregory Treverton وترومبول هيغينز Trumbull Higgins حول العمل الخفي وقضية خليج الخنازير على التوالي، يعاين ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann، من جامعة هارفارد، الذي يوصل المعارضة النقدية إلى تخومها المتطرفة في التيار الرئيس لمجرى الأبحاث الأكاديمية، جملة « المخاطر والتكاليف » التي تنطوي عليها مثل هذه المغامرات. (٢١) ويرى أن « الرجلين كليهما يبينان كيف أن نجاحين مبكرين لجهاز المخابرات المركزية (السي. آي. أي. CIA) خلقا قدراً كبيراً من الحماس لمصالح العمل الخفي » : وهما النجاحان اللذان تحققا في عملية استعادة الشاه إلى السلطة في ايران عام ١٩٥٣ وعملية الاطاحة بحكومة آربنز Arbenz في غواتيمالا بعد عام واحد. ولكن دروس التاريخ « عنيدة . . . إذ حين باتت مهمات الولايات المتحدة أكبر وأخطر (فكاسترو أخذ درساً من المصير الذي آل إليه آربنز)، تقلصت فرص النجاح والفوز ». أضف إلى ذلك أن « الضبط الدقيق للعمل الخفي بالغ الصعوبة »، وبصورة أعم لا بد لـ « لعمل الخفي من اثاره قضايا كبرى في أي مجتمع قائم على الانفتاح ». وتريفيرسون Treveson، بعد اتخاذه وضعية « المثاليين » « يعترف أن العمل الخفي قد يكون ضرورياً أحياناً » ولكنه « يشك في أن يبقى سراً ويحذر من آثاره غير المتعمدة. ومن التكاليف التي قد ينطوي عليها على المدى الطويل » (بالنسبة لنا نحن بالطبع) ويشدد على المطالبة بتدابير أفضل. إن دراسته « متنورة، عميقة وتتصف بالحكمة » - وخصوصاً استنتاجه الذي يقول إن « معظم النجاحات التي تحققت للعمل الخفي كانت صغيرة، غامضة وعابرة (مثل ايران وغواتيمالا في الخمسينات).

تلك هي كلمات التقويم الوحيدة؛ أما الأفكار الإضافية التي من شأنها أن تُستخلص من مصائر ايران، غواتيمالا، لاوس وغيرها من أهداف مبادراتنا فتبقى طي الكتمان، عدا محدودية هذه النجاحات و « غموضها ». ما من أحد، عدا من ابتلي بالتعصب اللامسؤول، سيتذكر مئات الآلاف من الجثث والمختفين والأعداد الهائلة من ضحايا التعذيب والموت جوعاً والمرض والعمل الشبيه بعمل العبيد. إن ضحايا الأعداء الرسميين هم وحدهم يثرون مثل هذه الهواجس في المجتمع المتنور، خلافاً لحال حثالة العالم التي يتعين علينا ازالتها عن طريقنا دفاعاً عن النفس. ثمة مزيد من الأضواء الإضافية تلقيها على جدول أعمال السياسة الخارجية دراسة تتناول « أهداف الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) من السياسة الخارجية » نشرتها فورين أفيرز بقلم

وزير الخارجية في السبعينات هنري كيسنجر H. Kissinger وسايروس فانس C. Vance ، اللذين قاما بتغطية طيف التفكير بين صفوف الطبقة المتخصصة. (٢٢) يبدي الرجلان قلقاً إزاء واقع أن عدداً كبيراً من الأمريكيين يبدون أقل استعداداً من ذي قبل للقبول بفكرة « المسؤوليات العالمية التي تقع على عاتق الولايات المتحدة ، » في ظل مزاج قومي عام مفعم بـ « الاحباط والخيبة » ازاء اخفاق دول أخرى في الاقبال على « تحمل قدر أكبر من المخاطر والمسؤوليات والأعباء المالية من أجل الحفاظ على النظام العالمي والازدهار الدولي » وفي سبيل « قضية الحرية » التي كرسنا أنفسنا لها . غير أن على الولايات المتحدة أن تستمر في « أن تلعب دوراً كبيراً وحيوياً معظم الأحيان » ، وهي تستطيع ذلك بفضل جبروتها الاقتصادي والعسكري ولأنها تشكل « نظاماً ديمقراطياً نموذجياً ومجتمعا يلبي بصورة جيدة جودة استثنائية حاجات مواطنيه » ؛ أما الاحصائيات المقارنة حول أمور مثل معدل وفيات الأطفال والتشرد وغيره من المؤشرات الدالة على نوعية الحياة ومستواها فلا يتم ايرادها للبرهنة على صحة مثل ذلك الاستنتاج .

وفي اطار أمريكا الوسطى دون غيرها ، لا يرى فانس وكيسنجر سوى مشكلة جوهرية واحدة هي : نيكاراغوا . لا بد لنا من « تحقيق انسحاب الخبراء العسكريين الكوبيين والسوفييت من نيكاراغوا ، تقليصات ملموسة في جيوش المنطقة (وخصوصاً نيكاراغوا) وأسلحتها ، حظر شامل على قيام الساندينين بمساعدة الفدائيين في الأماكن الأخرى ، وإشاعة الديمقراطية في حياة نيكاراغوا الداخلية » . ويرى الرجلان أن « الوضع في أمريكا الوسطى يمكن أن يشكل أحد معايير العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي : أي ما إذا كان الأخير مستعداً لايقاف شحنات الأسلحة إلى هذه المنطقة التي تربطنا بها أكثر العلاقات تقليدية وقدماً » . أما عن العواقب التي ستترتب على مثل هذا الأمر بالنسبة لنيكاراغوا المحرومة من أي دعم آخر بفضل الحظر الأمريكي فلا ترد ولو كلمة واحدة . كما يجب على الولايات المتحدة أيضاً أن « تستمر في دعم الديمقراطية داخل نيكاراغوا » عن طريق توفير « المساعدات الدبلوماسية والمادية لأولئك الذين يعملون من أجل إقامة اقتصاد يستند إلى التعددية وسيرورة سياسية تمثيلية » . أما في الدول الارهابية التي ما زالت في متناول سخائنا فلا يتم تلمس اية مشكلات .

## ٥ - فرض القانون

يقدم أحد المحللين السياسيين الليبراليين المحترمين في النيوريببليك New Republic (٢٣) وهو آلان تونلسو Alan Tonelson بديلاً آخر عن السياسات الريغانية الخاطئة . فهو يلح على تجاوز الجدل العقيم بين المدافعين عن الكونترا وبين منتقديهم - وهم أولئك الذين يرون « بحق أن الكونترا قد لا تستطيع أن تحقق انتصاراً عسكرياً » . وكما هي العادة فإن أولئك الذين يعارضون الارهاب من حيث المبدأ ، ويقولون « لا » قاطعة لـ « استخدام القوة بصورة غير شرعية » (إذا استخدمنا تعبيرات المحكمة الدولية) ، يبقون خارج اطار الطيف كلياً . فأية سياسة جديدة « مستساغة أكثر



لدى الصقور والحمام على حد سواء « من شأنها أن :

« تنطوي على التعامل مع الساندينين وغيرهم من مصادر التهديد الأخرى في أمريكا الوسطى بالطريقة التي دأبت القوى العظمى على اتباعها بصورة دائمة في التعامل مع الجيران المرضى الهزليين : أي بفرض القانون من طرف واحد وفرض ارادتنا عن طريق التخويف ومن خلال الاستخدام المباشر للقوة العسكرية. وحين يكون التخويف ناجحاً - ومن السهل أن يكون - فإن الاستخدام الفعلي للقوة سيغدو أمراً غير ضروري » .

« إن موقف العودة إلى الأساسيات هذا من شأنه أن يلبي حاجات أمريكا في أمريكا الوسطى وإن ظل قاصراً عن تأمين متطلباتنا كلها » ؛ فالناقد الليبرالي ييدي ، خلافاً لروبرت تاكر Robert Tucker ، استعداداً للتضحية ببعض « مطالبنا » - رغماً عنه بالتأكيد . إن معاهدات السلام من قبيل خطة آرياس Arias خاطئة لأن من « شأنها أن تمنع واشنطن من الرد على الوجود الشيوعي الخارجي ما لم تحصل على موافقة الدول المعنية » ، وما من أحد يتوقع أن سياسياً من المكسيك في عام الانتخابات « سيوافق على انزال ضربة انتقامية أمريكية بنيكاراغوا » . أضف إلى ذلك « أن المؤسسات الشرعية مثل المعاهدات تنطوي على احتمال اجراء تحقيقات مطولة لتوثيق الاتهامات والبرهنة عليها ، وعلى سيرورات استئناف مطولة ، إضافة إلى تجميع الاتهامات المضادة مع جملة اضافية من الاجراءات المعقدة التي تتناقض ، في جملتها ، مع الضرورة الأمنية التي تقضي بالرد العاجل على الانتهاكات قبل أن تتفاقم وتصبح خطيرة » .

وبما أن الأدوات القانونية المشروعة غير طيبة وغير جديرة بالتعويل عليها في نظر العقلية الليبرالية ، ونظراً لأن الارهاب بالوكالة قد أخفق ، فإن على الولايات المتحدة أن تتحول « إلى التخويف الصريح وإلى ملاحقة نيكاراغوا بقوتنا العسكرية الخاصة » . « ما زالت القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة مسيطرة على مياه أمريكا اللاتينية » كما أن « نيكاراغوا عاجزة أمام القوة الجوية والبحرية الأمريكية » إذا تبين أن سياسة التخويف لم تكن كافية . « إذا كان أورتيجا وصحبه يمتلكون حساً سليماً ويريدون النجاة ، فإن الأمريكيين قادرين على اركاع نيكاراغوا دون الغوص في أدغالها وخصوصاً إذا اتضح أن حسن التصرف والسلوك سيؤجل موعد النظام مع مزبلة التاريخ » . قد تعترض شعوب أمريكا اللاتينية على استعراض القوة ، ولكن « من غير المعقول أن تبقى الولايات المتحدة منتظرة حصول اجماع مؤيد لدى جاراتها الهشة سياسياً قبل أن تتحرك من أجل حماية نفسها » ، إضافة إلى أن « الصفقة المقترحة هنا فيما يخص نصف الكرة الغربي من شأنها أن تتيح قدراً ولو قليلاً من الاحترام المتبادل غير أن من شأنها أيضاً أن تعكس صورة وقائع القوة » . علينا أن نعلن « خطوطاً عامة » بالنسبة لأمريكا الوسطى ، غير أن علينا في الوقت نفسه ألا نكون متشددين كثيراً في تحديد مطالبنا : « فالغموض في واشنطن يستطيع أن يزيد من حذر أمريكا اللاتينية ومن التباسها وتطلعها إلى السماء مما يجعلها أكثر قرباً من الوقوع في الخطأ نتيجة الحيلة » . وانطلاقاً من مثل هذه المبادئ أعلن البيت الأبيض الريغاني أنه قام بصياغة قائمة من المطالب التي تتجاوز اتفاقيات السلام الموقعة في آب ١٩٨٧ كثيراً فيما يخص نيكاراغوا ، ولكن « القائمة لم تنشر علناً كما لم تُقدم رسمياً إلى النيكاراغويين أو إلى الكونغرس » كما قالت صحيفة النيويورك تايمز في

الصفحة الأولى كما أن التخريب اللاحق لمباحثات وقف إطلاق النار الكريمة والمحتقرة يسير على المنوال نفسه إذ يتم باضطراب ابتداء مطالب جديدة وغير ذات علاقة معظم الأحيان حين تعبر نيكاراغوا، وهي « مزعجة وسامة » في هذه الأمور، عن قبولها بالقائمة السابقة (٢٤).

ويتابع تونلسون Tonelson قائلاً علينا تجنب « الحوارات الباعثة على الشلل »؛ يجب أن يبقى الحكم الأخير من صلاحية رئيس الجمهورية. « وليس هناك ما يدعو الحثائم إلى القلق إزاء أن يادر هذا الرئيس أو ذاك إلى إصدار « أمر يقضي بالضرب من أجل الضرب فقط دون أي استفزاز حقيقي »؛ فالشعب الأمريكي مستعد لأن يجعله، في هذه الحالة، مضطراً لأن « يدفع ثمناً سياسياً باهظاً »، ثمناً من شأنه أن يقنع سائر الضحايا البائسين أو على الأقل سائر الأصدقاء والأقارب الناجين. فمن خلال حملة تخويف منسقة جيداً ومع ابقاء قوة مناسبة على أهبة الاستعداد، تستطيع واشنطن أن « تعيد أمريكا الوسطى إلى بقعة الظلام التي تستحقها تماماً ».

توفر اللهجة والمضمون على حد سواء مزيداً من الفهم للثقافة السياسية السائدة بلونيتها الأكثر اعتدالاً وليبرالية، مثلها مثل غياب أي رد فعل على مثل هذه الأفكار من قبل الأوساط الليبرالية اليسارية التي تتعامل معها هذه الثقافة.

وهذه الأمثلة هي، فيما أعلم، أمثلة نموذجية معبرة. ثمة فروق بين الصقور والحثائم. ونظراً لمدى الجبروت الأمريكي فإن الفروق مهما كانت طفيفة تُترجم إلى تأثيرات كبرى بالنسبة للضحايا. فالأوهام حول الثقافة السياسية من شأنها، بصورة عامة، أن تعرقل الآلية (الميكانيزم) الوحيدة المتوفرة لردع عملية اللجوء إلى التخويف والعنف وغيرهما من الوسائل المتوفرة لدى أية قوة عظمى في مواجهة خصوم « مزعجين، مرضي » يقفون حجرة عثرة على طريق « حاجاتها » و « متطلباتها »: أعني جمهوراً يتعذر لجمه وإدارته على المستوى الداخلي. إنه لدرس تكرر مرة بعد أخرى ويتعين على أولئك المهتمين بمصائرهم ألا ينسوه.

## ٦ - عملاء الجهات الأجنبية

في الداخل يمتد الطيف من الحثائم إلى الصقور على الرغم من وجود بعض المخلوقات الغريبة التي تعبر عن الشك إزاء مبادئ العقيدة بالذات، تلك المخلوقات التي أطلق عليها ماك جورج بوندي Mc George Bundy مرة اسم: « الوحوش في الأروقة »، إذ أمسك بالنظرة المشتركة امسكاً محكماً ولبليغاً (٢٥). أما في الخارج فهناك معتدلون ومتطرفون. والمعتدلون هم أولئك الذين يسلمون بالمعايير الأساسية - وخصوصاً ضرورة الحفاظ على مناخ ملائم لعمليات رجال الأعمال، للاستثمارات، وعمليات سحب الموارد. إنهم يتخذون موقفاً وسطاً ويجابهون المتطرفين من سائر الجهات. أما المتطرفون فهم طاقم خليط يضم دعاة الإصلاحات الاجتماعية الذين يتحدثون الامتيازات، النزعة القومية المتطرفة، أو غيرها من أشكال الفوضى المشابهة. ثمة فئة أخرى من المتطرفين هي فئة أولئك الذين يثيرون المتاعب التي نعتبرها محرجة ومزعجة وبالتالي نرى من غير

المناسب أن نعزوها لأصدقائنا المعتدلين الذين يقومون معظم الأحيان بتوجيههم أو يقفون في صفهم خدمة لقضيتنا ويتدرج المعتدلون من شخصيات مثل موسولينى، سوهارتو، صدام حسين، جملة القتلة من الحكام الدكتاتوريين في أمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي ومن لف لفهم، إلى دى مثل دوارتي Duarte ممن يتم اجتراحهم لتهدة الضمير الليبرالي مع استمرار تدفق الأسلحة على القتلة. غير أن هؤلاء المعتدلين ينقلبون إلى أبالسة شريرين لحظة يهاجمون مصالح الولايات المتحدة.

لنأت الآن إلى سرب الحثائم المتطرفين بين صفوف المعتدلين في أمريكا الوسطى. من شأن مثل هذا البحث أن يقودنا إلى كوستاريكا حيث النظام الديمقراطي الوحيد من النمط الغربي. وكما لوحظ من قبل فإن الولايات المتحدة دأبت باستمرار على اعتبار هذه التجربة مثيرة لقدر من الشك والريبة على الرغم من التزام القيادة السياسية بحماية حاجات المستثمرين وبخدمة مصالح الولايات المتحدة بصورة عامة. فالشخصية القيادية خوزية فيغويريس Jose Figueres ظل دائماً بالغ الحرص على متطلبات وحاجات رجال الأعمال وخصوصاً المستثمرين الأجانب، ومؤيداً لسياسة الولايات المتحدة. في فترة حكم كيندي أيد فيغويريس فكرة الحصول سراً على التمويل اللازم لمشاريع لصالح « اليسار الديمقراطي » من المخابرات المركزية (السي. آي. أي. CIA)، ودحض فيما بعد الاشاعات اللاحقة عن الأموال الآتية من المخابرات المركزية بوصفها « اشاعات سخيفة ومراقة » مطرباً السي. آي. أي. (CIA) على « المهات السياسية والثقافية الحساسة » الذي يقوم بها « بفضل اخلاص الليبراليين في الجهاز ». وقد ثمن عالياً بشكل خاص مساهمات جاي لافستون Jay Lovestone وغيره من بيرقراطيي الحركة العمالية في الولايات المتحدة ممن كافحوا بنجاح لنسف الحركة العمالية في أمريكا اللاتينية وفي غيرها من الأماكن خلال سنوات عديدة. كان فيغويريس مؤيداً لعملية غزو خليج الخنازير متوقفاً « انتصاراً سريعاً تحققة القوى الديمقراطية التي توغلت في كوبا » ومعبراً، فيما بعد، عن الأسف ازاء هزيمتهم « المثيرة للحزن والبكاء ». واقترح تحويل جمهورية الدومينيكان إلى قاعدة للتدخل في كوبا ولو بعد الاطاحة بعدوه ترخيليو Trujillo فقط. وحين قامت ادارة جونسون بغزو جمهورية الدومينيكان لمنع اعادة الحكومة الدستورية بزعامه الاصلاحى الرأسمالى الديمقراطى خوان بوش Juan Bosch، دعا فيغويريس إلى فهم تصرفات جونسون التي زعم أنها كانت ضرورية لتجنب التعريض به (٢٦).

ومع تصعيد الولايات المتحدة لهجومها على المنظمات الشعبية والاصلاح الاجتماعى في أمريكا الوسطى في الثمانينات تابعت كوستاريكا تعاونها ولو بقدر غير كاف من الحماس حسب المعايير الريغانية. تحول فيغويريس إلى نكرة في وسائل الاعلام - عدا ورود اسمه بصورة طقسية في معرض التنديد بنيكاراغوا - بسبب ردود أفعاله غير المقبولة على الاطلاق فيما يخص الثورة الساندينية، وحول هجوم الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا، وازاء محاولات ادارة ريغان الرامية إلى قلب الوضع الاستثنائي لكوستاريكا رأساً على عقب. ثمة آخرون من شخصيات الديمقراطية الكوستاريكاوية ممن بقوا خارج الحظيرة مثل رئيس الجمهورية السابق دانييل اودوبر Daniel Oduber



الذي أبدى قلة ذوق إذ لاحظ أن « الزعران » الذين يهددون « حياة السكان والعائلات في أمريكا الوسطى . . ليسوا المقوضين اللينينيين بل الرقباء المسلحين الذين تلقوا تدريبهم في الولايات المتحدة ». أما رئيس الجمهورية الأسبق رودريغو كارازو Rodrigo Carazo الذي كان قد ساعد الساندينين في الاطاحة بسوموزا (العدو اللدود لكوستاريكا منذ زمن طويل) فقد وصفه مساعد وزير الخارجية للشؤون الداخلية الأمريكية توماس اندرز Thomas Enders بأنه « لص مرواغ » غير أن حكومة مونغة Monge التي كانت في أوائل الثمانينات سلكت سلوكاً أفضل إذ شاركت في حرب الكونترا اذعاناً لضغوط الولايات المتحدة في سبيل احباط المحاولات الساندينية الرامية إلى خلق منطقة منزوعة السلاح على امتداد الحدود، ولكنها هي الأخرى كانت لها أخطاؤها. لذا فإن من غير المتوقع أن تقوم وسائل الاعلام بايراد الملاحظات التي أدلى بها جيراردو تريخوس Gerardo Trejos نائب وزير خارجية مونغه Monge حول « الضغوط القوية » التي مارستها الولايات المتحدة على كوستاريكا وغيرها من الدول العميلة لها في معرض « سعي واشنطن الحثيث وعن طريق سائر الوسائل المتوفرة إلى عرقلة توقيع مرسوم كونتادورا للسلام » (٢٧).

في البدء كان الرئيس اوسكار آرياس Oscar Arias مكروهاً كراهية شديدة لدى ادارة ريغان، على أن هذه الادارة بدأت مع حلول عام ١٩٨٨ تبدي كثيراً من رحابة الصدر تجاه الرجل الذي بات، في الوقت نفسه، يحظى بقدر كبير من الاحترام في الأوساط الليبرالية. أما أوراق الاعتماد التي أكدت على أنه من الحماهم الحقيقيين الصادقين فقد اكتسبت الصفة الرسمية بفضل جائزة نوبل للسلام التي فاز بها على مبادراته التي أفضت إلى اتفاقيات ايسكويبولاس Esquipulas الموقعة في آب ١٩٨٧. وبالتالي فإن سجله زاخر بالعبر والدروس فيما يخص جدول أعمال الحماهم وبرنامجهم. على المستوى الداخلي في كوستاريكا دعا آرياس Arias إلى نموذج ليبرالي جديد (نيو - ليبرالي) في الاقتصاد وساهم في تفكيك المؤسسات الاشتراكية، الديمقراطية. وقد ترأس أيضاً عملية اعادة بناء الجهاز الأمني التي كانت تحظى بدعم ريغان وتحويل هذا الجهاز إلى « جيش مموه » اضافة إلى مضاعفة انتهاكات حقوق الانسان من جانب قوات الأمن (٢٨)، وإن بقيت هذه الانتهاكات أقل بكثير من نظيراتها في بلدان أمريكا الوسطى الأخرى. كان آرياس مؤيداً لنظام الترخيص الالزامي بالنسبة للصحافة وهو النظام الذي شجبه محكمة حقوق الانسان في عموم أمريكا ورفضت الالتزام به نظراً لأن الترخيص الحكومي يقلص من حرية التعبير. وخلافاً لفيغويريس Figueres لم يقيم آرياس - على الأقل في التعليقات المنشورة في الولايات المتحدة - بإدانة بنية وسائل الاعلام في كوستاريكا حيث لا يستطيع « الكوستاريكيون » عملياً، رغم أن وسائل الاعلام غير خاضعة للرقابة أو ارهاب الدولة، « أن يحصلوا في الغالب إلا على جانب واحد من الصورة، لأن المحافظين المتشددین الأثرياء يسيطرون على الجرائد اليومية ومحطات الاذاعة الرئيسية »، كما قال مجلس شؤون نصف الكرة الأرضية الغربي وجمعية الصحف. شكّا فيغويريس بمرارة من أن « الطغمة تملك الصحف ومحطات الإذاعة التي استخدمتهما في تحقيق تأثير كبير على الرأي العام في كوستاريكا » لصالح سياسة الولايات المتحدة في البلاد وفي المنطقة (٢٩). ومن هذه النواحي فإن كوستاريكا دأبت

باستمرار على انتهاك اتفاقيات ايسكويبولاس (غالباً ما يرتكب خطأ إذ يطلق عليها اسم « خطة آرياس ») التي تطالب بتمكين « الجماعات الايديولوجية كلها » من الوصول إلى وسائل الاعلام . بعيد تنصيبه في أوائل ١٩٨٦ وقف آرياس في صف رئيس الجمهورية الغواتيمالي المنتخب حديثاً فينشيو كيروزو Vinicio Cerezo المعارض للارهاب الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا . ومثل هذا التحرك جعل كوستاريكا في وضع منسجم مع الرأي العام السائد في امريكا اللاتينية ومع وجهة نظر النخبة في الولايات المتحدة، التي كانت قد أصبحت ذات مواقف نقدية عميقة من عملية الكونترا بوصفها عملية فاشلة وباهظة التكاليف . ضغط الرئيسان من أجل التوصل إلى تسوية سلمية مما أثار حفيظة الريغانين وإن كانا يتمتعان بتأييد عام لدى الطبقة السياسية وأوساط رجال الأعمال في الولايات المتحدة .

كان آرياس دائم التسليم بالمعايير الأساسية، كما كان يصف الدول العميلة لواشنطن بأنها « دول ديمقراطية » ويدين الساندينين على اخفائهم في مراعاة القواعد الاقليمية التي تلتزم بها الدول الارهابية . ففي اجتماع لرؤساء جمهوريات امريكا الوسطى في أيار ١٩٨٦ عارض آرياس فكرة اعتبار دانييل أورتيغا D.Ortega واحداً من القادة « المنتخبين بحرية من جانب الأكثرية في بلدانهم المعنية » . وحسب مقاييس آرياس ، فإن عملاء الولايات المتحدة كانوا زعماء ديمقراطيين انتخبوا في ظل الحرية وسيادة القانون . وما إن اتخذ هذا الموقف حتى تأهل آرياس للالتحاق بركب الصقور - الحماة في الولايات المتحدة في معارضة قطاعات واسعة من الرأي الآخر بما فيها لجنة العفو الدولية وأمريكان ووتش American Watch ، وسائر منظمات حقوق الانسان الطوعية الخيرية ، التي تجمع على عدم ابداء التسامح الذي يبيده هو ازاء النظم الديمقراطية القائمة على فرق القتل وممارساتها ؛ ومتناقضاً فيما يخص نيكاراغوا مع الشخصية الديمقراطية المرموقة فيغويريس ، ومع معظم الأعداد الكبيرة من مراقبي الانتخابات الذين مثلوا الحكومات الغربية ، وجماعات حقوق الانسان والرابطة المهنية للباحثين الأكاديميين في امريكا اللاتينية وغيرهم . وكذلك دأب آرياس على دعوة الاتحاد السوفيتي وكوبا إلى وقف شحنات الأسلحة المرسلة إلى نيكاراغوا ، حتى تبقى الأنخيزة عاجزة في مجابهة ارهاب الولايات المتحدة بعد أن نجحت ضغوط الولايات المتحدة في منع حلفائها من تزويد نيكاراغوا بوسائل الدفاع عن النفس . غير أن أحداً لم يسجل أن آرياس كان شديد الاعتراض على الدعم العسكري المقدم إلى دول الارهاب العميلة للولايات المتحدة وإلى « الزعران » الذين يحكمون هذه الدول (٣٠) .

إن تساهل آرياس واتساع صدره مع الارهاب والقمع في « الديمقراطية الناشئة الوليدة » المدعومة من جانب الولايات المتحدة هما السبب الكامن وراء الترحيب الاستثنائي الذي لقيه لدى النخبة الامريكية . كما أن شعبيته زادت أكثر حين تعاون مع حكومة الولايات المتحدة من أجل نسف اتفاقيات ايسكويبولاس . ظل آرياس صامتاً ازاء التصعيد المريع للمعونات الامريكية المقدمة إلى الكونترا بعد هذه الاتفاقيات مباشرة انتهاكاً لما نصت عليه الاتفاقيات حين اعتبرت الأمر أحد « الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها » لتحقيق السلام في المنطقة . كما أن آرياس أيد

مبادرات الولايات المتحدة الرامية إلى إعادة النظر في الاتفاقيات بما يجعلها منطبقة على نيكاراغوا وحدها، وبما يؤدي إلى إلغاء الرقابة الدولية التي من شأنها أن تشكل حجر عثرة على طريق محاولات واشنطن الرامية إلى نسفها - نسف الاتفاقيات. وهكذا فإن آرياس وافق موافقة كاملة على الانتهاكات الصارخة للاتفاقيات في الدول التي اعترف بأنها ذات « حكومة منتخبة بحرية »، مسلماً بأن القطاعات المتزايدة في تلك الدول ليست ذات أهمية حقيقية. وبالطبع فإن آرياس ظل يلح على بنود الاتفاقيات التي تدعو إلى « المشاركة المضمونة تماماً للشعب في سيرورات ديمقراطية حقاً مستندة إلى العدالة والحرية والديمقراطية »، على ضمانات لـ « عدم امكانية انتهاك سائر أشكال الحياة والحرية . . . والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان » وعلى غيرها، بشرط أن تبقى مقتصرة على نيكاراغوا دون غيرها. أما تسامحه مع ممارسات زملائه « الديمقراطيين » الذين يلودون بورقة التوت التي تغطي ارهاب الدولة كما يعرف هو نفسه جيداً، فقد ساعد كثيراً على اسباغ صفة الشرعية، وبالتالي تعزيز، الممارسات الفظة المستمرة مع مشاركة الولايات المتحدة فيها، مما شكل سبباً آخر لشعبيته الهائلة وهيبته المثيرة في الأوساط الغربية.

مراعياً هذه المبادئ أبلغ آرياس الصحافة في آب ١٩٨٨ بما يلي: « أخبرت السيد شولتز Schultz أن الساندينين اليوم هم الأشرار وأنتم الأخيار، بعد أن سقطت الأقنعة عن وجوههم ». فالساندينون « أزالوا الأقنعة عن وجوههم » حين استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والعنف اثر تعرضهم للهجوم في مظاهرة احتجاجية جرت في ناندايمي Nandaime في تموز ١٩٨٨ حيث جرى اعتقال بضع عشرات من المشاركين في المظاهرة. وقد علق مجلس شؤون نصف الكرة الغربي على الحادث قائلاً إن هذا:

« الهجوم الذي شنه الرعاع على الشرطة كان منسجماً تماماً مع التوجيهات الواردة في الكراس سيء السمعة الصادر في آب ١٩٨٤ عن المخابرات المركزية حول أساليب الحرب النفسية لتثقيف عصابات الكونترا. كان موظفو السفارة الامريكية موجودين وثمة أشربة فيديو وشهادات شهود عيان تؤكد صحة اتهامات حكومة نيكاراغوا القائلة بأن هؤلاء الموظفين كانوا يقومون بتوجيه العملية وادارتها ».

بات تورط الولايات المتحدة تورطاً شديداً في عمليات حفز المعارضة واثارتها ضد الحكومة بغية استثارة ردود قمعية أمراً معروفاً منذ أمد طويل بما في ذلك نشاطات وفعاليات السفارة التي لا يمكن لأي بلد، وخصوصاً الولايات المتحدة، أن يسكت عنها (٣١).

شكل رد الفعل النيكاراغوي « خطيئة كبرى » ضد اتفاقيات السلام كما قال آرياس الذي حصر انتقاداته بنيكاراغوا وألح على أنه « أن أوان حشد قدر من التأيد لممارسة الضغط على أولئك الذين لا يذعنون لبنود الاتفاقيات » أي على نيكاراغوا دون غيرها. وفي أثناء هذه التجاوزات الحاصلة خلال شهر تموز تصرف الساندينون تصرفاً شديداً الشبه بتصرف قوات الأمن الكوستاريكية في الفترة نفسها، تصرفاً قريباً من الانتهاكات بالغاز المسيل للدموع والعنف، بل وفي متابعة « ارهايبا التربوي » وفق الأسلوب الأكثر دموية الذي وجده آرياس مقبولاً والذي تصاعد أكثر منذ توقيع اتفاقيات عام ١٩٨٧. أما الانتهاكات الشبيهة بالانتهاكات الساندينية في البلدان



الأخرى فلم تثر أية همسة احتجاج بل ولم ترد كلمة واحدة عنها في نشرات الأخبار<sup>(٣٢)</sup>. وفي اجتماع له مع رؤساء السلفادور وغواتيمالا وهندوراس إضافة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة جورج شولتز قال أرياس: « إن نيكاراغوا خانتنا للأسف » وتابع ليبر عن « احباطي وألمي وحزني » لدى حديثه عن انتهاكات جرت في نيكاراغوا مع زملائه من الدول « الديمقراطية »؛ أما عن القمع الاجرامي الذي يمارسه هؤلاء الزملاء صباح مساء فلم يعبر أرياس عن أي احباط أو ألم أو حزن، حسب ما جاء في التقارير الصحفية على الأقل. كتب المراسل ستيفن كينزر Stephen Kinzer في تقرير اعلامي قائلًا: « عبر السيد شولتز ووزراء خارجية هندوراس، غواتيمالا، السلفادور وكوستاريكا عن احترامهم لمبادئ السلم والديمقراطية والأمن والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية » دون تعليق<sup>(٣٣)</sup>.

إن السيد شولتز، في نظر أوسكار أرياس، « شاب طيب وخير » رغم رعايته النشطة للارهاب المتطرف والمستمر في « الديمقراطية الوليدة » حيث يجد « النتائج مدعاة فخر واعتزاز لجميع الامريكيين ». من الواضح أن أرياس متفق مع شولتز في هذا الرأي، مما يجعله مؤهلاً للحصول على دور الحكم في مسألة الالتزام ببنود اتفاقيات السلام وبالممارسة الديمقراطية على الرغم من أنه ظل لا يزال يتمتع بقدر مفرط من الاستقلالية في نظر المتشددین الذين يطالبون بمستويات أعلى من الطاعة والخضوع.

قدم أرياس دعمه الكامل لعملية تدمير اتفاقيات السلام بطرق أخرى أيضاً. فالنيويورك تايمز نقلت عنه أن « هندوراس لا يمكن أن ينتظر منها أن تغلق معسكرات الكونترا وتحظر الشاحنات الجوية السرية إذا لم يقبل الساندينيون التفاوض مع الكونترا مع وقف لاطلاق النار وإذا لم يصدروا عفواً واسعاً »<sup>(٣٤)</sup>. لم تنص الاتفاقيات على مثل هذه الشروط لوقف المساعدات المقدمة إلى الكونترا، كما لم يرقم أرياس بإعلان شرعية المساعدات الخارجية إلى الحركات الفدائية المحلية في كل من السلفادور وغواتيمالا ما لم تلتزم الحكومتان ببنود الاتفاقيات وتقبلا بعروض الفدائيين الداعية إلى التفاوض. فالرفض المستمر لهاتين الحكومتين لفكرة التفاوض رغم النداءات الصادرة عن الكنيسة، عن أرياس نفسه، وعن آخرين، في حين أن نيكاراغوا توصلت إلى اتفاق لوقف اطلاق النار في آذار ١٩٨٨ لم يؤثر هو الآخر على قناعة أرياس الراسخة بأن نيكاراغوا، وحدها، هي التي تقف في طريق التسوية السلمية.

وفي الأشهر اللاحقة استمرت عملية تشديد الضغط على نيكاراغوا عبر أسلوب متابعة تصعيد مطالب الكونترا انسجاماً مع شهادة أرياس التي وصف الأمريكان فيها بأنهم « الأخيار » في وزارة الخارجية الأمريكية بدون شك. فكل اتفاق حكومي جديد، ويكون متجاوزاً حدود بنود الاتفاقيات كثيراً، كان يقضي ببساطة إلى مطالب جديدة. أما المقترحات الساندينية المتعلقة بتجديد المفاوضات فقد رفضتها الولايات المتحدة وعميلاتها مرة بعد أخرى. ودأب أرياس على تأييد المشروع من بدايته إذ ظل يعبر عن ألمه وحزنه ازاء التساؤلات الساندينية فيما تابعت الولايات المتحدة وقواتها ضغوطها للحصول على المزيد من التنازلات وفيما استمرت أعمال العنف والوحشية

تتصاعد في سائر البلدان الارهابية تحت غطاء الشرعية الذي وفره آرياس وزملاء الديمقراطيين، وتتابع انتهاكها لاتفاقيات السلام التي باتت منسية منذ أمد طويل. وفي آب ١٩٨٨ طبق حمائم مجلس الشيوخ قانوناً يتيح فرصة تقديم المساعدات مجدداً إلى الكونترا - انتهاكاً للقانون الدولي وللاتفاقيات ويحذر نيكاراغوا بأن المساعدات العسكرية قادمة إذا ظل الساندينيون يقفون، وحدهم، في طريق السلام والديمقراطية أو يهاجمون قوات الكونترا التي كانت، آنذاك، ترفض الدخول في أية مفاوضات وتستمر في القيام بالأعمال الارهابية داخل نيكاراغوا<sup>(٣٥)</sup>. وعلى مدى الطيف السياسي من أوله إلى آخره تم اعتبار قيام نيكاراغوا بالدفاع عن نفسها ضد العدوان الأمريكي أو بحماية سكانها من الأعمال الارهابية الموجهة من قبل الولايات المتحدة أمراً غير شرعي ودليلاً إضافياً على توتاليتاريته الشيوعية.

لم أتمكن من العثور على أي أثر يشير إلى أن آرياس أبدى اعتراضاً ما على ما كان «شبابه الطيبون» يقومون به. ومن الواضح أنه ظل صامتاً أيضاً إزاء إيصال المعونات «الإنسانية» إلى الكونترا وهي ليست إنسانية في عرف القانون الدولي كما أقرت محكمة العدل الدولية بصورة قاطعة لا تقبل النقاش كما أن تلك المساعدات كانت انتهاكاً صارخاً لبنود اتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة في آذار ١٩٨٨ ولقانون المساعدات الصادر عن الكونغرس مما أثار احتجاجاً قوياً لدى أمين عام منظمة الدول الأمريكية سواريز Soares المكلف بالاشراف على الاتفاقية التي اعتبرت بشكل صريح أنها أقوى من قانون الكونغرس الذي يجب أن يخضع لها. بقي آرياس مطمئن البال. وانطلاقاً من وعيه الأكيد بالميثاق المتعلق بمثل هذه المساعدات، بادر آرياس إلى حظرها في كوستاريكا؛ قال غويدو فيرنانديز Guido Fernandez، وهو ناطق باسم الحكومة، إن السماح بمرور الشحنات عبر كوستاريكا إلى الكونترا من شأنه أن يشكل نوعاً من «العدوان ضد إحدى حكومات المنطقة» و«عملاً متناقضاً مع اتفاقيات السلام»، كما أوردت الصحف الهندوراسية. غير أنني عجزت عن العثور على أي تصريح مشابه تم توفيره للجمهور الأمريكي<sup>(٣٦)</sup>.

## ٧ - الولع الشديد بالديمقراطية

مع أن الصقور والحمام في البلاد يختلفون حول الخيارات التكتيكية فإنهم متفقون ومتطابقون فيما يخص تفضيل الأشكال والصيغ الديمقراطية حيث تكون هذه الأشكال والصيغ قابلة للتطبيق. وثمة من يرى أن مثل هذا التفضيل نابع من الحماس الصادق والعاطفة الخالصة. لذا فإن المراسل الدبلوماسي لجريدة النيويورك تايمز نايل لويس Neil Lewis يقول: «ظل الولع الشديد برؤية الديمقراطية على الطراز الأمريكي متوالدة ومتكررة عبر العالم كله موضوعاً مضطرباً من موضوعات السياسة الخارجية الأمريكية». كان لويس يتأمل الوضع في هايتي حيث قامت الحكومة العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة بإلغاء الانتخابات المبرمج لها عن طريق العنف، العاقبة المتوقعة على نطاق واسع للدعم الذي تمتعت به الطغمة العسكرية الانقلابية من جانب الولايات المتحدة.

ويرى لويس أن هذه الأحداث ليست إلا « السلسلة الأخيرة من مثيلاتها التي تذكرنا بمدى الصعوبات التي يواجهها صانعو القرار السياسي الأمريكيان لدى سعيهم إلى تنفيذ رغباتهم واملأها على الشعوب الأخرى، بصرف النظر عن مدى غيرة صانعي القرار هؤلاء ». فمحاولاتنا المخلصة الصادقة نجحت في الفلين مع الاطاحة بماركوس من قبل « سلطة الشعب »، غير أنها باتت في مأزق بالغ الصعوبة في هايتي (٣٧).

إنها عواطف مألوفة. فعلى المستوى الخطابي والبلاغي يبقى الولع بالديمقراطية والتوق إليها موضوعاً مضطرباً حقاً، موضوعاً متعاشياً مع اللجوء المنتظم إلى العنف والأعمال الإرهابية الرامية إلى نسف الديمقراطية من أساسها.

وحسب تقاليد الحرب الايديولوجية المتعارف عليها فإن من الممكن تماماً وصف أحد النظم وأشدّها وحشية بـ « الديمقراطية » طالما أنها تخدم أهداف صانعي القرار السياسي. ومثال النظم « الديمقراطية الوليدة » في أمريكا الوسطى مثال فاضح في هذا المجال. ثمة حالة مألوفة أخرى هي العقيدة التي تقول بأن « الديمقراطية باتت تكتسح الساحة الايديولوجية » لأن تجربة العقود القليلة السابقة تبين أنها تقود إلى الازدهار والتنمية. ففي التايمز ويك ريفيو وفي المقال الافتتاحي (٣٨) يقول جيمس ماركهام James Markham « إن الديمقراطية تفعل فعلها الملموس والواضح بوصفها آلية اقتصادية ». وعلينا، بعد، أن نفهم أن المعجزات الاقتصادية التي تحققت في كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة تمت في ظل الديمقراطية. إن الأطروحة الشائعة التي يعبر عنها ماركهام تكشف النقاب مرة أخرى عن الاحتقار السائد للديمقراطية.

أما البلدان التي استلهمها نايل لويس Neil Lewis لصياغة أفكاره عن ولعنا وتعطشنا غير المشبع فليست، في حقيقة الأمر، سوى نماذج وأمثلة صريحة عن الموقف من الديمقراطية. وفيما يخص الفلين، قلة قليلة هي التي تستطيع استساغة قراءة أي تقرير يتحدث بنبرة عالية عن « العودة إلى الديمقراطية الكاملة » تحت عنوان عريض يقول: « مرسوم آكينو يفرض الحظر على الحزب الشيوعي » مع فقرة افتتاحية توضح أن المرسوم الرئاسي ينص على انزال عقوبة السجن بأي عضو من أعضاء الحزب لا شيء إلا لأنه عضو في الحزب الذي اكتسب صفة الحزب العلني المشروع في ظل دكتاتورية ماركوس. وقبل وقت غير طويل كان ماركوس نفسه نموذجاً للديمقراطية، رجلاً « ملتزماً بالديمقراطية » كما قال ريغان؛ « إننا نعشق تمسكك بالمبدأ الديمقراطي وبالسيرورات الديمقراطية » كما نقدر « خدماتك لقضية الحرية » كما أعلن نائب رئيس الجمهورية جورج بوش في مانيلا. غير أن ذلك كان قبل أن يفقد ماركوس زمام السيطرة الأمر الذي توافق مع اضاعته للشهادة التي تقول بأنه من الديمقراطيين الذين يعشقون الحرية. وطبيعة الديمقراطية الفلبينية قبل دكتاتورية ماركوس وبعدها لا تستثير إلا النذر اليسير من التأمل الذاتي - أو حتى التعليق (٣٩).

والإشارة إلى هايتي هي الأخرى زاخرة بالدروس والعبر. فبعد العديد من عمليات التدخل السابقة شن وودرو ويلسون W. Wilson سلسلة من الحروب الاجرامية المناهضة للحركات التمردية في كل من هايتي وجمهورية الدومينيكان (هيسبانيولا Hispaniola) ودمر البلاد وأحالتها إلى خرائب



وأطلال وحطم معنويات أهلها كما اختزل بناها الدستورية إلى مهزلة خالصة أقرب إلى المسخرة وجعل الشركات الأمريكية قادرة على « فرض مشيئتها ومزاجها » دون أية عقبات محلية . وخلال الأعوام اللاحقة دأبت الولايات المتحدة على دعم الطغاة المستبدين المتوحشين ، ولم تنقلب على هؤلاء الطغاة إلا حين خطر ببالهم أن يمسوا مصالح الولايات المتحدة أو حين فقدوا نفوذهم وفاعليتهم ، لتدخل تدخلاً مباشراً عند اللزوم في سبيل ضمان استمرار جريان المياه في مجاريها المرسومة<sup>(٤٠)</sup> .

ظلت إدارة ريغان تشهد بتقدم « عملية التطور الديمقراطي » في هايتي فيما كان رئيس الجمهورية الهايتي مدى الحياة جان كلودفالييه Jean Claude Duvalier يسترسل في استصدار المزيد من التشريعات القمعية في ١٩٨٥ وهي التشريعات التي وصفها سفير الولايات المتحدة في احتفال جرى يوم الرابع من تموز بأنها « خطوة مشجعة إلى أمام » . غير أنه اتضح ، قبل مضي وقت طويل ، أن أيام الدكتاتور باتت معدودة . فكما لاحظت صحيفة وول ستريت جورنال بنسوة « بدأ المسؤولون الرسميون الأمريكيون بمن فيهم وزير الخارجية جورج شولتز » حين « أدرك المحللون في الولايات المتحدة أن الفئة الحاكمة الهايتية فقدت الثقة ، يدعون علناً إلى (عملية ديمقراطية) ما في هايتي »<sup>(٤١)</sup> وفي الوقت نفسه أصبح ماركوس المفضل لدى الولايات المتحدة عديم الفائدة وترتب على ذلك عواقب مماثلة . ومنذ ذلك الحين مازلنا نردد قصائد المديح لهذه التجليات المتجددة لولعنا الشديد بالديمقراطية .

وخلال الفترة كلها ظلت وسائل الاعلام المستقلة والأوساط الأخرى ذات العقلية اليمينية مبهورة بغيريتنا وبحبنا لعمل الخير . إن استعراضاً لافتتاحيات النيويورك تايمز خلال الفترة الممتدة بين ١٩١٦ و ١٩٢٨ من شأنه أن يحدد معالم التصور السائد ، وهو التصور المستمر بعناد واضطراد إلى هذا اليوم . حين انطلق ويلسون إلى حملاته الصليبية على هيسبانيولا Hispaniola ، كتب محررو الجريدة أن السجل الطويل لتدخل الولايات المتحدة « يبين بوضوح أن موقف الولايات المتحدة كان بعيداً عن الأنانية وقائماً على المساعدة » . وقد تصرفنا « تصرفاً أبوياً » وما نحن ذا الآن نفعل الشيء نفسه مرة أخرى حين « طلبت هايتي المساعدة » منا فبادرت قوات المارينز إلى تقديمها . ف « التدخل البعيد عن الأنانية » عبر السنين « كان صادراً بصورة شبه كاملة عن الرغبة في توفير نعم السلام لشعوب عذبتها الثورات المتكررة » ، دون أي تفكير بـ « امتيازات تفضيلية ، تجارية أو غيرها . ويتعين على شعب الجزيرة أن يدركوا أن (حكومة الولايات المتحدة) هي أفضل صديقة لهم » فيما كانت قوات ويلسون المسلحة مشغولة بالنهب والتخريب . « إن النوايا الطيبة والأهداف البعيدة عن الأنانية لدى حكومتنا نحن » تتجلى في العواقب كما كتب المحررون بعد ست سنوات ، حين باتت تلك العواقب والتبعات كلها شديدة الوضوح . وقبل عامين اثنين كان المحررون أنفسهم قد بينوا ضرورة أن نطمئن إلى « معافاة الناس وشفائهم من الأدمان على العصيان والتمرد وتعليمهم طريقة العمل والحياة » ؛ « لا بد من اصلاحهم ، ارشادهم وتثقيفهم » وهذا « الواجب قامت به

الولايات المتحدة». «إن فطم هذه الشعوب واجبارها على الاقلاع عن عادة ممارسة الحكم عبر فوهة البندقية يعني حمايتها من سخطنا نحن وغضبنا»، مع ما يترتب عليه من لجوء إلى استخدام القوة. (٤٢)

حصل الشيء نفسه في نيكاراغوا؛ حين كانت قوات المارينز تطارد «زعيم العصابات المراءغ» ساندينو، كان واضحاً أننا كنا مستمرين في التصرف، كما فعلنا باستمرار، انطلاقاً من «أفضل الدوافع في العالم»، كما أكد محررو التاييز للقراء. ومما لا شك فيه أن أي شخص جدي لم يكن يستطيع أن يقبل بـ «الافتراض الخاطئ» الذي يقول بأن وجود قوات المارينز أمر غير مستساغ» لدى النيكاراغويين، أو يؤيد الهجمات التي تتعرض لها سياستنا من جانب «الليبراليين المحترفين في هذه البلاد» غير أن المحررين لا يسعهم إلا أن يعبروا عن الأسف ازاء حقيقة أن الصدام «يتم لحظة قيام وزارة الخارجية باستمطار ألوان النعمة والخير والبركة والشفقة والسلم لصالح العالم كله بالذات». وليس سجلنا في كوبا أقل إثارة للاعجاب، حيث تمكنا من «انقاذ الكوبيين من أنفسهم وعلمناهم كيف يقومون بحكم أنفسهم» إذ منحناهم استقلالاً ليس مشروطاً إلا بتعديل بلات Platt المتعلق بالحماية - وهو التعديل الذي قضى بـ «حماية» الشركات الأمريكية وعملائها المحليين الذين حولوا البلاد إلى مزرعة عائدة للولايات المتحدة متحاشين الخطر القادم من الديمقراطية والتنمية المستقلة. وتقول الرواية المفضلة إن «كوبا قريبة جداً وفي متناول اليد ولا يسعها دحض» التهمة المتمثلة بـ «تهديد الامبريالية الأمريكية». لقد تم «استدعاؤنا» ثلاث مرات قبل أن يتوصل الشعب الكوبي، تحت وصايتنا، إلى «الامساك بلغز الاستقرار». صحيح أن «مصالحنا التجارية لم تشهد أية معاناة في الجزيرة» بل وقد «ازدهرنا جنباً إلى جنب مع الشعب الكوبي» حتى «أن أحداً في كوبا لا يتحدث عن الامبريالية الأمريكية». (٤٣)

السنوات تمضي، ولكن الأفكار المفعمة بالالهام والنبوءة تبقى في مكانها!

## حواشي الفصل الثامن

- ١ - السياسة الخارجية الأمريكية (نورتون ١٩٦٩)، ص: ٢٨.
- ٢ - تاكر Tucker، فورين بوليسي، شتاء ١/١٩٨٠.
- ٣ - كومنتري Commentry، كانون الثاني ١٩٨١.
- ٤ - بوسطن غلوب، ٢٤ / ٧ / ١٩٨٨.
- ٥ - أوكس Oakes، نيويورك تايمز ١٠ / ٢ / ١٩٨٧.
- ٦ - انظر ثقافة الارهاب، وأوهام ضرورية للمؤلف.
- ٧ - باستور Pastor، لا بد من أن يتكرر Condemned to Repetition (برينستون، ١٩٨٧).
- ٨ - ميكائيل لينفيلد Michael Liafied (ساوثاند، ١٩٩٠).
- ٩ - انظر ثقافة الارهاب، وأوهام ضرورية للمؤلف.

- ١٠ - توم باري Tom Bary وديب بروش Deb PreuschK Inevitable Revolutions; .
- ١١ - انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب .
- ١٢ - انظر الفصل العاشر الفقرة الثالثة، من هذا الكتاب .
- ١٣ - العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ٥٥ - ١٩٥٧، المجلد السابع .
- ١٤ - انظر الفصلين الأول والثاني عشر من هذا الكتاب .
- ١٥ - باستور Pastor نقلاً عن مذكرات بريجنسكي .
- ١٦ - فورين بوليسي . خريف ١٩٨٧ .
- ١٧ - ثقافة الارهاب للمؤلف .
- ١٨ - واشنطن بوست، ما نشتر غارديان، ٢٩ / ١١ / ١٩٨٧ .
- ١٩ - واشنطن بوست، افتتاحية، ٢٠ / ٦ / ١٩٨٨ .
- ٢٠ - انظر أوهام ضرورية للمؤلف .
- ٢١ - نيويورك تايمز بوك ريفيو، ٢٩ / ١١ / ١٩٨٧ .
- ٢٢ - فورين أفيرز، صيف ١٩٨٨ .
- ٢٣ - ذي نيوريبيليك، ٥ / ١٠ / ١٩٨٧ .
- ٢٤ - جول برينلكي Joel Brinlekey، نيويورك تايمز، ٤ / ٥ / ١٩٨٧ .
- ٢٥ - فورين أفيرز، ك ٢ ١٩٦٧ .
- ٢٦ - تشارلز آمرينغر Charles Ameringer، دون يبي Don Pepe، (جامعة نيومكسيكو، ١٩٨٧)
- ٢٧ - روي غوتمان Roy Gutman، Banana Diplomacy (ساميون ونشتر، ١٩٨٨)
- ٢٨ - انظر الفصل السابع من هذا الكتاب .
- ٢٩ - جمعية الصحافة، استعراض حرية الصحافة في أمريكا اللاتينية، ١٩٨٦ .
- ٣٠ - غوتمان Banana Diplomacy Gatman .
- ٣١ - آرياس، ريتشارد بودرو Richard Boudreau، لوس أنجلوس تايمز، ٥ / ٨ / ١٩٨٨ .
- ٣٢ - انظر أوهام ضرورية للكاتب .
- ٣٣ - كينز، Kinzer، نيويورك تايمز، ٢ / ٨ / ١٩٨٨ .
- ٣٤ - كينزر، Kinzer، نيويورك تايمز ١٥ / ١٠ / ١٩٨٧ .
- ٣٥ - انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب .
- ٣٦ - فيرنانديز Fernandez، ايل تيمبو (هندوراس) ٢٢ / ٨ / ١٩٨٨ .
- ٣٧ - لويس Lewis، نيويورك تايمز، ٦ / ١٢ / ١٩٨٧ .
- ٣٨ - نيويورك تايمز، ٢٥ / ٩ / ١٩٨٨ .
- ٣٩ - بوسطن غلوب، ٢٦ / ٧ / ١٩٨٧ .
- ٤٠ - انظر Turning the Tide .
- ٤١ - وول ستريت جورنال، ١٠ / ٢ / ١٩٨٦ .
- ٤٢ - نيويورك تايمز، افتتاحيات، ٢ / ٩ / ٥ / ١٢ / ١٩١٦، ١٣ / ٧ / ١٩٢٢، ٥ / ١٠ / ١٩٢٠، ١٢ / ٥ / ١٩٢٨ .
- ٤٣ - نيويورك تايمز، تعليقات وافتتاحيات، ٤٤ / ١ / ١٩٢٨، ٣ / ٥ / ١٩٢٢، ٨ / ١ / ١٩٢٨ .



## الفصل التاسع

### الدفاع عن النفس: خطيئة مميتة

طوال الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد نيكارغوا تم تنظيم حملات دورية من البيت الأبيض والكونغرس ووسائل الاعلام لظهار غدر الضحية وخيائته : تزويد فدائيي جبهة فارابونديو مارتي بالسلاح ؛ الحصول على طائرات الميغ لتهديد نصف الكرة الغربي ؛ الاعتداءات غير المبررة على هندوراس البريئة ؛ القمع الرهيب الذي لا نستطيع تحمله في الداخل ؛ والخ . . الخ . . وكل واحدة من هذه الحملات أدت الوظيفة المطلوبة منها. وبعد افتضاح كل من القصص الملفقة كانت تلك القصة المفتضحة تُسحب من التداول لتحل محلها قصة مزورة أخرى. صحيح أن هذه الحوادث لا تنبئنا بالشيء الكثير عن أمريكا اللاتينية، غير أنها تكشف عن قدر كبير من المعلومات عن الولايات المتحدة وعن ثقافتها السياسية والفكرية القائمة على التآمر وحياسة الدسائس. ثمة مثال صارخ وكاشف ألا وهو الانتصار الدعائي المنسق والمحكم الذي تحقق في قمة تشرين الأول ١٩٨٩ لرؤساء الجمهورية في كوستاريكا، وفي المراحل الأولى من الحملة الانتخابية الجارية في شباط ١٩٩٠ التي سنعود إليها في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل وفي الفصل القادم.

#### ١ - الظربان الأمريكي في حفلة الحديقة

في الأول من تشرين الثاني ١٩٨٩ أعلن الرئيس دانييل أورتيغا تعليق قرار وقف إطلاق النار أحادي الجانب للحكومة النيكاراغوية. شجب البلاغ النيكاراغوي الرسمي تسلل قوات الكونترا المسلحة من قواعدها الهندوراسية و« التصعيد الدرامي خلال الأسابيع الأخيرة للهجمات ضد

أهداف مدنية اقتصادية وأخرى عسكرية مما أدى إلى قوع قتلى بين المدنيين من السكان النيكاراغويين «، وهذا التصعيد إنما يرمي إلى « وضع العقوبات على طريق العملية الانتخابية ». كما أكد البلاغ مجدداً التزام الحكومة بالانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٥ / ٢ / ١٩٩٠ داعياً إلى عقد اجتماع للأطراف المعنية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك « للموافقة على المسائل اللوجستية والتقنية التي من شأنها أن تساعد على تعزيز عمليات إعادة توطين جميع الأشخاص المرتبطين بالنشاطات المعادية للثورة وادماجهم بالمجتمع أو توطينهم في بلدان ثالثة كما نصت اتفاقيات تيلا Tela « لرؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى الموقعة في ٧ / ٨ / ١٩٨٩ (١).

ادعت نيكارغوا أن ٧٣٠ جندياً ومدنياً قُتلوا جراء هجمات الكونترا خلال فترة إيقافها لاطلاق النار التي دامت تسعة عشر شهراً، وأن وتيرة العمليات العدوانية تصاعدت في تشرين الأول ١٩٨٩. وتأكدت صحة هذا الادعاء عبر التعليقات العرضية الواردة في وسائل الاعلام الأمريكية. فقد جاء عرضاً في أواسط تشرين الأول أن « الكونترا منذ آب، نشروا، كما يعتقد، حوالي ألفين من من الجنود الإضافيين داخل نيكاراغوا، كما أن التقارير عن الصدامات بين قوات الكونترا والقوات الساندينية تزايدت تزايداً حاداً في الأسابيع الأخيرة »؛ وبعد اسبوعين اثنين كان جنود الكونترا الذين تلقوا أمراً بالعودة إلى نيكاراغوا؛ يُبلغون من قبل قادتهم أن عليهم أن يستعدوا للقتال «. وفي الحادي والعشرين من تشرين الأول قُتل تسعة عشر احتياطياً في هجوم شنته الكونترا على شاحنات كانت تنقلهم إلى مركز للتسجيل من أجل التصويت في الانتخاب. وقد لاحظ برونك لارمر Brook Larmer في الكريستيان ساينس مونيتور أن « الكونترا هاجمت تعاونية تقع على مسافة ستين ميلاً من ماناغوا وقتلت خمسة مدنيين فيما كان أورتيجا يفكر بالخطوة التالية » (٢).

أما نشرة شهادة للسلام Witness For Peace التي كانت تصدر تقارير منتظمة عن شهادات شهود العيان فقد تحدثت عن مقتل وجرح أو اختطاف تسعة وأربعين مدنياً في هجمات شنتها الكونترا خلال تشرين الأول. وهذه النشرة المتحيزة سجلت تزايداً في الأشهر السابقة على الرغم من أن هجمات الكونترا بقيت على حالها. فالخط الأحمر لنشرة شهادة السلام يوم الثالث من تشرين الأول (وقد تجاهلته وسائل الاعلام كمعادتها) تحدثت عن كمين نصبته الكونترا لفرقة سياسية كانت متجهة إلى الريف لابلأغ الفلاحين عن إمكانية تسجيل الناضحين ومواعيد التسجيل، مما أدى إلى مقتل شخص (تم تشويه جثته) وجرح اثنين. وفي المنطقة ذاتها، إلى شمال شرق ماتا غالبا قيل إن خمسة اختطفوا من قبل عصابات الكونترا، وإن آخر تم اختطافه بالقرب من ويويلي Wiwili. وبالقرب من ريو بلانكو Rio Blanco، قُتل أحد العاملين في منظمة كاثوليكية وقد كان ينقل شحنة من الخنازير لصالح مشروع كنسي يساعد الفلاحين الذين يعاد توطينهم في مكان جديد جراء الحرب، في كمين يوم ١ / ١١. إن وفداً من منظمة مبادرات نصف الكرة الغربي كان يقوم بالاشراف على الانتخابات قال إن الكونترا « متورطة في عمليات عسكرية عدوانية وهجومية » حسب أقوال شهود عيان وأهالي مدينة ريو بلانكو بمن فيهم عضو سابق في الكونترا استفاد من العفو الصادر في تشرين الأول وسبعة قادة كبار في تحالف المعارضة (UNO) التي تحظى بتأييد الولايات المتحدة. تحدثت

فلاحة عجوز تجاوزت الثمانين من عمرها أمام الصحفيين عن قيام عناصر الكونترا بجر ثلاثة من أبنائها من بيتهم المنعزل في ٢٨ تشرين الأول وذبحهم ذبح النعاج. كما أن الصحافة الساندينية نشرت صورة فوتوكوي لبيان صادر عن الكونترا يحمل توقيع قائد المنظمة اينريكي بيرموديز Enrique Bermudez، الذي يأمر قواته بأن تبقى مسلحة ومستنفرة « لضمان فوز جبهة UNO المعارضة ». وعناصر الكونترا الذين أفادوا مؤخراً من العفو قالوا إنهم تلقوا « أوامر باجبار النيكاراغويين رغم أنوفهم على التصويت للمعارضة في الانتخابات في شباط القادم »، كما جاء في برقيات المراسلين<sup>(٣)</sup>.

لم يتسرب شيء من هذا إلى الصحافة المطبوعة - لم ترد ولو كلمة واحدة في الجريدة الأولى. أما التلميحات العارضة في الأماكن الأخرى فتشكل بحد ذاتها دورساً بليغة. فرسالة رويتر عن الأوامر الصادرة عن الكونترا والتي تقضي بتخريب عملية الانتخابات عن طريق العنف وردت في أسفل عمود عن موضوع آخر على الصفحة ٨٣ من جريدة البوسطن غلوب، إضافة الى التأكيد على أن المصدر هم « الفارون » - أي أولئك الذين « هربوا » من القوات التي تدغمها الولايات المتحدة للفادة من العفو طبقاً لاتفاقيات تيلا التي دأبت الولايات المتحدة على نسفها. أما التهديدات الفعلية أو المفتركة الصادرة عن فدائيي فارابوندومارتي بشأن احباط الانتخابات في السلفادور فتشكل، على النقيض من ذلك، موضوعات بارزة في صفحات الأخبار، ويجري تكرارها باضطراد في معرض قيام وسائل الاعلام بآثارة الضجيج حول ولعنا الشديد بالديمقراطية وحول العقبات التي يتوجب علينا التغلب عليها في سبيل تحقيقها<sup>(٤)</sup>.

بعد كمين الحادي والعشرين من تشرين الأول، أعلنت نيكاراغوا أن مثل « هذه الأعمال الاجرامية » قد تضطرها إلى اللجوء إلى استخدام القوة دفاعاً عن النفس. وعلان أورتيغا حول أن الحكومة سوف تتبع بالفعل مثل هذا الخط أثار « عاصفة شديدة من الغضب » كما قالت النيويورك تايمز معبرة عن موافقتها. فالرئيس بوش دان « هذا الرجل الصغير » بوصفه « حيواناً غير مرغوب فيه في حفلة الحديقة » متفقاً مع مراسل تلفزيوني وصف أورتيغا بأنه « ظرباء امريكية في نزهة لشم النسيم ». أما « النزهة » فكانت اجتماع القمة الرئاسية التي أعلن فيها أورتيغا أن وقف اطلاق النار، قد يتم إلغاؤه. هذا وقد جرى اختزال القمة إلى مستوى حفلة في الهواء الطلق جراء رفض واشنطن القاطع للسماح ببحث أية قضية جوهرية. وتركزت الذريعة الطفولية المثيرة للسخرية على استحالة ظهور توقيع الرئيس بوش على أية وثيقة تحمل توقيع أورتيغا؛ أما السبب الحقيقي المحتمل فهو الخوف من عزلة الولايات المتحدة في حال السماح بآثارة مسائل جدية الأمر الذي يشكل مصدر ازعاج متكرر في سائر المحافل الدولية<sup>(٥)</sup>.

لم يستثر قيام الولايات المتحدة بتخريب مؤتمر القمة إلا قدرأ قليلاً من التعليق. أما التركيز المفضل فقد كان من نصيب القول بأن اعلان أورتيغا « شكل ضربة قاصمة لموضوعات السلام والديمقراطية » كما كتب مارك أوليغ Mark Uhlig في النيويورك تايمز. أما الهجمات المتصاعدة التي تشنها القوات العميلة للولايات المتحدة فلا تشكل أية « ضربة » لهذه القضايا النبيلة مثلها مثل



الارهاب الأكبر والأوسع الذي تمارسه القوات المسلحة والجيش دون أي رادع والتي تتولى عملياً حكم الأنظمة « الديمقراطية » في السلفادور وغواتيمالا (أو الارهاب الأخف وطأة الذي يمارسه الجيش الهندوراسي) بدعم وتأييد كاملين من جانب الولايات المتحدة في جميع الأحوال. قدم رسميون من الولايات المتحدة وآخرون وجهات نظر كئيبة تقول إن الساندينين هم الذين فبركوا هجمات الكونترا المزعومة بل وتقدوها بأنفسهم متكررين في زي الكونترا بحثاً عن ذريعة لالغاء الانتخابات. وقد تم التعبير عن القلق العميق ازاء أن لجوء نيكارغوا للقوة دفاعاً عن البلاد ضد ارهاب الكونترا من شأنه أن ينسف بشكل خطير امكانية اجراء الانتخابات بنزاهة<sup>(٦)</sup>.

رد الكونغرس ووسائل الاعلام بالاسلوب المتوقع. فأورتيغا « وخذ الكونغرس والادارة ضده » قالت التاييمز معبرة عن الحقيقة. صوت مجلسا الكونغرس، كلاهما، بأكثرية ساحقة مع ادانة أورتيغا بعبارات مفعمة بالمرارة. ويتعين على الساندينين أن « يوقفوا عدوانهم في المنطقة » وأن يضعوا حداً « لطغيانهم على شعبهم بالذات »، كما جاء في القرار. انتفضت أوداج حمائم الكونغرس حنقاً وسخطاً. فالسيناتور جون كيري John Kerry من ماسوشوسيتس نعت أورتيغا بأنه « ألد أعداء نيكارغوا » دون شك، مهما كان رأي النيكاراغويين فيه. أما المبعوث ديفيد اوبي D. Obey فقد قال إن « أورتيغا أحق لعين وقد كان كذلك من البداية ». و اضاف السناتور باتريك ليهي Patrik Leahy أن أورتيغا أبرز مرة أخرى « مهارته الفائقة في عملية اختطاف الهزيمة من براثن النصر ». وفي معرض اظهارها قيم الموضوعية والحرفية التي اتسمت بها وسائل الاعلام مرة أخرى، أشارت نشرات الأخبار التلفزيونية إلى كل من أورتيغا والجنرال نورييغا باعتبارهما « اثنين من الصبية الزعران في الحديقة الخلفية ». وتساءل المعلق الليبرالي المحترم دانييل سكور Daniel Schorr بسخرية عما إذا كان أورتيغا عميلاً مزدوجاً يعمل لصالح المخابرات المركزية (السي. آي. أي. CIA). أما محررو التاييمز فدأنوه بوصفه « أحق وأقرب إلى الزعرنة »؛ وقالوا إن « خطوته الخاطئة المذهلة » قد أدت إلى « إحباط الآمال المعقودة على اجراء انتخابات حرة وعلى وضع حد للحرب المطولة التي يعاني منها بلده »، إذ ألقى بـ « قنبلة على خطة واعدة ومدرسة جيداً للسلام في المنطقة » ويتابع « احباط جهود وزير الخارجية بيكر » المحكمة والتي ترمي إلى تحقيق السلام والديمقراطية. وموضوعه أن أورتيغا أنزل ضربة جديدة بالليبراليين الذين طالما ضحوا بالشيء الكثير في سبيل قضيته ترددت أصداؤها مشحونة بقدر كبير من الاستياء والغضب. فباستثناء أنطوني لويس Anthony Lewis الذي سأل عما إذا كان قد كُتب علينا أن « نلوذ بالصمت فيما نعاني » ازاء حرب عسكرية واقتصادية لا ترحم تشنها قوة عظمى خارقة الجبروت، ظل كورس الشجب مستمراً دون ان يتعرض لأي نشاط<sup>(٧)</sup>.

مشدوهين بغدر الساندينين وخيانتهم راح المعلقون يرددون الابتهالات المألوفة المألوى بالشكوى. فدانييل سكور D. Schorr أبلغ قراءه أن « السيد أورتيغا أبقى القدر في حالة الغليان عبر أمور معين مثل الوقوف مع فيدل كاسترو في تأييد المذبحة التي تعرض لها أنصار الديمقراطية من الطلاب في بكين عام ١٩٨٩ ». كانت تلك إحدى الخرافات التي اجتاحتها شبكة الدعاية في

سعيها إلى استغلال المأساة التي وقعت في ساحة تيانانمين من أجل تشويه سمعة الأعداء الخارجيين والداخليين على اختلافهم، ومالبثت أن افترضت على أنها كذبة مكشوفة على صفحات الجرائد إذ كتب عنها كل من راندولف ريان Randolph Ryan والكسندر كوكبورن Alexander Cockburn، كما اعترف الجميع ومنذ زمن غير قصير بأنها كانت من صنع الخيال ليس إلا. ويتابع سكور كلامه قائلاً: «ثمة تصرف آخر مثير للغضب» تم في ١٩٨٥ حين قام «السيد أورتيغا وحده تقريباً بجعل الكونغرس ينقلب على ذاته ويصوت لصالح تقديم المساعدات إلى الكوترا». فأورتيغا أجبر الكونغرس المتردد على التخلي، رغماً عنه، عن المحاولات المبذولة لصالحه حين نفذ أوامر الروس وظهر في موسكو معانقاً غورباتشوف. وهو يشير هنا إلى ما يصفه المؤرخ توماس ووكر Thomas Walker بـ «رحلة» أورتيغا «المدرسة والمتوازنة إلى أوروبا في أيار ١٩٨٥» سعياً وراء الحصول على المساعدات حيث «توقف في الكتلة الشرقية من جهة وفي البلدان الأوروبية الغربية من جهة ثانية» التي «وصمتها إدارة ريغان ووسائل الاعلام وعدد كبير من الليبراليين في الكونغرس بـ رحلة أورتيغا إلى موسكو» بكل بساطة. بالنسبة لسكور ولعدد غير قليل من الليبراليين الآخرين شكلت محاولة نيكاراغوا الرامية إلى الحصول على المساعدة في الوقت الذي تدأب الولايات المتحدة على تدمير اقتصادها، محاولة مشينة وتصرفاً معيباً<sup>(٨)</sup>.

قدمت زوايا الأخبار في التايمز الصورة نفسها عن مهارة أورتيغا في اختطاف الهزيمة من برائن الانتصارات مؤيدة كلامها بمثالين هما: «رحلته إلى موسكو»، «مثيراً حفيظة الخصوم والمؤيدين الأمريكيين على حد سواء»؛ وعملية «الانقضاخ على المعارضة الداخلية» مما أثار «استنكاراً دولياً حاداً ومذهولاً في تموز ١٩٨٨»، حين قام الساندينيون مرة أخرى باريك أصدقائهم و«أطلقوا النار على أنفسهم في الهيكل» كما لاحظ «أحد الخبراء الأجانب». وهذه التهمة الأخيرة تلمح إلى انتصار كبير آخر يتحقق لشبكة الدعاية في الولايات المتحدة. صحيح بالفعل أنه كان ثمة استنكار حاد ومفعم بالذهول ازاء قيام البوليس بالاغارة على تظاهرة في ناندايم Nandaime مستخدماً قنابل الغاز المسيلة للدموع للمرة الأولى - بعد التعرض «للضرب... بالعصي والحجارة» كما قالت التايمز في تقريرها، وهي حقيقة سرعان ما اختفت عن الأنظار - مما أفضى إلى استنكار شديد لهذا «القمع الوحشي لحقوق الإنسان» من جانب الكونغرس (٩١ مقابل ٤ في مجلس الشيوخ، ٣٥٨ مقابل ١٨ في مجلس النواب)، وإلى مقالات وتعليقات غاضبة ومستاءة نشرتها الصحف على صفحاتها الأولى ضد بربرية الساندينيين على امتداد أسابيع بل أشهر. وفي الوقت نفسه كانت قوات الأمن تستخدم الغازات المسيلة للدموع والعنف لتفريق التظاهر والاحتجاجات في كل من كوستاريكا والسلفادور وهندوراس وغواتيمالا غير أنها لم تكن تثير أي استياء - بل أية تغطية اعلامية ذات شأن. فالمحاكمة المنطقية للميجري في الدول الارهابية العميلة للولايات المتحدة حيث تقع أحداث شبيهة بتلك التي وقعت في ناندايم Nandaime تكاد تكون ملغاة لأن تلك الأحداث تشكل جزءاً عضوياً من الممارسات الوحشية المنتظمة التي تمت خلال الفترة كلها والتي لم تلفت نظر أحد ولم تستفز أي استنكار لدى الجمهور<sup>(٩)</sup>.

في الوقت الذي كانت فيه التاييز مشغولة بتسليط الضوء على الساندينين الذين قاربوا مستوى الانتهاكات الأخف التي تمارسها الدول العميلة للولايات المتحدة باستمرار كانت القوات الخاصة الاسرائيلية المؤلفة من المظليين تستخدم العنف لتفريق قداس واعتصام نفذته مئة من الامريكان وعدد من السكان المحليين في بيت ساحور احتجاجاً على رد الفعل الاسرائيلي الوحشي على العصيان القائم على اللاعنف في تلك المدينة في الضفة الغربية وهذا وقد قام الجيش بإبعاد نشطاء حركة السلام الاسرائيليين والصحفيين عن المكان؛ كما كانت قوات كوري اكينو Cory Aquino تستخدم خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع لطرد آلاف المتظاهرين المحتجين على رفضها السماح باعادة جثة فيرديناند ماركوس إلى البلاد. وهاتان الحادثتان ليستا إلا اثنتين من السلسلة الطويلة من الممارسات والانتهاكات التي تتم في الدول العميلة للولايات المتحدة والتي تجدها التاييز غير جديرة بالملاحظة؛ ومثل هذه الأحداث تتعرض مرة أخرى لنوع من النسيان نظراً لحدوث انتهاكات أفظع وأخطر في تلك الدول وتكرر بدورها دونما تعليق أو اعلام أو أي شكل من أشكال الادانة أو التعبير عن عدم الارتياح<sup>(١٠)</sup>.

استشاط محرو التاييز غضباً بشكل خاص حين رد أورتيغا بالقوة على « خربشات الكونترا » مما كشف النقاب عن أن « روح المصالحة الجديدة » لديه ليست إلا خدعة. من المؤكد أن الولايات المتحدة لن تلجأ إلى استخدام القوة إذا قام آلاف من عملاء كوبا من الزعران بسلسلة من عمليات القتل والاختطاف في المناطق الجبلية بولاية كانتكي (مئات الآلاف لتكون المقارنة أكثر دقة). تصوروا جام الغضب الذي يتعين على المحررين أن يصبوه إذا دعت اسرائيل جيشها إلى الرد بعنف على خربشات متسلي م. ت. ف. إذا بدؤوا يقتلون ويختطفون أعضاء الكيوتزات أو الجنود الاحتياط المتوجهين إلى مراكز التجنيد.

وفي القمة الرئاسية، اعتبرت « خربشات الكونترا » أموراً أكثر جدية مما بدت في نظر مكتب التاييز بمانهاتن. كتب بروك لارمر Brook Larmer يقول إن رؤساء الجمهورية في أمريكا اللاتينية عبروا عن « تعاطفهم مع خيبة الحكام الساندينين أزاء التلكؤ الشديد في تطبيق خطة تفكيك معسكرات الكونترا في هندوراس وعن تفهمهم لعدم ارتياح (أورتيغا) من تصعيد هجمات الكونترا داخل نيكاراغوا » كما اعترفوا بأنه « صاحب حق »، مع التساؤل عما إذا كان تعليق وقف إطلاق النار هو التحرك الأمثل. ثم نقل لارمر كلام أحد الدبلوماسيين في ماناغوا وقد قال: « كثيرة هي البلدان الأمريكية اللاتينية التي تعاني من الحركات التمردية مما يجعل العديد مضطرين لأن يصبحوا منافقين مفضوحين إذا قبلوا بانتقاد الساندينين على ممارسات يرتكبون مثلها تماماً في بلدانهم - منفذين حملات هجومية معادية لحركات العصيان »<sup>(١١)</sup>.

إلا أن اللعبة نفسها تحمل اسم النفاق، وكل من يعرف قواعد اللعبة مؤهل لأن يفهم معنى « العاصفة الشاملة من الغضب » في الكونغرس وفي وسائل الاعلام. ربما كان ألطف التعليقات ذلك الذي قال إن أورتيغا أثبت مرة أخرى أنه سياسي رديء<sup>(١٢)</sup>. استنتاج لا غبار عليه. فالطبيب الذي يحاول اقناع مريضه النفسي عبر المنطق



والمبجاجة العقلانية بأن العالم ليس كما قد يتبدى له - للمريض النفسي - يمكن أن يتعرض للانتقاد ويوصف بأنه « طبيب نفساني رديء أو فاشل ». مثله مثل العديد غيره في العالم الثالث قد لا يدرك أورتيجا أبعاد المرض النفسي المتوغل في عمق الثقافة الفكرية المسيطرة، وخصوصاً فيما يتعلق بالعقيدة التي تقول إن أحداً لا يملك حق الدفاع عن نفسه ضد عدوان الولايات المتحدة. وهذه العقيدة جذور عميقة جداً في تاريخ الولايات المتحدة. إنها تفسر الأسباب الكامنة وراء تصوير الولايات المتحدة مرة بعد أخرى وبصورة منتظمة على أنها ضحية الأعمال الشريرة في فيتنام - بل والأسباب الكامنة وراء استمرار الناس طوال قرنين من الزمن، دون أن يصدر عنهم ما يشير إلى الدهشة ناهيك عن الصدمة، في قراءة عبارات مؤسسي الولايات المتحدة الواردة في صك إعلان الاستقلال، هذه العبارات التي تدين الملك جورج الثالث بسبب قيامه باطلاق عنان « المتوحشين الهنود (الحمراء) الذين لا يعرفون معنى الرحمة » لينقضوا على المستوطنين الأبرياء من المستعمرين. ثمة وفرة من الأمثلة الكاشفة.

ظلت هذه العقيدة نافذة طوال الحرب ضد نيكاراغوا. ففي آب ١٩٨٨ وافق مجلس الشيوخ، عبر سلسلة من الخطب الحماسية المؤيدة من جانب الحثائم البارزين، على اقتراح بيرد Byrd الداعي إلى تقديم المساعدات العسكرية للكونترا إذا نفذ الساندينيون أية « أعمال عدوانية » ضدها. كانت الكونترا، قبل ثلاثة أيام، قد هاجمت مركب « رسالة السلام » المزدحمة وقتلت اثنين كما جرحت سبعة وعشرين بمن فيهم كاهن معمداني من نيو جيرسي كان يقود وفداً دينياً من الولايات المتحدة. لم يأت أعضاء مجلس الشيوخ بيرد Byrd، دود Dodd وآخرون على ذكر هذه الحادثة ولكن منطقهم واضح: إذا لاذ الساندينيون الفذّارون بـ « الأعمال العدوانية » من أجل وقف مثل هذه « الخربشات »، فإن من الواضح أن الحق معنا في أن نعاقبهم على الجريمة عن طريق ارسال الأسلحة إلى القوات العميلة التي تزرع الارهاب في نيكاراغوا نيابة عنا. ونظراً لأن مثل هذا الموقف موقف صائب ومبدئي فإنه لم يستثر أي تعليق (١٣).

تجلت المحاكمة نفسها خلال رعب الميغ الزمن الذي تم اصلاحه من جانب جهاز الدعاية والتحريض الريغاني. حين ضخمت ادارة ريغان القصة في ١٩٨٤ كجزء من حملة ناجحة لاستئصال الانتخابات النيكاراغوية من التاريخ، رد الحثائم قائلين: لو كانت التهمة صحيحة لتعين على الولايات المتحدة أن تقصف نيكاراغوا لأن نفائث الخمسينات العتيقة هذه « قادرة أيضاً على ضرب الولايات المتحدة »، وبالتالي تشكل تهديداً لأمننا (السناتور بول تسونغاس Paul Tsongas من ماساشوسيتس، بتأييد من حثائم بارزين آخرين) (١٤). ولدى افتضاح الأخبار المختلفة الخاطئة بعد أن أدت وظيفتها، كان ثمة بعض الانتقادات الموجهة إلى وسائل الاعلام على ابتلاعها البعيد عن الروح النقدية للدعايات الحكومية، غير أن الحقيقة المنطوية على الأهمية الفعلية ظلت مغفلة: حقيقة الاتفاق العام حول أن مثل هذا النمط من السلوك من جانب نيكاراغوا لن يكون مقبولاً على الإطلاق. والسبب الكامن وراء هذا الاغفال بسيط: فحسب معايير الثقافة السياسية تشكل محاولة نيكاراغوا الرامية الى الدفاع عن نفسها ضد عمليات ارهاية موجهة من الولايات المتحدة فضيحة

تفوق حدود الوصف.

بالطبع لم تكن نيكاراغوا مهتمة بطائرات الميغ اهتماماً خاصاً. والقيادة الساندينية كانت مستعدة لأن تعبر عن فرحها وسعادتها لو تمكنت من الحصول على طائرات نفثة من فرنسا. غير أن محاولات الساندينين الرامية إلى الحصول على الأسلحة من فرنسا باءت بالفشل جراء الضغوط القادمة من واشنطن التي أصرت على تسليح نيكاراغوا من الروس فقط حتى يظل المعلقون قادرين على التلميح بعبارات مشؤومة مناسبة إلى «الساندينين المزودين بالأسلحة السوفيتية» طوال فترة إعادة عرض المسرحية الهزلية مرة بعد أخرى أسبوعاً بعد آخر؛ فعبارة «أسلحة فرنسية» لا تحدث الجرس نفسه هذا كله كان معروفاً جيداً ولكنه، نظراً لتعارضه مع المتطلبات العقائدية، ظل مكتوماً وبعيداً عن منابر المناقشة.

كان مفهوماً أيضاً منذ البداية أن طائرات الميغ القديمة التي أتهمت نيكاراغوا بمحاولة ادخالها خلصة إلى أراضيها كانت لا ترمي إلا إلى هدف وحيد هو حماية الأجواء النيكاراغوية من شحنات السي. أي. أي الجوية المطلوبة لبقاء القوى العميلة للولايات المتحدة في ميدان القتال ومن رحلات الاستكشاف الجوية التي كانت تقدم لتلك القوات معلومات دقيقة لحظة بعد لحظة حول تحركات الجيش النيكاراغوي حتى تتمكن من مهاجمة الأهداف المدنية بسلام تنفيذاً للتوجهات ووفقاً للتدريبات التي تلقتها تلك القوات العميلة. أمر مفهوم ولكن نادراً ما تم الاتيان على ذكره. كشف بحث أجرته صحيفة البوسطن غلوب الليبرالية، لعلها الأقل معاداة للساندينين بين الصحف الأمريكية الكبرى، عن إشارة افتتاحية واحدة إلى حقيقة أن نيكاراغوا بحاجة إلى قوة جوية «لدحر هجمات الكونترا المدارة من قبل جهاز الاستخبارات المركزية ولوقف أو ردع الشحنات الجوية» (٩ / ١١ / ١٩٨٦). مرة أخرى، الاستنتاج واضح وغير قابل للخطأ: لا أحد يملك حق الدفاع عن النفس ضد عدوان الولايات المتحدة!

يشكل العجز عن ادراك هذه الجوانب من الثقافة السياسية الخاصة بالولايات المتحدة ظاهرة عامة. ففي أواخر كانون الأول ١٩٨٧ عبر وزير خارجية نيكاراغوا ميغيل ديسكوتو Miguel D'Escoto في حديث خاص عن آمال عريضة معلقة على الاجتماع الرئاسي المرتقب في كانون الثاني حيث ستقدم لجنة المتابعة والمراقبة الدولية تقريرها عن مدى التزام بلدان أمريكا الوسطى باتفاقيات آب ١٩٨٧. كان الوزير مقتنعاً بأن التقرير سينصف نيكاراغوا ويأبى من شأن الحصيلة أن تدفع عملية تحقيق أهداف الاتفاقيات. تأكدت توقعاته فيما يخص التقرير؛ أما فيما يتعلق بالحصيلة فقد أخطأ تماماً، إذ أخفق في فهم بعض الحقائق الأولية عن الديمقراطية الغربية. فحكومة الولايات المتحدة كانت حريصة على نفس الاتفاقيات؛ وبالتالي فإن الصحافة الحرة ستبادر، بوفاء وإخلاص، إلى القيام بواجبها كما أن توزيع السلطة سيفرغ الوقائع من مضمونها وسيجعلها صفراً. تلك هي، مرة أخرى، قواعد اللعبة.

وهذه القواعد مطبقة عموماً تماماً؛ والوضع الحالي ليس استثناءً. ففي آذار ١٩٦٤ حين كان مدير تحرير التايمز ماكس فرانكل Max Frankel يتعلم مهنته كمراسل حربي في الهند الصينية، شنت

قوات جيش سايفون برفقة المستشارين والخبراء الامريكان هجوماً على احدى القرى الكمبودية مما أدى إلى مقتل وجرح العديد من أهالي القرية . ونظراً لأن طياراً من الجيش الأمريكي وقع في الأسر فقد استحال تجاهل الحادث أو انكاره بالطريقة المعهودة . كتب فرانكل عما حدث بقدر كبير من الاستياء -صب جام غضبه على الأمير سيهانوك، الذي كان « يدوس أقدام الولايات المتحدة » ، « يقود العملية من خلال المراهنة على القوى العظمى » ، ولا يتردد في اقتباس « صفحة من كتاب فيدل كاسترو » إذ يتجراً على المطالبة بتعويضات عن هذا العدوان الأمريكي . لسناء، في حقيقة الأمر، إلا الطرف البريء المتعرض للأذى (١٥).

وكما في هذه الحالة فإن عملاءنا يرثون بانتظام الحقوق نفسها . فكبير المراسلين الدبلوماسيين في التايمز توماس فريدمان Thomas Friedman يقول إن الجيش الاسرائيلي في ١٩٨٢ ، « وصلوا إلى بيروت كأبرياء من الخارج وغادروها بعد ثلاث سنوات مثل سياح غاضبين تعرضوا للإساءة والتضليل وسرقت منهم حوائجهم كلها بما فيها شيكاتهم السياحية » . وكما يعرف فريدمان جيداً فإن الغزاة الأبرياء قتلوا ودمروا وأسأوا معاملة السجناء والمدنيين بوحشية خارقة، وقاموا عموماً بتحويل كل ما اعترض سبيلهم إلى أنقاض ؛ وغادروا لبنان ، باستثناء مساحة الـ ١٠ بالمئة التي ضموها تقريباً ، لا شيء إلا لأن مقاومة غير متوقعة وغير محسوبة كلفتهم اصابات أكثر من تلك التي كانوا مستعدين لأن يقبلوها بها . لقد تم انتقاء هذا التصريح بوصفه النموذج الأمثل لـ « تصورات » فريدمان « الحادة » من قبل روجر روزنبلات Roger Rosenblatt في مقال مفعم بالمديح نشر على الصفحة الأولى من التايمز بوك ريفيو (١٦).

## ٢ - ضيوف تعرضوا لقدر عنيف من الازعاج

لم يكن بوش الضيف الوحيد الذي صعد في حفلة الحديقة جراء سوء سلوك الحيوان غير المرغوب فيه . فكلام التايمز عن جرائم أورتيغا يستشهد بما قاله الرئيس السلفادوري الفريدو كريستياني Alfredo Cristiani الذي شكاً من أن قرار أورتيغا بتعليق وقف إطلاق النار أحادي الجانب « قد دمر كل شيء كان قد تم انجازه حتى الآن » ومن شأنه « أن يعقد الوضع كثيراً » (١٧) . بالطبع لم تعلن السلفادور اي وقف لإطلاق النار . بل على النقيض من ذلك كان رد الجيش السلفادوري على قيام جبهة تحرير فارابوندي مارتي بإعلان وقف لإطلاق النار لاثبات حسن النية خلال مباحثات السلام التي بادرت إليها قبل أسابيع ، عبارة عن القيام بعمليات في معظم المناطق التي توجد فيها قواعد فدائية وعن تصعيد عمليات اعتقال نشطاء الحركات النقابية وغيرها من أساليب القمع . وخلال فترة ما قبل انتخابات آذار ١٩٨٩ قامت القوات المسلحة أيضاً بتصعيد عملياتها التي لقيت ترحيباً واسعاً في الولايات المتحدة بوصفها دالة على اخلاص هذه القوات للعملية الانتخابية . وانطلاقاً من رد الفعل عندنا علينا ان نرى تواجد الجنود أمام مراكز الاقتراع حيث كانوا يستطيعون أن يلاحظوا الظروف الشفافة التي كان النخبون يضعون فيها أصواتهم



المركمة مساهمة ايجابية أخرى - وظهر هذا كله في صور التقطها مراقبون مستقلون من الولايات المتحدة وإن ظل غائباً عن أعين وسائل الاعلام. (١٨)

فيما كان كريسيان يشكو من تخريب أورتيغا المبتذل للنزهة، انفجرت قبلة في مقر قيادة أحد الاتحادات البارزة المعادية للحكومة وأودت بحياة عشرة اشخاص بمن فيهم زعيمة الاتحاد المعروفة بانتقاداتها الشديدة للحكومة فيبي اليزابيث فيلاسكيز Febe Elizabeth Velasquez. طالبت منظمة العفو الدولية الحكومة باجراء تحقيق في حادث الانفجار ولاحظت أن وزير الدفاع الجنرال لاريوس Larios كان، بعد تعرض مجمع وزارة الدفاع لهجوم شنته قوات فارابوندي ماري في اليوم السابق، قد اصدر بياناً يقول إن الحركة العمالية ستدفع ثمناً باهظاً بسبب ما حدث. وقبل ساعات من ذلك أدى انفجار آخر إلى تدمير مركز لجنة أمهات المختفين مودياً بحياة أربعة بمن فيهم طفل لا يتجاوز الأشهر الثلاثة من العمر. أفاد الجيران بأنهم شاهدوا جنوداً يرتدون الزي العسكري هربوا من المكان قبيل الانفجار. « وهذه الهجمات جاءت في الوقت الذي لاحظت فيه فرق الاشراف والدبلوماسيون الغربيون تصاعداً حاداً في انتهاكات حقوق الانسان وعمليات القمع، » كما يقول ليندسي غروسون Lindsey Gruson في التاييز بما في ذلك « زيادة كبيرة في استخدام اساليب التعذيب الجسدي والنفسي من قبل القوات المسلحة وفي أعدام الفلاحين والنقابيين والطلاب المعتقلين ». لاحظت ماريا جوليا هيرنانديز Maria Julia Hernandez مديرة مكتب حقوق الانسان الكنسي، أن « الاعتقالات وحوادث الاختفاء والتعذيب كلها قد زادت مؤخراً » وأضافت أن « المشكلة بنيوية. فالجيش يتمتع بسلطات تفوق سلطات رئيس الجمهورية » في هذا النظام « الديمقراطي » المحتفى به. وقال رئيس الأساقفة ريفيرا داماس Rivera Damas، في موعظة يوم الأحد، إن توتيليا ليغال Tutela Legal تعتقد أن « فرق الموت المشؤومة » هي المسؤولة عن الانفجارات ودعت وتدعو إلى اجراء « تحقيقات معمقة لوضع حد نهائي لهذه المذابح كلها ». (١٩)

انسجماً مع الأسلوب المؤلف تم تحميل مسؤولية تصاعد أعمال العنف لـ « المتطرفين يساراً ويميناً »، مع بقاء الحكومة ذات العقلية الاصلاحية مكتوفة الأيدي وعاجزة. ذلك هو التكنيك الشائع الذي يعتمد عليه المحررون والمعلقون وحماة الكونغرس لاختفاء دعمهم المضمحل لفرق الموت وغيرها من الأساليب « المتبعة لتحسين الحكومة ضد امكانية محاسبتها على عمليات التعذيب والاختفاء والاعدام دون محاكمة التي تقترب باسمها » (منظمة العفو الدولية مؤيدة من جانب محللين مستقلين آخرين) يتجلى مصدر الارهاب بما يكفي من الوضوح في الحصانة التي يمارس بها، ناهيك عن الدلائل الكثيرة التي تتبدى عبر سلوك قوات الأمن - وهي حقائق بدهية أكدها مراقبو حقوق الانسان بانتظام دونما فائدة. يقول غروسون إن الجنود القوا قنابل غاز مسيلة للدموع في « قلب التظاهرة » أثناء جنازة ستة من ضحايا الانفجارات. (٢٠)

فيما كان الضيوف في حفلة الحديقة مضطرين لتحمل وجود أورتيغا بينهم في سان خوسيه San Jose، كان سيزار فيلمان جويما مارتينيز Cesar Vielman Joya Martinez، وهو ممن تركوا الجيش السلفادوري، يبلغ المراسلين وموظفي الكونغرس في واشنطن بمشاركته في سلسلة من عمليات

التعذيب والقتل التي نظمتها قوات خاصة تابعة للفرقة الأولى من الجيش السلفادوري بعلم المستشارين والخبراء الأمريكيان المؤكد، وهم خبراء ومستشارون « يسيطرون تماماً على تلك القوات »، - إلا إذا اختاروا، لأسباب تكتيكية، أن يتجاهلوا. زعم جويما مارتينيز أن أوامره كانت صادرة عن رؤساء الأركان المشتركة السلفادورية ومرسلة إلى قادة الفرقة، وأنه رأى أوامر تقضي باعدام اثنين وسبعين شخصاً خلال الفترة الممتدة من نيسان إلى تموز، وأنه شارك في ثمان من عمليات القتل التي نفذتها فرق الموت هذه. أما الضحايا فكانوا يُضربون أولاً حتى يوشكوا على الموت أثناء التحقيق ثم يتم ذبحهم ذبح النعاج ويلقى بأجسادهم في المحيط الهادي أو تُدفن في مقابر سرية، كما قال مارتينيز مضيفاً جملة من التفاصيل التي أكد جوانب كثيرة منها عددٌ غير قليل من المصادر المستقلة. ومن ضباط الفرقة الأولى الذين اتهمهم كان قائد الفرقة السابق الذي أصبح الآن نائباً لوزير الدفاع والقائد الراحل لفوج بيلوزو النخبوي. إنها مع غيرهما ممن وردت أسماؤهم كانا « من قادة سرايا الموت ومنفذي عملياتها ». غير أن إدارة بوش أنكرت الاتهامات مع الاعتراف بأنها « خطيرة جداً » والزعم بأن ثمة تحقيقاً يجري. (٢١)

قبيل اجتماع رؤساء الجمهورية كانت حكومة كريستيانى قد شجبت الاقتراح السلمي الذي تقدمت به جبهة تحرير فارابوندي مارتي لأنه دعا إلى اعفاء الضباط المتورطين في انتهاكات ومخالفات جماعية خلال الثمانينات من مناصبهم. فالقيادة العسكرية كلها التقت بالصحفيين ووصفت الطلب بأنه « سخيف، مثير للسخرية، ومستحيل »، مثلها مثل القاتل ميء السمعة روبرتو داوبويسون Roberto d'Aubuisson، الرئيس الفخري مدى الحياة لمنظمة آرينا ARENA. كما أن كريستيانى نفسه دان الاقتراح علناً بوصفه اقتراحاً « مثيراً للسخرية »؛ لا شك أن من المثير للسخرية أن يتوقع المرء من الحكام الفعليين للبلاد أن يطهروا أنفسهم. من الواضح أن النيويورك تايمز كانت متفقه معهم في هذا الرأي. فقد كتب ليندسي غروسون L.Gruson يقول: لا الحكومة ولا جبهة تحرير فارابوندي مارتي تحاول « دفع عملية السلام الوليدة ». والطرفان كلاهما لم يكونا ينويان إلا تسجيل النقاط في الجدل. والبرهان هو أن الحكومة طالبت الجبهة بالاستسلام الكامل غير أنها « لم تقدم أية تنازلات للمتمردين كما لم تأت على ذكر المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت الفدائيين إلى حمل السلاح »، في حين طالب المتمردون بطرد عدد من كبار القادة الذين ارتبطت أسماؤهم بانتهاكات حقوق الإنسان، والاقتراحان كلاهما متساويان في الغرابة. (٢٢)

غير أن منسق اللجنة الدائمة للحوار الوطني المستند إلى مبادرة الكنيسة من أجل السلام، لم يوافق على ذلك الرأي بل قال إن « تطهر » الجيش « ذاتياً وتحوله » أمران ضروريان من أجل إنهاء الانتهاكات والمخالفات والمساهمة في تحقيق السلام. (٢٣) فمشكلة ضبط الجيش والسيطرة عليه هي المشكلة المألوفة التي تبرز على السطح في جميع دول الارهاب الأمريكية اللاتينية التي أقامت الولايات المتحدة أو دعمتها عبر عدد كبير من السنين. وهي مشكلة تستحيل على الحل طوال بقاء البنى الهيكلية على حالها، تنفيذاً لأوامر واشنطن، بموافقة النخب المحلية بصورة عامة. في السادس والعشرين من تشرين أول، فيما كان كريستيانى في طريقه إلى سان خوزيه، أُلقيت

قنبلة انشطارية على حشد من الطلاب في جامعة UES في السلفادور كانوا يستعدون للخروج في مسيرة بمناسبة ذكرى اغتيال هيربرت آنايا Herbert Anaya، أحد نشطاء حركة حقوق الانسان. أدى انفجار القنبلة إلى جرح خمسة عشر طالباً جراح خمسة منهم خطيرة. وفر المعتدون عبر بوابة الجامعة المحروسة من جنود من فرقة المشاة الأولى. وفي اليوم نفسه قامت عناصر من قوات الأمن باختطاف ثلاثة من طلاب الجامعة. صرح عميد جامعة UES قائلاً إن الحكومة التي سبق لها أن هاجمت الجامعة ودمرتها جزئياً في ١٩٨٠ وقتلت عدداً كبيراً من الطلاب كما أبقت الجامعة مغلقة أربعة أعوام، تعزم الآن «إزالة الجامعة من الوجود... عن طريق التكتيكات الارهابية». تحدثت التقارير عن سلسلة من الانتهاكات الأخرى في الأيام التالية. فمدير مكتب حقوق الانسان في الجامعة اليسوعية UCA عزا المخالفات والانتهاكات المستمرة ضد المدنيين إلى وجود «استراتيجية شاملة تقوم على الحرب والقمع»، وفي الأسابيع السابقة حصلت سلسلة متصلة ومتسارعة من عمليات الاختطاف والاغتصاب والتعذيب وغيرها من الانتهاكات التي استهدفت الاتحادات والنقابات وغيرها من المنظمات الشعبية. وصف نشطاء حركة حقوق الانسان هذه الموجة من القمع بأنها «حملة يشنها الجيش لزرع الارهاب والرعب في الجمهور» (٢٤).

كانت جامعة UES تحت سيطرة الفرقة الأولى التي مارست انتهاكات منتظمة بالاستناد إلى الحصانة المألوفة. ففي السابع عشر من تموز أطلق جنود يقومون بحراسة مداخل الجامعة النار على الطلاب فجرحوا عشرة منهم. كان الطلاب يعبرون عن الاحتجاج على وجود الجيش ويطالبون باطلاق سراح أربعة عشر طالباً واستاذاً اعتقلتهم قوات الأمن خلال الأسابيع الأخيرة. زعم رئيس الجمهورية كريستيان أن الجنود لم يفتحوا النار إلا بعد تعرضهم لهجوم الطلاب، غير أن مستشار الجامعة أنكر هذه التهمة، واعتبر هجوم الجيش «عملاً عدوانياً» ضد الجامعة مشيراً إلى أن الجنود لم يصابوا بأي جرح. وبعد خمسة أيام تم نسف مطبعة جامعة UCA التي تطبع عدداً من المجلات التي تحلل سياسة الحكومة وتنتقدها. اعتبرت سلطات UCA الجيش مسؤولاً عن الحادث ولاحظت أن المهاجرين اقتحموا أسوار الجامعة في الوقت الذي كانت فيه المدينة خاضعة لـ «رقابة عسكرية مشددة» وكانت الحركة بالغة الصعوبة كما أن عملية التفجير كانت «حلقة في سلسلة طويلة من الهجمات والانتهاكات الموجهة إلى اليسوعيين». لم يبد أحد أي اهتمام بهذا الموضوع (٢٥).

في أواخر شهر أيلول كال السيناتور كريستوفر دود Christopher Dodd، زعيم الحائث في الكونغرس، فيضاً من المديح لحكومة آرينا Arena على احترامها الجديد لحقوق الانسان في معرض مشاركته مع جيسي هلمز Jesse Helms في الاشراف على صياغة قرار يقضي بزيادة المساعدات العسكرية للسلفادور. قبل يومين فقط كان الجيش قد هاجم كنيسة لاذ بها المتظاهرون هرباً من شرطة مكافحة الشغب التي أخرجتهم منها بقنابل الغاز والضرب مع اعتقال واحد وستين من نشطاء الحركة العمالية، ظهر تسعة وثلاثون منهم أمام المحكمة وعلى أجسامهم آثار الضرب والكدمات، وبعضهم يكاد لا يستطيع المشي، كما أن عدداً منهم شكوا من التعرض للاغتصاب. وافق الكونغرس على الزيادة التي اقترحها دود وهلمز، رافضاً فرض أية شروط ذات علاقة بحقوق



الانسان. دان رئيس الأساقفة ريفيرا ي داماس Rivera Y Damas هذا القرار وأكد على أن ضرورة توجيه المساعدة « إلى إعادة تأهيل آلاف السلفادوريين الذين تعرضوا للتشويه في الحرب، لا إلى الأسلحة » (٢٦).

مرة أخرى أغفلت الجريدة الأولى ذات الأرقام القياسية في التبراج كل هذه الوقائع، وفضلت أن تذكر قراءها بحوادث ناندائيي Nandime التي جرت في تموز ١٩٨٨، مع قدر مناسب من السخط والرعب ازاء الأعمال الفظيعة لهذا المخلوق الذي كان الآن يزعج أجواء حفلة الحديقة. عبت أن تبحث عما يشي بضرورة لجم السلفادور - أو غواتيمالا حيث الوضع أسوأ بكثير - لقواتها العسكرية لتعزيز الآفاق الواعدة بالديمقراطية والسلم. إن قادة مثل هذه البلدان ليسوا إلا حيوانات نتنة شبيهة بالظربان، غير أنهم ديمقراطيون مجديرون بالاحترام (ولو كانوا عاجزين بعض الشيء)، كما أن الحكام العسكريين « ينصلحون » ويتجاوزون الممارسات الوحشية السابقة تحت تأثير النفوذ المتسم باللطف والنعومة للولايات المتحدة - وهذه سيرورة دائمة لا تعكرها الحقائق والوقائع المزعجة.

### ٣ - من الوهم إلى الواقع

لنخرج الآن من عالم البنى الايديولوجية ولنلتفت إلى الأحداث الجارية. كما لوحظ من قبل، دعت نيكاراغوا إلى عقد اجتماع في مقر الأمم المتحدة من أجل تنفيذ اتفاقيات تيلا Tela المعقودة في آب ١٩٨٩ التي وقعها رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى والتي باتت الآن مقصورة على نيكاراغوا تنفيذاً لأوامر الولايات المتحدة. كانت الأطراف المرشحة للمشاركة في الاجتماع هي حكومتي نيكاراغوا وهندوراس، ويمثلي الكونترا ولجنة المتابعة والدعم الدولية. بادرت هندوراس فوراً إلى رفض الدعوة قائلة إنها ليست مسؤولة عن القوات التي تحركها الولايات المتحدة فوق أراضيها وليست عازمة على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقيات تيلا والتي تقضي بتفكيك الكونترا مع حلول كانون الأول. أما إذا كانت الكونترا تحتفظ بمعسكرات مدججة بالأسلح في قطاعات من هندوراس استولت عليها بعد طرد السكان المدنيين، وتشن هجمات على نيكاراغوا من قواعد لها في هندوراس، فإن ذلك ليس من شأن هندوراس ذات السيادة. كان الغرض من هذه المناورات توفير امكانية تصوير اجتماع الأمم المتحدة على أنه انتصار لقوة الولايات المتحدة وجبروتها بدلاً من أن يكون محفلاً يوفر آلية مؤهلة لدفع عملية السلام وتطبيقها (وهي العملية التي دأب كل من البيت الأبيض والكونغرس طويلاً على احباطها)؛ أي على أنه شاهد على امتناع الساندينين عن الاعتراف بشرعية الكونترا في لقاء مباشر من النوع الذي « دعونا إليه منذ وقت طويل » (مارلين فيتزواتر Marlin Fitzwater، الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض) (٢٧). وعن طريق استبعاد هندوراس استطاعت الولايات المتحدة أيضاً أن تحمي سياستها القائمة على الاحتفاظ بالكونترا انتهاكاً لاتفاقيات تيلا.

كانت تكتيكات واشنطن مفهومة تماماً ومنسجمة مع الأهداف الاستراتيجية ذات المدى البعيد. فتفضيل القوة على الدبلوماسية أمر تقليدي مألوف يعكس التفوق النسبي. غير أن الرأي النخبوي في الولايات المتحدة كان بأكثره الساحقة، مع حلول عام ١٩٨٦، ضد التمويل على الكونترا (ثمانون بالمئة من «القادة» حسب استطلاعات الرأي). أدرك المراقبون العقلانيون أن الحرب الاقتصادية والايديولوجية توفر أسباباً أقل كلفة لحرق وتدمير بلد فقير معتمد على علاقاته بالولايات المتحدة، ولا تنطوي على أية تأثيرات جانبية سلبية مثل إثارة غضب الرأي العام في الداخل وعلى الصعيد الدولي. وأجمعت النخبة في الوقت نفسه على ضرورة المحافظة على الدول الارهابية العميلة للولايات المتحدة وعلى قادتها وهم موصوفون بأنهم «ديمقراطيون» - الذين لا بد من حمايتهم ازاء أي تحديات وهم يؤدون مهامهم المنحصرة في خدمة الامتيازات والثروة، مع الدأب على قتل وتعذيب كل من يقف في الطريق. كانت عزلة الريغانيين، جراء اصرارهم على العنف والارهاب للعنف والارهاب ليس إلا، قد زادت أكثر فأكثر.

ومع حلول عام ١٩٨٨ كان قد بات واضحاً إن قوات الكونترا لم يعد ممكناً الاحتفاظ بها كقوة عسكرية ذات شأن داخل نيكاراغوا. غير أنه كان واضحاً أيضاً أن جيشاً من المرتزقة يتمركز في هندوراس وارهباباً منتظماً على مستوى متدنٍ من شأنها أن يمينا التعبئة في نيكاراغوا ويضمنا مزيداً من المعاناة لشعبها، ويدفعا عموماً باتجاه الهدف المركزي المتمثل بخنق البلاد واجبار سكانها المتمردين العصاة على ادراك حقيقة أن بقاءهم يستدعي الاذعان لارادة سيد نصف الكرة الغربي. ففي أيار ١٩٨٨ تكلم أحد مسؤولي وزارة الدفاع الامريكية قائلاً:

« باستطاعة أولئك الشباب الأشداء الذين يبلغ تعدادهم ألفين (وهم موجودون داخل نيكاراغوا بتمويل من الولايات المتحدة) أن يمارسوا قدراً دائماً من الضغط على الحكومة النيكاراغوائية، أن يجبروا على انفاق مواردها الاقتصادية على الجيش، وأن يمنعوها من حل مشكلاتها الاقتصادية - وهذا أمر حسن... فكل ما من شأنه أن يضغط على النظام السانديني، أن يلفت الانظار إلى غياب الديمقراطية، وأن يمنع الساندينيين من حل مشكلاتهم الاقتصادية، أمر ايجابي وحسن ».

قال قائد الكونترا اسراييل غاليانو Israel Galeano، في مقابلة تمت في آب ١٩٨٩ مايلي:

« نحن متأكدون من أننا سنضمن عدم توفر الحياة الآمنة للساندينيين ». لم يكن أحد يعترف بالكونترا، بعد ذلك التاريخ، إلا بوصفها قوة عسكرية بحثة إذ كانت سائر دعاواها ومزاعمها القائمة على امتلاك شيء من المصادقية الديمقراطية قد تبددت تماماً. فأحد المسؤولين الامريكان يقول بصراحة: « كنا نعلم منذ البداية أن العسكريين هم الذين يتولون القيادة »، تماماً كما في حال « النظم الديمقراطية الوليدة »؛ إما « الجهاز السياسي » فقد تم تفصيله بأيدي الولايات المتحدة. والهدف الرئيسي من الثوب أو العبادة المدنية الفاشلة لم يكن إلا توفير مادة تلوكها المطحنة الدعائية التي لم تعد ضرورية الآن (٢٨).

ليست هذه السياسات الامريكية إلا تلخيصاً مكثفاً لشروط برنامج الادارة الذي تم تبنيه عام ١٩٨١ وقد قدمه بخطوطه العريضة محلل السي. آي. أي. السابق ديفيد ماك ميكاييل David

Mac Michael في شهادته أما محكمة العالم حين قال : استخدام جيش اناية (حسب تسمية مؤيدي هذا الجيش في الوثائق الداخلية) من أجل « استشارة هجمات تشنها قوات نيكاراغوا عبر الحدود لظهار طبيعة نيكاراغوا العدوانية » ؛ من أجل ممارسة الضغط على الحكومة لدفعها إلى « الاعتداء على الحريات المدنية في نيكاراغوا نفسها، اعتقال المعارضة، مظاهرة طبيعتها التوتاليتارية المزعومة » ؛ ومن أجل نسف اقتصاد نيكاراغوا المدمر (٢٩).

كما نوقش من قبل فإن الولايات المتحدة رفضت بازدراء منذ اللحظة الأولى اتفاقية آب ١٩٨٧ (ايسكوبولاس ٢ Esquipulas II لرؤساء جمهوريات امريكا الوسطى . فالولايات المتحدة بادرت فوراً إلى تصعيد شحناتها الجوية غير الشرعية إلى الكونترا في مخالفة مفضوحة لما حظرته الاتفاقيات، فيما كانت الصحافة تتعاون عن طريق كتم هذه الوقائع وكتبتها كلياً تقريباً مع صرف الأنظار عن الدول العميلة وانتهاكاتها المتكررة والفظة لبنود الاتفاقيات دون اهمال التركيز على التعبير عن السخط الشديد ازاء مخالفات أقل ترتكبها نيكاراغوا. مع حلول كانون الثاني عام ١٩٨٨ كانت الولايات المتحدة وشبكاتها الايديولوجية قد استكملتا تدمير وتخريب الاتفاقيات المقينة. وفي آذار ١٩٨٨ توصلت نيكاراغوا والكونترا إلى وقف مؤقت للنار إذ اتفقتا أن أية مساعدات لاحقة للكونترا من الولايات المتحدة يجب أن تقدم من خلال « منظمات محايدة » فقط، ويجب أن تقتصر على اعادة التوطين واعادة البناء. كُلف أمين عام منظمة الدول الامريكية سواريز Soares بتحمل مسؤولية مراقبة الالتزام بالاتفاقية. سارع حاتم الكونغرس إلى الوقوف في صف البيت الأبيض تأييداً لتشريع يوفر امكانية انتهاك هذه الشروط. قال الكونغرس في مرسومه إن مساعدات الكونترا ستخضع لادارة وزارة الخارجية عبر يو. اس. ايد (U.S.A.I.D) لابقاء الكونترا كقوة عسكرية في هندوراس. كتب الأمين العام سواريز إلى وزير الخارجية جورج شولتز محتجاً على هذا الانتهاك الصارخ للاتفاقية، ولكن ذلك قوبل بالصمت المؤلف. وبعد عام واحد تكررت القصة. ففي ١٤ شباط ١٩٨٩ كرر رؤساء جمهوريات امريكا الوسطى تأكيد اتفاقهم حول ضرورة أن تكون مساعدات الولايات المتحدة للكونترا مقتضرة على « التفكيك الطوعي واعادة التوطين في نيكاراغوا أو في بلدان ثالثة » لقوات الكونترا ومنتسبيها مع عائلاتهم. سارع الكونغرس فوراً إلى انتهاك هذا المطلب عن طريق تقديم مساعدات مباشرة بغية الحفاظ على الكونترا في هندوراس، بموجب « اتفاق تاريخي » مع البيت الأبيض رحبت به الصحافة بوصفه عملاً « منسجماً مع التحالف الاقليمي » الذي انتهكه انتهاكاً فاضحاً (٣٠).

أما الرواية الاعلامية الرسمية آنذاك وحتى تاريخه فتقول إن الولايات المتحدة كانت ملتزمة التزاماً مخلصاً بالاتفاقيات. وحين كتب الرئيس اورتيغا في النيويورك تايمز عن أن مساعدات من الولايات المتحدة تصل إلى الكونترا انتهاكاً لاتفاقيات امريكا الوسطى، فإن القلة فقط هي التي فهمت معنى كلامه (٣١). وبالتالي فإن ملاحظاته أمكن دحضها واغفالها بوصفها ثمرات رعاية شيوعية أخرى. علينا أن نضيف إلى قواعد اللعبة قاعدة اضافية ألا وهي تلك التي تقول : لا تنطوي الحقيقة على أية أهمية حين لا تخدم السلطة والقوة.



#### ٤ - انتخابات ١٩٩٠

شكلت انتخابات ١٩٩٠ في نيكاراغوا حدثاً مهماً. ولفهم سياسة الولايات المتحدة والمفهوم الدارج للديمقراطية في الثقافة السياسية السائدة، من المهم متابعة ما كان معروفاً عنها خلال الأشهر السابقة متابعة دقيقة، مع دراسة الطريقة التي تم تفسيرها بها فيما بعد. تتم مناقشة المسألة الأولى في هذه الفقرة التي نشرت قبل الانتخابات؛ أما المسألة الثانية فتجري معالجتها في الفصل اللاحق المكتوب بعد تلك الانتخابات. وللتمييز بوضوح بين هذين الموضوعين - ما كان واضحاً من قبل وما تبين فيما بعد - أترك هذه الفقرة بصيغتها الأصلية<sup>(٣٢)</sup>.

في ١٩٨٤ أجرت نيكاراغوا انتخابات كانت متفوقة، بأية معايير منطقية وعقلانية، على تلك التي تجري في الدول الارهابية العميلة للولايات المتحدة. كانت خاضعة لمراقبة لم يسبق لها مثيل من حيث الصرامة من جانب الرابطة المحترفة المختصة المؤلفة من باحثين أكاديميين من امريكا الوسطى، ومن قبل حكومات وبرلمانات غربية وغيرها. كان الاستنتاج العام يقول إن الانتخابات كانت نزيهة ومتكافئة، حسب معايير المنطقة بالتأكيد، كما كانت أكثر نزاهة من نظيرتها في السلفادور التي تعتبرها حكومة الولايات المتحدة وترحب بها الصحافة ووسائل الاعلام في الولايات المتحدة بوصفها انتصاراً للديمقراطية. بذلت الولايات المتحدة كل ما استطاعت من جهد لتخريب هذه الانتخابات كما يجري الاعتراف الهاديء الآن. وحسب قواعد اللعبة لا تنطوي هذه الحقائق على أية أهمية. لم تجر الانتخابات. نيكاراغوا وحدها في المنطقة بدون رئيس منتخب؛ ليس في نيكاراغوا إلا حاكم دكتاتوري<sup>(٣٣)</sup>.

تحدد موعد الانتخابات التالية بعام ١٩٩٠. والخرافة التي تنشرها الدوائر الرسمية حول الموضوع تقول إن النظام التوتاليتاري السانديني لم يوافق على اجراء الانتخاب في ١٩٩٠ إلا بفضل صمود الولايات المتحدة والكونترا واصرارهما. أما في العالم الواقعي فإن التأثير الوحيد الملموس لضغط الولايات المتحدة تمثل بتقديم موعد الانتخابات المقررة بضعة أشهر. تدخلت الولايات المتحدة بكثافة هائلة في محاولة منها لتخريب الانتخابات. فالمقاطعة وغيرها من أساليب الحرب الاقتصادية لم تكن إلا رسالة واضحة موجهة إلى الناخبين النيكاراغويين: إذا كنتم لا تريدون لأطفالكم أن يموتوا جوعاً فصوتوا كما نأمركم!

يرى رئيس تحرير غلوب راندولف ريان Randolph Ryan أن واشنطن كانت، حين رفضت اتفاقيات تيلا Tela وأصررت على اعاقه عملية تفكيك الكونترا، تبعث بـ «رسالة مضمرة... إلى الناخبين النيكاراغويين تقول: إذا أردتم سلاماً آمناً فصوتوا للمعارضة!» وبطريقة ملتوية حتى النيويورك تايمز سلّمت بهذا التخريب للعملية الانتخابية. ففي تقرير مفعم بالفرح عن مدى «تغريب» انهيار الاقتصاد للطبقة العاملة وجعلها تتحول إلى معاداة النظام السانديني، ترى التايمز أن عمال ماناغوا أدركوا أن استعادة العلاقات مع الولايات المتحدة تشكل مفتاح التغلب على الأزمة الاقتصادية وأن «المعارضة أنسب» من الساندينيين «لأداء هذه المهمة»: «فالتبرعات الأجنبية

الصاخبة لأحزاب المعارضة فسّرت من قبل العديد من النيكاراغويين على أنها برهان يؤكد على أن المعارضة، لا النظام السانديني، هي الأقدر على الحصول على الأموال الأجنبية الضرورية لخراج نيكاراغوا من أزمتها الخانقة» (٣٤).

أوائل تشرين الثاني ١٩٨٩ جلبت إدارة بوش مرشحة الولايات المتحدة فيوليتا شامورو Violeta Chamoro الى واشنطن للقيام بشيء من الدعاية لها. أصدر الرئيس بوش وعداً قال فيه: «سنوقف المقاطعة التجارية وسنساعد في عملية إعادة بناء نيكاراغوا» إذا فازت شامورو في الانتخاب، كما جاء في اعلان البيت الأبيض (٣٥).

لا حاجة لأية عبقرية كي ندرك أن الولايات المتحدة مصرة على الاستمرار في تعذيب نيكاراغوا بدعم من النخبة عبر الطيف حتى يعود عملاء الولايات المتحدة إلى كراسي السلطة. غير أن من الصعب على الأوساط المحترمة هنا فهم مثل هذا الاستعراض المجدد للخوف والاحتقار التقليديين للديمقراطية بين صفوف النخبة في الولايات المتحدة، وقد بلغا أوجهها في الثمانينات. جرى كثير من النقاش حول مقترحات بارسال المساعدات إلى المعارضة أو بتكليف المخابرات المركزية بعمليات سرية. وهذه المسائل بالمقارنة مع تحركات الولايات المتحدة الفعلية وشبه المؤكدة من أجل تخريب الانتخابات الحرة في نيكاراغوا، ليست إلا أموراً تافهة.

أي بالمعنى النسبي؛ أما على المستوى المطلق فإن تدخل الولايات المتحدة المالي دعماً لعملائها بلغ أكثر من نصف الأجور الشهرية لجميع العاملين في نيكاراغوا. يرى مجلس شؤون نصف الكرة الغربي أن المعادل هنا من شأنه أن يكون تدفق مليارين من الدولارات على حملة انتخابية جارية في الولايات المتحدة بتمويل من قوة أجنبية (والمبلغ سيكون أكبر بكثير إذا أخذنا فروق الرواتب بنظر الاعتبار) - رغم أن الولايات المتحدة، خلافاً لنيكاراغوا التوتاليتارية، لا تسمح لقرش واحد بأن يتدفق من الخارج لمثل هذا الغرض (٣٦).

لا غرابة في هذا كله. ثمة بعثة مراقبة كندية خاضعة لرعاية عدد من النقابات والاتحادات والوكالات التنموية جنباً إلى جنب مع مجموعة كنسية ومهتمة بحقوق الانسان وجماعات أكاديمية أكملت تقصياً للحقائق دام أربعة أسابيع حول الاعداد للانتخابات في نيكاراغوا في الوقت الذي شهد افتتاح حفلة الحديقة تدشيناً للـ «ديمقراطية» بقدر كبير من الضجيج في كوستاريكا. يقول استنتاج البعثة المرسل برقياً (ولكنه لم يُنشر هنا على ما يبدو) إن الولايات المتحدة «تفعل كل شيء تستطيع أن تفعله لعرقله الانتخابات المقررة في العام القادم... إن التدخل الأمريكي هو العقبة الرئيسية أمام اجراء انتخابات حرة ونزيهة في نيكاراغوا» كما جاء في التقرير. وقد أضاف التقرير يقول إن الكونترا ظلت تسعى إلى نفس الانتخابات وتخريبها. كانت الكونترا «تشن حملة تخويف مشحونة برسالة واضحة تقول: إذا أيدتم الحكومة الساندينية فإننا سنعود لنقتلكم!» وقدرت البعثة أن الكونترا قتلت اثنين وأربعين شخصاً؛ «خلال عمليات ارهاب انتخابية» في تشرين الأول (٣٧).

قد يجادل المرء حول صواب أو خطأ تعليق نيكاراغوا لوقف إطلاق النار أحادي الجانب. غير

أن قدراً غير قليل من السذاجة لابد من توفره لدى حائث الليبرالية الذين يتقنون هذا التصرف على أساس أن من شأنه أن ينسف أي أفق لـ «استعادة العلاقات الأمريكية - النيكاراغوية بصورة كاملة» الأمر الذي «لن يحصل ما لم تصدر شهادة عن بوش بأن ثمة انتخابات نزيهة قد جرت» (بوسطن غلوب) (٣٨). وبوش «سيعتبر أي انتخاب نزيهاً» حين يفوز مرشحوه، حتى ولو كان فوزهم مستنداً إلى عمليات شاملة وواسعة من الارهاب وزرع الخوف كما في السلفادور؛ وإلا فإن أية انتخابات ستكون غير شرعية. أضف إلى ذلك أن اسم «بوش» يمكن أن يعني الراي العام النخبوي بصورة عامة. فسجل العقد الماضي يجعل من هذا الاستنتاج استنتاجاً صحيحاً تماماً ولا يزيده التوسع في البحث بين ثنايا الممارسات التاريخية إلا تدعيماً.

من غير الواقعي أن نتظر من الولايات المتحدة تحمل نظام سياسي غير خاضع لرجال الأعمال والطغمة المالية والعناصر العسكرية المستعدة لخدمة مصالح النخبة في الولايات المتحدة. ناهيك عن أن الولايات المتحدة غير مستعدة على الإطلاق لأن تتحمل حكومة تبذل الموارد على الأكثرية الفقيرة مبرهنة على عجزها الكامل عن التعرف على الأولويات السليمة والصحيحة، وسائرة على طريق ينطوي على آثار نموذجية خطيرة إذا تكللت التجربة بالنجاح. لذا فإن سياسة الولايات المتحدة لم تحد قيد شعرة عن المبدأ القائم على ضرورة الاحتفاظ بالدول الارهابية العميلة مع ازالة النظام السانديني من الوجود لصالح عناصر لديهم فهم سليم وصحيح لحاجات أصحاب الامتيازات في نيكاراغوا بل وفي الولايات المتحدة، وهذا أكثر حسماً وأهمية.

## حواشي الفصل التاسع

- ١ - اسوشيتد برس، ١ / ١١ / ١٩٨٩.
- ٢ - واشنطن بوست، ١٤ / ١٠ / ١٩٨٩؛ بوسطن غلوب ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٩؛ نيويورك تايمز ٢٨ / ١٠ / ١٩٨٩.
- ٣ - بوسطن غلوب، ٦ / ١١ / ١٩٨٩؛ باريكادا ٣ / ١١.
- ٤ - انظر الهامش رقم: ٥ في الفصل الخامس.
- ٥ - اسوشيتد برس ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٩؛ نيويورك تايمز ٣١ / ١٠ / ١٩٨٩؛ نيويورك تايمز ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٩.
- ٦ - نيويورك تايمز ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٩؛ بوسطن غلوب ٣٠ / ١١ / ١٩٨٩.
- ٧ - نيويورك تايمز ٢ / ١١ / ١٩٨٩؛ بوسطن غلوب ٣ / ١١ / ١٩٨٩.
- ٨ - بوسطن غلوب، ٩ / ٦ / ١٩٨٩؛ وول ستريت جورنال ١٥ / ٦ / ١٩٨٩.
- ٩ - انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب؛ اسوشيتد برس، ٣ / ١١ / ١٩٨٩؛ بوسطن غلوب ٤ / ١١ / ١٩٨٩.
- ١٠ - اسوشيتد برس، ٥ / ١١ / ١٩٨٩؛ بوسطن غلوب، ٣ / ١١ / ١٩٨٩.
- ١١ - نيويورك تايمز، ٣١ / ١٠ / ١٩٨٩؛ كريستيان ساينس مونيتور، ٣ / ١١ / ١٩٨٩.
- ١٢ - بوسطن غلوب، ٢ / ١١ / ١٩٨٩.



- ١٣ - انظر كتاب «أوهام ضرورية Necessary Illusions» للمؤلف.
- ١٤ - بوسطن غلوب، ٩ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ١٥ - انظر كتاب Manufacturing Consent .
- ١٦ - فريدمان From Beirut To Jerusalem, Friedman (جبرو ١٩٨٩)، نيويورك تايمز، ٩ / ٧ / ١٩٨٩ .
- ١٧ - نيويورك تايمز، ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ١٨ - كريستيان ساينس مونيتور، ٢٢ / ٩ / ١٩٨٩ .
- ١٩ - بوسطن غلوب، ١ / ١١ / ١٩٨٩؛ نيويورك تايمز ١ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٢٠ - نيويورك تايمز، ٣ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٢١ - أسوشيتد برس، ٢٦-٢٧-٢٨ / ١٠ / ١٩٨٩؛ واشنطن بوست ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٩؛ بوسطن غلوب ٢٩ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ٢٢ - أسوشيتد برس، ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٩؛ نيويورك تايمز، ١٨ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ٢٣ - Esol، ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ٢٤ - المصدر السابق.
- ٢٥ - سنترال امريكان ريبورت، غواتيمالا، ٨٢ / ٧ / ١٩٨٩ ل.
- ٢٦ - بوسطن غلوب، ١٠ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ٢٧ - نيويورك تايمز ٣ / ١١ / ١٩٨٩؛ بوسطن غلوب، ٤ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٢٨ - LAT، ٢٨ / ٥ / ١٩٨٨؛ نيويورك تايمز ٥ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٢٩ - انظر Culture and Terrorism للمؤلف.
- ٣٠ - انظر Neccasary Illusions للمؤلف.
- ٣١ - نيويورك تايمز، ٢ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٣٢ - مجلة Z، كانون الأول ١٩٩٠ .
- ٣٣ - انظر مراجع الهامش الخامس التابع للفصل الخامس.
- ٣٤ - بوسطن غلوب، ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٩؛ نيويورك تايمز، ٧ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٣٥ - أسوشيتد برس، ٨ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٣٦ - COHA، ٨ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٣٧ - أسوشيتد برس، ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٩؛ ميامي هيرالد، ٧٢ / ١٠ / ١٩٨٩ .
- ٣٨ - بوسطن غلوب، ٢ / ١١ / ١٩٨٩ .

## الفصل العاشر

### تدهور النموذج الديمقراطي

يشكل صرف الأنظار عن السلطة الفعلية وجذورها والأقنعة التي تتقنع بها إلى جهات أخرى أحد الأهداف الأساسية لأية عملية غسيل دماغ محكمة. فالدخول في نقاش حول الفيتنام أو الشرق الأوسط أو أمريكا الوسطى يستدعي اكتساب معرفة خاصة عن المناطق بالذات، لا عن الولايات المتحدة. إن المعايير العقلانية التي تركز على موسكو، لا على كابول وبراغ، متاحة لدراسة التدخل السوفيتي، أما بالنسبة لنا نحن فإن المشكلات تكمن في أماكن أخرى. فالمعلقون المحترمون يستطيعون أن يتحدثوا عن «التدمير الذاتي المأساوي لأمريكا الوسطى» على أرضية قيام القوتين العظميين بدورين (متناظرين) (كما يقول تيودور تومبسون Theodor Thompson. غير أن تعليقاً مماثلاً حول أوروبا الشرقية لن يشير إلا إلى السخرية. (١)

من الواضح تماماً أن العقيدة قادرة على أداء الخدمات الجليلة. وأولئك الذين يتطلعون إلى فهم الشؤون العالمية لا بد لهم من مقاومتها بطبيعة الحال. وانتخابات شباط ١٩٩٠ في نيكاراغوا مثال حي. فالقوى الفاعلة في داخل نيكاراغوا جديرة بأن تُفهم (٢)، مثلها مثل ردود الأفعال على تلك الانتخابات هنا - وخصوصاً إذا أخذنا مستوى جبروت الولايات المتحدة وطبيعتها بنظر الاعتبار في الحقيقة. توفر ردود الأفعال هذه رؤية كاشفة تماماً تحترق القضايا والمسائل المطروحة في هذه الفصول، كما توفر أيضاً أدلة إضافية ودرامية تماماً تشير إلى أن مفهوم الديمقراطية، في ضلب الثقافة السياسية السائدة، يتعرض للزوال والتلاشي حتى بوصفه نموذجاً مثالياً مجرداً.

## ١ - المنتصر: جورج بوش

كنقطة انطلاق عاينوا عدداً قليلاً من ردود الأفعال فيما وراء الحدود. كتبت صحيفة لاجورنادا Lajornada الليبرالية في مدينة مكسيكو مايلي:

« بعد عشر سنوات، تعانين واشنطن برضى كشف حساب عملية استثمارية قامت على النار والدم... على حرب عدوانية غير معلنة... من المؤكد أن الانتخابات كانت قد أعدت ووُجِّهت بشكل نظيف، غير أن عقداً من الارهاب والرعب كان يقف وراءها ».

مع ترحيبها بحصيلة العملية الانتخابية اعترفت صحيفة ايل يونيفرسال El Universal اليومية اليمينية بمايلي:

« لا تتحمل الجبهة الساندينية المهزومة مسؤولية الكوارث التي حلت بالنيكاراغوايين كلها. كما أن أحداً لا يستطيع أن ينكر دورها الطليعي في عملية بناء نيكاراغوا خلال السنوات الأخيرة. غير أن الناخبين ركزوا على الافادة الموضوعية من الامتياز الأساسي الذي توفره الديمقراطية: التصويت لمن آمنوا بأنه أكثر قدرة على تحسين أوضاعهم ».

- وهذا هو مرشح جورج بوش بالتأكيد في ضوء السياسة الثابتة للولايات المتحدة المعروفة لدى أبناء أمريكا الوسطى مثلها مثل شروق الشمس.

أعاد ليون غارثيا سولر Leon Garcia Soler، أحد المحللين السياسيين البارزين في الاكسلسيور Excelsior اليومية، الخلفية المألوفة إلى الأذهان في تعليق له على الانتخابات. قام سولر، انطلاقاً من الديمقراطية المخادعة في المكسيك نفسها، بمناقشة الانتخابات التي جرت تحت تهديد الولايات المتحدة في نيكاراغوا في اطار « النزعة التوسعية التي جعلت (الولايات المتحدة) تحتضن القارة كلها من المحيط إلى المحيط؛ وفي سياق القدر المعلن الذي جرّها إلى الحروب الامبريالية، إلى المحميات والمستعمرات، إلى سلسلة لا نهائية من الغزوات لشعوب امريكانا وأقوامها... » ثم تابع يقول « صوت الشعب النيكاراغوي للسلام تحت التهديد الواضح من جانب المتدخلين بأنهم لن يعترفوا قط بشرعية الانتخابات إذا مافاز الساندينيون » ولن يترددوا، بكل بساطة، ازاء متابعة الحرب الارهابية وعملية الخنق الاقتصادي في حال جاءت حصيلة الانتخابات مخيبة لواشنطن.

وفي مجلة بونتو Punto الأسبوعية المكسيكية كتب أحد لاهوتيي التحرير ميغويل كونتشا Miguel Concha يقول:

« كان الفوز في انتخابات نيكاراغوا، في المقام الأول، للحرب اللا انسانية الاجرامية ذات الحدة المتدنية التي خاضتها الحكومة الامبريالية. فالعناصر الموضوعية والذاتية الكامنة وراء التحالف المنتصر (هي...)، دون أدنى شك، سياسة الادارتين الأمريكيتين، ادارتي ريغان وبوش... القائمة على الاحتقار اللاحدود والواضح لمعايير القانون الدولي كلها، مع اعتبار العدوان العسكري والحصار الاقتصادي أمضى الأسلحة وأهمها خلال العقد الأخير. ترك هذا تأثيراً قوياً على اختيار أكثرية النيكاراغويين... ذلك الشعب المتطلع بشغف مشوب باليأس إلى السلام، [ والسلام مسألة حيوية ] بالنسبة لشعب طالما تعرض للضرب الوحشي



بهذا السوط، لشعب ظل يرى أطفاله طوال عشرة أعوام يموتون جوعاً، بعد انتصار ثوري اعتبر حلاً لمشكلاته، لشعب ابتلي بحرب بين الأخوة تنظمها الإرادة العمياء العنيدة لأعداء الإنسانية، الذين يسعون، عبر الإصرار على سلطانهم، إلى أن يكونوا خالدين . . .»

ويخلص الكاتب إلى القول بأن « فوز اليونو UNO كان شرعياً » ولكنه « لم يكن عادلاً . » أما الصحيفة المستقلة الكولومبية ايل تمبو El Tempo، المعارضة بحماس لـ « الشيوعية المخيفة » وللساندينيين الذين يمثلونها في القارة فقد رأت أن « الولايات المتحدة والرئيس بوش حققا انتصاراً واضحاً » (٣).

وفي غواتيمالا لاحظت السنترال امريكان ريبورت المستقلة أن انتخابات ١٩٩٠ كانت واردة في الدستور النيكاراغوي الذي تم اقراره في كانون الثاني ١٩٨٧ قبل خطة آرياس للسلام « - بالفعل في وقت شهد دأب الولايات المتحدة على ممارسة كل مامن شأنه احباط تهديد السلام . وعلى الرغم من أن « التنازلات التي قدمها الساندينيون كانت نتيجة اتفاقيات السلام الاقليمية »، فإن الانتخابات لم تأت بها دبلوماسية رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى، ناهيك عن « ضغوط الكونترا المسلحة »، حسب ماتزعم واشنطن . وترى الصحيفة، انطلاقاً من العملية الدبلوماسية نفسها، أن نيكاراغوا هي الطرف الوحيد الذي التزم بالاتفاقيات التي تحدتها الولايات المتحدة والقوى العميلة التابعة لها اضافة إلى الدول الثلاث الخاضعة لسيطرتها، و« الاصلاحات الرامية إلى اشاعة الديمقراطية على المستوى الداخلي » تمت عرقلتها في كل من السلفادور وهندوراس وغواتيمالا حيث انتهكات حقوق الانسان في تصاعد وحيث لم يتحقق أي تقدم على طريق تنفيذ أي جانب من جوانب الاتفاقيات . وتتابع المجلة كلامها لتقول :

« تبدو الانتخابات النموذجية التي أجراها الساندينيون (النجاح) الوحيد الذي ينطوي على أهمية للعملية الدبلوماسية التي بدأت في ١٩٨٧ . ونظراً لأن الكونترا بقيت كما هي رغم الاتفاقيات المتكررة على حلها - جاءت المحاولة الأخيرة في ٨/١٢/١٩٨٩ مع حلول الموعد الأخير المحدد في اتفاقيات تيلا الموقعة في آب ١٩٨٩ - فإن الافتتاحيات تتساءل عن الحكمة السياسية في تمسك الساندينيين بما تحدد لهم في الصيغة » .

أما فيما يخص « الانتخابات النموذجية » فإن أكثر المحللين يتفقون على أن فوز اليونو UNO يشكل تنويعاً لجهود حكومة الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية والسياسية الرامية إلى الاطاحة بالنظام السانديني « ، وتضيف المجلة تحت عنوان « الفائزون » قائلة :

« برز رئيس جمهورية الولايات المتحدة جورج بوش بوصفه مستصراً أكيداً في الانتخابات النيكاراغوية . فحرب بوش / ريغان التي دامت عمقاً من الزمن ضد نيكاراغوا استخدمت أساليب لا حصر لها، خفية ومكشوفة - استهدفت الاطاحة بالنظام السانديني . ومتابعة بوش لسياسة ريغان ذات الحدين القائمة على الخنق الاقتصادي والعدوان العسكري أعطت آخر الأمر نتائج ملموسة . فبعد الانتخابات صرح أورتيغا أن الحصيلة لم تكن مفاجئة لأن الناخبين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع « وفوهات المسدسات موجهة إلى رؤسهم » . وهذا الاستنتاج تسلّم به المجلة دونما تعليق، ثم يتابع التقرير كلامه مورداً افتتاحية نشرها إحدى الصحف الغواتيمالية ويقول : « يُجمع المراقبون على ارجاع تحلي السكان . . . إلى الأزمة

الاقتصادية الحادة في نيكاراغوا. . . « فأكثر من عشر سنوات من العدوان الاقتصادي والعسكري شنته حكومة ذات موارد غير محدودة خلقت التربة الملائمة لانتخاب تتحدد نتائجه بفعل الارهاب الاقتصادي ». « كان التصويت نوعاً من البحث عن السلام من جانب شعب مل بالضرورة من العنف والارهاب » كما قالت افتتاحية الصحيفة الغواتيمالية : « إنه تصويت شعب جائع يبحث عن لقمة الخبز أكثر من بحثه عن أية فكرة »<sup>(٤)</sup> وينتهي التحليل بالتعليق التالي :

« في حين أن العديد من المراقبين يعلقون قائلين أن مامن نظام ثوري يساري في التاريخ تحلى عن السلطة بتأثير الانتخابات، فإن العكس أيضاً صحيح . مامن حكومة يسارية منتخبة شعبياً في أمريكا اللاتينية أُنِحت لها فرصة تنفيذ اصلاحاتها دون أن تتعرض للنسف عن طريق انقلاب عسكري ، عدوان ، أو اغتيال مدبر . ولنا أن نضيف من خلال التخريب والارهاب أو الحقن الاقتصادي . والقراء في غواتيمالا وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية ليسوا بحاجة إلى أي تذكير بهذه الحقائق البديهية . أما في التعليقات الصادرة عن الولايات المتحدة فإنك ستبدل جهداً كبيراً حتى ترى أي تلميح إلى مثل هذه الفكرة ، ناهيك من مناقشة مانتطوي عليه من معاني . حتى حقيقة أن في نيكاراغوا حكومة شعبية منتخبة غير قابلة للتعبير عنها في أجهزة شبكة الدعاية الأمريكية بمعاييرها الانضباطية التي لا يجرؤ إلا القلة القليلة من المثقفين المحترمين على مخالفتها .

في لندن يرى محررو الفاينانشال تايمز أن « الحرب ضد الكونترا أجهزت على المكتسبات والانجازات المبكرة في ميادين الصحة والتعليم التي حققتها الثورة الساندينية وأوصلت البلاد إلى حافة هاوية الافلاس » . ثم يضيفون إن المتصرين هم الكونترا -مما يعني البيت الأبيض والكونغرس وفريق الدعم الذي قام بتأسيس ما اعتبر « جيشاً عميلاً » والحفاظ عليه وتبريره من قبل اللوبي المؤيد للكونترا ممن راهنوا على أن واشنطن قد تتمكن من تحويل عملاتها إلى قوة سياسية (بروس كامرون Bruce Cameron وبين كمبل Penn Kemble) . أما مراسل الصحيفة في ماناغوا تيم كون Tim Coone فيتوصل إلى استنتاج يقول إن « النيكاراغويين بدوا قانعين بأن فوز المعارضة (اليونو UNO) يوفر أفضل آفاق تأمين الأموال الأمريكية في سبيل إنهاء بؤس البلاد الاقتصادي » - وهذا صحيح بطبيعة الحال<sup>(٥)</sup> .

أضافت المجلة الشهرية الكوستاريكية الناطقة باللغة الانجليزية ميزو أمريكا Mesoamerica التعليق التالي : « سقط النظام السانديني جراء مؤامرة حاكها رئيس الجمهورية الكوستاريكي أورسكار آرياس Oscar Arias وغيره من رؤساء جمهورية دول أمريكا الوسطى » مؤامرة « كلفت الساندينيين خسارة انتخابات الخامس والعشرين من شباط » . فينكاراغوا كانت قد وافقت على تخفيف قيود زمن الحرب وتقديم الانتخابات المقررة بضعة أشهر « مقابل تفكيك الكونترا وانهاء الحرب » . ولكن البيت الأبيض والكونغرس قاما فوراً بنسف الاتفاق عبر المحافظة على الكونترا كقوة عسكرية انتهاكاً للاتفاقيات واجبارها على التكيف لأغراض التركيز على نيكاراغوا وحدها . ومع النسف الفعلي للاتفاق استطاعت مرشحة الولايات المتحدة أن تعد بانتهاء الحرب في حين عجز أورتيغا أن يقدم مثل هذا الوعد . وفي مواجهة مثل هذا الخيار « صوت النيكاراغويون الذين

أرهقتهم الحرب لصالح السلام»<sup>(٦)</sup>.

خلاصة القول هي أن المنتصر في الانتخابات كان هو جورج بوش والتحالف الديمقراطي الجمهوري الذي خاض عدواناً اقتصادياً وعسكرياً دام عشر سنوات خلف شعباً جائعاً ممزقاً ومنهكاً مستعداً لأن يصوت لصالح الخلاص من الارهاب والبؤس. تلقت الديمقراطية ضربة جديّة مؤلمة إذ جرى استبدال « حكومة يسارية منتخبة شعبية » بأخرى انتخبت تحت ونبأة الاحتجاز والتهديد في ظل التدخل الأجنبي العنيف الذي أثبت أنه كان عاملاً حاسماً.

## ٢ - موحدون فرحاً

ولدى العودة إلى الولايات المتحدة نجدنا أمام صورة مختلفة. فالعبر الأساس استخلصها مراسل مجلة تايم هيو سايدي Hughsidey الذي هو أحد معلمي الرئاسة المحترمين. يدعو سايدي في مقال له تحت عنوان « الثقة بمن هو أهل لها » إلى قليل من الانصاف لورنالد ريغان: « فالحصيلة النهائية للحدث النيكاراغوي تبدو متمثلة بما سعت إليه الولايات المتحدة، عبثاً، في الكرة الأرضية كلها في سبيل دعم الحرية؛ قلة من الأمريكيين هي التي تورطت أو ماتت مع كلفة لم تتجاوز ثلاث مئة مليون من الدولارات كمساعدة للكونترا » إضافة إلى ١,٣ مليون فقط من أجل الحرب الاقتصادية. ثم يضيف الكاتب « قارنوا ذلك بالفيتنام حيث قتل ٥٨٠٠٠ وتم انفاق ١٥٠ ملياراً من الدولارات مع اغراق الأمة في بحر من المرارة وتجربتها كأس الهزيمة المرة »<sup>(٧)</sup>.

باختصار إن ريغان جدير بالثقة والثناء على ادراته الممتازة: فعصبته نفذت عملية ذات ريعية عالية دون أن تنفق إلا مبالغ تافهة، عملية كلفت نيكاراغوا حوالي ١٥ ملياراً من الخسائر المادية وثلاثين ألفاً من القتلى إضافة إلى أعداد لا تحصى ممن ماتوا بسبب المرض والجوع. ولاحظوا، مع ذلك، أن سايدي يبدي قدراً من الاجحاف بحق أسلاف ريغان الذين نجحوا، في التحليل، الأخير، في قتل الملايين في الهند الصينية وحولوا ثلاثة بلدان إلى أنقاض وخرائب فعلية - إنه لانجاز غير قليل، رغم الأكلاف الكبيرة المفرطة التي تكبدناها.

تابعت التايم كلامها وراحت تطري الأساليب التي اتبعت من أجل بلوغ الدفعة الأخيرة « من المفاجآت الديمقراطية المتسلسلة السارة » حين « تدفقت الديمقراطية » في نيكاراغوا. أما الأسلوب فكان قائماً على « تدمير الاقتصاد ومتابعة حرب انابة جهنمية مميتة وطويلة حتى يبادر المواطنون المرهقون أنفسهم إلى الاطاحة بالحكومة الكريهة » بتكاليف « هي في الحدود الدنيا » بالنسبة لنا، مع ترك الضحية « بين الجسور المدمرة، ومحطات توليد الطاقة المفجرة، والمزارع الخربة » مما يوفر لمرشحة الولايات المتحدة « قضية رابحة »: قضية إنهاء « عملية افقار الشعب النيكاراغوي ». وتختتم التايم كلامها قائلة إن المسألة الوحيدة التي تميز المحافظين والليبراليين هي مسألة « من هو صاحب الفضل ؟ » في هذا الانتصار الذي تحقق للديمقراطية، في انتخاب حر ونزيه بعيد عن القسر والاكراه.



قد نرى التأييم في الطرف « المحافظ » من الطيف؛ دعونا، إذن، نلتفت إلى كبرى صحف التيار الليبرالي الرئيسي، إلى النيوريبليك New Republic. تحمل الافتتاحية عنواناً يقول: « من الذي كسب نيكاراغوا؟ » والجواب: « لماذا هذا السؤال، إن الذي كسب نيكاراغوا هم النيكاراغويون بالطبع! » - ليس جورج بوش وعدوان الولايات المتحدة. « فأولئك الذين أبدوا تقديم المساعدات إلى الكونترا...، كما فعلت هذه المجلة، يستطيعون أن يجدوا تبريراً ذا شأن في الحصيلة »، التي « سفّحت الخرافة اليسارية القائمة على أن نزعة معاداة اليانكي هي حجر الزاوية في الهوية السياسية لأمريكا اللاتينية كلها من جهة، والخرافة اليمينية القائمة على استحالة اغراء اللينينيين بالتغيير من جهة ثانية ». أما إذا أضفنا ما بقي مكتوماً فإننا نقول: إن « الخرافة » الأولى أذعنّت أمام الاستخدام الناجح للارهاب والخنق الاقتصادي، كما أن الثانية مستندة إلى الانكار الوفي والمخلص لحقائق مألوفة ومدعمة بالبراهين عن « الساندينيين الذين سبق لهم أن فازوا في انتخابات حرة ونزيهة عام ١٩٨٤ » (الايوزر للندن، ٤/٣/١٩٩٠). وتتابع الصحيفة كلامها لتقول: « رغم جلال النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات فإن الديمقراطية في نيكاراغوا ليست بعد في مأمن تام » ويتعين/ على الولايات المتحدة، وهي منبع الهام لانتصار الديمقراطية في عصرنا، الآن أن تمسك بالفرصة المتاحة لها لترى الديمقراطية سائدة « سوهي، بالطبع « ديمقراطية » حسب نموذج النيوريبليك: ذلك النوع من الديمقراطية « السائدة » في المقاطعات الأمريكية الوسطى التي وفرت للولايات المتحدة فرصاً كثيرة لترسيخها إذا أردنا مثلاً واضحاً<sup>(٨)</sup>.

قد لا يكون منصفاً ايضاح البديل الليبرالي عبر مقالات افتتاحية في صحيفة أعطت « ريغان وشركاه علامات جيدة » على تأييدهم ودعمهم لسياسة ارهاب الدولة في السلفادور حيث بلغت أوجها في ١٩٨١ ثم عادت، بعد استعراض المذابح خلال ثلاثة أعوام، فنصحت ريغان وشركاه بأن علينا أن نرسل مساعدات عسكرية إلى « الفاشيين من النمط اللاتيني... بصرف النظر عن تعداد القتلى ». لأن « هناك أفضليات أمريكية أسمى من حقوق الانسان في السلفادور ». لذا فإن علينا، لدى تقويم ثقافة الولايات المتحدة السياسية، أن نضع جانباً المؤيدين الأكثر حماسة لارهاب الدولة - ولو دون اغفال حقيقة أن هذه القيم، الموروثة عن الحقبة النازية لا تقلل قط من سمعة الصحيفة ناهيك عن أنها لا تعتبر جديرة بكلمة تعليق واحدة في الأوساط الليبرالية - اليسارية. دعونا بدلاً من ذلك نلتفت إلى القطاعات الأقل تعطشاً للدماء بين من ما يعرف باسم « يسار المؤسسة » لدى رئيس تحرير فورين بوليسي Foreign Policy، تشارلز وليام مينز Charles William Maynes. يشير إلى النيويورك تايمز بالتحديد ولكنه لن يتردد، بالتأكيد، ازاء شمل واشنطن بوست ومكاتب الأخبار التلفزيونية الرئيسية والبوسطن غلوب ( التي تعتبر، ربما، « يسارية متطرفة ») اضافة الى مجلته هو وهي المجلة الفصلية الأكثر ليبرالية بالمقارنة مع زميلتها الفصلية الثانية الكبرى المهتمة بالشؤون الخارجية.<sup>(٩)</sup>

للبحث المضني عن يسار المؤسسة يمكننا أن نبدأ بالنقاشات العامة. فإذا دعا الجمهور العام (P) (BS)، وهي تعتبر يسارية خطيرة عموماً، أجرت حواراً بين ايليوت أبرامز Elliot Abrams وهندريك

هيرتزبيرغ Hendrick Hertzberg قبل الانتخاب بيوم واحد، وقد ادار الحوار المعلق المؤيد للكونترا مورتن كوندركه Morton Kondracke. معبراً عن اليسار (عن الرأي اليساري المتطرف الذي يمكن التعبير عنه بالفعل) قال هيرتزبيرغ إنه يميل إلى تأييد استمرار المقاطعة المفروضة على نيكاراغوا إذا مافاز الساندينيون في الانتخاب وكانت تقارير المراقبين أقل من ملائمة كلياً. لم يسبق لهذا الرجل أن أيد فكرة فرض أية مقاطعة على الدول العميلة للولايات المتحدة القريبة حيث جرت الانتخابات في « أجواء الارهاب واليأس، أجواء الشائعات المرعبة والوقائع المخيفة »، حسب كلمات الناطق باسم جماعة حقوق الانسان البرلمانية البريطانية، اللورد تشيتنيس Chitnis، وهي الجماعة التي راقبت انتخابات ١٩٨٤ في السلفادور. كما أنه - هيرتزبيرغ - لم يقترح أن المخالفات البشعة التي يقترفها عملاء الولايات المتحدة تستحق مثل هذا الرد. وبالتالي فإننا نستتج أن جرائم الساندينيين تفوق بكثير تلك التي ترتكبها الدول القائمة على فرق الموت والقتل وفق معايير يسار المؤسسة. والمقارنة بين هذه الجرائم وتلك تشي بالشيء الكثير عن القيم المتبناه في أقصى يسار طيف المؤسسة<sup>(١٠)</sup>.

عودة إلى صحافة يسار المؤسسة نبدأ بالنيويورك تايمز حيث استعرضت ايلين سيولينو Elaine Sciolino رد فعل الولايات المتحدة على الانتخابات. يقول العنوان: « الأمريكيون موحدون فرحاً ولكنهم منقسمون حول السياسة ». ويتضح أن الانقسام السياسي هو حول من الذي يعود إليه الفضل في النتيجة المفرحة التي جعلتنا « امريكيين موحدين فرحاً »<sup>(١١)</sup>.

مثل هذه العبارة « موحدون فرحاً » ليست مجهولة كلياً. قد يجدها المرء، ربما، في صحافة كوريا الشمالية وألبانيا. من الواضح أن المسألة كانت اشكالية منظوية على قدر غير قليل من المشاكسة والخصام، بالنسبة للنيكاراغويين بالتأكيد، كما بالنسبة لآخرين في امريكا اللاتينية أيضاً. غير أنها ليست كذلك في نظر النخب المثقفة في الولايات المتحدة، هذه النخب المولعة تماماً بتصوير نفسها على أنها توتاليتارية مخلصه.

واستعراض الرأي يبدأ بملاحظة أن « اليسار واليمين ومن هم في الوسط بينهما باتوا أمام فرصة جديدة لمناقشة احدى أكثر قضايا السياسة الخارجية الأمريكية اشكالية في العقد الأخير ». أما الحوار بين اليمين واليسار فيجري اختزاله إلى: أي الطرفين يستحق الثناء؟ تبدأ سيولينو باحدى عشرة فقرة تستعرض فيها موقف اليمين، تتبعها خمس فقرات مكرسة لليساار. تورد في القائمة الأولى كلاماً لكل من ايليوت أبرامز Elliot Abrams، جين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick، فريد ايلكي Fred Iike من البنتاغون، أوليفر نورث Oliver North، روبرت لاين Robert Leiken من مركز الشؤون الدولية في جامعة هارفارد، ورونالد ريغان Ronal Reagan. يرون النتيجة « مذهلة »، « عظيمة، رائعة، مذهلة »، انجازاً كبيراً للكونترا التي « ستكون جماعة الابطال الشعبين... »، حين تجري كتابة التاريخ، « انتصاراً » لقضية الديمقراطية « في » انتخاب حر ونزيه «.

ثم تلتفت سيولينو إلى اليسار وتقول: « في الجهة المقابلة وصف لورنس آ. بيزولو Lawrence A. Pezzullo الذي كان الرئيس كارتر قد عينه سفيراً في نيكاراغوا، نتائج الانتخابات بأنها (باهرة) ». بعد قليل سنعود إلى المصادقية اليسارية لبيزولو. أما الممثل الثاني « للطرف الآخر » فهو

سول لينوفيتز Sol Linowitz الذي حاول، بوصفه سفير إدارة كارتر في منظمة الدول الأمريكية، عبثاً، تعبئة أمريكا اللاتينية لتأييد برنامج كارتر « سوموسيزموسين سوموزا-Somocis mo Sin Somoza » (السوموزية بدون سوموزا)، بعد أن أصبح ابقاء الطاغية المجرم في السلطة أمراً مستحيلاً، وألح بعد ذلك على ممارسة الضغوط من أجل أن تصبح نيكاراغوا أكثر ديمقراطية مثل السلفادور ونيكاراغوا الرائعتين اللتين لا تحتاجان لأية ضغوط مماثلة. أما الممثل الأخير لليساو فهو فرانسيس ماك نيل Francis Mc Neil، وهو الذي تكمن مصداقيته اليسارية في واقعة تركه لوزارة الخارجية عام ١٩٨٧ حين أثار تشاؤمه حول الآفاق العسكرية للكونترا غضب ايليوت أبرامز (١٢). ترى الفقرة الأخيرة من تقرير سيولينو أن البعض « لم يكونوا مرتاحين تماماً إزاء النتائج » التي تمخضت عنها الانتخابات، وتستشهد بلورنس بيرنز L.Birns من مجلس شؤون نصف الكرة الغربي الذي « بدا أميل إلى الساندينينيين » معبراً عن « غضبه العميق إزاء حقيقة إن الثور الهائج المحصور في الزاوية انتصر على الولد الصغير ».

وتعلق سيولينو بالمناسبة قائلة أن « مؤيدي النظام السانديني عبروا عن الحزن وقالوا إن الهزيمة كانت نتاج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها نيكاراغوا - نتاج الحظر التجاري الأمريكي والضغوط الخارجية الأخرى » - مما جعلهم يلتحقون بركب الأكثرية في أمريكا اللاتينية. غير أن علينا ألا ننسى أن الأمريكيان كانوا موحدين فرحاً وحسب أبسط قواعد المنطق فإن هؤلاء الضالين ليسوا أمريكيين، بل ربما ليسوا بشراً.

الخلاصة هي: ثمة « طرفان »، ثمة اليمين واليسار، اللذان تمايزا حول المسألة التكتيكية المتعلقة بكيفية استئصال الساندينين لصالح عملاء الولايات المتحدة وهما الآن « موحدان فرحاً ». ثمة شخص واحد يبدو واقفاً في صف الساندينين ولكنه لم يستطع حقاً أن يبتعد كثيراً عن الركب، كما يتعين علينا أن نفهم. هناك بعض من غير الأمريكيين الذين يتبنون الأفكار المتطرفة الغربية الشاذة لأبناء أمريكا اللاتينية حول ما حصل ولماذا. وهذه المخلوقات الغريبة العجيبة التي عجزت عن اطاعة أوامر الدولة باتت خارج طيف اليسار - اليمين كلياً، وبالتالي لا تشارك في الحوار العظيم حول القضية الوحيدة التي مازالت دون حل: قضية من الذي يستحق الاطراء والثناء على النتيجة السعيدة؟

وهكذا فإن مفهوم التمايز لطيف الرأي لا يختلف في شيء عن مفهوم مجلة التايم من جهة وتصور رئيس تحرير فورين بوليسي تشارلز مينز Charles Maynes من جهة أخرى. أو حتى تصور نائب وزير الخارجية السابق ديفيد نيسوم David Newsom، وهو الآن مدير معهد الدراسات الدبلوماسية في جامعة جورج تاون، الذي يطالب « المتطرفين الايديولوجيين في الطيف السياسي القومي »، بالحاح، بالتخلي عن الجدل حول ميزات انتصاراتنا. أوجيمي كارتر الذي بين للصحافة إن لجنة الرقابة والاشراف التابعة له كانت « متوازنة توازناً دقيقاً - نصفها من الديمقراطيين ونصفها الثاني من الجمهوريين » مما جعلها متوازنة بدقة بين مجموعتين تلبية لأول شروط الموضوعية: معارضة شديدة الحماس للساندينين وتأييد قوي لمرشحي واشنطن (١٣).



من البداية إلى النهاية، نرى بقدر كبير من الوضوح صورة ثقافة سياسية شديدة الانضباط مفعمة حتى النخاع من العظم بفيض من القيم التوتاليتارية (الشمولية).

### ٣ - ما يشفع للحائم

في المرحلة الجديدة يعزو اليمين هزيمة النظام السانديني إلى الكونترا، في حين يزعم يسار المؤسسة أن الكونترا عرقلت محاولاته الرامية إلى الاطاحة بالساندينيين عبر وسائل أخرى. غير أن الحائم لم ينجحوا في طرح قضيتهم بالقوة التي كانت متاحة لهم. تعالوا، إذن، نقدم لهم بعض المساعدة مع التركيز في الوقت نفسه على استذكّار جملة من الحقائق الحاسمة المحكومة بأن تؤول إلى سلال النسيان لا شيء إلا لأنها غير جديرة على الإطلاق بالمحافظة عليها.

نبدأ مع لورنس بيزولو L. Pezullo، أبرز ممثلي اليسار في استعراض التايملز للرأي. عُين الرجل سفيراً أوائل ١٩٧٩ حين بات دعم كارتر لطغيان سوسوموزا مسألة اشكالية. لم يخطر ببال أحد، بالطبع، حدوث أي تعديل في المنظومة الأساس للسلطة، أو إعطاء الساندينيين أي دور ذي شأن، بكل تأكيد. وكما رأينا من قبل، كان هناك اتفاق كامل على ضرورة الحفاظ على الحرس الوطني التابع لسوموزا دون مساس، ولم يحدث حتى ٢٩ حزيران، أي قبيل سقوط نظام سوموزا، أن قام أي من شاركوا في اجتماع مجلس الأمن القومي ((NSC بـ «الكشف عن حقيقة أن الغرض المركزي للولايات المتحدة كان شيئاً آخر غير منع الساندينيين من الفوز». ففي ذلك الوقت بات مؤكداً آخر الأمر أن من الضروري البحث عن وسائل كفيلة «بجعل جبهة التحرير الساندينية حركة معتدلة» بعد الاخفاق في تهميشها أو استبعادها، كما كان مؤملاً. (١٤)

وكما في الديمقراطية السياسية في قاموس الولايات المتحدة عموماً، فإن إدارة كارتر كان لديها طيفها المؤلف من اليسار واليمين حيث مستشار الأمن القومي زيبغنيو بريجنسكي Z. Brezeznski على اليمين محلاً من عواقب وخيمة إذا لم تتدخل الولايات المتحدة، وحيث وزير الخارجية سايروس فانس C. Vance ومساعد وزير الخارجية للشؤون الداخلية، في القارة الأمريكية فيرو فيكي Viro Vaky على اليسار لاتخاذ موقف أكثر اتزاناً وأقل تشدداً. أما مهمة بيزولو (السفير) فقد تركزت على تطبيق سياسة اليسار - أي على اعاقا وصول جبهة التحرير الساندينية إلى السلطة عبر «المحافظة على المؤسسات القائمة وخصوصاً مؤسسة الحرس الوطني» (فيكي، ١٥ / ٦ / ١٩٧٩). وتم اقتراح هذه الخطة على منظمة الدول الأمريكية غير أنها قوبلت بالرفض من جانب حكومات أمريكا اللاتينية - وهي كلها حكومات يسارية متطرفة بمعايير الولايات المتحدة. وفي الثلاثين من حزيران رأى السفير في برقية له موجهة إلى واشنطن «أننا نستطيع، إذا ما نسقنا تنسيقاً محكماً، أن نوفر لأنفسنا فرصة راجحة للبقاء على ما يكفي من [الحرس الوطني] للمحافظة على النظام وللجم جبهة التحرير الساندينية بعد استقالة سوموزا، «على الرغم من أن من شأن مثل هذه الخطة أن توحى «بنوع من السوموزية بدون سوموزا» Somocismo siu Somoza، كما أضاف بعد بضعة أيام،

ومن أجل تشكيل « الحكومة الخلف » التقت ادارة كارتر برئيس الأساقفة أوباندوي برافو Obando Y Bravo (مع أننا مستأؤون جداً من تورط الرهبان في العمل السياسي في صف الفقراء) ورجل الأعمال اليميني أدولفو كاليرو Adolfo Calero (الذي أصبح لاحقاً مديراً مدنياً للكونترا)؛ كما أنها نظرت في أمر تعيين الكولونيل انيريكي بيرموديز Enrique Bermudez قائداً للحرس الوطني، وهو الشخص الذي أصبح فيما بعد قائداً للكونترا. (١٥).

وفي ذلك الحين كان الحرس الوطني يشن هجمات اجرامية ضد المدنيين ويقتل عشرات الألوف من السكان. أوصى بيزولو بمتابعة حزام الدم. ففي برقية له إلى واشنطن يوم ٦ / ٧ / قال السفير: « من غير المنطقي الذهاب إلى سوموزا لمطالبته بوقف القصف. » وفي ١٣ / ٧ أبلغ بيزولو واشنطن بأن « امكانية بقاء » الحرس باتت موضع شك ما لم يرحل سوموزا. كما فعل بعد أربعة أيام إذ فر إلى ميامي حاملاً معه ما كان متبقياً في خزانة الدولة. وفي ١٩ / ٧ كانت اللعبة - تلك المرحلة منها على الأقل - قد انتهت. (١٦)

يقول بيتر كورنبلوخ Peter Kornbluh إن ادارة كارتر « بدأت » مع دخول جبهة التحرير الساندينية ماناغوا في ١٩ / ٧ « بالاعداد لثورة مضادة » إذ نظمت عملية سرية لاجلاء قادة الحرس على طائرات امريكية ممهوه بشارات الصليب الأحمر. هذه جريمة حرب تستدعي العقاب بموجب اتفاقية جنيف، كما قالت الايكونوميست اللندنية بعد سنوات، حين استخدمت الوسيلة نفسها لتزويد الكونترا بالمؤن داخل نيكاراغوا (ظهرت صور طائرات الامداد التابعة للمخابرات المركزية وهي تحمل شارات الصليب الأحمر دونما تعليق في النيوزويك، في حين أن الشجب الشديد لهذه المخالفة الصارخة للقانون الدولي من جانب الصليب الأحمر مر دون أن يثير أية ضجة على العموم). وخلال ستة أشهر بعد الاطاحة بسوموزا كانت ادارة كارتر قد بدأت حملة زرع بذور عدم الاستقرار من قبل جهاز الاستخبارات المركزي، وهي الحملة التي ورثها الريفانيون ووسعوها. حرص حمائم كارتر على عدم تقديم الدعم المباشر لقوات الحرس الوطني التي ساعدوا في اعادة تشكيلها. فعمليات التدريب والتوجيه كانت بأيدي جنرالات الأرجنتين من النازين الجدد الذين تولوا القيام بهذه المهمة « نيابة عن الولايات المتحدة » (بريان جنكينز Brian Jenkins، خبير الارهاب في مؤسسة (راند كوربوريشن Rand Corporation). غير أن الولايات المتحدة أخذت المهمة على عاتقها بصورة مباشرة مع مجيء ريغان إلى الرئاسة. (١٧)

تركزت مهمة بيزولو الثانية على جعل « منظمة التحرير الساندينية حركة معتدلة » - فحمائم كارتر طرحوا المساعدات الاقتصادية بوصفها « المصدر الأساس لنفوذ الولايات المتحدة » (باستور Pastor). وأوساط رجال الأعمال في الولايات المتحدة أيدت هذه الخطة، ولا سيما البنوك التي كانت، كما جاء في الفاينانشال تايمز، تضغط على كارتر لتوفير أموال لنيكاراغوا حتى تتمكن من استعادة قروضها المقدمة إلى سوموزا (مجاملة لدافع الضرائب في الولايات المتحدة). فالبنوك كانت متخوفة بشكل خاص واستثنائي من أن تشكل عملية تخلف سوموزا عن تأدية الديون التي راكمها نتيجة دمار نيكاراغوا وافلاسها الكاملين، غموضاً سيئاً ومثالاً سلبياً بالنسبة لعملاء الولايات المتحدة الآخرين. كما تم الاعتراف بأن المساعدة الموجهة إلى العناصر المعادية للساندنيين في التحالف

الحاكم هي الوسيلة الوحيدة المتبقية لعرقلة برامج جبهة التحرير الساندينية. (١٨)

وبعد توصل نيكاراغوا إلى تسوية مع البنوك تم تقديم ٧٥ مليوناً كمساعدات، حوالي ستين مليوناً للقطاع التجاري الخاص وخمسة ملايين هبة لمنظمات خاصة إضافة إلى سبعين مليوناً كقرض (جزء منه اعتمادات لشراء بضائع أمريكية، شكل آخر من أشكال قيام دافعي الضرائب بدعم الشركات). كان أحد الشروط ينص على عدم جواز استخدام الأموال في مشاريع يعمل فيها كوبيون طريقة لضمان عدم تسرب أي شيء إلى المدارس وحملة محو الأمية وبرامج الرعاية الصحية وغيرها من التدابير الإصلاحية التي كانت نيكاراغوا مضطرة لأن تتوجه إلى من لديهم الخبرة في مثل هذه المشاريع ولديهم الاستعداد لتقديم هذه الخبرة. لم يكن أمام نيكاراغوا أي خيار آخر غير الموافقة، إذ بدون هذه «الإشارة الدالة على ثقة الولايات المتحدة بالاستقرار في البلاد»، كما قالت الـ «وول ستريت جورنال»، لا مجال لأية قروض مصرفية مطلوبة بالحاح شديد. أما طلب نيكاراغوا لمساعدات عسكرية أمريكية مع فرص التدريب فقد قوبل بالرفض، كما أن محاولات الحصول على مثل هذه المساعدات من الغرب أحبطتها ضغوط الولايات المتحدة، مما فرض التعويل على مساعدات الكتلة الشرقية مع تصاعد التهديدات الخارجية. (١٩)

وهذه الوقائع والأحداث لا تمر عبر شبكة المنظومة العقائدية الأمريكية إلا بعد أن تتعرض لعمليات تفاعلات كيميائية محكمة وماهرة حتى تبرز على السطح بثوب مختلف تماماً: «الساندينيون

كانوا يتمتعون بالتشجيع الأمريكي في البداية؛ فبعد مساهمتها في عملية الخلاص من سوموزا، سارعت إدارة كارتر أيضاً إلى إعطائهم مبلغ ٧٥ مليوناً من الدولارات كمساعدة. غير أن الصراع مع واشنطن بات محتوماً ومؤكداً بعد أن قام الساندينيون بجلب الخبراء العسكريين الكوبيين والألمان الشرقيين لبناء جيشهم ونحويله إلى أكبر القوى المقاتلة في المنطقة...» (٢٠)

حاولت نيكاراغوا أيضاً أن تحافظ على روابطها التجارية مع الولايات المتحدة والغرب ونجحت في ذلك طوال عقد الثمانينات رغم جهود الولايات المتحدة المبذولة في الاتجاه المعاكس. من الطبيعي أن واشنطن كانت تفضل أن يظلوا معتمدين على الكتلة الشرقية لتأمين أكبر قدر من عدم الكفاءة ولتبرير هجومنا الدفاعي ضد «عملاء السوفييت» هؤلاء. كذلك قامت الولايات المتحدة بعرقلة مساعدات منظمات التنمية الدولية وسعت، بعد اخفاقها في ازاحة جبهة التحرير الساندينية، إلى تدمير القطاع الخاص في نيكاراغوا لزيادة الاستياء الداخلي ونسف الاقتصاد المختلط (نتيجة كبرى ومتوقعة للمقاطعة الريفانية، وسبب المعارضة الشديدة من جانب المعارضة النيكاراغوية التي كانت الولايات المتحدة تدعي أنها تدعمها). (٢١)

كانت التركة الأخيرة التي خلفها سوموزا كارثية إلى أبعد الحدود حتى أن بعثة من البنك الدولي توصلت في تشرين الأول ١٩٨١ إلى استنتاج يقول بأن «معدلات الدخل التي كانت في ١٩٧٧ تستحيل استعادتها، في ظل أفضل الظروف، حتى أواخر عقد الثمانينيات» وبأن «من شأن أي خلل أن يقضي إلى صدمة مالية». حدثت، بالطبع، «أشكال من الخلل»، غير أن مثل هذه الوقائع لا تزعم الايديولوجيين الذين يحملون الساندينين كل المسؤولية عن الكوارث التالية



انطلاقاً من قناعاتهم المذهبية . ثمة خدعة بلاغية مألوفة ابدعتها بعثة كيسنجر تقوم على ابراز سوء الادارة الاقتصادية لدى الساندينيين بعقد مقارنات بين مستويات المعيشة في الثمانينات مع نظيراتها في ١٩٧٧ مما يتيح فرصة ارجاع الآثار المترتبة على ارهاب سوموزا المدعوم من الولايات المتحدة إلى التوتاليتاريين (الشموليين) الماركسيين - اللينينيين . وعام ١٩٧٧ يشكل خياراً موقفاً لأنه كان عام « وفرة استثنائية » (فرانسييسكو مايورغا Francisco Mayorga أحد اقتصادي المعارضة UNO). (٢٢) رغم الظروف المرعبة كان التقدم الاقتصادي في نيكاراغوا خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينات جيداً، حيث تحقق أعلى معدلات النمو في أمريكا الوسطى بهامش كبير، وحصل تحسن في مستوى المعيشة خلافاً للتدهور الملموس الحاصل في باقي أرجاء أمريكا الوسطى، والتدهور الأخف في أمريكا اللاتينية كلها، مع اعادة ذات شأن لتوزيع الدخل فضلاً عن توسيع الخدمات الاجتماعية . ففي ١٩٨٣ جاء في تقرير بنك التنمية الأمريكي أن « تقدم » نيكاراغوا « الجدير بالملاحظة في القطاع الاجتماعي » من شأنه « أن يرسى قاعدة صلبة لتنمية اجتماعية - اقتصادية طويلة الأمد » . كما أشاد البنك الدولي وغيره من المنظمات التنموية الدولية بالسجل النيكاراغوي « الملفت للنظر » وبالنجاح الكبير المتحقق في بعض الميادين « بشكل أفضل مما في أي مكان آخر بالعالم » (البنك الدولي). (٢٣)

إلا أن بضغوط الولايات المتحدة نجحت في إيقاف هذه التطورات الخطرة . ففي أوائل ١٩٨٧ عزاز رجل الأعمال البارز اينريكي بولانوس Enrique Bolanos ، وهو على يمين ادارة المعارضة UNO ، الأزمة الاقتصادية في نيكاراغوا إلى الحرب (٦٠ بالمئة، بما في ذلك الحرب الاقتصادية)، وإلى الأزمة الاقتصادية العالمية (١٠ بالمئة) وإلى حرمان قطاع اليزنس من الرساميل مع أخطاء الحكومة (٢٠ بالمئة) . تقدر الفاينانشال تايمز تكاليف حرب الكونترا بـ ١٢ ملياراً من الدولارات؛ ويضيف مايورغا Mayorga إلى ذلك مبلغ ثلاثة مليارات هي الخسارة الناجمة عن المقاطعة . صحيح أن المبالغ الاجمالية غير مؤكدة ولكنها تقع بوضوح في اطار « أشكال الخلل » التي من شأنها، كما تنبأ البنك الدولي، أن تفضي إلى الكارثة . (٢٤) أما الفكرة التي تقول بأن الولايات المتحدة قد تدفع تعويضات عما أحدثته من أضرار فيمكن وضعها في بخانة الفكرة القائمة على أن الولايات المتحدة قد تحترم القانون الدولي عموماً نفسها . تتحدث الصحافة بصراحة عن أن ادارة بوش « تمارس ضغطاً مديداً » على حكومة شامورو Chamorro وتبلغها بأن « مساعدات الولايات المتحدة اللاحقة إلى نيكاراغوا سوف تتوقف على » تخلي نيكاراغوا عن « الحكم القاضي بتغريم الولايات المتحدة بمبلغ يصل إلى حوالي ١٧ ملياراً من الدولارات لصالح نيكاراغوا، وهو حكم صدر عن محكمة العدل الدولية أثناء حرب الكونترا » (٢٥) إن الولايات المتحدة تحتجر نيكاراغوا رهينة رغم تدفق الخطب البليغة بغزارة عن قدسية القانون الدولي وعن الواجب المقدس الذي يلزم الجميع بمعاقة أولئك الذين ينتهكونه . ليس ثمة احساس ملحوظ بأي تناقض!

استعرضنا في الفصل الثامن أفكار هاثم كارتر (باستور Pastor ، فيكي Vaky ، فانس Vance) . نستطيع ، إذا استخدمنا منظراً مكبراً على درجة كافية من القوة، أن نميز هذا المنظور

اليساري عن نظيره اليميني - عن موظف البتاغون الذي أبلغ الصحافة في ١٩٨٨ بأن حفنة من الارهابيين المدعومين من الولايات المتحدة استطاعت « أن تمارس بعض الضغط على الحكومة النيكاراغوية وأن تجبرها على استخدام مواردها الاقتصادية لدعم الجيش، فتمنعها من حل مشكلاتها الاقتصادية » مثلاً. أو عن أحد العاملين في قلب وزارة الخارجية الذي قيل إنه رأى في ١٩٨١ أن من الضروري تحويل نيكاراغوا إلى « ألبانيا أمريكا الوسطى ». أو عن الموظف الحكومي الرسمي الذي تحدث أمام الصحفيين في ١٩٨٦ عن أن الولايات المتحدة لا تتوقع للكونترا أن تنتصر، غير أنها « قانعة بأن ترى الكونترا قادرة على اضعاف الساندينينين باجبارهم على تبديد مواردهم الشحيحة على الحرب بعيداً عن البرامج الاجتماعية »؛ أما العواقب فيمكن أن تعتبر عندئذ برهاناً صريحاً على سوء ادارة الساندينينين ». وبما أن هذه العقلية مشتركة بين الصقور والحمام فمن غير المفاجيء ألا يكون هناك أي رد فعل لدى ظهورها على صفحات البوسطن غلوب، تماماً كاستحالة انتظار رد فعل ما على شهادة ديفيد ماك ميكال D. Mac Michael أمام المحكمة الدولية حول أهداف برنامج الكونترا المذكور سابقاً - ممارسة ضغوط حاسمة على نيكاراغوا بما يجبرها على « الانقضاخ على الحريات المدنية » من أجل اظهار « طابعها التوتاليتاري المتأصل المزعوم فتصعيد المعارضة الداخلية في البلاد ». لسنا بحاجة لمزيد من التعليق على الحماس الذي أبدته الطبقات المثقفة في تنفيذ المهمات الموكلة إليها. (٢٦)

ذلك هو المغزى الكامل لقيام قيادة الولايات المتحدة بتوجيه القوات العميلة التي تنوب عنها نحو مهاجمة « أهداف طرية » - أي أهداف مدنية غير محصنة وغير محروسة - كما قال الجنرال جون غالفين John Galvin قائد الساوث كوم South Com ؛ ويتدرب الكونترا على مهاجمة المدارس ومراكز الرعاية الصحية من أجل حرمان الحكومة النيكاراغوية من فرص تقديم الخدمات الاجتماعية للفلاحين وتطوير مشروعاتها كما صرح هوراشيو آركي Horacio Arce، قائد الكونترا، أمام الصحفيين (في المكسيك). (٢٧)

لم يعترض يسار ماينز Maynes - سيولينو Scolino على هذه السياسات من حيث المبدأ. فلم يكن هذا اليسار مختلفاً اختلافاً جذرياً مع الاستنتاج الذي توصلت إليه وزارة خارجية جورج شولتز القائل إن « نيكاراغوا هي الورم الخبيث السرطاني الذي ينتشر ويتسع » وإن من الضروري استئصال « السرطان السانديني » عن طريق « اجراء عملية جراحية جذرية إذا دعت الضرورة ». (٢٨) أضف إلى ذلك أن حاتم كارتر وضعوا، عملياً، هذه السياسات موضع التنفيذ الفعلي. وبالتالي فإن من حقهم أن يزعموا بأنهم نجحوا في تحقيق أغراضهم كما اتضح من العملية الانتخابية. أما خطوهم الوحيد فكان متمثلاً بالتشاؤم المفرط ازاء آفاق الارهاب والختق الاقتصادي؛ فمن هذه الناحية كان رأي اليمين صحيحاً، ومن غير المعقول، بالنسبة للييسار، انكار حقيقة أن خصومهم اليمينيين كانوا يمتلكون تصوراً أدق لما يستطيع العنف أن ينجزه. علينا أن « نعطي صاحب الحق حقه »، كما نصحت التاييز عبر الاعتراف بأن الارهاب والحرب الاقتصادية برهنا مرة أخرى على أنها ينطويان على قدر رائع من الكفاءة والفعالية. وهكذا يحق لكل من اليسار

واليمين على حد سواء أن يكونا موحدين فرحاً ازاء انتصار الديمقراطية، نظراً لأن الطرفين كليهما يتصوران الديمقراطية على أنها: عملية اختيار حر وفوهة المسدس على الصدغ!

#### ٤ - « حشد القوى لدعم شامورو Chamorro »

كان الاجماع الكيم ايل سونغى الطراز الذي يُعتبر أمراً طبيعياً وملائماً جداً من قبل التايمز، في حقيقة الأمر، هو السمة التي طبعت « قضية السياسة الخارجية المختلف عليها » التي قيل إنها هزت وشغلت الولايات المتحدة طوال العقد المنصرم. وكما ثبت بالدليل القاطع وعلى نطاق واسع فإن التقارير الاخبارية والآراء المسموح بها في وسائل الاعلام ظلت مقتصرة على، ومحصورة تقريباً بمسألة اختيار الأسلوب الكفيل باعادة نيكاراغوا إلى «حظيرة أمريكا الوسطى». كان ثمة « انقسام »: هل ينبغي تحقيق هذا الهدف عبر ارباب الكونترا أم، في حال اخفاق العنف والقوة، عن طريق ترتيبات تفرضها انظمة فرق الموت الديمقراطية التي باتت تحترم وتراعي « المعايير الاقليمية » المقبولة كما صاغها توم ويكر Tom Wicker وغيره من الحثائم؟ تمت حراسة طيف الأفكار بمستوى يقرب من مئة بالمئة في الصحافة القومية؛ وهذا انجاز بالغ الاثارة. (٢٩)

حافظت تغطية ما قبل الانتخابات على المستويات العالية نفسها من النزعة الامتثالية. فقد كانت هذه التغطية معادية للساندينين دون نشاز. أما تحالف المعارضة UNO فكانوا هم الديمقراطيون لا شيء إلا لأن التحالف تم اجتراحه وفبركته في واشنطن وضم ممثلي المصالح الرئيسية لرجال الأعمال؛ وهذا برهان كاف لاثبات المصادقية الديمقراطية وفق مقاييس الخطاب السياسي في الولايات المتحدة. ومن منطلقات مماثلة يقوم بوب وودوارد Bob Woodward بوصف عمليات السي. آي. أي. التي نفذتها الكونترا على أنها « برنامج ندعيم مواقع البديل الديمقراطي عن النظام السانديني »؛ مامن دليل له علاقة بالديمقراطية يُقدم، أو تدعو الحاجة إليه، حسب الفهم المتفق عليه لمفهوم الديمقراطية.

أما التعليقات والتقارير الاخبارية التي تحدثت عن الساندينين فكانت شرسة ومستهزئة غير أن البعض خرج من السرب. فالبوسطن غلوب نشرت مقالاً افتتاحياً كتبه دانييل أورتيغا قبل الانتخاب ببضعة أيام، ولكن هيئة التحرير حرصت على اضافة صورة كاريكاتورية مرافقة لأزعر مثير للسخط وشرير في زي فيلدمارشال سوفيتي يضع على عينيه نظارات طبية لضمان عدم وقوع القراء في أي خطأ (٣٠). ظل الأوصياء على وسائل الاعلام حريصين جداً على ضمان عدم ورود ولو عبارة واحدة تشي بأن من شأن انتصار جبهة التحرير الساندينية أن يكون الحل الأمثل بالنسبة لنيكاراغوا. حتى الصحفيين الذين كانوا مقتنعين بأن تلك هي الحقيقة لم يقولوها، ربما لأنهم ظنوا أن الفكرة ستكون غير قابلة للفهم، مثلها مثل فكرة « أن الولايات المتحدة هي الدولة الارهابية الأولى » أو « أن واشنطن تعرقل المسيرة السلمية » أو « ربما يتعين علينا أن نقول الحقيقة عن كمبوديا وتيمور »، أو غير ذلك من أشكال الانحراف عن الخط العقائدي الجامد، عن الدوغما. فهذه



العبارات تفتقر إلى المعنى القابل للفهم. إنها شتائم ومسبات، مثل الصراخ على الملا: «أ. . . . ك !»؛ لا تستطيع أن تستشير إلا سيلاً من اللعنات بدلاً من أية ردود عقلانية. ونحن هنا نرى الانجاز الأكبر لعملية التحكم بالفكر، الانجاز الذي يفوق ما تخيله أورويل Orwell كثيراً. ومعنى ذلك كله هو أنك في أي مجتمع حر ستجد الجميع يمشون مشية البطة حسب الإيعاز أو يلودون بالصمت. وماعدا ذلك لا بد له من أن ينطوي على أشد الأخطار وأكثرها هولاً.

على شاشة التلفاز استهل بيتر جينينغز Peter Jennings، وهو ممن يعتبرون مبالين نحو الانحراف اليساري، نشرة الأنباء الدولية معلناً أن نيكاراغوا مقبلة على «الانتخابات الحرة الأولى خلال عقد من الزمن»<sup>(٣١)</sup>. ثمة ثلاث عقائد حاسمة مفترضة مسبقاً: أولاً: كانت الانتخابات في ظل سوموزا حرة؛ ثانياً: لم تكن هناك انتخابات حرة في ١٩٨٤؛ ثالثاً: كانت العملية الانتخابية الجارية في ١٩٩٠ حرة وخالية من العنف والقهر. وهناك حاشية مألوفة تقول: إن أورتيجا أجبر على قبول انتخابات ١٩٩٠ نتيجة ضغوط الولايات المتحدة؛ وعند هذه النقطة تختلف الآراء حيث يزعم كل من اليمين واليسار أن الفضل في هذا الانجاز يعود إليه.

لنا أن نصرف النظر عن النقطة الأولى وإن بعد الإشارة إلى أنها ظلت علكة يلو كها «يسار المؤسسة» وهو يتحدث مرة بعد أخرى عن «استعادة الديمقراطية» في نيكاراغوا. أما النقطة الثانية فتعبر عن إحدى العقائد الجامدة (الدوغمات) المتجذرة التي تظل ثابتة ومحصنة ضد الحقيقة؛ لست بحاجة لاستعراض هذه المسألة المعروفة جيداً خارج دائرة المنظومة العقائدية السائدة. والهامش يفضل الحقيقة غير المقبولة (وبالتالي غير القابلة لأن ترد) التي تقول بأن الانتخابات كانت مقررّة في ١٩٩٠ وأن التأثير الإجمالي لجميع المناورات الأمريكية لم يتعد تقديمها بضعة أشهر.

غير أن النقطة الأكثر إثارة للاهتمام هي الثالثة. تصوروا معي أن الاتحاد السوفيتي قرر أن يتبع النموذج الأمريكي لدى قيام دول البلطيق بإعلان استقلالها، قرر أن يشكل جيشاً عميلاً ينوب عنه ليهاجم تلك الدول من قواعد أجنبية، قرر أن يدرب قواته الإرهابية على ضرب «أهداف سهلة» (مراكز صحية، مدارس، الخ. . .) لمنع الحكومات من توفير الخدمات الاجتماعية وتدمير الاقتصاد عبر المقاطعة والحصار وغيرها من العقوبات، والخ. . . انسجماً مع الروتين المألوف. وافترضوا معي أيضاً أن الكرملين يبادر، حين يحل موعد الانتخابات إلى إبلاغ السكان، بلغة واضحة وصریحة، بأنهم إما أن يصوتوا لصالح الحزب الشيوعي أو يموتوا جوعاً. قد يسارع ستاليني لم يتعرض لعملية إعادة البناء إلى القول بأن هذه «انتخابات حرة ونزيهة» ولكن المؤكد هو أن أحداً غيره لن يؤيده.

من الواضح أن للمقارنة صلة وثيقة بالموضوع. يكفي أبسط أشكال المنطق للدلالة على أن كل من وصف انتخابات نيكاراغوا في ١٩٩٠ بـ «الحرية والنزاهة» وبأنها شكلت خطوة باتجاه الديمقراطية، لم يكن إلا توتاليتارياً خالصاً، ولكنه توتاليتاري من نوعية خاصة إلى حد ما. حقيقة الأمر هي أن تلك الممارسة كانت خالية من الاستثناءات. لم أهتم إلا على صحفي واحد من بين جيش الصحفيين في التيار الرئيسي، استطاع أن يعترف - أو يقر على الأقل - بالحقيقة

الأولية<sup>(٣٢)</sup>. لا شك ثمة أمثلة أخرى يجب أن تكون موجودة، غير أن الاستنتاج الذي لسنا بحاجة إلى اعلانه ينبتنا بأشياء كثيرة عن الثقافة النظرية - الفكرية السائدة والمهيمنة.

منذ اللحظة الأولى كان واضحاً أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لتحمل انتخابات حرة ونزيهة<sup>(٣٣)</sup>. وهذه نقطة أكدتها تصريحات متكررة صادرة عن البيت الأبيض ظلت تقول إن الإرهاب والحرب الاقتصادية سوف يستمران ما لم يلب « اختيار حر » شروط الطرف الذي يميل إرادته . واتخذ الموقف شكلاً رسمياً في أوائل تشرين الثاني حين أعلن البيت الأبيض أن رفع الخطر متوقف على انصياع السكان لأوامر الولايات المتحدة<sup>(٣٤)</sup>.

لا شك أن أنواع « الانقسامات » التي تتصورها التايمز كانت موجودة حول هذه المسألة أيضاً. ثمة عدد قليل رفضوا ببساطة فكرة أن الحرب العسكرية والاقتصادية انطوت على أي قدر ذي شأن من التأثير؛ فما الذي يستطيع مبلغ لا يتجاوز ١٥ ملياراً من الدولارات وقتلي لم يزد تعدادهم عن ثلاثين ألفاً فقط، أن يعنيه مجتمع ينعم بالغنى والرخاء مثل المجتمع النيكاراغوي بعد سوموزا؟<sup>(٣٥)</sup>. وعند التحول إلى أولئك الذين حاولوا أن يكونوا جديدين تجدنا أمام الفريقين المعروفين. لم يأت فريق اليمين على ذكر هذه العوامل الحاسمة وأصر على الاشارة الصارخة بالانتصار المذهل للديمقراطية. أما يسار المؤسسة فقد أوردها بالفعل وسارع بعد ذلك إلى الاشارة بالانتصار المذهل للديمقراطية والتهليل له<sup>(٣٦)</sup>. لنبق مع هذا القطاع من الرأي، ولنعاين عدداً من الأمثلة لالقاء الضوء على هذا النمط من التفكير.

قدم ميكائيل كينزلي Michael Kinsley الذي يمثل اليسار في هيئة تحرير النيويورك New Republic وفي مناقشات محطة تلفزيون CNN، تحليله للانتخابات في المجلة التي يرأس تحريرها (وتعيد واشنطن بوست نشرها). استذكر هذا الصحفي مقالا سابقاً له بعد أن حذف المحتوى الحاسم الذي سنعود إليه. يقول كينزلي بعد ذلك إن « افقار شعب نيكاراغوا كان بالتحديد الهدف الذي تركزت عليه حرب الكونترا مع سياسة المقاطعة الاقتصادية الموازية اضافة إلى الفيتو على أية قروض تنمية دولية »، ولوم النظام السانديني على « تخريب الاقتصاد فيما نكرس أقصى جهودنا للقيام بذلك تحديداً . . . » ليس إلا نوعاً من « السلوك الأوروبي » (نسبة إلى جورج أورويل). . . . « ربما كانت الكارثة الاقتصادية القضية الانتخابية المثلى بالنسبة للمعارضة الظافرة » ويتابع ليقول: « نوع من السلوك الأوروبي أيضاً بالنسبة للولايات المتحدة التي خلقت الكارثة أن تلبس ثوب الداعي والحكم في انتخابات حرة »<sup>(٣٧)</sup>.

يتقدم كينزلي بعد ذلك ليلبس، على طريقة أورويل، ثوب حكم انتخابات حرة وليهلل للـ « انتخابات الحرة » ولـ « انتصار الديمقراطية »، الأمر الذي « بدا أكثر بعثاً على السرور مما تجرأ أحد على التنبؤ به ».

وعلى أطراف يسار المؤسسة كتب أنطوني لويس Anthony Lewis، من النيويورك تايمز، يقول إن « السياسة الريغانية لم تثمر. لم تجلب سوى البؤس والموت والعار ». أما السبب الكامن وراء عدم نجاح تلك السياسة فلا يبينه الكاتب؛ يبدو أنها نجحت نجاحاً كبيراً. ثم ينتقل لويس إلى

التهليل لـ « التجربة في السلام والديمقراطية » التي « أعطت ثماراً » . ويرى أن انتصار الديمقراطية هذا يقدم « برهاناً جديداً على قوة فكرة جيفرسون : فكرة الحكم بموافقة المحكوم، كما ذكرنا فاتسلاف هافل Va'clav Havel قبل أيام . صحيح أن ذلك يبدو رومانسياً، غير أننا نعيش في عصر روماني « (٣٨) .

« لقد أسكرنا النجاح » ، كما كان ستالين يقول، ونحن نشاهد انتصار مثلنا العليا في أمريكا الوسطى وحوض البحر الكاريبي، في الفلبين، في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وفي سائر الأماكن والأقاليم الأخرى التي تقع داخل نطاق نفوذنا مما يجعلنا جديرين بالشأن والمديح على ظروف الحياة والمعيشة الرائعة وعلى حالة الحرية المزدهرة .

تستحق الإشارة إلى هافل بعض التأمل . فخطاب هافل أمام الكونغرس ترك أثراً ملحوظاً على سائر التجمعات السياسية والثقافية . قوطع هافل بعاصفة مدوية من التصفيق حين أبلغ الكونغرس أن « الوعي يسبق الوجود، لا العكس كما يزعم الماركسيون » ؛ كان بوسعه أن يقول بنبرة وودي آلنية (نسبة للممثل السينمائي المعروف وودي آلن Woody Allen) : إن « الوجود يسبق الوعي » فيستثرد الفعل نفسه . غير أن ماسحر مفكري النخبة كان تصريحه القائل إن الولايات المتحدة « أدركت المسؤولية النابعة » من قوتها الجبارة، إنه كانت هناك « قوتان هائلتان : واحدة تدافع عن الحرية والأخرى مصدر للكوابيس » . وتابع هافل يقول : علينا أن نضع « الأخلاق فوق السياسة » . كما يجب أن يكون العمود الفقري لأعمالنا متمثلاً بـ « المسؤولية - مسؤولية ازاء شيء أعلى من عائلي، من بلدي، من شركتي، من نجاحي » ؛ مسؤولية عن الناس الذين يعانون في جمهورية الدومينيكان، في غواتيمالا، في جزيرة تيمور، في الهند الصينية، في موزامبيق، في قطاع غزة، وفي غيرها من الأماكن المأثلة، مسؤولية عن هؤلاء الناس الذين يستطيعون أن يدلوا بشهادات مباشرة وعينية عن الأعمال الجلييلة التي تقوم بها القوة العظمى التي تتولى « مهمة الدفاع عن الحرية » (٣٩) .

وهذه الأفكار أذهلت الليبراليين الذين اعتبروها وحياً من السماء . لم يكن لويس وحده هو الذي انبهر بها . فالواشنطن بوست اعتبرتها « دليلاً مذهلاً » على حقيقة أن بلد هافل هو « المنبع الرئيس » لـ « التقاليد الثقافية الأوروبية » و « صوتاً للضمير » يتحدث « بمرجعية عن المسؤوليات التي تقع على عاتق القوى، الكبيرة منها والصغيرة، بعضها ازاء البعض الآخر » . كما هللت البوسطن غلوب لهافل على « بعده عن استخدام الكليشيهات » وهو يقدم لنا « نصائح الزاخرة بالحكمة » بأسلوب يتحلى بقدر غير قليل من « الانسياب والمنطق » . أما ماري ماك غروري Mary Mc Grory فهامت بـ « مثاليته، سخريته، إنسانيته » وهو « يقدم موعظة حول عقيدة صعبة تقوم على المسؤولية الفردية، في حين « انحنى » الكونغرس « إلى الأرض احتراماً » لعبقريته وتماسكه . تساءل كل من المعلق جاك غيرموند Jack Germond ووجول ويتكوفر Jules Witcover عن سبب عدم توفر مثقفين بهذا القدر من العمق في الولايات المتحدة، مثقفين « يرفعون الأخلاق إلى مستوى أعلى من المصلحة الذاتية » بهذه الطريقة . ثمة مادة نشرتها الغلوب على صفحتها الأولى تحدثت عن « مدى



انبهار الساسة والعلماء الراسخين في العلم الامريكان « بهافل ، وعقدت مقابلات مع سكان محليين حول الأسباب التي تمنع المثقفين الامريكيين من الاقتراب من تلك الذرا الشاغمة (٤٠) .

يوفر رد الفعل هذا هو الاخر مرآة مفيدة للثقافة النخبوية . بصرف النظر عن العلاقة بين الوعي والوجود ، نرى أن الأفكار التي سحرت طائفة المثقفين ليست ، آخر الأمر ، أفكاراً غير مألوفة . كثيراً ما يجدها المرء في مواعظ الأخبار الأصوليين ، في خطب الرابع من تموز ، في منشورات الفرقة الامريكية American Legion ، وفي سائر المجلات والأدبيات البحثية عموماً . نجدها في كل مكان بالفعل . فمن ذا الذي ظل بعيداً عن الحياة الامريكية حتى لا يكون قد سمع مرة بعد أخرى أننا « الطرف المدافع عن الحرية » وأتانا نلبي بقدر كبير من الفخر والاعتزاز سائر المتطلبات الأخلاقية لتولي المسؤولية ليس فقط عن أنفسنا بل وعن رخاء البشرية ورفاه الانسانية كلها ؟ ثمة تفسير عقلائي وحيد : إن طائفة المثقفين الليبراليين تؤيد في سرها ما يتفوه به بات روبرتسون Pat Robertson ، مذيع البرنامج الكنسي الانجيلي في التلفزيون ، وما يصدر عن جمعية جون بيرتش John Birch ، مما يجعلها تنبهر رهبة حين تسمع تلك الكلمات نفسها خارجة من فم فانتسلاف هافل .

إن لـ « صوت الضمير » الصادر عن هافل هذا نظيراً مقابلاً مألوفاً آخر . ففي العالم الثلث لا يسعنا أحياناً إلا أن نسمع أناساً يقولون إن الاتحاد السوفيتي يدافع عن حريتهم في حين تشكل الولايات المتحدة كابوساً ثقيلاً . فالصحفي ت . د . آلان T.D.Allman ، الذي كتب أحد التقارير الجدية القليلة عن السلفادور فيما بلغت موجة الارهاب أوجها خلال ١٩٨٠ - ١٩٨١ وصف زيارة له إلى حي شعبي مسيحي تعرض لسائر الممارسات المألوفة من جانب أجهزة الأمن المدعومة من الولايات المتحدة تحدث إليه رجل طاعن في السن عن أنه سمع عن بلد يُعرف باسم كوبا خلف البحار قد يكون مهتماً بمعاناتهم وعذاباتهم وطلب من آلان : « حدثنا ، ياسيد ، نرجوك ، كيف نستطيع أن نقيم صلة مع هؤلاء الكوبيين لنبلغهم بحاجاتنا حتى يتمكنوا من مساعدتنا » (٤١) .

تعالو الآن نجرب تجربة ذهنية أخرى . لنفترض أن فلاح آلان السلفادوري أو قروياً من فيتنام وصل إلى مجلس السوفييت الأعلى واتيحت له فرصة أن يلقي خطاباً عن المسؤولية الأخلاقية وعن المجابهة بين قوتين عظميين احدهما كابوس والثانية مدافعة عن الحرية . لا شك أن تهليلاً صاخباً ومثيراً كان سيتعالى إلى السماء في حين أن كل الحزبيين في البرافدا كانوا سينبهرون فيسكرون حماساً . بالمناسبة لا أريد أن أعقد مقارنة مع ما حدث فعلاً هناك . من السهل أن نفهم أن من شأن العالم أن ينظر إلى هنا بحثاً عن ذلك الذي ظلت تجربته مقتصرة على قنابل الولايات المتحدة و فرق الموت المدربة في الولايات المتحدة من جهة وإلى الجراتات والمدافع المضادة للطائرات السوفيتية وإلى أحلام الخلاص على أيدي الكوبيين من جحيم العذابات التي لا تطاق من الجهة الثانية . فبالنسبة لضحايا الغرب تجعل ظروف الوجود مثل ذلك الاستنتاج معقولاً في الوقت الذي تقف فيه حائلاً دون معرفة أي واقع أوسع نطاقاً . لا يستطيع هافل مع أولئك الذين يهيمنون بتقواه المعروف أن يقدموا مثل هذا العذر . مرة أخرى نتعلم شيئاً عن أنفسنا ، إذا شئنا أن نفعل .

أما الناطق الآخر باسم اليسار في التايمز ، أعني توم ويكر Tom Wicker ، فقد سار على الخط

نفسه، يخلص إلى استنتاج يقول إن الساندينين خسروا « لأن الشعب النيكاراغوي كان قد ملّ الحرب وتعب من الحرمان الاقتصادي ». غير أن الانتخابات كانت « حرة ونزيهة » وغير ملطخة بعمليات القهر والفساد (٤٢).

ونحن ما نزال في طرف المعارضة المتطرفة نلتقي بالباحث المتخصص بالشؤون الأمريكية اللاتينية: وليام ليوغراند William Leo Grande الذي هلّل بدوره للوعد الذي «تنطوي» عليه « الانتخابات الديمقراطية في نيكاراغوا »، مع ملاحظة أن « واشنطن، باسم الديمقراطية، مارست ضغوطاً عسكرية واقتصادية شديدة جداً بغية إجبار الساندينين على الرحيل من مواقع السلطة ». ويتابع ليوغراند قائلاً أما الآن فإن « على الولايات المتحدة أن تبين أن التزامها بالديمقراطية في أمريكا الوسطى يتسع ليشمل ممارسة الضغط على عدد من الحكومات المحافظة الصديقة أيضاً ». فبعد أن أظهرت، بهذا الأسلوب، « التزامها بالديمقراطية » عن طريق الارهاب والحرب الاقتصادية، يتعين على الولايات المتحدة « أن توسع هذه الحمى التحريرية وصولاً إلى الضغط على اصدقائها (٤٣) ».

وحين نلتفت إلى الأضواء الساطعة المنبعثة من الليبرالية الأمريكية نجد أن المقال الافتتاحي الرئيسي في البوسطن غلوب كان تحت عنوان « حشد القوة لدعم شامورو ». أعلن مارتن نولان Martin Nolan محرر صفحة الرأي أن: « على جميع الذين يكونون مشاعر الحب للنيكاراغويين أن يحشدوا قواهم لدعم شامورو ». تصوروا أن أحداً قال في ١٩٦٤ إن على جميع مؤيدي غولدواثر « أن يحشدوا قواهم لدعم جونسون »! كان صاحب مثل هذه الدعوة سيُعتبر شخصاً قداماً من أعماق التاريخ، من تلك الأيام التي شهدت مطالبة المفوضين والحكام الدكتاتوريين لجميع الناس بأن يحتشدوا، رغماً عنهم، تأييداً للقائد ودعمًا للزعيم أما في نيكاراغوا التي لم ترتق بعد إلى المستويات الشاغخة التي بلغناها نحن، فإن أحداً لم يتفوه بمثل هذا الشعار. نكتسب المزيد من المعرفة عن التصور السائد لمفهوم الديمقراطية (٤٤).

يتابع نولان كلامه ليوضح لنا أن « أورتيجا لم يكن سياسياً محنكاً. فجماهيره الحبيبة لم تكن قادرة على تناول الشعارات بدل الطعام فصوتت ببطونها بدلاً من أن تصوت بقلوبها ». لو كان أورتيجا أكثر حنكة لقدم لهذه الجماهير الطعام - عبر اتباع نصيحة نولان والاستسلام للسيد. ففي هذا « النعيم الديمقراطي . . . استطاعت نيكاراغوا نفسها، آخر الأمر، أن تقول كلمتها » - بحرية وبعيداً عن الاكراه والقهر.

قدم ديفيد شبلر David Shipler، أحد مراسلي التايمز، آراءه تحت عنوان « نيكاراغوا، انتصار للولايات المتحدة. مباراة نزيهة ». وبالنظر إلى النموذج الليبرالي يلاحظ شبلر مايلي: « صحيح أن الاقتصاد النيكاراغوي عانى معاناة رهيبة »، بسبب المجابهة مع الولايات المتحدة جزئياً، مما وفر أرضية مناسبة لحصول استياء شعبي واسع النطاق ضد النظام السانديني انعكس على عملية الاقتراع الجارية يوم الأحد ». والنتيجة؟ « برهنت الانتخابات النيكاراغوية أن الدعم المكشوف الشريف لأية عملية ديمقراطية هو أحد أنجح وأقوى أدوات السياسة الخارجية بحوزة واشنطن » - بعد فرض نوع من « المعاناة الرهيبة »، دون شك، في سبيل ضمان النتيجة المناسبة المتمثلة

بـ « انتصار الولايات المتحدة في مباراة نزيهة ». يضيف شبلر أن نيكاراغوا الآن « بحاجة إلى المساعدة من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية » - مؤهل هو وزملاؤه لتقديمها نظراً لأنهم يفهمون معنى الديمقراطية الحقيقية (٤٥).

اعترف تشالز لين Charles Lane، من صحفيي النيوزويك أن جهود الولايات المتحدة الرامية إلى « اشاعة الديمقراطية في نيكاراغوا » عبر حرب الكونترا مع « عقوبات اقتصادية مدمرة » انطوت على « تكاليف رهيبية » تضمنت ثلاثين ألف قتيل ونصف مليون اضافي بمن « باتوا مشردين بلا مأوى » مع اللجوء « الروتيني » إلى أساليب « الاختطاف والاغتيال » فضلاً عن غير ذلك من المنغصات. كانت العواقب قاسية جداً إلى حد « أن الكبرياء وحدها هي التي منعت الساندينينيين من تلبية طلب ريغان الذي أرادهم أن يستغيثوا قائلين (يا عماء!) مع حلول عام ١٩٨٨ ». غير أن السكان صوتوا، أخيراً، لـ « فرصة تتاح أمامهم تمكنهم من أن يضعوا وراءهم ذلك البؤس الذي حل بهم جراء عشر سنوات من الثورة والحرب. . . . فكان النيكاراغويون، آخر الأمر، هم الذين ربخوا نيكاراغوا ». علينا أن « نحتفل بهذه اللحظة » دون نسيان ضرورة تأمل « التزاوج الغريب الخاص بين النوايا الحسنة والمخاطر القومية الذي دفع بنا إلى التورط الحماسي في مكان لم تكن نفهمه إلا فهماً غامضاً » (٤٦).

هللت افتتاحيات الصحافة القومية لـ « الأخبار الطيبة الآتية من نيكاراغوا » لـ « صفقة مدمرة تلقاها الساندينيون »، من شأنها « أن تعزز مواقع الديمقراطية في أماكن أخرى من أمريكا اللاتينية أيضاً » (النيويورك تايمز). ولكن رؤساء التحرير يعترفون بأن ثمة سؤالاً « قابل للمناقشة » - إن سؤال « ما إذا كانت الضغوط الأمريكية وحرب الكونترا قد أدنا إلى التعجيل بعملية الاختراق الرائعة أم أنها كانتا عامل اعاقة وتأخير لها؟ » ولكن « ليست هناك مشكلة »؛ فالديمقراطية كانت هي المنتصرة «، في انتخابات حرة ونزيهة. أما محررو الواشنطن بوست فقد راودتهم أحلام وردية حول أن هذه الانتخابات من شأنها أن تضع « نيكاراغوا على طريق تحول حاسم ونهائي من دولة توتاليتارية إلى دولة ديمقراطية »، ولكنهم ليسوا مطمئنين. فأحد العناوين يقول: « الجماهير تقول كلمتها في نيكاراغوا » مستخدماً عبارة محظورة إلا في مثل هذه المناسبات الخاصة جداً. وقد عبرت الكريستيان ساينس مونيتر عن بهجتها ازاء « تأكيد آخر للديمقراطية كان مذهلاً » (٤٧).

استكمالاً ليس عدلاً ألا نلمح إلى الهوامش الخارجية للمعارضة المحترمة حيث تم التعبير فعلاً عن بعض المخاوف والهواجس. فالمحررون في النيويورك New Yorker، وهي الصحيفة التي غالباً ماتكاد تنفرد من بين صحف التيار الرئيسي بخروجها على اللاهوت الرسمي، يرون « أن طرد هذا الطاغية أو ذاك من السلطة شيء، كما أوضحت نيكاراغوا وبناما مؤخراً، وتحمل أعباء اخراج بلده من مستنقع المجازر والخراب الناجم عن طغيانه شيء آخر ». إن ثمن اصلاح الدمار الذي أحدثه نورينغا وأورتيجا قبل أن ننجح أخيراً في طرد الطاغيتين من السلطة يجب، لهذا السبب، أن يجعلنا نفكر مرتين قبل الاقدام على مثل هذه الممارسات الجديرة بالتقدير (٤٨).

قد يكون هذا كافياً. لم أورد سوى الحالات الأقل فضائية إذ بقيت في نطاق طيف اليسار



الليبرالي: من الصعب أن نهتدي إلى أي استثناء يخالف الصيغة أو النمط. كثيرة هي السمات المذهلة بشكل خاص لعملية تغطية الانتخابات. لعل الأولى تتجلى في التطابق غير العادي. أما السمة الثانية فهي المتمثلة بكره الديمقراطية واحتقارها للذين تكشفوا بهذا القدر المشير والمدهش من الوضوح لدى سائر ألوان الطيف السياسي. والسمة الثالثة تتجسد في العجز الكامل والكلي عن ادراك هذه الحقائق البسيطة. إن الاستثناءات نادراً حقاً.

## ٥ - في نيكاراغوا

تركزت على الظروف التي أحاطت برد الفعل في الولايات المتحدة ولم أقل شيئاً عن السبب الذي دفع النيكاراغويين إلى الادلاء بأصواتهم بالطريقة التي تمت، وهذه مسألة بالغة الأهمية ولكنها مختلفة. لدى رد الفعل النيكاراغوي هو الآخر ما ينبئنا به عن الثقافة السياسية في الولايات المتحدة. كان رد الفعل السائد، داخل الولايات المتحدة، ترحيباً مفعماً بالفرح واطراء على « الجماهير » النيكاراغوية التي انتصرت على مضطهديها في انتخابات نزيهة. أما في نيكاراغوا فإن رد الفعل كان، على ما يبدو، مختلفاً إلى حد ما. فبعد أن تبلغنا بأن الذين فازوا هم « النيكاراغويون، بالطبع »، تنتقل النيوريبليك New Republic إلى مراسلها في ماناغوا توم غيلتن Tom Gjelten الذي يقول: « كانت الاجتماعات الاحتفالية بمناسبة انتصار المعارضة (UNO) صغيرة، شؤوناً خاصة أكثر الأحيان، ولم يحدث أي تدفق جماهيري إلى الشوارع. فمعظم الناس ظلوا في بيوتهم ». وبعد حوالي شهر كتبت الأسوشيتد برس تقول: « لم يعقد مؤيدو اليونو UNO بعد أي احتفال شعبي ». ثمة عدد كبير من التقارير الصادرة عن أماكن ذات علاقة بنيكاراغوا تؤكد المزاج الكئيب الذي يتناقض تناقضاً صارخاً مع أجواء « الوحدة فرحاً » السائدة هنا. قد تشي المقارنة بشيء عمن فاز وعمن خسر، ولكن أحداً لم يتابع الفكرة - أعني في الولايات المتحدة؛ أما في أمريكا اللاتينية فقد تجلّى المغزى بقدر كاف من الوضوح (٤٩).

وبالتالي كان هناك احتفال بالنصر، حفلة رقص احتفالاً بالرئيسة شامورو Chamorro في أحد الأندية الريفية السابقة. قالت مراسلة الأسوشيتد برس دوراليزا بيلارتي Doralisa Pilarte « عادت النبالة لتصبح موضة من جديد » في معرض وصفها لـ « الحشد المتألق جداً جداً من الشريحة العليا للمجتمع النيكاراغوي » مع « القبعات المصنوعة من القش وأثواب الكوكيتيل والأظافر المنكورة،... عبايات جميلة وأحذية على الموضة،... حركات متأدبة وأجواء متألثة مشرقة أذهلت بعض الناس... » مشاهد لم تشهدها نيكاراغوا اليسارية طوال فترة زادت عن العقد. وعلق أحد الدبلوماسيين الأمريكيين اللاتين قائلاً: « أشبه بـ (غاتسبي عظيم Great Gatsby) صباح اليوم التالي. بيلارتي Pilarte التي كان تقريرها متطرفاً في انتقاده للساندينيين، فقد علقت على التغيير الحاد لمقارنة مع العقد المنصرم قائلة « حتى في الأوساط الدبلوماسية كان

الساندينيون قد أشاعوا أجواء مريجة، مرنة، ودية لأنهم هم أنفسهم كانوا أكثر اريتاحاً في أزيائهم القتالية الميدانية ويدلائهم العمالية مما في هذه الصالونات المتألقة» (٥٠).

لم أجد شيئاً من هذا في الصحافة، اغفال ملفت للنظر بعد سنوات من تسليط الأضواء الساطعة على مساوئ الساندينيين مع الاكثار من السخرية بنظارات أورتيغا الطبية وغير ذلك من فيضات الأمثلة الدالة على غرق الساندينيين في الملذات في حين يكابد الفقراء من المعاناة الشديدة - وتلك تعليقات ربما كانت قد اتصفت بشيء من الانصاف لو شكلت ماهو أكثر من مجرد خدمة أخرى لجهاز الدعاية التابع للدولة.

ومع ذلك فإن ثمة رد فعل نيكاراغوي آخر يصفه مراسل التايمز لاري روهتر Larry Rohter، في اداة مفعمة بالاحتقار باللغة الحدة لـ «الأميين» الذين يمارسون نشاطات مثيرة للقرف مثل اصلاح الدراجات الهوائية وتوزيع الحبوب «على مراكز رعاية الأمومة والطفولة» والذين يعزّمون متابعة «خدمة الأكثرية الساحقة من العمال والفلاحين الذين لم تتضاءل احتياجاتهم»، حسب أقوال أحد النشطاء في كازابنيامين ليندر. أما روهتر فيورد كلام فيرجيليو غودوي Virgilio Godoy المنتخب لمنصب نائب رئيسة الجمهورية الذي قال إن الحكومة الجديدة ستبقى متيقظة ازاء المتطفلين: «لن نسمح لأي أجنبي بأن يتدخل في مشكلاتنا السياسية الداخلية» (٥١).

في الأوساط الثقافية المقولبة الخاضعة لانضباط محكم، لا أحد يضحك حين يجرب الكلام عن مثل هذه التصريحات. أما في ظل النظام السانديني الموغل في التوتاليتارية فإن الأجانب وجدوا من يسمح لهم بفبركة تحالف سياسي ارتكز على قوة ارهابية أوجدوها لغزو البلاد؛ كما سُمح لهؤلاء الأجانب باغداق ملايين الدولارات على ذلك التحالف لدعمه في الانتخابات. إن أجانب متورطين فيما دانتهم محكمة العدل الدولية بوصفه «استخداماً غير شرعي للقوة» ضد نيكاراغوا وجدوا من يسمح لهم بتمويل صحيفة كبرى دعت إلى الاطاحة بالحكومة وتمهت علناً مع القوى الارهابية الساعية إلى تحقيق هذه الغاية، ومع القوى العميلة التابعة للقوة الأجنبية التي مولت الصحيفة. وفي ظل حكم هؤلاء التوتاليتاريين تم السماح لأجانب من نمط جين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick ولأعضاء من الكونغرس بدخول البلاد والقاء خطب جماعية وعقد مؤتمرات صحفية دعوا فيها إلى الاطاحة بالحكومة عن طريق القوة وعبروا عن تأييدهم للقوى الارهابية المدعومة من الخارج. كما تم السماح لمحققي «حقوق انسان» مصحوبين بدعاة الكونترا الذين تظاهروا بأنهم «خبراء» بالتنقل بحرية كاملة مثلهم مثل الصحفيين الذين كانوا أكثر الأحيان جواسيس لقوى أجنبية تهاجم البلاد. إن شيئاً شبيهاً، ولو من بعيد، بمثل هذا السجل يستحيل أن نجده في أي من النظم الديمقراطية الغربية؛ ففي الولايات المتحدة وامرائيل وانجلترا وغيرها من الدول الديمقراطية يستحيل تصور مثل هذه الحريات، وإن كانت معرضة لقدر أقل من التهديد، كما تبين صفحات التاريخ بوضوح كامل.

أما الآن فإن النظام التوتاليتاري يستسلم، أخيراً، للحرية مما يجعل نيكاراغوا غير مستعدة بعد الآن لأن تتحمل «تدخل» الأجانب الذين يحملون أفكاراً خاطئة حول كيفية المساهمة في عمليات

الاصلاح والتنمية، الأجانب الذين لا يعملون في سبيل الاطاحة عن طريق القوة بالحكومة بل يؤيدون القوة السياسية الوحيدة ذات القاعدة الجماهيرية في البلاد. إننا نكتسب مزيداً من المعرفة حول ماتعنيه كلمتا « الحرية » و « الديمقراطية » في قاموس الثقافة السياسية المتحكمة المهيمنة. لنا أن نضيف كلمة عن السخط الذي أثاره الأمميون والذي لا يستطيع مراسل التاييز أن يكتبه. كانت هذه سمة عامة لتعليقات وسائل الاعلام طوال سنوات؛ كان لافتاً للنظر تماماً أن ترى القدر الذي يستثيره هؤلاء المتطوعون من الازدراء والسخرية. غير أن علينا، إذا أردنا استكمال الصورة، أن نضيف أن رد الفعل لم يكن متماثلاً تماثلاً كاملاً؛ ثمة استثناء جذري هو المقال الذي كتبه مراسل واشنطن بوست ديفيد برودر David Broder الذي عبر عن قدر مفرط من الاعجاب بمشروع في موبيل، ألاباما « قائم على الحب وقدر لا يصدق من الاخلاص والولاء يرسل « معلمين متطوعين للغة الانجليزية » إلى الخارج. ويتابع برودر كلامه قائلاً: « إن الشيء الملفت للنظر هو أن هذا كله يتم بأموال وطاقات طوعية. فكل معلم أو معلمة يدفع أجور سفره (بأسعار مخفضة متفق عليها مع وكالة سفريات موبيل) ويحمل معه وسائله التعليمية » (٥٢).

غير أن المتطوعين الذين يثرون رعبه ليسوا أمثال بن لندر Ben Linder المتوجهين إلى قرى نائية في نيكاراغوا أو شباباً متطوعين للعمل في مدارس وجامعات هناك (بدون أية أسعار مخفضة)؛ بل معلمي اللغة الانجليزية المتطوعين الذين يرحلون بعيداً ليعانوا من ظروف بائسة في براغ. لا يمكن للفرق أن يغيب عن أي مراقب سليم العقل.

## ٦ - النظر إلى المستقبل

دعونا الآن نكف عن النظر إلى السجل الفعلي ولنتحول إلى بعض التأملات. يتركز أحد الأهداف الأساسية لسياسة الولايات المتحدة ازاء امريكا اللاتينية (وغيرها)، منذ زمن طويل وبصورة موثقة بصورة جيدة، على أحكام السيطرة على البوليس والجيش بغية عدم تحول السكان إلى تطبيق أفكار غير مقبولة. لذا فإن أحد الأهداف سيتركز مع الزمن على استعادة شيء شبيه بالحرس الوطني السوموزي، تنفيذاً لتوصيات الحثائم الكارترية.

وثمة هدف ثانوي هو تدمير أية صحافة مستقلة. ويتطلب هذا، أحياناً، عنفاً إجرامياً كما في السلفادور وغواتيمالا. أما الترحيب النخبوي الواسع بمثل هذه الممارسة فواضح من رد الفعل لدى التنفيذ: إنه الصمت، عادة، مصحوباً بكييل المديح للخطوات المتحققة في السير نحو الديمقراطية. وفي أحيان أخرى، كما في كوستاريكا، تكون قوى السوق كافية. حيث الصحف الناطقة باللغة الاسبانية محتكرة من قبل اليمين المتطرف.

وبصورة أعم هناك قوتان مشروعتان في أمريكا اللاتينية هما: الولايات المتحدة أولاً وقبل كل شيء من جهة؛ والطغمة المحلية المؤلفة من الجيش ومجموعات رجال الأعمال المرتبطة بالمصالح الاقتصادية والسياسية العائدة لنخب الولايات المتحدة، التي تحتل مرتبة ثانوية، من جهة ثانية. إذا



ظلت هاتان القوتان ممسكتين بزمام السلطة فإن كل شيء هو على مايرام . إن الملعب منبسط وسهل ، والانتخابات الرسمية الشكلية إذا ما تمت فستكون انتخابات « ديمقراطية » ، أما إذا ظهر أي تحد من جانب عامة الناس فإن الرد الصارم أمر ضروري . إن المؤسسة ، يمينها ويسارها ، مستعدة لتحمل قدر من التدرج والتنوع في الرأي بشأن المستويات المناسبة من الوحشية والقمع والبؤس العام . لن يكون سهلاً تحقيق مثل هذه الأهداف التقليدية في نيكاراغوا . وأية مقاومة لمثل هذا المسعى سوف يُدان باعتباره « توتاليتارية ساندينية » . يستطيع المرء أن يدبج الافتتاحيات المطلوبة سلفاً .

قد يعجز التحالف الذي فبركته واشنطن عن تلبية الأوامر المفروضة عليه من السيد . وعندئذ سوف تدعو الحاجة إلى مديرين جدد . وأخذ الخيارات هو التوجه إلى اليمين ، كعملية تكاد تكون عكسية . قد يبدو نائب رئيسة الجمهورية فيرجيليو غودوي Virgilio Godoy أوتوقراطياً متشدداً مناسباً ، كما ينبغي أن يكون أعضاء الكونترا السابقون موجودين للفادة من المهارات الارهابية التي اكتسبوها من تدريبهم في الولايات المتحدة والدول العميلة لها . أو يمكن الاهتداء إلى آخرين يقومون بالمهمة ، حسب الظروف . ثمة خيار آخر يكمن في السير على طريق مختلف ومجرب جيداً أيضاً . هناك منظمة ذات قاعدة جماهيرية واحدة في نيكاراغوا . قد تتحلل تحت وطأة القمع ، أو بسبب التدهور الاجتماعي والاقتصادي ، أو جراء الضغوط الحتمية الناجمة ، ببساطة ، عن احتكار الموارد من قبل اليمين مع أسياده الامبرياليين . أو قد تستعيد هذه المنظمة حيويتها التي فقدتها جزئياً على الأقل . إذا بقيت موجودة ، وإذا أمكن اركاعها ، فقد تستطيع قيادتها أن تصبح جديرة بأداء وظيفة الادارة الاجتماعية تحت قيادة الولايات المتحدة . تمت الاشارة تلميحاً وبصورة منحرفة إلى مثل هذا الاحتمال في جريدة الـول ستريت جورنال حيث كتب المحررون في افتتاحياتهم المكرسة للانتصارات المتحققة في الانتخابات مايلي : « مع مرور الزمن قد يكتشف دانييل أورتيغا مدى قوة التأثيرات الدافعة نحو الاعتدال التي تنطوي عليها الانتخابات الديمقراطية ، كما فعل ميكائيل مانلي Michael Manley ، وهو ماركسي ملتزم سابق ، في جامايكا » (٥٣) .

وترجمة هذا الكلام تعني أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى النموذج الجامايكي ، عبر التركيز ، أولاً ، على نفس الحركة الشعبية وتدميرها ، والتحول بعد ذلك إلى تقديم الدعم السخي للبديل الرأسمالي المفضل الذي أثبت فشله البائس ، ومن ثم الرجوع إلى الشعبوي مانلي Manley لتكليفه بادارة الكارثة التي حلت - شريطة أن يكون تابعاً لنا وأن يمارس دوره الاداري لحسابنا . (٥٤)

هذه النقطة مفهومة على نطاق واسع وإن كانت تترك مضمرة في التعليقات المهذبة . فبصورة تكاد تكون عزيزية تم قلب أورتيغا فور اعلان نتائج الانتخابات من وغد شرير إلى رجل دولة وسياسي محنك ، إلى قائد واعد . يمكن ابقاؤه في الأروقة لاستدعائه عند الضرورة من أجل تكليفه بمهمة تنفيذ توجيهاتنا بشرط واحد هو أن يكون قادراً على تعلم أصول السلوك الحسن .

إنها السياسة الروتينية الثابتة . ما إن يتم ترويض الغوغاء ، ما إن يتم التخلي عن الحلم بمستقبل أفضل ، ما إن تدرك « الجماهير » أن أملهم الوحيد هو تلميع أحذية البيض ، حتى يصبح

مناسباً أن تتيح فرصة التحقق لـ « سيرورة ديمقراطية » قد تفضي حتى إلى إعادة أعداء سابقين إلى كراسي السلطة. إنهم يستطيعون، عندئذ، أن يقوموا بإدارة الخرائب - نيابة عنا. ثمة فائدة جانبية إضافية تكمن في هذه العملية ألا وهي أن القوى الشعبية تفقد مصداقيتها. فالولايات المتحدة كانت مستعدة تماماً لتمكين مانلي من استلام السلطة بعد اخفاق تجربة السوق الحرة الريغانية، وللنظر بالقدر نفسه من الاتزان ورباطة الجأش ( بل والاعتزاز بمبدأ اتساع صدرنا للتنوع ) فيما لو كان خوان بوش Juan Bosch قد فاز في انتخابات ١٩٩٠ بجمهورية الدومينيكا. لم تعد ثمة أية حاجة لإرسال قوات المارينز في سبيل منعه من تولي المنصب كما في ١٩٦٥ حين انتفض السكان وهزم الجيش واستعاد النظام الدستوري الشعبي الذي كان قد أطيح به في انقلاب دعمته الولايات المتحدة. فبعد سنين من هيمنة فرق الموت والموت جوعاً والفرار الجماعي لأناس القوارب اليائسين، مع استيلاء الشركات الأمريكية على ما تبقى من الاقتصاد، لم يعد هناك ما يدعونا للانزعاج من الإصلاحات الديمقراطية. ومن المنطلق المنطقي نفسه، يحسن بنا أحياناً أن نشجع رؤساء بلدية زنوج - بل وقادة في حركة الحقوق المدنية، إن أمكن - على تولي رئاسة عملية انهيار ما تبقى من المدن الداخلية لأعماق العالم الثالث، وندفع بهم إلى القيام بهذا الدور. ما إن تصبح عملية انهيار المعنويات شاملة ومكتملة حتى تتاح لهم فرصة إدارة الخراب والتحكم بالسكان. ربما كان أورتيغا والساندينيون، بعد الرجوع إلى العقل والمنطق بفضل جرعة الواقع الآتية من الطرف الوصي على النظام، مستعدين لتولي القيام بهذه المهمة إذا ما أخفق عملاء الولايات المتحدة المختارون.

قبل سنوات علّق قس يسوعي يعمل في نيكاراغوا، وقد كان من قبل نشيطاً سياسياً في التشيلي قبل انقلاب بينوشيت، قائلاً: « ارتكب الأمريكيون خطأ في التشيلي »، إذ قتلوا الثورة هناك « بسرعة » ( قبل الأوان ) مما حرّمهم من نعمة « قتل الحلم » « أما في نيكاراغوا فإنهم يحاولون أن يقتلوا الحلم ». ذلك هو ما قاله القس اليسوعي. (٥٥)

من المؤكد أن تلك سياسة أكثر تحلياً بالعقلانية، لأن من شأن عدم قتل الحلم أن ينطوي على احتمال تفجير الاضطرابات مرة أخرى. أما لحظة ضياع الأمل في مجتمع أكثر حرية وعدلاً، أما بعد « غرس » العادات المناسبة عميقاً ( كما في جامايكا مانلي، حسب كلام موظف البنك الدولي الذي أوردنا تقويمه الإيجابي من قبل )، فإن على الأمور أن تُحل استناداً إلى التحمل التقليدي للمعاناة والحرمان دون سماع أية أصوات مزعجة متعالية من مقصورة الخدم.

إذا سارت الأمور كلها سيراً حسناً، فإن يسار ماينز Maynes المؤسساتي سيتمكن مرة أخرى من التهليل مرة أخرى لما يطلق عليه اسم حملة الولايات المتحدة « لنشر قضية الديمقراطية ». صحيح أن الأمور لا تكون، يلاحظ مينز، ملائمة تماماً أحياناً. مما قد يدفع بـ « الاختصاصيين إلى الإشارة إلى أن قضية الديمقراطية واجهت نكسات طويلة الأمد في أماكن مثل غواتيمالا وإيران بسبب « نجاحات » سابقة حققتها أجهزة الاستخبارات المركزية (السي. آي. أي.) في الاطاحة بحكومي البلدين ». غير أن الناس العاديين لا يتعين عليهم أن يبالوا بالعواقب الانسانية المترتبة

على تلك الانتكاسات. ثم يلاحظ مينز أن الأمر كان أنجح في غرينادا حيث انتصرت قضية الديمقراطية دون أن تكون باهظة الثمن بالنسبة لنا، « فها من أحد سمع شيئاً عن الجزيرة منذ ذلك التاريخ ». فالحاجة لم تدع إلى كتابة التقارير الصحفية عن الانتخابات عديمة المعنى الأخيرة هناك، عن التحلل الاجتماعي والفساد، عن حالة الحصار المفروضة من جانب الديمقراطيين الرسميين، عن تدهور الظروف المعيشية، وعن سائر النعم المعروفة اللازمة لعملية « الدفاع عن الحرية ». قد تكون نيكاراغوا محظوظة وقد تبرهن على أنها نموذج ناجح نستطيع أن نتفاخر به على المستوى ذاته. أما باناما فقد قطعت شوطاً كبيراً على الطريق المألوف.

لا بد لنا إذن، من أن نستطيع، شريطة توفير التحكم المناسب، اقحام الساندينين مثلهم مثل اسلافهم السابقين على الأقل، في إحدى زوايا « حاوية قمامة التاريخ » حيث ينتمون و « إعادة أمريكا الوسطى إلى العصور المظلمة التي هي جذيرة بها كل الجدارة » وفقاً لتوصيات يسار المؤسسة (آلان تونلسون Alan Tonelson سلف مينز Maynes في مجلة فوزين بوليسي Foreign Policy). (٥٦) وخارج الطيف المؤسسي الرسمي لليمين واليسار فإن لدى اللاناس (النكرات) قياً ومثلاً أخرى؛ لديهم فهم مختلف تماماً لمفهوم المسؤولية عن شيء آخر غير أنفسهم ولمفهوم قضية الديمقراطية والحرية. يتعين على هؤلاء أيضاً أن يدركوا أن العمل التضامني بات الآن أكثر أهمية مصيرية من ذي قبل وبشكل حاسم. إن المحاولات كلها سوف تبذل من أجل تفريغ عامة السكان والناس من الثقافة (من أجل غسل الأدمغة) وصولاً إلى اغراق هؤلاء الناس في وحل المستوى الذهني والأخلاقي لأولياء الأمور في سائر الميادين الثقافية والاجتماعية. وتتصب أمام أولئك الذين لا يستسلمون رسالة تاريخية؛ عليهم ألا ينسوا هذه الحقيقة!



## حواشي الفصل العاشر

- ١ - نيويورك تايمز ١٣ / ١١ / ١٩٨٧ .
- ٢ - ريبورت أون ذي امريكاز Report On The Americas ، حزيران، ١٩٩٠ .
- ٣ - وورلد برس ريفيو World Press Review ، نيسان، ١٩٩٠ .
- ٤ - سنترال امريكا ريبورت، ٢ ، ٩ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٥ - فاينانشال تايمز، ٢٧ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٦ - ميزو امريكا Mesoamerica ، آذار، ١٩٩٠ .
- ٧ - تايم، ١٢ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٨ - TNR ، ١٩ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٩- فورين بوليسي، ربيع ١٩٩٠ . .
- ١٠ - Third World Quarterly، تشرين الأول ١٩٨٤ .
- ١١ - نيويورك تايمز، ٢٧ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ١٢ - ماك نيل Mc Neil ، War and Peace in Centrel America ، (سكرينرز، ١٩٨٨).
- ١٣ - كريستيان ساينس مونيتور، ٢٢ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ١٤ - روبرت باستور R.Pastor ، Condemned To Repetition (مصدر سابق) .
- ١٥ - هوللي سكلاز Holly Sklar ، Washingtons War on Niceragua (ساوث اند، ١٩٨٨).
- ١٦ - بيتر كورنبلوخ P. Kornbluh ، Nicaragua (سنتر فور بوليسي ستاندر، ١٩٨٧).
- ١٧ - انظر Culture and Terrorism للمؤلف؛ بوب وودوارد Bob Woodward ، Veil (سايمون آن تشستر، ١٩٨٧).
- ١٨ - سوزان جوناس S. Jonas ، Revolution in Central America (وست فيو، ١٩٨٣).
- ١٩ - توماس ووكر Th. Walker ، (Nicaragua: The first 5 years)، (وست فيو، ١٩٨٨).
- ٢٠ - تشارلز لين Ch. Lane ، نيوزويك، ١٢ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٢١ - نيويورك تايمز، ١٢ / ١ / ١٩٨٩ .
- ٢٢ - كونروي Conroy ، مايورغا Mayorga ، الفصل السابع من هذا الكتاب.
- ٢٣ - ديانا ميلروز Diana Melrose ، Nicaragua: The Threat of a Good Example؟ (عام ١٩٨٥).
- ٢٤ - سميامي هيرالد، ٢١ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٢٥ - مارك اوهليغ Mark Uhlig ، نيويورك تايمز، ٣٠ / ٩ / ١٩٩٠ .
- ٢٦ - بوسطن غلوب، ٩ / ٢ / ١٩٨٦ .
- ٢٧ - Necessary Illusious و Culture and Terrorism ، للمؤلف.
- ٢٨ - واشنطن تايمز، ٥ / ١٢ / ١٩٨٨ .
- ٢٩ - Manufacturing Concent ، للمؤلف.
- ٣٠ - بوسطن غلوب، ٢٢ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٣١ - ABC وورلد نيوز تونايت، ٢٠ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٣٢ - بوسطن غلوب ٢٨ / ٢ / ١٩٩٠؛ وول ستريت جورنال، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .

- ٣٣ - مقالات الكاتب في مجلة Z ك ١ / ٩٨٩ / وآذار / ١٩٩٠ .
- ٣٤ - انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب .
- ٣٥ - روبرت لاين R. Leikin بوسطن غلوب، ٤ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٣٦ - غير أننا نلاحظ أن التمايز ليس واضحاً تماماً. فمجلة تايم، كما رأينا، أوردت قدراً غير قليل من أمثلة عمليات القتل والتدمير التي مهدت الطريق أمام الانتصار العظيم للديمقراطية، على الرغم من أنها مدرجة في قائمة الصحف المحافظة، إن طيف الرأي المفبرك على مستوى من الضيق يجعل التمايزات المزعومة عصية على الملاحظة في الكثير من الأحيان.
- ٣٧ - واشنطن بوست، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٣٨ - نيويورك تايمز، ٢ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٣٩ - نيويورك تايمز، ٢٢ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٤٠ - واشنطن بوست، ٢٦ / ٢ ؛ بوسطن غلوب، ٢٣ - ٢٦ / ٢ ، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٤١ - Harper's، آذار، ١٩٨١ .
- ٤٢ - نيويورك تايمز، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٤٣ - نيويورك تايمز، ١٧ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٤٤ - بوسطن غلوب، ٢٧ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٤٥ - نيويورك تايمز، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٤٦ - نيويورك بيبليك New Republic، ١٩ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٤٧ - كريستيان ساينس مونيتور، ٢٨ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٤٨ - نيويوركركر، ٢٧ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٤٩ - نيويورك بيبليك New Republic، ١٩ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٥٠ - اسوشيتد برس، بيلارتي Pilarte، ٨ / ٦ / ١٩٩٠ .
- ٥١ - روهتر Rohter، نيويورك تايمز، ١٣ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٥٢ - برودر Broder، واشنطن بوست - بوسطن غلوب، ٦ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٥٣ - وورلد ستريت جورنال، ١ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٥٤ - انظر الفصل السابع، حول النموذج الجامايكي .
- ٥٥ - Turning The Tide للمؤلف .
- ٥٦ - انظر الفصل الثامن، الفقرة الخامسة .

## الفصل الحادي عشر

### الديمقراطية في المجتمعات الصناعية

ما من ايمان يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الخارجية أكثر رسوخاً من ذلك الذي عبر عنه المراسل الدبلوماسي للنيويورك تايمز ، وسبق لنا أن أوردناه ، يقول المراسل : « ظل الولع برؤية الديمقراطية على الطراز الأمريكي متوالدة ومتكررة عبر العالم كله موضوعاً مضطرباً من موضوعات السياسة الخارجية الأمريكية »<sup>(١)</sup> وهذا الموضوع لا يتم حتى التعبير عنه عموماً ، بل يُفترض مسبقاً ببساطة على أنه يشكل أساساً صالحاً لنقاش عقلائي ومنطقي حول دور الولايات المتحدة في العالم . قد يبدو الايمان بمثل هذه العقيدة أمراً مثيراً للحيرة . فاية معاناة خاطفة ، مهما كانت سطحية ، للسجلات التاريخية تكشف أن عمليات تخريب النظم الديمقراطية والاطاحة بها ، وعمليات اللجوء إلى أساليب العنف لتدمير المنظمات الشعبية المؤهلة لأن توفر لأكثرية السكان فرصة تمكن هذه الأكثرية من ولوج ميدان السياسة ، كانت باستمرار موضوعات مضطربة بانتظام في صلب السياسة الخارجية الأمريكية . غير أن هناك معنى معيناً من شأنه أن يوفر تسويغاً ما لهذه العقيدة الراسخة . فإذا كنا نعني بعقيدة « الديمقراطية على الطراز الأمريكي » نظاماً سياسياً يجري انتخابات منتظمة ولكن بدون أي تحدٍ جذري لحكم البيزنس ( حكم رأس المال ) ، فمما لا شك فيه أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة مولعون أشد الولع برؤية مثل هذه الديمقراطية وقد ترسخت في العالم كله . لذا فإن العقيدة لا تتسلف جراء واقع الانتهاك المضطرب لها تحت ستار تفسير مختلف لمفهوم الديمقراطية بوصفها نظاماً يمكن مواطنيه من أن يلعبوا دوراً ما ذا شأن في عملية إدارة الشؤون العامة .

لقد تأكد هذا الاطار من التحليل السياسي مع صورته الايديولوجية مرات كثيرة بوصفه



مقدرة أولى صالحة وجيدة . وبعد تبني الاطار لا نتوقع من الولايات المتحدة أن تصر على استمرار معارضة الأشكال البرلمانية . بل ، على النقيض من ذلك ، فإن هذه الأشكال ستكون مقبولة ، بل ومفضلة حتى ، إذا كانت الشروط الأساسية متوفرة .

## ١ - الديمقراطية هي المفضلة

يشكل تفضيل الأشكال الديمقراطية في الدول العميلة من دول العالم الثالث ، غالباً ، مسألة علاقات عامة إلى حد كبير . أما حيث يكون المجتمع مستقراً والامتيازات مضمونة فإن عوامل أخرى تبرز على السطح . إن لمصالح أوساط رجال الأعمال موقفاً غامضاً من الدولة . فرجال الأعمال يريدون من الدولة أن تمول البحوث والتنمية ، أن تدعم الانتاج والتصدير ( شبكة البنتاغون ، الجزء الأكبر من برنامج المساعدات ، وما إليهما ) ، أن تنظم السوق ، أن تؤمن أجواء ملائمة لعمليات التجارة والعمل في الأسواق الخارجية ، وأن تقوم بعدد كبير من الأعمال الأخرى التي من شأنها أن تجعلها دولة رفاهية ورخاء بالنسبة للأغنياء . إلا أنهم لا يريدون ، في الوقت نفسه ، أن تمتلك الدولة سلطة التدخل في امتيازات المالكين والمديرين . وهذا الهاجس الثاني يفضي إلى دعم الأشكال والصيغ الديمقراطية طالما ظلت هيمنة البيزنس ( رجال وعمال ) على النظام السياسي مضمونة وفي أمان .

إذا كان بلد ما يلبي شروطاً أساسية فإن الولايات المتحدة تكون ، عندئذٍ ، واسعة الصدر ومستعدة لتحمل الأشكال الديمقراطية ، ولو في العالم الثالث ، حيث يصعب ضمان النتائج الملائمة أو المرجوة إلا في حالات نادرة على الأغلب . غير أن العلاقات مع العالم الصناعي تبين بوضوح أن الولايات المتحدة ليست ضد الأشكال والصيغ الديمقراطية بحد ذاتها . ففي الديمقراطيات الغربية الخاضعة بثبات لإرادة أوساط رجال الأعمال لا نستطيع أن نتظر رؤية الولايات المتحدة وهي تنفذ الأعمال التخريبية والارهاب أو عمليات الغزو العسكري بأشكالها الشائعة في العالم الثالث .

قد تصادفنا استثناءات معينة . ثمة ما يشير ، مثلاً ، إلى تورط المخابرات المركزية (السي . آي . إي .) بما هو قريب من الانقلاب الذي أطاح بحكومة ويتلام Whitlam العمالية في أستراليا عام ١٩٧٥ ، حين نشأ خوف من أن ويتلام هذا قد يجرؤ على التدخل في شؤون القواعد العسكرية والاستخباراتية الأمريكية الموجودة في أستراليا . ظلت عمليات تدخل الاستخبارات المركزية في السياسة الإيطالية وعلى نطاق واسع أمراً معروفاً لدى عامة الناس منذ تسرب تقرير بايك Pike المقدم إلى الكونغرس في ١٩٧٦ ، الذي تحدث عن تقديم ما يزيد عن ٦٥ مليوناً من الدولارات لدعم مواقف الأحزاب السياسية الموالية والجهات المؤلفة قلوبها « خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٨ إلى أوائل السبعينات . وفي ١٩٧٦ سقطت حكومة ألدو مورو Aldo Moro في إيطاليا عقب سريان شائعات تحدثت عن أن المخابرات المركزية أنفقت ٦ ملايين دولار لدعم مرشحين معادين للشيوعية . وفي تلك الأثناء كانت الأحزاب الشيوعية الأوروبية تسعى إلى الاستقلال وتتجه نحو تبني

اتجاهات قائمة على التعددية والديمقراطية ( الشيوعية الأوروبية ) ، وهو تطور لم يكن ساراً ، كما لاحظ راييموند غارتوف Raymond Garthoff ، لا في واشنطن ولا في موسكو ، إذ أن أياً من الطرفين لم يكن مؤهلاً لأن « يقبل بظهور أوروبا موحدة مستقلة مستندة إلى نزعة قومية محلية بينهما » ولهذا السبب بادرت القوتان العظميان إلى معارضة اسباغ صفة الشرعية على الحزب الشيوعي الاسباني والوقوف في وجه تزايد نفوذ الحزب الشيوعي في ايطاليا ، فضلاً عن تفضيلهما ، كليهما ، لقيام حكومات يمينية معتدلة ( يمين وسط ) في فرنسا . فوزير الخارجية هنري كيسنجر H. Kissinger اعتبر « المشكلة الكبرى » التي يواجهها التحالف الغربي « كامناً في التطور الداخلي في العديد من البلدان الأوروبية » الذي من شأنه أن يفضي إلى جعل أحزاب شيوعية غربية أكثر جاذبية في نظر الجمهور ، مما يشجع على تحركات باتجاه الاستقلالية ويشكل تهديداً لحلف الناتو . أما غارتوف Garthoff فيختتم دراسته الشاملة للمرحلة بالعبارة التالية : « أعطت الولايات المتحدة أولوية أكبر للهدف الدفاعي القائم على حماية التحالف الغربي والنفوذ الأمريكي في هذا التحالف ، مما لعملية اضعاف النفوذ السوفيتي في الشرق » خلال تلك السنوات ؛ وعبارة « الهدف الدفاعي القائم على حماية التحالف الغربي » إلى الدفاع عن الامتيازات الموجودة ضد أية تحديات داخلية . كان ذلك هو الاطار الجديد لتدخل الاستخبارات المركزية في الانتخابات الايطالية ، وربما في أشياء أخرى كثيرة . (٢)

في تموز ١٩٩٠ دعا رئيس الجمهورية الايطالي كوسيغا Cossiga إلى اجراء تحقيق حول تهم آثارتها محطة التلفزيون التابعة للدولة بشأن قيام المخابرات المركزية بدفع أموال إلى لوسيو جيلي Lucio Gelli من أجل اثارة نشاطات ارهابية في ايطاليا خلال عقدي الستينات والسبعينات . وجيلي هذا كان العقل المدبر للمحفل الماسوني السري المتخصص بالدعاية (P2) Due ، والذي طالما حامت حوله الشبهات بأنه قام بدور قيادي في سلسلة من الأعمال الارهابية وغيرها من الممارسات الاجرامية . ففي تلك السنوات ، حسب تقرير صدر عن البرلمان الايطالي في ١٩٨٤ ، كانت P2 مع مجموعات فاشية - جديدة أخرى ، بالتعاون الوثيق مع عناصر من الجيش والأجهزة السرية الايطالية ، تعد لما يشبه انقلاباً يستهدف فرض نظام يميني متطرف والوقوف في وجه القوى اليسارية الصاعدة . وأحد جوانب هذه المخططات كان يتمثل في تطبيق « استراتيجية توتر » منظوية على تنفيذ عمليات ارهابية كبيرة في أوروبا . والاتهامات الجديدة صدرت عن ريتشارد برينيكي Richard Brenneke الذي يقول بأنه يعمل ضابطاً متعاقداً مع وكالة الاستخبارات المركزية ( السي . آي . إي . ) ويزعم أن العلاقة بين الوكالة (السي . آي . إي . ) والـ P2 استمرت طوال أكثر من عشرين سنة وانطوت على أكثر من عشرة ملايين دولار من الدفعات . والروابط الوثيقة بين واشنطن واليمين المتطرف الايطالي يمكن تتبعها وارجاعها إلى الدعم القوي لانقلاب موسوليني الفاشي في ١٩٢٢ . (٣)

غير أن الصيغة ظلت ، مع ذلك ، قائمة على التأييد العام للديمقراطيات الصناعية . من المؤكد أن علينا أن نقوم الدلائل التاريخية بشيء من الحذر . فعملية الاطاحة بحكومة

ديمقراطية في غواتيمالا . والابقاء على حكم عصابة من قطاع الطرق المجرمين طوال أكثر من ثلاثة عقود، أو المساعدة على التخطيط لانقلاب يتولى ، بنجاح ، مهمة تنفيذ مذابح جماعية في أندونيسيا شيء ؛ في حين أن تكرار مثل هذه « النجاحات » « الباهرة » في مجتمعات مستقرة ومتطورة شيء آخر مختلف تماماً ؛ إن نفوذ الولايات المتحدة لا يستطيع أن يصل إلى تلك الحدود . من الخطأ أن نفترض أن انعدام الوسائل وحده هو الذي يمنع الولايات المتحدة من الاطاحة بالحكومات الديمقراطية في المجتمعات الصناعية لصالح دكتاتوريات عسكرية أو نظم « ديمقراطية » قائمة على فرق الموت وفق النموذج الأمريكي اللاتيني .

إن ما ترتب على الحرب العالمية الثانية من عواقب يكشف النقاب عن هذه التواحي . فالولايات المتحدة كانت ، انطلاقاً من ميزات اقتصادية وعسكرية لم يسبق لها مثيل ، تستعد لأن تصبح القوة العالمية الحقيقية الأولى . ثمة فيض من الوثائق التي تؤكد وجود تفكير متأن لدى أولي الأمر على صعيد الشركات والدولة وهم يخططون لنظام عالمي يتناغم تناغماً كاملاً مع المصالح التي يمثلونها . وهذا الأمر ، على اختلاف التفسيرات والتقويمات ، يوفر رؤيا مثيرة تخرق المواقف المعقدة لنخب الولايات المتحدة من الديمقراطية في وقت كانت فيه الولايات المتحدة في موقع يمكنه من التأثير على النظام الداخلي السائد في المجتمعات الصناعية .

## ٢ - الخطوط العامة

انطلاقاً من خلفية الصورة الموجزة الواردة في الفقرة الخامسة من الفصل الخامس ، تعالوا ننظر في الهاجس المركزي الذي كان يشغل أذهان المخططين العالميين حين واجهوا مشكلة إعادة بناء عالم دمرته الحرب : المجتمعات الصناعية المرشحة لأن تشكل نواة النظام العالمي . ما الذي نستطيع أن نتعلمه من هذه التجربة فيما يخص مفهوم الديمقراطية كما فهمه مهندسو النظام العالمي الجديد وكما يفهمه أسلافهم الذين ورثوهم ؟

تركزت إحدى المشكلات التي برزت مع السير على طريق تحرير الاقاليم المختلفة من نير الفاشية على واقع أن النخب التقليدية كانت قد فقدت مصداقيتها، فيما كانت حركة المقاومة قد حققت قدراً كبيراً من الهيبة والنفوذ، وهي حركة استندت بالدرجة الأولى إلى جماعات متجاوبة مع الطبقة العاملة والفقراء وملتزمة، غالباً، بنوع من أنواع الديمقراطية الجذرية الراديكالية. أما الورطة الأساس فقد حدد معالمها مستشار تشيرشل الموثوق يان كريستيان سموتس Jan Christaan Smuts رئيس وزراء جنوب افريقيا، عام ١٩٤٣ ، فيما يتعلق بأوروبا الجنوبية حين قال: «إذ نطلق عنان السياسة بين تلك الشعوب، قد نجد أنفسنا أمام موجة من الفوضى والشيوعية بالجملة»<sup>(٤)</sup> . وكلمة «الفوضى» هنا تعني خطراً يتهدد مصالح أصحاب الامتيازات، في حين تعني كلمة «الشيوعية» حسب الأعراف المتداولة، اخفاقاً في، وعجزاً عن تفسير «الديمقراطية» على أنها هيمنة النخبة، مهما كانت القضايا الأخرى التي قد يلتزم بها «الشيوعيون» . فحين نترك حبل السياسة على



الغارب، إنما نواجه «أزمة ديمقراطية» حسب مفهوم القطاعات ذات الامتيازات على الدوام. بعيداً كل البعد عن المجابهة بين القوتين العظميين، ظلت الولايات المتحدة حريصة على استعادة النظام المحافظ التقليدي. ولبلوغ هذا الهدف كان لابد من تحطيم المقاومة المعادية للفاشية بما كان في الغالب يخدم مصالح المتعاونين مع النظامين النازي والفاشي ويفضي إلى اضعاف النقابات والاتحادات وغيرها من المنظمات الشعبية وإلى وقف خطر الديمقراطية الجذرية والاصلاح الاجتماعي اللذين شكلا خيارين ماثلين في ظل الظروف السائدة في ذلك الوقت. ومثل هذه السياسة تم اتباعها على الصعيد العالمي: في آسيا بما فيها كوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند والهند الصينية وخصوصاً اليابان بشكل حاسم؛ في أوروبا بما فيها اليونان وإيطاليا وفرنسا وخصوصاً ألمانيا بشكل حاسم مرة أخرى؛ في أمريكا اللاتينية بما فيها ما اعتبرته أجهزة المخابرات المركزية أسوأ التهديدات في ذلك الوقت، أي «النزعة الوطنية والقومية المتطرفة (الراديكالية)» في كل من غواتيمالا وبوليفيا<sup>(٥)</sup>. تطلب الأمر، أحياناً، قدراً غير قليل من الوحشية. ففي كوريا الجنوبية قُتل ما يقرب من مئة ألف إنسان أواخر عقد الأربعينات على أيدي قوات أمنية أوجدتها الولايات المتحدة وكانت تتولى مهمة توجيهها، حصل ذلك قبل الحرب الكورية التي يصفها جون هاليداي John Halliday وبروس كامنغز Bruce Cumings بحقبة اتسمت «أساساً» بتدخل خارجي هائل في «حرب أهلية خيضت بين قوتين داخليتين: حركة ثورية وطنية متجذرة في تقاليد نضالية معادية للكولونيالية راسخة من جهة، وأخرى محافظة متمسكة بالأمر الواقع، ولا سيما بنظام لا متكافئ فيما يخص «الأرض»، نظام عاد إلى السلطة في ظل احتلال الولايات المتحدة، من الجهة الثانية<sup>(٦)</sup>. وفي اليونان، في الأعوام نفسها، تعرض مئات الآلاف من البشر للقتل والتعذيب والسجن والابعاد والطرده في أثناء عملية لمكافحة التمرد والعصيان نظمتهما وقادتها الولايات المتحدة التي استعادت النخب التقليدية بما فيها تلك التي تعاونت مع النازيين وقمعت القوات الشعبية الفلاحية والعمالية بقيادة الشيوعيين التي قاتلت النازيين إلى السلطة. أما في المجتمعات الصناعية فقد تم تحقيق الأهداف نفسها ولكن بوسائل أقل تعويلاً على العنف.

باختصار، واجهت الولايات المتحدة في تلك اللحظة من التاريخ المأزق الكلاسيكي المتمثل بالتدخل العالم ثالثي في أجزاء كبيرة من العالم الصناعي أيضاً. فالولايات المتحدة كانت «ضعيفة سياسياً» رغم جبروتها الهائل على المستويين العسكري والاقتصادي. والخيارات التكتيكية لتحديد عبر تقويم نقاط القوة ونقاط اضعف. وبصورة طبيعية تماماً مالت الكفة لصالح ميدان القوة وتدابير الحرب الاقتصادية والخنق حيث كانت الولايات المتحدة هي المتفوقة. ففي السنوات الأولى التي أعقبت الحرب كانت هذه مشكلة عالمية شاملة. ظلت الخيارات التكتيكية تراعي إلى حد بعيد هذه الشروط العامة دون إهمال تكييفها وفقاً للظروف المحددة الخاصة.

هذه موضوعات مركزية بالنسبة لأي فهم جدي للعالم المعاصر. فالتاريخ الفعلي يمكن اكتشافه عبر دراسات متخصصة مكرسة لأحداث محددة مرتبطة بما كان، في حقيقة الأمر، نمطاً على مستوى رقيق من المنهجية<sup>(٧)</sup>. ولكن ذلك غير متوفر بسهولة للجمهور العام الذي يتم اغراقه بطبعة

مختلفة جداً عن الصورة العامة وعن حالات خاصة في اطارها. خذوا مثال اليونان الذي هو التدخل الكبير الأول فيما بعد الحرب ويشكل نموذجاً لأمثلة كثيرة جاءت بعده. إن أسواق الولايات المتحدة والعالم مُغارقة بمواد مثل رواية ايليني Eleni الشهيرة المحولة إلى فيلم سينمائي للكاتب نيكولاس غاييج N. Gage التي تتحدث عن الارهاب الذي مارسه المقاومة التي كانت بقيادة الشيوعيين. أما الدراسات الأكاديمية اليونانية وحتى الأمريكية التي تقدم صورة مختلفة اختلافاً جذرياً ، وتشير شكوكاً جدية حول حتى قصة غاييج Ga ge الخاصة ، فليست معروفة . في بريطانيا حاولت قناة تلفزيونية مستقلة عام ١٩٨٦ أن تسمع أصوات عناصر حركة المقاومة اليونانية المعادية للنازية بقيادة الشيوعيين الذين هُزموا أمام الحملات البريطانية والأمريكية بعد الحرب ، للمرة الأولى ، وأن تقدم تصورهم ونظرتهم إلى الأحداث . ولكن المحاولة استثارت ردود أفعال هستيرية من جانب المؤسسة دعت إلى كتم هذه الصورة « أحادية الجانب » غير المتناغمة مع العقيدة الرسمية التي ظلت سائدة حتى الآن دون أن تواجه أي تحد . غير أن رئيس الاستخبارات السياسية البريطاني السابق توم ماك كيتريك Tom Mc Kitterik في أثينا اتخذ موقفاً مؤيداً لإذاعة البرنامج وقال : « لسنوات طويلة بقينا لا نرى إلا صورة أحادية الجانب ، وقد كان المسلسل محاولة جريئة لاستعادة التوازن » . إلا أن هجوم المؤسسة المعاكس انتصر في عملية مثيرة من عمليات استعراض العقلية الشمولية ( التوتاليتارية ) ومدى نفوذها في الغرب الليبرالي . تم منع إعادة عرض الفيلم الوثائقي أو تسويقه فيما وراء البحار وخصوصاً في اليونان - ليس هذا إلا مثلاً واحداً من الأمثلة الكثيرة في التاريخ الطويل للقمع والكبت . (٨)

في النظام الدولي الذي يتصوره مخططو الولايات المتحدة ، تعين على القوى الصناعية أن تعيد بناء ذاتها بالاستناد ، أساساً ، إلى النظام القديم مع إيقاف أي تحد لهيمنة البيزنس ( رأس المال ) ، ومع الأخذ بعين الاعتبار في الوقت نفسه أنها الآن إنما تحتل أماكنها في اطار منظومة عالمية تتولى الولايات المتحدة ترتيبها وإدارة شؤونها . وتقرر أن تأخذ هذه المنظومة العالمية شكل دولية ليبرالية خاضعة لقيادة الدول ، دولية ليبرالية تحميها قوة الولايات المتحدة الكفيلة بمنع أية قوى متدخلة وتدار عبر توفير النفقات العسكرية ، التي اتضح أنها عامل حاسم لحفز الانتعاش الصناعي . فالنظام العالمي جرى تصميمه بما يضمن حاجات المستثمرين القادمين من الولايات المتحدة المنتظر ازدهارهم في ظل الظروف السائدة . كان هذا حلماً جميلاً في ذلك الحين وقد تحقق إلى حد كبير . وحتى أواخر الخمسينات لم تصبح أوروبا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية في المقام الأول ، عاملاً ذا شأن في الانتاج والتجارة العالميين . (٩) وإلى حين أدت الحرب الفيتنامية إلى حصول تحول في الاقتصاد العالمي لصالح القوى الصناعية المنافسة لنظيرتها الأمريكية ، ظلت المشكلة التي تواجهها حكومة الولايات المتحدة فيما يخص اليابان متركزة على ضمان نجاح اقتصادها . تنامت الاستثمارات الأجنبية ذات الربحية العالية بسرعة كبيرة واتسعت وازدهرت مجموعات الشركات عابرة القوميات ، ذات الجذور الأمريكية بالدرجة الأولى في الفترة الأولى .

### ٣ - « ورشات العمل الكبرى » : مثال اليابان

داخل العالم الصناعي اعتبرت ألمانيا واليابان اللتان أبدتا قدراً كبيراً من البسالة خلال سنوات الحرب القوتين « القياديتين الطبيعيين » . كانتا « ورشتي العمل الكبيرين في أوروبا وآسيا » ( دين آتشيسون Dean Acheson ) . لذا فقد كان مهماً أهمية حاسمة ضمان إعادة بنائها وفق خطة سليمة مع ابقائهما تابعتين للولايات المتحدة . وبالتالي فإن أية عمليات تجارية بين الغرب والشرق وأي تحركات باتجاه نوع من الانفراج الأوربي كانت تحاط بقدر من الخوف والريبة . كما أن جهوداً كبيرة بُذلت لمنع أي تجديد أو احياء لتلك العلاقات التجارية التقليدية فيما بين اليابان والصين ولا سيما في الخمسينات قبل ادماج الصين هي الأخرى بالمنظومة العالمية الخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة . فأحد الأهداف الرئيسة للاستراتيجية الدبلوماسية الأمريكية التي لخصها جون فوستر دالاس John Foster Dulles أمام اجتماع مغلق لسفراء الولايات المتحدة في آسيا في آذار ١٩٥٥ ، كان متركزاً على « إيجاد أسواق لليابان في جنوب شرق آسيا بغية احباط المحاولات التجارية الشيوعية ومن أجل تعزيز التبادل التجاري بين اليابان وبلدان جنوب شرق آسيا » ، كما كتب تشيتوشي ياناغا Chitoshi Yanaga في الستينيات . ومثل هذا الاستنتاج العام مؤيد بوفرة بالوثائق المفرج عنها لاحقاً من قبل البنتاغون وغيرها . فهذه الهواجس هي التي كانت ، إلى حد كبير ، كامنة وراء تدخل الولايات المتحدة في فيتنام أول الأمر (١٠) .

في الوقت نفسه لم تكن اليابان تُعتبر منافسة جدية ؛ لنا أن نصرف النظر عن جملة الأوهام الأنانية حول مدى اثبات انتعاش اليابان ومنافستها لحقيقة أن الولايات المتحدة كانت متصفة بالغيرية ونكران الذات في تخطيطها لفترة ما بعد الحرب . فقد كان من المسلم به أن من شأن اليابان ، بهذه الطريقة أو تلك ، أن تستعيد موقعها بوصفها « ورشة عمل » آسيا ، وأن تحتل بؤرة القلب من شيء شبيه بـ « دائرة الازدهار » التي سعت الفاشية اليابانية إلى خلقها . وقد تم افتراض أن البدائل الواقعية تكمن في ادماج هذا النظام بنظام الولايات المتحدة العالمي وإلا فإنه مؤهل لأن يصبح نظاماً مستقلاً ، نظاماً ربما قادراً على اعاقه دخول الولايات المتحدة ، بل وحتى مرتبطاً بالاتحاد السوفيتي . أما بالنسبة لليابان نفسها فإن الأفق المتوقع عموماً كان قائماً على أنها قد تنتج « خرداوات » ومنتجات أخرى للعالم المتخلف ، كما استتجت إحدى البعثات البحثية الأمريكية في ١٩٥٠ (١١) .

استند التقويم المتشائم لآفاق اليابان ، في جانب منه ، إلى اخفاق الانتعاش الصناعي الياباني قبل توفر الحافز الاقتصادي المترتب على تسلم المعدات العسكرية اللازمة للحرب الكورية . وفي الجانب الآخر كان هناك ، دون شك ، عامل عنصري أو عرقي - اتضح ، مثلاً ، عبر رد فعل رجال الأعمال على قوانين العمل الديمقراطية التي جاءت بها ظروف الاحتلال العسكري الأمريكي . فهذه القوانين تعيق معارضة رجال الأعمال عموماً . كما شجبتها بحرارة جيمس لي كاوفمان James Lee Kauffman ، أحد أبرز أعضاء لوبي البيزنس الذي كان يعمل لعرقلة



عملية اشاعة الديمقراطية في اليابان . فتعبيراً عن موقف صناعيين مهتمين بتوفير قوة عمل بخسة الثمن ومذعنة ، كتب كاوفمان غاضباً في ١٩٤٧ أن العمال اليابانيين يجب التعامل معهم كأطفال . « لكم أن تتصوروا ما يمكن أن يحدث في عائلة مؤلفة من أطفال في العاشرة أو دونها إذ ما أبلغت فجأة . . . أن أفرادها يستطيعون أن يدبروا شؤون حياتهم كما يحلو لهم » . وتابع يقول إن العمال اليابانيين تحولوا إلى « خنازير برية » . « إذا سبق لكم أن رأيتم هندية أحمر يتفق ما لديه من مال بعيد اكتشاف النفط في أرضه فإنكم تستطيعون أن تكونوا فكرة عن الطريقة التي يتبعها العامل الياباني في استغلال قانون العمل » . أما المواقف العنصرية للجنرال ماك آرثر Mac Arthur ، الحاكم العسكري الأمريكي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية فقد كانت مشينة ومعروفة على نطاق واسع . في شهادة أمام الكونغرس عام ١٩٥١ قال الجنرال ، مثلاً : « إنهم ، حسب معايير المدنية الحديثة ، أشبه بصبي في الثانية عشرة من عمره مقابل تطورنا نحن خلال خمسة وأربعين عاماً » وهذه حقيقة سمحت لنا بأن « نغرس هناك جملة من المفاهيم الأساسية » : « كانوا ما يزالون قريبين من الجذور وبالتالي مرنين ومتقبلين لمفاهيم جديدة » . وفي فترات لاحقة قريبة عاد معلقون يمينيون يابانيون إلى الصاق تلك الصفات بالثقافة والمجتمع الأمريكيين . (١٢)

غير أن البعض تنبؤوا بمشكلات على الطريق ، وقد كان أبرز هؤلاء المخطط المرموق جورج كينان George Kennan الذي أوصى بأن تبقى الولايات المتحدة متحكمة بواردات اليابان النفطية بغية الاحتفاظ بنوع من « الفيتو ، حق النقض » إزاء اليابان ؛ وهذه النصيحة ثم تنبئها . (١٣) إنه أحد الأسباب الكثيرة التي جعلت الولايات المتحدة شديدة الحرص على التحكم باحتياطات النفط في الشرق الأوسط خلال حقبة ما بعد الحرب ، وقد يكون أيضاً سبباً وراء تعنت اليابان في السير وراء الولايات المتحدة فيما يخص مشكلات الشرق الأوسط .

تمكنت الولايات المتحدة ، بعد استبعادها سائر حليفاتها عن أي دور في عملية الاحتلال ، أن تتصرف وحدها في اليابان . (١٤) فالجنرال ماك آرثر شجع على خطوات باتجاه اشاعة الديمقراطية ولو في حدود . أما الحركة العمالية الكفاحية فقد تمت عرقلتها بما في ذلك احباط عدد من المحاولات الرامية إلى فرض الاشراف العمالي على الانتاج . حتى هذه الخطوات الجزئية باتجاه اشاعة الديمقراطية عرضت كلاً من وزارة الخارجية والشركات الأمريكية والقيادات العمالية ووسائل الاعلام في الولايات المتحدة للافتضاح . فجورج كينان وآخرون حذروا من التسرع في انهاء الاحتلال قبل اتمام عملية اعادة بناء الاقتصاد في ظل حكم محافظ مستقر . وهذه الضغوط أفضت إلى تبني « الخط المعاكس » في ١٩٤٧ ، وهو الخط الذي ضمن عدم ظهور أي تحدٍ جدي لهيمنة الحكومة والشركات على العمل والعمال ، على وسائل الاعلام والنظام السياسي .

وفي ظل الخط المعاكس تم الاجهاز على الشركات الخاضعة لاشراف العمال والتي كانت تعمل بقدر غير قليل من النجاح . جرى توفير الدعم لاثنتين من الاشتراكيين اليمينيين كانا متعاونين مع النظام الفاشي وملتزمين بالنقابية الصفراء ( البيزنسية ) على الطراز الأمريكي ، في حين تم استبعاد اليساريين الذين تعرضوا للسجن في ظل الحكم الفاشي ، حسب الصيغة المألوفة في العالم

كله . قُمت الحركة العمالية بقدر كبير من العنف والارهاب البوليسيين ، وعن طريق الغاء حق الاضراب والمساومة الجماعية . نُسفت المجمعات والاتحادات الصناعية مع حلول أواخر الأربعينيات مع استعادة المجمعات الصناعية - المالية ( الزايباتسو Zaibatsu ) التي كانت قلب النظام الفاشي في اليابان ، لنفوذها بمساعدة البوليس وشبكة التجسس مع المنظمات القومية اليمينية . تمت إعادة تشكيل طبقات البيزنس اليابانية بأساليب شديدة الشبه بأساليب النظام الفاشي مما جعلها تمارس السلطة بالتعاون الوثيق مع أجهزة الحكم والدولة الممركزة . كان جورج كينان ، وهو أحد أبرز مهندسي الخط المعاكس ، يعتبر الخطط الأولى الرامية إلى تفكيك الزايباتسو Zaibatsu شديدة الشبه « بوجهات النظر السوفيتية حول شرور الاحتكارات الرأسمالية مما جعل التدابير نفسها مقبولة بجلء لدى كل من يهيمه السير قدماً على طريق اشاعة الشيوعية في اليابان دون غيره . » (١٥) ومع حلول عام ١٩٥٢ لم تكن النخب الصناعية والمالية اليابانية قد رسخت أقدامها بوصفها العنصر المهيمن في اليابان فقط ، بل وباتت تمارس « سيطرة على شبكة أكثر تمركزاً وأشد ترابطاً من الشركات بالمقارنة مع ما قبل الحرب » . ( شونبيرغر Schonberger ) . أما أعباء إعادة البناء فقد أُحيلت إلى الطبقة العاملة والفقراء في ظل نظام وصفه شيروود فاين Sherwood Fine الذي ظل مديراً للاقتصاد والتخطيط في قسم الاقتصاد والعلوم عبر سنوات الاحتلال العسكري الأمريكي بـ « نظام توتاليتاري ( شمولي ) قائم على رأسمالية الدولة » . وهذه السياسة . « مكنت الفئات النخبوية في الشركات اليابانية من تجنب العقلنة الاجتماعية التي كان من شأنها أن توفر سوقاً داخلية منتعشة قادرة على تدعيم الصناعة » ( بوردن Borden ) - وهي المشكلة التي باتت الآن منتصبة أمام منافسي اليابان الغربيين .

يلاحظ برودن Broden أن بريطانيا ، ذات الاتحادات العمالية القوية والنظام القائم على الرفاهية والرخاء ، كانت قلقة ازاء « القدرة العالية جداً على التنافس في الأسعار التنافسية التي وفرتها عملية استغلال العمال واضعاف النقابات والاتحادات » في اليابان في ظل ضغوط الولايات المتحدة . ويقول برودن « كان الرد البريطاني متركزاً على الدفاع عن حقوق العمال اليابانيين وعلى تعزيز مواقع الصين كمتنافس منطقي للصادرات اليابانية » . غير أن هذه الأفكار تضاربت مع التخطيط العالمي للولايات المتحدة التي ظلت حريصة على منع التقارب مع الصين الشيوعية ، كما تضاربت مع النموذج التنموي المفضل لدى الولايات المتحدة وحليفاتها من الشركات اليابانية . فمع تقوية وتدعيم مجتمعات الشركات اليابانية تعرضت الحركة العمالية لعميات الاضعاف والتمزيق عبر التعاون مع القيادات العمالية في الولايات المتحدة وفي غيرها من بلدان العالم . وكانت بريطانيا نفسها ستشهد هجوماً مشابهاً على النقابات وعلى نظام الرخاء ، مثلها مثل الولايات المتحدة بالذات ، مع بداية الانقضااض على الحركة العمالية فيما بعد الحرب ، هذا الانقضااض الذي اكتسب زخماً جديداً بفضل الاجماع الذي ضم الحزبين كليهما في فترة ما بعد الفيتنام والذي تركز على دعم مصالح البيزنس وتأييدها .

قامت الولايات المتحدة ، أساساً ، بإعادة بناء دائرة الازدهار المشترك العائدة للفاشية

اليابانية ولو بعد تحويلها الآن إلى عنصر من عناصر النظام العالمي الخاضع لهيمنة الولايات المتحدة . وفي إطار هذا النظام مُنحت رأسمالية الدولة اليابانية حرية نسبية . فالولايات المتحدة تحملت العبء العسكري الأكبر لعملية سحق التهديدات الداخلية للنظام مما جدد التصور التقليدي لليابان بوصفها شريكة صغرى وتابعة في عملية استغلال آسيا .

ربما كانت اليابان هي الدولة ذات الحركة العمالية الأضعف ، ربما إذا استثنينا الولايات المتحدة نفسها ، في العالم الرأسمالي الصناعي . واليابان مجتمعت منضبط تحت السيطرة الصارمة لإدارة رأسمالية الدولة التقليدية . أدت الحرب الكورية إلى حفز عملية الانتعاش الاقتصادي في اليابان . فالمشتريات العسكرية الأمريكية خلال الخمسينات « لعبت دوراً حاسماً في توفير الدولارات والطلب والتكنولوجيا والأسواق اللازمة لتحديث القاعدة الصناعية في اليابان » ، كما أن الزيادة السريعة منذ عام ١٩٦٥ أدت إلى رفع وتيرة العملية . (١٦) ومع حلول عقد السبعينات بدأت هذه التطورات تثير مشكلات خطيرة وغير متوقعة أمام حكومة الولايات المتحدة وشركاتها . مشكلات مرشحة لأن تتفاقم أكثر مع تحول قضية مواجهة العواقب الوخيمة المترتبة على سوء الإدارة الريغاني إلى قضية ملحة وضرورية .

#### ٤ - « ورشات العمل الكبرى » : مثال ألمانيا

طرحَت ألمانيا عدداً غير قليل من المشكلات نفسها ، مصحوبة بهيمنة تمارسها أربع قوى . وبعد ترسيخ الأقاليم الغربية الثلاث في ١٩٤٧ بدأت الولايات المتحدة تتحرك باتجاه تقسيم ألمانيا . وهذه الخطوات أُتخذت في الوقت نفسه مع اتباع الخط المعكوس في اليابان ولأسباب مشابهة . كان الخوف من الديمقراطية ، الديمقراطية بمعنى المشاركة الشعبية ، أحد هذه الأسباب . قال يوجين روستو Eugene Rostow في ١٩٤٧ إن « الروس متفوقون علينا تفوقاً كبيراً في ميدان القدرة على أداء اللعبة في ألمانيا » مشيراً إلى « اللعبة السياسية » ؛ وبالتالي فإن علينا أن نمنع تحقق اللعبة . وكان كينان قد لاحظ قبل عام واحد أن من شأن ألمانيا موحدة أن تكون هشة أمام التوغل السياسي السوفيتي مما يفرض علينا أن « نعمل على انقاذ الأقاليم الغربية من ألمانيا عبر تسويرها وتحصينها ضد التوغل الشرقي » - يا للصورة الرائعة ! - « وادماجها بصيغة دولية أوربية غربية بدلاً من ادماجها بألمانيا موحدة » انتهاكاً لاتفاقات زمن الحرب . مثله مثل جورج مارشال George Marshall ودين أتشيسون Dean Acheson ، مع سائر المحللين الراسخين في العلم عموماً ، لم يكن كينان يتوقع أي هجوم عسكري سوفيتي ، بل ركز بدلاً من ذلك على « وصف اختلال التوازن في ميدان القوة السياسية ، أكثر من ، القوة العسكرية ، مع الروس على أنه الخطر المباشر الذي تواجهه الولايات المتحدة . » ( شالر Schaller ) . (١٧)

كانت الحركة العمالية وغيرها من المنظمات الشعبية المهددة لهيمنة أوساط البيزنس المحافظة ، هي المسألة الرئيسة مرة أخرى . فبعد استعراض الوثائق السرية التي تم رفع الحظر عنها تستتج



كارولين آيزنبرغ Carolin Eisenberg أن الخوف - بل « الرعب » بالفعل - كان نابعاً من رؤية « حركة عمالية موحدة ، متركزة ، ومسيّسة ، ملتزمة ببرنامج بعيد المدى قائم على التغيير الاجتماعي » . فبعد الحرب بدأ العمال الألمان يشكلون مجالس ورشات ونقابات عمالية ويطورون عملية المشاركة في حل وحسم الأمور المتعلقة بالصناعة ومسألة اشراف القواعد على الاتحادات . أصيبت وزارة الخارجية الامريكية ومعها أعوانها من النقابيين في الولايات المتحدة بالرعب إزاء هذه التحركات نحو الديمقراطية في الاتحادات وفي المجتمع على نطاق أوسع وإزاء سائر المشكلات التي من شأن هذه التطورات أن تنطوي عليها فيما يخص مخططات استعادة النظام « الديمقراطي » الاقتصادي الخاضع لسيطرة الشركات . اتضحت معالم المشكلة أكثر فأكثر جراء واقع تأسيس المجالس العمالية شبه المستقلة التي باتت تمارس قدراً من السلطة الادارية في المشاريع والمنشآت التي تم تطهيرها من النازيين في الأقاليم أو القطاع السوفيتي . كذلك عبرت وزارة الخارجية البريطانية عن الخوف إزاء « التسلل الاقتصادي والايديولوجي » من الشرق الذي يعتبر « شيئاً شديداً الشبه بالعدوان » . وكانت الوزارة تفضل ألمانيا مجزأة تمكن من ضم وادي الرور والراين الصناعي الغني إلى التحالف الغربي ، على ألمانيا موحدة يبدو أن « كفة الميزان » فيها « ستميل لصالح الروس » الذين يستطيعون أن يمارسوا « الجاذبية الأقوى » . وفي اجتماعات داخلية عقدتها الحكومة البريطانية في نيسان ١٩٤٦ قام المسؤول المرموق السير أورمي سارجنت Sir Orme Sargent بوصف التحركات نحو اقامة ألمانيا غربية منفصلة داخل كتلة غربية بأنها ضرورية على الرغم من الاتفاق في الرأي حول أن من شأنها أن تفضي إلى نشوب الحرب : « فالبديل الوحيد ( للتقسيم ) هو الشيوعية على الراين ، « مع الاحتمال اللاحق بأن « أية حكومة ألمانية ستكون خاضعة للنفوذ الشيوعي » . وفي الكتاب البحثي الهام عن الدور البريطاني تقول آن دايتون An Deighton إن تدخل الرجل كان منطوياً على أمية « حاسمة » . (١٨)

أصرت الولايات المتحدة على منع نزع ملكية الصناعيين من النازيين السابقين كما عارضت بشدة تمكين المنظمات ذات القاعدة العمالية من ممارسة أية سلطة ادارية . فمن شأن مثل هذه التطورات أن تشكل تهديداً جدياً للديمقراطية بأحد معاني العبارة مع انتهاكها بالمعنى المطلوب . لذا فإن السلطات الامريكية تحولت إلى الاشتراكيين اليمينيين المتعاطفين ، كما في اليابان ، مع عدم اهمال استخدام وسائل اشراف معينة مثل حزم كير CARE ، ومؤن غذائية وغير غذائية للتغلب على معارضة العمال العاديين والبسطاء . وأخيراً كان من الضروري « تسوير » القطاع الغربي عبر التقسيم ، استخدام حق الفيتو ضد المؤسسات والتكوينات الوجودية الكبرى ، والغاء التجارب الاجتماعية بالقوة ، ومعارضة تشريع الأرض الصادر عن الدولة ، ووقف جهود التنسيق والخ . . تم تجنيد كبار مجرمي الحرب النازيين لصالح أجهزة الاستخبارات التابعة للولايات المتحدة وضد نشاطات حركة المقاومة ولعل أبرز مجرمي الحرب هؤلاء هو كلاوس باربييه klaus Barbie . ثمة قاطع طريق نازي أسوأ من باربييه هو فرانز سيكس Franz Six ، تم اجباره على الخدمة بعد أن قام المندوب السامي الامريكي جون ماك كلوي John J. Mc Cloy بتخفيف حكمه كأحد مجرمي

الحرب . كُلف فرانز بالعمل لصالح راينهارد غيهلين Reinhard Gehlen ، مع تحمل مسؤولية خاصة عن انشاء « جيش سري » برعاية الولايات المتحدة ، جنباً إلى جنب مع اختصاصيين سابقين في الوافن اس. اس. والفيرماخت ، لمساعدة قوات عسكرية أسسها هتلر في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي للقيام بعمليات استمرت حتى الخمسينات . أما غيهلين Gehlen نفسه فكان قد تولى رئاسة الاستخبارات العسكرية النازية على الجبهة الشرقية وتمت إعادة توظيفه رئيساً لمكتب التجسس والتجسس المضاد لدى الدولة الألمانية الغربية الجديدة تحت الاشراف المباشر لوكالة الاستخبارات المركزية ( السي . آي . أي . CIA ) (١٩) .

وفي الوقت نفسه أحييت الأعباء المترتبة على إعادة البناء ، كما حصل في اليابان ، إلى العمال الألمان عبر تدابير نقدية ، جزئياً ، أدت إلى ابتلاع المبالغ المتوفرة لدى الفقراء وفي صناديق النقابات والاتحادات . . . تعلق آيزنبرغ Eisenberg قائلة « كان انقضاخ الولايات المتحدة على العمال الألمان شاملاً إلى حد جعل الاتحاد الأمريكي للشغل AFL يحتج » على الرغم من أن هذا الاتحاد نفسه كان قد ساعد على ارساء أساس هذه العواقب عبر نشاطاته المعادية للحركة النقابية . جرت تصفية النشاط النقابيين وعُطلت الاضرابات بالقوة . ومع حلول ١٩٤٩ عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن سرورها ازاء « تحقّق السلام الصناعي » المستند الآن إلى قوة عاملة خائفة ومطوعة وإلى انتهاء حلم ظهور حركة شعبية موحدة مرشحة لأن تشكل تحدياً لسلطان المالكين والمديرين . وكما يصف توم باور Tom Bower الحصيصة في دراسة لعملية إعادة تثقيف وتأهيل مجرمي الحرب النازيين ، فإن « أولئك المسؤولين عن الادارة اليومية لألمانيا ما بعد الحرب كانوا ، بعد انقضاء أربعة أعوام ، شبيهين شبيهاً ملفتاً للنظر ، بنظائريهم في الادارة التي كانت أيام هتلر » ، بمن فيهم المصرفيون والصناعيون الذين أدينوا بجرائم حرب ثم أطلق سراحهم وأعيدوا إلى مناصبهم السابقة ليستأنفوا تعاونهم مع الشركات الأمريكية . (٢٠)

باختصار كان التعامل مع « ورشتي العمل الكبيرين » متماثلاً في الأساس .

كانت الولايات المتحدة في السنوات اللاحقة ، كما رأينا من قبل ، شديدة الخذر والخوف من أية مبادرات سوفيتية رامية إلى ايجاد ألمانيا موحدة منزوعة السلاح ومن أية خطوات باتجاه تفكيك منظومة الأحلاف . كذلك لم تكن النخب الأوربية الغربية أقل قلقاً إزاء انهيار المجاهدة بين الشرق والغرب الذي من شأنه أن « يطلق حبل السياسة على الغارب بين الناس » بما ينطوي عليه ذلك من تأثيرات بالغة الخطورة . كان ذلك أحد التيارات الخفية الكامنة في عمق الجدل الذي دار في الثمانينيات حول الرقابة على الأسلحة وقضايا الأمن والآفاق السياسية لأوروبا موحدة :

## ٥ - « ورشات العمل » الأصغر

في كل من فرنسا وإيطاليا اتبعت الولايات المتحدة خط تنفيذ مهمات مماثلة . ففي البلدين كليهما كانت مساعدات مشروع مارشال متوقفة بشكل صارم على استبعاد الشيوعيين - بمن فيهم

عناصر رئيسة من عناصر حركة المقاومة والحركة العمالية - من دائرة الحكم ؛ إنها « الديمقراطية » بالمعنى المألوف . انطوت المساعدات الامريكية على أهمية حاسمة في السنوات الأولى بالنسبة للشعوب التي عانت كثيراً في أوروبا ، مما جعلها - أي المساعدات - أداة قوية للسيطرة ، ومسألة بالغة الأهمية فيما يخص مصالح أصحاب الرساميل ورجال الأعمال في الولايات المتحدة فضلاً عن مسائل التخطيط طويل الأمد . يقول ملفين ليفلر Melvyn Leffler : « لو امتنعت أوروبا عن تلقي مساعدات مالية كبيرة وعن تبني برنامج متناغم لتحقيق الانتعاش ، حسب مخاوف المسؤولين الامريكان ، لتمكن اليسار الشيوعي من الانتصار ، ربما حتى من خلال انتخابات حرة » وعشية اعلان مشروع مارشال حذر السفير جيفرسون كافري Jefferson Caffery ، سفير الولايات المتحدة في فرنسا ، وزير الخارجية مارشال Marshall من العواقب الوخيمة التي سينطوي عليها فوز الشيوعيين في الانتخابات الفرنسية قائلاً : « سوف يتم تسهيل عملية التغلغل السوفيتي في كل من أوروبا الغربية وأفريقيا والشرق الأوسط كثيراً » ( ١٢ / ٥ / ١٩٤٧ ) . كانت حجارة الشطرنج موشكة على السقوط . ففي أيار مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على القادة السياسيين في فرنسا وايطاليا لدفعهم إلى تشكيل حكومات ائتلافية مع استبعاد الشيوعيين . قيل بوضوح وصراحة إن المساعدات متوقفة على منع أية منافسة سياسية مكشوفة قد تفضي إلى فوز اليسار والعمال وهيمتهما . وخلال ١٩٤٨ ظل وزير الخارجية مارشال Marshall مع آخرين يؤكد على الملأ على أن مساعدات الولايات المتحدة ستوقف إذا ما تم ايصال الشيوعيين إلى السلطة عبر الانتخابات ؛ لم يكن هذا تهديداً بسيطاً إذا ما أخذنا حالة أوروبا في ذلك الحين بنظر الاعتبار .

في فرنسا جرى استغلال البؤس السائد فيما بعد الحرب وتوظيفه لنسف الحركة العمالية الفرنسية ، جنباً إلى جنب مع استخدام العنف المباشر . فالطعام الذي كانت الحاجة إليه ماسة تم حجبها لفرض الخنوع والاستسلام ، كما جرى تنظيم عصابات اللصوص لتوفير فرق زرع الرعب وكاسري الاضرابات ، الأمر الذي وصفه بقدر من التباهي بعض كتب تاريخ الحركة العمالية شبه الرسمية في الولايات المتحدة التي تمتدح الاتحاد الامريكي للشغل FAL على انجازاته في تقديم المساعدة من أجل انقاذ أوروبا عن طريق شق الحركة العمالية واضعافها ( احباطاً للمخططات السوفيتية ) وفي سبيل توفير الحماية لعملية تدفق الأسلحة على الهند الصينية لتوفير مستلزمات الحرب العدائية الفرنسية الجديدة هناك ، الأمر الذي كان يشكل هدفاً رئيساً آخر من أهداف البيروقراطية العمالية في الولايات المتحدة . (٢١) هذا وقامت وكالة الاستخبارات المركزية ( السي . آي . أي CIA ) باعادة تشكيل عصابات المافيا لتحقيق هذه الأغراض ، عبر واحدة من عملياتها الأولى . أما الشرط أو الثمن فكان متمثلاً باستعادة عمليات الاتجار بالهيروئين . إن ارتباط حكومة الولايات المتحدة بازدهار تجارة المخدرات ما زال مستمراً حتى اليوم . (٢٢)

تم احياء السياسة الامريكية تجاه ايطاليا أساساً عند النقطة التي قُطعت فيها بسبب الحرب العالمية الثانية . فالولايات المتحدة كانت قد أيدت فاشية موسوليني منذ انقلاب ١٩٢٢ وحتى الثلاثينيات . ثم جاء تحالف موسوليني أيام الحرب مع هتلر ليضع حداً لهذه العلاقات الودية ، غير



أنها ما لبثت أن استعيدت فور قيام الولايات المتحدة بتحرير جنوب إيطاليا عام ١٩٤٣ حيث تمت إقامة حكم الفيلد مارشال بادوغللو Badoglio والأسرة الملكية التي كانت قد تعاونت مع الحكومة الفاشية . وفي طريق تقدمها باتجاه الشمال ركزت قوات التحالف على بعثرة المقاومة المناوئة للفاشية إضافة إلى الهيئات الحاكمة المحلية التي شكلتها تلك المقاومة في محاولة منها لـ « خلق الأسس اللازمة من أجل إنشاء دولة جمهورية ديمقراطية جديدة في أقاليم مختلفة نجحت في تحريرها من الألمان » ( جيانفرانكو باسكينو Gianfranco Pascino ) . (٢٣) وبعد ذلك أقيمت حكومة يمين وسط بمشاركة الفاشيين الجدد مع استبعاد اليسار بسرعة .

هنا أيضاً كانت الخطة تقضي بتحميل الطبقة العاملة وجماهير الفقراء أعباء عملية إعادة البناء عن طريق الأجور المنخفضة والطرود الواسع من العمل . كانت المساعدات مشروطة بإبعاد الشيوعيين والاشتراكيين اليساريين عن مواقع السلطة لأنهم دأبوا على الدفاع عن مصالح العمال مما شكل عقبة على طريق الأسلوب المقرر لتحقيق الانتعاش في نظر وزارة الخارجية الأمريكية . أما الحزب الشيوعي فقد اعتبر حزباً عميلاً ؛ كان موقفه « يعني أساساً إخضاع سائر الإصلاحات لتحرير إيطاليا ويعارض عملياً أية محاولة في المناطق الشمالية ترمي إلى تحقيق تغييرات سياسية غير قابلة للتراجع عنها جنباً إلى جنب مع تغييرات في ملكية الشركات الصناعية ، . . . مع التركيز على محاربة وفضح تلك الجماعات العمالية التي أرادت نزع ملكية بعض الشركات » . ( باسكينو ) غير أن الحزب ظل يدافع عن فرص العمل والأجور ومستويات المعيشة للفقراء مما جعله « يشكل عقبة سياسية ونفسية ( سيكولوجية ) أمام إمكانية تحقيق برنامج انتعاش أوروبي » ، كما يقول المؤرخ جون هاربر John Harper لدى استعراضه لإلحاح كينان وآخرين على استبعاد الشيوعيين من الحكم على الرغم من أن من شأن ضم ممثلين عمن يطلق عليهم هاربر اسم « الطبقة العاملة الديمقراطية » أن يكون « مرغوباً » . كان على الانتعاش ، حسب فهم هؤلاء ، أن يتم على حساب الطبقة العاملة والفقراء .

ونظراً لحساسيته إزاء حاجات هذه القطاعات الاجتماعية فقد اعتبر الحزب الشيوعي « متطرفاً » و « غير ديمقراطي » في نظر وسائل الدعاية في الولايات المتحدة التي أبدت أيضاً مهارة فائقة في العزف على وتر الخطر السوفيتي المزعوم . بضغوط من الولايات المتحدة ، تخلى الديمقراطيون المسيحيون عن وعود زمن الحرب حول ديمقراطية أماكن العمل كما تم تشجيع البوليس ، تحت سيطرة فاشيين سابقين أحياناً ، على قمع النشاطات والفعاليات العمالية . أعلن الفاتيكان أن كل من يصوت للشيوعيين في انتخابات ١٩٤٨ سيحرم من الكنيسة ، وقدم دعمه للديمقراطيين المسيحيين المحافظين تحت شعار « إمام مع المسيح أو ضد المسيح Ocon Cristo o Contro Cristol! » . وبعد عام واحد طرد البابا بيوس جميع الشيوعيين الإيطاليين من الكنيسة . (٢٤) كانت جملة واسعة من أساليب العنف والتضليل والمناورة والمساعدات وغيرها مجتمعة ، إضافة إلى حملة دعائية هائلة ، كافية لتحديد حصيلة انتخابات ١٩٤٨ الحاسمة ، وهذه الأساليب كلها كانت ، أساساً ، من صنع التدخل والضغط اللذين مارستها الولايات المتحدة .

صُممت سياسية الولايات المتحدة في الاستعداد للانتخابات بحيث « يستطيع حتى أكثر الناس غباءً أن يدرك التحول الحاصل ويحس به » ، كما قال مسؤول المكتب الإيطالي في وزارة الخارجية الأمريكية حرفياً مستخدماً العبارات الأنيقة التي يتسم بها كلام الطبقة الحاكمة . « فالإيطاليون » مثلهم مثل حالهم قبل ثلاثين سنة ، « أشبه بالأطفال [الذين] لا بد من قيادتهم ومساعدتهم » اشتملت السياسة على الإرهاب البوليسي والتهديدات بمنع الطعام ، بمنع إعطاء سمات الدخول إلى الولايات المتحدة لكل من يدلي بصوته بالطريقة الخاطئة ، بطرد الأمريكيين من أصل إيطالي الذين يؤيدون الشيوعيين ، بحرمان إيطاليا من معونات مشروع مارشال ، والخ . . . يلاحظ مؤرخ وزارة الخارجية الأمريكية جيمس ميللر James Miller أن التنمية الاقتصادية اللاحقة نُفِذت « على حساب الطبقة العاملة » نظراً لأن اليسار والحركة العمالية كانتا « ممزقتين نتيجة دعم الولايات المتحدة » ، وأن جهود الولايات المتحدة أثمرت في تعطيل نجاح « بديل ديمقراطي » يحل محل حكم يمين الوسط المفضل الذي اتضح بالدليل القاطع على أنه فاسد وغير ذي علاقة بشيء اسمه الكفاءة . أما الافتراض السياسي الأساس فكان يقوم على « أن قدر إيطاليا التي هي كيان استراتيجي مفتاحي يظل أمراً أهم من أن يقرره الإيطاليون وحدهم » ( هاربر ) - ولا سيما الإيطاليون غير الملائمين بفهمهم الشائه للديمقراطية .

وفي الوقت نفسه خططت الولايات المتحدة لتدخل عسكري في حال تحقيق الشيوعيين بصورة شرعية وقانونية فوزاً سياسياً في ١٩٤٨ ، وهذا الأمر تم التلميح إليه على نطاق واسع عبر وسائل الدعاية الجماهيرية . اقترح كينان سراً حظر الحزب الشيوعي لقطع الطريق على انتصاره الانتخابي ، معترفاً بأن من شأن ذلك أن يفضي إلى حرب أهلية ، إلى تدخل عسكري من جانب الولايات المتحدة ، وإلى « تقسيم عسكري لإيطاليا » . غير أنه تم صرف النظر عن هذا الاقتراح انطلاقاً من افتراض أن أساليب قمعية أخرى ستكون كافية . إلا أن مجلس الأمن القومي دعا سراً إلى تقديم دعم عسكري لعمليات سرية في إيطاليا جنباً إلى جنب مع التعبئة القومية في الولايات المتحدة ، « في حال تمكن الشيوعيين من الهيمنة على الحكومة الإيطالية بالوسائل الشرعية والقانونية » . (٢٥) تم النظر إلى مسألة تخريب واحباط الديمقراطية الفعالة في ايطالية نظرة بالغة الجدية .

ليست مسألة اعتزام واشنطن على اللجوء إلى العنف في حال تمخض الانتخابات الحرة عن نتائج غير ملائمة مسألة سهلة التعامل معها وبالتالي فقد ظلت مكبوتة عموماً حتى في الأدبيات الأكاديمية والدراسات البحثية . تناقش إحدى الدراستين الأكاديميتين الرئيسيتين عن هذه الفترة مذكرات مجلس الأمن القومي ( م . أ . ق . NSC ) ، ولكن بدون الاتيان على ذكر المضمون الفعلي للفقرة الحاسمة ؛ أما الثانية فتمر بهذه المذكرات دون أن تقول سوى جملة واحدة . (٢٦) وفي الأدبيات العامة فإن القضية كلها غير معروفة .

شكلت عمليات وكالة المخابرات المركزية ( السي . آي . أي . CIA ) الرامية إلى التحكم بالانتخابات الإيطالية ، وقد أجاز لها مجلس الأمن القومي في كانون الأول ١٩٤٧ ، العملية

السرية الكبرى الأولى للوكالة المؤسسة حديثاً . وكما لوحظ من قبل فإن عمليات السي . آي . أي . الهادفة إلى تخريب الديمقراطية الإيطالية استمرت حتى السبعينيات بقدر غير قليل من الزخم . وفي إيطاليا أيضاً لعب القادة العماليون الأمريكيون ، من الاتحاد الأمريكي للشغل FAL في المقام الأول ، دوراً نشيطاً في شق الحركة العمالية واضعافها ، وفي حفز العمال على القبول بإجراءات التقشف فيما كان أرباب العمل يجنون أرباحاً دسمة . أما في فرنسا فإن الاتحاد الأمريكي للشغل كان قد كسر اضطرابات عمال الموانئ عن طريق استيراد قوة عاملة إيطالية عاطلة ومنبوذة مقابل مبالغ دفعتها أوساط رجال الأعمال في الولايات المتحدة . حثت وزارة الخارجية قيادة الاتحاد على ممارسة مواهبها في عملية تمثيل النقابات والاتحادات في إيطاليا أيضاً ، وكانت القيادة مسرورة لاطاعة الأوامر . أما قطاع رجال الأعمال ، وهو القطاع الذي فقد مصداقيته من قبل جراء ارتباطه بالفاشية الإيطالية ، فقد شن حرباً طبقية بالغة الشراسة بقدر متجدد من الثقة بالنفس ؛ فكانت النتيجة النهائية متمثلة باختضاع الطبقة العاملة والفقراء لنير الحكام التقليديين . في دراسته الأكاديمية الهامة للعمال الأمريكية في إيطاليا يلاحظ رونالد فيليبيلي Ronald Filippelli أن المساعدات الأمريكية « استخدمت بالدرجة الأولى لإعادة بناء إيطاليا على الأسس القديمة لمجتمع محافظ » في عملية « طليقة وكاسحة لاستعادة النظام الرأسمالي » على أكتاف الفقراء في عملية قامت على « تدني الاستهلاك والأجور المنخفضة » وعلى « الأرباح الخيالية الهائلة » ، وبدون أي تدخل في امتيازات الإدارة . وفي الوقت نفسه رفض رئيس الاتحاد الأمريكي للشغل ( FAL ) جورج ميني George Meany ، بغضب الانتقادات الموجهة إلى برامجه المعادية للعمال انطلاقاً من أن الحرية في إيطاليا لم تكن على الإطلاق داخل إطار هموم واهتمامات شعب هذا البلد ؛ وبالتالي فإن من حق الاتحاد ( FAL ) أن يتابع سعيه إلى هدفه الأسمى المتمثل بـ « تقوية وتعزيز قوى الحرية والتقدم الاجتماعي في العالم كله » . وذلك عن طريق تأمين بقاء مصالح أوساط رجال الأعمال الأمريكيين في صعود مستمر ، ومن خلال تعاون طبقي مفروض بالقوة وقائم على الانتقام . كانت الحصيلة « استعادة الطبقة الحاكمة نفسها التي كانت مسؤولة عن الفاشية ومستفيدة منها إلى السلطة » ، مع إبعاد الطبقة العاملة عن السياسة واخضاعها لمتطلبات المستثمرين فضلاً عن إجبارها على تحمل جميع الأعباء الناجمة عن تحقيق « المعجزة الإيطالية » ( Miracolo italiano ) ، كما يقول فيليبيلي في ختام دراسته .

يقول هاربر إن سياسات الأربعينيات « أصابت الأقاليم الأفقر والفئات الاجتماعية الأكثر عجزاً من الناحية السياسية في الصميم » ، غير أنها ، أي هذه السياسات ، حققت نجاحاً فعلياً في كسر « أسواق العمالة الجامدة وتسهيل عملية التنمية المسترشدة بالتصدير في الخمسينيات ، الأمر الذي كان متوقفاً على « ظاهرتي الضعف وقابلية الحركة الملفتة للنظر لدى الطبقة العاملة الإيطالية ، المستمرتين » . ويتابع كلامه ليقول إن « هذه الظروف الملائمة الباعثة على السرور » جلبت مزيداً من التنمية الاقتصادية ذات النوعية المحددة فيما قامت وكالة الاستخبارات المركزية بشن حملات دعائية وتمويلية جديدة كلفت عشرات الملايين من الدولارات لضمان استمرارية



## ٢. الاجراءات الباعثة على الفرع . (٢٧)

يميل المعلقون اللاحقون إلى اعتبار تخريب الولايات المتحدة للديمقراطية وتآمرها عليها في كل من ايطاليا وفرنسا دفاعاً عن الديمقراطية . ففي دراسة رفيعة المستوى تناولت السي . آي . أي . والديمقراطية الامريكية ، يقوم رودري جيفريز - جونز Rhodri Jeffreys - Jones بوصف « مشروع السي . آي . أي . الخاص بايطاليا » جنباً إلى جنب مع محاولاتها المماثلة في فرنسا ، على أنه « عملية اسناد الديمقراطية ودعمها » ، رغم أنه يعترف بأن « اختيار ايطاليا لتحظى باهتمام خاص . . . لم يكن على الاطلاق ، مسألة مبادئ ديمقراطية فقط » ؛ فولعنا الشديد بالديمقراطية تعزز بالأهمية الاستراتيجية للبلد . غير أن نوعاً من الالتزام بـ « المبدأ الديمقراطي » هو الذي ألهم حكومة الولايات المتحدة بضرورة فرض النظم الاجتماعية والسياسية التي تختارها هي ، عبر استخدام القوة الهائلة التي تحت تصرفها ومن خلال استغلال آيات الحرمان والعوز التي يعاني منها ضحايا الحرب ممن يتعين عليهم أن يتعلموا أن عليهم ألا يفكروا بأن يرفعوا رؤوسهم إذا قررنا نحن أن نفرض الديمقراطية الصحيحة . (٢٨)

ثمة موقف أكثر غنى بالظلال اتخذه جيمس ميللر James Miller في كتابه عن سياسة الولايات المتحدة ازاء ايطاليا . ففي تلخيصه لسجل طويل يقول ميللر :

« حين نستذكر الماضي نرى أن التورط الامريكي في اشاعة الاستقرار بايطاليا كان انجازاً بالغ الأهمية ولو مشيراً للمتاعب . فالقوة الامريكية ضمنت للايطاليين حق اختيار الشكل المستقبلي للحكم ، كما تم توظيف هذه القوة لتأمين قيام الايطاليين باختيار الديمقراطية . ودفاعاً عن تلك الديمقراطية ضد تهديدات فعلية أو ربما مبالغ بها ، خارجية وداخلية ، استخدمت الولايات المتحدة تكتيكات لديمقراطية كادت تؤدي إلى نفس شرعية الدولة الايطالية » . (٢٩)

أما « التهديدات الخارجية » فقلما كانت فعلية ، كما سبق للكاتب أن اعترف ؛ ظل الاتحاد السوفييتي يراقب من بعيد فيما دأبت الولايات المتحدة على تخريب انتخابات ١٩٤٨ حتى استعادت النظام المحافظ التقليدي ، التزاماً منها باتفاقها زمن الحرب مع تشرشل حول ضمان ابقاء ايطاليا في القطاع الغربي . أما « التهديد الداخلي » فلم يكن إلا التهديد المتمثل بالديمقراطية .

تذكرنا فكرة أن التدخل الامريكي وفر للايطاليين حرية الاختيار مع ضمان وقوع اختيارهم على « الديمقراطية » ( بمعناها الخاص في قاموسنا نحن ) بموقف الحمايم المتطرفين من أمريكا اللاتينية : على الشعب أن يختار بحرية وبصورة مستقلة ، « إلا حين ينطوي ذلك على التأثير سلباً في مصالح الولايات المتحدة » ، ولا تهتم الولايات المتحدة بالسيطرة على الشعب ما « لم تخرج » التطورات « عن نطاق التحكم » .

فالنموذج المثالي للديمقراطية ، على المستويين الداخلي والخارجي ، بسيط ويبلغ الوضوح : لك الحرية في أن تفعل ما تشاء ، طالما أنك لا تفعل إلا الشيء الذي نريده نحن .

## ٦ - بعض النتائج ذات النطاق الأوسع

باستثناء عملية تسليح ألمانيا في إطار التحالف العسكري الغربي - وهي المسألة التي كان من الصعب على أية حكومة روسية أن تقبل بها لأسباب جلية - ظل ستالين يتفرج على هذا كله بهدوء نسبي ، معتبراً إياه ، فيما يبدو ، موازياً لقمعه الوحشي في أوروبا الشرقية . غير أن هذه التطورات المتوازية كانت محكومة بأن تفضي ، بالضرورة ، إلى الصراع .

في استعراضه للخط المعاكس في اليابان يقول جون روبرتس John Roberts إن « قيام الولايات المتحدة باستعادة النظامين الاقتصاديين القائمين على الاحتكار في كل من ألمانيا واليابان ( تحت قيادة مستمدة مما قبل الحرب بالدرجة الأولى ) لم يكن نتيجة للحرب الباردة بل سبباً لها . كانت العملية ، دون أي شك ، جزءاً حيوياً وعضوياً من استراتيجية الرأسمالية الأمريكية في حربها الانتقامية الشاملة على الشيوعية » . - وتعني ، بالمقام الأول ، هجوماً على مشاركة « الطبقات الشعبية » مشاركة تنطوي على شيء من المعنى في عملية صنع القرار . ويعلق ميلفين ليفلر Melvyn Leffler ، مركزاً على أوروبا ، فيقول إن الموقف من الانتعاش الأوروبي جعل الموظفين الأمريكيين يتصرفون من أجل :

« حماية الأسواق والمواد الخام والمكاسب الناجمة عن الاستثمار في العالم الثالث . كان لا بد من احباط النزعات القومية والوطنية الثورية خارج القارة الأوروبية ، تماماً كما كان لا بد من الاستمرار بدأب في محاربة الشيوعية المحلية داخل أوروبا . وفي هذا المسعى المترابط للاشتباك مع قوى اليسار من جهة والتنفوذ المحتمل للكرملين يكمن الكثير من التاريخ الدولي ، من الاستراتيجية والجيوبوليتيكا ( الجغرافيا السياسية ) لحقبة الحرب الباردة . » (٣٠)

إنها تيارات خفية حاسمة فعلت فعلها في عصرنا الحديث ، وما زالت تنطوي على أهميتها البالغة . خلال عملية إعادة بناء المجتمعات الصناعية من بدايتها إلى نهايتها ، ظل الهاجس الرئيسي متركزاً على اقامة نظام رأسمالية دولة تحكمه النخب المحافظة التقليدية في الاطار العالمي لتنفيذ الولايات المتحدة ، هذا الاطار الذي من شأنه أن يضمن امكانية استغلال سائر الأقاليم المختلفة المرشحة للقيام بوظائفها كأسواق ومصادر للمواد الخام . إذا ما أمكن تحقيق هذه الأهداف فإن النظام سيكون مستقراً وقادراً على مقاومة التغيير الاجتماعي المثير للرعب ، هذا التغيير الذي لا بد له ، بطبيعة الحال ، من أن يكون عامل تخريب بعد أن يصبح النظام قادراً على العمل بطريقة منتظمة نسبياً . ففي المراكز الصناعية الغنية سيكون احتواء قطاعات واسعة من السكان أمراً ممكناً ، بل وسيتم جرها إلى مواقع التخلي عن أية رؤى ثورية راديكالية في ظل التحليلات العقلانية القائمة على الربح والخسارة .

وما إن تصبح بنيتها الهيكلية جاهزة حتى تغدو الديمقراطية الرأسمالية مؤهلة لأن تعمل شريطة أن يبادر الجميع إلى اخضاع مصالحهم لحاجات أولئك الذين يتحكمون بقرارات الاستثمار والتوظيف ، بدءاً بالنادي الريفي وانتهاء بمطبخ اعداد الحساء . أما مسألة تآكل أية ثقافة مستقلة للطبقة العاملة ، جنباً إلى جنب مع سائر المؤسسات والمنظمات التي تتولى رعايتها والحرص عليها ،

فليست إلا مسألة وقت ، نظراً للأسلوب المتبع في توزيع الموارد والسلطة . ولدى اضعاف المنظمات الشعبية أو الاجهاز عليها يبقى الأفراد المنعزلون عاجزين عن المشاركة في النظام السياسي مشاركة ذات معنى . فمع مرور الوقت ستتقلب هذه المشاركة إلى شيء أشبه بعرض مسرحي رمزي ، أو ، في أفضل الحالات ، إلى وسيلة تمكن الجمهور من الاختيار بين مجموعات نخبوية متنافسة ومن تصديق قراراتها ، وهو - أي الجمهور - يؤدي الدور الذي حدده له منظرون ديمقراطيون تقدميون من غمط والتر ليبمان Walter Lippmann . (٣١) كان ذلك افتراضاً معقولاً في السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب وقد تأكدت صحته إلى حد كبير حتى الآن ، رغم حصول العديد من الانحرافات والتوترات والصراعات .

إن للنخب الأوروبية مصلحة في الحفاظ على هذا النظام ، وخوف هذه النخب من السكان المحليين لم يكن أقل من خوف السلطات في الولايات المتحدة . وهنا يكمن سبب تبنيها - أي النخب الأوروبية - لمجابهة الحرب الباردة التي جاءت لتشكل تقنية ناجحة وفعالة لعملية الادارة الاقتصادية الداخلية ، واستعدادها ، رغم غمغمت الاستياء بين الحين والآخر ، للالتحاق بركب الحملات الصليبية العالمية التي تشنها الولايات المتحدة . صحيح أن النظام قمعي ، بل ووحشي غالباً ، غير أن ذلك لا ينطوي على أية مشكلة طالما أن الآخرين هم الضحايا . كما أن النظام ينطوي أيضاً على تهديدات دائمة بحدوث كارثة ذات نطاق أوسع ، غير أن مثل هذه التهديدات لا تدخل هي الأخرى في صلب القرارات التخطيطية التي تتحدد اطرها تحت تأثير هدف تحقيق الحدود القصوى من الفائدة الملموسة ذات الأمد القصير ، وهو الهدف الذي يبقى عموداً فقرياً للمبدأ النافذ .

---

## حواشي الفصل الحادي عشر

---

- ١ - الفقرة السابعة من الفصل الثامن في هذا الكتاب .
- ٢ - جون بيلجر John Pilger ، Asecret Country (جوناثان كيب ، ١٩٨٩) .
- ٣ - ايل مانيفستو Il Manifesto ، ٣ / ٧ / ١٩٩٠ ؛ بوسطن غلوب ، ٢٣ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٤ - مونثلي ريفيو ، ١٩٨٠ ، Scenes from the Anti - Nazi War .
- ٥ - انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب .
- ٦ - هاليداي وكومينغز Halliday & Cumings ، Korea: the Unknown War (باتشون ، ١٩٨٨) .
- ٧ - غابرييل كولكو Gabriel Kolko ، Politics of war ، (راندوم هاوس ، ١٩٦٨) .
- ٨ - الغارديان (لندن) ، ٥ / ٧ / ١٩٨٦ .
- ٩ - ألفريد غروسر Alfred Grosser ، The Western Alliance (كونتينوم ، ١٩٨٠) .



- ١٠ - ياناغا, Big Buisness in Japanes Politiecs, Yanaga (ييل، ١٩٦٨).
- ١١ - المصدر السابق .
- ١٢ - جون داور John Dower ، War without Mercy ، ( باتشون ، ١٩٨٦ ) .
- ١٣ - انظر الفصل الأول من هذا الكتاب .
- ١٤ - جومور Joe Moore ، Japanese workers and the Struggle for power (1945 - 1946) ( جامعة ويسكونسن ، ١٩٨٣ ) .
- ١٥ - شونبيرغر Schonberger ، Affermath .
- ١٦ - شالر Schaller ، American Occupation .
- ١٧ - جون هـ. باكر John H. Backer ، The Decision to Divide Germany ، ( ديوك ، ١٩٧٨ ) .
- ١٨ - دبلوماسيك هستوري ، ٧ / ٤ ، خريف ١٩٨٣ .
- ١٩ - رايوند ستوكس Raymond Stokes ، ساينس Science ، ٨ / ٦ / ١٩٩٠ .
- ٢٠ - باور Bower ، The Paperclip Conspiracy ، ( ميكايل جوزف ، ١٩٨٧ ) .
- ٢١ - روي غودسون Roy Godson ، American Labour and European Politics ( كرين ، روساك ، ١٩٧٦ ) .
- ٢٢ - ماك كوي Mc Coy ، Politics of Heroism ( المامش ٢١ في الفصل الرابع ) .
- ٢٣ - دبلوماسيك هستوري ، ٧ / ١ ، شتاء ١٩٨٣ .
- ٢٤ - كرايغ كيللي Craig Kelly ، The Anti - Fascist Resisfance and the Shift in Polibical - cultural Strategy of the Italian Communist Party 1936 - 1948 ، ( رسالة دكتوراه ، UCLA ، ١٩٨٤ ) .
- ٢٥ - من كينان إلى وزير الخارجية FRUS ، ١٩٤٨ .
- ٢٦ - ميللر Miller ، The United States & Italy .
- ٢٧ - هاربر Harper ، مصدر سابق .
- ٢٨ - جيفريز - جونز Jeffreys - Jones ، The CIA and American Democracy ( ييل ، ١٩٨٩ ) .
- ٢٩ - ميللر ، مصدر سابق .
- ٣٠ - روبرتس ، مصدر سابق .
- ٣١ - انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب .

## الفصل الثاني عشر

### بين القوة والرأي (أو الاكراه بديلاً عن الاقناع)

في دراسته للتراث الفكري الاسكوتلندي يتلمس جورج ديفي George Davie الأطروحة المركزية لهذا التراث بوصفها نوعاً من الاعتراف بالدور الأساسي «للمعتقدات أو المبادئ الطبيعية التي يقوم عليها الحس السليم أو العقل السليم مثل الايمان بعالم خارجي مستقل، الايمان بالسببية، الايمان بالمعايير المثالية، والايمان بذات الوجدان بوصفها ذاتاً مستقلة عما يبقى من الانسان». وهذه المبادئ تُعتبر أحياناً مبادئ ذات طابع ناظم؛ فهي توفر، رغم عدم وجود أي تبرير كامل لها في أي وقت من الأوقات، الأسس اللازمة للفكر والادراك. بل كان البعض يرى أنها تنطوي على «قدر لا يمكن اختزاله من اللغز» كما يقول ديفي، فيما عقد آخرون آمالاً على تدعيمها بنوع من الأسس العقلاني. إنها قضية ما زالت بين أخذ ورد(١).

نستطيع ارجاع مثل هذه الآراء إلى مفكري القرن السابع عشر الذين ردوا على أزمة الشك التي سادت في تلك الأيام عبر الاقرار بعدم وجود أسس ثابتة ثباتاً مطلقاً للمعرفة، غير أن لدينا، مع ذلك، طرقاً تفضي بنا إلى اكتساب فهم يمكن التعويل عليه للعالم وإلى تحسين ذلك الفهم وتطبيقه - إنه الموقف الأساس الذي يتخذه رجل العلم اليوم. وبالمثل فإن أي شخص عاقل يعتمد، في الحياة العادية، على المعتقدات الطبيعية المستندة إلى الحس أو العقل السليم مع اعترافه بأنها قد تكون ضيقة الأفق أو مضللة، آملاً بتنقيتها أو تبديلها مع تقدم الفهم.

يعتبر ديفي الفيلسوف الاسكوتلندي مدينة لديفيد هيوم David Hume بهذه الصيغة المحددة، وبصورة أعم، بتلقيين الفلسفة الأسئلة الصحيحة التي يتعين عليها أن تطرحها. فأحد الألغاز التي طرحها هيوم وثيق الصلة بالهواجس الكامنة في هذه المقولات. لدى معاينته للمبادئ الأولى التي

يقوم عليها الحكم رأى هيوم ما «ليس أكثر إثارة للعجب» من :

«رؤية مدى سهولة خضوع الكثرة لحكم القلة؛ وملاحظة الخنوع المضمحل الذي يديه الناس في التحلي عن عواطفهم وأحاسيسهم لصالح حكامهم. وحين نسأل: ما الوسائل التي استخدمت لتحقيق هذا؟ فإننا نكتشف أن القوة هي دوماً في صف المحكومين، وما من شيء يدعم الحكم سوى الرأي. وبالتالي فإن الرأي أو الفكر وحده هو الذي يشكل أساس الحكم؛ وهذه الحقيقة البديهية تتسع لتشمل أكثر أشكال الحكم استبداداً وطغياناً وأشدّها اعتماداً على القوة العسكرية، مثلها مثل أكثرها إيماناً بالحرية وتمتعاً بالشعبية».

كان هيوم مراقباً ثاقب النظر، وهذه المفارقة التي تنطوي عليها قضية الحكم عنده ذات أهمية بالغة. تفسد رؤية هيوم الأسباب الكامنة وراء ولع النخب الشديد بعمليات غسل الأدمغة وغرس المعتقدات والتحكم بالفكر، وهي مسألة كبرى ومهملة إلى حد كبير في التاريخ الحديث. كتب والتر ليبمان Walter Lippmann يقول: «لا بد من وضع الجمهور في مكانه» حتى يتمكن من «أن يعيش بعيداً عن صخب وضجيج قطيع حائر وزحمت»، قطع تقتصر «وظيفته» على أن يبقى «جمهوراً متفرجاً على الأداء»، بعيداً كل البعد عن أية مشاركة. وحين تكون الدولة مفتقرة إلى القوة اللازمة للأكراه، ويصبح صوت الشعب مسموعاً، من الضروري ضمان أن ينطق ذلك الصوت بالعبارات الصحيحة المناسبة كما دأب المثقفون المحترمون على تذكيرنا وتقديم النصائح لنا عبر سنوات طويلة وعديدة<sup>(٢)</sup>.

تثير ملاحظة هيوم عدداً من الأسئلة. فإحدى السمات المثيرة للريبة هي الفكرة التي تقول بأن القوة هي في صف المحكومين. إن الواقع أكثر سواداً وكآبة. فجزء لا يستهان به من تاريخ البشرية يؤيد الأطروحة المعاكسة التي ساقها قبل قرن من الزمن مؤيدون لحكم البرلمان ضد الملك، لا بل ضد الشعب بشكل أوضح حيث قالوا إن «سلطان السيف هو، كما كان منذ الأزل، أساس سائر أشكال الحكم وصيغه»<sup>(٣)</sup>. إن للقوة أيضاً أنماطاً أكثر مكرراً وحنكة بما فيها جملة التكاليف والخسائر التي هي أقل من العنف المفضوح والتي ينطوي عليها رفض الخضوع والإذعان. غير أن مفارقة هيوم تبقى صحيحة وواقعية. فحتى الحكم الاستبدادي يكون عموماً مستنداً إلى قدر من الموافقة والقبول، والتنازل عن الحقوق هو حجر الزاوية بالنسبة لمجتمعات متمتعة بقدر أكبر من الحرية - إنها حقيقة تستدعي تحليلاً.

## ١ - الوجه الأقسى

تلقي مصائر الحركات الشعبية في العقد الماضي ضوءاً ساطعاً على الوجه الأقسى والأشد ظلمة وسواداً للحقيقة. ففي البلدان الدائرة في الفلك السوفيتي ظل الحكام يحكمون بالقوة بدلاً من الرأي. وحين سُحبت القوة انهارت النظم الاستبدادية الهشة بسرعة مع قدر يسير جداً من إراقة الدماء في أكثر الأماكن. أفرزت هذه النجاحات المثيرة بعض التهليل للقوة التي تنطوي عليها مبادئ «المحبة والتسامح واللاعنف والروح الانسانية وسعة الصدر والخ» التي كمنت، برأى



فاتسلاف هافل V.Havel ، وراء اخفاق البوليس والجيش في سحق الانتفاضة التشيكية . (٤) إن الفكرة مريحة ولكنها خادعة وسراية، كما يتضح بجلاء لدى القاء نظرة سريعة جداً على صفحات التاريخ . لم يكن العامل الحاسم كامناً في نوع جديد من أنواع الحب واللاعنف؛ فما من أرض جديدة اكتشفت هنا . كان العامل الحاسم هو انسحاب القوة السوفيتية وانهيار بني القمع والقهر المستندة إلى تلك القوة . وما على أولئك الذين يؤمنون بعكس ذلك إلا أن يلتمسوا البرهان لدى روح رئيس الأساقفة روميرو Romero مع الكثيرين غيره ممن حاولوا مجابهة الارهاب الذي لا يعرف معنى الرحمة بالروح الانسانية .

تشكل الأحداث الأخيرة في أوروبا الشرقية والوسطى خروجاً حاداً على القاعدة التاريخية . فعبر التاريخ الحديث كله ظلت القوى الشعبية المنطلقة من المثل الديمقراطية الجذرية والثورية تحاول محاربة الحكم الأوتوقراطي ؛ أحياناً نجحت هذه القوى فتمكنت من توسيع هوامش الحرية والعدالة قبل اركاعها . أما في الغالب فقد تعرضت للسحق بكل بساطة . يصعب التفكير، مجرد التفكير، بحالة أخرى شهدت انسحاب قوة أو سلطة راسخة ببساطة وتراجعها أمام التحدي الشعبي . ولا يقل عن ذلك اثاره للدهشة سلوك قوة عظمى متسلطة لم تكتف بالامتناع عن عرقلة هذه التطورات بالقوة كما كانت تفعل سابقاً، بل وقد عملت حتى على تشجيعها جنباً إلى جنب مع جملة بالغة الأهمية من التغييرات الداخلية .

أما القاعدة التاريخية فتعبر عنها الصورة النقيضة بشكل درامي للأحداث الجارية في أمريكا الوسطى حيث تقابل المحاولات الشعبية الرامية إلى الإطاحة بسلسلة من النظم الاستبدادية المجرمة القائمة على الطغم المالية والجيش بالقوة الفظة المدعومة أو المنظمة بصورة مباشرة من قبل الدولة التي تحكم نصف الكرة الغربي . قبل عشر سنوات لاحت بوادر أمل بإمكانية انتهاء عصور الإرهاب والبؤس المظلمة، مع نشوء جماعات المساعدة الذاتية والاتحادات والروابط الفلاحية والطوائف المسيحية وغيرها من التنظيمات الشعبية التي كان من شأنها أن تمهد الطريق إلى الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي . استثار مثل هذا الأفق رداً صارماً وحازماً من جانب الولايات المتحدة والدول العميلة لها حظي عموماً بتأييد الحلفاء الأوروبيين، رداً قام على شن حملة واسعة من المذابح وعمليات التعذيب والأساليب البربرية العامة، رداً زرع « الخوف والرعب » في المجتمعات، رداً أغرس « الإرهاب الجماعي والخوف الشامل » وأدى إلى « جعل القبول بالإرهاب أمراً مألوفاً وطبيعياً » حسب كلمات منظمة حقوق الإنسان السلفادورية الكنسية . إن المحاولات المبكرة التي بذلتها نيكاراغوا لتوجيه الموارد والثروات إلى الأكثرية الفقيرة أجبرت واشنطن على شن حرب اقتصادية وايدولوجية ، بل وإلى ممارسة الإرهاب المباشر، لإنزال العقاب بالمسؤولين عن هذه الانتهاكات والمخالفات عبر تدمير الاقتصاد والحياة الاجتماعية .

ينظر الرأي الغربي المتنور إلى مثل هذه العواقب فيجدها نجاحاً بمقدار ما يتم كبح التحدي للسلطة والامتيازات وبمقدار ما يجري اختيار الأهداف اختياراً سليماً: فقتل رهبان بارزين على الملأ ليس ذكاء، أما النشطاء الريفيون والقادة النقابيون فهم صيد مناسب - ومعهم بالطبع

الفلاحون والهنود والطلاب وغيرهم من الرعايا عموماً. بعيد اغتيال الرهبان اليسوعيين في السلفادور في تشرين الثاني ١٩٨٩ ، نقلت الأسلاك رسالة أحد مراسلي الأسوشيتدبرس، دوغلاس غرانت ماين Douglas Grant Mine ، بعنوان « مذبحه سلفادورية أخرى ولكن ضحاياها أناس عاديون هذه المرة » تحدثت عن توغل الجنود إلى أحد أحياء العمال واعتقال ستة رجال وصفهم أمام الجدار وإطلاق النار عليهم وقتلهم مع صبي في الرابعة عشرة من عمره لاكمال العدد. كتب ماين يقول: « لم يكونوا رهباناً أو نشطاء في حركة حقوق الإنسان وبالتالي فإن موتهم مردون أن يلفت الأنظار » - مثله مثل رسالته التي بقيت مدفونة. لم تكن هذه، آخر الأمر، إلا حادثة واحدة من فيض الحوادث الإرهابية الوحشية عبر موجة تفجر الوحشية القائمة على التعذيب والتدمير والاعتقالات التي امتدحها وزير الخارجية جيمس بيكر James Baker بوصفها « مناسبة تماماً » في مؤتمر صحفي عقد في اليوم التالي - ولم يستثر مثل هذا الكلام أي تعليق مما يشكل دليلاً آخر على مدى رسوخ قيمنا.

تخطىء رسالة ماينز Mines إذ تفترض أن من شأن اغتيال الرهبان ودعاة حقوق الإنسان أن يلفت الأنظار؛ هذا بعيد كل البعد عن الحقيقة كما تؤكد عبروفر من الوثائق على الرغم من أن أي اعتداء صارخ يقابل بالسخط باعتباره عملاً لا يتصف بالحكمة والتعقل.<sup>(٥)</sup>

وكتب مراسل أمريكا الوسطى ألان نيرن Alan Nairn يقول: « في الأسبوع الذي شهد مقتل اليسوعيين نفسه، اغتيل مالا يقل عن ثمان وعشرين مدنياً بالأسلوب ذاته. كان رئيس اتحاد عمال الأشغال المائية وزعيمة منظمة النساء الجامعيات وتسعة أعضاء في تعاونية زراعية هندية وعشرة طلاب من الجامعة . . بين الضحايا . . أضف إلى ذلك أن من شأن إجراء تحقيق جدي حول عمليات الاغتيال في السلفادور أن يقود مباشرة إلى توجيه اصبع الاتهام نحو واشنطن ». (٦) كل شيء « على ما يرام وعال العمال بصورة مطلقة » وبالتالي لا حاجة للكلام أو القلق. وتستمر القصة أسبوعاً متجهاً كثيراً بعد آخر أشد سواداً.

إن المقارنة بين البلدان الدائرة في الفلك السوفييتي ونظيرتها الدائرة في فلك الولايات المتحدة صارخة ومذهلة يحتاج عدم رؤيتها قدراً غير قليل من الولاء والانحياز الحقيقيين، غير أنها معروفة لدى الجميع خارج أوساط المثقفين الغربيين. يعلق أحد الكتاب في جريدة اكسليسيور اليومية المكسيكية في معرض وصفه لمدى تدهور علاقات الولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات، على « التضارب المدهش » بين السلوك السوفييتي تجاه البلدان الدائرة في الفلك السوفييتي من جهة وبين « سياسة الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي، حيث كانت نزعات التشدد والتدخل واستخدام أدوات أجهزة الدولة البوليسية النموذجية سمات تقليدية ثابتة لتصرفات واشنطن » من جهة ثانية: « ففي أوروبا يجري الربط بين الاتحاد السوفييتي وغورباتشوف من جهة وبين النضال في سبيل الحرية والسفر، في سبيل الحقوق السياسية مع احترام الرأي العام من الجهة الثانية. أما في الأمريكيتين فإن الولايات المتحدة ويوش فيتم الربط بينهما وبين حوادث القصف العشوائي للمدنيين وتنظيم فرق الموت وتدريبها وتمويلها، إضافة إلى برامج الاغتيالات

الجماعية « - ليست الصورة شبيهة بتلك التي تقدمها وسائل الاعلام في نيويورك وواشنطن حيث يجري التهليل للولايات المتحدة بوصفها « مصدر الهام لانتصار الديمقراطية في عصرنا » (النيويورك). (٧)

أما صحيفة بروسيسو Proceso الصادرة عن الجامعة اليسوعية في السلفادور فتقول:

« تستطيع (العملية الديمقراطية) المزعومة في السلفادور أن تتعلم أشياء كثيرة من قابلية النقد الذاتي التي تبديها الدول الاشتراكية. لو كان ليخ فاليسا Lech V alesa يقوم بعمله التنظيمي في السلفادور لكان قد أصبح من بين المفقودين المختفين - على أيدي رجال مدججين بالسلاح يرتدون ألبة مدنية « ؛ أو لكان قد تبعثر أشلاء في هجوم بالمتفجرات على مركز قيادته الثقافي. ولو كان الكسندر دوتشك Alexander Dubcek سياسياً في بلدنا لكان قد اغتيل مثل هيكتور اوكونيلي Héctor Oqueli [الزعيم الاشتراكي الديمقراطي الذي اغتيل في غواتيمالا على يد فرق الموت السلفادورية بشهادة الحكومة الغواتيمالية]. ولو كان أندريه زاخاروف Andrei Sakharov ينشط هنا لصالح حقوق الإنسان لكان قد واجه المصير الذي آل إليه هيربرت آنايا Herber Anaya [أحد الكثيرين الذين اغتيلوا من لجنة حقوق الإنسان المستقلة في السلفادور CDHES]. لو كان أوتا - سيك Ota - Sik أو فاتسلاف هافل V.Havel يقومان بتنفيذ برنامجهما الثقافي - الفكري في السلفادور، لكانا قد استيقظا ذات صباح مشؤوم، ممددين على رصيف إحدى المدن الجامعة وقد تفجر رأساهما برصاص فوج نخبوي من الجيش. » (٨)

اتسعت المقارنة في ندوة علمية حول فرص المسيحية ورسالتها عقدت بدعوة من مجلس الكنائس الأمريكي اللاتيني في سان خوسيه، بكوستاريكا، كما جاء في إحدى الصحف اليومية المكسيكية البارزة. عقد المشاركون في الندوة مقارنة بين التطورات الإيجابية الجارية في الاتحاد السوفييتي والبلدان التابعة له ، من جهة، وبين الظروف السائدة في أمريكا الوسطى التي « تتسم بتدخل الولايات المتحدة بل وبسيطرتها المباشرة على الحكم » من الجهة المقابلة. وفي نهاية الاجتماع أعلنت الرسالة الرعوية « الأمل ضد الأمل » وتابعت كلامها في هذا السياق لتقول: « سوف يتم تجييش ونشر جملة من القوى العسكرية والمؤسساتية والمالية والسياسية والثقافية والإعلامية إضافة إلى قوة ونفوذ بعض الكنائس اللامبالية بالمشكلات الاجتماعية، بقدر أكبر من التصميم والعزم، في سائر بلدان أمريكا الوسطى » مما سيرتب عواقب وخيمة بالنسبة للأكثرية الفقيرة من السكان ؛ ربما كانت الإشارة تعني الكنائس الأصولية المدعومة من الولايات المتحدة بغية صرف السكان الفقراء عن أي نضال في سبيل التخفيف من وطأة هذه الحياة التي لا معنى لها على الأرض وظروفها القاسية. إن عقد الثمانينات « كان عقداً متميزاً في المنطقة من حيث تزايد عمق الهوة واتساعها بين الأغنياء والفقراء، عقداً اتسم بانعطافة يمينية حادة في السياسة وبهجوم محافظ شرس على الجبهة الاقتصادية. » أما هدف خطة السلام في أمريكا الوسطى فقد تركز على « اقحام الثورة النيكاراغوية في طريق الديمقراطية الليبرالية - الجديدة والدفاع عن حكومات معينة مثل الحكومة السلفادورية. » ولدى تحقيق هذه النتائج ستسارع النظم المدعومة من الولايات المتحدة مع سيدتها إلى « دفن المطالب » المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. (٩)

وبعد زيارة قصيرة له إلى بلده غواتيمالا عقد الصحفي الغواتيمالي جوليو غودوي Julio Goday



المقارنة نفسها. كان غودوي قد فر من البلاد قبل عام واحد بعد تعرض صحيفة لايبوكا La Epoca للنسف بأيدي ارابيين تابعين للدولة - وهي عملية لم تثر أي اهتمام في الولايات المتحدة. فالتقارير الصحفية لم تتحدث عنها رغم أن الحادثة كانت معروفة جيداً. كانت وسائل الاعلام، في تلك الأيام، شديدة الإنشغال بواقع أن مجلة لا برينسا La Prensa الممولة من الولايات المتحدة والمتحالفة علناً مع القوى التي تديرها الولايات المتحدة وتهاجم نيكاراغوا، كانت قد اضطرت لأن تحتجب مرة واحدة بسبب نقص الورق، بسبب هذا الانتهاك الخطير الذي افضى إلى صدور طوفان من الانتقادات اللاذعة الموجهة إلى النظام التوتاليتاري الشمولي المستبد في نيكاراغوا. وفي مواجهة هذه الجريمة النكراء وانشغالهم بها لم يكن بوسع المعلقين الغربيين أن يلاحظوا قيام الأجهزة الأمنية المدعومة من الولايات المتحدة باخراص ذلك الصوت المستقل الصغير الوحيد في غواتيمالا بأسلوبها المعهود. ليست هذه إلا قضية أخرى تلقي الضوء على الاحتقار الكامل والشامل لحرية الصحافة في الأوساط الغربية، هذا الاحتقار الذي يتجلى أيضاً في الصمت الذي يرافق التدمير العنيف للصحافة السلفادورية المستقلة تحت كابوس ارباب الدولة، والإغلاق الروتيني للعديد من الصحف بذرائع سخيفة إضافة إلى اعتقال وتعذيب عدد كبير من الصحفيين في المناطق التي تحتلها اسرائيل، بل وفي اسرائيل بالذات أحياناً، واقتحام المكاتب الرئيسية لإحدى شبكات الإذاعة الكبرى في كوريا الجنوبية من قبل شرطة مكافحة الشغب لاعتقال زعيم اتحاد العمال بتهمة تنظيمه للاحتجاجات العمالية، مع غير ذلك من مسلسل مثل هذه المساهمات في قضية النظام والسلوك الجيد. (١٠)

كتب غودوي يقول: « إن الأوروبيين الشرقيين أسعد حظاً من أهالي أمريكا الوسطى من نواح معينة. ففيما قد تلجأ الحكومة المفروضة على براغ من موسكو إلى تحقير دعاة الإصلاح واذلالهم، فإن الحكومة المصنوعة في واشنطن لحكم غواتيمالا لن تتردد في قتلهم. إنها ما زالت تفعل ذلك وتتابع عملية اشبه بالإبادة الجماعية حصدت أرواح أكثر من مئة وخمسين ألف ضحية... [فيما تطلق عليه لجنة العفو الدولية] اسم برنامج حكومي للاغتيالات السياسية ». ويروي الصحفي أن ذلك هو « التفسير الرئيس لطابع غياب الخوف عن الانتفاضة الطلابية الأخيرة في براغ: فالجيش التشيكوسلوفاكي لا يطلق النار ليقتل... أما في غواتيمالا، ناهيك عن السلفادور، فإن الإرهاب العشوائي هو الأسلوب المفضل لمنع النقابات والإتحادات العمالية والروابط الفلاحية من البحث عن مخرج » - ولضمان بقاء الصحافة خائفة تحت تهديد الاستئصال، حتى لا يبقى الليبراليون الغربيون بحاجة إلى الإنشغال بمسألة الرقابة في « الديمقراطية الناشئة » التي يكثرون من امتداحها والتهلل لها. ثمة « اختلاف هام في الطبيعة بين الجيشين وبين أساتذة الجيشين الأجانب ». ففي البلدان الدائرة في الفلك السوفييتي يكون « الجيش بعيداً عن السياسة وخاضعاً للحكومة الوطنية »، أما في البلدان الدائرة في فلك الولايات المتحدة فإن « الجيش هو السلطة » يفعل ما تدرب على فعله عبر عقود من الزمن على يدي الأستاذ الأجنبي. « يميل المرء إلى الاعتقاد بأن بعض الناس في البيت الأبيض يعبدون آلهة قبائل الأزتيك إذ يقدمون لها قربانين من دماء وأرواح أبناء أمريكا الوسطى ».

فهؤلاء الناس - المقيمون في البيت الأبيض - دعموا في كل من السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا قوى « تستطيع بسهولة أن تضاهي جهاز السكويريتاتة Securitate (مخابرات أمن الدولة) لدى تشاوتشيسكو وأن تفوقه في مسابقة الحصول على أكبر جوائز القسوة والوحشية في العالم » .  
يورد غودوي كلام أحد الدبلوماسيين الأوروبيين وقد قال : « ما لم يبادر الأمريكان إلى تغيير موقفهم من المنطقة ، لن يكون ثمة أي مجال هنا للحقيقة أو للأمل » . ولا مجال ، بالتأكيد ، للعنف والمحبة .

سيتعين عليك أن تبذل كثيراً من الجهد والعرق للاهتمام إلى مثل هذه الحقائق البديهية في التعليقات الصادرة في الولايات المتحدة ، أو في الغرب عموماً ، لأنها تعليقات تفضل معظم الأحيان إيراد مقارنات لا معنى لها (وإن كانت متباهية) بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية . كما أن الكارثة الفظيعة التي عاشتها الرأسمالية في العقد الماضي لا تشكل واحداً من موضوعات الخطاب المعاصر - وهي كارثة درامية في أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق التابعة للغرب الصناعي ، في « العالم الثالث الداخلي » في الولايات المتحدة ، وفي « القهات المصدرة » في أوروبا . وكذلك ليس محتملاً أن نعثر على ما يشير إلى أي قدر من الإهتمام بالحقيقة التي يصعب تجاهلها والتي تؤكد أن قصص النجاحات الإقتصادية تنطوي وبصورة نموذجية على نوع من التنسيق المحكم بين الدولة والمجمعات المصرفية - الصناعية ، الذي يشكل دليلاً إضافياً على انهيار النظام الرأسمالي في السنوات الستين الماضية وتدهوره . أما الجهة الوحيدة التي يجب إخضاعها لقوى السوق الحرة الرأسمالية المدمرة فهي العالم الثالث ، بما يؤمن نهب هذا العالم واستغلاله بقدر أعلى من الكفاءة من جانب الأقوياء .

إن أمريكا الوسطى ، لا أوروبا الشرقية ، هي التي تمثل النموذج التاريخي . ذلك هو التصحيح الذي تستدعيه ملاحظة هيوم . وبعد الاعتراف بهذه الحقيقة يبقى صحيحاً وهاماً أيضاً ، أن الحكم يقوم نموذجياً على أشكال وأنماط من الخضوع والخنوع لا تنحط إلى مستوى استخدام القوة والعنف ، حتى في حال توفرهما كملاذ أخير .

## ٢ - القطيع الحائر ورعاته

في الفترة المعاصرة تم احياء رؤية هيوم وتطويرها ولكن مع إحداث تجديد حاسم عليها : فعملية التحكم بالفكر أكثر أهمية بالنسبة للحكومات التي تكون حرة وشعبية مما بالنسبة لدول استبدادية ودكتاتورية عسكرية . إن المنطق واضح وضوح الشمس . فأية دولة استبدادية تستطيع أن تخضع عدوها الداخلي بالقوة ، ولكن بما إن تفقد الدولة هذا السلاح حتى تدعو الحاجة إلى وسائل أخرى لمنع الجماهير الجاهلة من التدخل في الشؤون العامة التي ليست من مهماتها . تستحق هذه السمات البارزة للثقافة السياسية والفكرية الحديثة معاينة أعمق .

برزت مشكلة « الزام الجمهور بحدوده » مع بروز ما يطلق عليه أحد المؤرخين اسم « التفجر الكبير الأول للفكر الديمقراطي في التاريخ » أي الثورة الإنجليزية في القرن السابع

عشر. (١١)

إن يقظة عامة الناس هذه هي التي طرحت مسألة كيفية احتواء التهديد أو الخطر. كان الناس المحترمون يعتبرون الأفكار التحررية لدى الديمقراطيين الجذريين (الراييكاليين) أفكاراً مثيرة للسخط. فهذه الأفكار كانت تدعو إلى التعليم الشامل، إلى الرعاية الصحية المضمونة، وإلى اسباغ الصفة الديمقراطية على القانون الذي وصفه أحدهم بأنه ثعلب بين الفقراء الذين هم أشبه بطيور الاوز: إنه يتف ريشها ويلتهمها طعاماً له. وقد قام الديمقراطيون بصياغة نوع من «اللاهوت التحرري» الذي، كما قال أحدهم غاضباً، كان يغرس «المبادئ الهدامة في نفوس الناس» ويهدف إلى «إثارة الحشد الشرير من الرعاع... ضد كل النبلاء والشرقاء في المملكة، إلى جرهم إلى روابط وجمعيات يتألفون فيها... ضد جميع اللوردات والأعيان والوزراء والمحامين والناس الأغنياء المسالمين» (المؤرخ كليمنت ووكر (Clement Walker). أما الرعب الاستثنائي فقد أثاره أولئك المبشرون الجوالون والوعاظ النشيطون الذين راحوا يدعون إلى الحرية والديمقراطية، أولئك المحرضون الذين دأبوا على إثارة الرعاع، وأولئك الطابعون الذين بدؤوا يصدرون المنشورات والكراريس التي تثير الشكوك والأسئلة حول السلطة وألغازها. وقد حذر ووكر قائلاً:

«يستحيل أن يوجد شكل من أشكال الحكم بدون أن يكون منطوياً على أسرار وألغازه المناسبة». ولا بد من إخفاء هذه الأسرار والألغاز عن الناس العاديين من العامة: «إن الجهل، والاعجاب المنبثق من الجهل، هما أبوا الولاء والطاعة المدنيين»، كما جاء على لسان المفتش الأكبر في إحدى روايات دوستوفسكي. قام الديمقراطيون الراييكاليون بـ «فضح أسرار الحكم وألغازه جميعاً... ورميها أمام الرعاع (كاللألىء أمام الخنازير) ويتابع ووكر ليقول: «مما جعل الناس شديدي الفضول والغطرسة يستحيل عليهم أن يجدوا لديهم ما يكفي من التواضع للخضوع لأي حكم مدني». وأشار معلق آخر بغضب إلى أن «وقوف الشعب على حقيقة مدى قوته الخاصة» أمر بالغ الخطورة. فالرعاع لم يكونوا يريدون أن يحكموا من قبل الملك أو البرلمان بل من جانب «مواطنين مثلنا يعرفون حاجتنا». وراحت منشورات دعاة الديمقراطية تشرح وتقول: «لن يصلح العالم طالما أن الفرسان والنبلاء هم الذين يصوغون قوانيننا؛ إنهم اختيروا لا لشيء إلا لزرع الخوف وممارسة الاضطهاد ضدنا، وهم لا يعرفون شيئاً عن آلام الشعب وعذابات الناس».

وبطبيعة الحال فإن هذه الآراء أفرغت النوعية المثلى من الناس فزراً شديداً. كان هؤلاء الناس المحترمون يريدون أن يعطوا الشعب حقوقاً ولكن في حدود المعقول وعلى أساس المبدأ الذي يقول «حين نذكر الشعب لا نعني تلك الكتل المضطربة المشوشة من الناس». وبعد الحاق الهزيمة بالديمقراطيين علق جون لوك John Locke قائلاً إن علينا أن نلقن «العمال المياومين والمهندسين، العوانس والحلابات» ما يتعين عليهم أن يؤمنوا به؛ «لا تستطيع الأكثرية أن تعرف وبالتالي يجب عليها أن تؤمن». (١٢)

مثله مثل جون ميلتون John Milton وغيره من أنصار الحرية المدنية في تلك المرحلة، كان لدى لوك Locke تصور محدود جداً عن حرية التعبير. فدستور كارولاينا Carolines الأساسي عنده حرم



أولئك الذين « يتفوهون في اجتماعهم الديني بأي شيء ينطوي على عدم احترام الحكومة أو الحكام أو الاثارة ضدهما، أو يتعلق بشؤون الدولة ». غير أن الدستور ضمن حرية « الآراء التأملية في الدين » دون ضمانها بالنسبة للآراء السياسية. يعلق ليونارد ليفي Leonard Levy قائلاً: « لم يكن لوك مستعداً حتى لتمكين الناس من مناقشة أية قضايا عامة ». وتضمن الدستور إضافة إلى ذلك أن « سائر أشكال التعليقات والمكاشفات فيما يخص أيّاً من أجزاء هذا الدستور أو أيّاً من القوانين العامة والخاصة في الكارولايترز، محظورة حظراً مطلقاً ». ولدى صياغته للأسباب التي تدعو البرلمان إلى إنهاء الرقابة في ١٦٩٤ ، لم يدافع لوك عن حرية التعبير أو الفكر بل اكتفى بسوق اعتبارات من شأنها أن تلحق الضرر بالمصالح التجارية. (١٣) وبعد التغلب على خطر الديمقراطية وبعثرة الحشود المؤيدة للتحرر من الرعاع سُمح للرقابة بأن تأخذ غفوة في إنجلترا إذ أن « صانعي الرأي . . . باتوا يراقبون أنفسهم. ولم يعد شيء يفزع أصحاب الملكية يستطيع الوصول إلى المطبعة، » كما يقول كريستوفر هيل Christopher Hill. ففي نظام ديمقراطي قائم على رأسمالية الدولة يؤدي وظيفته بصورة جيدة كما هي حاله في الولايات المتحدة، ما يمكن أن يربح أصحاب الملكية يتم عموماً إبقاؤه بعيداً عن أنظار الجمهور - بقدر مذهل تماماً من النجاح في بعض الأحيان.

إن لمثل هذه الآراء بما فيها العقيدة المشؤومة للوك التي تقول بضرورة حرمان الناس من حق حتى مناقشة القضايا العامة، وفرة من الأصداء حتى يومنا هذا. فعقيدة لوك هذه تبقى مبدأ أساساً لدى مجموعة الدول الديمقراطية، يجري تطبيقها الآن عبر جملة من الوسائل المختلفة والمتنوعة بغية حماية العمليات التي تقوم بها الدولة من العيون المدققة والفاحصة للجمهور: حفظ الوثائق في ملفات سرية تحت الستار الزائف على الأغلب للحرص على الأمن القومي، العمليات السرية، وتقدير أخرى لمنع وصول الجمهور الشرير من الرعاع إلى الحلبة السياسية. ومثل هذه الأساليب تكتسب قوة جديدة بصورة نموذجية في ظل نظام الرجعية الدولية من النمط الريفاني - التاتشري. والأفكار ذاتها تشكل المهمة والمسؤولية الحرفيتين الأساسيتين لفئة المثقفين والعاملين في ميدان الفكر: وضع إطار السجل التاريخي المتصور ورسم صور العالم المعاصر بما ينسجم مع مصالح الأقوياء لضمان بقاء الجمهور، بعد تدويخه وإرباكه وتشويشه بالصورة المطلوبة، محصوراً بمكانه المحدد وفي إطار وظيفته المعينة.

في خمسينات القرن السابع عشر استطاع مؤيدو البرلمان والجيش ضد الشعب أن يبرهنوا بسهولة استحالة الثقة بالرعاع. ظهرت هذه الاستحالة من عواطف الرعاع الملكية المتبقية ومن تردد هذا الرعاع ازاء وضع شؤونه بأيدي السادة والجيش اللذين كانا « الشعب الحقيقي » - وإن ظل الشعب، جراء غبائه، مصراً على عدم الموافقة. فكتلة الشعب ليست إلا « جمهرة طائشة » « وحوشاً بأشكال بشرية ». لا بد من قمعهم، تماماً كما لا بد من « انقاذ حياة أي مجنون أو شخص منحرف وشاذ ولورغم أنفه وضد إرادته ». إذا كان الشعب مجموعة « من الأشرار والفاستدين » الذين يسعون إلى « تسليم مواقع النفوذ والثقة لأناس أوغاد غير جديرين، فإنه - أي الشعب - ملزم بالتخلي عن صلاحيته وحقه، لهذا السبب، لأولئك الأخيار وإن لم يكونوا سوى أقلية

#### صغيرة . (١٤)

وهذه القلة من الأخيار قد تكون مجموعة أرباب العمل أو الصناعيين، أو الحزب الطليعي واللجنة المركزية، أو فئة المثقفين التي توصف بـ «الخبرة» لأنها تتولى مهمة صياغة اجماع الأقوياء (إذا ترجمنا إحدى رؤى هنري كيسنجر). (١٥) فالمثقفون هؤلاء يديرون امبراطوريات البيزنس والمؤسسات الايديولوجية والبنى السياسية، أو يخدمونها على مستويات مختلفة. تتركز مهمتهم على رعي القطيع الحائر وابقاء الجماهرة الطائشة المستهترة في حالة من الخنوع المضر من أجل حجب الآفاق المرعبة للحرية وتقرير المصير.

كانت أفكار مماثلة قد اجترحت مع انطلاق المكتشفين الاسبان إلى ما يدعونه ترفيتان تودوروف Tzvetan Todorov، أكبر عملية إبادة جماعية في تاريخ الجنس الانساني «بعد قيامهم بـ» اكتشاف أمريكا» قبل خمس مئة سنة. برر الاسبانيون أعمالهم الارهابية والقمعية على أساس أن السكان الأصليين ليسوا «أهلاً لأن يحكموا أنفسهم» فمثلهم مثل المجانين بل والوحوش البرية والحيوانات نظراً لأن طعامهم ليس أفضل أو أنسب من طعام الوحوش «وغباءهم» أشد بكثير من غباء الأطفال والمجانين في البلدان الأخرى» (البروفسور واللاهوتي فرانسيسكو دي فيتوريا Fransisco de Vitoria)، «أحد قمم النزعة الانسانية الاسبانية في القرن السادس عشر». لذا فإن التدخل أمر مشروع «من أجل ممارسة حقوق الوصاية» كما يقول تودوروف لدى تلخيصه التراث الفكري الأساسي لفيتوريا. (١٦)

حين تولى الانجليز المتوحشون أمر القيام بالمهمة بعد بضع سنوات، بادروا، بالطبع، إلى تبني الموقف نفسه مع التركيز على ترويض الذئاب المقنعين بأقنعة بشرية حسب وصف جورج واشنطن للأشياء التي اعترضت سبيل تقدم الحضارة والمدنية والتي كان لا بد من استئصالها لمصلحتها هي بالذات. فالمستعمرون الانجليز كانوا قد عاجلوا «المتوحشين» الكلتيين بالطريقة ذاتها، مثلاً، حين قام اللورد كومبرلاند Lord C umberlan المعروف بـ «الجلاد» بتحويل المرتفعات الاسكوتلندية إلى أرض يباب قبل الانتقال إلى استئناف مهنته - مهنة الجلد والذبح - في أمريكا الشمالية. (١٧)

وبعد مئة وخمسين سنة كان أخلاف أولئك وأحفادهم قد طهروا أمريكا الشمالية من هذه الآفة الأصلية (السكان الأصليين) بعد أن نجحوا في اختزال عدد المجانين من عشرة ملايين إلى مئتي ألف حسب بعض أحدث التقديرات، وحولوا أنظارهم إلى جهات أخرى بغية تمدين الوحوش البرية في الفلبين. فالمقاتلون الهنود الذين كلفهم رئيس الجمهورية ماك كينلي Mc Kinley بمهمة «تعميد» (عملية التحويل إلى الديانة المسيحية) و«ترقية» (رفع مستوى) هذه المخلوقات البائسة خلّصوا الجزر المحررة من مئات الألوف من هذه المخلوقات وعجلوا بعملية صعودها إلى السماء. هؤلاء أيضاً كانوا ينقذون «مخلوقات ضالة» من شقائها عن طريق «ذبح المواطنين الأصليين وفق الأسلوب الانجليزي» كما وصفت الصحافة النيويوركية مسؤوليتهم الصعبة المفعممة بالآلم مضيقة أن علينا أن نقبل بـ «المجد الموحل الكامن في القتل الجماعي حتى يكونوا قد تعلموا

كيف يحترمون أسلحتنا»، للانتقال بعد ذلك إلى « المهمة الأصعب المتمثلة في جعلهم يحترمون نوابنا ومقاصدنا ». (١٨)

ذلك هو المسار الذي أخذه التاريخ بخطوطه العامة لدى قيام طاعون الحضارة الأوروبية بتدمير الجزء الأكبر من العالم.

وعلى الجبهة الداخلية كانت المشكلة المستمرة والدائمة قد صيغت صياغة بسيطة وواضحة من قبل المفكر السياسي في القرن السابع عشر مارتشامونت نيدهام Marchamont Nedham الذي كتب يقول إن من شأن مقترحات الديمقراطيين الراديكاليين أن تفضي إلى « إيصال جهلة، لا علم لهم ولا ثروة، إلى موقع السلطة ». « فالجمهور المنطلق من قناعاته الذاتية »، إذا أصبح حراً، سيقوم بانتخاب « الأشد انحطاطاً من بين الناس » ممن ستركز همهم على « حَلْب وتفريغ جيوب الأغنياء »، سائرين على « الطريق الممهد الموصل إلى جميع الملذات والموبقات والشُرور وصولاً إلى الفوضى والاضطراب » (19) هذه المشاعر هي القطع النقدية المتداولة عموماً في الخطاب السياسي والثقافي الحديث؛ وقد زادت من رواجها وشعبيتها مع نجاح النضالات الشعبية عبر القرون، في مضاعفة قدرتها على تحقيق مقترحات الديمقراطيين الراديكاليين مما فرض اجترار المزيد والمزيد من الوسائل الأكثر حذقة وتطوراً في سبيل اختزال المحتوى الجوهرى لتلك المقترحات.

تبرز مثل هذه المشكلات بانتظام في أزمت الفوضى وعهود الصراعات الاجتماعية. فبعد الثورة الأمريكية كان لا بد من تلقين أعداد كبيرة من المزارعين المستقلين والمتمردين، عن طريق القوة، درس عدم جواز أخذ المثل العليا الواردة في منشورات ١٧٧٦ مأخذ الجد. لا يجوز أن يتمثل عامة الناس بمواطنين عاديين مثلهم، مواطنين يعرفون أوجاعهم، بل بأسياذ محترمين، بتجار مرموقين بمحاميين معروفين وبآخرين يتمتعون بالنفوذ الخاص ويدافعون عنه.

يقول ادموند مورغان Edmund Morgan في أحد تعليقاته إن جيفرسون Jefferson وماديسون Madison كانا مؤمنين بضرورة بقاء السلطة بأيدي « الارستقراطية الطبيعية، بأيدي أناس مثلهم » مستعدين لأن يدافعوا عن حقوق الملكية ضد « ارستقراطية » هاملتون Hamilton « الكرتونية » وضد الفقراء؛ كانا - جيفرسون وماديسون - يعتبران العبيد والمتسولين الفقراء والمشردين والعمال البائسين، خطراً دائماً الحضور على الحرية كما على الملكية ». (٢٠) فالعقيدة المسيطرة والسائدة التي عبر عنها الآباء المؤسسون الأوائل تقول إن « الناس الذين يملكون البلد هم الذين يتعين عليهم أن يحكموه » (جون جاي John Jay). إن صعود الشركات في القرن التاسع عشر والبنى القانونية المجترحة لمنحها حق الهيمنة على الحياة الخاصة والعامة، دشّن انتصار الخصوم الاتحاديين للديمقراطية الشعبية بشكل جديد وقوي.

في مناسبات غير نادرة تضع النضالات الثورية سائر الطامحين إلى السلطة والطامعين بها بعضهم ضد بعضهم الآخر وإن كانوا موحدين في معارضة التوجهات والتيارات الديمقراطية الراديكالية المتجذرة في صفوف عامة الناس. فبعد استلامها لزام الدولة في ١٩١٧، سارع لينين وتروتسكي إلى تفكيك أجهزة الرقابة الشعبية بما فيها مجالس المصانع والسوفيتات، على طريق ردع



التوجهات الاشتراكية والتغلب عليها. لم يعتبر لينين، وهو الماركسي المتزمت الأورثوذكسي، الاشتراكية خياراً قابلاً للتطبيق في تلك البلاد المتخلفة غير المتطورة تطوراً كافياً؛ وحتى أيامه الأخيرة ظل مقتنعاً بالفكرة التي تقول بأن « حقيقة الماركسية الأولية هي أن انتصار الاشتراكية يتطلب الجهود المشتركة للعمال في عدد من البلدان المتقدمة »، ولا سيما ألمانيا بشكل خاص. (٢١) لقد وصف جورج أورويل George Orwell في كتابه Homage to Catalonia الذي بدا لي باستمرار أعظم مؤلفاته، سيرورة مماثلة في اسبانيا حيث توحد الفاشيون والشيوعيون والنظم الديمقراطية الليبرالية في معارضة الثورة التحررية والتحريرية التي طغت على معظم أجزاء اسبانيا ولم تلتفتوا إلى الصراع على الغنائم إلا بعد قمع القوات الشعبية بأمان. ثمة كثرة من الأمثلة، متأثرة، في الغالب، بارهاب القوى العظمى وعنفها.

وهذا صحيح بشكل خاص في العالم الثالث. فالهاجس الدائم الذي يشغل أذهان النخب الغربية يكمن في أن المنظمات الشعبية قد تفلح في ارساء أساس ديمقراطية ذات معنى وإصلاحات اجتماعية حقيقية مما يشكل تهديداً لامتيازات أصحاب هذه الامتيازات. فأولئك الذين يسعون إلى « رفع الرعاع وجمهور الأوغاد » ومن ثم « جرهم إلى روابط وجمعيات تؤلف بينهم » ضد « الناس المحترمين الموصوفين » لا بد، لهذا السبب، من قمعهم أو استئصالهم. وليس مستغرباً بعد أن يكون اغتيال رئيس الأساقفة روميرو Romero أمراً ضرورياً وواجباً ملزماً بعيد مطالبة الرئيس كارتر بالحاج بتعليق المساعدات العسكرية المقدمة إلى الطغمة الحاكمة التي، كما حذر، ستستخدمها - أي المساعدات - من أجل « زيادة حدة الظلم والقمع ضد منظمات الشعب » التي تناضل « في سبيل احترام أبسط الحقوق الانسانية الأساسية ».

كان رئيس الأساقفة (روميرو) قد وضع اصبعه على المشكلة التي يتعين التغلب عليها بالذات، مهما كانت التوريات والحجج الملوية والمقحمة المستخدمة في سبيل اخفاء الحقيقة. لذا فإن مطالبته بـ « ضمانات » تكفل بأن حكومة الولايات المتحدة « لن تتدخل مباشرة أو بصورة غير مباشرة، عبر ضغوط عسكرية، اقتصادية، دبلوماسية أو غيرها، في تحديد قدر الشعب السلفادوري ومصيره » قوبلت بالرفض عبر تقديم الوعود بأن المساعدات المقدمة للطغمة العسكرية سوف يعاد تقويمها إذا ثبت أن هذه المساعدات « يساء استخدامها ». اغتيال رئيس الأساقفة والتفتت أجهزة الأمن إلى مهمة سحق تنظييات الشعب بأحط الأساليب الوحشية بدءاً بمذبحة ريو سمبل Rio Sumpul، تحت قناع وسائل الاعلام الموالية.

من غير المستغرب أيضاً أن ادارة حقوق الانسان لن ترى « اي سوء استخدام » مع تصاعد القمع الوحشي، إلا في حالات نادرة مثل حالة تعرض العاملات الأمريكيات في الكنيسة للاغتصاب والتعذيب والاغتيال، بغية توفير التغطية اللازمة. كما ليس غريباً أن تبدي وسائل الاعلام والرأي العام المثقف قدراً كبيراً من الغفلة أو التغافل إزاء اغتيال رئيس الأساقفة (عملية الاغتيال هذه لم تستحق ولو مقالاً افتتاحياً واحداً في النيويورك تايمز)، أن يتم اخفاء التواطؤ بين القوات المسلحة والحكومة المدنية التي أقامتها الولايات المتحدة غطاء لأعمالها الضرورية، أن يجري

كبت التقارير الصادرة عن مختلف الجماعات الكنسية والمهتمة بحقوق الانسان كما عن بعثة من الكونغرس، حول تصاعد الارهاب، بل وأن يتم حتى التظاهر بـ « عدم توفر أي دليل فعلي على أن معظم الضحايا السياسيين المقدر عددهم بعشرة آلاف انسان في عام ١٩٨٠ كانوا ضحايا القوات الحكومية أو القوات غير النظامية المرتبطة بها والتابعة لها » (واشنطن بوست) (٢٢)

عندما يتعين القيام بعمل ما نصبح ملزمين بمشاغلته دونما عواطف وحساسيات فحقوق الانسان والاهتمام بها شيء جميل عندما يكون استخدامها كأسلحة ايدولوجية لضرب الأعضاء أو لاستعادة الايمان الشعبي بنبل الدولة أمراً ممكناً. غير أن على هموم حقوق الانسان هذه ألا تدس أنفها في الأمور الجدية مثل تفريق وسحق الرعاع الشرير المؤلف من الأوغاد لمنع هؤلاء من تشكيل روابط وجمعيات ضد مصالح الناس المحترمين الذين تجري الدماء الزرقاء في عروقهم، ضد خيرة البشر.

تجلى الالتزام المخلص بالارهاب الضروي نفسه بعد عقد من الزمن، في آذار ١٩٩٠، لدى احياء ذكرى اغتيال رئيس الأساقفة في السلفادور بحفلات تأبينية مؤثرة دامت ثلاثة أيام. نقلت أسلاك البرق رسالة تقول: « احتشد الفقراء والمتواضعون والمؤمنون المخلصون بالألوف » لتكريم ذكره في قداس جنازي أقيم في الكاتدرائية التي شهدت حادث اغتياله؛ امتلأت الساحة العامة والشوارع القريبة بعد مسيرة تقدمها ستة عشر راهباً، ثلاثة منهم من الولايات المتحدة. اقترحت الكنيسة السلفادورية رسمياً تكريس رئيس الأساقفة روميرو قديساً - للمرة الأولى في التاريخ منذ اغتيال توماس آبيكيث Thomas à Becket على المذبح قبل ثمان مئة سنة. نشرت امريكاز واتش Americas Watch تقريراً عن العقد المشين، عقد الثمانينيات، المحدد تحديداً ذا دلالة رمزية « بهذين الحداث - اغتيال رئيس الأساقفة رميرو في ١٩٨٠ وذبح اليسوعيين في ١٩٨٩ » - مما يقدم « شهادة بالغة القسوة ضد الحكام الحقيقيين للسلفادور مؤكدة أن هؤلاء الحكام لم يتغيروا قط » بل هم أناس « مازالوا » يعتبرون « قتل الرهبان خياراً مفضلاً » لأنهم « بكل بساطة لا يريدون أن يسمعوا النداءات الداعية إلى التغيير والعدالة في بلد يكاد يكون محروماً تماماً من كليهما ». وقال رئيس الأساقفة الجديد، خليفة روميرو، آرثورو ريفيرا ي داماس Arturo Rivera Y Damas، في موعظته التأبينية: « لقد تم اسكاته بالقوة لأنه كان صوتاً لمن ليس لهم صوت » (٢٣).

يبقى الضحايا بلا صوت، كما يبقى رئيس الأساقفة محكوماً بالصمت. لا أحد من كبار موظفي حكومة كريستيانى Cristiani أو من حزبه (ARENA) حضر القداس، بل ولم يحضره زعيمهما روبرتو داو بويتسون Roberto d'Aubouisson الذي يعتبر مسؤولاً عن جريمة الاغتيال بالتنسيق مع قوات الأمن المدعومة من الولايات المتحدة. كذلك لفتت حكومة الولايات المتحدة هي الأخرى الأنظار بغياها. مرت هذه المناسبة التي جرت في السلفادور دون أن تثير أي اهتمام ذي شأن في البلد الذي يمول ويدرب القتلة؛ كما أن الحفلات التأبينية التي جرت في الولايات المتحدة ظلت غائبة عن أنظار الصحافة القومية. (٢٤)

لا حاجة لأي مزيد من الانزعاج، على أية حال - إذا افترضنا وجود شيء منه الآن. فهذا

سيكون هو التكريم الديني العام الأخير لروميرو خلال عقود من الزمن لأن عقيدة الكنيسة تحظر تكريم المرشحين للقداسة. إن الاستياء من اغتيال توماس آبيكيت Thome à Becket أجبر الملك هنري الثاني Henry II الذي اعتبر مسؤولاً بصورة غير مباشرة، على التوبة تكفيراً عن الذنب عند ضريح القديس. سنتظر طويلاً قبل أن نرى تكراراً مناسباً للمشهد؛ لعل هذا دليل آخر على التقدم الذي حققته الحضارة.

ينطوي تهديد التنظيم الشعبي للامتيازات بذاته على ما يكفي من الواقعية. وما هو أسوأ من ذلك أن « الفساد قد ينتشر ويتسع »، حسب تعابير قاموس النخب السياسية؛ قد ينطوي أي تطور مستقل على تأثير مشجع قابل على دغدغة جروح الناس وأوجاعهم. وكما قيل من قبل، فإن الوثائق الداخلية، بل وحتى السجلات العامة، تكشف النقاب عن أن أحد الهواجس المحركة لمخططتي الولايات المتحدة كان، وما زال مركزاً على الخوف من امكانية انتشار « الفيروس » الذي من شأنه أن « يصيب » أقاليم أخرى اضافية بـ « العدوى ».

لا جديد تحت الشمس. فرجال الدولة الأوربيون كانوا قد خافوا من أن الثورة الأمريكية قد « تفعل فعلها وقد تمنح رسل الفتنة قوة جديدة » (ميترنيخ Metternich) وقد تؤدي إلى نشر « عدوى المبادئ الشريرة الهدامة وعدوانيتها » مثل « المبادئ الجمهورية المقرقة والمبادئ الداعية إلى الحكم الشعبي الذاتي »، كما حذر أحد دبلوماسيي القيصر. وبعد قرن من الزمن جرى انقلاب في الأدوار. عبّر وزير خارجية وودرو ويلسون W. Wilson، روبرت لانسينغ Robert Lansing عن الخوف من أن انتشار مرض البلشفية من شأنه أن يؤدي إلى « هيمنة الجماهير الجاهلة والعاجزة من البشرية على الكرة الأرضية »؛ وتابع لانسينغ يقول: إذا كان البلاشفة يخاطبون ويتعاطفون مع « بروليتاريا البلدان كلها، مع الجهلة والمرضى عقلياً، ممن يدعون استناداً إلى أعدادهم الكبيرة إلى أن يصبحوا سادة... فإن خطراً حقيقياً ماثل أمامنا متجسداً في سيورة من الاضطرابات الاجتماعية الشاملة للعالم من أوله إلى آخره ». إن الديمقراطية هي التهديد المخيف والمرعب مرة أخرى. حين ظهرت مجالس الجنود والعمال لفترة قصيرة على المسرح الألماني، خاف ولسون من أن هذه المجالس ستوحي بأفكار خطيرة بين صفوف « الزوج الأمريكي [الجنود] العائدين من الخارج ». وكان ولسون قد سمع عن خادومات وغسالات زنجيات بتن يطالبن بأجور أعلى ويقلن إن « المال هولي بمقدار ما هو لك أنت ». وقد يتعين على رجال الأعمال أن يتكيفوا مع مشاركة عدد من العمال في مجالس المديرين من بين الكوارث الأخرى المرعبة إذا لم يتم استئصال الفيروس البلشفي.

عبر أخذ هذه العواقب الخطيرة بنظر الاعتبار جرى تبرير الغزو الغربي للاتحاد السوفيتي على أساس أنه عمل دفاعي ضد « تحدي الثورة... لبقاء النظام الرأسمالي بالذات ». (جون لويس غاديس John Lewis Gaddis). وما من شيء أكثر طبيعية من أن يتسع الدفاع عن الولايات المتحدة ويمتد من غزو الاتحاد السوفيتي إلى ساحة ولسون الحمراء في الولايات المتحدة. وكما قال لانسينغ لا بد من استخدام القوة لمنع « قادة الأفكار البلشفية والقوضي » من التقدم على طريق « التنظيم



والتلقين ضد شكل الحكم في الولايات المتحدة؛ ويتعين على الحكومة ألا تسمح « لهؤلاء المتعصبين بالتمتع بالحرية التي يسعون الآن لتدميرها ». نجحت عملية القمع التي أطلقتها إدارة ويلسون في نسف السياسة الديمقراطية، في ضرب الاتحادات والنقابات، في الاجهاز على حرية الصحافة، وفي القضاء على الفكر المستقل، بما يخدم مصالح سلطة الشركات والمجمعات وأجهزة الدولة الممثلة لتلك المصالح، وذلك كله بموافقة وسائل الاعلام والنخب عموماً، وباسم الدفاع ضد الأكثرية المؤهلة من « الجهلة والمرضى عقلياً ». تكررت القصة نفسها بمعظم جوانبها بعد الحرب العالمية الثانية تحت ذريعة الخطر السوفيتي مرة أخرى، ومن أجل استعادة الخضوع للحكام في حقيقة الأمر. (٢٥)

كثيراً ما يجري اغفال مدى عمق وتجزؤ احتقار الديمقراطية في الثقافة النخبوية ومدى ما تثيره هذه الديمقراطية من رعب.

لدى انبعاث الحياة السياسية والفكر المستقل في الستينات، عادت المشكلة إلى البروز مرة أخرى فكان رد الفعل هو هو. فاللجنة الثلاثية التي جمعت الصفوة النخبوية الليبرالية في كل من أوروبا واليابان والولايات المتحدة حذرت من « أزمة ديمقراطية » وشيكة إذ بدأت قطاعات من الجمهور تسعى إلى ولوج ميدان السياسة. وكان « الإسراف في الديمقراطية » يشكل تهديداً لحكم الفئات النخبوية صاحبة الامتيازات المطلقة - عبر ما يعرف باسم « الديمقراطية » في اللاهوت السياسي. كانت المشكلة هي نفسها المشكلة المعهودة: راح الرعاع يحاولون ترتيب شؤونهم الخاصة عبر تحقيق السيطرة على مجموعاتهم وممارسة الضغوط في سبيل الحصول على مطالبهم السياسية. كانت ثمة محاولات تنظيمية بين الشبيبة، بين الأقلية القومية، في صفوف النساء، لدى النشاط في الحركة الاجتماعية، وغيرهم وغيرهم، شجعته ودفعته بها إلى الأمام نضالات الجماهير المجربة في أماكن أخرى من أجل الحرية والاستقلال، لا بد من المزيد « من الاعتدال في الديمقراطية »، حسب رأي اللجنة الثلاثية إياها، بل وقد تدعو الضرورة إلى العودة لتلك الأيام التي كان فيها « ترومان قادراً على حكم البلاد بالتعاون مع عدد قليل نسبياً من محامي وصيارفة الـ وول ستريت » كما قال أحد أعضاء الوفد الأمريكي في اللجنة. (٢٦)

يضيف إيرفينغ كريستول Irving Kristol ويقول إن « أئمة غير ذات أهمية مثلها مثل أناس لا أهمية لهم، تستطيع، وبسرعة، أن تمارس ضلالات بالغة الأهمية ». ولكنه، بوصفه أحد المحافظين الجدد البارزين، لا يملك وقتاً يضيقه على الأساليب الأنعم في عملية فبركة الموافقة، وهي أساليب ليست، على أية حال، صالحة للناس عديمي الأهمية خارج أطر الحضارة الغربية. لذا فإن الضلالات الهامة جداً يجب طردها بالقوة من عقولهم الصغيرة: « في حقيقة الأمر لم تنقُض أيام دبلوماسية البوارج الحربية قط . . . فالبوارج الحربية هذه ضرورية للنظام الدولي ضرورة سيارات الشرطة وأجهزة الأمن للنظام الداخلي ». (٢٧)

تنقلنا هذه الأفكار إلى الإدارة الريغانية التي أسست وكالة رسمية للدعاية تحت اسم (مكتب الدبلوماسية الشعبية) كانت الأكثر حذقة وتطوراً في التاريخ الأمريكي مما زرع الفرع في قلوب

أنصار الدولة القوية الميالة إلى التدخل ممن يعرفون باسم « المحافظين » في أحد المظاهر الراهنة لفساد الخطاب السياسي. ولدى كشف النقاب عن البرنامج وصفه أحد كبار المسؤولين بأنه أشبه بنوع من العمليات التي يتم تنفيذها على « أرض العدو » - يالها من عبارة مناسبة تلقي الضوء على المواقف المألوفة للنخبة من الجمهور. لم يكن العدو، في هذه الحالة، قد تم إخضاعه تماماً. فالحركات الشعبية عمقت جذورها واتسعت لتشمل قطاعات جديدة من السكان، وكانت قادرة على إجبار الدولة على التخفي والعمل في السر من أجل ممارسة الارهاب في الظلام بدلاً من اللجوء إلى استخدام الأشكال الأكفأ من العنف المكشوف التي استطاع الرئيسان كيندي وجونسون أن ينفذاها قبل استيقاظ الجمهور.

باتت المخاوف التي عبر عنها صفوة القوم في القرن السابع عشر موضوعة رئيسة في الخطاب الثقافي، في ممارسة الشركات، وفي العلوم الاجتماعية الأكاديمية. فقد عبر عنها - أي المخاوف - المنظر الأخلاقي البارز ومستشار السياسة الخارجية راينهولد نيبور Reinhold Niebuhr، الذي حظي باحترام كبير لدى جورج كينان George Kennan ولدى المثقفين المؤيدين لكيندي وغيرهم. وكتب نيبور Niebuhr يقول إن « العقلانية تنتمي إلى المراقبين ذوي الأعصاب الباردة » في حين أن الشخص العادي يتبع الإيمان بدلاً من العقل. وراح يبين أن على المراقبين الهادئين أن يقرأوا بـ « غياب الإنسان المتوسط » وأن يوفروا « الوهم الضروري » جنباً إلى جنب مع « سائر التبسيطات المفرطة المشحونة بالعواطف » القادرة على إبقاء البسطاء السذج على السراط المستقيم. وكما في ١٦٥٠، يبقى ضرورياً أن توفر الحماية لـ « المجنون والشاذ أو الطائش »، للرعاع المؤلف من الجهلة، من أحكامهم « المنحرفة الفاسدة » الخاصة، تماماً كما يتعين علينا ألا نسمح للطفل بأن يعبر الشارع بدون مراقبة وإشراف. (٢٨)

من وجهة نظر المفاهيم السائدة ليس هناك أي انتهاك للديمقراطية إذا أحكمت حفنة من الشركات سيطرتها على الشبكة الاعلامية: ذلك، في الحقيقة، هو جوهر الديمقراطية، قام العضو البارز في قيادة صناعة العلاقات العامة، ادوارد بيرنيز Edward Bernays بايضاح المسألة قائلاً إن « الجوهر الحقيقي للعملية الديمقراطية » هو « حرية الاقتناع والاقتراح »، هو ما يطلق عليه اسم « هندسة الموافقة أو القبول ». إذا حصل وتركزت حرية الاقتناع في أيدي قليلة، فإن علينا أن نعترف بأن ذلك هو طابع أي مجتمع حر. منذ أوائل القرن التاسع عشر كرس صناعة العلاقات العامة موارد هائلة على « تثقيف الشعب الأمريكي بالوقائع الاقتصادية للحياة » بغية تأمين المناخ الملائم للبيزنس (لرجال الأعمال). (أي للنظام الرأسمالي). ومهمة هذه الصناعة هي التحكم بـ « العقل العام » الذي يشكل « الخطر الجدي الوحيد الذي يواجه الشركة »، كما قال أحد الاداريين التنفيذيين في شركة AT&T قبل ثمانين سنة. واليوم فإن الـ « ستريت جورنال » تصف بحماسة بالغة تلك « الجهود المنسقة » التي تبذلها الشركات الأمريكية « في سبيل تغيير مواقف العمال وقيمهم » على نطاق واسع عبر « ورشات عمل تنتمي إلى العصر الجديد » مع غيرها من الوسائل المعاصرة الأخرى لغسل الأدمغة والتخيل المصممة من أجل تحويل « لامبالاة العامل إلى ولاء

للشركة «. (٢٩) ويلجأ عملاء منظمة Revernd Moon و Christian Evangelicals (الكاهن مون، والبروتستانتين المسيحيين) إلى استخدام أساليب مماثلة للوقوف في وجه تهديد تنظيم الفلاحين ولنسف جهود الكنيسة التي تخدم مصالح الفقراء في أمريكا اللاتينية بمساعدات أجهزة الاستخبار وبالارتباط الوثيق مع المنظمات الدولية اليمينية المتطرفة.

عبر بيرنيز Bernays في ١٩٢٨ عن الفكرة الأساسية لانجيل العلاقات العامة حين قال إن « عملية التحكم والتلاعب الواعية والذكية بالعادات والأفكار المنظمة للجماهير تشكل عنصراً بالغ الأهمية في المجتمع الديمقراطي . . . فالأقليات الذكية هي التي تحتاج إلى الافادة من الدعاية بصورة دائمة ومنهجية ». ونظراً لنفوذها الهائل والحاسم فإن فئة رجال الأعمال ذات الوعي الطبقي الرفيع في الولايات المتحدة كانت، وما زالت، قادرة على وضع هذه الدروس موضع التنفيذ العملي. يتحدث توماس ماك كان Thomas Mc Cann، رئيس العلاقات العامة في شركة الفواكه المتحدة United Fruit Company التي قدم لها بيرنيز خدمات جليلة في عملية التمهيد للاطاحة بالنظام الديمقراطي الغواتيمالي في ١٩٥٤، عما شكل انتصاراً كبيراً للدعاية الرأسمالية بالاعتماد على الاذعان عن طيب خاطر من جانب وسائل الاعلام، يتحدث عن مناصرة الأخير - أي بيرنيز Bernays للدعاية. (٣٠)

أدركت الأقليات الذكية منذ زمن طويل أن هذه هي وظيفتها. فوالتر ليبمان W.Lippman رأى أن « عملية فبركة الموافقة » التي أحدثت « ثورة » في ميدان « ممارسة الديمقراطية » باتت « فناً واعياً لذاته وأداة منتظمة في مجال حكم الشعب ». وهذا تطور طبيعي حين تستحيل الثقة بالرأي العام :

« في غياب المؤسسات ووسائل التثقيف التي يمكن أن توظف من أجل ابلاغ البيئة بصورة ناجحة بأن وقائع الحياة العامة تتناقض تناقضاً حاداً مع الرأي المتمركز على الذات، فإن المصالح العامة غالباً ما تضلل الرأي العام كلياً، ولا يمكن أن تدار إلا عن طريق طبقة متخصصة تتعدى مصالحها الشخصية حدود الاقليم الضيق . . »

وتكون بالتالي قادرة على ادراك « الوقائع والحقائق ». هؤلاء هم صفوة القوم القادرة وحدها على تولي مهمات الادارة الاجتماعية والاقتصادية.

ثم يتابع ليبمان ليقول: لذا فإن من الضروري ان نميز بين دورين سياسيين تمييزاً واضحاً وجلياً. ثمة أولاً، الدور الموكل إلى الطبقة المتخصصة، من هم « في الداخل »، « الناس المسؤولين »، الذين يتمكنون من امتلاك المعلومات والفهم. على هؤلاء، مثالياً، أن يحصلوا على تعليم خاص يؤهلهم للادارة العامة، كما يتعين عليهم أن يجيدوا فهم المعايير المطلوبة لحل مشكلات المجتمع: « إلى الدرجة التي تمكن من جعل هذه المعايير دقيقة وموضوعية، بل قراراً سياسياً »، وهو ميدانهم، « ذا علاقة فعلية بمصالح الناس ». أضف إلى ذلك أن على « فرسان الادارة العامة » ان « يقودوا الرأي » ويتحملوا المسؤولية عن « تشكيل الرأي العام السليم . . . إنهم يبادرون، يديرون ويدبرون، ويحلون المشكلات » ولا بد من حمايتهم من « العناصر الخارجية الجاهلة الفضولية »، من الجمهور العام العاجز عن التعامل « مع جوهر المشكلة ». فالمعايير التي نطبقها



على الحكم تلخص بالنجاح في تلبية المتطلبات المادية والثقافية، ولا علاقة لها بمسألة «ما إذا كانت متناغمة مع الآراء الذاتية التي قد تكون طافية على السطح في عقول الناس». وبعد انجاز أحكام السيطرة على المعايير المطلوبة للقرار السياسي تصبح الطبقة المتخصصة، وهي محمية من فضول الجمهور وتطفله، مستعدة لخدمة المصلحة العامة - ما يعرف باسم «المصلحة القومية» في قواميس مناهات التضليل والتدوين التي دُبجت من قبل القائمين على العلوم الاجتماعية الأكاديمية والتعليقات السياسية.

أما الدور الثاني فهي «مهمة الجمهور أو وظيفته»، التي تكون محدودة أكثر بكثير. يرى ليبان أن الجمهور لا يحق له أن «يصدر حكماً بشأن الميزة المتأصلة» في هذه القضية أو تلك، أو أن يتقدم بتحليل لها أو أن يطرح حلولاً، بل يقتصر دوره، في حال وجود مثل هذا الدور، على وضع «طاقاته تحت تصرف» هذه الجماعة أو تلك من «الناس المسؤولين». فالجمهور «لا يحاكم، لا يناقش، لا يعاين، لا يبدع، لا يقنع، لا يساوم، ولا يحل». بل «لا يتصرف الجمهور تصرفاً فاعلاً إلا عبر تحالفه مع، وولائه لانسان يحتل موقعاً يمكنه من أن يمارس فعلاً تنفيذياً»، بعد أن يكون قد درس المسألة المطروحة دراسة متأنية وموضوعية. ذلك هو السبب الذي يفرض «الزام الجمهور بحدوده». فبالقطيع الحائر الغارق في الفوضى والصراخ تقتصر «وظيفته» على البقاء «جمهرة من المتفرجين المهتمين الذين يراقبون الأداء» بعيداً عن المشاركة، أية مشاركة. فالمشاركة هي من واجبات «الانسان المسؤول». (٣١)

تنطوي الأفكار التي وصفها ناشرو مؤلف ليبان بأنها «الفلسفة السياسية» التقدمية «لنظام الديمقراطي الليبرالي» على أوجه شبه، لا مجال للبس حولها، بالمفهوم اللينيني لحزب الطليعة الذي يقود الجماهير إلى حياة أفضل لا تستطيع هي - أي الجماهير - نفسها وحدها وبذاتها أن تدركها وتتصورها أو أن تقيمها. وفي حقيقة الأمر فإن عملية الانتقال من أحد الموقفين إلى الموقف الآخر - من الحماسة اللينينية إلى «التهليل بأمريكا» - برهنت عبر السنين على أنها عملية بالغة البساطة. ليس هذا مثيراً للعجب نظراً لأن العقيدتين متشابهتين في جذورهما. غير أن التمايز الحاسم بينهما يكمن في نوعية تقويم آفاق السلطة: هل تكون عبر استغلال النضال الشعبي الجماهيري أم خدمة الأسياد الحاليين؟

ثمة افتراض مضمّر، وهذا واضح وضوحاً كافياً، خلف مقترحات ليبان وآخرين: تُمنح الطبقة المتخصصة فرصة إدارة الشؤون العامة مقابل خضوعها لأولئك الذين يمسون بالسلطة الفعلية - رجال الأعمال المهيمنين في مجتمعاتنا، وهذه حقيقة مفتاحية يتم التغافل عنها في غمرة التباهي والمديح الذاتي للصفوة.

يعود تفكير ليبان بهذه الأمور إلى ما بعيد الحرب العالمية الأولى حين كانت طائفة المثقفين الليبراليين شديدة الانبهار بنجاحها في أداء الخدمة بوصفها «الطائفة المخلصة والمفيدة من مفسري ما يبدو أحد أعظم المشاريع التي أقدم عليها أي رئيس أمريكي» (النيويورك). كان المشروع هو تفسير وودرو ويلسون W. Wilson لتفويض عن طريق الانتخاب بتحقيق «السلام بدون نصر» على

أنه مناسبة لتابعة التصر بدون سلام، بمساعدة طائفة المثقفين الليبراليين، الذين تباهاوا فيما بعد زاعمين أنهم « فرضوا ارادتهم على أكثرية ممانعة، مترددة ولا مبالية »، مع مساعدة التلفيق الدعاوية عن قطاعات الهون وغيرها من الوسائل. لم يكن هؤلاء المثقفون الليبراليون، دون علمهم في الغالب، سوى أدوات بيد وزارة الاعلام البريطانية التي حددت مهمتها سراً على أنها « توجيه فكر أكثرية العالم ». (٣٢)

وبعد خمس عشرة سنة جاء الاستاذ البارز في العلوم السياسية هارولد لاسويل Harold Lasswell ليقول، في موسوعة العلوم الاجتماعية Encyclopaedia of The Social Sciences إن على الذين يتولون مهمة الإدارة الاجتماعية، حين تكون الفئات النخبوية مفتقرة إلى القوة المطلوبة لفرض الطاعة، أن يتحولوا إلى « تقنية جديدة كل الجدة في التحكم والسيطرة، عبر الدعاية في المقام الأول ». وقد أورد التبرير المؤلف: علينا أن نسلّم بجهل وغباء الجماهير . . . « وألا نستسلم للمعتقدات الديمقراطية الجامدة التي تتحدث عن أن الناس هم خير من يعرفون مصالحهم الخاصة ». فالناس ليسوا كذلك، ولا بد لنا من الاشراف عليهم والتحكم بهم، لخيرهم هم. تسترشد طائفة رجال الأعمال بالمبدأ نفسه. وهناك آخرون طوروا أفكار مشابهة ووضعوها موضع التطبيق الفعلي في المؤسسات الايديولوجية: في المدارس والجامعات ووسائل الاعلام الشعبية والمجلات النخبوية والخ . . . وأي تحد لهذه الأفكار يثير الريبة بل والرعب أحياناً، كما في الستينيات من هذا القرن حين بدأ الطلاب، بدلاً من الانحناء ببساطة أمام السلطة، يطرحون عدداً كبيراً، عدداً لا يحتمل، من الأسئلة، وراحوا يستطلعون ليروا ما هو موجود وراء الحدود المرسومة لهم. انقلبت مزاعم تحصين القلاع بالرجال لمقاومة البرابرة، الذين ليسوا الآن سوى الموقف الشعبي، إلى مالا ليس أكثر من نكتة سخيفة.

إن مبادئ ليبمان ولاسويل وغيرهما هي مبادئ طبيعية تماماً في أي مجتمع تكون السلطة فيه مركزة بصورة ضيقة غير أنه يمتلك آليات رسمية تمكن الناس العاديين، نظرياً من أن يلعبوا أدواراً معينة في صياغة شؤونهم الخاصة - وهو الخطر الذي لا بد من درته.

لعل تقنيات فبركة الموافقة الأكثر شحذاً والأشد اتقاناً هي تلك الموجودة في الولايات المتحدة حيث يعيش مجتمع خاضع لسيطرة رجال الأعمال أكثر تقدماً مما في حليفاتها، ومجتمع أكثر حرية في العديد من النواحي مما في أي مكان آخر، مما يجعل الجماهير الجاهلة والغبية أشد خطورة. غير أن المخاوف ذاتها تظهر في أوروبا، كما في الماضي، وتتوضح أكثر جلاء واقع أن النسخ الأوربية من رأسمالية الدولية لم تتقدم بعد إلى الحد الذي بلغته في الولايات المتحدة من حيث استئصال النقابات العمالية وغيرها من العقبات التي تعترض سبيل حكم الصفوة وخيرة القوم (من الرجال والنساء)، وصولاً إلى حصر السياسة في نطاق فئات حزب أرباب العمل، حزب البيزنس. أما المشكلة الأساس، حسب قناعة الجميع ومنذ الأزل، فتكمن فيما يلي: حين تفقد الدولة القدرة على التحكم عن طريق القوة، يتعين على الفئات صاحبة الامتيازات أن تكتشف أساليب أخرى تكفل ابعاد الرعاع عن ميدان الشؤون العامة. هذا ولا بد من اخضاع الأمم والدول عديمة الأهمية للمعاملة

التي تُمارس مع الناس عديدي الأهمية بالذات. يرى حمائم الليبرالية أن من حق الآخرين أن يكونوا أحراراً ومستقلين، ولكن شرط أن تصل حريتهم إلى حدود حرية الاختيار بطرق نعتبرها نحن غير حكيمة أو متضاربة مع مصالحنا،<sup>(٣٣)</sup> وهو تصور مواز تماماً لمفهوم الديمقراطية السائد في البلاد كشكل من أشكال التحكم بالسكان. وعلى الطرف الآخر من الطيف نجد « المحافظين » الذين يفضلون المسارعة إلى تبني أساليب كريستول Kristol: البوارج الحربية وسيارات الشرطة.

على عاتق أي نظام غسيل دماغ يعمل بشكل سليم تقع جملة من الواجبات المختلفة، بعضها حساس ودقيق إلى حد كبير. إن أحد أهداف نظام كهذا هو الجماهير الغبية الجاهلة. لا بد من إبقاء هذه الجماهير على حالها، لا بد من الهائها بتبسيطات مفرطة مشحونة بشحنات عاطفية قوية، لا بد من تهميشها، ولا بد من عزلها. فالصورة المثالية هي أن يصبح كل شخص وحيداً واحداً أمام شاشة التلفاز يشاهد البرامج الرياضية، المسلسلات الترفيهية، أو العروض الكوميدية، محروماً من البنى التنظيمية التي تتيح للأفراد المقتربين إلى الموارد فرصة اكتشاف ما يفكرون ويؤمنون به عبر التفاعل مع الآخرين بغية صياغة همومهم وبرامجهم، وصولاً إلى العمل في سبيل تحقيق هذه البرامج. وبعد ذلك فقط تصبح اتاحة الفرصة لهم، بل وتشجيعهم، في ميدان ممارسة حق تصديق قرارات من هم أفضل منهم في انتخابات موسمية، أمراً ممكناً. فالرعاع الشرير الوغد هو الهدف الصحيح لوسائل الاعلام الجماهيرية ولأي نظام تعليمي عام موجه نحو غرس روح الطاعة والخنوع والتدريب على المهارات الضرورية بما فيها اتقان فن تكرار جملة من الشعارات الوطنية في المناسبات.

كي يصبح الاذعان سمة يُعَوَّل عليها، لا بد من ترسيخه في سائر الميادين. على الجمهور أن يكون حشداً من المراقبين، لا من المشاركين؛ حشداً من مستهلكي الايديولوجيا جنباً إلى جنب مع المنتوجات. كتب ادواردو غاليانو Edward Galeano يقول: « يجب على الأكثرية أن ترضى قناعة باستهلاك الوهم. فأحلام الثروة تباع للفقراء، وأحلام الحرية للمظلومين المضطهدين، وأوهام النصر للمهزومين، والجبروت للضعفاء ».<sup>(٣٤)</sup> ما من شيء أقل من ذلك يكفي.

تختلف مسألة غسل الأدمغة قليلاً بالنسبة لأولئك الذين يُتَظَر منهم أن يشاركوا في العمليات الجادة لصنع القرار والتحكم: رجال الأعمال، رجالات سياسة الدولة، المدراء الثقافيون والفكيريون، أي القطاعات المحذقة عموماً. فعلى هؤلاء أن يتبنوا ويمثلوا قيم النظام وأن يشاركوا في احتضان الأوهام الضرورية التي تمكن النظام من أن يعمل وفق مصالح السلطة والامتيازات الممركزة - أو على الأقل أن يكونوا على قدر كاف من الكلية ليتظاهروا بأنهم كذلك؛ وهذا فن لا يستطيع أن يتقنه إلا عدد قليل من الناس. غير أن عليهم في الوقت نفسه أن يمتلكوا قدراً معيناً من فهم وقائع العالم وإلا فلن يكونوا قادرين على أداء وظائفهم بنجاح. يتعين على وسائل الاعلام النخبوية والنظم التعليمية أن ترسم خطأً يخترق هذه المآزق والمطبات - وهذه ليست مهمة سهلة؛ إنها زاخرة بطوفان من التناقضات الداخلية. مُغرية هي أن نرى كيف تتم تنفيذ هذه المهمة؛ غير أن ذلك يبقى خارج نطاق هذه الملاحظات.



على الجبهة الداخلية ثمة سلسلة متنوعة من تقنيات فبركة الموافقة تكون مطلوبة، وهي موجهة نحو الجمهور المعني ونحو المرتبة التي يشغلها هذا الجمهور على سلم الأهمية. فمن أجل من هم في المرتبة الدنيا، ومن أجل الشعوب عديمة الأهمية في الخارج، ثمة وسيلة أخرى تكون متوفرة: إنها الوسيلة التي أطلق عليها السوسيولوجي الأمريكي البارز في بداية القرن، فرانكلين هنري غيدنغز Franklin Henry Giddings اسم « الموافقة دون موافقة »: « إذا رأى [المستعمرون] (بفتح الميم)، في سنوات لاحقة، وأقروا أن العلاقة الملتبسة المتنازع بشأنها لم تكن إلا من أجل المصلحة العليا، فإن من المعقول تماماً القول إن السلطة قد فرضت بموافقة المحكومين »، كما حين يقوم أحد الأبوين بتهذيب ولد قاصر الفهم. كان غيد نغز Giddings يشير إلى « المخلوقات المضللة » التي اضطرننا، رغم أنوفنا، إلى ذبحها في الفلين سعياً وراء خيرها هي. (٣٥) غير أن درسه هذا طُبق على نطاق أوسع وأعم.

كما لوحظ من قبل فإن النكهة البلشفية ظاهرة من البداية وحتى النهاية. صحيح أن النظامين مختلفان اختلافات حاسمة ومصيرية، ولكنها ينطويان في الوقت نفسه على أوجه شبه مثيرة. ف « الطبقة المتخصصة » لدى ليبمان و « الأقلية الذكية » عند بيرنيز Bernays، المؤهلتين لإدارة شؤونهما والشؤون العامة وفق نظرية الديمقراطية الليبرالية، تقابلان الطليعة اللينينية المؤلفة من المثقفين الثوريين. وما « فبركة الموافقة » التي دعا إليها كل من ليبمان وبيرنيز ونايبر Neibuhr ولا سويل Lasswell وغيرهم سوى الدعاية والتحريض (Agitrop) لدى نظرائهم اللينينيين. اندلاقاً من نص موجز خطه باكونين Bakunin قبل أكثر من قرن، تعتبر الرهينة العلمانية الدنيوية في كل من النظامين الكبيرين القائمين على التسلسل الهرمي والقهر الجماهيري كتلة غبية وقاصرة، قطعاً حائراً مرتبكاً لا بد من سوقه بالعصا إلى عالم أفضل - عالم نقوم نحن، الأقلية الذكية، بأشادته لهم، إما عن طريق استلام سلطة الدولة بأنفسنا كما في النموذج اللينيني، أو عبر خدمة أصحاب نظم رأسمالية الدولة ومديرها إذا تعذر توظيف الثورة الشعبية في سبيل احتلال ذرى اصدار الأوامر.

مثلما تنبأ باكونين قبل زمن غير قصير إلى حد بعيد بادر « البيروقراطية الحمراء » اللينينية فوراً إلى تفكيك أجهزة الرقابة الشعبية وخصوصاً سائر البنى الهيكلية المؤسساتية التي من شأنها أن تمكن الكادحين من ممارسة شيء من النفوذ والسيطرة على شؤونهم بوصفهم متعجين أو مواطنين. ففي دراسة لبرامج التنمية البلشفية من وجهة نظر مقارنة وتاريخية، يعلق الكسندر غريشنكرون A.Greschenkron قائلاً: لم تكن للايديولوجيا الماركسية، أو أية ايديولوجيا اشتراكية أخرى غيرها، إلا علاقة بعيدة جداً، إن وجدت، بعملية التحويل الصناعي الكبرى التي قامت الحكومة السوفيتية بهندستها، بما فيها « الزيادة التي بلغت حوالي ستة اضعاف في حجم الناتج الصناعي » مع حلول أواسط الخمسينيات، « إنها أكبر وأطول [هبة صناعية] في تاريخ التطور الصناعي للبلاد » مقابل ثمن بشري خارق للعادة، دفعه الفلاحون بالدرجة الأولى. (٣٦) أما واقع أن الشيء نفسه ينطبق على تنظيم الانتاج والحياة الاجتماعية والسياسية عموماً فأوضح من أن يستدعي أي تعليق. لا عجب إذن أن منظومتي الدعاية الكبيرين في العالم اتفقتا على اعتبار التدمير الفوري للنزعات

الاشتراكية الوليدة التي انبثقت خلال فترة تصاعد وغليان النضال الشعبي في ١٩١٧ انتصاراً للاشتراكية وللنظام الاشتراكي . بالنسبة للبلاشفة كان الهدف من المهزلة استخلاص ما يستطيعون استخلاصه من فوائد ومنافع من الهبة الأخلاقية للاشتراكية ؛ أما بالنسبة للغرب فقد تركز الهدف على تلطيف سمعة الاشتراكية وتحسين النظام القائم على الملكية والتحكم بسائر مناحي الحياة الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية . ليس صحيحاً تماماً اعتبار انهيار النظام اللينيني انتصاراً للاشتراكية ، اللهم إلا إذا اعتبرنا انهيار هتلر وموسوليني بالمعيار نفسه ؛ غير أنه - أي انهيار النظام اللينيني - كسابقيه تماماً ، يؤدي بالفعل إلى إزالة عقبة تعترض سبيل تحقيق المثل الاشتراكية التحررية التي حلمت بها الحركات الشعبية الجماهيرية التي سُحقت في روسيا ١٩١٧ ، في ألمانيا بعيد ذلك ، في اسبانيا ١٩٣٦ ، وفي غيرها من البلدان ، حيث قامت الطليعة اللينينية ، على الأغلب ، بتمهيد الطريق المفضي إلى ترويض رعايا الأوغاد مع احلامهم الاشتراكية التحررية وتطلعاتهم الديمقراطية الراديكالية (الجذرية) .

### ٣ - بما هو أقل من القوة

طرح هيوم أحجيته الملغزة على المجتمعات الاستبدادية من جهة والمجتمعات الأكثر تمتعاً بالحرية من جهة ثانية . والحالة الثانية هي الأكثر أهمية بما لا يقاس . فكلما أصبح العالم الاجتماعي أكثر حرية وتنوعاً ، غدت وظيفة غرس الخنوع أكثر تعقيداً ، وباتت مشكلة حل الغاز آليات غسيل الدماغ أكثر انطواءً على التحدي . غير أن لحال المجتمعات الحرة ، بصرف النظر عن الهموم الثقافية ، مغزى إنسانياً أكبر ، لأننا هنا نكون متحدثين عن أنفسنا ونستطيع أن نمارس تأثيراً على ما نتعلمه . وهذا بالذات ، وليس أي شيء آخر ، هو السبب الكامن وراء سعي الثقافة المهيمنة الدائم ، الآن وفي المستقبل ، إلى استبعاد الهموم الانسانية ، إلى توجيه اهتمامات الناس نحو النواقص والمخالفات والانتهاكات الموجودة لدى الآخرين . فحين تتعرض خطط الولايات المتحدة في إحدى زوايا العالم الثالث للانحراف ، نبادر فوراً على تكريس اهتمامنا على النواقص والمشكلات الخاصة التي تعاني منها هذه الثقافات وعلى اضطراباتنا الاجتماعية - بدلاً من النظر إلى مشكلاتنا واضطراباتنا الاجتماعية نحن . إن الشهرة والثروة وآيات الاحترام تنتظر أولئك الذين يقومون بالكشف عن جرائم الاعداء الرسميين ؛ أما أولئك الذين يتولون القيام بالمهمة الأشد ضرورة وأهمية ، مهمة وضع المرأة أمام مجتمعاتهم هم فلهم أن يتوقعوا معاملة مختلفة تماماً . لقد ذاعت شهرة جورج أورويل G. Orwell بفضل كتابيه مزرعة الحيوانات Animal Farm و ١٩٨٤ ، اللذين يركزان على العدو الرسمي . أما لو قام الكاتب بمعالجة المسألة الأهم والأكثر إلحاحاً واثارة ، أعني مسألة التحكم بالفكر في مجتمعات حرة وديمقراطية نسبياً ، لما لقي مثل هذا الترحيب ، بل ولواجه مؤامرة صمت رهيبه أو حصاراً شديداً زاحواً بالشتائم المقذعة بدلاً من التهليل الواسع . مع البقاء في نطاق الحكومات الأكثر حرية وشعبية نطرح السؤال التالي : لماذا يخضع

المحكومون ويستسلمون مع أن القوة بجانبهم وفي صفهم؟ أولاً: علينا أن نعاين سؤالاً متقدماً: إلى أي مدى تكون القوة في صف المحكومين؟ لا بد من توفر قدر معين من الحذر حول هذه المسألة. تتناسب حرية المجتمعات وديمقراطيتها مع مدى القيود المفروضة على الدولة في مجال ممارسة الإكراه أو القسر. والولايات المتحدة تشكل حالة غير عادية من هذه الناحية: ربما كان المواطن أكثر تحراً من قسر الدولة بالمقارنة مع أي مكان آخر في العالم - على الأقل المواطن الذي يتمتع بقدر نسبي من الامتيازات وتكون بشرته من اللون المناسب، وهؤلاء يشكلون قسماً لا يستهان به من السكان. ولكن الأمر البديهي هو أن الدولة لا تمثل إلا خيطاً واحداً من خيوط شبكة السلطة. فعملية التحكم بالاستثمار أو التوظيف، بالانتاج، بالتجارة، بالأموال وحركتها، بشروط العمل وظروفه، وبغير ذلك من المناحي الحيوية للسياسة الاجتماعية، محصورة في أيدٍ خاصة معينة. وعدم الرغبة في التكيف مع بنية السلطة والهيمنة هذه ينطوي على تكاليف واثمان تتدرج بين مواجهة قوة أجهزة الدولة من جهة وبين الحرمان والانخراط في النضال من الجهة الثانية؛ فحتى الفرد الذي يتمتع بعقل مستقل قلما يعزف عن عقد المقارنة بين الحرمان والنضال وبين الفوائد، مهما كانت زهيدة، التي يجلبها الخنوع والاستسلام. لذا فإن الخيارات الحقيقية المنطوية على أي معنى محدودة جداً، بل وتكاد تكون معدومة. ثمة عوامل مشابهة تحد نطاق دائرة الأفكار والآراء بطرق واضحة ومعروفة. فالتعبير الواضح ذو المعالم المحددة تصوغه القوى الخاصة المتحكمة بالاقتصاد نفسها. وهو خاضع إلى حد كبير لهيمنة شركات كبرى تقوم ببيع قطاعات الجمهور المختلفة للمعلنين وتعكس، بطبيعة الحال، مصالح المالكين وأسوافهم. أما القدرة على صياغة وجهات النظر الخاصة والهموم الذاتية والمصالح الفردية وإيصالها إلى الآخرين - أو حتى مجرد اكتشافها والتعرف عليها - فتبقى محدودة ومقيدة أيضاً.

يشكل انكار هذه الحقائق البديهي المتعلقة بالسلطة الفعلية جوهر بنيان الوهم الضروري فأحد نقاد وسائل الاعلام يشير، في معرض عرضه لكتاب ما على صفحات النيويورك تايمز، دون تقديم أية حجج، إلى «الدور الجيفرسوني التقليدي» للصحافة «بوصفه دوراً يوازن سلطة الحكومة»؛ وهذه العبارة تضمّر ثلاثة افتراضات بالغة الأهمية، افتراض تاريخي، وافتراض وصفي، وثالث أيديولوجي. أما الزعم التاريخي فهو أن جيفرسون كان نصيراً ملتزماً لحرية الصحافة، وهو زعم كاذب وزائف. والادعاء الثاني هو أن الصحافة توازن الحكومة وليست خادماً مطيعاً لها، الأمر الذي يجري تقديمه وكأنه مبدأ ثابت، مما يوفر امكانية الغاء أية حاجة لمواجهة الحشد الهائل من الوثائق التفصيلية التي تدحض هذا الاعتقاد الجامد من أساسه. أما الدعوى الأيديولوجية فهي أن من شأن النزعة التحررية الجيفرسونية (المجردة بمعزل عن تحققها في الممارسة العملية) أن تتطلب من الصحافة أن تكون موازنة لسلطان الحكم في الكفة المقابلة. وهذا غير صحيح. يقول التصور التحرري إن على الصحافة أن تكون مستقلة، وبالتالي موازنة للسلطة المركزة مهما كان شكلها. في أيام جيفرسون كانت مراكز القوة المهيمنة هي الدولة والكنيسة والبنى القطاعية. وبعد ذلك بوقت قصير ظهرت أشكال جديدة من السلطة المركزة في عالم رأسمالية



الشركات. لذا فإن أي جيفرسوني قد يرى أن على الصحافة أن تكون موازنة لسلطة الدولة أو الشركات وللمجمع الدولة - الشركات آخر المطاف بصورة حاسمة. غير أن إثارة هذه النقطة تنقلنا إلى أرض محرمة ملغومة. (٣٧)

فضلاً عن القيود العامة المفروضة على الاختيار والرأي المنطوق بوضوح وهي - أي القيود - متأصلة في مركزة السلطة بأيدي الخاصة، فإن هناك حدوداً ضيقة وصارمة مفروضة على تحركات الحكم والحكومة. مرة أخرى ظلت الولايات المتحدة بلداً غير عادي من هذه الناحية بين سائر البلدان الديمقراطية الصناعية، وإن كانت عملية الاندماج بالنمط الغربي باتت على قدم وساق في الأماكن الأخرى كلها. قاربت الولايات المتحدة الحدود القصوى في ضماناتها للحرية ضد قسر الدولة وإكراهها، كما في الفقر من حيث حياتها السياسية. ثمة، أساساً، حزب سياسي واحد، هو حزب رجال الأعمال، حزب البيزنس، بجناحين. وتغير تحالفات المستثمرين يشكل الجزء الأكبر من التاريخ السياسي للبلاد. أما الاتحادات النقابية أو المنظمات الشعبية الأخرى التي من شأنها أن توفر طريقاً للجمهور العام كي يلعب دوراً ما في التأثير على البرامج والخيارات السياسية، فنادر ما تعمل إلا في أضيق المجالات. كما أن النظام الأيديولوجي مقيد باجماع أصحاب الامتيازات. ليست الانتخابات إلا طقوساً في المقام الأول. ففي انتخابات الكونغرس تتم إعادة جل أصحاب المناصب إلى مناصبهم، مما يعكس فراغ النظام السياسي وانعدام الخيارات التي يقدمها. نادراً ما يظهر ادعاء يقول بأن قضايا جوهرية مطروحة للنقاش وتشكل موضوعات رهان في الحملات المحمومة التي تجري لانتخاب رؤساء الجمهورية. فالبرامج المحددة بوضوح وحذقة ليست في الغالب أكثر من وسيلة لاقتناص الأصوات، في حين يقوم المرشحون بتكييف خطبهم مع قطاعات الجمهور المختلفة حسب نصائح خبراء ومهندسي العلاقات العامة. يشغل المعلقون السياسيون بمسائل مثل ما إذا كان ريغان سيتذكر خطوطه، ما إذا كان مونديل يبدو كثيباً، أو ما إذا كان دوكاكيس سيبتلع الإهانة التي قذفه بها منشئو خطب جورج بوش. ففي انتخابات ١٩٨٤ تبادل الجناحان السياسيان مواقفهما السياسية التقليدية تبادلاً شبه كامل، حيث قدم الجمهوريون أنفسهم بوصفهم حزب التنمية الكينزية القائمة على تدخل الدولة في الاقتصاد، والديمقراطيون بوصفهم أنصار النزعة المالية - الأميرية المحافظة؛ لم يلاحظ الأمر ولو ملاحظة مجردة سوى القلة. إن نصف السكان لا يحملون أنفسهم عناء الادلاء بأصواتهم، وأولئك الذين يفعلون غالباً ما يصوتون بوعي ضد مصلحتهم.

يُنح الجمهور فرصة لتصديق قرارات اتخذت في أمكنة أخرى، بالانسجام مع الوصفات المقدمة من ليبمان وغيره من منظري الديمقراطية الآخرين. له - للجمهور - أن يختار بين شخصيات مطروحة على الساحة في لعبة من ألعاب السياسة الرمزية التي لا يتعامل معها بجدية حقيقية سوى أكثر الناس سذاجة. وحين يفعلون فإنهم يتعرضون لسخرية السفسطائين المتحذلقين ومكرهم. فتحت عنوان « وعود الحملة - تُقطع لعدم الوفاء بها » علقت ماري لينسكي، وهي أستاذة علوم سياسية في هارفارد ومتخصصة في وسائل الاعلام تقول إن نقد دعوة الرئيس بوش إلى « رفع

الضرائب « بعد كسب الانتخابات من خلال الوعد الصارم والبلوغ بعدم رفع الرسوم ليس إلا « تقليعة سياسية رخيصة ». وحين فاز بوش عبر قيادة الجمهور بأغنية « اقرأوا شفتي - لا رسوم جديدة » فإنه لم يكن معبراً إلا عن « نظرتة العالية » لم يكن يفعل سوى تقديم « بيان عن آماله ». أما أولئك الذين توهموا بأنه كان يعد بعدم فرض رسوم جديدة فلا يفهمون أن « الانتخابات وطريقة الحكم لعبتان مختلفتان يجري أدائهما بأهداف وقواعد مختلفة . . . فالغرض من الانتخابات هو الفوز » كما تقول لينسكي محقة، إذ تعبر عن مدى كلبية المحذلقين؛ أما « الغرض من الحكم فهو فعل أفضل الخيرات لصالح البلد » كما تضيف الكاتبة مرددة كالبغاء سلسلة الأوهام الضرورية التي تتطلبها شروط التمتع بالاحترام. (٣٨)

وهذه التوجهات تتسارع وتتصاعد خلال سني حكم ريغان. فالسكان بأكثريةهم الساحقة كانوا ضد سياسات الإدارة، وحتى أولئك الذين صوتوا لريغان في ١٩٨٤، بمعدل اثنين إلى واحد، كانوا يرجون ألا يتم تطبيق برنامجه التشريعي. في انتخابات ١٩٨٠ صوت أربعة بالمئة ممن أدلوا بأصواتهم لصالح ريغان لأنهم كانوا يعتبرونه « محافظاً حقيقياً ». أما في ١٩٨٤ فإن هذه النسبة انخفضت إلى واحد بالمئة. ذلك هو ما يطلقون عليه اسم « الانتصار الساحق والكاسح للنزعة المحافظة » في اللغة الخطابية السياسية، أضف إلى ذلك أن شعبية ريغان، خلافاً لكل المزاعم الفارغة الكثيرة، لم تكن عالية قط علواً استثنائياً، وقد بدت أكثرية السكان متفهمة لحقيقة أنه لم يكن سوى اسطورة صنعتها وسائل الاعلام، كما لم يكن يمتلك إلا أكثر التصورات تشوشاً وضبابية عن كنه سياسة الحكم. (٣٩)

من الجدير بالملاحظة أن الحقيقة باتت مسلّم بها ضمناً؛ فخرافة « المتواصل العظيم » لم تعد مفيدة كرمز، فقد تم استبعادها مع الرجل بهدوء. وبعد ثمان سنوات من المزاعم المتباهية حول « الثورة » التي اجتريها ريغان، لن يخطر ببال أحد أن يسأل حامل لواء تلك « الثورة » عن أفكاره حول أي من الموضوعات، لأن من المفهوم، كما هي الحال دائماً، من قبل ومن بعد، أنه لا يحمل في رأسه أية أفكار من هذا القبيل. حين دُعي ريغان إلى اليابان بوصفه سياسياً مخضرمًا فإن مضيفه اليابانيين فوجئوا - كما أحسوا، نظراً لأن الأجرة كانت دسمة، بقدر غير قليل من الانزعاج - إذ اكتشفوا أنه عاجز عن عقد المؤتمرات الصحفية أو التحدث عن أي موضوع. وخيبة اليابانيين هذه أثارت بعض التسلية في الصحافة الأمريكية: صدق اليابانيون ما كانوا قد قرأوه عن هذه الشخصية المرموقة، مع الاخفاق في الاحاطة بآليات عمل العقل الغربي العجيب الملغز.

فالكذبة التي اقترفتها وسائل الاعلام وطائفة المثقفين تنطوي على بعض الأهمية بالنسبة للاحجية هيوم حول الخضوع للسلطة. تعاني ديمقراطية رأسمالية الدولة من أزمة معينة فيما يخص مراكز القوة: من حيث المبدأ، الشعب هو الذي يحكم، إلا أن السلطة الفعلية تكمن، بمعظمها، في أيدي خاصة ذات نفوذ واسع النطاق في سائر مناحي النظام الاجتماعي. وأحد طرق اختزال الأزمة تكمن في ازاحة الجمهور عن خشبة المسرح إلا من حيث الشكل. وفرت الظاهرة الريغانية أسلوباً جديداً في انجاز هذا الغرض الأساسي من أغراض الديمقراطية الرأسمالية. فمكتب رئيس الهيئة

التنفيذية استتصل، من الناحية العملية، لمصالح شخصية رمزية شيدت من قبل جهاز العلاقات العامة لتؤدي عدداً من المهام الإطيقسية الرسمية: الظهور في المناسبات الاحتفالية، استقبال الضيوف، تلاوة التصريحات الحكومية، والخ... يشكل هذا تقدماً كبيراً في مسيرة تهميش الجمهور. فالولايات المتحدة، بوصفها أكثر نظم ديمقراطية رأسمالية الدولة تعقيداً وحذقة، ظلت في الغالب تتولى قيادة الطريق في اجترار وسائل التحكم بالعدو الداخلي والسيطرة عليه، ولا بد لهذا الالهام الأخير من أن يجد في الأماكن الأخرى ما يبادر إلى تقليده كالقردة، مع التخلف الزمني المعهود.

حتى حين تبرز قضايا ومشكلات جدية في النظام السياسي، فإن مركز السلطة الحقيقية تساعد على تضيق حدود الخطر. وهذه المسألة هي، في جانب كبير منها، ليست إلا مسألة أكاديمية في الولايات المتحدة بفضل اخضاع النظام السياسي والايديولوجي لمصالح رجال الأعمال، لمصالح البيزنس، غير أن الوضع في سلسلة من الأنظمة الديمقراطية الموجودة جنوباً، حيث تصل الآراء المتضاربة والمواقف المتناقضة إلى الساحة السياسية، يكون مختلفاً. وكالعادة مرة أخرى فإن السياسات الحكومية التي تراها قوى القطاع الخاص غير مربحة، من شأنها أن تفضي إلى هروب الرساميل، إلى العزوف عن الاستثمار والتوظيف، وإلى التدهور الاجتماعي حتى تتم استعادة ثقة رجال الأعمال والرأسماليين عبر التخلي عن كل ما من شأنه أن يهدد الامتيازات؛ وحقائق الحياة هذه تمارس تأثيراً حاسماً على النظام السياسي (مع ابقاء القوة العسكرية احتياطاً في حال خروج زمام الأمر من اليد، مدعمة أو منفذة من جانب السند الأكبر في أمريكا الشمالية). وإذا أردنا أن نضع النقاط كلها على الحروف فإننا نقول: ما لم يتم ارضاء الأغنياء والأقوياء واشباعهم فإن الجميع سيعانون، لأن أولئك يتحكمون بالصلات الاجتماعية ويحددون ما سيتم انتاجه واستهلاكه، كما يحددون نوعية الفئات التي سترشح إلى القاع السفلي ليتلقفها أتباعهم وخدمهم. لذا فإن الهدف الأول الذي يتعين على المرشدين الذين يفتشون الأرصفة ويلتحفون السماء أن يركزوا عليه هو ضمان أن يعيش الأغنياء بسرور وفرح في فيلاتهم الفخمة. وهذا العامل الحاسم، جنباً إلى جنب مع التحكم البسيط بالموارد، يفرض قيوداً بالغة القسوة على القوة التي هي في صف المحكومين ويفضي إلى تقزيم أحجية هيوم الملغزة في أي نظام ديمقراطي قائم على رأسمالية الدولة ويعمل بشكل جيد حيث الجمهور مبعثر ومعزول.

طالما وفر فهم هذه الشروط الساسية - المضمرة منها والمكشوفة - دليلاً في السياسة. فبعد بعثرة المنظمات الشعبية أو سحقها وبعد ترسيخ سلطة صنع القرار بأيدي الملاكين والمديرين، تصبح الأشكال الديمقراطية مقبولة تماماً، بل ومفضلة كوسيلة لاسباغ صفة الشرعية على حكم النخبة في نظام «ديمقراطي» خاضع لسيطرة رجال الأعمال، البيزنس. وهذا النمط اتبعه مخططو الولايات المتحدة في عملية إعادة بناء المجتمعات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو شائع في العالم الثالث، على الرغم من أن ضمان النوع المرغوب من الاستقرار أمر ينطوي، هناك، على قدر أكبر من الصعوبة، باستثناء حالة اللجوء إلى استخدام ارهاب الدولة. وما إن يتم ترسيخ نظام اجتماعي



ملائم وفعال ترسيخاً قوياً حتى يغدو أي فرد يتعين عليه أن يجد مكاناً (منعزلاً نسبياً) داخله في سبيل أن يبقى على قيد الحياة مجبراً على النزوع نحو تبني أفكاره، واحتضان فرضياته بشأن استحالة أشكال معينة من السلطة، والتكيف، عموماً، مع ما تتطلبه غاياته. أما تكاليف أي طريق بديل أو أي تحد للسلطة فهي باهظة جداً، كما أن الموارد المطلوبة غير متوفرة إضافة إلى أن الآفاق محدودة وضيقة. تمارس هذه العوامل فعلها النافذ في المجتمعات القائمة على العبودية والاقطاع - حيث أثار نجاحها اهتمام منظري مكافحة الشعب. أما في المجتمعات الحرة فإنها تتجلى بطرق أخرى مختلفة. فحين تبدأ قدرتها على صياغة السلوك وتحديد شكله بالاهتراء والتآكل، ثمة وسائل أخرى لا بد من الاهتداء إليها في سبيل ترويض الرعاع من الأوغاد.

حين تكون القوة في صف الأسياد يمكن لهؤلاء أن يعولوا على أساليب فظة نسبياً في صناعة الموافقة وفبركتها ولا يكونون بحاجة لأن يهتموا علناً بما قد يدور في أذهان القطيع. ومع ذلك نرى أن مشكلة هيوم تواجه حتى دولة الارهاب القائمة على العنف. فأغماط ارهاب الدولة التي اجترحتها الولايات المتحدة لتزويد عملائها بها كانت، عموماً، تتضمن قدراً بسيطاً جداً، على الأقل، من التعويل على «كسب القلوب والعقول»، وإن كان الخبراء يحذرون من الاسراف في العواطف قائلين إن «جميع المآزق والمطبات هي مشكلات عملية ولا تختلف من حيث صفتها المحايدة بالمعنى الأخلاقي عن قوانين الفيزياء». (٤٠) وكما يعترف ألبرت شبير Albert Speer في سيرته الذاتية، فإن ألمانيا النازية كانت تحمل مثل هذه الهموم، كما أن الشيء نفسه صحيح بالنسبة لروسيا الستالينية. وفي معرض مناقشته للحالة الثانية يرى الكسندر غريشنكورن Alexander Greschen Korn :

«مهما بلغت قوة الجيش وجبروت البوليس السري اللذين يمكن لمثل هذه الحكومة أن تمتلكهما تحت تصرفها، فإن من السذاجة الاعتقاد بأن تلك الأدوات القائمة على القمع والضغط الماديين الفيزيائيين كافية. فمثل هذه الحكومة لا تستطيع أن تبقى في السلطة ما لم تنجح في اقناع الناس بأنها تؤدي وظيفة اجتماعية مهمة يستحيل انجازها في غيابها. ومثل هذه الوظيفة وفرها التصنيع للحكومة السوفيتية [التي] . . . أنجزت مالا قدرة لأي حكومة أخرى على انجازها بالاعتماد على موافقة المحكومين . . . غير أن هذه السياسات، مهما بدا الأمر غريباً ومتناقضاً، أمنت في الوقت نفسه نوعاً من الاذعان الواسع لدى الشعب. إذا أمكن اشغال قوى الشعب كلها بصيرورات عملية التصنيع وإذا أمكن تبرير هذا التصنيع بوعده بالسعادة والوفرة من أجل الأجيال المقبلة - والأهم من ذلك بكثير - بخطر العدوان العسكري من وراء الحدود، فإن الحكم الدكتاتوري سوف يجد نفسه قابلاً على كراسي السلطة دونما تحد له شأنه. (٤١)»

تكتسب هذه الأطروحة تأييداً يؤكد صحتها من الانهيار السريع للنظام السوفييتي فور انفضاح عجزه عن السير قدماً نحو مستوى أكثر تقدماً من مستويات التطور الصناعي والتكنولوجي.

#### ٤ - المعيار الذرائعي (البراغماتي)

من المهم أن ندرك مدى التزام الرأي الغربي التزاماً عميقاً بكبت الحرية والديمقراطية، عن طريق العنف والقوة إذا لزم الأمر. ولفهم عالمنا الثقافي الخاص لا بد لنا من الاعتراف بأن مناصرة

الارهاب واضحة، مكشوفة، ومبدئية عبر الطيف السياسي من أوله إلى آخره. لا حاجة للتذكير بأفكار جين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick، جورج ويل G.Will وأمثالهما. غير أن شيئاً من التبدل يحصل حين نتحرك إلى ساحة « يسار المؤسسة »، إذا استخدمنا عبارة رئيس تحرير مجلة فورين بوليسي Foreign Policy وليم مينز Wklliam Maynes الواردة في معزوفة تطري الحملة الصليبية الأمريكية « لنشر الديمقراطية والدفاع عن قضيتها ». (٤٢)

انظروا إلى المعلق السياسي ميكائيل كينزلي M.Kinsley الذي يمثل « اليسار » في التيار العام للتعليقات والمناقشات التلفزيونية. حين أكدت وزارة الخارجية علناً تأييد الولايات المتحدة للهجمات الارهابية على التعاونيات الزراعية في نيكاراغوا، كتب كينزلي يقول إن علينا ألا نتسرع في شجب هذه السياسة الرسمية. صحيح أن مثل هذه العمليات الارهابية الدولية تتسبب، دون شك، في « قدر كبير من المعاناة بالنسبة للمدنيين »، كما يعترف كينزلي، ولكنها، في حال نجاحها في « نسف المعنويات والاجهاز على الثقة بالحكومة »، قد تكون، عندئذ، « مشروعة تماماً ». فالخط السياسي يكون « معقولاً » حين يبين « تحليل الأرباح والخسائر » أن « كمية الدماء التي ستراق والبؤس الذي سيحل » من شأنها أن ينجبا « نظاماً ديمقراطياً » بالمعنى المعروف الذي سبقت مناقشته. (٤٣)

بوصفه ناطقاً باسم يسار المؤسسة يصر كينزلي على أن الارهاب يجب أن يكون منسجماً مع المعيار الذرائعي (البراغماتي)؛ فالعنف لا يجوز استخدامه لمجرد العنف، لأننا نجده ممتعاً فقط. وهذا الفهم الأكثر انسانية سيلقى قبولاً فورياً لدى كل من صدام حسين وأبونضال ومختطفي حزب الله الذين لا بد أنهم هم أيضاً يفترضون أن الارهاب غير ذي معنى ما لم يكن منظوياً على قيمة معينة فيما يخص أغراضهم. تساعدنا هذه الحقائق على تحديد موقع الرأي الغربي المتنور على الطيف الدولي.

وليست مثل هذه المناقشة المعللة لتبرير الارهاب غير مألوفة على الإطلاق، مما يجعلها عاجزة عن اثارة أية ردود أفعال في الأوساط المحترمة تماماً كما لا توجد كلمة تعليق واحدة بين أعضائها اليساريين الليبراليين وبين القراء حين تقوم النيوريبليك New Republic، وهي المعروفة بأنها حاملة لواء الليبرالية الأمريكية منذ زمن طويل، بالدفاع عن تقديم المساعدات العسكرية « لفاشيين من الطراز اللاتيني ». . بصرف النظر عن عدد القتلى والضحايا « لأن « هناك أولويات أمريكية اسمى من حقوق الانسان في السلفادور ».

ظل تقدير « الفعالية المثيرة للاعجاب » لدى الارهاب - إذا استخدمنا تعبير جون كينسي آدمز John Quincy Adams - سمة عامة من سمات الفكر الغربي المتنور. وهي - هذه السمة - توفر الاطار الأساسي للحملة الدعائية الخاصة بالارهاب الدولي في الثمانينيات. وبالطبع فإن الارهاب الموجه إلينا وإلى أصدقائنا يتم شجبه بقوة بوصفه تقهقراً إلى العصور البربرية. أما الارهاب الأشد والأكثر تطرفاً، أما ذلك الارهاب الذي نمارسه نحن وعملاؤنا فيعتبر عملاً بناءً، أو غير ذي بال في أسوأ الحالات، شرط أن يبقى منسجماً مع المعيار الذرائعي (البراغماتي). حتى تلك الحملة الواسعة

من الارهاب الدولي التي شُنت ضد كوبا من قبل ادارة كيندي ، وقد فاقت كل ما ينسب إلى الأعداء الرسميين ، ليست موجودة في متون الخطاب الأكاديمي المحترم أو وسائل اعلام الخط العام . ففي دراسته الأكاديمية المرموقة المعروفة والتي تحظى بقدر كبير من الاحترام يصور والتر لاكوير Walter Laqueur كوبا على أنها راعية الجريمة عبر سلسلة من التلميحات ولكن دون أي دليل يمكن التعويل عليه ، في حين أن الحملة الارهابية الموجهة ضد كوبا لا تستحق ولو كلمة واحدة ؛ حقيقة الأمر هي أن كوبا مصنفة في قائمة تلك المجتمعات « الخالية من الارهاب » . كتب روبرت ويسون Robert Wesson ، أحد المختصين بشؤون أمريكا اللاتينية في معهد هوفر Hoover Institute يقول : بعد خليج الخنازير ، حيث بلغ الارهاب أوجهه ، أكتفي ، في الحقيقة بـ « التدابير . . . القائمة على اللاعنف في محاربة الشيوعيين الكوبيين » - أي تدابير العزل الدبلوماسي والتجاري تحديداً . (٤٤)

إن المبدأ الهادي واضح وصريح : ارهابهم هم ارهاب حقيقي ، وأوهى الأدلة يكفي لشجبه وفرض العقوبات الانتقامية على المتفرجين المدنيين الذين قد يصدف أن يكونوا على الطريق ؛ أما ارهابنا نحن ، حتى وإن كان أشد وأكثر تطرفاً ، فليس إلا حنكة سياسية وفناً من فنون ادارة الدولة ، وبالتالي لا مكان له في النقاش الجاري حول وباء العصر الحديث . ومثل هذه الممارسة قابلة للفهم على أساس المبادئ التي سبقت مناقشتها . (٤٥)

أحياناً قد تفاجيء قدرة النظام على التكيف حتى أعتى المراقبين وأطولهم باعاً . فما من شيء أثار سخط الرأي العام في الولايات المتحدة أكثر من اسقاط طائرة كال ٠٠٧ / KAL 007 في أيلول ١٩٨٣ من جانب القوات الجوية السوفيتية ؛ خصصت النيويورك تايمز ذات الانتشار الواسع والكثيف سبع صفحات كاملة لذلك العمل الوحشي خلال ذلك الشهر وحده . وقد لوحظ أيضاً أن رد الفعل كان مختلفاً نوعاً ما حين أسقطت السفينة الحربية الأمريكية فانسان Vencennes طائرة ركاب مدينة إيرانية في رحلة تجارية بالقرب من الشاطئ الإيراني - لا شيء إلا « اثبات صلاحية صواريخ أيجيس ودقة أصابتها » ، تلك المنظومة الصاروخية المتطورة ، حسب رأي قائد البحرية في الولايات المتحدة ديفيد كارلسون David Carlson ، الذي « صاح مذهولاً وهو لا يصدق » حين كان يتابع مراقبة الأحداث من على متن قطعة بحرية قريبة . جرى اغفال هذا الحادث بوصفه خطأ مؤسفاً في ظروف صعبة ، خطأ كان الإيرانيون مسؤولين عنه في نهاية المطاف . أما آخر المشاهد في هذا المسلسل الدرامي فقد جرى في نيسان ١٩٩٠ حين مُنح قائد فانسان Vancennes ومعه الضابط المسؤول عن سلاح الدفاع الجوي وسام التقدير على « تصرف يثير قدراً استثنائياً من الإعجاب في أداء الخدمات الجليلة الخارقة » وعلى « المناخ الهادي والمتخصص » الذي توفر في ظل قيادته خلال فترة تدمير طائرة الايربوس Airbus الإيرانية ، مما أدى إلى مقتل ٢٩٠ شخصاً . تقول وكالة الاسوشيتدبرس « إن المأساة غير واردة في نصوص التقارير » . ومن الواضح أن وسائل الاعلام لم تر ما هو جدير بالتعليق في أي شيء من هذا كله - رغم أن أشكال الشجب الإيرانية لتدمير طائرتهم ترد بين الحين والآخر ولكنها تقابل بالرفض القائم على الازدراء بوصفها « هجمات مسعورة ومحمومة على الولايات المتحدة » (٤٦)



لك أن تتصور رد الفعل لو تجاوزت ايران حدود « الحملات المحمومة على الولايات المتحدة » إلى اصدار التهديدات بالانتقام عن طريق انزال ضربات عسكرية بأهداف تعود للولايات المتحدة - ربما بالافادة من مقال رئيس بقلم يوسي مليمان Yossi Melman ودان رافيف Dan Raviv نشرته البوسطن غلوب حول كيفية التعامل مع صدام حسين : « ضربة استراتيجية توجه إلى حقول النفط أو إلى إحدى القواعد الجوية قد تكون واردة - خصوصاً بعد أن قامت الاستخبارات الامريكية بالتقاط ما يشير إلى أن الرئيس العراقي كافأ الطير الذي هاجم « خطأ » ستارك يو. اس. اس. Stark USS أثناء حرب الخليج » . (٤٧)

من الصعب أن يبالي القراء الغربيون كثيراً بـ « وسام التقدير » الممنوح لقائد الفانسان Vencenes ، غير أن الأمر لم يمر هكذا مرور الكرام في العالم الثالث حيث يسارع المعلقون سلفاً إلى استخلاص الاستنتاجات المغيبة عن الثقافة الفكرية الغربية . ففي تعليق لها على « سياسة الولايات المتحدة الامبريالية » وضعت صحيفة نهضة العالم الثالث Third World Resurgence (تصدر في ماليزيا) اسقاط الطائرة الايرانية على قائمة العمليات الارهابية التي تمارسها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأوردت الكلمات التي رافقت منح الوسام مضيعة أن « الجمهور الغربي المتخم بالوسائل الاعلامية لا يرى الوضع إلا على أساس الأبيض والأسود ذي البعد الواحد » ، عاجزاً عن ادراك ما هو واضح لدى أولئك المتحررين من قبضة شبكات الدعاية الغربية . (٤٨)

ثمة مذابح كبرى تعامل عبر المعيار نفسه تقريباً : فارهابهم هم جرائم صارخة ، أما ارهابنا نحن فليس إلا حنكة سياسية وأخطاء قابلة للفهم . في دراسة للقوة والايديولوجيا في الولايات المتحدة صدرت قبل عقد من الزمن ، قمنا ، ادوارد هرمان Edward Herman وأنا باستعراض العديد من أمثلة نوعين من أشكال الوحشية والفظاظة ، « حمامات دم لطيفة وبناءة » تكون مقبولة بل ومفيدة من منظور المصالح المهيمنة ، و « حمامات دم شنيعة » يقترفها الأعداء الرسميون . لا يختلف رد الفعل هنا عن نمط التعامل مع الارهاب . فالأولى يتم تجاهلها وانكارها ، بل ويُرحب بها أحياناً ، أما الثانية فتثير قدراً هائلاً من السخط والغضب ، مع قدر واسع النطاق من الخداع والكذب والفبركة في الغالب ، إذا ما حصل احساس بأن الأدلة المتوفرة غير كافية ولا تتناسب مع متطلبات عملية غسيل الدماغ . (٤٩)

كانت إحدى المقارنات التي أوردناها منظوية على قدر كبير من الاضاعة : « حمام الدم اللطيف » الذي نفذته اندونيسيا بعد غزوها لتييمور الشرقية عام ١٩٧٥ من جهة ، و « حمام الدم الشنيع » الذي اقترفه الخمير الحمر حين استولوا على الحكم في كمبوديا في العام نفسه . بعد استعراض جميع المواد المتوفرة (وكانت تغطي بالدرجة الأولى الفترة الممتدة بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧) ، أظهرنا أن الأدلة المتعلقة بحمامي الدم الرهيبيين هذين - في الجزء نفسه من العالم ، وخلال الفترة الزمنية ذاتها - كانت متشابهة من حيث المدى والطبيعة . غير أنها كانت مختلفة أيضاً . فأحد الفروق هو أن الغزو الاندونيسي وحمام الدم الذي رافقه قوبل بتأييد مادي ودبلوماسي حاسم من جانب الولايات المتحدة وحليفاتها ، وكان ممكناً انهاؤه على الفور عبر الفضح وسحب مثل هذا التأييد

والدعم، في حين لم يتقدم أحد بأي اقتراح جدي حول كيفية التخفيف من فظاعات بول بوت وجرائمه البشعة؛ ولهذا السبب بالذات كان حمام الدم الحاصل في جزيرة تيمور الشرقية أهم بكثير بالنسبة للغرب، شرط أن تكون أبسط المبادئ الأخلاقية قابلة للتطبيق على الأقل. وثمة فرق ثان كان كامناً في رد الفعل على حملي الدم. طبقاً للنمط الموضح في السجل الذي استعرضناه من أوله إلى آخره، جرى كتم الجرائم البشعة المرتكبة في تيمور الشرقية مع المساهمة الحاسمة التي قدمتها الولايات المتحدة وحليفاتها أو إنكارها؛ بل وقد لجأت وسائل الاعلام إلى أسلوب تجنب شهادات اللاجئين، تماماً كما في حالة قيام الولايات المتحدة بعمليات قصف اريابية لكمبوديا قبل عدد قليل من السنين. أما بالنسبة لقصة الخمير الحمر الموازية فقد تمكنا، على النقيض من ذلك، من جمع سجل موثق من عمليات الخداع والتضليل الكافية لاثارة حتى ستالين، بما فيها فبركات هائلة لأدلة زائفة، عمليات كتم لأدلة غير مفيدة مثل استنتاجات مراقبي وزارة الخارجية للأوضاع في كمبوديا، وهم أكثر المصادر اطلاعاً؛ غير أنهم اعتبروا متحفظين أكثر مما تتطلبه الأغراض المطروحة)، والنخ ...

إن رد الفعل على الكشف والفضح هو الآخر ذو معنى: في الجانب التيموري من طرفي المعادلة ثمة مزيد من الصمت، من الإنكار، ومن الذرائع التبريرية؛ أما في الطرف الكمبودي فانت أمام كورس عملاق من المحتجين الذين يزعمون أننا كنا نفضل أو نقلل من بشاعة جرائم بول بوت الشنيعة. كان هذا تزييفاً واضحاً وجلياً على الرغم من الاعتراف بأن التمييز بين مناصرة التزام الصديق من جهة والتخفيف من بشاعة جرائم العدو الرسمي أمر بالغ الصعوبة بالنسبة لعقل المفوض الذي يكون، أكثر من ذلك، مستثاراً استثارة طبيعية ازاء أي تحد لحق بممارسة الكذب في خدمة مصلحة الدولة وخصوصاً إذا كانت الممارسة هذه مصحوبة بعملية القاء الضوء على الخدمات التي تؤدي للجرائم البشعة المستمرة على قدم وساق. (٥٠)

على العموم تعتبر المذابح الجماعية لطيفة، واتضح مشاركة حكومات الولايات المتحدة فيها لا يثير أي اهتمام خاص، حين تكون الوسائل متناسبة تناسباً جيداً مع الغايات. (٥١) وما ينطوي على ما يكفي المنطق اعتبار مآزق أجهزة مكافحة الشغب مشكلات «عملية» و«محايد أخلاقياً» فقط. ليست إلا مسألة اهتداء إلى الجمع المناسب بين مختلف تقنيات التحكم بالسكان المتدرجة على مستوى الممارسة بين القصف بقاذفات ب: ٥٢ B52 وبالنابالم، وبين عمليات التعذيب والتمثيل بالجثث والاختطاف والاختفاء، وجملة من الوسائل الأنعم والألطف مثل التجويع والاختضاع للحكم التوتاليتاري في معسكرات اعتقال تعرف باسم «مزارع استراتيجية» و«قرى نموذجية». إن منظري هذا النمط من الارهاب الدولي يبينون بهدوء وأعصاب باردة أن «كسب الولاء الشعبي» للحكومة التي ندهمها أو نفرضها «أمر مرغوب فيه ومستحب»، ولكنه يبقى أمراً ثانوياً جداً ولا يوفر أي «إطار نظري لبرامج مكافحة الشغب». على «الموضوعة الموحدة» أن تركز على «السلوك المؤثر، لا المواقف». (أحد كبار اقتصاديي مؤسسة راند (Rand Corporation)). عندئذ لا تبرز مشكلة هيوم؛ لا حاجة للقلق من أن القوة في صف الحكوميين. وللتأثير على السلوك

ثمة سلسلة من التقنيات والفنون مثل « استباحة المداجن ، ازالة المساكن أو تدمير القرى » التي هي ممارسات ملائمة طالما أن « القسوة التي تضطر إليها القوات الحكومية ليست سوى قسوة فرضت عمداً جراء سلوك اتبعه السكان وهو سلوك من شأنه أن يساهم في تصعيد أعمال الشغب والعصيان ». وإلا فإن الارهاب سوف يكون عملاً لا معنى له . ويتابع هذا الباحث الأكاديمي المحترم كلامه ليقول إن « النقطة الحاسمة » هي مسألة الربط بين البرامج كلها وبين « نوعية سلوك السكان التي تريد الحكومة ترسيخها » . يرى وولف Wolf فائدة إضافية في هذا الموقف الأكثر اتصافاً بالصفة العلمية ، إذ يؤكد على التحكم بالسلوك بدلاً من المواقف ؛ فنحن ، آخر المطاف ، مجتمع متنور يكن الاحترام للعلم والتكنولوجيا ولا يولي أهمية كبيرة للتأملات الصوفية حول العقول والمواقف . لاحظوا أننا حين نعود إلى الولايات المتحدة حيث القوة القمعية ليست متوفرة سلفاً ، يتعين علينا أن نهتم بالسيطرة على المواقف والآراء .

حتى فرض الموت الجماعي جوعاً مشروعاً مشروعية كلية حين تتوفر فيه المعايير الذرائعية (البراغماتية) كما قال البرفسور ديفيد رو D.Rowe ، مدير الدراسات العليا في قسم العلاقات الدولية بجامعة ييل Yale . ففي شهادة له أمام الكونغرس قبل أن تصبح الصين حليفة ثمينة ، أوصى رو Rowe بأن تقوم الولايات المتحدة بشراء فائض القمح الكندي والاورستالي كله من أجل فرض « مجاعة عامة » على مليار من البشر في الصين - وهذه وسيلة ناجحة وتبرر تكاليفها ، كما قال ، من وسائل نسف « الاستقرار الداخلي لهذا البلد » . وبوصفه خبيراً في شؤون العقلية الآسيوية ، طمأن الكونغرس بأن مثل هذه السياسة ستلقى ترحيباً خاصاً لدى اليابانيين لأنهم جربوا « القوة الهائلة الكامنة في تحرك الولايات المتحدة . . . [و] . . . أحسوا بجبروتنا احساساً مباشراً » في عملية قصف طوكيو وهيروشيما وناغازاكي ؛ لذا فقد كان من شأن ذلك أن « ينذر الشعب الياباني بحدة بالغة وأن يهز مستوى علاقاته الودية بنا » لو بدونا « غير مستعدين لاستخدام القوة التي يعلم اليابانيون حق العلم بأننا نملكها » في كل من الفيتنام والصين . (٥٢)

فضلاً عن مدى رؤيته ، كان رو Rowe يسلك طريقاً مطروحاً من قبل ومجرباً . فبوصفه مديراً للبرنامج الانساني القائم على تقديم الغذاء إلى الأوروبيين الجائعين بعد الحرب العالمية الثانية قال هيربرت هوفر Herbert Hoover للرئيس ويلسون إنه كان « يحافظ على خط رفيع من الطعام » لضمان حكم العناصر المعادية للبلاشفة . ورداً على اشاعات قالت إن « إنفجاراً خطيراً سيحصل يوم الأول من أيار » في النمسا ، أصدر هوفر Hoover انذاراً علنياً قال فيه إن من شأن أي عمل من هذا النوع أن يعرض مؤن الطعام الشحيحة في المدينة للخطر . كما تم حجب المواد الغذائية عن المجر في ظل حكومة بيلاكون Bila Kun الشيوعية ، مع وعد باعادة تموينها - أي المجرء في حال ازاحته من الحكم لصالح حكومة تكون مقبولة لدى الولايات المتحدة . فالحصار الاقتصادي ، جنباً إلى جنب مع الضغط العسكري الروماني ، أجبر كون على التخلي عن الحكم والهرب إلى موسكو . وبدعم من القوات الفرنسية والبريطانية تعاونت الطغمة العسكرية الرومانية مع الثورة المضادة الهنغارية في زرع جرعة قوية من الارهاب الأبيض بغية تنصيب دكتاتورية يمينية بقيادة الادميرال هورثي Horthy .



الذي تعاون، في المرحلة الثانية، مع هتلر في عملية ذبح الوحش البلشفي. وكذلك جرى استخدام التهديد بالتجويع حتى الموت من أجل كسب الانتخابات الإيطالية الحاسمة عام ١٩٤٨ وفي سبيل فرض حكم عملاء الولايات المتحدة على نيكاراغوا عام ١٩٩٠، بين سلسلة طويلة من الأمثلة الأخرى اللافتة للنظر. وفي الفيتنام قُصفت السدّات والسدود للأجهزة على مؤن الغذاء المتوفرة للفلاحين الفيتناميين الجنوبيين الذين كانوا يقاومون العدوان الأمريكي، فضلاً عن تدمير المحاصيل في سائر أرجاء الهند الصينية، كما في أمريكا الوسطى خلال السنوات الأخيرة. يمكن تعقب بدايات هذه الممارسة في الحروب الأولى ضد الهنود الحمر، ولم تكن، على الإطلاق، من ابتداعات المستعمرين البريطانيين. (٥٣)

يكشف أي استعراض للجدل الذي دار حول أمريكا الوسطى خلال العقد الماضي عن الدور الحاسم الذي يقوم به المعيار الذرائعي (البراغماتي). لم تبرز غواتيمالا كمسكلة قط لأن المذابح الجماعية وأشكال القهر أثبتت فعاليتها ونجاحها. من قبل، شكلت الكنيسة مشكلة من نوع معين، ولكنها ما لبثت أن تعرضت للتخويف وباتت «مخرسة تقريباً حين» قُتل أربعة عشر راهباً مع مئات من العاملين في الكنائس جراء حملة عسكرية شنت لسحق تأييد الكنيسة للمكاسب الاجتماعية مثل الأجور الأعلى ووضع حد لاستغلال الهنود (السكان الأصليين)، كما قال كينيث فريد Keneth Freed في اللوس آنجلوس تايمز Los Angeles Times. فعملية «الاخافة الجسدية سهّلت» تلبية ما يتطلبه المعيار الذرائعي (البراغماتي). وتصاعد الارهاب مرة أخرى حين قامت الولايات المتحدة بغرس ما تحب أن تطلق عليه اسم «الديمقراطية». فأحد الدبلوماسيين الأوروبيين يلاحظ أن «الضحايا هم، على الدوام تقريباً، أولئك الذين تكون وجهات نظرهم ونشاطاتهم موجهة نحو مساعدة الآخرين على التحرر من جملة القيود التي يفرضها عليهم أولئك الذين يمسون بزمام السلطة السياسية والاقتصادية»، من أمثال «الطبيب الذي يحاول تحسين الظروف الصحية للأطفال» مما يجعله «يبدو معتدياً على النظام القائم». (٥٤) إن أجهزة الأمن في «الديمقراطيات الوليدة» و«فرق الموت المرتبطة بها، بدت مُحكمة قبضتها على الوضع احكاماً معقولاً مما أدى إلى نفي أية حاجة لوجود القلق غير المسوّغ في الولايات المتحدة التي باتت مطمئنة تماماً.

ظهر ما يشير إلى سوء حال سجل حقوق الإنسان في غواتيمالا، في وسائل الاعلام، حين تحركت واشنطن باتجاه تشويه سمعة رئيس الجمهورية كيريزو Cerezo وحزبه الديمقراطي - المسيحي، في تحول سياسي نحو عناصر أكثر يمينية. غير أن الدروس الكاملة ما زالت طي المستقبل. إننا نرى فريد مؤكداً على «استياء» واشنطن و«سخطها» إزاء الانتهاكات غير العادية لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن التي تدعمها - أي واشنطن. وفي نيويورك تايمز يقول ليندسي غروسون Lindsey Gruson إن واشنطن تزيد من اعتمادها على الجيش الغواتيمالي الذي هو مصدر الانتهاكات والمخالفات بما فيه جهاز الاستخبارات العسكرية الغواتيمالية G-2، ذائع الصيت بسبب دوره الريادي في إرهاب الدولة. ولكنه يسارع إلى طمأنة القارئ قائلاً إن مسائل حقوق الإنسان تحتل مرتبة عالية بين «أهداف السياسة الأمريكية» في غواتيمالا، وهي حقيقة

مذهبية لا تتفق من قريب أو من بعيد مع الواقع المجرد. (٥٥)

يضيف فريد أن الجنرال هكتور غراماخو Hector Gramajo « كان أحد كبار الضباط القادة في أوائل الثمانينيات حين اتهم الجيش الغواتيمالي بقتل عشرات الآلاف من الناس، وهم مدنيون بأكثرتهم ». غير أن غراماخو هذا « يعتبر معتدلاً بنظر سفارة الولايات المتحدة » - إنه النمط المؤلف. ثم يورد فريد كلام أحد الدبلوماسيين الأوروبيين وقد عبر - أي الدبلوماسي - عن الظن بأن غراماخو نفسه « يفاقم عمليات القتل هذه » عن طريق تدعيمها بفرق الموت المرتبطة بأجهزة الأمن، وإن كان « يسمح بل ويأمر باتباع أساليب القسوة البالغة ضد اليساريين » متحاشياً « بالتأكيد استئصال أية فتات معارضة من جذورها » وذلك « لحظة يحس بأن اليسار بدأ يحاول أن ينظم صفوفه ».

تلقي السلفادور وغواتيمالا أيضاً ضوءاً على المعيار الذرائعي. تظاهرت وسائل الاعلام بعدم معرفة حقيقة أن السلفادور كانت تنفذ مذابح جماعية منذ ١٩٧٩، كما أخفت أسوأ المخالفات والانتهاكات البشعة. ومع حلول أوائل الثمانينيات اتضح أن من الممكن جر الولايات المتحدة إلى تدخل قد ينعكس سلباً على مصالحها؛ وتبعاً لذلك تزايد القلق بل وكان هناك قدر لا بأس به من الكتابات الصحفية والاعلامية الصادقة والأمانة خلال بضعة أشهر. أما حين بدا الارهاب قادراً على تحقيق أهدافه بفضل التوجيهات الأمريكية والدعم الآتي من الولايات المتحدة، فإن الهواجس والمخاوف تلاشت مفسحة في المجال للاحتفال بـ « الديمقراطية » فيما تابعت الحكومة تنفيذ برامجها القائمة على زرع الارهاب والخوف.

شكلت نيكاراغوا موضوع جدل وخلاف لأن الارهاب والحرب الاقتصادية لم يكونا يحققان إلا قدراً محدوداً من النجاح. غير أن الأمر لم يتعد كونه مخاوف لا أساس لها كما تبين بقدر كبير من الجلاء والسطوع حين سارع السكان إلى اطاعة أوامر الولايات المتحدة بعد عقد كامل من الارهاب والتدمير في بلاد خربة أساساً نتيجة عمليات السلب والنهب الاجرامية التي قامت بها الطغمة السوموزية، مما جعل سائر الناس الذين يفكرون بشكل صحيح « يتحدون فرحاً في رقصة مشتركة ».

طوال هذا العقد الكثيب الزاخر بالوحشية والقمع قدم الانسانيون الليبراليون أنفسهم كمنتقدين للدول الارهابية التي دأبت الولايات المتحدة على رعايتها في أمريكا الوسطى. غير أن ذلك لم يكن إلا تظاهراً زائفاً إذ نرى المطالبة، وهي تكاد تكون اجماعية في الأوساط المحترمة، بضرورة استعادة نيكاراغوا إلى حظيرة « النموذج السائد في أمريكا الوسطى » وهو نموذج أنظمة فرق الموت، ويتمكن الولايات المتحدة مع عملائها المجرمين من فرض « المعايير الاقليمية » المطبقة في كل من السلفادور وغواتيمالا على الساندينين الغارقين في بحر الخطيئة. (٥٦)

من شأن نظرة أدق أن تبين بشكل أكثر صرامة جملة القواعد السائدة. فالسجل يكشف النقاب عن المعارضة شبه الاجماعية للنظام السانديني، حيث لا توجد إلا بعض الاختلافات التكتيكية بشأن كيفية الاطاحة بهذا النظام - في تمايز حاد مع الموقف من الدول الغانغسترية (دول

النصابات) التي باتت تلبي متطلبات « المعايير الاقليمية » . ثمة حقيقة تغيب عن مئات الأعمدة البارزة في الصحافة القومية هي أن النظام السانديني، خلافاً للنظم التي تحظى بقبول حائم الليبرالية، لم يتورط، مهما كانت خطاياهم، باقتراف المذابح الجماعية وأعمال التعذيب والارهاب؛ غير أن هذه مسائل لا قيمة لها في نظر الرأي العام المتنور الغربي، كما يتجلى من هذا السجل، وبالمقابل فإن هناك اتفاقاً على أن القوة العسكرية الوحيدة التي يتوجب تفكيكها هي تلك التي لا تكون مشغولة بصورة منتظمة بممارسة الارهاب الجماعي ضد السكان المدنيين. وكما لاحظ ادوار هيرمان E.Herman ثمة « جيوش جديدة وأخرى غير جديدة »، تماماً كما يوجد « ضحايا جديرون وآخرون غير جديرين » (الجديرون هم أولئك الذين يضطهدهم العدو الرسمي، أولئك الذين يثيرون قدراً كبيراً من الأسى؛ وغير الجديرين هم ضحايانا نحن الذين لا ينطوي مصيرهم على أية أهمية). فالجيوش الجديدة مثل جيوش سوموزا والسلفادور وغواتيمالا واندونيسيا وغيرها من مثيلاتها، لا تستدعي أي تدخل، لأنها تقوم بوظيفتها: تقتل وتمارس التعذيب لصالحنا. غير أن الجيوش غير الجديدة لا تلبي شروط هذه المعايير الرفيعة والسامية، بل وتتجرأ بوقاحة على حماية سكان بلدانها من القتل الذين نبعثهم نحن إلى هناك. لذا فإن من الضروري استبدالها بقوى متلائمة أكثر مع متطلباتنا وقيمنا الأخلاقية. وهذا كله مكشوف ومفصوح مما يوفر امكانية تجاوزه دون أن يلفت النظر.

كذلك يكاد لا يرد أي ذكر في مئات أعمدة الرأي حول نيكارغوا لجملة برامج الرخاء الاجتماعي والاصلاح التي كانت وتعتبر ناجحة نجاحاً مشيراً من قبل المنظمات الدولية إلى أن تمكنت الولايات المتحدة من قلب مسيرة التقدم الكريهة رأساً على عقب مع حلول أواسط الثمانينات . ومن المثير أن الفرصة أتاحت، بعد فوز الولايات المتحدة في انتخابات ١٩٩٠ نيكاراغوا، لمن يريد ملاحظة هذه الوقائع، إذ حصل الاطمئنان من زوال الخطر الذي كان يهدد الثروة والسلطة . من البداية وحتى النهاية تظل أوليات الرأي العام المتطور متألثة كالشمس الساطعة .

إذا عدنا إلى مبادئ الحكم لدى هيوم فإننا نرى بوضوح أن إعادة تصفيتها وتنقيتها باتت ضرورية . صحيح أنه لا بد من اللجوء إلى فبركة الموافقة وصنعها حين تكون القوة غائبة والعقوبات المألوفة غير كافية . إن مواطني الأنظمة الديمقراطية الغربية - أو أولئك الذين يكونون في وضع يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم ، على الأقل - هم خارج الأقواس . أما غيرهم ، وما عداهم ، فهم معرضون شرعاً للاضطهاد ، كما أن الارهاب واسع النطاق أمر ضروري ولازم في العالم الثالث ، وإن كان الضمير الليبرالي يشترط أن يكون هذا الارهاب متصفاً بالكفاءة والفعالية . وخلافاً للمتعبص بالايديولوجي المتشدد فإن السياسي أوجل الدولة المحنك سوف يفهم أن من الضروري استخدام وسائل العنف والقهر بطريقة مدروسة وموزونة ، وبقدري يكفي لتحقيق الغايات المرجوة فقط .



## ٥ - سلسلة الوسائل المتدرجة

يتطلب المعيار الذرائعي ألا يتم اللجوء إلى وسيلة العنف إلا عندما يستحيل ضبط الرعاغ من الأوغاد بوسائل أخرى . وثمة ، في الغالب ، أساليب أخرى . عبر اختصاصي آخر خبير في شؤون مكافحة الشغب من راندكوربوريشن (Rand Corp) عن تأثره بـ « الطوعية النسبية لدى الفلاحين الأفقر والسلطة الراسخة للاقطاعيين في المناطق الأكثر اتصافاً بالصفة (الاقطاعية) . . . حيث يستطيع الاقطاعي أن يمارس نفوذاً كبيراً على سلوك العاملين في أرضه وأن يحبط بسهولة أي تصرف لا يكون منسجماً مع مصالحه الخاصة » .<sup>(٥٧)</sup> أما التدابير الأشد والأكثر حزمًا وصرامة فلا تصبح ضرورية إلا لدى اهتزاز الطاعة والاذعان ، ربما جراء تدخل الرهبان المثيرين للشغب . يشكل القمع القانوني المشروع أحد الخيارات التي تقف دون العنف المباشر . ففي كوستاريكا كانت الولايات المتحدة راغبة في تحمل الديمقراطية الاجتماعية . أما السبب الأول للتلف بالتجاهل فقد تجسد في تعرض حقوق العمال للقمع مع توفير سائر أشكال الحماية لحقوق المستثمرين . فمؤسس النظام الديمقراطي في كوستاريكا ، خوسيه فيغويريس Jose Figueres ، كان مؤيداً متحمساً للشركات الأمريكية والسي . أي . أي . (CIA) كما كان يُعتبر في نظر وزارة الخارجية الأمريكية « أفضل وكالة دعائية تستطيع شركة الفواكه المتحدة United Fruit Company أن تهتدي إليها في أمريكا اللاتينية » . غير أن هذه الشخصية الريادية في العملية الديمقراطية بأمريكا الوسطى مالبت أن فقدت جاذبيتها وبريقها في الثمانينات ، وباتت محظورة تماماً في الصحافة الحرة بسبب مواقفها النقدية من حرب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا ومن تحركات واشنطن الرامية إلى إعادة كوستاريكا هي الأخرى إلى حظيرة « نمط أمريكا الوسطى » المفضلة . فحتى المقالة الافتتاحية المشحونة بالعواطف والمقالة التأبينية المطولة الصادرتين في النيويورك تايمز في معرض الاطراء على هذا « المكافح في سبيل الديمقراطية » لدى موته في حزيران ١٩٩٠ ، كانتا متحفظتين وحريصتين على تجنب الإشارة إلى هذه الانحرافات المثيرة لعدم الارتياح .

أما في سنوات سابقة ، حين كان فيغويريس Figueres ذا سلوك حسن ، فقد اعترف الرجل وأقر بأن الحزب الشيوعي الكوستاريكي ، وهو ذو نفوذ استثنائي بين العمال الزراعيين في مزارع قصب السكر والموز والنخ . . . ، كان يشكل تحدياً لا يمكن القبول به . لذا فقد سارع إلى اعتقال قادة هذا الحزب وأعلن حظره وراح يلاحق أعضاءه ويضطهدهم . استمرت هذه السياسة عبر الستينات مع التركيز على احباط أية جهود رامية لاقامة حزب للطبقة العاملة . وقد أوضح فيغويريس هذه التصرفات بقدر كبير من الصراحة التي تقارب حدود الوقاحة : كان ذلك « دليل ضعف . اعترف بالأمر ؛ فحين يكون المرء ضعيفاً نسبياً أمام قوة العدو ، من الضروري أن تتوفر الجرأة اللازمة للاعتراف بهذا الضعف » . وحظيت هذه التحركات بالقبول في الغرب بوصفها منسجمة مع المفهوم الليبرالي للديمقراطية ، بل وكانت مقدمة وشرطاً مسبقاً تقريباً لاقدام الولايات المتحدة على تحمل « الاستثناء الكوستاريكي » .<sup>(٥٨)</sup>

غير أن القمع القانوني لا يكون كافياً في بعض الأحيان ؛ فالعدو الشعبي بالغ القوة ولا بد لنواقيس الخطر من أن تفرح إذا مراح الزخم الشعبي يهدد النظام السياسي القائم على تحالف رجال الأعمال والاقطاعيين والعناصر العسكرية الذي يبدي قدراً كافياً من الاحترام لمصالح الولايات المتحدة . ومن شأن العلامات الدالة على حدوث مثل هذا الانحراف أن يستدعي اتخاذ تدابير أقوى وأقوى . كانت تلك هي الحالة في السلفادور . فبعد القمع الوحشي والشديد للفعاليات البعيدة عن العنف ، « أصبحت الجماهير مع الفدائيين » مع حلول بدايات الثمانينات حسب رأي خوسيه نابليون دوراتي Jose' Napoleon Duarte ، الزعيم القيادي الذي فرضته الولايات المتحدة . وللوقوف في وجه تهديد النزعة الوطنية والقومية المتجاوبة مع المطالب والضغوط الشعبية ، كان لا بد من اللجوء إلى شن « حرب إبادة وافناء على سكان مدنيين عزّل » حسب تعبير خلف رئيس الأساقفة روميرو Romero بعد عملية الاغتيال بأشهر قليلة . وفي الوقت نفسه كال دوارتي فيضاً من المديح للجيش على « خدماته الشجاعة جنبا إلى جنب مع الشعب ضد التخريب » لدى تنصيبه رئيساً مدنياً للجمهورية من قبل الطغمة العسكرية الانقلابية لتوفير الغطاء اللازم لتغطية تورط الولايات المتحدة في المذبحة ومن أجل أن يصبح الرجل شخصية محترمة في الدوائر الغربية . (٥٩) أما الاطار الأوسع فقد رسمه الأب ايغناثيو مارتين - بارو Ignacio Martin-Baro ، أحد القسس اليسوعيين الذين اغتيلوا في تشرين الثاني ١٩٨٩ ، وأحد علماء النفس الاجتماعيين المرموقين في السلفادور ، في محاضرة له ألقاها في كاليفورنيا بعنوان : « العواقب السيكولوجية للارهاب السياسي » قبل تعرضه للاغتيال بعدة قليل من الأشهر . (٦٠) أكد بارو عدداً غير قليل من النقاط الهامة . أولاً : إن أبرز اشكال الارهاب ، وإلى حد بعيد ، هو ارهاب الدولة - أي « زرع الرعب في قلوب السكان كلهم عبر مسلسل منهجي من الأعمال التي تنفذها أجهزة الدولة وقواها » . ثانياً : يشكل هذا النوع من الارهاب جزءاً جوهرياً وأساسياً من أي « مشروع اجتماعي - سياسي مفروض من الحكومة » يكون مصمماً بما يلبي احتياجات أصحاب الامتيازات . ولتطبيق مثل هذا المشروع على أرض الواقع لا بد من « ارهاب » السكان جميعاً « بجعل الخوف أمراً عميق الجذور » .

يكتفي مارتين - بارو بالتلميح إلى نقطة ثالثة ، هي الأهم في نظر الجمهور الغربي : إن المشروع الاجتماعي - السياسي ودولة الارهاب التي تساعد على وضعه موضع التطبيق ليسا مقصورين على السلفادور ، بل يشكلان ظاهرتين رسميتين عامتين تشملان سائر الدول الخاضعة لتفوق الولايات المتحدة في العالم الثالث كله ، لأسباب متأصلة بعمق في الثقافة والمؤسسات وأجهزة التخطيط السياسي الغربية ، ومتناغمة تمام التناغم مع قيم الرأي المتنور .

في المحاضرة نفسها أشار مارتين - بارو إلى « الحملة الهائلة من الارهاب السياسي » في السلفادور قبل عقد من الزمن ، هذه الحملة التي شنت بتأييد الولايات المتحدة ومبادرتها . ولاحظ أيضاً أن « الامور بدت متغيرة قليلاً ، منذ ١٩٨٤ مع مجيء حكومة ديمقراطية مزعومة بقيادة دوارتي إلى الحكم » غير أن « هذه الامور لم تتغير » في الواقع . فما تغير لم يعد كونه حشر السكان الغارقين في

بحر من الارهاب في زاوية ضيقة لا توفر إلا خيارين اثنين فقط: إما الانطلاق نحو الجبال والالتحاق بصفوف الثوار والمتمردين ، أو الخنوع خنوعاً مكشوفاً على الأقل - لمطالبات البرامج المفروضة من الحكومة ». عندئذ تقلصت عمليات القتل ، وهو التطور الذي كان سبباً لكثير من التباهي هنا - في الولايات المتحدة - بتأثيرنا اللطيف . ويلاحظ المحاضر أن سبب التراجع هو « وجود قدر أقل من الحاجة للقيام بحوادث غير اعتيادية نظراً لأن الشعب كان قد تم اغرقه في بحر من الارهاب والشلل » .

إلا أن الهدف بقي هو هو: « استئصال أية معارضة أو بادرة احتجاج ذات شأن » . في الحرب القدرة لم تكف قط عن أن تكون عنصراً أساسياً من عناصر المشروع الاجتماعي - الاقتصادي الذي تحاول الولايات المتحدة تحقيقه في السلفادور « حتى بعد تبني « الديمقراطية الشكلية من أجل اسباغ صفة المشروعية على الحرب » أمام أنظار الغربيين . وهذه الأساليب نجحت في « تفكيك المنظمات الشعبية الجماهيرية » نظراً لأن « مجرد وجود منظمات غير متعاطفة مع الحكومة بات أمراً مستحيلاً ، وقد تعين على المناضلين الذين نجوا من الإبادة أن يهربوا إلى الارياف أو أن يختفوا عن الانظار ، وإلا فقد اضطروا ، نتيجة الجو الارهابي الخائق ، إلى التخلي عن النضال » . « مما لا شك فيه أن الحرب القدرة كانت ناجحة - نجاحاً جهنمياً وشيطانياً بالتأكيد ، ولكنه نجاح على أية حال ... » عبر « اضعاف قواعد التأييد والدعم للحركة الثورية في سائر قطاعات السكان ... » . (٦١)

خلال العقد كله ، وبعد اقامة النظام « الديمقراطي » بزمان غير قصير ، ظلت الجماعات الكنسية وتلك المدافعة عن حقوق الانسان تقدم وصفاً لقيام قوات الأمن التابعة لـ « النظام الديمقراطي الوليد » بمعرفة أسياها في الولايات المتحدة وتعاونهم الكاملين ، بفرض نظام قائم على « الارهاب والرعب ، نتيجة الانتهاك المضطرد لحقوق الانسان الأساسية » هذا الانتهاك المتميز بـ « الرعب الجماعي والخوف الشامل المعمم من جهة وبالقبول المتأصل للارهاب من جهة ثانية جراء الاستخدام اليومي والمتكرر لوسائل العنف ... وعلى العموم فإن المجتمع بات يقبل برؤية أجساد تعرضت للتعذيب بصورة متكررة ، لأن الحقوق الأساسية ، بما فيها حق الحياة ، لم تعد ذات قيمة مطلقة وطاغية في نظر المجتمع » ( سوكورو جورديكو Socorro Juridico ، كانون الأول ١٩٨٥ ) . وهذا التعليق الأخير ينطبق أيضاً على الجهات المشرفة كما أكد وزير الخارجية جورج شولتز بعد أشهر قليلة في إحدى مشاهد بكائه على الارهاب ، خلال حديث أدلى به في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تشن غارة ارهابية على ليبيا لتقتل العديد من المدنيين ولتستثير عاصفة مدوية من التصفيق على المستوى الداخلي . أعلن وزير الخارجية أن « النتائج المتحققة » في السلفادور « هي مدعاة فخر لجميع الامريكيين » - جميع الامريكيين الذين يستمتعون برؤية الأجساد المعذبة المشوهة والأطفال الذين يموتون جوعاً والارهاب والرعب والخوف المعمم لشامل ، على الأقل . (٦٢)

في محاضرة عن وسائل الاعلام الجماهيرية والرأي العام في السلفادور كان مقررأ أن يلقيها



أمام أحد المؤتمرات الدولية في كانون الأول ١٩٨٩ ، أي الشهر الذي أعقب اغتياله ، كتب مارتن - بارو يقول إن مشروع الولايات المتحدة لمكافحة الشغب « لم يركز إلا على الأبعاد الشكلية للديمقراطية » ، وإن وسائل الاعلام الجماهيرية يجب أن تفهم على أنها ليست إلا آلية معينة من آليات « الحرب النفسية (السيكولوجية) » . فالمجلات الصغيرة المستقلة في السلفادور، رغم التزامها بالخط العام وتأييدها لمصالح رجال الأعمال والبيزنس ، بدت ، في نظر الحكام ، مفرطة في استقلاليتها ، فعولجت من جانب قوات الأمن قبل عقد من الزمن بالطريقة الناجحة المعروفة - طريقة الاختطاف ، الاغتيال ، التدمير الجسدي المادي ؛ وهذه أمور تُعتبر هنا أئمة من أن ترد في التقارير الصحفية . أما بالنسبة للرأي العام فإن محاضرة مارتن - بارو التي لم تُلَقَّ تتحدث عن دراسة تبين أن أقل من عشرين بالمئة من العمال والطبقة الوسطى - الدنيا والفقراء يشعرون بأنهم أحرار في التعبير عن آرائهم علناً ، وهي نسبة وصلت إلى أربعين بالمئة بين صفوف الأغنياء ساكيل غار آخر للارهاب على نجاحه المثير، ونتيجة أخرى « يستطيع الأمريكيون كلهم أن يفخروا بها » . (٦٣)

تتضح استمرارية السياسة الأمريكية بجلاء عبر معاينة سجل فوج آتلاكاتل Atlacatl Battalion ، هذا الفوج الذي « أبدى جنوده طاعة حرفية ممتازة للأوامر الصادرة عن ضباطهم والقاضية بقتل اليسوعيين بأعصاب باردة » ، كما قالت أمريكان ووتش American Watch بمناسبة احياء الذكرى العاشرة لاغتيال رئيس الاساقفة روميرو ، في معرض عرضها لبعض انجازات هذه الوحدة القتالية النخبوية التي « قامت الولايات المتحدة بخلقها وتدريبها وتجهيزها بالمعدات » . فقد تم تشكيل هذا الفوج في آذار ١٩٨١ حين جرى ارسال خمسة عشر خبيراً من خبراء مكافحة الشغب إلى السلفادور من مدرسة القوات الخاصة في الجيش بالولايات المتحدة . ومنذ البداية « تورط » الفوج « بعملية قتل أعداد كبيرة من المدنيين » . إن أحد أساتذة مدرسة جيش الولايات المتحدة للأمريكيين في فورت بينينغ Fort Benning ، جورجيا ، وصف جنود الفوج قائلاً إنهم « يتميزون بشراسة استثنائية » « واجهنا باستمرار صعوبات كبيرة في جعلهم يجلبون السجناء بدلاً من الأذان » . وفي كانون الأول ١٩٨١ شارك الفوج في عملية أدت إلى مقتل مئات المدنيين في فورة مخيفة من جرائم القتل والاغتصاب والحرق تتجاوز عدد الضحايا الألف حسب تقديرات الكنيسة ومكتب الاستشارة القانونية . وفيما بعد تورط الفوج نفسه في عملية قصف العديد من القرى وقتل المئات من المدنيين عبر إطلاق الرصاص والاغراق في الماء وغيرهما من الأساليب ، كانت الأكثرية الساحقة من الضحايا من النساء والأطفال والمسنين . كان ذلك هو النمط المنهجي للحرب الخاصة في السلفادور منذ العملية العسكرية الكبيرة الأولى في أيار ١٩٨٠ ، حين قُتل وشُوِّهت مئة مدني في ريو سومبل Rio Sumpul في هجوم مشترك شنه الجيشان السلفادوري والهندوراسي ، وهي المذبحة التي كشفتها المصادر الكنسية اضافة إلى محققى مجموعات حقوق الانسان والصحف الأجنبية ، عدا وسائل الاعلام في الولايات المتحدة ، وهي الوسائل التي تؤدي وظائفها الخاصة بها في هذه الحرب النفسية . (٦٤)

قالت لجنة محامي حقوق الانسان في رسالة موجهة إلى وزير الدفاع ديك تشيني إن قتلة الآباء اليسوعيين تلقوا تدريبهم على أيدي القوات الخاصة في الولايات المتحدة إلى ما قبل عملية الاغتيال بثلاثة أيام . وكذلك قال الأب جون دي كورتينا Jon De Cortina ، عميد كلية الهندسة في الجامعة اليسوعية في السلفادور حيث اغتيل الرهبان اليسوعيون ، إن المدربين العسكريين الامريكان كانوا نفس الجنود الامريكيين الذين ضُبطوا في احد فنادق سان سلفادور بعد أيام قليلة في حادث ذاع على نطاق واسع . وفي السنوات السابقة حدث بعض أسوأ مذابح فوج آتلاكاتل Atlacatl حين كان الفوج ما يزال حديث العهد بالتدريبات التي تلقاها من الولايات المتحدة . (٦٥)

قام أحد الهاربين من الجيش ، وهورجل حصل على حق اللجوء السياسي في تكساس في تموز ١٩٩٠ بعد أن رفض قاضي الهجرة طلباً تقدمت به وزارة الخارجية يقضي بعدم منحه مثل هذا الحق وبإعادته إلى السلفادور ، قام بوصف طبيعة التدريب في الجيش السلفادوري . ففي هذا النظام « الديمقراطية الوليد » يعفى الاغنياء من التجنيد ؛ وبدلاً من ذلك يتم تجميع المراهقين عبر عمليات تمشيط تكتسح الأحياء الفقيرة ونجيات اللاجئين . وحسب هذا الهارب الذي أخفت المحكمة اسمه لأسباب معلومة - كان المجندون يؤمرون بقتل الكلاب والجوارح عن طريق عض حناجرها بالأسنان وقرف رقابها ، كما كان يتوجب عليهم أن يقفوا متفرجين على قيام الجنود بعمليات قتل وتعذيب المعارضين المشبهين الذين كانت أظافرهم تُقتلع ، ورؤوسهم تُقطع ، وأجسادهم تُمزق » كما لو كانت لعباً يلعبون بها وهم مدججون بالأسلحة طلباً للمتعة والتسلية » ، أو يتم تجويعهم وتعذيبهم حتى الموت . وكان المجندون يبلغون بأنهم سيكلفون بمهمات مماثلة وبأن تعذيب الناس والحيوانات « يجعلكم أكثر رجولة ويوفر لكم قدراً أكبر من الشجاعة » . (٦٦)

وفي مناسبة أخرى حديثة أدلى أحد أعضاء إحدى فرق الموت السلفادورية المرتبطة بفوج آتلاكاتل ، واسمه سيزاز فيلمان جويما مارتينيز Ce'sar Vielman Joya Martinez ، بشهادة عن تجربته الشخصية المباشرة في ممارسة ارهاب الدولة مقدماً معلومات تفصيلية عن عمليات القتل التي تمت بالتواطؤ مع خبراء استخبارات الولايات المتحدة والحكومة على أعلى المستويات بما فيها تقديم أدلة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقتل الرهبان اليسوعيين . وقد أيد شهادته زميل آخر له ترك العمل أيضاً في أقوال تفوه بها أمام لجنة حقوق الانسان المكسيكية . بعد تظاهر أولي بالعزم على التحقيق بقصة مارتينيز ، تابعت ادارة بوش بذل كل الجهود بغية اسكاته وترحيله إلى السلفادور حيث ينتظره الموت دون ريب ، رغم مناشدات منظمات حقوق الانسان والكونغرس بحمايته وبالأصغاء إلى شهادته . هذا ولم يكن التعامل مع الشاهد الرئيسي في جريمة اغتيال اليسوعيين مختلفاً في شيء . (٦٧)

يمكن أن نلاحظ أن التعامل مع المثقفين اليسوعيين الضحايا أنفسهم لم يكن تعاملًا مختلفاً في الحقيقة . فاغتيالهم والتحقيقات القضائية ، لا الكلام الذي أرادوا قوله ، هما اللذان أثارا قدر من الاهتمام . لن نجد إلا الشيء القليل عن أفكارهم حتى في حال عدم ضرورة توفر المبادرة لاكتشافهم . عقدت الرابطة البسيكولوجية الامريكية ببوسطن عدداً من حلقات البحث والندوات

في آب ١٩٩٠ ، مثلاً ، حول مؤلفات ونشاط الأب مارتين - بارو بما فيها عرض شريط الفيديو للمحاضرة التي ألقاها في كاليفورنيا قبيل اغتياله . قامت جريدة البوسطن غلوب بتغطية الندوة ولكنها لم تقل شيئاً عن هذه الجلسات . ففي اليوم الذي عقدت فيه فضلت الغلوب أن تنشر تعابير الوجه الرجالية الجذابة بالنسبة للنساء . (٦٨) فالأمور الأهم تأتي أولاً آخر الأمر !

حين سُجن انطونيو غرامشي عقب الانقلاب الفاشي في إيطاليا ، لخصت الحكومة قضيتها إذ قالت : « علينا أن نوقف هذا الدماغ عن العمل خلال عشرين سنة » . (٦٩) أما حكوماتنا المفضلة الراهنة فلا تحب أن تترك شيئاً للصدفة : لا بد من إيقاف الأدمغة عن العمل إلى الأبد ، ونحن متفقون على أن الحل الأمثل يكمن في حجب أفكارهم عن مسائل مثل ارهاب الدولة .

إن النتائج المترتبة على التدريب العسكري للولايات المتحدة واضحة وبوفرة في الوثائق الصادرة عن جماعات حقوق الإنسان وعن الكنيسة السلفادورية . إنها موصوفة وصفاً مثيراً من قبل الأب المحترم دانييل سانتياغو D.Santiago ، راهب كاثوليكي يعمل في السلفادور لدى المجلة اليسوعية امريكا America . يتحدث سانتياغو عن فلاحه عادت إلى بيتها ذات يوم لتجد أمها وأختها وثلاثة من أطفالها متحلقين حول طاولة ، والرؤوس المقطوعة للجميع موضوعة بعناية على الطاولة مقابل الجثث والأيدي ممدودة إلى أمام « كما لو كانت تربت على الرؤوس » . فالقتلة من الحرس القومي السلفادوري وجدوا ترك رأس طفل لم يتجاوز ثمانية عشر شهراً سائياً أمراً غير مقبول فدقوا اليدين بمسمارين على الرأس . وكان طشت بلاستيكي مملوء بالدم يزخرف وسط الطاولة . (٧٠) لإيراد مثال آخر واحد ، مثير بسبب الظروف ، لنا أن نعود إلى كانون الثاني ١٩٨٨ حين أكملت الولايات المتحدة تدميرها لاتفاقيات السلام في امريكا الوسطى ، مستثنية الدول العميلة لها من البنود الداعية إلى « العدالة والحرية والديمقراطية » ، إلى « احترام حقوق الإنسان » ، وإلى توفير ضمانات « عدم جواز انتهاك سائر أشكال الحياة والحرية كلها » . فيما كان هذا النجاح الكلي المشؤوم يتحقق ، تم العثور على جثث رجلين ومراهق في أحد مدافن فرقة موت معروفة جيداً ، معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي من الخلف وآثار التعذيب بادية . قالت لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية التي ما زالت تعمل رغم اغتيال مؤسسيها ومدرائها ، إن ثلاث عشرة جثة وجدت في الأسبوعين السابقين وعلى أكثرها آثار التعذيب ، بما فيها جثتا امرأتين شنتا من شعرهما على إحدى الأشجار واستئصلت الأتداء من الصدرين كما لطخ الوجهان بالدم . جاءت التقارير بلا توابع خوفاً من ارهاب الدولة . ما من أحد إلا وتعرف على العلامات التقليدية المميزة لانجازات فرق الموت . نقلت الخدمات البرقية خلاصة المعلومات فنشرت بشكل بارز في كندا ، ولكن الصحافة القومية في الولايات المتحدة ظلت صامتة إزاءها صمت القبور . (٧١)

كتب الأب المحترم سانتياغو يقول إن المشاهد المرعبة من النوعية التي يوردها مصممة من قبل القوات المسلحة بغية زرع الخوف .

« لا تكتفي فرق الموت في السلفادور بقتل الناس فقط - إنها تقطع رؤوسهم ثم تثبتها فوق عصي على شكل رماح تستخدم لزخرفة المكان . ولا تكتفي شرطة الحزينة السلفادورية بانتزاع أحشاء الناس فقط ؛ بل



وتدس أعضاءهم التناسلية في أفواههم . ولا يكفي الحرس القومي السلفادوري باغتصاب النساء السلفادوريات ؛ بل يقوم بقطع أرحامهن لتغطية وجوههن . ليس قتل الأطفال كافياً ؛ لا بد من جرهم فوق الأسلاك الشائكة حتى يسقط اللحم عن العظام فيما يكون الآباء والأمهات مجبرين على مراقبة المشهد . . . إن جماليات التعذيب في السلفادور هي جماليات دينية .

أما القصد فهو ضمان اخضاع الفرد بصورة كاملة لمصالح الوطن وهو السبب الكامن وراء اطلاق اسم « جيش الخلاص القومي » على فرق الموت في قاموس حزب آرينا ARENA الحاكم الذي يقسم أعضاؤه (بمن فيهم رئيس الجمهورية كريستيان « قسم الولاء بالدم لـ » القائد إلى الأبد « روبرتو دامبيسون Roberto D'Ambuisson .

تقوم القوات المسلحة بـ « لم المجندين » ممن هم في الثالثة عشرة من العمر ، وتغسل أدمغتهم بطقوس مأخوذة عن الاس . اس النازي ، بما في ذلك طقوس ممارسة الوحشية والاغتصاب حتى يصبحوا مستعدين لأن يقتلوا قتلاً ذا نكهة جنسية بوصفه طقساً من الطقوس الدينية . وقصص التدريب « ليست قصصاً خيالية » ؛ إنها « مثبتة بالعديد من الأدلة الدامغة المتمثلة بالجثث ، باللحم المقطع والمزق ، بالأدمغة المفجرة المبعثرة ، وبشهود العيان » . وهذا النوع من « القتل المازوخي السادي يخلق الرعب » و « هذا الرعب يؤدي إلى اتخاذ المواقف السلبية من الاضطهاد والظلم . والسكان السليبيون يسهل التحكم بهم والسيطرة عليهم » مما يؤدي إلى توفير أعداد كبيرة من العمال الخانعين المذعنين ، حيث لا شكوى ، فيغدو المشروع الاجتماعي السياسي قابلاً للتنفيذ بكفاءة عالية .

يذكرنا المحترم سانتياغو بأن الموجة الراهنة من العنف هي رد فعل على محاولات بذلتها الكنيسة لتنظيم الفقراء في السبعينات . تصاعد ارهاب الدولة مع بدء الكنيسة بتشكيل روابط فلاحية وجماعات المساعدة الذاتية التي ، مع غيرها من المنظمات الشعبية « انتشرت كالنار في الهشيم عبر سائر الطوائف والفئات الاجتماعية في المجتمعات الامريكية اللاتينية » كما يقول لارس شولتز Lars Schoultz . أما لجوء الولايات المتحدة على الفور إلى القمع الجماعي بالتعاون مع الفئات النخبوية المحلية ، فلن يفاجئ إلا أولئك الذين يتعمدون تجاهل التاريخ والتعامي عن سجلات عمليات التخطيط . (٧٢)

قال الأب اغناثيو ايلاكوريا Ignacio Ellacuria ، عميد الجامعة اليسوعية قبل اغتياله مع الأب مارتن - بارو ، إن السلفادور « أشبه بواقع ممزق ، أصيبت بجرح يكاد أن يكون مميتاً » . وكان الأب ايلاكوريا من المقربين من رئيس الأساقفة روميرو وكان معه حين كتب رئيس الأساقفة رسالة إلى الرئيس كارتر ملتمساً ، عبثاً ، وقف المساعدات المقدمة إلى الطغمة العسكرية الانقلابية . وقد أبلغ رئيس الأساقفة زميله الأب ايلاكوريا بأن الدافع الكامن وراء رسالته هو « المفهوم الجديد للحرب الخاصة التي تعني الاجهاز الاجرامي على أية محاولة تبذلها المنظمات الشعبية بدعوى الشيوعية والارهاب . . . » (٧٣) والحرب الخاصة هذه - سواء عُرفت باسم مكافحة الشغب ، الصراع متدني الحدة ، أو بأية تسمية مجازية زائفة أخرى - ليست ، ببساطة ، إلا الارهاب الدولي بعينه وطالما

كانت سياسة الولايات المتحدة الرسمية ، سلاحاً في الترسانة الموظفة لخدمة أغراض المشروع الاجتماعي - السياسي الأوسع والأكبر .

كان الشيء نفسه صحيحاً في غواتيمالا المجاورة . كتب الباحث المتخصص في شؤون أمريكا اللاتينية بيرو غليخيسيس Piero Gleijeses يقول إن القمع الوحشي في ظل الأجواء التقليدية لـ « ثقافة الرعب » كان كافياً لفرض السلم والنظام ؛ « تماماً مثلما اعتبر الهندي وحشاً ضارياً لتبرير استغلاله ، فإن الذين سعوا إلى الإصلاح الاجتماعي اتهموا بالشيوعية في سبيل تسويق ملاحظاتهم واضطهادهم » . شكل العقد الممتد بين ١٩٤٤ و ١٩٥٤ استثناء فريداً تميز به « الديمقراطية السياسية ، بالنفوذ الشيوعي القوي في إدارة الرئيس جاكوبو أربنز Jacobo Arbenz (١٩٥١ - ١٩٥٤) ، وبالإصلاح الزراعي المنسوب إلى أربنز هذا » - « سنوات كلها ربيع في بلاد الطغيان الأبدي » ، حسب تعبير أحد الشعراء الغواتيماليين . حصل نصف مليون إنسان على الأرض التي هم بأمرس الحاجة إليها ، وللمرة الأولى في تاريخ البلاد « نال الهنود أرضاً بدلاً من سلبها منهم » .

« كانت رياح جديدة تداعب الأرياف الغواتيمالية وتراقصها . بدأت ثقافة الرعب تخفف من قبضتها الصارمة على السكان الغواتيماليين بجهايرهم العظيمة . ثمة كابوس بعيد كان من الممكن أن يتلاشى في مستقبل غير مستحيل الوصول إليه » .

كان قادة الحزب الشيوعي يُعتبرون في نظر سفارة الولايات المتحدة الاستثناء الوحيد في عمليات الفساد والرشوة والطمع السائدة . لقد « كانوا شرفاء جداً ، شديدي الالتزام » ، « الناس الوحيدين الملتزمين بالعمل الدؤوب الشاق » حسب كلمات أحد موظفي السفارة . ويضيف موظف السفارة قائلاً : « هذه كانت هي المأساة » : لقد كانوا « ألد أعدائنا » ، وكان لا بد من ازاحتهم هم والإصلاحات التي ساعدوا على تطبيقها .

تمت استعادة الكابوس في انقلاب نظمته المخابرات المركزية (السي . آي . أي . CIA) بالتعاون مع ضباط من الجيش الغواتيمالي ممن خانوا بلدهم خوفاً من القوة العظمى الإقليمية ، كما يستتج غليخيسيس Gleijeses . وبدعم منتظم من الولايات المتحدة أمكن الحفاظ على النظام القائم على الارهاب والتعذيب وعمليات الاختفاء ، على النظام الذي بلغ أوجه في أواخر الستينات بمشاركة حكومة الولايات المتحدة المباشرة . وحين خف الارهاب قليلاً ظهرت « موجة من الوعي السياسي Concientizacio'n (رفع مستوى الوعي) تحت رعاية الكنيسة بالدرجة الأولى . ألهمت الموجة برد الفعل المألوف : بادر الجيش إلى « زيادة حدة الارهاب » ، إلى اغتيال قادة الجمعيات التعاونية والمعلمين الذين يستخدمون لغتين ، وزعماء الطوائف ونشطاء التنظيمات القاعدية » - متبعاً ، في الحقيقة ، الأسلوب الذي اتبع في كل من السلفادور وغواتيمالا ، نفسه . ومع حلول أوائل الثمانينات بلغ الارهاب مستوى المذابح الجماعية الشاملة في المرتفعات التي يسكنها الهنود من السكان الأصليين . لم تكتف الإدارة الريغانية بتقديم الدعم والتأييد فقط بل وقد عبرت عن قدر كبير من الحماس والترحيب بإنجازات أصدقائها .

تذكروا أن الجنرالات الغواتيماليين معتدلون يراعون المعيار الذرائعي . فحين عاد الهنود الذين كانوا قد فروا إلى الجبال طلباً للنجاة ، نتيجة استحالة التعايش مع الظروف القاسية والتمسوا السماح والعفو ، أبدى الجيش ، كما يقول Gleijeses « قدراً من الكرم ، إذ لم يستمر في قتل الملتجئين إلا بين الحين والآخر للتذكير فقط » .

وحين تمت استعادة النظام من جديد ، رحب الجنرالات بنصيحة الولايات المتحدة وفبركوا قناعاً ديمقراطياً ، قناعاً يمارسون ، هم وحلفاؤهم من الطغمة المالية ، السلطة من ورائه . إن الارهاب الذي أحكم السيطرة على الكنيسة نفسه أخرج الدعوة إلى الإصلاح أيضاً ؛ يقول Gleijeses « من النادر أن تجد غواتيمالياً يعبر عن معتقداته السياسية » . يعلن الفلاحون أنهم لن يدعموا دعاة الإصلاح الزراعي لأنهم « لا يريدون أية مشكلات » مع الجيش . قال أحد الفلاحين لعالم في الانتروبولوجيا : « علمنا آربنز كيف نبي بيتاً ، ولكنه لم يعلمنا كيف نجعله قوياً راسخاً مما أدى إلى انهياره وسقوطه فوق رؤوسنا عند هبوب الرياح الأولى » . يستحيل على الديمقراطية ذات النمط المفضل أن تجابه أي تهديد شعبي في ظل هذه الشروط . (٧٤)

تركزت المشكلة الأساسية الكامنة في « سنوات الربيع » على الاسراف في الحرية والديمقراطية . حذرت السي . آي . أي . (CIA) في ١٩٥٢ من أن « السياسات الثورية (الرايكاكية) والقومية - الوطنية » للحكومة كانت قد كسبت « تأييد الغواتيماليين كلهم تقريباً أو رضاهم » ، مما كان يشير إلى ما ستطلق عليه السي . آي . أي . لاحقاً اسم « المستوى المتدني من النزعة الثقافية الفكرية » عند الغواتيماليين ، كما مر معنا في الفصل الأول من هذا الكتاب . وما هو أسوأ من ذلك أن الحكومة ظلت دائبة على « تعبئة الفلاحين المشلولين سياسياً قبل ذلك التاريخ » وعلى خلق « تأييد جماهيري للنظام الحالي » . وكانت الحكومة تسعى إلى هذه الأهداف عن طريق تنظيم الحركة العمالية والإصلاحات الزراعية وغيرها ، والسياسات الوطنية التي « تميزت بها الثورة الغواتيمالية في ١٩٤٤ » . فتلك الثورة كانت قد أثارت « حركة وطنية - قومية قوية لتحرير غواتيمالا من نير الدكتاتورية العسكرية والتخلف الاجتماعي والاستعمار الاقتصادي ، التي شكلت السمات الملازمة للماضي » كما كانت قد « استثارت آيات الولاء لدى أكثرية الغواتيماليين الواعين سياسياً الذين وجدوها منسجمة مع مصالحهم الذاتية » . وفرت الحكومة من خلال برامجها الديمقراطية للجمهور وسيلة المشاركة في تحقيق هذه الأهداف التي كانت متناقضة تناقضاً مباشراً مع مصالح الطغمة المالية المحلية والشركات الزراعية الاحتكارية (الأغري بيزنس) الأمريكية . وبعد اتمام عملية استعادة الأمور إلى ما كانت عليه بفضل انقلاب المخابرات المركزية (السي . آي . أي . CIA) علق تقرير استخباراتي سري صادر عن وزارة الخارجية قائلاً إن القيادة الديمقراطية التي تمت الاطاحة بها ، ولله الحمد ، كانت « مصرة على الاحتفاظ بنظام سياسي مفتوح » ، مما كان سيوفر للشيوخين فرصة « توسيع عملياتهم وتحقيق النجاح في اجتذاب مختلف قطاعات السكان » . لم يكن الجيش ، « مثله مثل الساسة الانتهازيين » ، قادراً على التغلب على هذه العلة التي استتصلت أخيراً بمشرط الانقلاب . (٧٥)



مرة أخرى وجدت الولايات المتحدة نفسها في الوضع المألوف: ضعيفة سياسياً ولكنها قوية عسكرياً واقتصادياً. والخيارات السياسية تتبع بصورة طبيعية .

طالما دأب رسميو الحكومة في الولايات المتحدة على الشكوى والندب من أن بلدان أمريكا اللاتينية ليست قمعية بصورة كافية -مفرطة في الانفتاح ،مفرطة في الالتزام بالحرريات المدنية ، غير مستعدة لفرض القدر الكافي من القيود على السفر ونشر المعلومات ،ومعاندة عموماً في مسألة تبني المعايير الاجتماعية والسياسية الخاصة بالولايات المتحدة ، مما يجعلها تتحمل ظروفاً تستطيع المعارضة في ظلها أن تزدهر وأن تصل إلى الجماهير الشعبية . (٧٦)

على الصعيد الداخلي ، أي في الولايات المتحدة نفسها ، من الممكن اخضاع حتى أصغر المجموعات لعمليات قمع بالغة القسوة إذا تبين أن قدرتها على التواصل مع الناس قد تجاوزت حدودها . ففي الحملة التي شنتها أجهزة الأمن القومية ضد الفهود السود - بما فيها عمليات الاغتيال ،اثارة التظاهرات في الغيتوات ،مع سلسلة كاملة من الأساليب الأخرى - قدرت الـ FBI (وكالة الاستخبارات الاتحادية) عدد « أعضاء النواة الصلبة » للمنظمة المستهدفة بثمان مئة فقط ، ولكنها أضافت بمكر أن « استطلاعاً حديثاً يشير إلى أن ما يقرب من ٢٥ بالمئة من السكان الزوج يكون احتراماً كبيراً لـ (حزب الفهود السود) ، بمن فيهم ٤٣ بالمئة من الزوج الذين هم دون الحادية والعشرين » . انطلقت أجهزة القمع التابعة للدولة في حملة من العنف والارهاب والتخريب لضمان عدم نجاح الفهود في تنظيم قوة اجتماعية أو سياسية ذات شأن -مع قدر كبير من النجاح إذ تمزقت المنظمة وتابعت بقاياها عملية التدمير الذاتي . أما عمليات الـ FBI (أي F.B.I) في السنوات نفسها والتي استهدفت اليسار الجديد Newleft فكانت هي الأخرى منطلقة من دوافع وهواجس مماثلة . إن سجل المخابرات الداخلية نفسه يحذر من أن « حركة الشيبة المتمردة المعروفة باسم ( اليسار الجديد Newleft ) التي تضم ، وتؤثر في ، عدد كبير من طلاب الكليات الجامعية ، تنطوي على تأثير جدي وخطير بالنسبة للمجتمع المعاصر وقد تتحول إلى صراع داخلي بالغ الخطورة » . فلليسار الجديد هذا « أهداف ثورية » كما أنه « يتبنى الماركسية - اللينينية » . لقد حاول أن « يتسلل إلى الحركة العمالية بغية تجذيرها وتثويرها » ، وبعد اخفاقه في « تخريب وسائل الاعلام الجماهيرية والسيطرة عليها » قام بإنشاء « شبكة واسعة وكبيرة من المنشورات السرية التي تخدم الغرض المزدوج المتمثل بإيجاد شبكة اتصال داخلية من جهة وجهاز دعاية خارجي من جهة ثانية » . لذا فإنه يشكل تهديداً لـ « القطاع المدني من المجتمع » هذا القطاع الذي لا بد من احتوائه من قبل جهاز أمن الدولة . (٧٧)

الحرية جميلة ، شريطة أن تبقى ضمن حدود .

أما على الساحة الدولية فإن الخيارات التكتيكية تكون محصورة في أطر ضيقة تفرضها جملة من الضرورات الهيكلية والمؤسسية الأساسية . لا شك أن المواقف على امتداد هذا الطيف ليست محددة وثابتة على الإطلاق . فهنري كسينجر ، مثلاً ، كان من الحائث فيما يخص الصين حيث اتفق في الرأي مع ريتشارد نيكسون R. Nixon بأن خط التشدد لم يكن مجدياً وأن من شأن وسائل أخرى

أن تتمكن من جر الصين إلى النظام العالمي الخاضع لهيمنة الولايات المتحدة . وفي الوقت نفسه ظل كيسنجر صقراً كاسراً فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، مؤيداً رفض إسرائيل لأية معاهدة سلام شاملة كانت مصر والأردن قد عرضتها في أوائل ١٩٧١ ومعرقلاً تحركات وزارة الخارجية نحو إيجاد تسوية دبلوماسية للنزاع العربي - الإسرائيلي ، ومرسحاً سياسة ما زالت سائدة وتفسر الكثير مما يحدث في تلك المنطقة اليوم . (٧٨) أما خلفه ، زبيغنيو بريجنسكي ، فيحمل شهادة تؤكد أنه من غلاة الصقور المتطرفين ، غير أنه ، في أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ، عارض بقوة التصورات الاستراتيجية للإدارة ، والتحق بركب أولئك الذين طالبوا ، بالحاح ، بالتعويل على العقوبات بدلاً من السعي إلى تحقيق النصر عبر التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها ، مع ما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من عواقب بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي غيره . ثمة عدد كبير من الأمثلة الأخرى . نستطيع أن نتعلم الشيء الكثير عبر معاينة سلم الخيارات المتدرجة . لاحظوا فيما يخص أميركا اللاتينية دون غيرها ، جملة الجهود التي بُذلت لاستئصال نظام الليندي في التشيلي . كانت هناك عمليتان متوازيتان . كان الخط الثاني ، خط التشدد ، يستهدف القيام بانقلاب عسكري . وهذا الأمر تم إخفاؤه عن السفير ادوار كوري Edward Korry ، أحد ليبراليي عهد كيندي ، الذي كان مكلفاً بتطبيق الخط الأول ، خط الأساليب الناعمة ؛ الخط القائم ، حسب كلمات كوري نفسه ، على « القيام بكل ما نستطيع أن نقوم به من أجل اغراق التشيلي والتشيليين في أسوأ أشكال الحرمان والفقر ، حسب سياسة رُسمت للتعامل مع الأوضاع بنفس طویل في سبيل التعجيل بإبراز الملامح القاسية للمجتمع الشيوعي في التشيلي » . لم يكن الخط الناعم هذا إلا امتداداً لجهود السي . أي . أي . طويلة الأمد الرامية إلى التحكم بالديمقراطية التشيلية . وأحد المؤشرات الدالة على مستوى تلك الجهود نجده في حقيقة أن المخابرات المركزية (CIA) أنفقت ، في انتخابات ١٩٦٤ ، ضعف ما أنفقته الحزبان الأمريكيان كلاهما في الانتخابات التي جرت في العام نفسه على كل ناخب ، في سبيل منع الليندي من الفوز . (٧٩) وبالمثل فإن إدارة ايزنهاور خططت لهجوم مباشر ، في التعامل مع كوبا ، في حين عبر نائب الرئيس نيكسون ، التزاماً منه بالخط الناعم في مناقشة سرية جرت في حزيران ١٩٦٠ ، عن تخوفه من أن « الاقتصاد الكوبي لم يكن » حسب تقارير المخابرات (CIA) « قد تدهور تدهوراً كبيراً منذ الاطاحة بنظام باتيستا » ، وطالب بعد ذلك باتخاذ تدابير محددة لممارسة « ضغوط اقتصادية أكبر على كوبا . » (٨٠)

هاكم مثلاً آخر ذا معنى : في ١٩٤٩ حددت الاستخبارات المركزية (CIA) « بؤرتي توتر وعدم استقرار » في أمريكا اللاتينية - بوليفيا وغواتيمالا . (٨١) اتبعت إدارة ايزنهاور طريق التشدد القائم على السعي للاطاحة بالنظام الرأسمالي الديمقراطي في غواتيمالا ، غير أنها فضلت الخط الناعم فيما يخص الثورة البوليفية التي كانت تتمتع بتأييد الحزب الشيوعي وعمال المناجم الراديكاليين ، كانت قد قادت عملية نزع الملكية والتأميم ، كما كانت قد قطعت شوطاً نحو « التحريض الاجرامي لهود المزارع والمناجم » وباتجاه عقد مؤتمر للسلام ، كما جاء في تحذير صدر عن رئيس أساقفة يميني . رأى البيت الأبيض أن الخطة المثلى هي دعم العناصر الأقل ثورية ،

وانتظار نجاح ضغوط الولايات المتحدة ، بما فيها هيمنتها على سوق التتلك ، في توفير امكانية السيطرة على أية تطورات غير مرغوبة . ألح وزير الخارجية جون فوستر دالاس J.F. Dulles على أن ذلك سيكون السبيل الأمثل لاحتواء « العدوى الشيوعية في أمريكا الجنوبية » . وانطلاقاً من ثوابت الإشارات السياسية المعروفة سارعت الولايات المتحدة إلى السيطرة على الجيش البوليفي وجهزته بالأسلحة الحديثة وأرسلت المئات من الضباط إلى « مدرسة الانقلابات » في باناما وإلى أماكن أخرى . ما لبثت بوليفيا أن أصبحت خاضعة لنفوذ الولايات المتحدة وسيطرتها . ومع حلول عام ١٩٥٣ لاحظ مجلس الأمن القومي تحسناً في « الأجواء لصالح الاستثمارات الخاصة » بما فيها « اتفاقية تتيح لشركة خاصة امريكية فرصة استثمار منطقتين بتروليتين » . (٨٢)

حدث انقلاب عسكري في ١٩٦٤ . تم تنفيذ انقلاب آخر في ١٩٨٠ بمساعدة كلاوس باربي Klaus Barbie الذين كان قد أرسل إلى بوليفيا حين لم تعد حمايته ممكنة في فرنسا حيث عمل لصالح الولايات المتحدة لقمع حركة المقاومة المناهضة للفاشية ، كما سبق له أن فعل في ظل الحكم النازي . تقول دراسة صدرت حديثاً عن اليونيسيف UNICEF إن واحداً من كل ثلاثة أطفال يولدون في بوليفيا يموت خلال السنة الأولى من حياته ، وبالتالي فإن بوليفيا تتمتع بأدنى معدلات النمو السكاني في أمريكا اللاتينية جنباً إلى جنب مع أعلى معدلات الولادة . وتقدر منظمة الفاو FAO أن البوليفي المتوسط لا يستهلك سوى ٧٨ بالمئة من الحد الأدنى الضروري اليومي من الحريات والبروتينات ، وأن أكثر من نصف الأطفال البوليفيين يعانون من سوء التغذية . ومن السكان الفعالين اقتصادياً تعاني نسبة ٢٥ بالمئة من البطالة وتعمل نسبة ٤٠ بالمئة اضافية في « القطاع غير الرسمي » ( في أعمال التهريب والاتجار بالمخدرات مثلاً ) . أما الوضع في غواتيمالا فقد سبق لنا أن استعرضناه . (٨٣)

ثمة جملة من النقاط الجديرة بالاهتمام . أولاً : كانت العواقب المترتبة على الخط المتشدد في غواتيمالا والخط المرن أو الناعم في بوليفيا متماثلة . ثانياً : كان القراران السياسيان كلاهما ناجحين في تحقيق الهدف الأكبر لهما : احتواء « فيروس الشيوعية » ، وخطر « النزعة الوطنية أو القومية المتطرفة » . ثالثاً : من الواضح أن الخططين السياسيين كليهما يعتبران صحيحين تماماً وملائمين ، كما نستطيع أن نلمس في حالة بوليفيا حيث الغياب الكامل لأي اهتمام بما حدث منذ ذلك الحين ( عدا بعض التكاليف التي تكبدها الولايات المتحدة جراء الاتجار بالمخدرات ) ؛ كما في حالة غواتيمالا حيث تكلل التدخل في ظل كيندي لمنع اجراء انتخابات حرة بالنجاح ، وحيث المشاركة المباشرة من جانب الولايات المتحدة في الحملات الاجرامية تحت رايات مكافحة الشغب في ظل إدارة ليندون جونسون L. Johnson ، وحيث شحنات الأسلحة المستمرة إلى غواتيمالا حتى أواخر عقد السبعينات ( خلافاً للمزاعم الوهمية الزائفة ) وحيث التعويل على مرتزقتنا في الدولة الاسرائيلية لسد أية ثغرات حين صارت العقوبات الصادرة عن الكونغرس نافذة ، وحيث التأييد الحماسي من جانب الولايات المتحدة للقطاعات التي تفوق حتى المعايير الغواتيمالية المذهلة في الثمانينيات وحيث التهليل والتصفيق لـ « النظام الديمقراطي الوليد » الذي تتحمله الطغمة



العسكرية الحاكمة الآن كوسيلة لاستئجار الأموال من الكونغرس . قد نقول إن هذه ليست إلا « حوادث عارضة » سميتها « التخبط » ( ولكنها نجحت فعلاً في تحقيق أغراضها الرئيسية ) ، غير أنها لم تكن أكثر من ذلك ( ستيفن كينزر Stephen Kinger ) .<sup>(٨٤)</sup> رابعاً : جرى تبني الخط المرن والخط المتشدد من قبل الأشخاص أنفسهم وفي الوقت ذاته مما يبين أن القضايا ليست إلا قضايا تكتيكية ولا تنطوي على أي خروج على المبادئ المشتركة . وهذا كله يوفر رؤيا تخرق طبيعة السياسة وجوهر الثقافة السياسية التي شكلتها .

تصح الأساليب نفسها بصورة عامة كما في حالات سبقت مناقشتها وفي العديد من الحالات الأخرى المشابهة . أما التغطية المستخدمة في جميع الحالات فهي أن عملية تخريب الديمقراطية لم تتم إلا دفاعاً عن النفس ضد الخطر السوفيتي ؛ لم يكن أمامنا أي خيار آخر كما يقول رئيس تحرير مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs . إن جون لويس غاديس John Lewis Gaddis يقترب من جوهر المسألة أكثر حين يلاحظ أن « النجاحات المتزايدة للأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط ، وفي الصين » أثارت « شكوكاً » قابلة للتبرير « حول سلوك الاتحاد السوفيتي » ، وإن كانت شعبيتها - أي شعبية الأحزاب الشيوعية - « ناشئة بالدرجة الأولى عن فاعليتها ونجاحها كأحزاب مكافحة ومقاومة ضد دول المحور » .<sup>(٨٥)</sup> تبقى جمهرة الرعاع المؤلفة من الأوغاد لب المشكلة ، ولا بد من اركاعها بوسائل أخرى حين يتعذر توجيه السيوررات الديمقراطية توجيهها ملائماً وسليماً .

## ٦ - الرعاع غير المروض

لا تبرز مفارقة هيوم حول مسألة الحكم إلا إذ افترضنا أن ما أطلق عليه باكونين Bakunin اسم « غريزة التوق إلى الحرية » ، هو أحد العناصر الحاسمة في الطبيعة الانسانية الجوهرية . فالخفاق في التصرف وفقاً لهذه الغريزة هو الذي وجده هيوم أمراً يبعث على الحيرة . وهذا الخفاق نفسه ألهم روسو بالشكوى الكلاسيكية حول أن الناس يولدون أحراراً ولكنهم يرسفون في الأغلال في كل مكان ، بعد أن أغرتهم وأغوتهم أوهام المجتمع المدني التي خلقها الأغنياء لضمان نهبهم - أي نهب الناس عامة . فالبعض قد يتبنون هذا الافتراض كواحد من « المعتقدات الطبيعية » التي يسترشدون بها في السلوك والفكر . لقد بذلت جهود غير قليلة في سبيل ترسيخ غريزة الحرية في صلب نظرية أساسية عن الطبيعة الانسانية - لم تكن هذه الجهود عديمة الأهمية والاثارة ولكنها لم تصل ، بالتأكيد ، إلى أي موقع قريب من اثبات القضية وإقرارها . ومثله مثل مبادئ الحس السليم الأخرى ، يبقى هذا الاعتقاد مبدأ ناظماً نحتضنه ، أو نرفضه ، عن طريق الايمان . وباستطاعة الخيار الذي ننحاز إليه أن ينطوي على جملة واسعة من العواقب الهامة بالنسبة لأنفسنا كما بالنسبة للآخرين .

أولئك الذين يتبنون مبدأ الحس السليم القائم على الاقرار بأن الحرية هي حقنا الطبيعي

فضلاً عن كونها حاجة أساسية سيجدون أنفسهم متفقين مع بيرتراند راسل Bertrand Russel حول أن الفوضى هي « المثل الأعلى الذي يتعين على المجتمع أن يقترب منه ». فالبنى القائمة على التراتب الهرمي والهيمنة غير مشروعة أساساً . ولا يمكن الدفاع عنها إلا على أساس الحاجة المحتملة ، وهذه حجة قلما تصمد أمام التحليل . وكما تابع راسل كلامه قبل سبعين عاماً فإن « روابط السلطة القديمة » لا تنطوي على أية مصداقية متأصلة ذات شأن . لا بد من توفر أسباب محددة حتى يقبل الناس على التخلي عن حقوقهم ، « والأسباب المطروحة ليست إلا أسباباً مزيفة وغير قابلة للاقتناع إلا بالنسبة لأولئك الذين لديهم مصلحة في الاقتناع . . . » وتابع راسل يقول : « إن شرط الثورة موجود لدى النساء تجاه الرجال ، في الأمم المظلومة إزاء مضطهديها ، وقبل كل شيء في العمل ضد رأس المال . إنها حالة زاهرة بالأخطار ، كما يبين التاريخ السابق كله ، غير أنها مع ذلك مفعمة أيضاً بالأمال . » (٨٦)

أعاد راسل جزءاً من عادة الخنوع إلى الممارسات التعليمية القسرية . وتذكرنا آراؤه بمفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر الذين كانوا يرون أن العقل لا يجب ملؤه بالمعرفة « من الخارج ، مثل وعاء » بل يتعين « حفره وشحذه وإيقاظه . . . . فنمو المعرفة [ يشبه ] نمو الثمر والفاكهة ؛ مهما تعاونت الأسباب الخارجية بدرجة معينة ، فإن الحيوية الداخلية ، وفضل الشجرة ، هما اللذان ينبغي لهما أن ينضجا العصاراة إلى حدود الاكتمال الحق » . ثمة تصورات مماثلة ينطوي عليها فكر التنوير فيما يخص مسألة الحرية السياسية والفكرية ، وفيما يتعلق بالعمل المغرب أو المغترب الذي يقلب العامل إلى أداة أو وسيلة لغايات أخرى بدلاً من بقاءه مخلوقاً إنسانياً يلبي حاجات داخلية - وهذا مبدأ أساس في الفكر الليبرالي الكلاسيكي ، وإن تم نسيانه منذ أمد طويل ، بسبب ما ينطوي عليه من عناصر ثورية . وهذه الآراء والقيم تحتفظ بقوتها وأهميتها الكبيرة وإن كانت بعيدة جداً عن التحقق في أي من الأماكن . وطالما أن الأمر كذلك فإن الثورات التحررية التحريرية التي كانت في القرن الثامن عشر تظل بعيدة عن أن تصبح مستهلكة استهلاكاً كاملاً ، تظل حلماً ينتمي إلى المستقبل . (٨٧)

نستطيع أن نعتبر هذا الاعتقاد الطبيعي مؤكداً بواقع أن الرعاع ، رغم كل الجهود الحثيثة المبذولة للاحتواء ، مستمر في كفاحه في سبيل حقوقه الإنسانية الأساسية . وعلى امتداد الزمن ، تم تحقيق بعض المثل القائمة على الحرية والتحرر جزئياً أو قد أصبحت حتى عملة متداولة . فالعديد من الأفكار الهوجاء لدى الديمقراطيين الراديكاليين في القرن السابع عشر ، مثلاً ، تبدو اليوم مروضة ترويضاً كافياً ، على الرغم من أن رؤى مبكرة أخرى تبقى بعيدة عن تناول أطرنا الأخلاقية والفكرية - الثقافية الراهنة .

يشكل النضال في سبيل حرية الكلمة حالة ممتعة وقصة مثيرة - وهي قصة حاسمة وقاطعة لأنها - أي حرية الكلام - تكمن في مكمن سويداء القلب من حشد كامل من الحريات والحقوق . فمسألة متى تستطيع الدولة ، إذا استطاعت ، أن تتدخل لفرض الحظر على مضمون الاتصالات ، مسألة مركزية من المسائل التي تشغل الحقبة الحديثة . وكما رأينا من قبل ، فإن أولئك الذين

يعتبرون رواداً في الدعوة إلى الحرية والتحرر أنفسهم تبنا آراء مقيدة ومحددة حول القضية . (٨٨)  
فأحد العناصر الحساسة نجده في الطعن والتجديف ، أي فكرة امكانية تعرض الدولة لهجوم  
اجرامي عن طريق الكلام ، « السمة المميزة للمجتمعات المغلقة في سائر أرجاء العالم » كما يقول  
المؤرخ الحقوقي هاري كلفن Harry Kalven . إن مجتمعاً يتسع صدره لتحمل قوانين ضد التجديف  
ليس حراً مهما كانت فضائله الأخرى . وفي إنجلترا أواخر القرن السابع عشر كان الناس يتعرضون  
للاخصاء وانتزاع الأحشاء والاحتجاز وقطع الرؤوس عقاباً على هذه الجريمة - جريمة التجديف  
والتشهير . وخلال القرن الثامن عشر من أوله إلى آخره كان ثمة اجماع عام على استحالة المحافظة  
على السلطة الراسخة القائمة دون اسكات المناقشات الهدامة ، و « أي تهديد ، سواء أكان حقيقياً  
أو خيالياً ، لسمعة الحكومة الطيبة . لا بد من إيقافه بالقوة . ( ليونارد ليفي Leonard Levy ) .  
« ليس الأفراد العاديون حكماً لرؤسائهم . . . [ لأن ] من شأن ذلك أن يربك الحكم كله » كما  
قال أحدهم ، ولم تكن الحقيقة دفاً : فالاتهامات الصحيحة الحقيقية أكثر اجراماً حتى من الاتهامات  
الزائفة الكاذبة ، لأنها : أكثر قدرة على فضح السلطة والتشهير بها . (٨٩)

وبالمناسبة فإن كيفية التعامل مع الرأي المخالف أو المنشق تتبع نموذجاً مماثلاً في عصرنا الأكثر  
اتصافاً بالحرية . إن الاتهامات الزائفة والمثيرة للسخرية ليست مشكلة حقيقية ؛ فالتقاد الذين  
يكونون محرومين من الضمير هم أولئك الذين يكشفون النقاب عن حقائق غير مرغوبة يجب حماية  
المجتمع منها ومن خطرهما .

سادت عقيدة اداة التجديف في المستعمرات الأمريكية أيضاً . وظاهرة عدم التسامح مع  
المعارضة خلال الفترة الثورية مشهورة ببشاعتها . فداعية التحرر الأمريكي البارز توماس  
جيفرسون Thomas Jefferson وافق على صحة « انزال العقاب بـ » أي خائن في الفكر ، وإن لم يكن  
خائناً في العمل » ، وأجاز احتجاز المشبوهين سياسياً . وافق جيفرسون وآخرون من المؤسسين على  
أن « الكلمات الخيانية البعيدة عن الاحترام » ضد سلطة الدولة القومية - الوطنية أو أية من ولاياتها  
هي كلمات جرمية . ويلاحظ ليونارد ليفي Leonard Levy : « خلال الثورة » .

« كان جيفرسون ، مثله مثل واشنطن Washington وأدامز الأول والثاني the Adams وبين  
Paine ، يؤمن باستحالة التسامح مع ظهور خلافات جدية في الآراء السياسية حول قضية  
الاستقلال ، وبعدم وجود أي بديل مقبول للخضوع الكامل للقضية الوطنية . في كل الأمكنة  
كانت هناك حرية غير محددة لامتداحها - القضية ، دونما ذرة واحدة من الحرية لانتقادها . »  
في بداية الثورة طالب الكونغرس القاري Continental Congress وبالحد ، سائر الولايات  
باستصدار تشريعات توفر امكانية منع الناس من أن يكونوا ضحايا التضليل والخداع والتوريط  
في اعتناق أفكار خاطئة » . ولم يبادر الجيفرسونيون إلى تطوير إطار من الفكر الأكثر اتصافاً بالتحرر  
لحماية الذاتية إلا بعد أن تعرضوا هم أنفسهم لسلسلة من التدابير القمعية في التسعينيات من  
القرن الثامن عشر ، ولكنهم ما لبثوا أن انقلبوا رأساً على عقب فور وصولهم إلى كراسي  
السلطة . (٩٠)



حتى الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك سوى قاعدة هشة لحرية الكلام في الولايات المتحدة ، كما أن المحكمة العليا لم تلغ القانون المتعلق بالتجديف وتجريمه حتى عام ١٩٦٤ وفي ١٩٦٩ قامت هذه المحكمة أخيراً بحماية الكلام عدا عن « الدعوة الاستفزازية إلى عمل لا شرعي وشيك » . بعد قرنين كاملين من الزمن بادرت المحكمة أخيراً إلى تبني الموقف الذي كان قد دعا إليه في ١٧٧٦ جيرمي بنتهام Jeremy Bentham الذي قال إن على أية حكومة حرة أن تتيح لـ « المستائين » فرصة « إيصال مشاعرهم ، تنسيق خططهم ، وممارسة جميع أشكال المعارضة وصيغها شرط أن تبقى دون العصيان والثورة ، قبل أن تصبح السلطة التنفيذية مخولة حقوقاً بازعاجهم » . إن قرار المحكمة العليا الصادر في ١٩٦٩ قد صاغ معياراً للحرية فريداً في العالم ، على ما اعتقد . ففي كندا ، مثلاً ، ما زال الناس يسجنون بسبب قيامهم بنشر « أخبار كاذبة » الأمر الذي اعتبر جريمة في عام ١٢٧٥ من أجل حماية الملك . (٩١)

وفي أوروبا ما زال الوضع أكثر بدائية . وتشكل فرنسا حالة مذهشة بسبب التضارب الدرامي بين البلاغة المتباهية من جهة وبين الممارسة القمعية الواسعة والعامة التي لا يمكن إلا أن تلفت الأنظار من الجهة الثانية . كما أن إنجلترا لا تملك إلا قدراً محدوداً من امكانيات حماية حرية الكلام بل وتحمل حتى عار قانون مثل قانون ملاحقة التجديف والكفر . كان رد الفعل على قضية سلمان رشدي ، من جانب « المحافظين » ذوي السلوك الخاص بهم بصورة بالغة الدرامية ، أمراً استثنائياً جديراً بالملاحظة . اتهم رشدي بالتجديف والكفر في المحاكم ، ولكن المحكمة العليا أفتت بأن قانون التجديف محصور بالمسيحية ولا يمتد نفوذه إلى الاسلام ، وبأن ما من شيء ، سوى الهجوم اللفظي « على جلاله الملكة وعلى حكومة جلالته أو أية مؤسسة أخرى من مؤسسات الدولة » ، يعتبر تشهيراً . وهكذا فإن المحكمة العليا رفعت عالياً واحداً من المعتقدات الأساسية لآية الله الخميني ، لستالين ، لغوبلز ولغيرهم من أعداء الحرية ، مع اعترافها بأن القانون الانجليزي لا يحمي إلا السلطة المحلية من النقد . لا شك أن العديد مستعدون للاتفاق في الرأي مع كونور كرويز أوبريان Conor Cruise ÓBrien الذي قام ، حين كان وزيراً للبريد والبرق في أيرلندا ، بتعديل قانون سلطة الاذاعة لتمكين المسؤولين من رفض اذاعة أية مادة « قد تنزع » ، حسب رأي السيد الوزير ، « إلى نصف سلطة الدولة » . (٩٢)

علينا أن نتذكر أن حق حرية الكلام في الولايات المتحدة لم يترسخ بفضل التعديل الأول على الدستور ، بل عبر جهود مخلصه ومتفانية بُذلت طوال فترة غير قصيرة من قبل الحركة العمالية وحركات حقوق الانسان والحركات المناهضة للحرب في الستينات مع غيرها من القوى الشعبية . أشار جيمس ماديسون James Madison إلى أن « الحاجز الورقي » ( يعني النص القانوني ) لن يكون كافياً قط لمنع الطغيان والاستبداد . فالحقوق لا ترسخ بالكلمات ، بل يجري كسبها والحفاظ عليها بالنضال .

ومن الجدير استذكره أيضاً أن الانتصارات المحققة لحرية الكلام تكسب في الغالب عبر معارك الدفاع عن أكثر وجهات النظر انحرافاً وفسوقاً بل واثارة للرعب . فقرار المحكمة العليا

الصادر في ١٩٦٩ كان دفاعاً عن الكوكلوكس كلان ( عصابة الكوكلوكس كلان ) لمنع ملاحقتها بعد اجتماع احتشد فيه معتمرو الكلاسنس وحملة البنادق ، اجتماع قام بإحراق الصليب ودعا إلى « دفن الزنوج » و « طرد اليهود من البلاد واعادتهم إلى إسرائيل » وفيما يخص حرية التعبير ثمة موقفان متمايزان في الأساس : إما أن تدافع عن هذه الحرية لصالح آراء تمقتها وتكرهها ، أو أن ترفضها لصالح جملة المبادئ والمعايير الستالينية - الفاشية . (٩٣)

لا نعرف ما إذا كانت غريزة حب الحرية غريزة حقيقية أم لا . إذا كانت حقيقية فإن التاريخ يعلمنا أن من الممكن تبليدها وإخماد جذوتها ، غير أنها ما زالت موجودة ولا بد من الاجهاز عليها اجهازاً كاملاً إذا ما كان هناك تصميم على الخلاص منها . فشجاعة المناضلين في سبيل الحرية وتفانيهم ، استعدادهم لأن يتصدوا لأكثر أشكال إرهاب الدولة تطرفاً ، هي ، في الغالب ، أمور ملفتة للنظر ، مثيرة للاهتمام ، جديرة بالملاحظة . كان ثمة نموبطيء للوعي عبر سنوات عديدة ، وقد تحققت أهداف كانت تُعتبر طوباوية أو نادراً ما كانت تخطر بالبال فيما مضى من الأيام . يستطيع المدمنون العنيدون على التفاؤل أن يشيروا إلى هذا السجل فيعبروا عن الأمل حول أن البشرية ، خلال عقد جديد ، وفي قرن جديد يوشك أن يولد ، قد تغدو قادرة على هزيمة بعض أمراضها الاجتماعية ؛ وثمة آخرون يمكن أن يستخلصوا درساً آخر مختلفاً من صفحات التاريخ القريب . من الصعب أن نتلمس أساساً وقواعد نركز إليها لتأكيد صحة إحدى وجهتي النظر المتعارضتين . وكما هي الحال مع العديد من المعتقدات الطبيعية التي تقود حياتنا ، فإننا لن نفعل خيراً من أن نختار انطلاقاً من الانسجام مع حدسنا وآمالنا .

ليست العواقب التي من شأنها أن تترتب على مثل هذا الاختيار غامضة أو ملتبسة . فحين ننكر وجود غريزة حب الحرية لن نفعل أكثر من تقديم البرهان على أن البشر ليسوا إلا مخلوقات مدججة هالكة ، حلقة أخيرة ميتة في سلسلة تطورية ؛ أما حين نتولى رعايتها وتعهدنا ، كما لو كانت حقيقية ، فقد نهتدي إلى طرق تفضي بنا إلى معالجة سلسلة من المآسي الإنسانية الرهيبة ، إلى حل جملة هائلة من المشكلات ذات الأبعاد المثيرة للرعب .

## حواشي الفصل الثاني عشر

- ١ - ديفي Davie ، The Democratic Intellect ، ( جامعة ادنبره ، ١٩٦١ ) .
- ٢ - The Essential Lippmann : Apolitical Philosophy for Liberal Democracy ، ( هارفارد ، ١٩٨٢ ) .
- ٣ - ادموند م. مورغان E. S. Morgan ، Inventing People ، ( نورتون ، ١٩٨٨ )
- ٤ - فورين أفيرز ، Foreign Affairs ، ربيع ١٩٩٠ .
- ٥ - اسوشيتدبرس ، ٢٩ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٦ - Cleveland Plain Dealer ، ١٦ / ٢ / ١٩٩٠ .
- ٧ - اكسلسيور Excelsior ، ٢١ / ١١ / ١٩٨٩ .
- ٨ - الغارديان ( نيويورك ) ، ٢٣ / ٥ / ١٩٩٠ .
- ٩ - اكسلسيور ، ٧ / ٤ / ١٩٩٠ .
- ١٠ - غودوي Godoy ، نيشن Nation ، آذار ١٩٩٠ .
- ١١ - ليونارد ليفي L. W. Levy ، Emergence of a Free Press ، ( أوكسفورد ، ١٩٨٥ )
- ١٢ - كريستوفر هيل Ch. Hill ، The World Turned Upside Down ، ( بنغوين ، ١٩٧٥ )
- ١٣ - جون ايلو John Illo ، Prose Studies ، ( آيار ، ٩٨٨ ) .
- ١٤ - مورغان ، مصدر سابق . Inventing People .
- ١٥ - انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب .
- ١٦ - تودوروف Todorov ، The Conquest of America ، ( هاربر آندرو ، ١٩٨٣ ) .
- ١٧ - فرانسيس جينيفيز F. Jennings ، Empire of Fortune ، ( نورتون ، ١٩٨٨ ) .
- ١٨ - انظر Turning the Tide ، ص : ١٦٢ - ١٦٣ .
- ١٩ - مورغان ، مصدر سابق .
- ٢٠ - مورغان مصدر سابق .
- ٢١ - موشي ليوين Moshe Lewin ، Lenin's Last Struggle ، ( بانثيون ، ١٩٦٨ ) .
- ٢٢ - جيمس ر. بروكمان J.R. Brockman ، امريكا America ، ٢٤ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٢٣ - أسوشيتد برس ، ٢٣ - ٢٤ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٢٤ - بوسطن غلوب ، ٢٤ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٢٥ - لانسينغ Lansing ، لويد غاردنر Lloyd Gardner ، ويلسون Wilson ، Safe for Democracy ( مطابع جامعة أوكسفورد ) .
- ٢٦ - هانتينغتون واثانوكي Huntington & Watanuki ، Crisis of Democracy ، ( الملاحظة الأولى في المقدمة )
- ٢٧ - وول ستريت جورنال ، ١٣ : ١٢ / ١٩٧٣ .
- ٢٨ - غراند ستريت Grand Street ، شتاء ١٩٨٧ .
- ٢٩ - هيربرت شيلر H. Schiler ، The Corporate Take over of Public ، ( أوكسفورد ٩٨٩ ) Expression
- ٣٠ - ماك كان Mc Cann ، An American Company ، ( كراون ١٩٧٦ ) .
- ٣١ - The Essential Lippmann .





- ٣٢ - انترناشيونال جورنال أوف مورال آن سوشال ستديز ، ربيع ١٩٨٩ .
- ٣٣ - انظر الفصلين الثامن والحادي عشر من هذا الكتاب .
- ٣٤ - غاليانو Days and Nights of Love & War, Galeano ، موتشيلي ريفيو، (١٩٨٣).
- ٣٥ - انظر Turning the Tide ( للمؤلف ) .
- ٣٦ - غريشتشكرون Greschenkron, Economic Backwardness in, Historical Perspective ، ( مصدر سابق ) .
- ٣٧ - نيويورك تايمز بوك ريفيو ، ٩ / ٤ / ١٩٨٩ .
- ٣٨ - لينسكي Linsky ، بوسطن غلوب ، ٧ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٣٩ - مجلة زد Z ، آذار ١٩٨٩ . سوشاليست ريفيو ١٩ / ٤ - ١٩٨٩ .
- ٤٠ - فورين أفيرز Foreign Affairs ، ٤٨ / ١ - ١٩٦٩ .
- ٤١ - Greschenkron ، مصدر سابق .
- ٤٢ - فورين بوليسي Foreign Policy ، ربيع ١٩٩٠ .
- ٤٣ - Culture & Terrorism للمؤلف .
- ٤٤ - موريس مورلي M. Morley ، Imperial State ..... ، ( كامبرج ، ١٩٨٧ ) .
- ٤٥ - ادوارد هيرمان E. Herman وغيري أوساليفان G. Osullivan, « The Terrorism », Industry ( بانثيون ١٩٩٠ ) .
- ٤٦ - نيويورك تايمز ، ٦ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٤٧ - بوسطن غلوب ، ٥ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٤٨ - Third World Resurgence ( ماليزيا ) ، تشرين ١٩٩٠ .
- ٤٩ - تشومسكي وهيرمان Choumsky & Herman, Political Economy of Human Rights
- ٥٠ - Manufacturing Consent للمؤلف .
- ٥١ - Lies of our Times ، آب ١٩٩٠ .
- ٥٢ - American Power and the New Mandarins للمؤلف
- ٥٣ - غاردنر Gardner, Safe for Democracy ( مصدر سابق ) .
- ٥٤ - LAT ، ١٤ / ٤ / ١٩٩٠ .
- ٥٥ - LAT ، ٧ / ٥ / ١٩٩٠ ؛ نيويورك تايمز ٥ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٥٦ - Necessary Illusions للمؤلف .
- ٥٧ - Asian Survey ، آب ١٩٦٧ .
- ٥٨ - Lies of our Times ، ( تموز ١٩٩٠ ) .
- ٥٩ - Lies of our Tide للمؤلف .
- ٦٠ - CHIRICA, San Fransisco ، ١٧ / ١ / ١٩٨٩ .
- ٦١ - مارتن بارو M. Baro, « From Dirty War to Psycholsgical War » محاضرة ، الجمعية السيكولوجية الدولية ، هافانا ، ١٩٨٧ .
- ٦٢ - سوکور و جورديكو ؛ خطاب شولتز بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٨٦ .
- ٦٣ - مارتن بارو . « MassMedia & Public Opinion in EL Salvador » ك ٢ ١٩٩٠
- ٦٤ - امريكاز واتش ، A year of Reckoning .
- ٦٥ - نيشن Nation ، ١٤ / ٥ / ١٩٩٠ .

- ٦٦ - الغارديان ( لندن ) ١ / ٨ / ١٩٩٠ .
- ٦٧ - بوسطن غلوب ١٢ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٦٨ - بوسطن غلوب ١٤ / ٧ / ١٩٩٠ .
- ٦٩ - كيلي The Anti. Fascist Resistamce Kelly .
- ٧٠ - دانييل سانتياغو D. Santiago ، امريكا America ، ٢٤ / ٣ / ١٩٩٠ .
- ٧١ - تورونتو غلوب آند ميل ، ٣ / ٢ / ١٩٨٨ .
- ٧٢ - شولتز Schoultz, National Security & US Policy .
- ٧٣ - اينفيو Envio ( نيكاراغوا ) كانون الثاني ١٩٩٠ .
- ٧٤ - غليزيس Gleijeses, Politics and Ceslture in Guatemala (ميشيغان ١٩٨٨) .
- ٧٥ - Necessary Illusions ، للمؤلف .
- ٧٦ - المصدر السابق .
- ٧٧ - Summary of Internal Securty ، الكتاب السابع ، الجزء الأول ( فيتج ، ١٩٧٦ ) ؛ Threat .
- ٧٨ - انظر الهامش رقم ٨٥ في الفصل الأول .
- ٧٩ - غريغوري تريفرتون G. Treverton, Covert Action ، ( بيسك بوكس ، ١٩٨٧ )
- ٨٠ - مذكر إلى نائب رئيس شؤون الأمن القومي ، ٢٥ / ٦ / ١٩٦٠ ، وثيقة سرية .
- ٨١ - CIAReview of World Situation ، ١٧ / ٨ / ١٩٤٩ .
- ٨٢ - برايس وود Bryce Wood, The Dismantling of the Good Weigh hour ( جامعة تكساس ١٩٨٥ )
- ٨٣ - لاتن امريكا برس ( ليا ) ، ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٧
- ٨٤ - نيويورك تايمز ١٠ / ١ / ١٩٨٨ .
- ٨٥ - غاديس Gaddis, Long Peace ، مصدر سابق .
- ٨٦ - Problems of Knowledge & Freedom ، محاضرات احياء لذكرى راسل ( بانثيون ١٩٧١ )
- ٨٧ - For Reasons of State & Chomsky Reader .
- ٨٨ - انظر Necessary Illusions ، للمؤلف .
- ٨٩ - ليفي Levy, Euergence of a Free Press ، مصدر سابق .
- ٩٠ - المصدر السابق نفسه .
- ٩١ - المصدر السابق نفسه .
- ٩٢ - سكوتسمان ، ٣ / ٨ / ١٩٨٩ ؛ نيويورك تايمز ١٠ / ٤ / ١٩٩٠ .
- ٩٣ - هاري كالفن H.Kalven, A Wortly Tradition ( هاير ورد ، ١٩٨٨ ) .



## المحتويات :

٣	..... هذا الكتاب
٧	..... مقدمة
	الفصل الأول :
١٥	..... - الحرب الباردة : بين الواقع والخيال
	الفصل الثاني :
٧٤	..... - الجبهة الداخلية
	الفصل الثالث :
٩٣	..... - النظام الكوني الشامل
	الفصل الرابع :
١٠	..... - مشكلات التحكم بالسكان
	الفصل الخامس :
٤١	..... - حقبة ما بعد الحرب الباردة
	الفصل السادس :
١٧٩	..... - عدوان شنيع
	الفصل السابع :
٢١٤	..... - المتصرون
	الفصل الثامن :
٢٥١	..... - جدول أعمال الحرائم : ١٩٨٨
	الفصل التاسع :
٢٨١	..... - الدفاع عن النفس : خطيئة مميتة
	الفصل العاشر :
٣٠٠	..... - تدهور النموذج الديمقراطي
	الفصل الحادي عشر :
٣٢٨	..... - الديمقراطية في المجتمعات الصناعية
	الفصل الثاني عشر :
٣٤٨	..... - بين القوة والرأي (أو الاكراه بديلاً عن الاقتناع)





## هذا الكتاب

ربما يمثل تشومسكي أحد الاسماء القليلة في عالمنا المعاصر التي لا تفصل بين دور المثقف ورسالته الاخلاقية . فبعد ان اصبح علماً بارزاً في حقل الدراسات اللغوية اعطى حيزاً واسعاً من جهده لفضح الممارسات الارهابية للبيت الابيض في آسيا وامريكا اللاتينية ، فكتب « حمام الدم ، الارهاب الأمريكي ، الاقتصاد السياسي للقمع ... » ، كمالقى الضوء على حقيقة السياسة الصهيونية في دراسات عدة اشهرها « الحرب والسلام في الشرق الاوسط » .

وفي هذا الكتاب يتابع تشومسكي دراساته عن السياسة الامريكية ، على ضوء التحولات العالمية التي اعطت النظام الدولي ، ويشترك من هذه السياسة معنى الديمقراطية الامريكية ، التي هي نقيض لكل قيمة انسانية ولكل ممارسة لا علاقة لها بالحقيقة ، حيث يعيش البيت الابيض « ديمقراطيته » الطليقة في نهب الشعوب والاستبداد بها عن طريق ادوات بشرية مستبدة ، يفرضها ويقدم لها الدعم والمساعدة ، معتبراً ان كل فعل مقاتل ضد الاستقلال والاستبداد « ممارسة ارهابية » .

الناشر

